

مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية

دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة
واستراتيجيات القوى المنافسة

تأليف

الدكتور محمد ميسر المشهداني

العراق - جامعة الموصل



مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية
دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة
واستراتيجيات القوى المنافسة

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

2016/10/4890

رقم التصنيف: 320

المؤلف ومن في حكمه:

محمد ميسر المشهداني

الناشر

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمان - الأردن

عنوان الكتاب:

مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية: دراسة

في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة

وإستراتيجيات القوى المنافسة

الواصفات:

/ السياسة / / العالم /

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-15-6

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى

1437 هـ - 2017 م

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو بخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا الكتاب مقدماً.

All right reserved no part of this book may be reproduced or transmitted in any means electronic or mechanical including system without the prior permission in writing of the publisher.



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس : 0096265330508

جوال : 00962795699711

E-mail: academpub@yahoo.com

مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية
دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة
واستراتيجيات القوى المنافسة

تأليف

الدكتور محمد ميسر المشهداني

العراق - جامعة الموصل



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المستخلص

من خلال دراسة موضوع «مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية» يتضح أن التطورات المتسارعة والمتغيرات الدولية التي تشهدها البيئة العالمية تعيد رسم صيرورة وشكل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فمع مطلع القرن الحادي والعشرين تراكمت العديد من المؤشرات والمتغيرات التي تدل على أن حركة التوازنات العالمية على وشك الانتقال إلى مرحلة جديدة تؤكد تراجع قدرة الولايات المتحدة على التحكم بتوجيه حركة التوازنات بصورة منفردة، وعلى الرغم من أنها مازالت الأقوى لكنها لم تعد الطرف الوحيد في معادلة التوازن، إذ إن بروز القوى العالمية الكبرى تمتلك القدرات والإرادة والأداء الفاعل فضلاً عن براعتها في مواجهة أو الحد من القدرة الأمريكية على التحكم بحركة التوازنات بوسائل القوى الناعمة والصعود السلمي أو ما يدعى بـ«التوازن الناعم» والدعوة إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي وعدم الاحتكام إلى القوة العسكرية في إدارة الأزمات الدولية ومعالجة الأهداف والمصالح تبعاً لأسس الشراكة، فيما تتقرب الولايات المتحدة بقلق متزايد تقلص فارق تفوق قدراتها العسكرية والاقتصادية بالمقارنة مع تلك التي تمتلكها الصين وكذلك روسيا ومجموعة من القوى الموصوفة بالناشئة ومنها الهند والبرازيل، الأمر الذي سيعجل نهاية عصر ما يسمى بالإمبراطورية الأمريكية يتقدم زمنياً وبسرعة مذهلة، مع تمكن القوى العالمية من توحيد قواها على وفق اطر شراكة جيواقتصادية وجيوسياسية فضلاً عن العسكرية إلى وقف تمدد الهيمنة الأمريكية على العالم.

هكذا بدأ النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يتعد ببطء عن حالة اختلال التوازنات والتي كانت النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي في عناصر القوة الاقتصادية إلى معظم الدول الرأسمالية الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي

بدأت عام 2008، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على الرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، وما يعزز ذلك فإن تنامي القوة الاقتصادية من المحتمل أن يعزز القوة الإستراتيجية للقوى الموازنة للولايات المتحدة، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أم الميزانيات العسكرية أم القدرات الإستراتيجية بشكل عام وهو ما يجعلها عنصر فاعل وذات إرادة في صياغة مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. وبذلك فإن حالة الاستقطاب العالمي إلى القوى الدولية تتجه نحو تشكيل تجمعات وشراكات إستراتيجية دولية بين القوى العالمية ذات التأثير الفاعل في السياسات الإقليمية والعالمية، وفي المجالات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، تبعاً لما تمتلكه تلك الدول من إمكانات مادية ومعنوية، فضلاً عن مقومات البيئة الخارجية وما توفره لها من حافز لأداء أدوار مؤثرة في مستقبل حركة التوازنات العالمية.

وتدرك الولايات المتحدة بأنها تمر بمرحلة انتقال استراتيجي كبير، ومن ثم عليها إن تتكيف مع المستجدات والتطورات التي يمر بها النظام العالمي، مع صعود قوى جديدة تمتلك من القوة والقدرة وتعمل على بناء شراكات ومنظمات ذات تأثير قوي يفوق بعض الدول القومية، فعلى الرغم من كون الولايات المتحدة القوة العسكرية الكبرى في العالم، فإننا نجدها اليوم تتعرض بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة الأخرى، وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى العالمية فإننا سنشهد انتقالاً سلساً وسلمياً إلى نظام تعددي جديد وتوازنات جيواستراتيجية متعادلة من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلاً مهماً فيها بجانب القوى العالمية الأخرى.

ومن خلال تحليل الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة واستراتيجيات القوى العالمية تجاه القضايا والأزمات ومناطق النفوذ التي تتعامل معها تلك القوى، والاطلاع أهم المتغيرات التي تطل البيئة الدولية، تم التوصل إلى نتائج عديدة أهمها ما يأتي:

● وجود علاقة تأثير متبادل بين طبيعة النظام الدولي وهيكلته والآليات التي يحتوي عليها وبين التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية القائمة، ففي النظام أحادي القطبية

تكون التوازنات في حالة اختلال وتحت سيطرة قوى أم قطب واحد يهيمن فيها على تفاعلات واستراتيجيات القوى المنافسة ويردعها عن منافسته. إما في ظل نظام ثنائي القطبية تكون التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة اقرب إلى التعادل أو التكافؤ النسبي بين القطبين أو الكتلتين وغالباً ما تكون علاقتهما تتم على وفق استراتيجيات صراعية أكثر منها تعاونية الأمر الذي يدفع حركة التغيير في التوازنات بشكل أكثر سرعة. وفي النظام متعدد الأقطاب تكون التوازنات العالمية مرتكزة على أقطاب ثلاثة أو أكثر، وهو ما يجعل تلك التوازنات الجيوإستراتيجية أكثر استقراراً، إذ تغلب على علاقاتها استراتيجيات التعاون والشرابة أكثر من التنافس والصراع وتتجه نحو بناء علاقات تكاملية وإيجاد آليات تضمن مصالح وأهداف جميع الدول وتمنع التجاوز عليها.

● إن جميع المتغيرات الجيوإستراتيجية تؤثر في تغيير قوة الدول إيجاباً أم سلباً عبر ما توفره من فرص أم تهديدات، وتبعاً لذلك، تتجه تلك القوى إلى استثمارها أو تجاوزها إلى دفع حركة التوازنات العالمية، فالدولة التي تمتلك آليات السيطرة والتعامل مع تلك المتغيرات، يمكنها من تحقيق الأثر الأكبر في حركة التوازنات إلى صالح أهدافها القومية، وهو ما كان واضحاً في انجازات وأداء الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ مكنتها آليات النظام الرأسمالي فضلاً عما تمتلكه من قدرات وإمكانيات، وما استطاعت توظيفه من أحداث ومتغيرات إستراتيجية، من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والتفوق أو المحافظة على استمرار تحكمها بالتوازنات بعد انهياره عبر استخدام آليات القوة الناعمة والصلبة أو القوة الذكية التي مكنتها من تحقق الكثير من المزايا المتمثلة في منع ظهور منافسون لها وكسب تأييد أكبر عدد ممكن من الدول إلى جانبها، لضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية واستمالتها إلى صالح أهدافها وأمنها. ولذلك شهدنا انمطاً من الاصطفافات جعلت الولايات المتحدة تدخل في تحالفات هشة تقريباً إلى جانب اليابان والهند ضد الصين، ومع باكستان ضد الهند، ومع بريطانيا ضد أوروبا، ومع أوكرانيا ضد روسيا، ومع بعض دول الخليج ضد إيران وسوريا، بهدف الاقلال من حدوث توازن ضدها يحد من قوتها ونفوذه. في حين ان القوى الموازنة كروسيا والصين والقوى المؤيدة لها تسعى إلى تحقيق التوازن من خلال الرد على التهديدات الموجهة ضد مصالحهم وأهدافهم ومناطق نفوذهم الاقليمية والدولية، وليس ضد القوة المنافسة لهم.

● شهد الأداء الاستراتيجي الأمريكي مع مطلع القرن الحادي والعشرين مزيداً من التغير والانحسار عن العديد من مناطق نفوذه ومصالحه، فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وبعد تخريب واحتلال العراق ودعم حركات التغيير العربية، وتوطين الأزمات فيه كالأزمة السورية، انسحبت الولايات المتحدة من اطر التفاعل المباشر تبعاً لإستراتيجية «القيادة من الخلف» ومنح ادوار فاعلة إلى قوى إقليمية ودولية كانت تعدّها في قائمة الأعداء والمنافسون كإيران وروسيا والصين، وهو ما ينعكس على رغبتهم في أداء ادوار فاعلة تحقق لهم الاقتراب من مناطق نفوذ جديدة. فبعد سلسلة من الإخفاقات الأميركية، السياسية والعسكرية، في أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية والانكماش والركود في الولايات المتحدة وأوروبا، بدأ العالم يفتش عن بدائل وقوى جديدة لقيادة العالم بطريقة أكثر استقراراً وأمنًا، وأقل تفرّداً وهيمنة أحادية، لذلك وجدت بعض الدول الكبرى أنه من الممكن التأثير في التفاعلات العالمية بشكل واسع، ومشاركة الولايات المتحدة لإعادة إيقاف العالم على ركائز صلبة ليكون أكثر توازناً واستقراراً.

● ظهور قوى عالمية ذات استراتيجيات يساندها أداء استراتيجي يهدف إلى إنهاء حالة التفرد الأمريكي بالتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وبخاصة في مناطق النفوذ الإقليمية التابعة إلى القوى المنافسة للولايات المتحدة. وفي ظل حالة الفوضى والتراجع الأمريكي عالمياً، وجدت روسيا والصين فرصتهما في دفع حركة التوازنات من خلال الأزمة السورية بخاصة في ظل ما تشهده ما يسمى بدول الربيع العربي من انتكاسات مزللة ومستقبل غامض، فروسيا والصين وجدت فرصتهما أيضاً بسبب ما يعاينه الاتحاد الأوروبي من الأزمات الاقتصادية التي تهوي بأعضائه، وليست الولايات المتحدة بأحسن حال من الاتحاد الأوروبي، فهي منشغلة بالبحث عن الفرص الجديدة لإنعاش اقتصادها المنهار بينما تؤدي روسيا والصين دور الرافض لأي توجهات أمريكية سواء تجاه سوريا أم إيران وأوكرانيا، فضلاً عن بقية مناطق النفوذ التي تهدد أمنهما القومي والطاقي.

● إن نظرية التوازن الجيوإستراتيجي تنبثق من افتراض أساسي مؤداه، إن الدول لا ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات دائمة، وإنما في حالة تغير مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة، والسعي إلى زيادة استثمار امكانياتها وقدراتها، وإعادة تنظيم علاقاتها ونوعية تفاعلاتها وشراكاتها وصولاً إلى تحقيق التوازن. وانطلاقاً من ذلك، اتجهت الصين

وفق إستراتيجية جديدة، تسعى من خلالها إلى استعادة نفوذها السابق، عبر مبادرة مشروع طريق الحرير الجديد، والذي يتكامل مع الاستيقاظ الروسي، وأطروحات الاتحاد الأوراسي، كما يتكامل أيضاً، مع رغبات الهند، والبحث عن خرائط جديدة، ومن هنا أصبحت التشكيلات والتكتلات الجديدة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، وتجمع دول البريكس ومجموعة العشرين، استجابة موضوعية وضرورية، لإعادة إنتاج عالم بنسق جديد، وتوازنات متعدد الأقطاب، يؤمن إلى المجتمع البشري خروجاً آمناً من أزmate، نحو آفاق التعاون والتكامل، وهكذا جاء التوجه الدولي إلى المثلث الاستراتيجي (روسيا والصين والهند) بهدف وضع أسس ذلك العالم، من خلال تعزيز التعاون بين الدول الثلاث وزيادة الروابط الاقتصادية، وتشكيل صورة قطب آسيوي له نظام خاص به. ومما لاشك فيه، إن الشراكات الإستراتيجية الثنائية والجماعية التي تم تشكيلها بين القوى المنافسة ستترك الأثر الواسع في توجيه التفاعلات وصيرورة مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إن حركة التوازنات ستتحكم بها توجهات القوى العالمية عبر عقد وتشكيل الشراكات الإستراتيجية مع الدول المتقاربة معها في المصالح والأهداف، فضلاً عما تمتلكه من قدرات تسهم في إنجاح أدائها الاستراتيجي.

● إن مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية الذي بدأت ملامح تشكله، وما تؤكده الوقائع والأحداث التي تشهدها التفاعلات الدولية والشراكات الإستراتيجية التي شكلتها القوى العالمية المنافسة للولايات المتحدة، تؤشر اتجاه حركة التوازنات المستقبلية نحو التعادل في القدرات والتأثير وما ينتج عنها من أداء استراتيجي ونفوذ عالمي تتقاسمه القوى العالمية بهدف الدفاع عن مصالحها وأهداف القوى المتألفة معها، وضمن اطار المواجهة مع الامريكية يتعلق الامر بإقرارها بتلك التحولات الامر الذي سينتج حالة من الاستقرار وضبط حركة التوازنات، وفي حال عدم الاقرار بها سيؤدي الامر إلى مزيد من التنافس والصراع مما سيزيد من التراجع الأمريكي مقابل تزايد نفوذ الصين وروسيا.

مقدمة

أخذت التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وإن أي متابع للمشهد العالمي وتطوراته لا يملك إلا القول إن النظام الدولي ما يزال يشهد تحولات جمة وأن اختلال التوازن الجيوإستراتيجي الذي عرفه النظام العالمي في النصف الثاني من القرن الماضي وقبلت به العديد من القوى الكبرى واتسم برجحان الكفة فيه إلى صالح الهيمنة الأمريكية، أخذ في التغير تدريجياً صوب توازن متعدد الأقطاب، فأين ستكون روسيا والصين والاتحاد الأوربي واليابان فضلاً عن الهند، بوصفهم القوى الفاعلة الرئيسة، وما هي محاور توازناته الجيوإستراتيجية، فالولايات المتحدة سعت إلى إيجاد فوضى كونية من خلال سياساتها المنحازة وعبر إثارتها المتكررة للنزاعات والأزمات وبخاصة في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية، إذ إنها امتلكت رؤية متكاملة لإستراتيجية الانتشار والهيمنة وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية بكل أبعادها في جميع مناطق العالم، كما اعتمدت في تحديد رؤيتها للتوازنات على تشخيص نقاط ارتكاز ونفوذ جيوإستراتيجية من الدول التي تعد مهمة بحكم موقعها أو بحكم مواردها الطبيعية والمقومات الجيوإستراتيجية التي تتمتع بها بغرض إعاقة عملية ظهور قوى عالمية مؤثر في حركة التوازنات، ولذلك عمدت الولايات المتحدة وبقوة على حرمان روسيا والصين من دول ركائز على سبيل المثال في منطقة آسيا الوسطى كأوزبكستان وأذربيجان، ومنعهما من إقامة شراكات إستراتيجية مع الهند واليابان بعدهما ركائز جيوإستراتيجية مؤثر في حركة التوازنات.

وفي رؤية مستقبلية لحركة التوازنات العالمية والتي تؤثر بثبات حقائق التغيير في سلم القوى الفاعلة فيها، فنشوء القوى العظمى والإمبراطوريات بقدر ما يؤثر مقومات

بناء متجدد وتكوين علاقات تميز مسارات الأداء الإقليمي والدولي، فإنه يؤثر في ذات الوقت علاقات أفلول وانحطاط قوى بعينها بعد أن لاح الوهن في قدرات وإمكانات وجودها فضلاً عن أدائها الاستراتيجية الدولي، مقابل ظهور عدد من القوى العالمية التي تسعى عن طريق بناء شراكات إستراتيجية نحو تغيير حالة الاختلال والاقتراب من حالة التعادل في التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة، من خلال ما تحتوى عليه تلك القوى من إمكانيات القوة والقدرة تمكنها مجتمعة من ممارسة أداء مؤثر في مستقبل حركة التوازنات العالمية قد يدفعها مجدداً نحو الاختلال. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين تراكمت العديد من المؤشرات التي تدل على أن حركة التوازنات العالمية على وشك الانتقال إلى مرحلة جديدة تؤكد أفلول عالم القطب الواحد، إذ إن بروز القوى العالمية الكبرى وأدائها الفاعل وبراعتها في مواجهة أو الحد من القدرة الأمريكية على التحكم بحركة التوازنات بوسائل القوى الناعمة والصعود السلمي أو ما يدعى بـ«التوازن الناعم» والدعوة إلى الالتزام بقواعد القانون الدولي وعدم الاحتكام إلى القوة العسكرية في إدارة الأزمات الدولية ومعالجة الأهداف والمصالح تبعاً إلى أسس الشراكة، فيما تتربق الولايات المتحدة بقلق متزايد تقلص فارق تفوق قدراتها العسكرية والاقتصادية بالمقارنة مع تلك التي تمتلكها الصين وكذلك روسيا ومجموعة من القوى الموصوفة بالناشئة ومنها الهند والبرازيل، الأمر الذي سيعجل نهاية عصر ما يسمى بالإمبراطورية الأمريكية يتقدم زمنياً وبسرعة مذهلة، مع تمكن القوى العالمية من توحيد قواها على وفق اطر شراكة جيواقتصادية وجيوسياسية فضلاً عن العسكرية ووقف تمدد الهيمنة الأمريكية على حركة التوازنات.

كما توجد علاقة ترابطية بين التوازنات العالمية وهيكلية النظام الدولي، فالقوى العالمية هي المحور الذي يجمع عناصر القوة وتوظف قدراتها واستثمار المتغيرات الدولية وعبر تكامل اطر الشراكات الإستراتيجية سعياً نحو تشكيل النظام الدولي وتوجيه حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية بما يضمن المصالح المشتركة والاستقرار العالمي، وتؤكد كل المؤشرات أن روسيا والصين ومن خلفهما دول مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي، يسعون إلى أداء ادوار متوازنة ضمن إطار النظام الدولي، لا يلغي أحداً، لكنه يتمسك بشرعية الأمم المتحدة، والقانون الدولي، واحترام سيادة الدول، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مع تجنب الحروب والصراعات الدموية في حل الأزمات، إلى صالح لغة الحوار

والتشاور والتوافق من خلال الآليات والمؤسسات الدولية المعتمدة. ومن ذلك، ما يثيره الموقف الروسي-الصيني المتشدد تجاه الأزمة السورية واللجوء إلى استخدام الفيتو مجموعة من علامات الاستفهام حول خلفيات هذا الإصرار وما إذا كان هذا الموقف ثابتاً أم مؤقتاً؟ وهل هو قابل إلى التغيير أو التعديل بحسب تغير الظروف وتغير المصالح؟ ويأتي ثبات موقفهما من واقعة قرار دول «البريكس» (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) الذي يقضي بعدم السماح إلى الولايات المتحدة وللغرب بالمضي في النظام العالمي الأحادي لاسيما على مستوى مجلس الأمن بحسب المصالح الأمريكية، وحسب تقدير أعضاء المجموعة فإن مرحلة التفرد الأمريكي والإدارة الأحادية المتحكمة بالعالم قد انتهت، وإن حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تتجه نحو الاقتراب من حالة التعادل بإرادة وتأثير فاعل من قبل تلك القوى الموازنة.

ومن صور التحولات التي طالت البيئة الدولية، انه أضحت «الشراكات الدولية» المضادة إلى الإستراتيجية الأمريكية الشاملة إحدى الظواهر الأساسية المميّزة إلى السياسات الدولية والتحولات التي ستشهدتها التوازنات العالمية. ورغم وجود العديد من التمايزات المهمة بين هذه المجموعات، من ناحية الأهداف، وحجم العضوية، ودرجة استقرارها وتماسكها، أو من ناحية أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي والمؤسسية الدولية التقليدية، التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، بدءاً من الأمم المتحدة ومنظومة الوكالات والهيئات التابعة لها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقات الجات، ثم منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن المنظمات والترتيبات الإقليمية التقليدية، أو ما عرف بالموجة الأولى من الإقليمية، فضلاً عن مجموعة الدول الصناعية، والتي قامت جميعها على فكرة هيمنة القوى المنتصرة وانطبعت بأسس وسمات محددة لا تتوافر في ظاهرة المجموعات الدولية الصاعدة، والتي يأتي في مقدمتها المجموعات الجديدة «مجموعة العشرين» التي بدأت عملها على المستوى الوزاري في كانون الأول 1999، ثم ما لبثت أن تحولت إلى مستوى القمة في تشرين الثاني 2008 على اثر الأزمة الاقتصادية العالمية، ومجموعة دول البريكس «BRICS»، ومنظمة شنغهاي، إحدى أبرز السمات المميّزة لهذه الشراكات هي استنادها إلى نمط من المؤسسية المرنة، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً بالاقتصادات الصاعدة التي استطاعت من خلالها أن تحقق أداءً استراتيجياً

واقتصادياً وجيوسياسياً وعسكرياً-تكنولوجياً مشتركاً ومؤثراً في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

مقابل ذلك، اتسعت ظاهرة التراجع التي تشهدها المؤسسات الدولية التقليدية في السنوات العشر الأخيرة بدرجة لا يستهان بها كصندوق النقد الدولي وتقلص دوره في إقراض الأموال، فيما تتوسع قوة الصين المالية وتزداد قدرتها على منح القروض والمساعدات بدرجة هائلة، كما في حالة أفريقيا، إذ تزيد القروض الصينية بالفعل على قروض البنك الدولي، وبمرور الوقت، فقد تؤدي مساعدات وقروض الصين إلى تقزيم تلك القروض التي يمنحها البنك الدولي على مستوى العالم، فضلاً عن اختلاف الشروط والالتزامات التي توضع على عاتق الدول المقترضة، وفي تلك الإثناء، فقد بدأت منظمة التجارة العالمية تفقد بعضاً من أهميتها مع نمو شعبية الاتفاقات التجارية الثنائية التي تعقدها روسيا والصين والهند منذ عام 2000، وعلى سبيل المثال أيضاً، تخطت عملية تحرير التجارة في شرق آسيا وكذلك ضمن أعضاء الاتحاد الاوراسي، بكثير منظمة التجارة العالمية.

كما اخذ دور وأهمية مجموعة الثمانية «G8» بالتراجع في النظام الدولي، إذ إن الصين، مثلاً وحتى عام 2011، لم تكن عضواً فيها، ومن ثم فالمجموعة لا تمثل الاقتصاد العالمي، مقابل الدور الفاعل إلى مجموعة العشرين «G20» وبخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي لم تتأثر بها الدول الصاعد بشكل واسع وحافظت على نموها الاقتصادي، وبذلك لم تعد الولايات المتحدة تقود النظام الدولي وتتحكم في مؤسساته بلا منافس، وأصبحت المشاكل الاقتصادية التي تواجه دولاً أوروبية عديدة تهدد الوحدة الأوروبية والعملة الأوروبية مقابل التقدم الذي أحرزته آسيا سيترك الأثر الواسع في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

وأن مستقبل مكانة الولايات المتحدة ودورها الفاعل عالمياً، مرتين بمدى قدرتها على التكيف مع مستجدات هذا النظام العالمي الجديد الذي يشهد صعود قوى جديدة، وبناء شراكات، ومنظمات تمتلك من القوة والقدرة ما يجعلها ذات تأثير قوي يفوق بعض الدول القومية، فعلى الرغم من كونها القوة العسكرية الكبرى في العالم، فإننا نجد اليوم تتعثر بشدة في حروبها التوسعية، ونجد اقتصادها يضعف أكثر فأكثر

بسبب المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل اقتصادات القوى الصاعدة الأخرى، وفي حال تكيف الولايات المتحدة مع تلك التحولات، وتعاونها بشكل أفضل مع القوى العالمية فإننا سنشهد انتقالاً سلساً وسلمياً إلى نظام تعددي جديد وتوازنات جيواستراتيجية متعادلة من دون كوارث وحروب، تكون الولايات المتحدة فاعلاً مهماً فيها بجانب القوى العالمية الأخرى.

ومن هنا فإن النظام العالمي القادم لن يكون نظام هيمنة جديد، بل سيكون خليطاً من أنظمة التعاون والتوازن الجيواستراتيجي، وذلك من خلال ترتيبات اقتصادية ومالية وعسكرية وجيوسياسية بين مجموعة من الدول ذات المكانة المؤثرة هدفها تشكيل شراكات وتحالفات وفي مختلف الجوانب لإنجاز مصالح مشتركة، فضلاً عن ذلك، فإن هذا النوع من التوازن يعطي القوى الصغرى فرصاً للاستفادة من التنافس والحصول على مكاسب ومعونات مالية ومعاملة تجارية تفضيلية لتنمية اقتصاداتها وتحقيق التقدم فضلاً عن الدعم السياسي والعسكري.

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهميته من جوانب عدة، أهمها ما تشهده البيئة الدولية من تحولات ومستجدات عالمية تحتم على الدارسين والمتخصصين متابعتها بجدية، لما تنتجه من اختلالات كبرى في النظام الدولي وتغير في حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية التي تحدث تبعاً لشدة تأثير استراتيجيات القوى العالمية المتنافسة وأدائها الاستراتيجي ومدى ارتداد ذلك على إدارة تفاعلات النظام الدولي والاقتراب من الشرعية الدولية.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة ما توضحه عن حالة الاستقطاب العالمي للقوى الدولية المتجهة نحو تشكيل تجمعات وشراكات إستراتيجية دولية بين القوى العالمية ذات التأثير الفاعل في السياسات الإقليمية والعالمية، وفي المجالات الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، تبعاً لما تمتلكه تلك الدول من إمكانات مادية ومعنوية، فضلاً عن مقومات البيئة الخارجية وما توفره لها من حافز إلى أداء أدور مؤثرة في مستقبل حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية.

هدف الدراسة:

ينطلق هدف الدراسة من محاولة توضيح دور الإستراتيجية الأمريكية الشاملة وأثرها في التحكم بالتوازنات العالمية، فضلاً عن التعرف على مستقبل اتجاهات حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وحتمية التغيير التي تشوبها في ظل التحولات التي تشهدها البيئة العالمية، لما له من الأثر البالغ الأهمية على التفاعلات الدولية برمتها.

إشكالية الدراسة :

تنبثق إشكالية دراستنا من واقع العلاقات الدولية المعاصر وتفاعلاتها والأداء الاستراتيجي للقوى العالمية وما يشهده من تغير وتحول في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تبعاً إلى تنامي قدرات وأداء القوى العالمية الصاعدة التي بدأت تفرض إرادتها ونفوذها الواسع والمؤثر في دفع حركة التوازنات بما يخدم أهدافها ومصالحها، الأمر الذي أنتج إشكالية أمام الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في مدى قدراتها على المحافظة أو إدامة حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وضبط حركتها على وفق مصالحها، وتبعاً إلى حالة التغير تلك، فهل ستتمكن الولايات المتحدة إدامة حالة الاختلال تلك أم ستتكيف مع إرادة القوى الجديدة الموازنة لها؟.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها «إن هناك علاقة تأثير متبادل بين الإستراتيجية الأمريكية الشاملة وبين استراتيجيات القوى العالمية الموازنة من جهة وبين متغيرات البيئة العالمية من جهة أخرى ومدى الفرص المتوفرة التي ستتمكن استراتيجيات القوى المتنافسة من استثمارها بهدف التأثير في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية ودفعها نحو التعادل أو الاختلال»، فبعد أن اندفعت الإستراتيجية الأمريكية نحو السيطرة والتحكم في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وبسط نفوذها على جميع مناطق العالم ذات الميزة الإستراتيجية، فضلاً عن منع انبثاق قوى عالمية منافسة أو موازنة لها، ظهرت مع متغيرات البيئة الدولية قوى عالمية استطاعت استثمار الفرص والمتغيرات الجديدة بهدف تحقيق نفوذ ومكانة دولية والحفاظ على مصالحها وأهدافها من خلال معادلة حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، مقابل حالة التراجع التي أصيبت بها الولايات

المتحدة والانحسار في نفوذها العالمي تبعاً إلى نقاط الضعف التي انتابتها والناجمة عن أدائها الاستراتيجي المفرط في حجم أهدافها، الأمر الذي فسخ المجال أمام القوى العالمية إلى امتلاك زمام المبادرة كروسيا والصين والهند فضلاً عن القوى المؤيدة لهم لتشغل مكانة مؤثرة في توجيه حركة التوازنات الجيوإستراتيجية وصولاً إلى الاقتراب من حالة الاعتدال في التوازنات أو التفوق، الأمر الذي حتم على تلك القوى تكوين أداء استراتيجي إقليمي ودولي مشترك والذي سيترك الاثر الكبير في مستقبل حركة التوازنات العالمية ويمنع الولايات المتحدة من الانفراد في اخلال التوازنات مرة أخرى. ومن هذه الفرضية تثار جملة من التساؤلات والتي سنحاول الإجابة عنها من أجل البرهنة على فرضية الدراسة، ومن أهم تلك التساؤلات ما يأتي:

- ماهي طبيعة التحولات في البيئة الدولية، وما اثر ذلك في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية؟
- ما هو اثر المتغيرات الدولية في استراتيجيات القوى العالمية وفي صيرورة التوازنات العالمية؟
- هل هنالك قوى عالمية تمتلك القدرة على منافسة وموازنة قوة وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية؟
- هل يوجد تأثير لاستراتيجيات تلك القوى في منع الولايات المتحدة من استعادة هيمنتها على حركة التوازنات العالمية؟
- ما هو شكل وطبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية في ظل التنافس على الأقاليم الجيوإستراتيجية وإدارة الأزمات الدولية؟
- ما هو مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية في ظل صراعات النفوذ والشراقات العالمية المعاصرة؟

مناهج الدراسة:

بغرض الإجابة على فرضية الدراسة وتساؤلاتها والتحقق من صحتها تم استخدام المنهج الاستقرائي لعموم ظاهرة الدراسة، كما تم الاستفادة من المنهج الاخرى لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي في إغناء موضوع الدراسة، لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي

التحليلي وهو المنهج الرئيس في الدراسة الذي يقوم على أساس وصف الظاهرة قيد البحث ودراسة الحقائق وربط هذا الوصف بالمتغيرات المؤثرة في التوازنات الجيوإستراتيجية، كما استفدنا من المنهج التاريخي الذي يقوم على مبدأ معرفة الماضي لإغناء وفهم الحاضر، واستقراء المستقبل، كذلك طبقنا المنهج المقارن بهدف التعرف على بعض الجوانب من مستويات القوة والتأثير عن طريق المقارنة بين قدرات وأداء القوى العالمية، وضمن البعد المستقبلي للدراسة تم الارتكاز على المنهج الاستشراقي الاحتمالي المشروط بهدف استشراف احتمالات التغير في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

هيكلية الدراسة: في ضوء ما جاء في أهمية الدراسة واشكالياتها والفرضية التي انطلقت منها، توزعت هيكلية الدراسة على أربعة فصول رئيسة، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كما يأتي:

بحث الفصل الأول: في البيئة السياسية الدولية والتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وقسم إلى ثلاثة مباحث، فكان **المبحث الأول:** مكرساً إلى التعريف بطبيعة اللاعبين الدوليين ومستوى تأثيرهم في التوازنات العالمية. وركز **المبحث الثاني:** على دراسة هيكلية النظام الدولي وطبيعة توازنات القوى العالمية، هل هي منطلقة من أسس الشراكة والتعاون أم قائمة على التنافس والصراع ومدى ديمومتها. في حين انطلق **المبحث الثالث:** من دراسة المتغيرات الدولية المؤثرة في صيرورة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وما توفره من فرص إلى القوى المنافسة والاستفادة منها.

وفي الفصل الثاني: تطرقنا إلى دراسة الإستراتيجية الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة وطبيعة التوازنات العالمية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث خصص **المبحث الأول:** حول التعريف بالإستراتيجية الأمريكية الشاملة واستمالتها للتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. أما **المبحث الثاني:** فتناول آليات الإستراتيجية الأمريكية في الإخلال بالتوازنات العالمية. وضمن **المبحث الثالث:** تم دراسة استراتيجيات القوى العالمية والاطلاع على أهدافها وما تحتوي عليه من قوة وقدرات مؤثرة في حركة التوازنات العالمية.

وخصص الفصل الثالث: ضمن دراسة أداء القوى العالمية في استعادة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وقسم إلى ثلاثة مباحث، جاء **المبحث الأول:** في بحث الشراكات

الإستراتيجية الدولية والتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية والتعرف على اثر الاداء الاستراتيجي للقوى المنافسة. أما **المبحث الثاني**: تناول التنافس حول أهم المناطق الجيو-إقليمية كالشرق الأوسط وأور-آسيا فضلاً عن منطقة القرن الأفريقي، وحقيقة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. فيما ركز **المبحث الثالث**: على شكل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية من خلال تحليل ودراسة ادوار واداء القوى العالمية في أهم القضايا والأزمات الدولية المعاصرة.

وجاء **الفصل الرابع**: ضمن البحث في مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية واحتمالاته. واشتمل على ثلاثة مباحث، تناول **المبحث الأول**: الاحتمال الأول: بعنوان استمرار اختلال التوازنات بقيادة الولايات المتحدة. فيما خصص **المبحث الثاني** الاحتمال الثاني: التغيير في التوازنات الجيوإستراتيجية والاقترب من التعادل. وانطلق **المبحث الثالث**: بحثاً في الاحتمال الثالث: استمرار التغيير في اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية بقيادة روسيا والصين.

الفصل الأول

بيئة السياسة الدولية

والتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

بدءاً يمكن الجزم بأن إلقاء نظرة موضوعية على تطور الحضارات البشرية ونشأة الدول وتأسيس اطر النظام الدولي منذ ويستفاليا إلى زمننا المعاصر، يتمخض عنها حقيقة لا جدال فيها، هي حاجة الأمم والدول الدائمة إلى تحديد وضبط مصالحها وعلاقاتها والدفاع عنها. وتزامناً مع ذلك، مازالت صيرورة حركة التوازنات العالمية تشهد تغييراً مستمراً لأنها مرهونة بما يطرأ من تغير في بيئة السياسة الدولية وتراتبية القوى العالمية بوصفها المرتكز الرئيس للتوازنات، من زيادة أو تراجع في قوتها الذاتية وارتفاع قيمة أهدافها أو انخفاضها وهو ما يؤثر في مكانتها ومستوى تأثيرها وتغير أنماط أدائها الاستراتيجي، فضلاً عن طبيعة تفاعلات السياسة الدولية وما تشهده من تغيرات قيمية ومادية تؤدي وبصورة مباشرة إلى تغيير قواعد التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية والعناصر والآليات التي تحكمها وتضبطها.

كما إن التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية في حقيقتها ليست توازن القوى القائم على التقارب والتعادل في قوة الدول التي تلجأ إليه بعدد بديل عن الحرب والصراع، بل إنها تنطوي على ضبط لجميع السلوكيات والقرارات التي تسعى من خلالها الدولة إلى توظيف قدراتها وتحقيق أداء فاعل في اكتساب أو إضافة مضامين جديدة لقدراتها (مناطق نفوذ إستراتيجية)، فضلاً عن ذلك، فإن القوى العالمية (القوى الكبرى) التي تسعى لأداء ادوار رئيسة في التوازن تبعاً لقواها العسكرية والاقتصادية المتفوقة وسيطرتها على مفاتيح التكنولوجيا والمعرفة فضلاً عن إرادتها القوية ونوعية أهدافها ومدى مشروعيتها تلك

الأهداف, في حين تلجأ الدول المهيمنة على التوازنات إلى تبرير موقفها واستراتيجياتها, سواء من خلال توفير بعض الخدمات (الأهداف الجزئية) للدول أخرى, أو لأنها تعتنق مجموعة من القيم المشتركة مع دول أخرى متحالفة معها, وبالمقابل تحصد تلك القوى المهيمنة المكاسب الأكبر.

وللوقوف على ما تنطوي عليه حقيقة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وطبيعة المتغيرات التي تطال بيئة السياسة الدولية ومدى تأثيرها في حركة التوازنات, والقوى العالمية المؤطرة لها أو المشكلة لتلك التوازنات, تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: اللاعبين الدوليون والتغيير في التوازنات العالمية.
- المبحث الثاني: هيكلية النظام الدولي وطبيعة التوازنات العالمية.
- المبحث الثالث: المتغيرات الدولية وأثرها في صيرورة التوازنات العالمية.

المبحث الأول

اللاعبون الدوليون والتغيير في التوازنات العالمية

في ضوء تتبع المسيرة المستمرة لتطورات السياسة الدولية ومعاينة ما يجري فيها من تفاعلات وقراءة ما تشهده من متغيرات دولية وإقليمية لها علاقة ارتباط مؤثرة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فإن هناك معطيات وحقائق جديدة تؤكد بروز ملامح لخارطة توازنات جديدة، وتنبئ بظهور نظام دولي تحكمه قوى جديدة مقابل تراجع أدوار بعض الدول المهيمنة فيه.

وتبرز تلك التوازنات نتيجة لطبيعة التحولات التي تطرأ على النظام الدولي والتي تمثلت بتغير طبيعة الفاعلين الدوليين ووظيفتهم، إذ تشهد العلاقات الدولية مؤثرات تنتج عن فواعل جدد مثل المؤسسات والمنظمات الدولية المتزايدة والشركات العابرة للقومية التي تؤدي أدوار مؤثرة في طبيعة التوازنات السياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية وما يستتبع ذلك من تأثير مباشر في تفاعلات السياسة الدولية، إذ إنها تستطيع أن تقدم مساهمة جوهرية في الاستقرار الدولي، فضلاً عن ذلك التغيير في طبيعة وآليات تأثير القوة فهناك قوى أو دول متوسطة في الإمكانات والقدرات لكن تمارس تأثير فاعل وواسع النطاق في التوازنات الإقليمية والدولية وذلك لحسن توظيف قدراتها ونجاح أداؤها الاستراتيجي في تحقيق وكسب مصالح أو أهداف مشتركة والتقليل من الآثار الناتجة عن تفاعلات القوى العالمية في النظام الدولي، وذلك تبعاً لعلاقاتها وارتباطها بالشراكات الإستراتيجية والتحالفات الجيوسياسية والأمنية التي تتيح لها المناورة في اتخاذ القرارات الملائمة لطبيعة الأزمات التي تواجهها وتغيير اصطفاقاتها تبعاً لمصالحها وأهدافها المشتركة.

وللتعرف على اللاعبين الدوليون ومدى وطرق واليات تأثيرها في توجيه حركة التوازنات العالمية ارتأينا تقسيم المبحث الأول إلى ثلاثة مطالب كما يأتي:

- **المطلب الأول: القوى العالمية.**
- **المطلب الثاني: المنظمات والمؤسسات الدولية.**
- **المطلب الثالث: الشراكات الإستراتيجية الدولية.**

المطلب الأول

القوى العالمية

ما تزال القوى الكبرى تؤدي الدور الفاعل في السياسة العالمية، وفي تحريك أو التحكم بالتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، تبعاً لما تحتوي عليه من إمكانيات القوة والقدرة على فرض نفوذها والتأثير في بيئة السياسة العالمية، فضلاً عما تتمتع به من سيادة كاملة وغير مشروطة إلا بمقدار ما ترتضيه بإرادتها من قيد أو شرط، بما يتيح لها السيطرة الكاملة على مواردها واستكمال بناء قدراتها وتوظيفها وفق أداء استراتيجي يمكنها من التأثير في التوازنات العالمية، وبما يضمن تحقيق أهدافها ومصالحها الحيوية.

ويعرف التوازن الجيوإستراتيجي العالمي، بأنه «التعادل النسبي المتكافئ في الإمكانيات وجميع عناصر القوة البنائية والسلوكية والقيمية (الملموسة وغير الملموسة) التي تحتوي عليها القوى العالمية والقوى المتحالفة معها، ضمن النطاق الجيو-عالمي، وما تمارسه من سلوك فاعل أو أداء استراتيجي عالمي، فضلاً عما تهيمن عليه من مناطق حيوية جيوإستراتيجية (مناطق نفوذ)، وما ينتج عن كل ذلك من آليات عمل وتأثير فاعل يسهم في ضبط سلوك القوى الأخرى والحفاظ على الاستقرار الدولي، مثل ظاهرة الاعتماد الاقتصادي والمؤسسات الدولية والعملة والشركات الإستراتيجية المتعددة.. الخ وفي جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في سبيل ضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية»⁽¹⁾ وبذلك فإن التوازن الجيوإستراتيجي يرتكز على توزيع القوة والقدرات ومستوى التأثير والنفوذ بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ من جهة، كما أنه يربط ما بين التوظيف والأداء الاستراتيجي والمصالح والأهداف من جهة أخرى. كما يمكننا القول إن التوازن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجيوبوليتيك لأنه يعد المجال الحقيقي لحركة القوة العالمية وما يوفره لها من النجاح في توظيف قدراتها وأدائها الاستراتيجي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط بالجيوإستراتيجية لأنها تعد مجال الحركة (النفوذ)

(1) Vu Dang Dzung, A New Balance of Power in ASIA-PACIFIC Implications for ASEAN'S Posture, Weather head Center for International Affairs, Harvard University, 2000, pp5-6.

الجاذب والمقبل في إطار بناء القوة وتوظيف المزيد من القدرات ورغد أداؤها الاستراتيجي في توجيه التفاعلات الدولية وصيرورة التوازنات.

ويقسم التوازن من ناحية طبيعته، بحسب ما يذكر الأستاذ منعم العمار، إلى نوعين هما:⁽¹⁾

● **توازن الضعف:** وهو الذي ينتج عندما يكون هناك اختلال كبير مصنوع من قبل دول عظمى ويكون الوضع العام في البيئة الدولية غير مقبول لجميع القوى الأخرى بسبب الأضرار الواقعة عليهم من هيمنة تلك القوى على التفاعلات الدولية، فضلاً عن عدم وجود قوة قادرة على كبح جماح كل تطرف موجود، فهنا ترضى الدول بتوازن الضعف المختل، وان هذا التوازن يكون في جزء من مقومات قوة الدول.

● **توازن القوة الشاملة:** بمعنى أن دولة ما ونتيجة لتوفر الفرصة الأمر الذي يمكنها من إقامة التوازن الذي ترغب فيه، وبهذا فإن الفرصة أو الثغرة هي التي تصنع هذه الدولة فضلاً عن قوتها الذاتية إذ إن هذا التوازن شامل لجميع جوانب قوة الدولة، وهو ما تحقق للقوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية وخاصة الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد يشير أستاذ العلاقات الدولية مارسيل ميرل Marcel Miller بالقول «إن عدم تساوي أو تكافؤ الدول في المعطيات المادية يجعل تأثيرها متبايناً في العلاقات الدولية وفي حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وان معرفة تأثير كل دولة في التوازنات القائمة تتطلب دراسة العوامل الداخلية والخارجية كافة لهذه الدول، ثم يذهب إلى انه كلما ازدادت قدرة الدولة على التدخل في تفاعلات السياسة الدولية، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، زاد تأثيرها في التوازنات العالمية سلباً أو إيجاباً، أو كلما تقلصت قدرة الدولة عن التدخل وضعف تأثيرها في تلك التوازنات.⁽²⁾

(1) منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية بين المدرك الاستراتيجي.. واختلالات الأداء، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (29)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص ص 11-10.

(2) نقلاً عن: يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 30.

وضمن المسار نفسه أكد أستاذ الدراسات الاستراتيجية الأمريكي نيكولا سبيكمان Nikola Spykman في حديثه عن التوازنات العالمية، أن الدول تندفع بحاجة طبيعية للسيطرة على طرق الاتصالات والنقاط الإستراتيجية، وكل واحدة منها تبحث عن توسيع نطاقها الإقليمي بطريقة أو بأخرى، وتستمر الدول في التوسع إلى أن تلاقي مقاومة صلبة وحاسمة، وإن الحدود برأيه ليست إلا تعبيراً عن توازنات القوى في لحظة معينة، كما يشير أستاذ العلاقات الدولية هانس مورجنثاو على أن «السياسة هي مجال السلطة والعمل السياسي هو الكفاح من أجل السلطة» وأن «أساس السياسة الخارجية لكل دولة هي المصلحة الوطنية المصاغة بمفردات السلطة 'interests defined as power' والمصلحة الوطنية مطلقة في حين أن السياسة الدولية نسبية».⁽¹⁾

كما إن نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تنطوي عليها البيئة الداخلية فضلاً عن البيئتين الإقليمية والدولية والتي في مجملها تمثل الإطار التفاعلي الأشمل والأوسع لحركة التوازنات الجيوإستراتيجية، فضلاً عن المتغيرات الجيو-زمنية تشكل بكيبتها عناصر مؤثرة إيجاباً أو سلباً في قوة وقدرات الدول ومكانتها في حركة التوازنات، ومن ثم، فإن تلك المتغيرات تؤثر في المحتوى الأساس لجميع الاستراتيجيات الدولية وفي جميع مستوياتها، لذا يجب أن ترقى استراتيجيات القوى المتنافسة إلى حساب تلك المتغيرات، والتهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو أمنية وغيرها، وأثرها في بيئة التوازنات الجيوإستراتيجية لصياغة إستراتيجية وطنية فاعلة.⁽²⁾ وانطلاقاً من ذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها النسبية لكي تتمكن من فرض إرادتها على الدول الفاعلة الأخرى، وهكذا ترى كل دولة في سعي غيرها إلى زيادة قواها، تهديداً لأمنها وأهدافها فتسعى بدورها وبصورة آلية- إلى التصدي لتلك القوى من خلال العمل على تدعيم قوتها الذاتية أو زيادة ارتباطاتها الخارجية بالتحالف وإقامة الشراكات الإستراتيجية مع القوى الدولية الأخرى لمعادلة

(1) غسان العزي، سياسة القوة ومستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص 21-22.

(2) سعود عابد، البيئة الإستراتيجية وصناعة القرار الاستراتيجي، جريدة الرياض، العدد (15263)، 8 نيسان 2010، ص 3.

قوة الدول التي تعدّها مصدر تهديد محتمل، وتبعاً لذلك تعد التوازنات العالمية صورة لوقف القوة بالقوة (Checking Power with Power).⁽¹⁾

وغالباً ما تكون التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لعبة تمارسها القوى العالمية لمنع دول أخرى أو مجموعة من الدول في تحقيق أهدافها في الهيمنة على التفاعلات الدولية، في حين تكون الدول الضعيفة ضحية لاستراتيجيات القوى المهيمنة، وبدون أي شك فإن التوازنات المختلة تكون مرفوضة من قبل القوى التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن كلياً أو جزئياً لأجل أن تكون التوازنات المستقبلية فاعلة وديناميكية وتضمن استقراراً أوسع وعلاقات قوى مشتركة ومتوازنة مع الضغوط المضادة.⁽²⁾ وبذلك، فإن التوازن يصبح محصلة فعل إدراكي هادف لتوظيف الإمكانيات والقدرات، بما يحقق عناصر حث مستدامة أو قوى دافعة باتجاه تقاسم الأدوار وتدعيم فرص البقاء وتحقيق الأهداف، وهكذا يبدو التوازن كفعل وكمعطى يتمثل بالإستراتيجية العليا لمجمل السياسات والاستراتيجيات الهادفة التي تتوحد في متغير حالة التوازن المطلوب تحقيقها.⁽³⁾

كما إن سلوك وقوة تأثير⁽⁴⁾ الدول الفاعلة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية يتحدد بالأغراض التي تنشدها الدول، والقدرات التي تحتوي عليها تلك الفواعل، فضلاً عن الوسائل والآليات الموفرة في النظام الدولي، وفي الغالب تصنف علاقة الدول ضمن إطار التوازنات العالمية إلى: دول راغبة تسعى للإبقاء على التوازن القائم وتنعت

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، سياسات التحالف الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 84.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط2، المكتبة الوطنية، بغداد، 2011، ص ص 228-229.

(3) منعم صاحي العمار، توازنات الضعف العربية بين المدرك الاستراتيجي.. واختلالات الأداء، مصدر سابق، ص 12.

(4) التأثير: يقصد به في حقل العلوم السياسية، قدرة الفاعل السياسي على التأثير في سلوك الآخرين من دون توفر سند قانوني أو رسمي، وإن نجاح التأثير يتوقف على نوعية الموارد السياسية والبيئة والمتغيرات السانحة، ويقاس النجاح الفعلي للتأثير بحدوث التغيير المرغوب به أو منع حدوث ذلك التغيير، وهو صورة من صور القوة أو إحدى نتائجها وليس القوة ذاتها. نقلاً عن: محمد محمود ربيع وآخرون، موسوعة العلوم السياسية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1994، ص 468.

بالمحافظة، ودول أخرى معترضة وتنزع نحو التغيير وتسمى بالثورية. وكانت ألمانيا والاتحاد السوفيتي من المطالبين بتغيير التوازنات الأوربية القائمة في إطار عصبة الأمم، بعد تولي هتلر للسلطة، أصبح الاتحاد السوفيتي من الراغبين في إبقاء التوازنات على حالها.⁽¹⁾ كما هو عليه الحال في النظام الدولي المعاصر، فإن الصين وروسيا فضلاً عن القوى الصاعدة الأخرى تدفع نحو التغيير لأجل استعادة التوازن العالمي المختل مقابل إنهاء الهيمنة الأمريكية وإجبارها على الشراكة بدلاً من التفرد في إدارة وتوجيه التفاعلات الدولية.

وان شدة التأثير الذي تمارسه القوى العالمية في التوازنات الجيوإستراتيجية يختلف تبعاً لتباين امتلاكها لإمكانات القوة الملموسة وغير الملموسة وتوظيف قدراتها وإنتاج التأثير اللازم لضبط حركة التوازنات، فالبعض من تلك القوى يمتلك قدرات عسكرية هائلة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهنالك قوى تحتوي على قدرات اقتصادية متفوقة كالصين واليابان، فضلاً عن القوى الأخرى، الأمر الذي يجعل مكانتها العالمية ومستوى تأثير استراتيجياتها وأدائها الدولي متفاوتاً.⁽²⁾ وعلى الرغم من أن التأثير الدولي الفاعل لم يعد يشترط على الدول التكامل في امتلاكها عناصر القوة لتحريك التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية بما يحقق أهدافها ويقربها من مصالحها. فإن الواقع يؤثر بان معظم القوى العالمية تتجه نحو إجراء موازنة مقبولة بين عناصر القوة التي تمتلكها لإخراج التأثير المطلوب والامتلاء مع أهدافها وطبيعة التوازنات القائمة، سعياً لتغيير تلك التوازنات أو الإبقاء عليها.⁽³⁾

وتستخدم القوى العالمية خطط وسياسات ذات أبعاد متنوعة مادية ومعنوية وأساليب مختلفة للتأثير في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وتغييرها، كما يأتي:

-
- (1) محمد علي القوزي، العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 25.
 - (2) للمزيد انظر: تيري ل. ديبيل، إستراتيجية الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 306-312.
 - (3) خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 19.

أولاً: أسلوب الإقناع

يعتمد هذا الأسلوب الدبلوماسيَّ بعدّها أداة رئيسة في تغيير أوضاع التوازنات الجيوإستراتيجية، من خلال التواصل والحوار مع الدول أو القوى الأخرى بهدف كسب تأييدها وبناء الشراكات والتحالفات مع تلك القوى أو بغرض منعها من الانضمام للأطراف الأخرى سعياً في إضعافها أو الحيلولة في عدم تفوقها، وينطوي أسلوب الإقناع على سياسات عدة، أهمها ما يأتي:

أ- **سياسة الحماية:** وتعني محاولة احد أقطاب التوازن السعي نحو فرض حمايته على القوى المتوسطة والصغيرة، وترغيبهما في الانضمام إليه والتحالف معه، وزرع الرعب والذعر فيهم من الأطراف الأخرى، ولنجاح هذه السياسة تتطلب من القطب الدولي ممارسة التأثير النفسي تجاه القوى التي يحاول كسب تأييدها وجعلهم في حالة خوف من الاعتداء عليهم، والانضمام طوعاً وإنهم سيتحملون تكاليف الحماية بإرادتهم.⁽¹⁾ وكان ذلك واضحاً في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وأداؤها الاستراتيجي في توفير الحماية لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة، من خلال الدبلوماسية والدعاية التي عملت على تضخيم الخطر السوفيتي، والتهديدات المنتشرة وظاهرة الإرهاب الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لضمان التوازن لصالحها تجاه القوى المنافسة.⁽²⁾ كما هو مبين في المخطط (1).

ب- **سياسة المكافأة والإغراء:** إن سعي القوى العالمية في تحريك أو تثبيت التوازنات القائمة، تلجأ إلى التلويح بمزايا اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجيا فضلاً عن المزايا السياسية من تقديم الدعم والتأييد، للدول التي تقبل بالانضمام إليها والتحالف معها ودعم سياساتها والمشاركة في إنجاح أداؤها، وأتقنت الولايات المتحدة هذه السياسة لكسب الحلفاء وتحيد الأعداء، وقدمت الكثير من المساعدات لأوروبا الغربية ودول أخرى خارج نطاق أوروبا بإنشاء مشروع مارشال والعديد من برامج واتفاقيات المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمواجهة الاتحاد السوفيتي وتحقيق التوازن معه.⁽³⁾

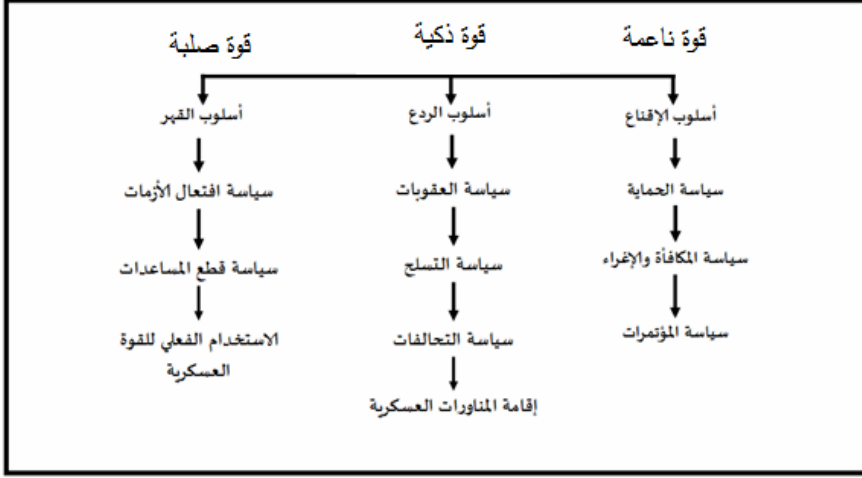
(1) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى - دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلام، ط2، دار الكتاب الجديدة، بيروت، 2009، ص ص 144-145.

(2) محمد علي القوزي، مصدر سابق، ص ص 184-185.

(3) انظر: ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 104.

المخطط رقم (١)

أشكال التأثير في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية



المخطط من إعداد الباحث

ج- سياسة المؤتمرات: كما تلجأ القوى العالمية السياسة عقد المؤتمرات الجماعية، بقصد تسوية المنازعات وتوزيع القوة وتقاسم، وتحقيق التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية المطلوبة. وتتبع هذه السياسة بعد انتهاء الحروب وفي أوقات الأزمات لرسم صورة المستقبل لتوازنات مقبولة لدى الأطراف أو القوى المنتصرة التي تمتلك مقومات القوة والقدرة والتأثير.⁽¹⁾ كما هو الحال تجاه الأزمة السورية، إذ عقدت العديد من المؤتمرات والمبادرات الإقليمية والدولية كاجتماع أصدقاء سوريا وجنيف 1 و2، لحل الأزمة والبحث عن اتفاقات تتلاءم مع مصالح القوى الداخلية والإقليمية فضلاً عن القوى العالمية الفاعلة في مسارات الأزمة.

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 147.

ثانياً: أسلوب الردع

إن أسلوب الردع ينطوي على جانب هجومي أو ما يسمى بدبلوماسية التهديد بالقوة، وغالباً ما تعتمد القوة العالمية التي تمتلك مقومات القدرة العسكرية إلى هذا الأسلوب في سياستها الخارجية وضمن أداؤها الاستراتيجي تجاه القوى التي ترغب بجذبها أو تحيدها للتأثير في التوازنات العالمية، ويتأتى ذلك التأثير ضمن حزمة سياسات تمارسها أطراف التوازن، أهمها ما يأتي:

أ- **سياسة العقوبات:** تعد سياسة العقوبات احد أهم وأكثر صور الردع استخداماً في استراتيجيات القوى العالمية تجاه القوى المتوسطة والصغيرة بغرض استقطابها أو لمعاقتها على تأييدها لسياسة الخصوم، وتنطوي هذه السياسة على أشكال مختلفة من العقوبات السياسية والاقتصادية والعسكرية، غير إن أكثرها فاعلية هي العقوبات الاقتصادية، ولكي تكون فاعلة يجب أن تسبق بالإنذار للدولة التي ستعاقب. فضلاً عن ذلك يجب أن يكون الطرف الذي يمارسها وحلفائه قادرين على الالتزام بتنفيذها لضمان التأثير المطلوب.⁽¹⁾ مثال ذلك الإستراتيجية الأمريكية في إجبار الدول الصناعية على عدم إعطاء الروس التكنولوجيا المتطورة، وهذا يعد استمراراً لاتفاقية (حظر بيع التكنولوجيا المتطورة إلى البلدان الشيوعية)، التي كانت سارية المفعول في مرحلة الحرب الباردة.⁽²⁾ ومن ذلك أيضاً العقوبات الأمريكية والأوروبية المفوضة على إيران ففي نهاية تشرين الأول 2009 اصدر الرئيس الأمريكي قانوناً جديداً لمعاقبة شركات النفط الأجنبية التي تصدر البنزين إلى إيران احتجاجاً على برنامجها النووي، كما فرض مجلس الأمن أيضاً عقوبات بدعم المجموعة الأوروبية شملت المواد النووية الحساسة و سلع وتقنيات تستخدم في المجالات المدنية والعسكرية.⁽³⁾

(1) المصدر نفسه، ص ص 149-150.

(2) انظر: جميل مطر، تطويع الخصم-الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، العدد (323)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 45.

(3) منعم خميس مخلف وابتهال محمد رضا، البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، مجلة قضايا دولية، العدد (34)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 203.

ب- **سياسة التسلح:** تتجسد هذه السياسة بانطلاق القوى المتنافسة نحو زيادة ترسانتها العسكرية للحفاظ أو استمالة التوازن القائم لصالحها، إذ إن عدم تمكن القوى من قياس وتقدير القوة الذاتية لبعضها البعض (للمنافسين أو الأعداء) بشكل دقيق، الأمر الذي يجهلها في شك حيال ما تمتلكه من قوة، وبالنتيجة تتجه نحو زيادة قوتها لتحقيق هامش من التفوق تجاه بقية القوى الأخرى. فضلاً عن عامل عدم الثقة الذي يهيمن على قواعد التفاعلات الدولية.⁽¹⁾

كما تعتمد القوى العالمية إلى مراقبة حركة التسلح وفرض الرقابة الدولية بعدّها أداة ضغط تجاه أطراف التوازن أو القوى المتحالفة معهم، لمنع الاختلال في التوازنات القائمة، أو للإبقاء على تفوقها، وتعد هذه السياسة إحدى السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القوى المنافسة لها أو التي تشكل تهديداً لمكانتها العالمية وتضعف من تأثير نفوذها مثل الصين والعديد من القوى الإقليمية الأخرى.⁽²⁾

ثالثاً: أسلوب القهر والإرغام

يتجه المنحى السلوكي الخارجي للقوى العالمية على وفق هذا الأسلوب نحو التهديد الفعلي واستخدام القوة لإرغام القوى الأخرى على إتباع سياسات معينة بشكل إجباري، وإن عدم تنفيذ تلك السياسات التي ترغب بها الدولة (أ) سيكلف الدولة (ب) ثمن أكبر من الذي تكون على استعداد لتحمله أثناء إتباع تلك السياسات المفروضة وما ينتج عنها من اختلال في التوازنات الجيوإستراتيجية.⁽³⁾ وضمن هذا الأسلوب تندفع القوى العالمية -والتي تتمسك بالتوازن القائم لما يحققه من مكاسب- إلى الحرب كأداة لمواجهة القوى التي لا تستجيب لما ترغب بالقيام به، كما إن الحرب تكون مفروضة على الدول القانعة بالتوازن، وذلك في حال زيادة قوة الدول الغير قانعة بالتوازن القائم

(1) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مبادئ العلاقات الدولية، جامعة العلوم التطبيقية، كلية العلوم الإدارية، البحرين، 2012، ص 117.

(2) انظر: يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 85-86.

(3) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 22.

ولجوؤها إلى استخدام القوة لاستعادة أو لاستمالة التوازن لصالحها وخصوصاً بعد استنفاد أو عدم فاعلية الأساليب الأخرى.⁽¹⁾

كما إن مستوى وشدة تأثير القوى بالتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وتأثيرها باستراتيجيات بعضها البعض، لا يعتمد على معيار القوة وحدها، بل كما يرى المفكر الانكليزي أوجانسكي بأنه يجب اعتماد معيار مركب يجمع بين مستويات القوة ودرجة القناعة والرضا فضلاً عن حقيقة الأهداف والمصالح التي تسعى تلك القوى إلى تحقيقها، واستناداً إلى ذلك يصنف أوجانسكي الدول إلى أربع أقسام، هي:

1. الدول القوية القانعة: «The Powerful and Satisfied»

وهذه الدول ترى أن ثمة تناسب بين إمكانياتها من القوة وبين ما تمارسه من تأثير عالمي، وبذلك فهي لا ترى فجوة تفصل بين إمكانياتها وبين ما تحدد من أهداف، وتتجه سياستها واستراتيجياتها بالرغبة في الإبقاء على التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة. وهو ما تحقق للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة.⁽²⁾

2. الدول القوية وغير القانعة: «The Powerful and Dissatisfied»

وتشعر الدول بأن حجم التأثير الذي تمارسه أو الذي تسمح به القوة العالمية المسيطرة على التوازن، في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لا يتناسب مع إمكانياتها من القوة الفعلية التي تمتلكها، وبذلك تتطلع نحو بناء استراتيجيات لتغيير وتعديل التوازنات القائمة والتي لا تحقق أهدافها، ولا تتلاءم مع مصالحها. وغالباً ما تضم هذه الفئة الدول التي تنامت قدراتها في مرحلة لاحقة على تقرير صورة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

3. الدول الضعيفة والقانعة «The Power less and Satisfied»

وترى هذه الدول إن تأثيرها المحدود يتناسب مع قوتها، وتبعاً لذلك فهي لا تستطيع تحريك التوازنات القائمة أو زيادة تأثيرها دون تعريض أمنها وأهدافها للخطر

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 87-88.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سابق، ص 123.

من قبل القوى العالمية القانعة والمعارضة لذلك التأثير، الأمر الذي يدفعها إلى الشعور بالقناعة وإبقاء التوازنات الجيوإستراتيجية على حالها.⁽¹⁾

4. الدول الضعيفة والغير قانعة: «The Power less and Dissatisfied»

وهي تلك الدول التي تشعر -رغم إدراكها بضعف إمكانياتها من القوة- بحالة عدم الرضا وعدم القناعة بموقعها في النسق الدولي، نتيجة عدم الاعتراف بها من قبل القوى المسيطرة على التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وبذلك تتجه استراتيجيات هذه القوى الضعيفة نحو تأييد الدول القوية الدافعة لحركة التغيير في التوازنات العالمية.⁽²⁾

ويؤكد أستاذ العلاقات الدولية الاسترالي هيدلي بول Hedley Boll إن القوى الكبرى التي تسعى لإقامة التوازن الجيوإستراتيجية العالمي مرتبطة بوجود مجتمع دولي لان هناك حقوق وواجبات متعلقة بكيونة القوى الكبرى تفترض مسبقا وجود مثل ذلك المجتمع وهي في الوقت نفسه تسهم في توليد المجتمع من خلال ست وظائف تقوم بها ويحددها فيما يأتي:⁽³⁾

- 1- حماية توازن القوى المركزي أو الشامل.
- 2- الحرص على عدم التسبب بأزمات للدول نتيجة لتصرفاتها.
- 3- تجنب الحرب بكل إمكانياتها والحد من مداها إذ تورطت فيها.
- 4- الاستعداد لممارسة الضبط في مجالات تفوق قوتها.
- 5- إنشاء محاور نفوذ عندما تتاح للمجتمع الدولي فرص التوسع .
- 6- الاستعداد للتعاون من اجل تعزيز السياسات المشتركة في المجتمع الدولي.

(1) علي جلال معوض، إعادة الانتشار- تحليل أولى لإبعاد وأثار انتشار القوة داخل وبين الدول، مجلة السياسية الدولية، العدد (188)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 19.

(2) ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سابق، ص 125.

(3) نقلا عن: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية - الاستعارات والأساطير و النماذج، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص ص 183- 184 .

ويميز أستاذ العلاقات الدولية مورجنثاو بين ثلاثة أنواع من السياسات الخارجية للدول بهدف الحفاظ على التوازن الدولي، منها ما يهدف إلى زيادة القوة، ومنها ما يهدف إلى الإبقاء على الوضع الدولي الراهن، وأخيراً ما يهدف إلى دعم المكانة (prestige) والهيمنة، فقد تجد بعض الدول في تعدد علاقات التحالفات التي تربطها بالعديد من الدول الأخرى، تعبيراً عن قوتها في الحفاظ على الوضع الراهن أو تحويل التوازنات القائمة، وبذلك تعد الشراكات الإستراتيجية والتحالفات الدولية والإقليمية هي المرتكز الأساسي لتوجيه حركة التوازنات العالمية فضلاً عن قوة وقدرة الدولة.⁽¹⁾

وتطلب ذلك حالة من الاستمرار والديناميكية للحفاظ على التوازنات القائمة وجعلها تستجيب لظروف الواقع الدولي الذي توجد فيه، فضلاً عن تذبذبات القوة وتقلباتها لدى بعض الأطراف أو كلها التي يعتمد عليها صنع التوازن، وتبعاً لذلك فإن مؤشرات التوازنات العالمية هي التي تتحكم في توجه الدول نحو تشكيل التحالفات والشراكات أو عدم تشكيلها، فضلاً عن الأسلوب الذي تتم من خلاله إعادة صياغتها وتكوينها وبالكيفية التي تمكنها من تحقيق هدف التوازن بشكل فاعل.⁽²⁾

ويمكن القول أن التوازن الجيوإستراتيجي العالمي قد لا يكون هدفاً من أهداف القوى العالمية (القانعة) المسيطرة على النظام الدولي ولا جزء من استراتيجياتها، إذ إنها قد تسعى إلى التفوق وتحقيق الهيمنة عن طريق الإخلال بالتوازنات القائمة سعياً لتحقيق مصالحها وزيادة رصيدها من القوة سواء بجهودها منفردة أو بالتحالف مع القوة الأخرى، في حين يكون التوازن هدفاً للقوى الكبرى التي تسعى احتلال مكانة دولية مرموقة بها أو استعادتها، وهذا التدافع يجعل التوازنات تتسم بالحركة والتغير إلى أشكال مختلفة، وقد يكون مقدمة لاستقرار النظام الدولي أو سبباً للصراع والحرب.⁽³⁾

(1) كاميران احمد محمد أمين، السياسة الدولية في ضوء فلسفة الحضارة، دار الطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص 472.

(2) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 176.

(3) للمزيد انظر: إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 241-243.

وهناك مجموعة من المحددات الدولية التي تتحكم بحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وصورورها ومن أهمها ما يأتي:⁽¹⁾

- 1- طبيعة بنية النظام الدولي.
- 2- أهداف ومصالح القوى العالمية وما تحتوي عليه تلك القوى من عناصر القوة والقدرة.
- 3- الاعتماد الاقتصادي المتبادل في الشؤون العالمية.
- 4- نوعية التهديدات والمتغيرات التي تواجه المجتمع الدولي، وإدراك القوى العالمية لتلك التهديدات وأثرها على التوازن العالمي، فضلاً عن مدى استفادات الدول من الفرص المتوفرة.
- 5- نوعية التحالفات والشراكات الدولية، وهل هي قائمة على أساس التعاون أم التنافس والصراع.

ومن ذلك، فإن الإستراتيجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ارتكزت إلى فكرة التفوق والهيمنة بدلاً من تحقيق التوازن الاستراتيجي، ومنع ظهور قوى عالمية منافسة للولايات المتحدة، ولكن بعد إعلان الاتحاد السوفيتي امتلاكه للأسلحة النووية عام 1949 تمكن من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾ ولجأت الأخيرة إلى استخدام العديد من الاستراتيجيات ضد الاتحاد السوفيتي لاحتوائه مثل إستراتيجية الاحتواء في عهد الرئيس «ترومان»، وإستراتيجية الانتقام الشامل في عهد الرئيس «دوايت دايفيد إيزنهاور»، ثم إستراتيجية الاستجابة المرنة في عهد الرئيس «جون جيرالد كينيدي»، وفي عهد الرئيس «ليندون جونسون» تم اعتماد إستراتيجية التدمير المؤكد، أما في عهد الرئيس «ريتشارد نيكسون» تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الحروب بالوكالة. كما تبنت إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع في عهد «جيمي كارتر»، وكانت قد تبنت في عهد «رونالد ريغان» إستراتيجية حرب النجوم.

(1) محمد إحسان، صراع القوى وتوازن الإرادات بين الماضي والحاضر، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق 2012، ص ص 141-142.

(2) للمزيد انظر: كامران احمد محمد أمين، مصدر سابق، ص ص 329-330.

والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السوفيتية وجعلتهم يطرحون شعار التعايش السلمي، وإتباع كل القوتين لما يسمى (سياسة الوفاق) وذلك لأسباب عدة هي:⁽¹⁾

- 1- قدرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على إنتاج الصواريخ والأسلحة الهجومية ذات الرؤوس النووية المتعددة، مما خلق فكرة توازن الرعب النووي.
- 2- التورط الأمريكي في الحرب الفيتنامية الأمر الذي أدى إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي، سبب ضخامة النفقات العسكرية.
- 3- استمرار الصراع الصيني-السوفيتي وظهور الصين بعدها قوة نووية جديدة.
- 4- بروز قوى اقتصادية جديدة أصبحت تنافس الاقتصاد الأمريكي مثل اليابان والصين.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت ملامح جديدة للنظام الدولي تمثلت بانفراد الولايات المتحدة بتوجيه وإدارة التفاعلات العالمية، وإتباع استراتيجيات مكنتها من الحفاظ على هيمنتها ومكانتها الدولية. ويلاحظ انه بعد اتساع دور وأداء المنظمات والمؤسسات الدولية والتركيز على الجوانب الاقتصادية بدلاً من الجانب العسكري في زيادة قوة الدول وتعزيز قدراتها، لم تكن الدول هي المؤثر الوحيد في تشكيل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وإنما ظهرت هناك العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات العابرة للقومية التي ساهمت أيضاً في التفاعلات الدولية وفي صيرورة حركة التوازنات العالمية بصورة مباشرة.

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 94-95.

المطلب الثاني

المنظمات والمؤسسات الدولية

تعد المنظمات والمؤسسات الدولية العالمية إحدى الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية المعاصرة وفي حركة التوازنات العالمية، فقد اتسعت مسؤولياتها حتى أصبحت بلا جدال ركيزة أساس مهمة ومؤثرة إلى أبعد حد في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إنها تمثل المجال الذي تتفاعل فيه الدول وتتعاون وتنشئ آليات لضبط اطر تفاعلات السياسة الدولية، ومساعدة الدول في المراقبة وفرض العقوبات عليها. وتبعاً لذلك أصبحت المنظمات والمؤسسات الدولية هي الضابط للفاعلات الدولية ولجعل التزامات الدول أكثر موثوقية وشفافية، لاسيما في ما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار الدولي والمخالفة لقواعد القانون الدولي وفي مختلف جوانب العلاقات الدولية.⁽¹⁾

وبعد التنظيم الدولي⁽²⁾ والتوجه نحو تشكيل المزيد من المنظمات والمؤسسات الدولية في شتى ميادين العلاقات الدولية كرد فعل لتمادي الدول لاسيما القوى الكبرى وتشبثها بسيادتها وتحقيق مصالحها من خلال التجاوز على حقوق الدول الأخرى ورفض التعاون مع المجتمع الدولي، فضلاً عن الاهتمام بقوتها العسكرية والتطلع للسيطرة والهيمنة، الأمر الذي أدى إلى تضارب المصالح واندلاع الصراعات بين الدول، ولتفادي تلك الأخطار التي تهدد مستقبل الأمن والاستقرار الدولي، ظهرت العديد من دعوات

(1) كارلين.أ.منغست وايفان م.اريجوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرق، دمشق، 2013، ص274.

(2) التنظيم الدولي يقصد به التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل. أما النظم الدولية ينصرف مفهومها إلى مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين، أو المرتبطة بإطار موضوعي محدد، مثل نظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي، ويذهب أبعد من ذلك إلى المعاهدات الدولية والمؤتمرات والحروب، ومن خصائصه الذاتية العمل على صيرورة القانون وتطبيقه وتطوره بما يتلاءم وحاجات الجماعة المتغيرة. محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، ط 8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص63.

المفكرين والقادة وصناع القرار بضرورة توثيق التعاون وبوجوب تأسيس منظمات ومؤسسات دولية قادرة على ضبط التفاعلات الدولية وتحقيق التوازن والاستقرار العالمي من خلال ما توفره من وقوانين واليات لذلك.⁽¹⁾

كما إن العلاقات التي تقيمها المنظمات الدولية وتتبادلها مع حكومات الدول والمؤسسات الدولية الأخرى على اختلاف تخصصاتها ونمط العضوية فيها، تعد من أهم العوامل التي تتيح من خلالها لتلك المنظمات الاضطلاع بدورها المنشود في مجال تعزيز التوازنات العالمية. وفي واقع الأمر إن علاقة المنظمات محكومات الدول ليست ذات طبيعة واحدة، وإنما تتباين هذه العلاقات من حالة لأخرى، كما تتعدد الصور والإشكال التي تتخذها العلاقات المتبادلة فيما بين الجهتين. فضلاً عن ذلك إن تأثير المنظمات والمؤسسات الدولية في التوازنات العالمية والنظام السياسي الدولي يتباين تبعاً للعديد من العوامل والمتغيرات ذات الصلة بطبيعة وتوجهات الدول الأعضاء فيها، وطبيعة النشاط الذي تضطلع به المنظمة، وعلاقاتها بالقوى الخارجية عموماً والقوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي خصوصاً.⁽²⁾

وتثبت التجربة التاريخية إن حالة السيولة في تفاعلات النظام الدولي واستعادة التوازنات هي ظاهرة متكررة متأصلة في العلاقات الدولية لا تتيح لفكرة الهيمنة المطلقة من قبل قوى دولية بالبقاء والدوام فالثبات نسبي، كما يجب تبادل الأدوار بين القوى الدولية في ترتيب التوازنات العالمية، فضلاً عن إن النزوع نحو القوة ستفضي إلى تناقضات بين القوى الكبرى، وتبعاً لذلك تنشأ أو تتشكل انساقاً جديدة من التفاعلات وهياكل وإشكال مختلفة من المنظمات والمؤسسات الدولية⁽³⁾ القائمة على الموازنة بين توازن

(1) محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 10-11.

(2) انظر: عطية حسين أفندي، المنظمات غير القومية: مدخل تنموي، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسة، جامعة القاهرة، 2006، ص 44-45.

(3) المنظمات الدولية: هي الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعياً وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي. ويعرفها الدكتور سعيد الدقاق ذلك الكيان الدائم، الذي تقوم الدول بإنشائه، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية. للمزيد انظر: محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 67-69.

والمصالح وتوازن القوى في البحث عن الفاعلية الدولية ومرد ذلك إن التأثير لم يعد محصوراً
عناصر القوة العسكرية فقط.⁽¹⁾

وفي ضوء ذلك، اتجه المجتمع الدولي المعاصر إلى تنظيم علاقاته وتوحيد مواقفه عن طريق المنظمات الدولية، والتي أصبحت الوسيلة الأساسية للحفاظ على توازن القوى العالمي، فتنوع اختصاصاتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والعالمية فضلاً عن الفكرية، واتساع أدوارها في إدارة التفاعلات الدولية.⁽²⁾ انطلاقاً من فرضية أساسية مفادها إن تحقق التوازن و حفظ السلام الدوليين هو الموجه الرئيسي في استقرار العلاقات الدولية، بشكل لا ترجح كفة دولة على أخرى أو تحالف دولي على آخر. وبذلك يتراجع مفهوم قوة الدولة القومية لتحل محلها القوة المتكافئة لصالح المجتمع الدولي ككل، مما يسهل حل المشكلات الدولية ويساعد على ذلك الطبيعة المتغيرة لصيرورة التوازن العالمي، ما يؤدي إلى إنشاء توازنات مضادة في مواجهة كل ما هو جديد ومتغير أيضاً.⁽³⁾

وفي سياق الحديث عن الفاعلين الجدد وإثرهم في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، يقول الباحث الأمريكي جون أي ترنت (J.E.Trent) «إن العالم اليوم يعرف فاعلين جدد يمارسون تأثيراً متزايداً في السياسات العالمية والتي لم تعد مجرد لعبة بين الدولة، وهي على السياسة فقط، إنما تتعدى إلى المال والدين والأيدولوجيا والفقر والصحة.. الخ، وعالمنا المعاصر لا يوجد فيه حكومات وطنية وغير وطنية، لكن هناك العديد من المنظمات والمؤسسات العالمية والإقليمية ومنظمات بين الحكومات، فضلاً عن المجموعات الموجودة تحت الدول كالقضاة والبيروقراطيين وأصحاب البنوك وجماعات الضغط من دون نسيان التنظيمات المسلحة وتجار الحروب».⁽⁴⁾ وبذلك أصبحت التوازنات

(1) انظر: خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص20.

(2) سهيل حسين الفتلاوي، نظرية المنظمة الدولية، ج1، دار الحمد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 17.

(3) محمد خالد الشاكر، صناعة القرار الدولي، جدلية بين واقعية العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي العام (دراسة تأصيلية مقارنة)، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 64.

(4) نقلاً عن: فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص65.

العالمية متأثرة بأدوار المنظمات والمؤسسات الدولية لاسيما منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية فضلا عن الشركات فوق القومية، وعلى الرغم من إن ادوار تلك المنظمات والمؤسسات الدولية من آليات ووسائل وما تركز إليه من قواعد القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تتفق الدول الأعضاء على الالتزام بها وتضمن تطبيقها لتحقيق الاستقرار للنظام الدولي والتوازن في جميع ميادين العلاقات الدولية.⁽¹⁾

وانطلاقاً مما ذكر، فإن منظمة الأمم المتحدة التي تعد منظمة عالمية إذ إنها تمتلك العديد من الوكالات والهيئات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتعليم والبيئة وحقوق الإنسان فضلاً عن وكالة الطاقة الذرية والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها من تلك المؤسسات. وقد انطوى ميثاق الأمم المتحدة على العديد من الآليات والإجراءات لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها وألزم الدول بتطبيقها، في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن الدولي وهي الغاية النهائية للتوازنات العالمية، وكان من بين تلك الآليات ما يأتي:

أولاً: وسائل وآليات وقائية

تلجئ الأمم المتحدة إلى إيقاع الجزاءات والعقوبات الوقائية على الدول التي تخالف أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في سبيل حفظ الأمن والسلم الدوليين وتحقيق الاستقرار والتوازن العالميين، وهي :

1- **الجزاءات المعنية:** وهذه الجزاءات خالية من الإكراه وتتمثل باللوم والإدانة الذي توجه المنظمة إلى الدول المخالفة، مثل اللوم الذي وجهت الأمم المتحدة الدول العدوان الثلاثي على مصر.⁽²⁾

2- **الجزاءات المالية:** ويتمثل ذلك الجزاء بفرض التعويضات المالية على إحدى الدول المخالفة، على وفق تقرير المسؤولية الدولية عليها.⁽³⁾

(1) جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2009، ص149.

(2) محمد المجذوب، مصدر سابق، ص ص 228-229.

(3) المصدر نفسه، ص 231.

3- **الجزاءات التأديبية:** وهذه الجزاءات تتضمن الإكراه استناداً للميثاق، منها حرمان الدولة من حق العضوية في المادة الخامسة منه، كذلك طرد العضو الذي لا يلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في المادة السادسة، والحرمان من حق التصويت في المادة التاسع عشر.⁽¹⁾

4- **استخدام الوسائل السلمية في حل المنازعات الدولية:** إذ نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة ذي الرقم (33) الفقرة (1) على (وجوب حل المنازعات الدولية، وخاصة المنازعات التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، من خلال وسائل المفاوضة والتحقيق والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية).⁽²⁾ وهذه الوسائل يتم تطبيقها قبل وقوع واتساع الأزمات والخلافات وقد تستمر لحين إنهاؤها.

ثانياً: وسائل وآليات علاجية

وهي الوسائل والإجراءات التي تأتي وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد إقرارها بتطبيقها، لإزالة التهديدات واستعادة الأمن والاستقرار في النظام الدولي، ومن بين تلك الوسائل ما يلي:

1- **الجزاءات الاقتصادية:** وهذه الجزاءات تقرر على الأطراف المخالفة للميثاق أو تمارس شكل من أشكال العدوان على دول أخرى، وهي تأتي ضمن المادة ذي الرقم (41) من الفصل السابع، وتشير إلى اتخاذ تدابير قطع العلاقات الاقتصادية والمواصلات والاتصالات، وقطع العلاقات الدبلوماسية. وتتضمن الحصار البحري، واحتجاز السفن والسلع، والمقاطعة، فضلاً عن الحظر الدولي.⁽³⁾

2- **إجراءات القسر العسكرية والقمع:** وهذا الإجراء يتضمن استخدام القوة في حال عدم الاستجابة للإجراءات الأخرى وهي:

(1) ميثاق الأمم المتحدة، المواد (5، 6، 19).

(2) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سابق، ص ص 161-165.

(3) انظر ميثاق الأمم المتحدة، المادة (41).

- المادة (42) تشير في انه إذا رأى مجلس الامن إن التدابير السابقة لا تفي بالغرض، يمكن له أن يتخذ تدابير العسكرية لتنفيذ قراراته.⁽¹⁾
- المادة (43) الفقرة (1) تشير إلى تقديم الدول الأعضاء كل التسهيلات والمساعدات والقوات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين وبناء على طلب مجلس الأمن.⁽²⁾

3- **الجزاءات الجنائية:** وهي الجزاءات التي تفرض على الأفراد الذين يتمتعون بالشخصية القانونية والمسؤولية الدولية، مثل رؤساء الدول والسفراء في حال قيامهم بانتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان وفي وقوع مثل تلك الحالات الحق لمجلس الأمن إصدار قرار لتشكيل محكمة خاصة للأشخاص الذين قاموا بانتهاك حقوق الإنسان وعجز القانون الداخلي للدولة عن معاقبتهم، كما هو الحال مع تشكيل المحكمة الخاصة في يوغسلافيا سابقا بموجب القرار ذي الرقم 808 في 22 / 2 / 1993.⁽³⁾ كذلك تحريك دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما نصت على ذلك المادة (13) من النظام الأساسي للمحكمة وأعطت الصلاحية فيه لمجلس الأمن على إحالة دعوى في حال وقوع عدوان أو أي قضية تتعلق بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، مع التنويه بأنه لا يوجد ما يمنع مجلس الأمن من أن يعد أية حالة تخل بالأمن والسلم الدوليين لان سلطته التقديرية في ذلك واسعة ولا رقابة مؤسسية عليه تحد من سلطته.⁽⁴⁾

ونلاحظ انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كقطب موازن للولايات المتحدة كثرت العقوبات المفروضة على الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية مثل العراق وليبيا والصومال والسودان وإيران، من قبل مجلس الأمن وبدافع وتحريك أمريكي سعيًا لتحقيق -أو منع تلك الدول من اعتراض- مصالحها، فالعراق ومنذ عام 1991 تعرض لعقوبات شاملة

(1) انظر: ميثاق الأمم المتحدة، المادة (42).

(2) للمزيد انظر: عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، دار الشروق، عمان، 2010، ص ص 130-131.

(3) شريف علمت، المحكمة الجنائية الدولية - هل يتحقق الحلم في عدالة جنائية دولية دائمة، مجلة الإنساني، العدد (21)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 2002، ص ص 35-36.

(4) محمد يوسف علوان ومحمد خليل موسى، القانون الدولي الجنائي لحقوق الإنسان - المصادر ووسائل الرقابة، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 195.

بعد غزو الكويت في القرارات (661، 665، 670...الخ) ومن ثم استخدام القوة واحتلاله في عام 2003 من قبل الولايات المتحدة، وكذلك ليبيا لحظر الطيران وعقوبات وصولاً إلى التدخل وإسقاط نظام الرئيس معمر القذافي، وكذلك بقية الدول الأخرى، على أنها تمارس أفعال تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين فضلاً عن الأمن القومي الأمريكي.⁽¹⁾

كما انه ومن خلال تلك الإجراءات عاجت الأمم المتحدة العديد من القضايا الدولية كالصراعات الداخلية، والأزمات والحروب الإقليمية ومنع انتشار الأسلحة النووية والتلوث البيئي والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، فضلاً عن المخدرات، إذ أصبحت تلك القضايا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ولا يمكن حلها باستخدام القوة العسكرية، فضلاً عن ذلك، إن حللت القضايا والتهديدات الدولية داخل أروقة مجلس الأمن عبرت عن أو عكست حالة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وطبيعة هيكلية النظام الدولي.⁽²⁾

ويوجد العديد من المؤسسات الدولية التي أثرت في التوازنات العالمية، مثل منظمة التجارة العالمية التي تركز على تنشيط التجارة الدولية عن طريق إزالة الحواجز وخفض الرسوم الجمركية إلى أدنى حد ممكن بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى وضع نظام نقدي عالمي يقوم على أساس تثبيت صرف العملية، ولكي لا تلجأ الدول إلى خفض سعر عملتها كوسيلة لتنشيط صادراتها وتحقيق العجز من ميزان مدفوعاتها وهي السياسة التي أدت إلى كساد التجارة بعد الحرب العالمية الأولى وأدت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929.⁽³⁾ كما أنشأ البنك الدولي للتعمير والتنمية للقيام بعمليات الإقراض والاقتراض ولا ينصب اهتمامه على المشروعات الإنتاجية في الدول الأوروبية التي تأثرت بالحرب العالمية الثانية، وجميع تلك المؤسسات كانت أدوات للنظام الرأسمالي واستطاعت أن ترجح كفة التوازن لصالح الدول الرأسمالية على حساب الدول الاشتراكية التابعة للاتحاد السوفيتي أثناء حقبة الحرب الباردة. واستمر نشاطها في دعم

(1) محمد المجذوب، مصدر سابق، ص 236-237.

(2) انظر: عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ص 48.

(3) انظر: فتحية ليتيم، مصدر سابق، ص 66.

وتعزيز الدول الرأسمالية على حساب دول الجنوب من خلال السياسات والآليات التي تطبقها.⁽¹⁾ وتؤدي المنظمات والمؤسسات غير الحكومية مجموعة من الوظائف والأدوار في العلاقات الدولية، فهي تمتلك مزايا واضحة تجعلها تتفوق على الأفراد والدول والمنظمات الحكومية، إذا غالباً ما تكون مستقلة سياسياً عن أية دولة ذات سيادة ومن ثم تستطيع أن تضع سياسات واستراتيجيات دولية بطريقة أكثر سرعة ومباشرة تنفيذها، بأقل المخاطر من سياسات الحكومات الوطنية.⁽²⁾

فضلاً عن ذلك تستطيع أن تشارك كل المستويات من رسم السياسة ووضع القرار إلى التنفيذ، ويمكنها أيضاً أن تؤثر في سلوك الدولة بالمبادرة إلى فعل رسمي متماسك قانونياً، وتضغط على السلطات لفرض عقوبات، وربط المسائل معاً بطريقة تمكنها من فرض قدراً معيناً من الإذعان، وهكذا فالمنظمات غير الحكومية تعد قوى لاعبة ومؤثرة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، خصوصاً إذ كانت قادرة على التشبيك مع منظمة غير حكومية أخرى.⁽³⁾

كما تعتمد القوى العالمية لتحريك التوازنات القائمة من خلال تشجيع وتوسيع نشاط شركاتها فيما وراء الحدود لتحقيق أغراض عدة أهمها ما يأتي:⁽⁴⁾

1- ضمان الإمدادات من المواد الضرورية لأمنها الوطني، مثل موارد الطاقة من النفط واليورانيوم.

2- توسيع النفوذ السياسي في دولة ما.

3- رفع قوتها الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الدخل القومي اعتماداً على مكاسب وأموال خارجية.

وبما أن النظام الرأسمالي ومرتكزاته من المؤسسات والشركات تقتضي المنافسة وتحرير التبادلات وتطبيق قوانين السوق على المستويات كافة وانفتاح الدول على بعضها،

(1) محمد علي قوزي، مصدر سابق، ص 225-227.

(2) كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مصدر سابق، ص 317.

(3) المصدر نفسه، ص 322.

(4) نقلاً عن: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 65.

أمام الشركات الأجنبية، ستشكل موقفاً سلبياً على مستقبل الحكومات الوطنية ومسألة الاستقلال السياسي، الأمر الذي سيعزز دور تلك الشركات عندما تلجأ الدول للاستعانة بها في المنافسة العالمية وضبط التوازنات من خلال زيادة قدراتها الاقتصادية وتعزيز نفوذها السياسي وفرض قراراتها وإرادتها في معالجة القضايا الدولية.⁽¹⁾

وفي ضوء ما تقدم نرى أن تحقيق وإقامة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لم يعد مقتصرًا على القوى الفاعلة في النظام الدولي من الدول فحسب، وإنما هنالك فاعلون جدد مثل المنظمات والمؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وجماعات الضغط، التي أصبحت تمارس أدوار فاعلة في العلاقات الدولية وتؤثر في حركة انتقال القوة وصور توزيعها ومن ثم التأثير في استقرار أو تغيير التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. كما إن ذلك التأثير لم يكن منقطعاً عما أسهمت به الدول أيضاً من صور التعاون وإستراتيجياته والذي تجلى بالشراكات والتحالفات الدولية والإقليمية، للحفاظ أو لاستعادة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. وهو ما سنقف عليه بحثاً في المطلب الثالث.

(1) انظر: المصدر نفسه، ص 67.

المطلب الثالث

الشراكات الإستراتيجية الدولية

تعد الشراكات الإستراتيجية الدولية من أهم أدوات تحقيق التوازنات العالمية، لأنها تقوم على أساس الردع في سير العلاقات الدولية، فالغاية من تشكيل الشراكات الإستراتيجية هو تحقيق التوازن بين الشراكات القائمة والمضادة لها. كما إن اعتبارات توازن القوى قد تدفع بالقوى العالمية لتغيير استراتيجياتها ولاتجاه نحو إقامة التحالفات والشراكات الدولية، كما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد التحول من إستراتيجية العزلة إلى الانفتاح وإقامة التحالفات والانضمام إلى الشراكات الدولية.

وكقاعدة عامة في العلاقات الدولية، كلما زادت إمكانيات القوة التي تمتلكها إحدى وحدات النظام الدولي، كان ذلك ادعى به لان يكون أكثر استقلالية في تصرفاته، وإذا تضاءلت إمكانيه من القوة وقدرته على التأثير سيؤدي به إلى الاندفاع باتجاه الاعتماد على الآخرين أو التنسيق معهم عبر تآلفات أو شراكات، بما يجعل أدائه في النهاية يأتي ضمن إطار القوة الجماعية التي تخلعها تلك المشاركة وليس مستقلا عنها.⁽¹⁾ وهذا ما يفسر لجوء الإستراتيجية الأمريكية نحو التمسك بآلية التحالفات والشراكات الإستراتيجية الثنائية والجماعية، في سعيها إلى تحقيق أهداف كبيرة وواسعة لا تمتلك القدرة الكافية لتحمل كلفتها أو لا تحظى بالشرعية الدولية للقيام بفعل معين لاسيما في ما يتعلق بالتدخل بالشؤون الداخلية للدول وشن الحروب على أعدائها وفرض العقوبات على القوى المنافسة لها.⁽²⁾

(1) انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1987، ص 50.

(2) محمد ميسر فتحي، اثر التحالفات الدولية في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص 169.

وغالباً ما تحتّم ضرورات التوازنات العالمية على كل طرف من أطراف أو أقطاب التوازن، والأعضاء المتحالفين معه محاولة استقطاب أعضاء آخرين قبل تحالفهم مع الطرف المعادي، إذ إن الشراكات والتحالفات الدولية تعد من أهم وسائل زيادة القوى على صعيد التفاعلات الجيوإستراتيجية الدولية.⁽¹⁾ لرغبة القوى المتحالفة في تحقيق أهداف لا يمكنها تحقيقها بالاعتماد على قوتها الذاتية، كما إن القوة لا تعني امتلاك القوة العسكرية فقط، فقد تتمثل تلك القوة بالموقع الجيوإستراتيجي أو بالموارد الاقتصادية فضلاً عن التأييد السياسي الدولي، فعندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم إسبانيا وتركيا إلى حلف شمال الأطلسي لم يكن بسبب قدراتهما العسكرية، وإنما لموقعيهما الجيوإستراتيجي، إذ تتحكم إسبانيا بمضيق جبل طارق، وتتحكم تركيا بالدردينيل والبوسفور، وهما مهمان لوقف الزحف الشيوعي نحو أوروبا والولايات المتحدة.⁽²⁾

ويعرف أستاذ العلاقات الدولية ديفيد ايدوارد Daivid Edwards التحالف بأنه «التزام مشروط، ذو طابع سياسي عسكري واقتصادي، بين مجموعة من الدول، لاتخاذ بعض التدابير التعاونية المشتركة في مواجهة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المعينة على الرغم من عدم اشتراط أن تكون هذه الدول مسماة على نحو صريح». وفي تعريفه للتحالف يرى ايدون فيدر Edwin Fedder أن «التحالف هو تضافر قوى مجموعة من الدول، خلال حقبة زمنية معينة، بهدف زيادة امن الدول الأعضاء».⁽³⁾

في حين أن الشراكة لا تعني التوازن بين الطرفين عند التعامل والتعاون فحسب، بل تعني توثيق الروابط بين اعضاء الشراكة وفي مختلف الجوانب وتقديم مساعدات في شكل استثمارات منتجة أيضاً، فإن الولايات المتحدة مثلاً ولأسباب موضوعية، كتفوقها العلمي-التكنولوجي وثرواتها وتغلغلها الثقافي في اغلب بلدان العالم، تعتمد إلى فرض

(1) انظر: محمد إحسان، مصدر سابق ، 138_139.

(2) محمد علي القوزي، مصدر سابق، ص 39 .

(3) نقلا عن: ممدوح محمود مصطفى منصور، مصدر سابق، ص 139.

منطقها السياسي في إطار الشراكة مع تلك الدول، وحرصها على الحفاظ على التباين الواضح في العديد من القضايا بينهم وبين الآخرين في جميع الجوانب.⁽¹⁾

وقد أقيمت العديد من الشراكات الإقليمية والدولية خصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحالي على وفق الأبعاد أيديولوجية وجيوإستراتيجية عميقة، وذات أهداف اقتصادية وسياسية فضلاً عن غايتها العسكرية، ومن بينها حلف شمال الأطلسي الذي تأسس في 4 نيسان 1949، وحلف وارشو الذي تأسس عام 1955، فضلاً عن العديد من الشراكات الإقليمية الجماعية والثنائية، كما شهد عالم ما بعد الحرب الباردة ومع اتساع مدى الثورة المعلوماتية لاسيما في مجال الاتصالات والمواصلات، إنشاء العديد من الشراكات الاقتصادية، والتي من أهم أهدافها هو تحقيق واستعادة التوازن بينها وبين القوى الاقتصادية العالمية الأخرى، ومن أبرز تلك الشراكات الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ورابطة جنوب شرق آسيا وآسيان ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا (ايك...الخ)، وجميع تلك التحالفات والشراكات الدولية كانت ومازالت مرتبطة ومؤثرة بالتوازن الجيوإستراتيجي العالمي.⁽²⁾

وتتسم سياسة الشراكات الدولية والتألفات بالمرونة والتغيير تبعاً لاعتبارات التوازنات العالمية ومقتضيات المصلحة الوطنية للدول الاعضاء، فحليف اليوم سرعان ما يتحول إلى عدو الغد، وتعتمد درجة مرونة تشكيل أو الدخول في الشراكات على عدد الأقطاب أو القوى الرئيسة الفاعلة في النظام الدولي، فكلما ازداد عدد القوى العالمية ازدادت احتمالات تبدل الشراكات والتألفات القائمة واتساعها أو تقلصها فضلاً عن طبيعة الأهداف وإمكانيات القوة لدى تلك الدول، كما كان يرى ميكيافلي أن تعدد الدول هو الذي يكفل للدول حرية التحرك والقدرة على المناورة.⁽³⁾

واتخذ التوازن الجيوإستراتيجي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية صوراً عدة، بدءاً بتوازن ثنائي القطبية متمثلاً في سيطرة الاتحاد والسوفييتي والولايات المتحدة ومجموعة

(1) جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية، ترجمة عبد القادر عثمان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1991، ص 126.

(2) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 77-78.

(3) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 107.

الدول المتحالفة معهما في النظام الدولي، ومن ثم اتجه التوازن العالمي إلى التوازن المتعدد بعد أن أظهرت بعض القوى العالمية رغبتها في توجيه دفة النظام الدولي وقد بدأ هذا التحول منذ أوائل الستينيات خاصة بعد نمو تلك القوى داخل كل كتلة من الكتلتين المتصارعتين، مثل فرنسا داخل الكتلة الغربية، والصين الشيوعية ضمن نطاق الكتلة الشرقية، فضلاً عن بروز صوت كتلة عدم الانحياز التي أنشأت 1961 كشراكة دولية تدافع عن مصالح وأهداف⁽¹⁾ دول العالم الثالث وترفض أن تكون تابعة لإحدى الكتلتين المتصارعتين.⁽²⁾ واستمر نظام الشراكات والتحالفات بعدها أداة تحكم التوازن العالمي حتى بعد انهيار الكتلة الشرقية متمثلاً بتفكك الاتحاد السوفيتي ونظام شراكاته، ليختل التوازن العالمي لصالح هيمنة الولايات المتحدة وسيطرتها على النظام الدولي تبعاً لما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية، فضلاً عن استمرارية نظام تحالفاتها القديمة إقامة تحالفات وشراكات جديدة لإخضاع وتطويق القوى العالمية المنافسة لسيطرتها مثل الصين وروسيا والهند لتحقيق أهدافها والاقتراب من مصالحها.⁽³⁾

(1) يعرف تيري ل. ديبيل استاذ كلية الحرب الوطنية الامريكي، المصالح: بأنها غايات نهائية عامة وواسعة وتستند إلى قيم ذاتية التبرير وتعبر عن امنيات الدولة، وليست لها علاقة بالحسابات الإستراتيجية للتكلفة والقوة، ويسترشدها صانع القرار لصياغة اهدافه. فيما يعرف الاهداف: بانها الحالة المستقبلية للأشياء المرغوبة والجديرة بالجهد المبذول في سبيل تحقيقها، وهي بحد ذاتها بنود عمل وفعل، تعمل الدولة على تحقيقها لضمان المصالح وحمايتها من التهديدات. تيري ل. ديبيل، مصدر سابق، ص 510-512.

(2) وكانت الولايات المتحدة قد اتجهت إلى عقد العديد من الشراكات الإستراتيجية الدولية مع بدء الحرب الباردة، فعقدت ميثاق ريو 'Rio Pact' عام 1947 مع دول أمريكا اللاتينية وضم 22 دولة، وميثاق الأمن المتبادل مع اليابان عام 1951، ثم الحلف الثلاثي مع استراليا ونيوزيلندا عام 1951 أيضاً، ومعاهدة الدفاع المتبادل مع كوريا الجنوبية عام 1953، وتحالف جنوب شرقي آسيا عام 1954، ومعاهدة الدفاع المتبادل مع فرموزا عام 1954، والعديد من الشراكات الدولية الأخرى والتي هدفت منها إلى إثبات قوتها ومكانتها الدولية، وضمان التوازن والتفوق على الاتحاد السوفيتي، وما اتاحته من حرية التحكم في المناطق الحيوية في العالم بما يحقق لها التفوق الاستراتيجي والاقتراب من مصالحها. محمد ميسر فتحي محمود، اثر التحالفات الدولية في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي مصدر سابق، ص 65.

(3) انظر: خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع-الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 201-203.

كما عقدت العديد من الشراكات والتحالفات الدولية والإقليمية التي كان لها اثر واسع في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، ومن بينها منظمة دول جنوب آسيا «ASEAN» التي أنشأت في عام 1967 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحقيق السلام والأمن الإقليميين في تلك المنطقة، ومقرها في العاصمة الاندونيسية جاكرتا، كما أعلن عن تشكيل منتدى آسيان زائد ثلاثة في 2000/7/25 للتعامل مع المسائل الأمنية، وبدأ التعاون بشأن المسائل السياسية والأمنية، وكان في عضويته 25 دولة من ضمنها الصين، والاتحاد الأوروبي، الهند، اليابان، الكوريتان، الولايات المتحدة، فضلاً عن روسيا وكندا.⁽¹⁾

وكذلك أنشأ في العام 1993 «مجلس التعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادي» (CSCAD) كهيئة غير حكومية لبناء الثقة والتعاون الأمني في الإقليم من خلال الحوار والتشاور في الشؤون الأمنية الخاصة بمنطقة آسيا المحيط الهادئ وضمت في عضويتها 20 دولة من بينها استراليا، والصين، واليابان، وروسيا، والكوريتان، فضلاً عن كندا والهند والولايات المتحدة التي أرادت إحكام قبضتها على توجهاته السياسة والاقتصادية بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.⁽²⁾ كما أنشأ «مجلس حلف الناتو- روسيا» (NATO-Russia Council) في عام 2002 كآلية للتشاور وبناء الاجتماع والتعاون واتخاذ القرارات المشتركة بشأن المسائل الأمنية والتركيز على المجالات ذات الاهتمام والتعاون التي جرى تحديدها في قانون تأسيس المجلس في عام 1997 بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن ومساائل مكافحة الإرهاب وإدارة الأزمات الدولية فضلاً عن منع الانتشار النووي.⁽³⁾

كما تشكلت العديد من الشراكات والتآلفات التي كان أطرافها قوى فاعلة في النظام الدولي مثل مجموعة الثمانية (G-8) أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية تضم الولايات المتحدة واليابان، وألمانيا، وروسيا الاتحادية، وإيطاليا، والمملكة المتحدة،

-
- (1) سنجانا جوشي، المناخ الأمني في شرق آسيا، دراسات عالمية، العدد (10)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، بلا سنة، ص ص 25-26.
 - (2) خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية متحملة، دراسات إستراتيجية، العدد (56)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 114.
 - (3) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 380.

وفرنسا، وكندا، وهم يمثلون مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65% من اقتصاد العالم وتحتل المراكز الأولى أنفاقاً على التسليح النووي، ويجتمع زعمائها في مؤتمرات قمة من أجل مناقشة قضايا مشتركة أو ذو بعد عالمي في مجال الصحة وتطبيق القانون والتنمية الاقتصادية والطاقة والبيئة والعلاقات الخارجية والقضاء والتهديدات العالمية.⁽¹⁾

وأنشأت (منظمة شنغهاي للتعاون) (SCO) على اثر عقد اتفاقية شنغهاي الموقعة يوم 1996/4/26، وتشكلت منظمة شنغهاي للتعاون يوم 2001/6/15، بدعوة وتشجيع من الصين، وفتحت عضويتها أمام كل الدول التي تدعم أهدافها ومن أهمها التعاون في إجراءات بناء الثقة والأمن الإقليمي فضلاً عن المجال الاقتصادي، ومقر الأمانة العامة للمنظمة في العاصمة الصينية بكين.⁽²⁾

فضلاً عن ذلك، تم تأسيس مجموعة العشرين (G-20) على هامش قمة مجموعة الثمانية في 1999/9/25 بواشنطن، في اجتماع لوزراء مالية لمجموعة الدول العشرين، وكان الغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، التي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها، وتمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90% من الناتج العالمي الخام. وانتقلت بعد الازمة الاقتصادية الاخيرة في عام 2008 لتصبح طرفاً فاعلاً ومؤثراً في التوازنات العالمية، وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلا من المؤسسات الآتية منظمة التجارة العالمية، والرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.⁽³⁾ فضلاً عن العديد من الشراكات العالمية الأخرى التي تؤدي دوراً فاعلاً في مجالات السياسة والاقتصاد العالميين والتأثير في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

(1) المصدر نفسه، ص 383.

(2) جمال مظلوم، التعاون الصيني -الروسي في إطار منظمة شنغهاي، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص 31.

(3) OTAVIANO CANUTO AND DANNY M. LEIPZIGER, ASCENT AFTER DECLINE -Regrowing Global Economies after the Great Recession, THE WORLD BANK Washington,D.C.,2012, p 8.

ومما لاشك في إن الشراكات الإستراتيجية الثنائية والجماعية التي تم تشكيلها ستترك الأثر الواسع في توجيه التفاعلات الدولية وبناء هيكلية النظام الدولي فضلاً عن الدور والمساهمة الكبيرة في صيرورة مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية, إذ إن مستقبل حركة التوازنات ستتحكم بها توجهات القوى العالمية في عقد وتشكيل الشراكات الإستراتيجية مع الدول المتقاربة معها في المصالح والأهداف, فضلاً عما تمتلكه من قدرات تسهم في إنجاح أداؤها الاستراتيجي.

المبحث الثاني

هيكلية النظام الدولي

وطبيعة التوازنات العالمية

إن هيكلية النظام السياسي الدولية وبنيته التنظيمية لا يمكن أن تتمثل في صورة مؤسسية واحدة، وإنما في صور مؤسسية متعددة تتغير وتختلف عن بعضها البعض بدرجة جذرية أو شكلية، كما إن آليات توزيع القوة ومستوياتها بين القوى العالمية الفاعلة في النظام السياسي الدولي، ومستويات التأثير التي تنتجها تلك القوى خلال أداؤها الاستراتيجي، فضلاً عن المتغيرات الجيوإستراتيجية الجديدة ومحصلة التفاعلات العالمية، تؤثر في تحريك التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وفي تشكيل الهيكلية المؤسسية والأدائية للنظام الدولي، وذلك لما لها من اثر كبير في تغير صعود قوى عالمية جديدة، وتراجع أو انهيار قوى عالمية أخرى.

وعالماً ما تكون القوى العالمية الفاعلة أكثر تلمساً من القوة المتوسطة أو الصغيرة لحركة التوازن، وتتأثر بما يشوب النظام الدولي من تغير وتغيير في طبيعة التوازن الذي يحكم وحدات النظام الدولي، إذ إنه في الغالب تكون مصالحها متعارضة أو متقاطعة إلى درجة تقودهم للحرب، وفي سعي القوى العالمية من خلال سلوكها الخارجي إلى تحقيق أهدافها، ولتفادي الصراع والحرب تلجأ إلى إيجاد استراتيجيات وآليات لضبط المصالح من خلال منظومة توازنات تلتزم بقبولها كإطار مشترك لمسايعها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة ويحول دون تحقيق رغبة السيطرة.

كما إن معظم التطورات التي شهدتها النظام السياسي الدولي عبر مراحل الزمنية تؤكد وبشكل لا يقبل الشك إن التغيير ظاهرة ملازمة لمنظومة العلاقات الدولية وهي التي أدت فضلاً عن المتغيرات الأخرى إلى صياغة وبلورة صور النظام الدولي، فإن معظم التحولات التي أصابت النظام السياسي الدولي مازالت غير محسومة النتائج، فلم تتبلور بعد صورته النهائية كما إن المتغيرات الجارية لم تؤد تلقائياً إلى بزوغ نظام جديد وإنما ما زال في طور التكوين، فإن عوامل التغيير مستمرة وتدفع نحو بلورته حتى يصل إلى

مرحلة محددة وهذا لا يعني بالتأكيد توقف حركة القوة، فهي مستمرة ومؤثرة وتنتج للنظام السياسي الدولي آليات جديدة من التفاعل الذي يمكن أن يفضي إلى تحولات جديدة تؤثر في تغير طبيعة التوازنات الراهنة والمستقبلية. ولدراسة هيكلية النظام الدولي وأثرها في طبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية تم تقسيم المبحث الثاني إلى ثلاثة مطالب هي:

- المطلب الأول: نظام آحادي القطبية.
- المطلب الثاني: نظام ثنائي القطبية.
- المطلب الثالث: نظام متعدد الأقطاب.

المطلب الأول

نظام أحادي القطبية

تتسم العلاقات الدولية بخصائص أساس تتمثل، بالواقع الدولي المجزأ، واللاتماثل في مستويات القوة، فضلاً عن غياب سلطة فوق القومية، مما يجعل الدول غير مسؤولة وغير مقيدة في اللجوء إلى استخدام القوة في تفاعلاتها السياسية الدولية إلى تحقيق أهدافها والاقتراب من مصالحها.⁽¹⁾ ومن يمتلك مكونات القوة والقدرة على توظيفها يكون الأقدر على إحداث تأثير أكبر في النظام الدولي والتحكم في التوازنات العالمية القائمة، وبذلك فإن إمكانات القوة والقدرة وإنتاج التأثير وكفاءة الأدوار التي تؤديها القوة العالمية، هي التي تحدد شكل النظام الدولي وطبيعة التوازنات إستراتيجية القائمة فيه.⁽²⁾

ويرى الدكتور محمد السيد سليم إن بنيان النظام الدولي يتحدد بناء على، توزيع التوجهات السياسية، أي الأهداف والمصالح التي تسعى إليها وما تحتوي عليه من إمكانات وقدرات تدفع نحو تحقيق تلك التوجهات، ويعرف نظام القطب الواحد، بأنه بنيان دولي يتميز بوجود قوى أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً، تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون أن تواجه تحديداً رئيساً من تلك القوى.⁽³⁾ بمعنى إن هذا النظام يركز على سيطرة قوة سياسية واحدة فقط على تفاعلات النظام الدولي كافة، واحتكار ذلك الطرف للقوة السياسية في العالم، فضلاً عن ممارسة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري واسع يجعل من الصعوبة بمكان منافسته من قبل الأطراف الأخرى لحقبة من الزمن.

وبما أن الدول تتفاعل في ما بينها مع بقية وحدات المجتمع الدولي في بيئة عالمية واحدة، فإن ما تفعله دولة يؤثر في باقي الدول في النظام الدولي، وقد يؤدي إلى إخلال التوازنات القائمة، فبسبب ما حصل من تطورات في مجال الثورة الاتصالية والتي زادت

(1) انظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 47-49.

(2) انظر: خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 26.

(3) نقلاً عن: محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 89-90.

من حدة التأثير والتأثر ومن ثم زادت من سرعة التغيير في التوازنات العالمية، وحينما يتسم النظام الدولي بعدم تماثل قوة الأمم أو الدول مقارنة ببعضها البعض، وتحاول أمة ما فرض سطوتها وهيمنتها على باقي وحدات النظام الدولي، عندها يكون النظام الدولي قد اتجه نحو الأحادية القطبية واختلت حالة التوازنات العالمية إلى صالح القوة المهيمنة.⁽¹⁾

وان حركات التغيير⁽²⁾ في هيكلية النظام الدولي تكون مرتبطة بالعديد من موجات التغيير في القوة الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن التكنولوجية، وان امتلاكها من قبل قوى واحدة يدعم هيمنتها على النظام الدولي، وهذا الدور يحتاج إلى الزعامة وإلى نوع من الشرعية الدولية بقبول الدول الأخرى بهيمنتها على النظام الدولي، وذلك عندما ترى أن استراتيجيات وأهداف القوى المهيمنة لا تتناقض مع مصالح وأهداف الدول الداعمة أو المؤيدة لذلك القطب المهيمن، وان استمرار النظام الأحادي القطبية متوقف على ارتفاع منافع القطب المهيمن على التكاليف والمسؤوليات التي تناط به، فضلاً عن عدم وجود أو ظهور قوى عالمية منافسة تدفع حركة التغيير في النظام القائم.⁽³⁾

والصيغ الأكثر شيوعاً للتوازنات العالمية في النظام أحادي القطبية تتمثل بما يأتي:⁽⁴⁾

أ- إما إن تعتمد القوى العظمى إلى السيطرة والهيمنة على النظام الدولي بشكل شامل، وتقوم بأعباء تصريف عملياته السياسية المختلفة فضلاً عن العسكرية والاقتصادية والثقافية.

(1) كامران احمد محمد أمين، مصدر سابق، ص 478.

(2) يعرف يورك برس التغيير بأنه «عملية جوهريّة ومستمرة تحدث على مدى زمني طويل وتنتج نوعاً ما من الاضطرابات أو المقاطعة لسير التفاعلات المألوفة في النظام الدولي، ويمثل ذلك التغيير جوهر عملية الانتقال سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي إلى وضع غير مسبوق في التفاعلات والأداء». يورك برس، إدارة التغيير، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2005، ص 6.

(3) للمزيد انظر: خالد المعيني، الحافات الجديدة-التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية، دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق، 2009، ص 209.

(4) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 29.

ب- قد تلجأ إلى الشراكة والتالف مع بعض القوى الكبرى. أو ضد القوى المتمردة عليها بما يكبح بروزها. وهنا تمارس دور الشريك- القائد.

ج- أو تلجأ القوى المهيمنة على النظام الدولي إلى اعتماد سياسات توازن القوى أو توازن المصالح لتقلل من حجم الاكلاف المترتبة عليها والتزامات الحفاظ على مكانتها وهيمنتها الدولية.

وفي الصيغتين (ب، ج) يكثر ظهور حالات التوازنات الإقليمية والفرعية المسيطر عليها بواسطة الدولة القطب. إما في الصيغة (أ) فإن النظام يكون هرمياً، وتكون حرية المناورة أمام الدول الأخرى محدودة.

وبما إن التوازن العالمي في إحدى معانيه يؤثر إلى حالة التعادل بين دولتين أو أكثر من القوى العالمية بحيث لا تتمكن أحدها من الاعتداء أو التجاوز على قواعد التفاعلات الدولية لوجود قوة مقابلة لها، وهذا غير متحقق في النظام أحادي القطبية، إذ إن علاقة تغيير التوازن في جميع صيغ النظام الأحادي القطبية تكون مضطربة ويميل التوازن فيها إلى صالح القطب المهيمن، وإذا ما حاولت قوى عالمية السعي إلى تحقيق القوة أو التهديد بها لتغيير وتصحيح التوازن المختل، فإنها ستحظى بالقبول عندما ينظر إليها من قبل الدول الراغبة باستعادة التوازن، بعدها مطالب مشروعة، في حين ستواجه بالمنع من قبل القوى المهيمنة.⁽¹⁾ كما إن حركة قوى التغيير تزداد كلما سعت القوى المهيمنة على النظام الدولي في تحقيق أهدافها وضمان مصالحها، وبما يلحق الضرر بالقوى الأخرى إلى الحد من منافسة القطب المهيمن على النظام الدولي.⁽²⁾

إذ إن ظهور قوى ذات أهداف عالمية تسعى إلى التفوق والسيطرة غالباً ما يؤدي إلى انعدام الاستقرار، كما يرى الواقعيون الجدد إن بنية النظام الأحادية القطبية أقل أمناً واستقراراً، على أن القوى العالمية الأخرى سوف تسعى إلى القيام بأفعال لاستعادة التوازن، ونتيجة لذلك يشير أغلب المتخصصين والمحللين في العلاقات الدولية إلى

(1) انظر: سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 224-225.

(2) ريتشارد ليتل، مصدر سابق، ص 290.

وصف القطبية الأحادية بال «وهم» و«لحظة» لن تدوم طويلاً، وهي تفسح المجال إلى التحول نحو القطبية المتعددة وتحقيق التوازن العالمي.⁽¹⁾

وانطلاقاً من أن نظرية التوازن الجيواستراتيجي تنبثق من افتراض أساس مؤداه، إن الدول لا ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات دائمة، وإنما في حالة حركة مستمرة ومتغيرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة، من خلال السعي إلى زيادة استثمار مكونات القوة لديها وحسن توظيف قدراتها ونجاح تأثيرها، وإعادة تنظيم علاقاتها ونوعية تفاعلاتها لتحقيق التوازن مع القوى المهيمنة على النظام الدولي.⁽²⁾

كما إن التفاعلات التي تتم بين أعضاء أو وحدات النظام الدولي يمكن أن تؤدي إلى توازنات معينة في زمن معين بين أعضائه، الأمر الذي يؤدي إلى انتظام العلاقات بين أطراف ذلك النظام في تلك اللحظة، ويمكن أن تظهر تلك التوازنات في أشكال وصور مختلفة، هي:

1- تحقيق التوازن من خلال التأثير المتبادل بين أعضاء النظام الدولي، عبر سياستها الخارجية تجاه أي قضية أو أزمة تتطلب موقفاً معيناً، ورغم أنه من الممكن أن تكون المواقف متباينة أو حتى متضاربة ومتناقضة تجاه قضية معينة، فإنها تعكس صورة التوازنات القائمة الفعلية، وعندها يبقى شكل النظام في حالة الاتزان الساكن، أي الاتزان الذي لا يغير من طبيعة وشكل النظام الدولي.⁽³⁾

2- تحقيق التوازن في إحدى جوانب القوة التي تحتوي عليه وحدات النظام الدولي من إمكانات وقدرات، مثل التوازن النووي، والتوازن المالي والنقدي، وفي هذه الحالة تبدأ حركة التغير والتغيير في النظام الدولي، وتبدأ صيرورة جديدة للتوازنات

(1) وليم وولفورث، استقرار عالم القطب الواحد، دراسات عالمية، العدد (36)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، 2001، ص 7-8.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص 281.

(3) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص 48.

العالمية.⁽¹⁾ ويكون الخيار المنطقي كما يرى (شومان) هو بناء القوة للحفاظ على الذات، ويصبح عندها التوازن ميكانيكياً ومنظماً ومهماً.⁽²⁾

3- كذلك يحدث التوازن الاستراتيجي، عند تغير هيكلية النظام الدولي وصور توزيع القوة بين أعضائه، وظهور قوى عالمية جديدة، أي زيادة الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي، أو انهيارها، وهو ما يؤدي إلى تغيير استراتيجي في حركة التوازنات العالمية.⁽³⁾

كما إن القوة الفاعلة في النظام تتنافس في ما بينها، من قبيل الاستحواذ على مجالات نفوذ إضافية، لدعم وبناء أو تطوير عناصر القوة الذاتية، أو الدخول في تكتلات وشراكات عالمية لزيادة القوة التفاوضية والصمود أمام التنافس.⁽⁴⁾ وبهذا الصدد نتساءل، لماذا تصر بعض القوى المتراجعة على مقاومة حركة التغيير في النظام الدولي، في حين تعتمد قوى أخرى إلى المواءمة والتكيف بدون اللجوء إلى الأفعال الوقائية ؟ ونرى أن الأمر يتعلق أساساً بحساب قيمة المنافع والاكلاف بالتناسب مع قيمة العوائد المستقبلية. فالقوى المتراجعة تفضل التكيف والمواءمة على مواجهة التغيير في حال إدراكها بأنه لا يتوفر عائداً عالياً يمكن أن يتحقق من الإبقاء على التوازن القائم أما إذ كانت اكلاف المواجهة محدودة فإنها ستعتمد إلى مقاومة التغيير ضماناً لديمومة مرتبتها ومكانتها الدولية والتمتع بالمزايا المستقبلية.⁽⁵⁾

وقد شهد النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من مظاهر التغيير والتحول باتجاه نظام أحادي القطبية، من بينها تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وتصاعد هيمنتها على العالم، وفرض سياستها واستراتيجياتها بالاعتماد على القوة العسكرية، وضعف منظومة الأمم المتحدة، وتحولها إلى مؤسسة سياسية وأمنية مقيدة تخضع للإرادة الأمريكية بما يخدم أهدافها، عبر استغلال موقعها في مجلس الأمن وعدم قدرة القوى

(1) OTAVIANO CANUTO AND DANNY M. LEIPZIGER, Op, Cit, p 36.

(2) نقلاً عن: عبد القادر محمد فهمي، العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 90.

(3) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 49.

(4) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 34.

(5) المصدر نفسه، ص 43.

الأخرى على معارضتها، الأمر الذي أدى إلى الإخلال بالتوازن الجيواستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

وفي تطور مواكب للفكر الاستراتيجي الأمريكي عدلت الولايات المتحدة من استراتيجياتها العسكرية ليأتي الأداء الاستراتيجي متوازياً مع الأهداف التي حددها الفكر الاستراتيجي، وليتواءم مع الدور العالمي الجديد لها في مناطق العالم المختلفة.⁽²⁾ فقد أصدرت الإدارة الأمريكية في أيلول 2002 وثيقة للأمن القومي تحمل عنوان «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» تحتوي على تسعة فصول تعرض فيها الرؤية الأمريكية الجديدة للعالم، ومصادر التهديدات المنتشرة وكيفية مواجهتها، وإنها ستتعامل مع هذه التهديدات والمخاطر قبل أن تكتمل وتأخذ صورتها الحقيقية، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد اختارت فكرة الحرب الاستباقية والحرب الوقائية.⁽³⁾

كما عمدت الولايات المتحدة وبأثرة مفرطة، إلى ربط الأمن الدولي بما أسمته بـ(أمنها الوطني) والذي كان من جرائه أن طوعت الإدارة الدولية ومنظمتها العالمية لصالحها من خلال فرض تفسيرات خاصة للفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة باتت معها حرية طليقة اليد لتمرير أهدافها الخاصة، كما هو الحال مع أفغانستان والعراق.⁽⁴⁾ وبذلك أصبح الأمن القومي الأمريكي ذا طبيعة شمولية مجتمعة تتعلق بالمجتمع وجوانبه كافة، ومفهوم متعدد الجوانب والأبعاد⁽⁵⁾، إذ اتجهت الرغبة الأمريكية

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 200.

(2) احمد عبد الحليم، الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (147)،

مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص 199.

(3) كلايد بوستوفتزن، الدولة المارقة - الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة فاضل جتكر، شركة الحوار الثقافي، بيروت، 2003، ص 33.

(4) منعم صاحي العمار، الهيمنة وجدلية المواجهة (دراسة في صور المقاومة)، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 11.

(5) سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الأمريكية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2000، ص 80.

في أعقاب 11 أيلول 2001 نحو السعي المتزايد إلى تحقيق امن قومي قوي والسعي إلى الحماية الذاتية من التهديدات القائمة أو المتوقعة أو المشتبه بها أو حتى المتصورة.⁽¹⁾

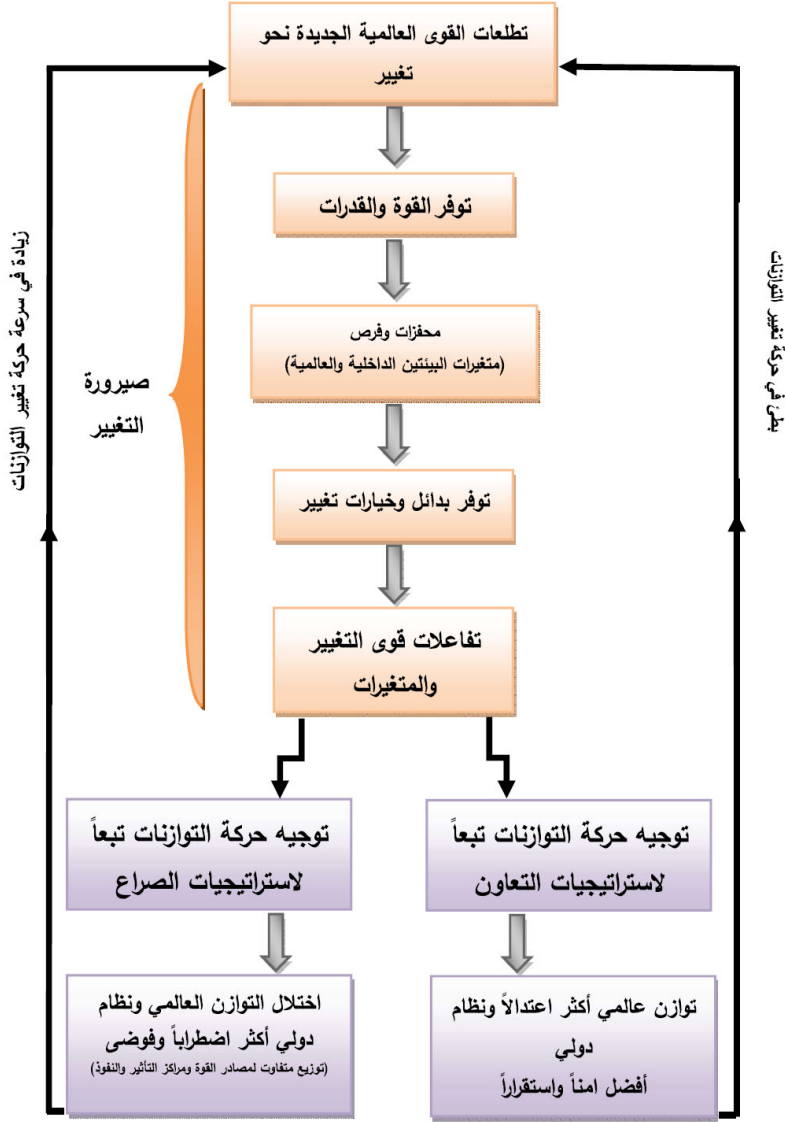
ولكن النظام الدولي الجديد الذي روجت له الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم يكن ليستمر، إذ إنه افتقد إلى المبررات والأسس الذاتية والموضوعية أو لم يؤسس لها بصور شاملة، ولا يكفي لقيام الأنظمة العالمية أن يعلن عنها بحدث معين وإنما تنشأ وتظهر نتيجة عوامل طبيعة وتغيرات تراكمية عديدة في مجالات الصناعة والتجارة ونوعية القوة العسكرية فضلاً عن المتغيرات الجيوسياسية والفكرية، وتفاعل جميع تلك المتغيرات مع وجود حدث شامل يعبر عن انتهاء حالة توازن دولي والبدء بتوازنات جديدة ترتكز على أسس ومعايير مبتكرة ومتقدمة.⁽²⁾ وان حركة القوى العالمية تتطلب توفر آليات وقدرات وإمكانيات واستراتيجيات جديدة ومتغيرات وأحداث تتفاعل معها وتدفع صيرورة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية نحو اطر وشكل جديد. كما هو موضح في المخطط (2).

ويتضح لنا من خلال المخطط الآتي ان القوى العالمية غالباً ما ترتبط استراتيجياتها وأدائها الاستراتيجي بتطلعات واهداف يكون تحقيق التوازنات الجيواستراتيجية جزءاً منها في سبيل ضمان اكبر قدر من المصالح، وتتفاعل مع تلك الاهداف والرغبات المتغيرات الدولية ومدى قدرت تلك القوى العالمية على استثمارها للتأثير في انتاج اطر مختلفة للتوازنات عبر آليات التعاون أو التنافس التي تؤثر بدورها في مدى استقرارها واستمرارها أو اضطرابها واختلالها لتعجل الحالة الاخيرة من تغير التوازنات القائمة تبعاً لقوى جديدة واهداف مختلفة عن السابق.

(1) زيغنيو بريجنسكي، الاختيار-السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص 27.

(2) انظر: خالد المعيني، مصدر سابق، ص 210.

المخطط رقم (2) القوى العالمية وحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية



المخطط من إعداد الباحث

المطلب الثاني

نظام ثنائي القطبية

يرتكز النظام ثنائي القطبية على أساس توزيع القدرات بين دولتين أو قوتين عالميتين أو بين تحالفين يتشكلان من دول عدة، ويختلفان في توجهاتهما السياسية، وتتوقف قدرة كل طرف من الطرفين على مدى استحواذه على مصادر القوة والقدرة والنفوذ الدولي والإقليمي مقارنة بالطرف الآخر، فضلاً عن مدى قدرته على تنمية وحسن توظيف استخدام القوة، وإنتاج التأثير المطلوب. وإلى أي حد يمكنه المحافظة على تماسك التحالف الذي يقوده، ومقابل ذلك الحد من أو إضعاف تماسك التحالف المضاد، والتقليل من عناصر قوته.⁽¹⁾ على نحو ما كان واقعاً خلال الحرب الباردة.

ويختلف نمط إدارة تفاعلات النظام الدولي⁽²⁾ وكذلك آليات اتخاذ القرارات في ظل النظام ثنائي القطبية عنه في ظل النظام الدولي الأحادي الأقطاب، إذ تقل درجة الانفراد بالهيمنة أو تزيد درجة المخاطرة مع حدوث أخطاء في الحسابات والتقديرات وقصور في الإدراك لأحد طرفي النظام أو كلاهما، الأمر الذي يدفع بهما نحو إقامة التوازنات الجيوإستراتيجية للمحافظة على استقرار النظام الدولي.⁽³⁾

(1) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 91.

(2) النظام الدولي: عرفه موريس إيسن «أنه يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي توجد خلال وقت محدد»، كما عرفه «كينيث ولتز بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها». أما «مارتن كابلن» فقد عرفه بأنه «وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال حقبة معينة من الزمن» ويعرفه «أناتول ربابورت» «أنه المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء». للمزيد انظر: جيمس دورتي و روبرت بالتسغراب، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 77-79.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع، مصدر سابق، ص 179.

ويتمحور التوازن العالمي في النظام ثنائي القطبية حول قوتين تمتلكان مظاهر القوة، والنفوذ، والتأثير، ويصير كل منهما مركزاً لجذب الأطراف الأقل قوة، وقد تجبر القوى الأخرى على تحديد موقفها وموقعها إلى القوتين، إذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانباً وبقاؤها غير منحاز. ⁽¹⁾ ومن أبرز السمات التي يتسم بها النظام ثنائي القطبية. هي: ⁽²⁾

1- إن النسق ثنائي القطبية يتسم بعدم التجانس، وذلك لأنه يركز على وجود قوتين تمتلك قيمةً وإيديولوجيات متباينة، ومن ثم فهو نسق يفتقر إلى عنصر التوافق أو التآلف فيما يتعلق بالقيم التي يعتنقها أعضاؤه وبالأهداف والمصالح التي يسعى إلى إنجازها، الأمر الذي يجعل التوازن قلقاً وغير مستقر وعرضاً للتغير.

2- تدرج أعضاء النسق من ناحية إمكانيات القوة والقدرة المتاحة لهم، إذ ثمة قطبين مسيطرين على النسق، وقادرين على تحديد وتقيد صورة توزيع القوة على المستوى العالمي، ومن ثم تكون اهتماماتها ذات طبيعة عالمية تبعاً إلى التأثير الواسع في ضبط العلاقات الدولية.

3- أدت الصراعات العقائدية المحتمدة إلى تعميق تناقضات المصالح واشتداد حدة الصراع عليها مما أفقد نظام الأمن الجماعي التي تحملت الأمم المتحدة مسؤولية تطبيقه للكثير من أسباب قوته وفعاليته وذلك لتعذر اتفاق الطرفين الغربي والشرقي حول طبيعة التدابير الدولية الضرورية لإحباط العدوان، وقد ساء موقف الأمم المتحدة أكثر مع سوء استعمال حق الفيتو من قبل بعض الدول الكبرى مما نتج عنه إصابة سلطة مجلس الأمن بالشلل.

وينشأ في ظل النظام ثنائي القطبية التوازن الجيوستراتيجي البسيط والذي يركز على وجود قطبين رئيسيين أو كتلتين عالميتين، متعادلتين في القوة والتأثير أو في حالة تكافؤ نسبي، ومن أبرز خصائص هذا التوازن ما يأتي: ⁽³⁾

(1) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 28.

(2) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 322-323.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص 266.

1- انه غالباً ما ينشأ نتيجة حتمية للتغيير في التوازن العالمي المركب (المتعددة)، وفي ما يتصف بالحركة، فإنه يشهد جملة من التآلفات والتحالفات، بقصد الحفاظ على المصالح والأهداف القومية للأطراف المتحالفة.

2- يشكل التوازن الجيواستراتيجي البسيط مرحلة الاقتراب من الحرب وقد يؤدي إليها، إذ إنه ينشأ على قواعد من المنافسة شديدة الحدة، وإن كل طرف من أطراف التوازن يسعى لإنهاء أو التفوق على الطرف المقابل، على العكس من التوازن الجيواستراتيجي المركب الذي يؤدي إلى الاستقرار بسبب الطبيعة التعاونية مع قلة حدة المنافسة، وبذلك فإنه لا يشهد سوى حقبة قصيرة من الاستقرار المشوبة بالقلق والاضطراب.⁽¹⁾

وقد تجسد التوازن الجيواستراتيجي الثنائي على اثر التغير الذي شهده النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وتبدل توزيع القوة وتغيير ادوار القوى العالمية، وإعلان الاتحاد السوفيتي امتلاكه للقدرات النووية والصواريخ العابرة للقارات مقابل الولايات المتحدة، وتم خلال تلك الحقبة تطبيق استراتيجيات عدة وإدارة عدد من الحروب والأزمات بين أطراف أو دول تابعين إلى طرفي التوازن الجيواستراتيجي العالمي، بهدف إظهار القوة أو زيادة النفوذ والسيطرة على مناطق جيواستراتيجية حيوية ضرورية للإبقاء على حالة التوازن أو محاولة التفوق على الطرف الآخر.⁽²⁾ كما لجأ طرفي التوازن العالمي إلى ابتكار وتطبيق العديد من الاستراتيجيات والسياسات لضمان أو الحفاظ على التوازن القائم آنذاك.

إن ما يمكن التسليم المطلق به، إن ظهور الأسلحة النووية وامتلاكها من قبل قطبين التوازن أدى إلى تغيير معالم التوازنات القائمة والانتقال من التوازن التقليدي إلى ما يسمى بتوازن الرعب النووي، والذي يعد أحد أهم جوانب التوازنات الجيواستراتيجية، الذي يركز على الردع المتبادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وقدرتهما على

(1) خليل حسين، مصدر سابق، ص 90-91.

(2) انظر: محمد كريم كاظم، النظام العالمي الجديد والتحولت السياسية وتأثير ذلك على المنطقة العربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (4)، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العراق، 2007، ص75.

تدمير بعضهما تدميراً كاملاً ونهائياً في حاله وقوع الحرب النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادأة.⁽¹⁾ ويستمد توازن الرعب النووي فاعليته من حقيقة إستراتيجية مهمة تتمثل في نجاح القوتين العظميين في تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل والوصول إلى مستوى القدرة التدميرية الشاملة بالضربة الثانية التي توجه إلى جمع المراكز الإستراتيجية للطرف الذي وجه الضربة الأولى وبذلك اتجهت أطراف التوازن الجيوستراتيجي الثنائي نحو سباق التسلح للإبقاء على التوازن في حالة التعادل النسبي.⁽²⁾

وهكذا فإن تأثير أطراف التوازن في النظام ثنائي القطبية وتغيير حركة التوازنات الفعلية يكون محدوداً، إذ إنهما لا يستطيعان تعديل مواقفهم بصورة جذرية وذلك لان البيئة الصراعية متوترة جداً ومتمركز حول القطبين، وإن جميع الصراعات والأزمات التي تحدث في النظام الدولي ترجع إلى صراع رئيس بين القطبين حول القوة والمكانة في التوازن القائم، ومن هنا فإن أي تعديل نسبي في الاستراتيجيات والمواقف يصبح مهماً لجميع وحدات النظام الدولي.⁽³⁾ ويؤكد أستاذ العلاقات الدولية هيدلي بول على أن التوازن ثنائي القطبية غالباً ما ينتج توازناً عرضياً، ففي النظام ثنائي القطب توجد قوتان مسيطرتان تسعى إلى التوسع المطلق والهيمنة داخل النظام الدولي، لا يمكننا تصور توازن القوى إلا (لحظة الوصول إلى طريق مسدود في صراع حتى الموت بين قوتين متنافستين).⁽⁴⁾

وفي ظل التوازن القائم أثناء الحرب الباردة تزعم كل قطب من القطبين كتلة دولية، تمثلت بـ حلف شمال الأطلسي (NATO) بزعامة الولايات المتحدة وحلف واسو بزعامة الاتحاد السوفيتي، وبدلاً من القتال والحروب الكبرى اتجه القطبان إلى التفاوض، والحروب الصغيرة، وإلى الحروب الكبرى بدلاً من الإخفاق في إلغاء الحلف أو الطرف المنافس، إذ إنهما يمتلكان القدرات النووية ووسائل استخدامها ولكن لا يستطيعان

(1) للمزيد انظر، غسان العزي، مصدر سابق، ص 96.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص 283-284.

(3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 149.

(4) نقلاً عن: ريتشارد ليتل، مصدر سابق، ص 169.

السيطرة على نتائجها ولذلك لجأ الطرفان إلى التوازن ليحافظا على وجودهما وعلى استقرار النظام ثنائي القطبية.⁽¹⁾

وفي سبيل ذلك طبقت الولايات المتحدة العديد من الاستراتيجيات لاحتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي كان يمتلك القدرة على إدامة التوازن إلى حقبة من الزمن، كما يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف س. ناي بالقول « كان للموقع الجيواستراتيجي للاتحاد السوفيتي دورٌ فاعلٌ في التوازن العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إنه يمتلك ثلاثة مواد رئيسه للقوة هي القوة العسكرية، والموقع الجغرافي، ثم موارد القوة الناعمة (Soft power) فكانت قوته العسكرية التقليدية هائلة، ثم إن موقعه في قلب أوراسيا جعله في موقف يؤثر منه على اللاعبين السياسي الرئيسيين - أوروبا والصين واليابان، فضلاً عن ذلك قوته الناعمة المتمثلة في إيديولوجية التي تتخطى الحدود وكانت سياسته جذابة إلى الكثيرين ومكنت السوفييت من التأثير الكبير على السياسات الداخلية لبلدان مثل الصين إيطاليا فرنسا. هكذا وعلى الرغم من التفوق الاقتصادي الأمريكي وانفرادها بامتلاك السلاح النووي، فإن الاتحاد السوفيتي استطاع الاحتفاظ بقسم كبير من أوروبا وآسيا، وبذلك يرى ناي إن التوازن ليس بالضرورة أن يقوم على موارد متماثلة.⁽²⁾

وقد شهد النظام الدولي ثنائي القطبية أثناء الحرب الباردة متغيرات شاملة كان لها الأثر الكبير في ضبط التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة وفي تغييرها فيما بعد، ومن أهمها ما يأتي:⁽³⁾

- زيادة عدد الوحدات الدولية الفاعلة، من 50 دولة قبل عام 1945 إلى أكثر من 150 دولة، ثم تنوع الفاعلين إلى شركات وأحزاب واتحادات ومنظمات دولية وعابرة للقومية، كما أصبحت الدول لا تتمتع بالسيادة المطلقة، فضلاً عن تنوع وسائل

(1) للمزيد انظر: كارلين.أ.منغست وايفان م.أريغوين، مصدر سابق، ص 149.

(2) جوزيف س.ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية، مصدر سابق، ص 66.

(3) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 57-60.

وآليات تأثير الدول عن طريق الحروب والعقوبات الاقتصادية والتأثير النفسي والرأي العام الدولي.

- ظهور التجمعات والشركات الاقتصادية فوق القومية، مثل تجمع الفحم والصلب الأوروبي عام 1952 الذي أصبح السوق الأوروبية المشتركة في 1955، ثم الاتحاد الأوروبي فيمبل بعد.

- الثورة التقنية والاتصالية التي جعلت العالم قرية صغيرة ومتفاعلة (سياسياً واقتصادياً وعسكرياً)، كما زادت من الترابط والتداخل بين الجزء والكل.

- سرعة التغيير والتغير في جميع جوانب العلاقات الدولية والتي جعلت من الصعوبة مواكبتها، بدون امتلاك القدرات الضرورية لمواكبة التقدم المعرفي المتسارع.

- زيادة حالة التوتر والفوضى بسبب تفاوت توزيع القوة والتباين الإيديولوجي، وانعكس ذلك على زيادة الحروب، فقد اندلعت خلال حقبة الحرب الباردة 200 حرب وصراع في 69 دولة.

ومن ما تقدم نرى أنه كلما كانت التفاعلات الدولية بين وحدات المجتمع الدولي مستندة إلى قواعد وأسس مشتركة كان بالإمكان إيجاد أنماط وأشكال مستقرة من التوازنات العالمية، وغالباً ما يؤسس لتلك القواعد في ظل وجود قوى عالمية متعددة تتقدم فيها أطر التعاون على الصراع، على العكس من النظام ثنائي القطبية الذي تنحسر فيه استراتيجيات التعاون ويغلب عليها طابع المنافسة والصراع.

المطلب الثالث

النظام الدولي متعدد الأقطاب

ليس ثمة شك بان النظام الدولي المتعدد الأقطاب يوفر درجة اكبر من المشاركة في القوة والنفوذ وممارسة التأثير وبصورة متساوية نسبياً، إذ إن المشاركة تتجاوز حدود قوتين أو قطبين، إلى عدد اكبر من الأقطاب الرئيسيين يساهمون في ضبط حركة التوازنات العالمية بصورة اكثر استقراراً.

وبنظرة شاملة يتيح النظام الدولي متعدد الأقطاب وجود التحالفات والشراكات الدولية المرنة، والقابلة لإعادة التشكل والتغير بحسب ما تقتضيه ضرورة التنافس والصراع في تحقيق وضبط التوازنات الجيوإستراتيجية بين أقطابه.⁽¹⁾ وفي ظل هذا النظام وما يشتمل عليه من مرونة في عقد تآلفات تحدد اطر التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية بصورة تختلف عن توازنات النظام الدولي ثنائي القطبية، والتي تكون أكثر اتزاناً وصلابةً وأطول أمداً واستقراراً من سابقتها، كما يصبح التركيز في ظل تعدد الأقطاب على المتغيرات والمصالح الإستراتيجية بدلاً من الجوانب الأيديولوجية والعسكرية، وبذلك فإن تعدد الأقطاب وتعدد المحالفات والشراكات وتعدد المسارات توفر درجة أوسع وأرحب من الإدارة الديمقراطية للنظام الدولي والتوازنات القائمة.⁽²⁾ وتتسم التوازنات الجيوإستراتيجية في النظام متعدد الأقطاب بانها اقرب إلى الاعتدال، ففي ظل وجود الردع النووي، ودرجة سيولة عالية في تفاعلاتهم فضلاً عن التجانس الإيديولوجي، يدفع بأطراف التوازن نحو انجاز أهداف متقاربة وتحمل اكلاف إدارة الشؤون الدولية بصورة مشتركة عبر إقامة توافقات مرحلية تعمل على ديمومة واستمرارية المصالح المتحققة لجميع أطراف التوازن.⁽³⁾

(1) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 92.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سابق، ص 179-180.

(3) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 27-28.

ويتصف التوازن الجيواستراتيجي العالمي المتعدد الأقطاب بالخصائص الآتية:⁽¹⁾

- الكثرة النسبية لأطرافه بما لا يقل عن ثلاثة أطراف سواء كانت الأطراف دولاً أو كتلاً تتكون من دول ومنظمات ومؤسسات داعمة. فضلاً عن التداخل أو التشارك الجيواستراتيجي في مناطق النفوذ وفي عناصر القوة والسلوك الجيوسياسي المتقارب.
- الطبيعة التنافسية، وهي الخاصية الجوهرية التي تقود إلى الاستقرار والسلام.
- خضوع الأطراف وقبولهم مبادئ تنافسية تتصف بظهور قواعد شرعية مقبولة من الأطراف جميعاً.

وتبعاً لذلك عادة ما يكون التوازن المتعدد الأقطاب أسهل تنظيمياً واستقراراً، فالغاية الكلية للقوى العالمية أن تقوم بدور الموازن، كما كانت بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر تتحرك لتصحيح ما تراه يخل بالتوازن، فعلى سبيل المثال، تدخلت في حرب القرم عامي 1854-1855، وكذلك معارضة روسيا نيابة عن تركيا، إذ إنه في ظل التعددية القطبية تحدث تفاعلات كثيرة جداً بين الأطراف، وإن سلوك أي طرف من أطراف التوازن تجاه دولة أخرى سيؤدي إلى ولاءات وتحالفات متعارضة، وبذلك تضعف حدة العداء بين القوى العالمية ذات النفوذ.⁽²⁾

ويذهب أستاذ العلاقات الدولية الاسترالي هيدلي بول إلى إن طبيعة التوازنات العالمية في النظام المتعدد الأقطاب تكون مقصودة وتنشأ حينما يوجد مجتمع دولي يستند إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، كما أن التوازن المقصود ينطوي على ديناميكيتين مختلفتين: ديناميكية توافق متصلة بالمجتمع الدولي وديناميكية تضاد متصلة بالنظام الدولي، وكلاهما يتفاعلان في مسارات متوازية وضمن قواعد اداء شرعية، وفي نطاق عالمي.⁽³⁾ كما مبين في المخطط (3).

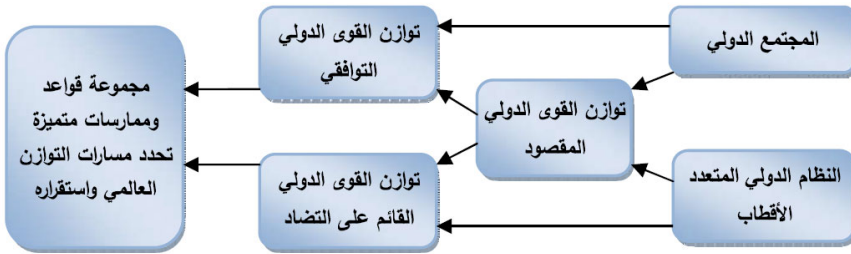
(1) خليل حسين، مصدر سابق، ص ص 89-90.

(2) كارين أ.منغست وايفان م. اريغوين، مصدر سابق، ص 152.

(3) ريتشارد ليتل، مصدر سابق، ص ص 156-157.

المخطط رقم (3)

طبيعة التوازنات العالمية في النظام الدولي متعدد الأقطاب



المصدر: ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية - الاستعارات والأساطير و النماذج، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 157.

كما أشار بول في معرض تمييزه بين النظام الدولي والمجتمع الدولي، بالقول «إن النظام الدولي يوجد حين تكون الدول في اتصال دوري بعضها مع بعض وعندما يكون هناك تفاعل بينهما إلى درجة تجعل تصرفاتها عنصراً ضرورياً في حسابات القوى الأخرى». وفي المقابل فإن المجتمع الدولي ينشأ عندما تكون الدولة من ناحية «مدرسة لمصالح مشتركة وقيم مشتركة معينة»، ومن ناحية أخرى «ترى نفسها ملزمة بمجموعة من القواعد في العلاقات فيما بينها وتشارك في تشغيل المؤسسات والمصالح المشتركة». وبذلك فإن التوازنات في كلتا الحالتين تكون مقصودة لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق نرى أن حركة قوى التغير تكون بطيئة وغير متوترة، إذ إن غالبية القوى العالمية المشكلة لأطراف التوازنات الجيوإستراتيجية متقاربة في النفوذ ومستوى التأثير، فضلاً عن وجود قواعد وممارسات تعمل على استيعاب وتكيف القوى الدافعة نحو تغير التوازنات القائمة إلى توازنات جديدة تتناسب مع الوضع الجيوإستراتيجي العالمي الجديد، كما إن صيرورة التغير تستغرق زمناً طويلاً ويتم التحول بشكل تدريجي.⁽²⁾

(1) المصدر نفسه، ص 164-165.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد - دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد أنقضاء الحرب الباردة، دار الطليعة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 131.

وفي المسار نفسه يذهب ديفيد سنغر وكارل دويتش أستاذي العلاقات الدولية، إلى إن نظام القطبية المتعدد هو ميزة للنظام المستقر الذي يركز فيه على الدبلوماسية ووسائل التفاوض، وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافاً محدودة، ويضيف دويتش وسنغر أنه كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية في اتجاه التعددية فإن من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب، ويرى كلاهما أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الدول غير الأعضاء في التحالف، ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، فإنه يزيد ذلك مع الدول خارج الحلف.⁽¹⁾ كما يؤكدان على أن بنية القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى أنها تشكل تهديداً لها.⁽²⁾

وتسير آلية التغيير في حركة التوازنات على صعيد القطبية نحو نزوع قوى دولية صاعدة بمقومات التأثير السياسي والاقتصادي، فضلاً عن التأثير العسكري نحو مركز السلطة العالمية لمنافسة وانتزاع هيمنة الولايات المتحدة السائرة نحو القبول بتراجع نسبي لسلطتها، وصولاً إلى مرحلة تتفرق فيها القوة المتركزة بيد قوة واحدة إلى بقية القوى الأخرى باتجاه نوع من وجود قوى متعددة تؤثر بنسب متفاوتة في القضايا الدولية ومناطق التفاعل دون إن تصبح هناك قوة مهيمنة على الآخرين أو بروز قوة واحدة تتمحور وتتجمع حولها القوى الأخرى، وهذا لا يمنع أن يشهد النظام الدولي تحولات على صعيد القطبية من ناحية هيكلية وفي شكل توازناتها المستقبلية.⁽³⁾

وفي معرض البحث عن اثر التغيير في النظام الدولي على التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، يؤكد استاذ العلاقات الدولية دوران Doran صاحب نظرية

(1) K W Deutsch and J D Singer, Multiplier Power Systems and International Stability , World Politics, no 16, April 1964, p p 390 -394.

(2) Ibid, p 395.

(3) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (43)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2013، ص ص 1-2.

«دورة القوة»⁽¹⁾ (power cycle theory) التي تركز على مفهوم القوة النسبية والذي يتجسد في نصيب الدولة من مصادر القوة المجتمعة، وتذهب إلى أن التوقعات المستقبلية للسياسة الخارجية في ارتباطها بالقوة النسبية، تقدم آلية سببية مهمة تربط النسق بالقرار، وما يؤكد ذلك ظهور تحول في موجات التاريخ بصورة مفاجئة وغير متوقعة، وعليه تركز نظرية دورة القوة على الجانب السلوكي للقرار على قدم المساواة مع الاهتمام بالبنية، كما طورت مفهوم الدور في السياسة الخارجية بوصفه معبرا عن السياسة الخارجية بوصفها سلوكاً، وفك الارتباط بين هذا المفهوم والمعاني التي اكتسبها بفعل بعض الإطارات النظرية المؤسسية والواقعية، كما ترفض النظرية التصور القائل بأن القيادة تقوم على التحكم من أعلى من قبل الدولة الأكثر قوة الذي ارتبط بالهيمنة التي سادت إبان الحرب الباردة، وعوضاً عن ذلك تتسم مفاهيم القوة والدور بالتعددية والتشاركية أو تتقاسمها دول عدة رغم عدم التكافؤ بينها، وبدلاً من أن تمارس هذه الدولة العظمى السيطرة على النسق، تؤدي دور القائد بالتعاون مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور رئيس في الشؤون الدولية، وهذا يستلزم التفاوض بين هذه القوى على طبيعة القواعد والنظم لا أن تفرض من قبل تلك القوة.⁽²⁾

(1) تستند نظرية دورة القوة على مفهوم القدرات النسبية المتغيرة للدولة، وفي ذلك تشترك مع المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مؤكدة أهمية القوة في تفسير العلاقات الدولية، بيد أن محور تركيز النظرية ينصرف إلى البعد طويل المدى لعلاقات القوة، من زاوية صعود وأفول القوة النسبية للدولة ولدورها، ولكن ليس انطلاقاً من التوزيع الجامد للقوة في حقبة معينة ومن هنا، تطرح النظرية تفسيراً مختلفاً للاستقرار والنظام داخل النسق الدولي. وأن السبب الرئيس لنشوب الحرب يرجع إلى حدوث نمط غير خطي من التغير الهيكلي يتسم بالكثافة وعدم القدرة على التنبؤ به، يؤدي لتشوه التوقعات عن السياسة الخارجية وتهديد أمن دول أخرى، يكون المسبب الرئيس للحرب، لا طبيعة نمط معين للنسق الدولي معني ذلك أنه لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، فالنسق هو نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوة. نقلاً عن: أحمد ثابت، مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (171)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، ص ص 10-12.

(2) المصدر نفسه، ص ص 8-10.

وتقوم النظرية على أن قضايا استقرار النسق الدولي أو الحرب أو السلام لا تدل على نمط معين للنسق الدولي، ولكن المهم هو التحول من نسق لآخر، وفي نظر دوران لا يمكن فصل سلوك دولة ما عن النسق الدولي، معنى ذلك إنه نتاج التفاعل بين الدول الكبرى فيما يتعلق بالعدد والقوة النسبية والدور وتوازن القوى، وهذا تطوير لنظام توازن القوى الدولي إذ إنه وإن كانت القوة العظمى أو الدولة الأكثر قوة تعاني من تراجع أو أفول، لكنها تستمر في مشاركتها في مسؤوليات حفظ النظام وتيسير مهمة تعديل دور هذه القوة أثناء تحول النسق.⁽¹⁾

ولا شك إن القوى الراغبة بالحفاظ على التوازن القائم قد تضطر إلى الدخول في نزاعات مع قوى التغيير تشمل أنحاء النظام كافة، وهكذا فإن المصالح الوطنية ستتشعب وتتسع بما إن عددا كبيرا من اللاعبين هم من في النظام المتعدد الأقطاب مع مصالح وأهداف متنوعة وقد تؤدي إلى الدخول في صراعات وحروب لاختبار إمكانيات القوة بين الأطراف الراغبة والأطراف المتعارضة للتوازن القائم، والدخول في مرحلة جديدة من التوازنات الجيوإستراتيجية.⁽²⁾

وهكذا فإن النظام الدولي الجديد الذي روجت له الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم يكن ليستمر، إذ إنه افتقد إلى المبررات والأسس الذاتية والموضوعية أو لم يؤسس لها بصور شاملة، ولا يكفي لقيام الأنظمة العالمية أن يعلن عنها بحدث معين وإنما تنشأ وتظهر نتيجة عوامل طبيعة وتغيرات تراكمية عديدة في مجالات الصناعة والتجارة ونوعية القوة العسكرية فضلاً عن المتغيرات الجيوإستراتيجية والفكرية والقيمية، وتفاعل جميع تلك المتغيرات مع وجود حدث شامل يعبر عن انتهاء نظام دولي والبدء بنظام دولي جديد يركز على أسس ومعايير مبتكرة ومتقدمة.⁽³⁾

(1) رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (6)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص 30.

(2) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 254.

(3) انظر: خالد المعيني، مصدر سابق، ص 210.

ولا شك في إن اندفاع وبروز قوى عالمية جديدة باتجاه اللحاق بالقوة الأمريكية وتنافس دور ملموس ضمن النظام الدولي، مثل روسيا والصين فضلاً عن القوى القائمة فعلياً كالاتحاد الأوروبي واليابان والتكتلات الاقتصادية والشركات الكبرى، سيأخذ بالنظام الدولي نحو التعددية القطبية وينتج توازنات جيواستراتيجية متعددة الأقطاب ومتعادلة نسبياً في التأثير والأداء، ويرى في هذا السياق منظرو العلاقات الدولية أنه كلما أصبحت دولة ما قوة اقتصادية كلما تشعبت مصالحها حول العالم، مما يجعلها تسعى إلى تطوير بقية مواردها، لاسيما القوة العسكرية، والدخول في تحالفات أو شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى في المجالات كافة. وهو ما ينطبق بشكل كبير على الصين التي أصبحت ثاني قوة اقتصادية في العالم، فيما بدأت روسيا تستعيد جزءاً من عافيتها في السنوات القليلة الماضية، يعزز من ذلك وجود قيادة قومية روسية تؤمن بأهمية بعث الدور الروسي من جديد.⁽¹⁾ مقابل التراجع النسبي في عناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وعلى الرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، فإن تنامي القوة الاقتصادية من المحتمل أن تعزز الإمكانات الإستراتيجية للقوى العالمية، سواء ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة وزيادة فاعليتها في مجال السياسة الدولية.⁽²⁾

ونستنتج مما تقدم وجود علاقة تأثير متبادل بين طبيعة النظام الدولي وهيكلية والآليات التي يحتوي عليها وبين التوازنات الجيواستراتيجية العالمية القائمة، ففي النظام أحادي القطبية تكون التوازنات في حالة اختلال وتحت سيطرة قوى أو قطب واحد فضلاً عن القوى المتحالفة معه، ويهيمن ذلك القطب على تفاعلات وإستراتيجيات القوى

(1) انظر للمزيد: زبغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2011، ص 96 وما بعدها.

(2) انظر: إسوار برساد، الأزمة المالية ومستقبل الدولار الأمريكي بصفته عملة الاحتياط العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (142)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 9.

المنافسة ويردعها من منافسته. إما في ظل نظام ثنائي القطبية تكون التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة اقرب إلى التعادل أو التكافؤ النسبي بين القطبين أو الكتلتين وغالباً ما تتم علاقتهما تبعاً لاستراتيجيات صراعية أكثر منها تعاونية الأمر الذي يدفع حركة التغيير بشكل أكثر سرعة. وفي النظام متعدد الأقطاب تكون التوازنات العالمية مركزة على ثلاثة أقطاب أو أكثر، وهو ما يجعل تلك التوازنات الجيوإستراتيجية أكثر استقراراً، إذ إن علاقاتها تغلب عليها استراتيجيات التعاون والشرابة أكثر من التنافس والصراع وتتجه نحو بناء علاقات تكاملية وإيجاد آليات تضمن مصالح وأهداف جميع الدول وتمنع التجاوز عليها، وذلك الالتزام هو الذي يضبط حركة التوازنات فضلاً عن مقومات القوة والقدرة والاداء التي تمتلكها اطراف التوازن.

المبحث الثالث

المتغيرات الدولية وأثرها

في صيرورة التوازنات العالمية

مما لا شك فيه أن واقع العلاقات الدولية وطبيعة توازناته الجيوإستراتيجية العالمية ليست نمطاً أو ظاهرة جامدة، بل يمكن النظر إليه بعدّه عملية مستمرة ومتغيرة ومتطورة تتسم بالحراك والمرونة والديناميكية. وتنتج تلك العملية من سعي القوى الفاعلة في الواقع الدولي إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات نسبية وموارد متاحة، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل فإن باقي الأطراف لابد وان يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته فضلاً عن التعويل على ما تقدمه المتغيرات الجديدة من مكتسبات، إذ إن الأطراف الفاعلة في ذلك الواقع تدرك أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع والذي يتحول بدوره إلى استراتيجيات متضادة، وبذلك فإن حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة فضلاً عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة، إنما هو رهن بامتلاك وسائل وآليات القوة والسعي الدائم إلى تعظيمها وتطويرها إلى أبعد مدى ممكن.

وتشهد العلاقات الدولية ظهور متغيرات ومؤثرات جيوإستراتيجية تتحكم في التوجهات والاستراتيجيات الدولية وتحتّم على القوى العالمية أداء معين في علاقاتها مع بقية القوى الأخرى، وبعد انتهاء الحرب الباردة برزت وبصورة جلية الكثير من المتغيرات الجيوسياسية والجيواقتصادية والعسكرية، فالتغير والأحداث التي شهدتها النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتغير خرائط الصراع تبعاً لتشابك المصالح، فضلاً عن وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول وغيرها من الأزمات، تركت الأثر الواسع في تغيير نسق التوازنات العالمية، وما أفرزته من صعود أو انتكاس للدول وتبدل إمكاناتها وانحسار تأثيرها أو اتساعه تنعكس على طبيعة التوازنات القائمة وتقف وراء هذا التحول متغيرات ومحددات تنتجها البيئة الدولية من صراعات محلية ومشاكل إقليمية وتنافس دولي، الأمر

الذي يتطلب بذل جهود وموارد كبيرة لمتابعتها أو علاجها، وهو ما لم يعد بمقدور دولة أو أكثر الإحاطة أو التحكم بها بشكل شامل، في زمن بات الترشيح في الإنفاق يشكل الاستثمار الأكبر لدى صناعات القرار، مقابل المشاركة الفاعلة في القضايا العالمية المشتركة. فضلاً عن تبدل مضامين القيم الثقافية والحضارية الوطنية والانطلاق نحو العالمية، إذ مع تراجع تأثير الأيديولوجيات كمحرك للسياسة العالمية، وسيطرة أممات تعبويه تثقيفية تركز على القيم الفردية والاستهلاكية، وتضع الأفراد ضمن نطاق محدد من التأثير، والذي انعكس على التأثير في قضايا السياسة الخارجية للدول، وتوجيه استراتيجياتها، وما ساعد في ذلك استخدام تقنيات التواصل الاجتماعي والتواصل بين ممثلي الشعب والحلقة الوسيطة من صنع القرار» النواب» للتأثير المباشر في الدوائر العليا لصناعة القرار. ولوقوف على ما تنتجه المتغيرات الجيوإستراتيجية من أثر تجاه التوازنات العالمية تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يأتي:

- **المطلب الأول: المتغيرات الجيوسياسية.**
- **المطلب الثاني: المتغيرات الجيواقتصادية.**
- **المطلب الثالث: المتغيرات التكنولوجية.**

المطلب الأول

المتغيرات الجيوسياسية

إن النظام الدولي يمر حالياً بمرحلة انتقالية لا يمكن إيقافها وهذا التحول (التغيير والتغير) في النظام الدولي لا يلغي صيرورة توازنات جيواستراتيجية عالمية جديدة، وهذه التوازنات تبررها حاجة فعلية وتأتي نتيجةً لمتغيرات جديدة تكون بمنزلة مدخلات تدفع نحو أداء ادوار وتفاعلات مختلفة عن سابقتها تؤدي إلى إبدال قواعد ومرتكزات النظام الدولي وتوازناته.

ونتيجة لامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية شاملة جمعت انواع القوة المختلة السياسية والاقتصادية فضلاً عن العسكرية والتكنولوجية، التي عجلت من ظهور قطبين رئيسيين بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي شكل نظاماً دولياً قائماً على أساس التوازن الجيواستراتيجي الثنائي حتى عام 1990 والذي مهد السبيل إلى طرح مشروع نظام دولي أحادي القطب بفعل متغيرات جيوسياسية جديدة حدثت في البيئة الدولية، وبذلك فإن القاعدة التي حكمت العلاقات الدولية في السابق هي غير القاعدة التي تحكم العلاقات الدولية المعاصرة، ومن أجل أن يكتسب أو يمر النظام بمرحلة صيرورة يجب أن يتواءم مع ذلك توافر مجموعه من المتغيرات للانتقال إلى شكل جديد من التوازنات العالمية.⁽¹⁾ وتشهد البيئة الدولية العديدة من المتغيرات الجيوسياسية⁽²⁾ التي تؤثر في تغير طبيعة التوازنات الجيواستراتيجية ومن أهمها:

(1) سلمان رشيد سلمان، البعد الاستراتيجي للمعرفة، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص 59-60.

(2) يعرف مصطلح الجيوسياسية بأنه عبارة عن « العلاقة السببية بين ساسة القوة والفضاء الجغرافي، ومدى قدرة صانع القرار على إدراك وتوظيف ذلك المجال في صياغة إستراتيجيته الوطنية وتحديد أهدافه القومية، وإنتاج التأثير الفاعل» أو هو «الاحتياجات السياسية التي تتطلبها الدولة لتنمو حتى ولو كان نموها يمتد إلى ما وراء حدودها» ويعرف أيضاً «دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة» إذ إن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعالاً في أوسع مساحة من العالم الخاضع لنفوذه وسيطرتها. وتعد المتغيرات الجيوسياسية =

أولاً: تراجع سيادة الدولة:

تعاني سيادة الدولة - الأمة⁽¹⁾ محنة وأزمة حقيقية لا سابق لها، نظراً للمنافسة الشديدة التي تتعرض لها من قبل لاعبين يزدادون عدداً وتأثيراً في النظام الدولي مثل الشركات متعددة الجنسية، وجماعات الضغط العابرة للدول، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية.. الخ، واتساع ظاهرة التدخلات الإنسانية التي مهدت الطريق أمام تآكل السيادة وتعرضها للخلل والاضطراب.⁽²⁾

وما يؤكد تراجع سيادة الدولة عملياً، إن عقد توماس هوبس الذي انطلق من فكرة تخلي الأفراد عن حريتهم وسيادتهم لمصلحة الدولة، مقابل الحماية والأمن الذي توفره لهم الأخيرة على المستويين الداخلي والخارجي لم يعد فاعلاً، إذ إن الدولة أخذت تبتعد عن ذلك بسبب تداخل الاختصاص الدولي بالاختصاص الداخلي وتوقيع المسؤولية على الدولة في مجال تطبيق حقوق الإنسان ومحاسبة المقصرين، فضلاً عن انتشار

= بأنها جميع العوامل والظواهر السياسية المؤثرة في سلوك وأداء وحدات النظام الدولي وطبيعة تفاعلاتها تجاه بعضها البعض.

Julien Reynaud, Julien Vauday, Geopolitics in the International Monetary Fund, Centro de Investigación Latinoamérica Europa, Documento de Trabajo CILAE, 2007, p7.

(1) تعد السيادة في القانون الدولي، ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال، ومن مقتضيات هذا السلطان: أن يكون مرجع تصرفات الدولة وسياستها في مختلف شؤونها إرادتها وحدها، وهي من الأفكار الأساسية التي أسس عليها صرح القانون الدولي والتنظيم الدولي، وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة حتى وصلت مرحلة التقنين والتوثيق في ميثاق الأمم المتحدة، بعد كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، ولا يصح للغير التدخل فيها عملاً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وبعد أن كان نطاق السيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، فإن تطور العلاقات الدولية على مر الزمن ادخل تعديلاً على هذا المبدأ بصورة تدريجية ليحمل محله «مسؤولية الدولة» بدلاً عن استقلالها.

انظر: Bertrand Badi, Un Monde Sans Souverainete, Fayard, Paris 1999, p.20

(2) انظر للمزيد: فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة-النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن العشرين، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان للنشر، 2007، ص 170-171.

ظاهرة الإرهاب الدولي ومكافحته وضبط التسلح التي أجبرت العديد من الدول على التنازل عن جزء من سيادتها، للقبول بالتعاون الدولي والتدخل في شؤونها الداخلية.⁽¹⁾

كما يشير المفكر الاستراتيجي الياباني كينتشي اوهاشي، إن انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي للدولة جعلها تتخلى عن الأطر التقليدية القومية والخضوع للمنطق العالمي، وإن العولمة تستوجب قدراً هائلاً من اللامركزية، ويدعوا إلى إحلال ما اسماه الدول الإقليمية محل الدولة القومية، ويدافع عن ذلك بأن العالم يشهد الآن متغيرات تحتّم ذلك التحول، ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل 'Interdependence'، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية بعدها حاجزاً أو عائقاً يحول دون التفاعلات الدولية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت بسياسات الترابط 'Linkage Politics'.⁽²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن تغيير قوة الدول القومية و تضاؤل دورها وتفاوت مستوى تأثيرها، يعود إلى أسباب ومتغيرات عديدة تتمثل فيما يأتي:⁽³⁾

1- تزايد دور المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية أو المتخصصة كمنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وذلك فيما يتصل بإرساء قواعد و نظم للتعامل الدولي في العديد من المجالات إضافة إلى ما تقدم فقد أصبح العديد من هذه المنظمات بمنزلة كيانات فوق قومية، لها كيان عضوي ووظيفي يتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية والاستقلالية، إذ أصبح لها رؤوس أموال عالمية المصدر تستخدمها في تمويل عملياتها و برامجها، كما أضحت لها تمثيل دبلوماسي خاص بها، وفي المجال السياسي على سبيل المثال يمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى الجهود الدبلوماسية التي يضطلع بها مبعوثو ومفوضو الأمم المتحدة والاتحاد

(1) انظر: غسان العزي، مصدر سابق، ص 58.

(2) سياسات الترابط، تعني التداخل والتشارك بين الأوضاع الدولية العالمية و بين الأوضاع المحلية الداخلية، الولايات المتحدة وانه لا يمكن لأي دولة الانعزال عن البيئة الدولية بشكل كامل. محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 134-135. وكذلك انظر: ممدوح محمود منصور، العولمة - دراسة في المفهوم و الظاهر والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003، ص 43.

(3) المصدر نفسه، ص 53-54.

الأوروبي في مجال التسوية السلمية للعديد من المشكلات الدولية وفي مجالات حماية حقوق الإنسان، وكذا في مجال مراقبة العمليات الانتخابية في العديد من البلدان عالم الجنوب.

2- تزايد الدور الذي تؤديه بعض الهيئات الداخلية أو دون الدولية 'sub state' أي الكيانات المحلية أو البلدية في العلاقات الدولية على نحو يتجاوز أحيانا الدور الذي تمارسه الحكومات المركزية ذاتها، فهناك مقاطعات عدة كندية وصينية وبعض الولايات الأمريكية التي توفد مبعوثين أو ممثلين لها لدى الدول الأخرى، وتمارس هذه البعثات التمثيلية دورها باستقلالية نسبية عن البعثات الدبلوماسية الرسمية لدولها، إضافة إلى ذلك فهناك ما يزيد عن خمسين حكومة إقليمية (من حكومات الولايات) في الدول الأوروبية التي تربط فيما بينها بعلاقات مباشرة من خلال مجالس الأقاليم الأوروبية ولجنة الاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾

3- تزايد دور الهيئات فوق الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين وسعا من نطاق نشاطهما الأصلي، وهو برامج التنمية والاستقرار النقدي العالمي ليشمل التدخل في توجيه السياسات والبرامج الاقتصادية في العديد من الدول بدعوى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أو ما عرف ببرامج التكيف الهيكلي التي تفرض على الدول الأخذ بسياسات معينة (ذات توجه ليبرالي)، وقد تعدي الأمر مجرد اقتراح السياسات إلى حد إرسال مبعوثين أو مراقبين للتأكد من مدى التزام الحكومات بتعليمات صندوق النقد أو البنك الدولي، وهو ما يمكن عدّه شكلا من أشكال الوصاية الدولية الجديدة.⁽²⁾

4- بروز نوعية من المشكلات الدولية التي تستلزم تكاتف الجهود الدولية وتضافر الإيرادات السياسية للدول وتحقيق الاعتماد المتبادل في سبيل التوصل إلى حلول ناجحة وفعالة لها، من ذلك مثلا مشكلات البيئة والتلوث، ومشكلات الطاقة، ومشكلات ندرة المياه والجفاف والتصحر، والتضخم والبطالة والفقر ونقص الغذاء، مشكلات الإرهاب والعنف السياسي، فضلا عن انتشار الأمراض الوبائية والمخدرات

(1) غسان العزي، مصدر سابق، ص58.

(2) محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية ، في كتاب- السيادة و السلطة ، العدد (56)، بلا مكان، 2006، ص120.

والجريمة المنظمة..الخ، ما يجعل الدول مضطرة بمقتضى التزامها إلى التنازل عن بعض الاختصاصات السيادية.⁽¹⁾

5- الاتجاه المتزايد نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكفالة الضمانات الدولية التي تمكن لاحترام هذه الحقوق وتكفل عدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية. فضلاً عن تقنين قواعد المسؤولية الدولية التي تجيز للشخص الدولي المتضرر أمكانية تحريك دعوى المسؤولية الدولية حال وقوع الضرر من قبل أي حكومة أو دولة.

6- بروز وانتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية أو ما يطلق عليه بالإقليمية الجديدة «New Regionalism» وهي تشكّل بلا شك إحدى المتغيرات المهمة في العلاقات الدولية المعاصرة، وتزامن الاهتمام بهذا المجال مع إنشاء عدد من المنظمات الإقليمية مثل اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة 'NAFTA'، منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي 'APEC' في سنة 1989، وعلى صعيد آخر أنشأت مجموعة دول البريكس، ومنظمة شنغهاي⁽²⁾، كما إنّ للإقليمية تأثير جيوسياسي واستراتيجي تتمثل في تشجّع التجارة الحرة والتعددية الاقتصادية من ناحيتين على الأقل، فهي تخلق الديناميكية الاقتصادية والسياسية بين الدولة وعلاقاتها الدولية من خلال زيادة النشاط التجاري والصناعي وفتح أسواق جديدة، وهذا ما يعزّز من فرص تفاعلها أكثر مع العولمة بدل انغلاقها على نفسها. ومن ثم فإنّ الالتزامات الإقليمية قد تمكّنها من التقدّم اقتصاديا والتأقلم مع

(1) للمزيد انظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية-النظرية والواقع، مصدر سابق، ص394.

(2) مجموعة دول البريكس: نشأت بعد أن توسعت مبادرة روسيا-الهند-الصين (ريك) في 2008 لتشمل البرازيل وتحمل الاسم (بريك) وبانضمام جنوب أفريقيا أصبح اسم المجموعة بريكس بدلا من بريك، ومع أن هذا التوسع يهدد بإنهاء مبادرة أيبسا (الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا). ومنظمة شنغهاي: هي التي حلت مكان «خماسية شنغهاي»، التي تأسست في عام 1996 من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء، وتخفيض القوات المسلحة في المناطق الحدودية المشتركة بين الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، واجتمع قادة الدول الخمس + أوزبكستان، تغيرت تسميتها في 2001/6/15، إلى شنغهاي وأعيد تشكيلها كمنظمة إقليمية للتعاون متعدد الأطراف، لتفتح صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الدول الست المشاركة. للمزيد انظر: يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 383.

العولمة، وهذا ماله تأثير مباشر في التوازنات الجيوإستراتيجية وتعزيزها لصالح النظام الرأسمالي الليبرالي على حساب التوجهات العالمية الأخرى.⁽¹⁾

ثانياً: اتساع نطاق الأزمات وتدويلها

يعدّ تدويل الأزمات واتساع تأثيرها أحد أبعاد تعقيدات الأزمات الداخلية، الأمر الذي يتطلب استدعاء أطراف فاعلين في التوازنات الجيوإستراتيجية لفرض تسوية للأزمة، فقد عدّ أمر تدويل القضايا والأزمات وحلها دولياً، أبرز السبل المطروحة في مواجهة أي أزمة على الرغم من أنها لم تنشأ بين أطراف قوى دولية، ولكن بعد خروج التنافس والصراع بين القوى العالمية عن المواجهة المباشرة، ودخولها في مرحلة جديدة والبحث عن ساحات صراع لا تكلفهم الكثير وحلها أو تأجيلها على وفق تطبيق قواعد القانون الدولي أو من خلال مجلس الأمن أو تبعاً لاتفاقات تضمن مصالح القوى الفاعلة في الأزمة.⁽²⁾ وفي هذا الصدد عدّ التدخل في الشؤون الداخلية، وهو أحد مسارات التدويل، فقد ارتبطت الثورات والاحتجاجات العربية الأخيرة بتدخلات قوى دولية وإقليمية لتحديد مسار الحراك السياسي ومآلاته حفاظاً على مصالحها ونوعية التغيير الذي تبتغيه،⁽³⁾ وإن إدارة جميع الأزمات من قبل القوى الفاعلة في عالمنا المعاصر أصبحت تجري على وفق منطلقات الحقيقة الجيوإستراتيجية بغرض توسيع مناطق النفوذ وكسب المزيد

(1) Cooper, Andrew F., Hughes, Christopher W, & De Lombardi Philippe, Regionalization and global governance, New York: Rout ledge, 2008, pp 30-33.

(2) تدويل الأزمات: يستخدم مصطلح التدويل في النظام الدولي لغاية وضع دولة أو إقليم تحت الإدارة المشتركة أو الحماية لدولتين، وقد تخطى استخدام المصطلح للتعبير عن الإشراف الدولي على منطقة إستراتيجية متنازع عليها، إلى استخدامه بمعنى تناول القضايا والأزمات على المستوى الدولي، ونقل البحث فيها من المستوى المحلي والإقليمي لتوضع تلك الأزمات على طاولة التداول الدولي بين الأمم سعياً لضمان المصالح المشتركة مما يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة بدلاً من حلها. انظر: خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي-دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية وهيكلية النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 12.

(3) وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مكتبة السنهوري، بغداد، 2013، ص ص 233-234.

من الأهداف، على غرار تدخل حلف الناتو عسكرياً لإسقاط النظام الليبي، وكذلك طرح المبادرة الخليجية لتسوية الأزمة السياسية اليمنية بين المؤتمر الوطني العام والتيارات المكونة للوفاق الوطني اليمني، فضلاً عن تقاطع مصالح القوى الدولية والإقليمية في الأزمة السورية، إذ تؤيد الولايات المتحدة وفرنسا وبعض الدول الغربية، بالتوافق مع السعودية وقطر وتركيا، الإطاحة بنظام الرئيس السوري أو على الأقل تنحي الرئيس، في حين تدعم الصين وروسيا وأطراف إقليمية مثل إيران وحزب الله للإبقاء على النظام القائم.⁽¹⁾

ثالثاً: انتفاء حالة الأمن القومي الشامل

يعد مفهوم الأمن القومي الشامل في العالم المعاصر خرافة كما يقول بريجنسكي، ففي عصر العولمة لا يمكن التوصل إلى الأمن الشامل والدفاع الشامل، والسؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو، ما مقدار انعدام الأمن الذي يمكن إن تتعايش معه الدول؟⁽²⁾ فمع التطور الهائل الذي تعيشه البشرية في ظل ثورة هائل من العلوم والتكنولوجيا وتوسع المصالح وتشابك العلاقات بين الأمم ازدادت وتوسعت حاجتها للأمن واختلقت مستوياته وأساليبه وتنوعت وسائله والياته، فبعد أن كان يقتصر على توفير الحماية للفرد والدولة من خطر ما يحيط بها، برزت أنواع ومستويات أخرى جديدة للأمن محاولة إلى تجاوز هشاشة الأمن القومي أمام تلك التطورات، فلم يعد الأمن فقط هو امن عسكري بل أصبح لدينا امن اقتصادي واجتماعي وثقافي، وآخر علمي، فضلاً عن الأمن السياسي، بل وصل الأمر إلى ما يسمى بأمن المعلومات وامن الشبكات وامن الحاسوب، إذ إن تلك التحسينات جعلت أمر احتواء التهديدات بالغ الصعوبة.⁽³⁾

وانطلاقاً من هذا الإدراك، بدأ البحث بشكل جدي وحثيث عن أطر تعاونية وتكاملية معالجة المشكلات والاختلافات التي يمكن أن تقود إلى الحروب أو تثير تهديدات تقليدية للأمن، ومع اختلاف مدى النجاح في هذا المسعى من منطقة إلى أخرى،

(1) للمزيد انظر: وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص 3-4.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار- السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سابق، ص 27.

(3) كارين أ. منغست وايفان م. اريغوين، مصدر سابق، ص 419-420.

ومن قضية إلى أخرى على صعيد النظام الدولي، فقد وفرت المؤسسات والآليات والسياسات، التي أمكن تطويرها في الجوانب الجيوسياسية- الأمنية وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، أساساً للتعاون في مجالات تتجاوز بكثير قضايا الأمن التقليدي، في محاولة إلى تجاوز التهديدات الغير تقليدية.⁽¹⁾

رابعاً: تغير مضامين القوة والتأثير

إن كثرة لجوء القوى العالمية إلى استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية أصبح له انعكاس واضح على صورة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إن مشهد الصراعات والحرب يتزايد نتيجة كثرة التدخلات واللجوء نحو القوة التي ليس لها نهاية، وذلك لرغبة تلك القوى في توسيع مناطق النفوذ وامتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية وترتيب الأوضاع الدولية بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها في السيطرة والتحكم.⁽²⁾

ومع التطورات التي تطغى على العلاقات الدولية، أصبح لكل عملية تأثير محدّدات خاصة بها تتفاعل معها في مجال أو نطاق معيّن، على ووفق قواعد ممارسة معيّنة، فوصف دولة ما بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكرياً والسيطرة عليهم مالياً وثقافياً واختراقهم سياسياً، فكوريا الشمالية مثلاً يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكرياً، لكن ليس لديها ما تؤثر به اقتصادياً أو ثقافياً من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما عنصر قوة محدّد لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على جميع أنماط سلوك القوى المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بهدف الحفاظ أو تغيير التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة.⁽³⁾

وان التغير في أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسة للقوة، من جانب أهميتها ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها في التأثير، ينتج بسبب تطور طبيعة وموارد القوة ذاتها فضلاً

(1) للمزيد انظر: محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص ص 141-143.

(2) Julien Reynaud, Julien Vauday, Op, Cit, p15.

(3) سلمان رشيد سلمان، مصدر سابق، 82.

عن التقدم التكنولوجي وسائل الاتصال وأدوات وآليات استخدام القوة وأساليبها، وقد وضح ذلك في الجدل الخاص بوراثة الاقتصاد للقوة العسكرية ووراثة المعرفة للاقتصاد، فإن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها قد لحق به تغيرات أساسية. فقد تقلّصت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي إلى حدٍّ كبير، ولم يعد متاحاً للدول أن تغلق الممرات المائية إلا بثمان كبير، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها في ظل تطوُّر أشكال الحرب لاسيما الحرب الجوية، وانتشار الصواريخ الباليستية القادرة على الاختراق. كما لم تعد الموارد الرئيسة التي اصطلح على وصفها بالإستراتيجية، كالبترول والغاز.. الخ، تكتسب أهميتها السابقة نفسها التي اكتسبتها سابقاً، فقد برزت مفاهيم وأنواع جديدة للقوة كالقوة الافتراضية،⁽¹⁾ فضلاً عن القوة الذكية التي تجمع بين القوة الناعمة والصلبة، وقد كتب عنها الكثير من المتخصصين وكان من أبرزهم المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي، ويرجع الاهتمام بالقوة الناعمة إلى بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية.⁽²⁾

وقد ميّز ناي بين ثلاثة أنماط من القوة الناعمة، ويتمثل الأول - بالجاذبية 'Attraction' ويشير إلى جذب الانتباه أما بطريقة سلبية أو ايجابية، وغالباً ما يكون الانجذاب بين أطراف غير متماثلة بالقوة، كانجذاب قوى عالمية إلى منطقة جيواستراتيجية، كما هو الحال بالنسبة للهند التي كانت مصدر جذب لبريطانيا في القرن

(1) هناك تعريفات عديدة للقوة الافتراضية أو حيز «السَّايبر» فالائتِّحاد الدَّولِّي للاتِّصالات وهو وكالة الأمم المتَّحدة المتخصَّصة في مجال تكنولوجيا -المعلومات والاتِّصالات يعرف الحيز الافتراضي بأنَّه: الحيز الماديُّ وغير الماديُّ الذي ينشأ أو يتكوَّن -من جزءٍ أو من كلِّ العناصر الآتية: حواسيب، وأجهزة مكننة، وشبكات، ومعلوماتٍ محوسبةٍ، وبرامج ومضامين، ومعطيات مرور ورقابةٍ، والذين يستخدمون كلَّ ذلك، وخلافاً للتعريفات التي تنتظر إلى الحيز الافتراضي كبعدٍ أو مجالٍ خامسٍ، «هناك توجُّه يرى فيه واحداً من سبعة مجالات (حياتٍ)، فيلِّي جانب الجوّ والفضاء والبحر والبرِّ والحيزين الإلكتروني-مغناطيسيَّ والإنساني» وهناك من يعرف المجال الافتراضيَّ على أنه «ساحة الحرب الخامسة»، بعد البرِّ والبحر والجوّ والفضاء الخارجيّ. للمزيد انظر: خالد وليد محمود، الهجمات عبر الانترنت-ساحة الصراع الإلكتروني الجديدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 5-6.

(2) جوزيف س. ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة محمد توفيق البحيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 43.

الثامن مما أدى إلى استعمارها. والنمط الثاني تمثّل بالإقناع 'Persuasion' ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين دون التهديد بالقوة، ويتطلب ذلك التأثير إلى توفر الشرعية والأهداف الواضحة للقوة المؤثرة فضلاً عن القيادة الكاريزمية. وينصرف النمط الثالث إلى وضع جدول الأعمال 'Agenda Setting' وتحديد الدول الأخرى بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس التهديد.⁽¹⁾

خامساً: ثورة التطلعات الشعبية

يجلب العصر الحالى والقادم معهما تبديلاً هائلاً في المعرفة لذا يسمى المجتمع بـ مجتمع المعرفة، إذ أصبحت وسائل الاتصالات وتقدم تكنولوجيا المعلومات والحاسبات تنتشر في كل مكان وتزيد من قدرة أفراد مجتمع ما على اكتساب المعرفة واستخدامها ومن ثم زيادة قدرة المجتمع على تطوير اهتمامه ليس بما يجري حوله فقط بل في العالم اجمع، وان انتشار الوعي المعرفي الشعبي قد يدفع نحو إدراك الأهداف التي يسعى خلفها صانع القرار ودعم المصالح الوطنية أو تصحيح مسارات العمل السياسي لضمان تحقيق تطلعات المجتمعات.⁽²⁾

وهكذا بدأ الحراك الشعبي العربي بالتحرك والمطالبة بالتغيير السياسي والتحول نحو الديمقراطية وإطلاق الحقوق والحريات، فضلاً عن ذلك فإن الدول الغربية الديمقراطية بدأت تشهد هذا النوع من الحراك السياسي، إذ عدت عملية الحشد والتعبئة الشعبية الوسيلة المثلى للتغيير ومعارضة أعضاء البرلمانات والحكومات وسياساتها، ومثال ذلك، حركة وول ستريت التي سعت لاحتلال شوارع وول ستريت إلى المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي، وحركة الطلاب في بريطانيا التي كانت ضد تعديل الرسوم الدراسية، ويبدو إن هذه الظاهرة مرتبطة بمراحل التغيير السريع أو التغيير الثوري في المجتمعات التي يشهدها النظام الدولي، والتي تترك أثرها الواسع على قوة واستراتيجيات الدولة

(1) نقلاً عن: ريهام مقبل، مركب القوة-عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص9.

(2) سلمان رشيد سلمان، مصدر سابق، 82.

وتوجيه سياستها الخارجية، الأمر الذي سينعكس على مكانتها ومن ثم على التوازنات الجيوإستراتيجية بصورتها الكلية.⁽¹⁾

كما إن ذلك الوعي الشعبي قد يتم استمالته أو استغلاله من قبل احد القوى الفاعلة في النظام الدولي، وتنشيط حركة تغيير في الساحة التي ترغب بصياغة مصالح جديدة فيها، وهو ما حدث فعلاً في إطار ما يسمى بثورات «الربيع العربي» لنشر الديمقراطية في المنطقة العربية، فقد عدّ نشر الديمقراطية هدفاً رئيساً في إستراتيجية الولايات المتحدة لإدارة اوباما، التي ركزت استخدام القوة الذكية 'Smart Power' أو القوة المتكاملة 'Integrated power'، والتي تنطلق من فكرة الدمج بين القوة الصلبة 'Hard Power' المتمثلة في بالقوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والقوة الناعمة 'Soft Power' التي تتمثل بجاذبية النموذج الأمريكي وما ينطوي عليه من قيم ومبادئ الحرية والديمقراطية وتنمية وسائل نشرها وتطبيقها لاستثمار واستعادت المكانة الأمريكية العالمية في التأثير، التي تراجعت بعد الحرب على العراق في 2003.⁽²⁾ ومن هذا المنطلق أدلى الخبير الروسي في شؤون الشرق الأوسط «فياتشيسلاف ماتوزوف» في 3 آذار 2011 بتصريح لقناة روسيا اليوم أشار إلى «إن المبادرة لتغيير الأنظمة العربية ليست منبثقة من داخل العالم العربي بل هي فكرة وصلت من الخارج، ومن يقوم بتحريكها هي منظمات غير حكومية أمريكية ويدير هذه المنظمات عدد من كبار رجال الأعمال والشركات الأمريكية، وتم إنفاق مليارات الدولارات لكي تحقق أهدافها، وما سعدتها في ذلك هو التقاطع بين مصالح الشعوب العربية وقياداتها».⁽³⁾ وفي 2011/3/4 ذكر الرئيس الأمريكي باراك أوباما (أن الانتفاضات في منطقة الشرق الأوسط تخدم الولايات المتحدة وتمنحها فرصة كبيرة، ورأى أن هذه الثورات تفتح آفاقاً واسعة أمام الأجيال الجديدة، ووصف أوباما هذه

(1) انظر للمزيد: اشرف عبد العزيز عبد القادر، المحتجون - كيف تؤثر المظاهرات والاعتصامات في سياسات الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 13-14.

(2) غازي فيصل حسين، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي - دبلوماسية متعددة الأطراف، أكاديمية الدراسات العليا، صحيفة الشمس، طرابلس، 2010/06/23، ص 3.

(3) نقلاً عن: نديم منصوري، الثورات العربية بين المطامح والمطامع - قراءة تحليلية، منتدى المعارف، بيروت، 2012، ص 81.

الثورات بأنها «رياح حرية» هبت على المنطقة، وقال أن القوى التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك يجب أن تتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل.⁽¹⁾

فضلاً عن تلك المتغيرات مرّ النظام الدولي بأحداث الحادي عشر من أيلول وما تبعها من تصاعد حدة الإرهاب الدولي وتوجه القوى العالمية نحو مكافحته، وقادة الولايات المتحدة هذا التوجه بسبب التداعيات التي ترتبت على تلك الأحداث، ووظفتها لتحقيق أهداف عديدة منها ترسيخ الهيمنة الأمريكية على صعيد عالمي والإبقاء على حالة اختلال التوازنات العالمية، ومنذ سقوط العاصمة الأفغانية كابول في 2001 واحتلال العراق في 2003، بات من الواضح أن إدارة الرئيس بوش تستغل «الحرب على الإرهاب» لتبرير إستراتيجية جيوسياسية أكثر عدوانية، وهي نشر القوة العسكرية للقضاء على بعض التهديدات وضمّان مصالحها، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومن هذا المنطلق جاء «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي تبناه «المحافظون الجدد» وتم الإعلان عنه في حزيران 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى.⁽²⁾

كما إن انبعثت قوى عالمية تجتري أداء استراتيجي فاعل على صعيد السياسة الدولية تنازع الولايات المتحدة على مكانتها، من خلال إقامة شراكات وتحالفات إستراتيجية في مجالات اقتصادية وأمنية فضلاً عن التكنولوجية، وفي هذا الإطار يشير الأكاديمي ووزير الخارجية السابق للاتحاد السوفيتي، والمسؤول السابق عن الـ «كي.بي.جي» بريماكوف يفجيني، فكرة ضرورة إنشاء مثلث استراتيجي في آسيا، يجمع الصين والهند وروسيا، وإذا تمكّن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة اقتصادية وعسكرية وبشرية- فسوف يكون مثلثاً صاداً للهيمنة الأمريكية في العالم بصورة عامة وفي آسيا خصوصاً، يدفع نحو تغيير طبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية القائمة.⁽³⁾

(1) مؤتمر صحفي للرئيس أوباما، ثورات المنطقة تخدم واشنطن، الجزيرة نت، 2011/3/5 على الموقع:

www.aljazeera.net/NR/exeres

(2) كريستوفر كوكر، الحرب في عصر المخاطر، ترجمة كرم احمد عبد اللاه، مركز الإمارات للدراسات

والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 207.

(3) نقلاً عن: فتحة ليتيم، مصدر سابق، ص 304.

وتبعاً لما تقدم فإن المتغيرات الجيوسياسية أوجدت بيئة تفاعلية جديدة تبعاً إلى لتحولات التي تشهدها تلك المتغيرات، والتي تؤثر في طبيعة ومستوى أداء وحدات النظام الدولي، وبذلك فإن هذه المتغيرات ستتكامل مع متغيرات أخرى لاحقة في إنتاج صورة جديدة للتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

المطلب الثاني

المتغيرات الجيواقتصادية

فرضت المتغيرات الدولية على صناع القرار ضرورة الأخذ بالمتغيرات الجيواقتصادية⁽¹⁾ عند صياغة سياسات واستراتيجيات دولهم العليا بهدف تعظيم المنفعة القومية وتقليل الآثار السلبية الناتجة عن التفاعلات الدولية. فبعد الحرب الباردة بدأ التركيز على الجوانب الاقتصادية يتفوق على الجانب العسكري، وبرزت ظواهر جيواقتصادية عديدة كالعولمة واتساع الاعتماد المتبادل عالمياً، واللاعبون الاقتصاديون الجدُّ فضلاً عن تجارب التكامل الإقليمي مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية.. الخ، كما شهد النظام الدولي نشوء العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية متمثلة بـ منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتجاه نحو نشر دعوات الليبرالية الجديدة في تحرير الأسواق من القيود والضوابط الحكومية، وتطلب ذلك من القوى العالمية تكوين رؤية جيوسياسية لتطوير استراتيجيات جيواقتصادية تسمُح لهم بتطوير أو إبقاء تأثيرهم الاقتصادي على مستوى عالمي، ومن هنا قادت تلك التطورات إلى ظهور توازنات عالمية جديدة.⁽²⁾

وترتكز المتغيرات الجيواقتصادية على مجموعة عناصر تتمثل في ما يأتي:⁽³⁾

(1) الجيو-اقتصادية 'geo-economics': وهو إحدى التطبيقات الجديدة للجيوإستراتيجية، وظهر هذا المصطلح في ما بعد حقبة الحرب الباردة، وأول من أطلقه المفكر الاستراتيجي الأمريكي إدوارد لي يوك، ويذهب إلى أن تنافس الحرب الباردة الأيديولوجية استبدلت بمنافسة اقتصادية عالمية، وأخذت المنافسة التجارية والمالية تتغلبان على القوة العسكرية. بهدف اكتساب موقع مميز في الاقتصاد العالمي. وبذلك فإن الجيواقتصادية تعبر عن العلاقة بين القوة الاقتصادية والفضاء الجغرافي، فضلاً عن الفضاء «الافتراضي» الذي تتم فيه السيوولة وكثافة التبادلات الاقتصادية والتي يصعب حصرها بالأطر الإقليمية.

Gyula C, Sllrgai. MA, Geopolitics, Geo-economics and Economic Intelligence, Research Associate Strategic, Canadian Institute Strategic Studies, 2002, p11.

(2) Ibid, p 13.

(3) محمد فايز فرحات، عولمة الأقاليم- الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن إلى الاقتصاد، مجلة السياسية الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 87.

- القبول بمبدأ عالمية الإقليم أو عوامة الأقاليم، بمعنى أن تظل حدود الإقليم مفتوحة من خلال الالتزام بمبدأ عدم الاستبعاد.
 - التركيز على مجالات اقتصادية تؤكد تعظيم العائد الاقتصادي إلى جميع القوى الفاعلة (القطاع العائلي، الشركات، أو القطاع المنظم) في جميع اقتصادات الدول الأعضاء في الترتيب الإقليمي، وفق عمل قوى السوق التنافسي.
 - الالتزام بقواعد ومبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية.
 - أهمية تحجيم دور العوامل غير الاقتصادية كالدين واللغة والعرق، فضلاً عن مستوى المعيشة وطبيعة النظام السياسي والتي قد تعوق التعاون الاقتصادي.
- ولتلمس حقيقة تأثير المتغيرات الجيواقتصادية في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية سنتطرق إلى دراسة أهم تلك المتغيرات كما يأتي:

أولاً: العوامة

تعد العوامة إحدى أهم المتغيرات الجيواقتصادية نظراً لما تنطوي عليه من آليات عالمية وما أنتجته من ظواهر اقتصادية وسياسية ثقافية انعكست على ممارسات وتفاعلات وحدات النظام الدولي في مختلف جوانبها، وأدت إلى ازدياد عملية التأثير والتأثر المتفاوت فضلاً عن انكماش بعدي الزمان والمكان وبذلك عدت من أهم المؤثرات في البيئة الجيوإستراتيجية العالمية، فقد فرضت التداخل والتشابك على المتغيرات الدولية الجيوسياسية والجيواقتصادية والعسكرية فضلاً عن الجوانب العلمية والحضارية-الثقافية وجعلتها ذات نطاق عالمي، كما أدت إلى نمو الشركات العالمية وهيمنتها المتزايدة على الاقتصاديات الوطنية، وتبعاً لذلك ظهر لدينا تباين كبير في مستويات القوة، واختلالات في طبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمي.⁽¹⁾

(1) Florinel Iftode, How Does Globalization Affect the National Security?, Danubius University of Galati, Faculty of International Relations and European Studies, 2011, p.799.

وتمثل العوامة إحدى نتائج النظام الرأسمالي والذي تمثل الولايات المتحدة نواته وبقية القوى الرأسمالية محيطه وطبيعة العلاقة بين النواة ومحيطها وبين بقية العالم علاقة تهميش وتحكم صارم، كما تركز العوامة على ظاهرة الاعتمادية المتبادلة⁽¹⁾ بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات وتحرير التجارة، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر أدت إلى نقل اختصاصات الدولة وسلطاتها وإلغاء دورها لتحل محلها المنظمات والمؤسسات العالمية والشركات متعددة الجنسية التي تتولى إدارة حركة التفاعلات الاقتصادية، وزيادة تأثير القوى الفاعلة في النظام الرأسمالي على القوى الصاعدة ومنافستها، كما إنها تقود إلى نوع من التبعية استناداً إلى عامل القوة.⁽²⁾

إذ إن العوامة الاقتصادية تعني بروز تقسيم جديد للعمل في الاقتصاد العالمي الذي لم يعد يخضع للرقابة التقليدية، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطاته، لاسيما فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات ورأس المال على الصعيد العالمي، ولقد بلغ النشاط الاقتصادي العالمي مرحلة الاستقلال التام عن الدولة القومية وعن الإقتصادات الوطنية التي كانت -إلى وقت قريب- قاعدة الاقتصاد العالمي ووحدته الأساس، التي تحكم في مجمل العمليات الإنتاجية والاستثمارية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كل ذلك كان يتم برعاية الدول وعبر تحكمها الكامل لكن هذا التحكم التقليدي للدول في النشاط

(1) الاعتمادية المتبادلة تُعرف بأنها حالة العلاقة بين طرفين، إذ تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى الطرفين، وتحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعددين اثنين الحساسية والهشاشة، تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً) تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية، وتدل الهشاشة إلى توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها، قد تجد إحدهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى. مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 65.

(2) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص ص 199-201.

الاقتصادي بدأ يتراجع في ظل عولمة الاقتصاد وبروز الشركات المعولمة،⁽¹⁾ وبذلك فإن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية هو جوهر العولمة الاقتصادية، كما إن الاقتصاد العالمي ونموه وسلامته هو محور الاهتمام العالمي، كما إن الأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، وهي تستجيب إلى قرارات المؤسسات العالمية ولاحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقارات أكثر من استجابتها لمتطلبات الاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي، وكذلك تصبح كيفية إدارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من كيفية إدارة الاقتصادات المحلية، لذلك شكلت نقلة نوعية في التطور الاقتصادي العالمي، ليس على صعيد ربط الاقتصادات المختلفة، والتي هي الآن أكثر ارتباطاً، أو على صعيد حجم التجارة العالمية، الذي تجاوز كل الأرقام الاقتصادية، أو على نطاق الاستثمارات الخارجية التي بلغت مستويات غير معهودة، بل على صعيد إعادة تأسيس قواعد ومؤسسات وبنية هذا النظام من جديد، وهو ما يقود نحو دفع حركة التغيير نحو تشكيل توازنات جيواستراتيجية جديدة.⁽²⁾

وتركت العولمة أثراً كبيراً في تغيير طبيعة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، فالتوسع وتحرير نطاق التجارة وزيادة الانتاج دفع القوى العالمية للبحث عن اسواق ومناطق نفوذ جديدة تضاف إلى قدرات تلك الدول وتعد مؤشر من مؤشرات قياس التوازن بين الدول من جهة، وعلى الرغم من ان العولمة انتجت عالم أكثر ثراءً وقوة فإنها شكلت اختلالاً في حركة التوازنات وكشفت نقاط الضعف الداخلية للقوى المتنافسة، إذ إنها ولدت حالة من اللامساواة واختلال التوازن الجيو-اقتصادي العالمي وانعدام الامن عبر ادخال تلك القوى إلى مرحلة المنافسة العالمية، ومن جانب العولمة العسكرية فقد سهلت حركة الجماعات المسلحة وحصولها على الاسلحة والتحكم أو توجيهها إلى بعض

(1) السيد عبدالمعزم المراكبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة - دراسة لأهم التغيرات التي لحقت بسيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية، النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 274-275.

(2) هرالد شومان وكريستيان غريفة، العد العكسي للعولمة - عدالة أم تدمير الذات - مستقبل العولمة، ترجمة محمد الزايد، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص 38.

القوى المنافسة وعدّها احدى ادوات الصراع, كذلك من ناحية العولمة الثقافية والتي اشتملت على نشر الافكار وتفتيت أو اضعاف الجبهة الاجتماعية الداخلية للقوى المنافسة من جهة اخرى.⁽¹⁾

وخلاصة القول, يبدو ان العولمة أثرت كثيراً في طبيعة وحركة التوازنات العالمية, فهي جعلت العالم يدخل في المزيد من حالة الفوضى والتعقيد والتشابك ومشاركة اوسع للعناصر والمتغيرات مع زمن اقصر للاستجابة وتقليص غير متساوي للمسافات مما انعكس على قدرة القوى في التكيف مع تلك المتغيرات والتعامل معها بإيجابية.

ثانياً: الأزمات الاقتصادية العالمية

تعد الأزمات الاقتصادية والمالية إحدى سمات حركة التطور في الاقتصاد الرأسمالي العالمي, والذي تعرض إلى عدد من الأزمات خلال مراحل تطوره, وهي ليست أمراً جديداً طالما إن النظام الرأسمالي هو الذي يدير ويحرك الأزمات, وقد ساهم عدد من المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إعادة هيكلة الاقتصادات والأسواق العالمية وفق النمط الرأسمالي, والظهور الواسع للاقتصاد الأمريكي بعدها مركز استقطاب للاستثمارات وجذب الفوائض الاقتصادية العالمية, لاسيما بعد التطور الكبير الذي حصل في مجال الاستثمارات المالية وبروز الاقتصاد المالي وهيمنته على الاقتصاد السلعي,⁽²⁾ وما رافق ذلك من اتساع هائل في حركة رؤوس الأموال, التي تبحث عن فرص استثمارية لكسب الأرباح العالية في أسواق المال العالمية, وفي إطار ذلك اتجهت أزمات الاقتصاد الرأسمالي لان تكون أزمات مالية أكثر من كونها أزمات اقتصادية, فإنها باتت تهدد عموم الأنشطة الاقتصادية الأخرى محلياً وعالمياً, في ظل تعاظم دور الأنشطة المالية بشكل فاق كثيراً ما يحتاجه الاقتصاد السلعي وحركة التجارة الدولية.⁽³⁾ وأدى

(1) للمزيد انظر: تيري ل. ديبيل, مصدر سابق, ص 130-132.

(2) انظر: جواد كاظم البكري, فخ الاقتصاد الأمريكي - الأزمة المالية 2008, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية, بغداد, 2011, ص 31.

(3) عدنان حسين يونس, الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد (22), جامعة الكوفة, العراق, 2012, ص 27.

تراكم عوامل الانحراف وعدم ضبط الاستثمارات المالية إلى ظهور أزمات مالية كبيرة، كأزمة الكساد الكبير 1929 إذا كان (سعر الفائدة وبيع الديون والمقامرة) هي الأسباب الرئيسة للأزمة المالية العالمية التي امتدت من عام 1929 إلى عام 1933، وكذلك الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، إذ شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانتهاء عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها ومواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها.⁽¹⁾

كما اندلعت أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية عام 2007 إذ كان هناك ندرة السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بدأ الانكماش في قطاع العقارات داخل الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض، وقد ظهرت الأزمة بصورتها الجلية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمنزلة فخ لمحدودي الدخل، فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني وتضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد مرة واحدة تؤخذ فوائد القسط ثلاثة أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداؤه فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغييرها فيما يسمى بالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير.⁽²⁾

وتجلت مؤشرات عمق الأزمة المالية العالمية وآثار السلبية في أكثر صورها في الانخفاض الحاد لمؤشرات البورصة العالمية بنسب كبيرة جداً، فلقد انخفض مؤشر داو جونز بأكثر من 45% ومؤشر ستاندرد اند بورس (Standard & Poor's) بنسبة أكبر مقارنة بما وصلت إليه هذه المؤشرات عام 2007. وانسحب هذا الانخفاض إلى جميع أنحاء العالم، فقد انخفضت البورصات العربية بأكثر من 60%، على سبيل المثال انخفض مؤشر البورصة المصرية بحوالي 70% مقارنة بما وصل إليه المؤشر عام 2007، وفي الإمارات العربية المتحدة انخفضت مؤشرات البورصة بنحو 72%، وفي سلطنة عمان حوالي 28% وهكذا بالنسبة لبقية البورصات في معظم دول العالم نظراً للتشابك والترابط بين

(1) جواد كاظم البكري، مصدر سابق، ص ص 145-147.

(2) عدنان حسين يونس، مصدر سابق، ص 29.

المؤسسات المالية والاستثمارية حول العالم. و إجمالاً فقد العالم أكثر من 40% من ثروته، كما انتقل الانهيار الكبير في أسواق الأسهم إلى أسواق السلع و العملات.⁽¹⁾

وتعمقت الأزمة المالية بفعل تحولها إلى أزمة اقتصادية طالت الاقتصاد الحقيقي بفعل التباطؤ الاقتصادي والكساد وانخفاض الواردات الذي بدأ يظهر في عدد من الاقتصاديات الكبيرة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وما لذلك من انعكاسات على الدول المصدرة لتلك البلدان، إذ تنقلص الطاقات الإنتاجية في الدول المصدرة وهو ما أدى إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض دخول الأفراد في تلك الدول. على سبيل المثال انخفض حجم التجارة الدولية بنسبة 11% كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,5%، فالولايات المتحدة التي اهتز اقتصادها بعنف إبان هذه الأزمة هي أكبر مستورد في العالم. أصبح الاقتصاد الأمريكي يعاني من عجزاً تجارياً وعجز في الميزانية وتضخم في المديونية الحكومية وغيرها مثل زيادة نسبة العاطلين عن العمل. وعلى المستوى العربي قدر حجم الخسائر في الاستثمارات العربية في الخارج بنحو 2,5 تريليون دولار.⁽²⁾

وقد خمن بنك إنكلترا الخسائر وحدها بمقدار 2600 مليار دولار التي منيت بها مؤسسات قطاع المال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وهذا المبلغ يعادل قيمة البضائع والخدمات كافة التي تنتج في ألمانيا خلال عام كامل، أما الضرر الذي نجم عن الانهيار اللاحق لأسعار الصرف في البورصة فهو أكبر بعشرة مرات. فإذا ما جمعت كل المؤسسات الاقتصادية الشركات في العالم المدرجة على مؤشرات البورصات في مطلع عام 2009 لتبين أنها ذات قيمة أقل بـ 30 بليون دولار من العام السابق، يعني نقصاً في القيمة بما يزيد على 40 بالمائة، وهذا الانهيار لا يخص مطلقاً قيم دفاتر الحسابات لإحصائيات ثروات الأغنياء فقط ، إذ إنه يهدد أيضاً تقاعد الشيخوخة لعشرات الملايين من البشر، المرتبطين بأرباح صناديقهم التقاعدية، ففي الولايات المتحدة وحدها يتوجب الآن على ما يزيد على 20 مليون متقاعد ومقبل على التقاعد أن يتدبروا أمورهم بمكافأة ذات قيم أقل بكثير مما يستحقونه، وكثير منهم واقعون في ذات الآن في فخ المديونية بسبب منازلهم التي

(1) نقلاً عن: أحمد عبد السلام سليم، استراتيجيات التعامل مع أبعاد الأزمة المالية العالمية، مجلة قضايا سياسية، العدد (26)، جامعة النهرين، بغداد، 2012، ص231.

(2) المصدر نفسه، ص234.

حصلوا عليها عن طريق القروض.⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق تعد الأزمات الاقتصادية إحدى أهم المتغيرات التي تؤثر في تصاعد أو تراجع قوة الدولة ومستوى تأثيرها في النظام الدولي ومن ثم في تحقيق توازنات جيوسياسية جديدة، فمما لا شك في أن الأزمة المالية الحالية أنتجت التضاؤل النسبي في الوزن الجيوسياسي والاقتصادي للولايات المتحدة مقارنة بالقوى الناشئة في الاقتصاد العالمي.⁽²⁾

ثالثاً: عسكرة الطاقة

يشهد العالم تصاعداً في تأثير وتداخل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية فضلاً عن العسكرية في أسواق الطاقة العالمية، بسبب جملة من المصالح المعقدة والمتقاطعة، إذ يشكل النفط والغاز العنصرين الحيويين في النشاط الاقتصادي المعاصر والوقود الأساسي لتشغيل الصناعات والأساطيل والعمليات الحربية حول العالم، وهذا ما دفع بالقوى العالمية للسيطرة على أسواق الطاقة، وخصوصاً مع تصاعد استهلاك القوى العالمية، وبحسب تقديرات 2013 تستهلك الولايات المتحدة من النفط 19,000,000، والصين 9,500,000، واليابان 4,455,000، وروسيا 2,200,000، وبريطانيا 1,700,000 برميل نفط يومياً،⁽³⁾ ومن أجل الحفاظ على مصالحها واستمرار تدفق الطاقة اللازمة لتحقيق التوازن مع القوى المنافسة، الأمر الذي جعلها تدخل في صراعات متزايدة تجاه بعضها البعض للهيمنة على المناطق الجيوسياسية «الدول المنتجة» وتحويلها إلى ساحات مفتوحة للصراع والتنافس، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والنمو العالمي واختلال التوازنات الجيوسياسية كما هو التنافس والصراع على مصادر الطاقة في ليبيا وسوريا لأن فضلاً عن المنطق والدول الأخرى.⁽⁴⁾

(1) هيرالد شومان وكريستيان غريفة، مصدر سابق، ص 12.

(2) جمال محمد سليم، العجز الديمقراطي - أزمة النظم السياسية الليبرالية في العالم الجديد، مجلة السياسية الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 68.

(3) إحصائيات القوة العالمية، 2014، على الموقع: www.GlobalFirepower.com

(4) نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل - الاحتلال، التدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص ص 247-248.

كما أصبح الغاز الطبيعي يشكل فعلياً مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين، سواء من جانب كونه بديلاً مناسباً للنفط الذي تم تراجع احتياطيته عالمياً، أو من ناحية إنه أقل ضرراً للبيئة من الغاز الصخري، ولهذا فإن التحكم أو السيطرة في المناطق الغنية بالغاز في الخليج والشرق الأوسط، أو في دول أفريقية معينة، أو حتى في إيران -التي تملك ثاني احتياطي للغاز في العالم- يعد بالنسبة إلى القوى الكبرى وجهاً أساسياً للصراع الدولي في أبعاده الحالية، فوفق تقرير لوكالة الطاقة الدولية الصادر في العام 2011، أشار إلى أن العالم بدأ يدخل فيما أطلق عليه «عصر الغاز الذهبي»، وذلك بالتزامن مع انطلاق ما يمكن تسميته بـ«ثورة الغاز الصخري» في الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما خلال العقد الأول من الألفية الحالية.⁽¹⁾

وقد تلمس الروس بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أن الصراع على التسلح قد أنهكهم وسط غياب السيطرة عن عوالم الطاقة الضرورية لأي دولة صناعية، فيما كان الأمريكيون يتحركون في مناطق الطاقة عبر عقود عدة مكنتهم من النمو ومن السيطرة على القرار السياسي الدولي بلا منازعات كبيرة، ولهذا تحرك الروس باتجاه مكامن الطاقة (النفط والغاز)، على أن القسمة الدولية لا تحتل المنافسة في قطاعات النفط كثيراً، ولذلك عملت روسيا على السعي إلى ما يشبه (احتكار) الغاز في مناطق إنتاجها أو نقلها وتسويقها على نطاق واسع، إذ يشكل الغاز فعلياً مادة الطاقة الرئيسة في القرن الواحد والعشرين سواء من ناحية البديل الطاقي وتراجع احتياطي النفط عالمياً أو من ناحية الطاقة النظيفة. ولهذا، فإن السيطرة على مناطق احتياط الغاز في العالم يعد بالنسبة للقوى العالمية والحديثة والمعاصرة أساس الصراع الدولي في جميع تجلياته الإقليمية والدولية.⁽²⁾ وكانت البداية عام 1995 حين رسم الرئيس الروسي بوتين إستراتيجية شركة غاز بروم لتتحرك في نطاق وجود الغاز من روسيا فأذربيجان فتركمانستان في إيران (للتسويق) وصولاً إلى منطقة الشرق الأوسط، من أجل إحكام السيطرة على الاقتصاد الأوروبي

(1) عمر البشير التراي روسيا وتركيا في سوريا.. أَلغاز الغاز والنفوذ وحروب الوكالة-الربيع الاقتصادي، صحيفة المجلة، لندن، 22 أكتوبر، 2012، ص 3.

(2) عماد فوزي شعبي، حرب الغاز الصراع على الشرق الأوسط: الغاز أولاً، شبكة فولتير، 2012، على الموقع: WWW.VOLTAIRENET.ORG/ARTICLE173717.HTML

الذي سيعتمد إلى عقود على الغاز بديلاً من النفط أو بالتوازي معه ولكن بأولوية أكبر إلى صالح الأول، والحقيقة أن روسيا لم تكتف بذلك، فقد سارعت إلى شراء غاز آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر مناقصة لإبعاده عن العمل بخط أنابيب نابوكو الذي صممه الولايات المتحدة لينافس المشاريع الروسية على تقسيم مناطق نفوذ الطاقة والتي سيتحدد على أساسها جزء كبير من مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽¹⁾

وهكذا بدا التنافس على خطوط نقل الطاقة وخصوصاً الغاز ضمن إطار الهيمنة أو التحكم بحركة التوازنات الجيوإستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، في مشروعين رئيسيين للسيطرة على أوروبا من ناحية وعلى مصادر الغاز من ناحية أخرى، فكان المشروع الأمريكي نابوكو: ومركزه آسيا الوسطى والبحر الأسود ومحيطه فيما موقعه المخزن هو (تركيا) ومساره منها إلى بلغاريا فرومانيا ثم هنغاريا فالتشيك وكرواتيا وسلوفانيا وإيطاليا، وكان من المقرر أن يمر باليونان، فإنه تم غض الطرف عن هذا لصالح تركيا، وتم تأجيله من عام 2014 إلى 2018. فيما جاء المشروع الروسي في شقيه الشمالي والجنوبي والذي يقطع الطريق على الولايات المتحدة عبر الآتي:⁽²⁾

أ- **السيّل الشمالي:** وينتقل من روسيا إلى ألمانيا مباشرة ومن فاينبرغ إلى ساسنيتز عبر بحر البلطيق دون المرور ببيلاروسيا، وهو ما خفف الضغط الأمريكي عليها.

ب- **السيّل الجنوبي:** ويمر من روسيا إلى البحر الأسود فبلغاريا ويتفرع إلى اليونان فجنوب إيطاليا وإلى هنغاريا ثم إلى النمسا، وبدأ في 2012، على أن يتم تشغيل الخط الأول في كانون الاول 2015، ويكتمل في 2018.

كما إن اهتمام الصين بمصادر الطاقة الروسية يأتي في إطار إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع مصادر إمدادات الطاقة فهي تستورد حوالي النصف من احتياجاتها من الطاقة، وتأتي معظم هذه الإمدادات من الشرق الأوسط، وبالنظر إلى الجوّ السياسي المضطرب في هذه المنطقة بفعل الربيع العربي وبعض المشاكل الإقليمية الأخرى، اضطرت إلى البحث عن مصادر بديلة من بينها آسيا الوسطى وروسيا إلى تتفادي الاعتماد على منطقة واحدة

(1) المصدر نفسه، ص 3.

(2) عمر البشير الترابي، مصدر سابق، ص 3.

فقط، وتضمن بذلك تدفق الإمدادات بشكل مستقر. فضلاً عن ذلك تتوجّه الصين إلى توفير إمدادات لا تَمُرُّ عبر مضيق ملقا، الذي يُشكّل نقطة ضعف إستراتيجية كبرى لها، إذ يمرُّ عبر هذا المضيق حوالي 80% من واردات النفط الصينية، كما إن الولايات المتحدة منتشرة عبر كل مسالك الملاحة البحرية عبر العالم، وتُدرك الصين أن إغلاق المضيق أو فرض حصار بحري عليها من طرف القوى المعادية لها سيحول دون وصول إمدادات الطاقة، لذا فهي تُحاول توفير مصادر بديلة لا تَمُرُّ عبر الخطوط البحرية، وترى في روسيا المصدر الذي سيؤمّن لها إمدادات الطاقة عبر البر، وسيُتيح لها تجاوز أي حصار بحري محتمل.⁽¹⁾ فضلاً عن ذلك إذا تم الانتهاء من توصيل الخطين (الإيراني - السوري - العراقي) والخط (الإيراني - الباكستاني) وإيصالهما إلى الصين، فإن هذا من شأنه أن يشكّل ضربة كبيرة للتفوق الأمريكي الحالي، لذا، فإن المهمة الأساس أمام الولايات المتحدة الآن هي منع إكمال أي من هذين الخطين.⁽²⁾

ويتداخل في إستراتيجية الطاقة الأمريكية مع تهديدات الإرهاب، إذ إن معادلة الأمن والطاقة في الإستراتيجية الأمريكية ضرورية لتحقيق التفوق الأمريكي على الدول الأخرى كافة في الهيمنة على الحصول على النفط والغاز، وعلى تدفقه ومعابره وطرق مواصلاته من المنبع إلى وصوله للمستهلك النهائي. وفي ظل هذا الوضع الطاقى المقلق للولايات المتحدة، يصبح منطقياً أن تتقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، الداخلي يتمثل في اللوبي النفطي الأمريكي الذي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من جراء هيمنته على شركات النفط والغاز الكبرى، والثاني خارجي من جراء الارتهان للاستيراد النفطي المتواصل من الخارج، لذا فقد وقعت الإدارة الأمريكية رهينة الطرفين، فمن جهة، يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي، وهو ما يصب في النهاية في تدعيم مصالح شركات النفط الأمريكية، وعلى رأسها شركتا إكسون موبيل

(1) عبد الرحمن المنصوري، صفقة الغاز الصينية الروسية، الظروف والدلالات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص3.

(2) أحمد دياب، خط الغاز بين إيران وباكستان-الدواعي والتداعيات، ملف الأهرام الإستراتيجي، القاهرة، 2014، منشور على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/makalat.35>

وتشيفرون تكساسو، ومن جهة أخرى، ترتفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي والاستراتيجي للإدارة الأمريكية، كما هو الحال في العراق وأفغانستان.⁽¹⁾

ومما لاشك فيه، إن الحرب التي شنها حلف الناتو على ليبيا، واللعبة الكبرى الدائرة اليوم في سوريا بين محورين، يضم الأول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا والسعودية وقطر، أما الثاني فيتألف من روسيا والصين وإيران، وإن هذه الاصطفافات تبرهن على صحة المقولة الآتية « لقد أصبح البحر المتوسط اليوم امتداداً للصراع والتنافس الدوليين بهدف السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة الآسيوية - القوقازية ».⁽²⁾ من هنا فإن الجهد الروسي في السيطرة على حيز مهم من سوق الطاقة، والمسعى الأمريكي لربط أمن الطاقة لدى الحلفاء بدبلوماسية ومظلتها الأمنية، يمثلان نموذجان جديداً لأدوات التنافس في إدارة وتوجيه حركة التوازنات. ففي هذا السياق، تؤكد نظريات الأمن الاستراتيجي المعاصرة على أهمية الطاقة ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، بل كونها محركاً للصراعات ومؤشراً على عناصر القوة لدول المنشأ أو دول الممر أو المصب. ونستنتج من دون تردد أن عنصر الطاقة يبقى من العناصر المؤثرة في رسم ملامح النظام الدولي، كما في بلورة التوازنات بين الدول الكبرى والدول الصاعدة.

رابعاً: الشركات العابرة للقومية

تعد الشركات المتعددة الجنسية إحدى الأدوات المؤثرة في التوازنات الجيواقتصادية الرئيسة إن لم تكن الأكثر أهمية، وهي نتاج من نتائج العولمة والقوة الدافعة لها بلا انقطاع، وتتميز الشركات بأنها تنشأ في بلد وتصنع المواد في بلد آخر، وتجمعها في بلد ثالث، وتودع الفائض وتبيعها في بلد أجنبي آخر، هكذا فهي تؤدي العمليات الإنتاجية في عشرات البلدان، وتتميز هذه الشركات بعدة خصائص منها ضخامة رؤوس الأموال، وتعدد الأنشطة وتنوعها، فضلاً عن الاتساع الجغرافي، فالشركات أصبحت تتسع في أي مكان يوفر لها ربحاً، مستفيدة من التطور الحاصل في المجال التقني والاتصالات وازدياد الاعتماد

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009، ص 58.

(2) أحمد دياب، مصدر سابق، ص 3.

المبادل، وصولاً إلى الثروة والقوة،⁽¹⁾ ومن ثم اعتمادها على العلم والمعرفة جعلها تستطيع وفترات قصيرة أن تقف على قاعدة صلبة من الاختراع، الأمر الذي أدى إلى التطور السريع لتلك الشركات، فضلاً عن تطورها من حيث النشاط، فمن تصدير السلعة وتصدير رأس المال إلى تصدير المشروعات، لكونها أصبحت الفاعل الجديد في الاقتصاد والمال، ومن ثم لم تعد الدولة هي المسير والمتحكم بل أصبحت التابع والمتأقلم.⁽²⁾

وتشهد البيئة الجيواقتصادية العالمية نمواً هائلاً في قوة الشركات متعددة الجنسيات، إذ تشير التقديرات إلى أن ثمة ما يقرب من 45000 من هذه الشركات تمتلك على زهاء 280 ألف شركة تابعة تنتشر عبر أرجاء المعمورة، وإن ما يقرب 90% من مقر إدارة هذه الشركات يقع في دول العالم المتقدم وهذه الشركات هي التي بيدها مقاليد الاقتصاد سواء من ناحية رؤوس أموالها أو حجم عملياتها الذي زاد على سبعة تريليون دولار أمريكي، وأصبح للعديد منها ممارسات ضارة بالأمن القومي للدول مثل القيام بإعمال غسيل الأموال وتهريب المخدرات وبيع الأسلحة للجماعات المسلحة وتبلغ حساب نشاطاتها ما يزيد عن 400 مليار دولار سنوياً أي ما يقارب 8% من حجم التجارة الدولية.⁽³⁾

لا ريب في أن دور الشركات المتعددة الجنسيات هو الدور الأكثر إثارة للجدل من بين أدوار الجهات غير الحكومية، إذ يراها كثير من النقاد بمنظار الشركات الفاتكة، متهمين إياها بقلب الحكومات المنتخبة، وباستغلال الدول المتخلفة، وبالتورط في نشاطات غير قانونية، وبتجاهل حقوق الإنسان، وبإلحاق الأذى بالبيئة عمداً، وتتوافر بالتأكيد الأدلة التي تؤيد بعض هذه الاتهامات، فخلال السبعينيات مثلاً، اتهمت شركة آي.تي.تي، وشركة أناكوندا كوبر (بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) بالإطاحة بحكومة رئيس تشيلي الأسبق «سلفادور ايزابيلينو ألييندي» الاشتراكية المنتخبة ديمقراطياً بغية استرجاع أصولها المؤممة، أما شركة رويال داتش شل، فهي من الشركات

(1) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سابق، ص 52.

(2) ورويك موراي، جغرافيات العولمة - قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2013، ص 153 - 154.

(3) للمزيد انظر: كارين أ. منغست وايفان م. اريغوين، مصدر سابق، ص 320-322.

المتعددة الجنسيات القليلة التي بقيت في جنوب أفريقيا خلال سنوات الفصل العنصري على الرغم من نداءات الأسرة الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية التي طالبت الشركة بالتخلي عن مصالحها التجارية هناك.⁽¹⁾

ويمكن القول إن الشركات المتعددة الجنسية تحولت في ظل العولمة إلى ممارسة ادوار حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد، وجعلها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها اتجاه مجتمعاتها، ومن وسائل الشركات في التأثير على سيادة الدول، قيام تلك الشركات بإغلاق فروعها أو نقلها إلى خارج الدولة سواء بطلب من الدولة الأم، أو إذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها على إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، والاتفاق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات الدولة المقصودة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وان لاحظت الشركة أن الدول غدت غير ملائمة لاستثماراتها نزحت بقية الشركات المستثمرة، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدول المضيفة للاستثمارات الأمر الذي ينجم عنه انخفاض احتياطي مصرفها المركزي من العملات من العملات الأجنبية، أو حدوث موجة من الإفلاس الجماعي في العديد من مؤسساتها مثلما حدث في المكسيك عام 1994، وبلدان جنوب شرق آسيا عام 1990.⁽²⁾ إذ تسعى الليبرالية الجديدة إلى إبعاد الدولة عن الشعب، وتشجيع الفساد وتحويلها إلى أداة قهر في خدمة مصالح السوق، وبذلك تكون قد انتزعت بعض حقوق السيادة التي تعد من رموز السيادة الوطنية، فقد أوجدت هذه الشركات نقودا مقبولة الدفع في معظم الدول، وهي بطاقات الائتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية فيها، ولذا فقدت الدولة القومية كثيرا من أهميتها، وتقلصت سيادتها أمام الشركات لاسيما في الدول النامية التي تفتقد تكنولوجيا المعلومات والسيطرة على شبكة تداول الأموال، وانطلاقاً من ذلك فقدت الدول القوة والقدرة على مقاومة تدخل هذه الشركات في شؤون سيادتها، وفضلا عن كل هذا لم تكتف الشركات بتدمير الحياة الاقتصادية لإفساد الحياة السياسية داخل الدول التي تعمل بها من ذلك، شركة «لوكهيد الأمريكية للطائرات» وغيرها من

(1) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاها، مصدر سابق، ص 274.

(2) خالد المعيني، مصدر سابق، ص 91.

الشركات المتعددة الجنسية، التي تبين إنها كانت تسعى لتسهيل مصالحها وعقد صفقاتها للدول التي تعمل بها عن طريق الرشاوى للمسؤولين في تلك الدول، وشركة «هاليبرتون» التي كان يرأسها نائب الرئيس السابق «ديك تشيني» وتعرضها لفضائح واتهامات مستمرة، ويتهمها الكثيرون بالاستفادة من معاملة تفضيلية في تلقي عقود في العراق من طرف وزارة الدفاع الأمريكية البنتاجون، ومبالغة الشركة في قيمة ما تقدمه من خدمات للحكومة العراقية، الأمر الذي أدى إلى اضطرابات سياسية واقتصادية عنيفة في كثير من الدول مثل أفغانستان والعراق وتدميرها ثرواتها البترولية والاقتصادية.⁽¹⁾

وتنذر تلك التطورات إلى تغير طبيعة القوة وانتقالها من الدول والحكومات إلى الشركات المتعددة الجنسية، على اثر التدويل المتنامي للاقتصادات القومية المتركزة على أساس من التنافس والاحتكار، والتحول من الجيوبولتيكي إلى الجيواقتصادي العالمي، الأمر الذي يهدد إلى ظهور نظام سياسي دولي أكثر تفككاً وفوضى وذات توازنات متذبذبة سريعة التغير،⁽²⁾ في حال استمرار عدم القدرة في السيطرة عليها.

(1) ف.ي. كرلوف، إمبراطورية كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد، ترجمة منتجب يونس، دار

علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 2007، ص ص 215-216.

(2) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص ص 206-207.

المطلب الثالث

المتغيرات التكنولوجية العسكرية

ساهمت التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة في تغيير ذاتية العلوم وتطبيقاتها بسرعة كبيرة وجعلتها مختلفة عن الأمس وستجعل من عالم الغد مختلفاً تماماً عن عالمنا المعاصر، وهذا ما أعطى للتكنولوجيا دور القوة والتأثير. وان تلك التغيرات الناتجة من تطور العلم والتكنولوجيا أنتجت ملامح ووجوه جديدة للقوة، كما إن معظم الانجازات والاكتشافات العلمية تحققت نتيجة المتطلبات العسكرية، والتي مارست دوراً كبيراً في توجيه شكل التطور التكنولوجي والمعرفي وكيفيته. وهو ما جعلها مرتبطة في الجانب السياسي أكثر بكثير مما في خدمة الفعاليات السلمية والإنسانية.

إن النظام الدولي الذي انتهجت فيه الأمم والدول استراتيجيات التعاون أو التنافس والصراع من أجل احتلال مكانة مهمة ضمن مراكز القوى، هو الذي دفع تلك الدول تتسابق نحو بسط نفوذها على المناطق الجيوإستراتيجية مستخدمة شتى الأساليب السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين حصولها على المواد الحيوية، فضلاً عن السعي وراء اكتساب التطور العلمي والتقني والذي عدّ عنصر مهم في تحديد مستوى ومستقبل القوة الوطنية لإنجاز التأثير المطلوب في التوازنات الجيوإستراتيجية.⁽¹⁾

وهكذا، برز المتغير التكنولوجي بعدّه إحدى أهم المؤشرات في قياس قوة الدولة وحضورها في التفاعلات الدولية والمجتمع الدولي، فضلاً عن مدى تقدم تقنياتها العسكرية، وقدرتها على بلورة تصور لأمنها الوطني ووضع موضع التنفيذ والتطبيق، فضلاً عن بنائها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية وطاقتها التصديرية، وكذلك بقدرتها على نسج علاقات دولية مؤثرة وفعالة، وإقامة شراكات جديدة تعزز مكانتها السياسية والدولية، وترتبط هذه الفاعلية بمدى كفاءة أجهزة الدولة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي والسياسي، وقدرتها على رصد وتحليل المتغيرات الجديدة في الساحة الدولية، وتشخيص الوضع الدولي واستثماره، في إطار تعزيز المصلحة الوطنية، بالأدوات

(1) جاسم محمد زكريا، مصدر سابق، ص113.

العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية كافة، ليس بوصفها مجالات منفصلة، وإنما تكمل بعضها بعضاً، وتصب في اتجاه تحقيق الأهداف القومية للدولة.⁽¹⁾

وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين ابتكارات جديدة في تقنية الحرب، وأعطت ميزة مؤقتة للجانب الذي استخدمها قبل خصمه أو قبل أن يتمكن ذلك الخصم من وقاية نفسه منها، وكانت الغواصة هي الابتكار الأول في الحرب العالمية الأولى إذ استخدمتها ألمانيا ضد السفن البريطانية، وكانت سبباً لتقرير نتيجة الحرب إلى صالح ألمانيا إلى أن وجدت بريطانيا في نظام القوافل، الرد على ذلك التهديد، وكانت الدبابة السلاح المبتكر الثاني، إذ استخدمتها بريطانيا بأعداد كبيرة ومركزة ضد ألمانيا ولاشك أنها كانت أهم عوامل انتصار الحلفاء،⁽²⁾ وجاء التطور الآخر وهو تنسيق التواصل والتعاون بين القوات الجوية والبرية والبحرية مما أسهم إلى حد كبير فيما حققته ألمانيا واليابان من تفوق في المرحلة الأولى من الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت الهزائم الذريعة التي ألحقها اليابانيون بالأمريكان والبريطانيين والهولنديين براً وبحراً في عام 1941 و1942 أهمية تفوق اليابان في تقنية الحرب وأساليبيها وإلى جانب ذلك ظهر في الحرب العالمية الثانية، ابتكار في تقنية الحرب أثر في تغير طبيعة الحرب وهو استخدام المطارات العائمة المتنقلة المتمثلة في حاملات الطائرات من قبل الولايات المتحدة واليابان. ولكن أهم ابتكارات تقنية الحرب تتمثل في إنتاج واستخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية.⁽³⁾

وترتب على انتهاء الحرب العالمية الثانية تغير في توزيع القوى الدولية وتبعاً لذلك تغيرت معه طبيعة وشكل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تغيراً جوهرياً، فمن جهة أصيبت الدول الأوربية الفاعلة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا بتراجع قوتها وانتكاسها، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك وتمارس القوة والتأثير في العالم الرأسمالي

(1) كارين أ. منغست وإيفان م. اريغوين، مصدر سابق، ص 192-193.

(2) هادي زعرور، توازن الرعب - القوى العسكرية العالمية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2013، ص 21.

(3) توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة نزهت طيب وأكرم حمدان، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 271.

لاسيما المناطق الجيوإستراتيجية في مختلف أنحاء العالم بشكل عام، بعد ابتكار السلاح النووي والذي استطاعت من خلاله قلب التوازنات الدولية، وعدت القطب الموازن تجاه الاتحاد السوفيتي، وهكذا تركت التكنولوجيا العسكرية أثراً جلياً في تغيير التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فقد أدى ابتكار الأسلحة النووية إلى تغيير خارطة العلاقات الدولية وأنتجت استراتيجيات وتكتيكات عديدة حكمت ساحة الصراع والتنافس بين أقطاب التوازن، إذ إنها عبرت عن تغير الفكر والعقيدة العسكرية واختزلت عصري الزمان والمكان، الأمر الذي دفع بالعديد من القوى الأخرى نحو السعي لاكتساب التكنولوجيا النووية فضلاً عن الدخول في سباق تسلح كبريطانيا وفرنسا ومن ثم الصين والهند وكوريا الشمالية، فضلاً عن الولايات المتحدة وروسيا.⁽¹⁾

وتبعاً لذلك أوجدت التكنولوجيا النووية العسكرية العديد من الاستراتيجيات وغيرت من طيبة التوازنات الدولية، وانتقلت من التوازن التقليدي إلى توازن الردع النووي بين القطبين، وبعد التقدم التكنولوجي في تصنيع الأسلحة النووية ووسائل نقلها تم دمجها مع القوة العسكرية التقليدية. كما أدى ظهور الأسلحة النووية تحديداً ودخولها ضمن علاقات القوة بمستواها الاستراتيجي- العسكري، إلى جعل مفهوم القوة ذاته أكثر تعقيداً، فالتطورات التكنولوجية تؤدي كل عام إلى انقلابات في العقيدة والاستراتيجيات العسكرية، والدول تعلن عن استراتيجيات تترتب عليها مضامين جديدة للتفوق والتوازن وأنواع جديدة من الحروب الذكية والحروب الالكترونية دون إدراك حقيقي لأبعادها المستقبلية في مجال التطبيقات العسكرية، ومن دون اتفاق على ما تنتجه من تأثير سياسي،⁽²⁾ وما تزال الأسلحة النووية ومعها الأسلحة الإستراتيجية غير النووية كالبيولوجية والكيميائية والأسلحة الذكية، فضلاً عن طائرات الإنذار المبكر وطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية العسكرية ومنظومات الدفاع الصاروخية، مصدراً لتعقيدات لا نهاية لها، الأمر الذي أدى إلى انعدام الثقة بين الدول والاتجاه نحو تطوير التكنولوجيا العسكرية لحماية أمنهم القومي وجعل تأثيرها في التوازنات

(1) جميل مطر، مصدر سابق، ص 43.

(2) برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث، ابو ظبي، 2011، ص 47.

الجيواستراتيجية العالمية أكثر اتساعاً وأعمق مدى، وذلك بعدد أهم مركّزات القوة أسرعها حسماً في كسب الأهداف.⁽¹⁾

ولا فكاك من ارتباط التكنولوجيا بالمجال العسكري، فقد اصدر المفكرين الأمريكيين الفن وهايدي توفلر كتاباً بعنوان «الحرب والحرب المضادة» والذي انطلق من فكرة أساسية تركّز على حرب المعلومات، وعدّ المفكرين، إن الحرب ما هي إلا انعكاس لنمط التطور في الإنتاج السائد في حقبة تاريخية معينة، وإن تطور المجتمعات مر بثلاث موجات حضارية، اعتمد كل منها على غطت تكنولوجيا معين بدءاً من الموجة الأولى، التي سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر واعتمدت الزراعة كمصدر للثروة والقوة، مروراً بالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وصولاً الثورة المعلومات المعاصرة. وقد واكب أسلوب الحرب وبناء القوة العسكرية تلك الموجات الثلاث، فحروب الموجة الأولى قامت على تحشيد الطاقة البشرية، وحروب الموجة الثانية ارتكزت على القوة التدميرية للآلة الصناعية، وجاءت الموجة الثالثة للانتقال إلى حرب المعلومات أي التحول من القوة العضلية إلى قوة العقل والابتكار.⁽²⁾

ويشير الباحث الأمريكي روبرت ستيل أن «حرب المعلومات تعني الاستخدام الذكي للمعلومات وتحصيل المعرفة وحمايتها، وفوق ذلك فإنها تمنح القادة السياسيين والعسكريين فضلاً عن الاقتصاديين، القدرة على صنع قرار مستقل يعتمد عليه خلال الحرب أو في العمليات غي الحربية»، ومن هذا المنطلق فإن التعرض لشبكة المعلومات المدنية والعسكرية تهديداً للأمن القومي، وإن أي هجوم على أنظمة المعلومات العسكرية والمدنية يعدّ هجوم عسكري، لأن الاعتماد على أنظمة المعلومات للقيادة والتوجيه والاتصالات قد أدى إلى التقليل من حجم القوة العسكرية البشرية، وضاعف من القوة التي تعتمد التزود بالمعلومات التي تعتمد كإحداثيات لتحريك الآلة العسكرية وإطلاق الصواريخ الذكية.. الخ.⁽³⁾

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 74.

(2) Alvin & Heidi Toffler, War and Anti- War- Survival at Dawn of the 21 st Century, Boston, AM-Little Brown & Co, 1993, pp 12-16.

(3) نقلاً عن: سلمان رشيد سلمان، مصدر سابق، ص 181-182.

وتتابعاً مع هذه التطورات نشأ ما يسمى بـ «حرب الفضاء الإلكتروني» والتي تركز على استخدام تقنيات المعلومات والإنترنت كسلاح ضد المنافسين والأعداء. وهي تنطوي على سمات عديدة، تتمثل بـ أولاً، إن حرب الفضاء الإلكتروني شديدة السرعة، الأمر الذي لا يتيح الوقت الكافي للتعامل معها، الأمر الذي يزيد من المخاطر أمام صنّاع القرار في أوقات الأزمات، ثانياً، حرب الفضاء الإلكتروني عالمية الطابع، إذ يمكن اختراق أجهزة الحاسوب والأجهزة الخادمة في شتى أنحاء العالم ويؤدي إلى زيادة عدد الدول المتحارب، ثالثاً حرب الفضاء الإلكتروني لا تحتاج إلى ساحات المعارك التقليدية، إذ يمكن الوصول إلكترونياً إلى النظم المستهدفة من دون الحاجة إلى دحر الدفاعات التقليدية للدول، وأخيراً، يسهم استعداد الدول المتواصل للتصدي للهجمات الإلكترونية في طمس الحدود الفاصلة بين السلم والحرب، ويوجد بُعداً جديداً وخطراً في حالة انعدام الاستقرار واضطراب التوازنات. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت قيادة عسكرية جديدة تُعرف بقيادة حرب الفضاء الإلكتروني، تشمل فروعاً رئيسة عدة في الجيش، كما أن كثيراً من جيوش العالم أصبحت لديها قدرات يعتد بها في مجال حرب الفضاء الإلكتروني.⁽¹⁾

وقد سرعت الثورة التكنولوجية وضمن المجال العسكري خطوات التغيير في النظام الدولي، فقد تحولت الحرب من الطبيعة الميكانيكية إلى المعلوماتية فأصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملاً رئيساً لرفع القدرات وكفاءة القوات المسلحة، وأصبحت مواجهات النظم ميزة رئيسة للمواجهة في ميادين القتال، وصارت العمليات غير المتماثلة وغير المتصلة واللاخطية أساليب مهمة للعمليات العسكرية، كما إن الدول الفاعلة في النظام الدولي مستمرة في تعديل استراتيجياتها الأمنية والعسكرية لمواكبة تطور الأسلحة والتجهيزات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة، وتبتكر نظريات عسكرية وتسرع في تحويل بنية جيوشها، وما زالت تتسع الفجوة بين التكنولوجيا العسكرية القائمة على المعلومات والميكانيكية أو شبه الميكانيكية، وهو ما يؤدي إلى تفاوت ميزان القوى

(1) ريتشارد إيه كلارك و روبرت كيه كنيك، حرب الفضاء الإلكتروني - الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2012، ص 113.

العسكرية في النظام الدولي أكثر فأكثر.⁽¹⁾ كما أنتجت تلك التطورات في تكنولوجيا الاتصالات والعمولة العسكرية فكرة «تكامل الجيوش» إقليمي ودولياً وتشكيل شركات عسكرية متعددة الجنسيات تقيم على أراضي دول مشتركة في تحالفات إستراتيجية، وتتجلى احد صور تلك التكاملية في الشركات الأمنية الدولية.⁽²⁾

كما ترتب على تلك التطورات التكنو-عسكرية تغيير في أنماط علاقات القوة وتفاعلاتها بين الدول على المستوى الدولي أو الإقليمي، إذ إن تلك العلاقات والتفاعلات ترتبط بمقومات قوة الدول داخل كل نطاق، فضلاً عن طبيعة العلاقات القائمة، لاسيما طبيعة استخدام القوة بين دول النظام الدولي، فالقيم والمبادئ التي تحكم العلاقات الدولية، وعناصر قوة كل دولة عن الأخرى وتطورها التكنولوجي، يتحكم في قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي تمتلك القدرة التكنو-عسكرية يمكنها من التأثير في الأحداث والتطورات الرئيسة التي يشهدها العالم بشكل مباشر.⁽³⁾

ويتضح لنا مما تقدم، بان هناك ارتباط قوي بالفعل بين العلم والقوة عموماً والقوة في الصراعات والحروب خصوصاً، اذ أصبحت السياسة التكنولوجية العسكرية أهم القوى الدافعة للتطور التكنولوجي. وفي الولايات المتحدة منذ أربعينيات القرن المنصرم وبصفة خاصة مع الحرب الكورية، أصبح دور البنتاجون غالباً ليس فقط في مجال التكنولوجيا العسكرية، بل وفي مجال تمويل البحوث الأساسية أيضاً، ففي العام 1950-1949 ذهب نحو 90% من التمويل الفدرالي للبحوث والتطوير إلى وزارة الدفاع ولجنة الطاقة الذرية.⁽⁴⁾ وفي الوقت نفسه، عدت القوة التكنولوجية مصدر مهماً من مصادر الهيمنة

(1) انظر: توماس شيلينج، مصدر سابق، ص ص 16-17.

(2) Florinel Iftode , Op, Cit, p 802

(3) Ibid, p 803.

(4) فهد العرابي الحارثي، المعرفة قوة والحرية أيضاً-المستقبل ليس هدية..المستقبل انجاز، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص ص 492-493.

العسكرية والاقتصادية الأمريكية بوصفها القوى العظمى، فما قامت بإنفاقه على المجال التكنولوجي خلال عقد التسعينيات يتجاوز ما أنفقته الصين بنحو عشرين مرة.⁽¹⁾

وتولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بالجانب العسكري وتسعى إلى الاحتفاظ بسجلها كصاحبة أقوى جيش في العالم من خلال تطوير قابليتها وقدراتها العسكرية التي تظهرها بعض الأرقام والحقائق والتقارير التي تنتشر بين الحين والآخر، فقد أظهرت وثيقة مفصلة إن ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية للعام المالي 2013 تبلغ 525 مليار دولار. وتشمل الميزانية إنفاق 178,8 مليار دولار لتطوير وشراء سفن حربية جديدة وطائرات مقاتلة وغيرها من الأسلحة الرئيسة بنقص نسبته 7,5 في المائة عن المستوى الذي كان متوقعاً مبدئياً للعام القادم، ويتوقع في العام المالي 2013 إنفاق 109,1 مليار دولار على المشتريات و69,7 مليار دولار على الأبحاث والتطوير مقارنة بالتوقعات السابقة بأنفاق 117,6 مليار على المشتريات و75,7 مليار على الأبحاث والتطوير.⁽²⁾

ويمكن القول بأن التكنولوجيا العسكرية فتحت حيزاً جديداً للصراع والتنافس في ميدان العلاقات الدولية، انطلاقاً من محاور صناعة الصواريخ ووسائل إطلاقها، كذلك قدرات ووسائل الرصد عن طريق الأقمار الصناعية وطائرات التجسس لنقل وتصوير جميع الأجسام الساكنة والمتحركة، كما يتوقع الفن توفّر بشأن حروب الموجة الثالثة التي تركز على أسلحة دقيقة للغاية تهدف إلى إحداث التأثير المطلوب مع الحد الأدنى من الدمار، ويؤكد إن حيازة القدرات الفضائية في المستقبل سيكون له المفعول والتأثير ذاته الذي حققه السلاح النووي في التوازنات العالمية.⁽³⁾

(1) عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 427.

(2) للمزيد انظر: جيمس ريفي وآخرون، النشرة الاقتصادية - النمو الاقتصادي العالمي، مجموعة سامبا المالية، الرياض، 2013، ص ص 3-4.

(3) خالد المعيني، مصدر سابق، ص 102،

وان التطورات التي حصلت في مجالات الأسلحة الذرية والنووية والهيدروجينية، وفي التجسس وجمع المعلومات، قد غيرت من سمات وخصائص العامل العسكري، وتركت أثراً كبيراً ومباشراً على التوازنات الجيوإستراتيجية، وكان أهمها: ⁽¹⁾

- القدرة العالية على الهجوم المفاجئ وشن الضربات الاستباقية لكسب المعركة، كما إن الضربة الأولى التي توجهها دولة ضد دول أخرى، قد تكون قاتلة وحاسمة.
- الدولة التي تتعرض إلى هجوم ساحق لا تجد الوقت الكافي لإعادة تعبئة قواها العسكرية والسياسية.
- أصبح الصراع المسلح يبدأ وينتهي بسرعة مذهلة.
- لم يعد بالإمكان تأكيد أن زيادة القوة العسكرية، يتبعه بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومي.
- القوة التدميرية الرهيبة للأسلحة التي تمتلكها القوى العالمية جعلت المواجهة أمراً غير مرغوب.

ومما سبق يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها، إن جميع المتغيرات الإستراتيجية تؤثر في تغيير قوة الدول إيجاباً أو سلباً، وتبعاً لذلك، يحدث التغير التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وإن الدولة التي تمتلك آليات السيطرة والتعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة منها من خلال جعلها وسائل لإدامة قوتها، ما يمكنها من تحقيق الأثر الأكبر في حركة التوازنات لصالح تحقيق أهدافها، وهو ما كان واضحاً في انجازات وأداء الإستراتيجية الأمريكية الشاملة منذ الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ مكنتها آليات النظام الرأسمالي مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي فضلاً عن العولمة والشركات العابرة القومية.. الخ، فضلاً عما تمتلكه من قدرات وإمكانات، وما استطاعت توظيفه من أحداث ومتغيرات إستراتيجية، من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والتفوق أو المحافظة على استمرارية هيمنتها بعد انهياره.

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 69-70.

كما إن التوازنات الجيوإستراتيجية العالمي يمكن تلمسها من خلال التفاعلات التي تتم بين وحدات النسق الدولي ومستوى التأثير والتأثر ببعضها البعض، وما تمارسه القوى العالمية من سلوك تجاه القضايا والأزمات الدولية وتسير التفاعلات العالمية سعياً في تحقيق أهدافها ومصالحها، والقوى التي تمتلك مضامين القوة والتأثير ولا تقع تحت تأثير قوى أخرى، تمثل الفواعل الرئيسة في التوازنات القائمة أو المستقبلية، كما إن شدة حركة التغيير في التوازنات ترتبط بتطلعات وأهداف القوى المؤثرة وقناعتها بمكانتها ومستوى تأثيرها تجاه القضايا والأزمات التي تؤثر في مصالحها الإستراتيجية.

وانطلاقاً مما تقدم يمكننا تأكيد القول بأن التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تنطوي على معنى التكاملية والاعتمادية⁽¹⁾ وشمولها للبعدين الداخلي والعالمي، إذ يتطلب من القوى المنتظمة في التوازنات إن تمتلك مقومات القوة الشاملة والتي تمكنها من الاستقلالية في صياغة استراتيجياتها وأدائها، هذا في ما يتعلق بالبعد الداخلي، وإما ظاهرة التكاملية والاعتمادية في بعدها العالمي تنطوي على ما تمارسه الدولة من تأثير متكامل عبر إستراتيجية شاملة في إدارة الشؤون الدولية بما يحقق وما يؤسس للاعتمادية القائمة على أسس الشراكة واستراتيجيات التعاون سعياً في تحقيق الاستقرار والأمن العالمي وضبط حركة التوازنات العالمية.

(1) Greg Fry and Jacinta O'Hagan, The Balance of Power in International Relations, New York: St. Martin's Press, 2007, p 201.

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمريكية الشاملة

واستراتيجيات القوى المنافسة

وطبيعة التوازنات العالمية

ارتبطت الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بتحولات جيواستراتيجية مهمة تمثلت بالتجربة التي شهدتها الأراضي الجديدة والنمو الاقتصادي الرأسمالي التي أنتجت اداء استراتيجي احتوى على خصائص ميزت ذلك المكون الحضاري الأمريكي عن غيره، بالتطلع نحو القوة والهيمنة، التي أفرزت مخرجات متشابكة تمثلت بمبادئ وقيم الآباء المؤسسين⁽¹⁾ والرؤوساء الأمريكيين واستراتيجيتهم التي تركت الأثر الواسع في بيئة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية. هذا ما حتم على المتخصصين في مجال عالم السياسة والإستراتيجية دراسة الأداء الاستراتيجي الذي أنتجته التجربة الأمريكية وما احتوى عليه من استراتيجيات متنوعة سياسية وعسكرية واقتصادية وتكنولوجية فضلاً عن الجوانب الاخرى التي جهدت في التحكم بحركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، فالدور المهم الذي مارسه المستوطنون وما يزال عبر أحفادهم أسهم في تكريس منظومة

(1) تطلق هذه التسمية على القادة السياسيين الذين وقعوا إعلان الاستقلال الأمريكي، وهم: جورج واشنطن، توماس جيفرسون، جون آدمس، جيمس ماديسون، أليكسندر هاملتون، جون هانكوك وبنيامين فرانكلين، وكانوا قادة وطنيين للثورة الأمريكية وشاركوا في كتابة دستور الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1776. للمزيد انظر: عوني عبد الرحمن السبعواوي، التاريخ الأمريكي الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، 2010، ص 97.

من المفاهيم الدينية المتزمتة، والمرتكزة أساساً على التوراة، التي صيغت بقيم الحرية المرتكزة على الفردية والتفوق والتخلص من وطأة الكنيسة ورجال الدين في أوروبا.. الخ، كل ذلك كان له اثر واضح في تكوين وصياغة الإستراتيجية الأمريكية العالمية.

كما أسهمت البيئة الدولية وما انطوت عليه تفاعلاتها التي احتكمت إلى صيغ متنوعة ومتباينة من استراتيجيات التعاون والتنافس بين القوى العالمية والحروب التي سادت بينهم، بتمكين الولايات المتحدة من استثمار تلك البيئة إلى صالح تحقيق أهدافها، وتطوير استراتيجياتها الشاملة تجاه القوى العالمية المنافسة لها.

فضلاً عن ذلك، ما شهدته البيئة الدولية ظهور قوى عالمية تنتهج استراتيجيات منافسة للولايات المتحدة وتحاول تحقيق التوازنات الجيوإستراتيجية معها في سبيل ضمان مصالحها وأهدافها، والمتمثلة بروسيا التي استعادت قوتها، والصين والهند اللتين تشهدان نمو اقتصادي متصاعد، والاتحاد الأوروبي واليابان اللذين يبحثان عن ادوار جديدة، وجميع استراتيجيات تلك القوى تبحث عن دور ومكانة جديدة في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. ولدراسة تحليل ادوار تلك القوى وما صاغته من استراتيجيات والوقوف على حقيقة التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة والمحتملة تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث كما يأتي:

- المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة واستمالة التوازنات العالمية لصالحها.
- المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الأمريكية والإخلال بالتوازنات العالمية.
- المبحث الثالث: استراتيجيات القوى العالمية المؤثرة في حركة التوازنات العالمية.

المبحث الأول

الإستراتيجية الأمريكية الشاملة

واستمالة التوازنات العالمية لصالحها

انطوت الإستراتيجية الأمريكية على مصالح وأهداف عديدة تمحورت حول غاية مركزية تمثلت بتعزيز مكانتها العالمية، بما يحفظ لها الريادة في قيادة حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فضلاً عن الحفاظ على نفوذها العالمي وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية فضلاً عن العسكرية. مقابل ذلك كان هناك قوى عالمية أخرى تشارك في توجيه وإدارة التفاعلات الدولية، وهو ما حتم على تلك القوى المتنافسة في اللجوء إلى إقامة التوازنات سعياً في الحفاظ على الاستقرار العالمي وضمان مصالحهم بشكل مشترك.

كما إن النظام الدولي شهد تحولات مهمة منذ مطلع القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وبدء الحرب الباردة ثم انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه والانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى نظام الأحادية القطبية تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وفي بدايات القرن الحادي والعشرين وتبعاً لطبيعة القيادة الأمريكية بدت الأحداث التي تنشئ داخل الولايات المتحدة تنعكس وبشكل دراماتيكي على بيئة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية مثل أحداث 11 أيلول 2001 وإستراتيجية الحرب الإرهاب (وفقاً للمنظور الأمريكي)، ثم الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008، فضلاً عن الأزمات التي تشهدها مناطق النفوذ الإقليمية للقوى العالمية، كل ذلك إنما يعبر عن حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تبعاً لتلك المتغيرات والأحداث التي كان لها انعكاس واضح على رؤى القوى العالمية وتوجهاتها الإستراتيجية. ومن خلال ما تقدم تم تقسيم المطلب الأول إلى ما يأتي:

- المطلب الأول: إستراتيجية بناء القوة في النصف الأول من القرن العشرين.
- المطلب الثاني: إستراتيجية التوسع والتحكم بالتوازنات في النصف الثاني من القرن العشرين.
- المطلب الثالث: إستراتيجية استعادة الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول

استراتيجية بناء القوة في النصف الأول من القرن العشرين

شهدت الولايات المتحدة تجربة فريدة لنشوء أمة جديدة، ساهمت في صياغة إستراتيجية شاملة، افصحت عن تجربة جديدة غير مصطنعة من التفاعل الاجتماعي بين عناصر عديدة ذات ألوان ومشارب شتى، تضافرت وانصهرت داخل النشاط الاقتصادي، في سبيل حماية الأمة وثقافتها، وعلى الرغم من الدوافع المتباينة.. ومنها المصلحة والمغامرة وتحدي المجهول.⁽¹⁾ اتجهت الإستراتيجية الأمريكية في تلك الحقبة نحو بناء الذات الأمريكية، إذ تميزت الشخصية الأمريكية بحب التسلط، والسعي نحو تحقيق (الحلم الأمريكي - والهيمنة) الذي أنتج مبادئ إستراتيجية وآليات تسعى نحو تحقيق النجاح وتكافؤ الفرص والسعادة، وان كان ذلك عبر استثمار واستغلال مصالح وأهداف الآخرين.⁽²⁾

ويمكن تلمس الإستراتيجية الشاملة الأمريكية وطبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة وموقفها من القوى الفاعلة فيها، من خلال التوجهات السياسية والإستراتيجية التي تبناها قادة ورؤساء الولايات المتحدة، وما نتج عنها من أداء إستراتيجي على المستوى الداخلي والإقليمي فضلاً عن المستوى الدولي فيما بعد، بهدف السيطرة على المناطق الحيوية وتعزيز مكانتها في عملية التوازنات العالمية القائمة في كل مرحلة. وارتبط إستراتيجياتها في مرحلة تأسيس الدولة الأمريكية، بتحقيق الاستقلال والتحرر من النفوذ الأوربي ومن ثم انتقل إلى المنافسة والتوازن، والانتقال في ما بعد نحو السيطرة والهيمنة على موارد وإمكانيات الدول الأخرى بدعوى ضمان الحفاظ على الأمن والسلم العالميين. وفي هذا الصدد انطلقت الولايات المتحدة منذ استقلالها على وفق إستراتيجية شاملة إلى تحقيق أهداف عديدة تمثلت بما يأتي:

-
- (1) شوقي جلال، العقل الأمريكي يفكر-من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2010، ص 53.
 - (2) ف.ب. شستاكوف، مصائر الحلم الأمريكي، ترجمة ضياء نافع، صفاء محمود، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص 11.

الهدف الأول - تحقيق الذات الأمريكية الوطنية ولأجل ذلك خاضت الولايات المتحدة ثلاثة حروب هي:⁽¹⁾

- 1- حرب الاستقلال ضد بريطانيا عام 1783.
- 2- الحرب الإنسانية ضد الهنود الحمر وإبادتهم عام 1853.
- 3- كما خاضت حرب داخلية ضد بعض الولايات التي كانت تسعى للانفصال عام 1860.

وبذلك اندفعت الولايات المتحدة إلى توسيع مساحة الدولة والسيطرة على أراضي القارة الأمريكية بالكامل لتوطيد وحدتها القومية. وبعد انتهاء الحرب الأهلية (1860-1865) وخوض الحرب مع اسبانيا (1898)، واسترجاع اغلب الأراضي الأمريكية من المستعمرين وضم العديد من الجزر الأخرى، إذ توسعت في هاواي، كوبا، وجوام، وبورتوريكو، وجزر ويك ايلاندز.. الخ،⁽²⁾ ومثلت تلك الجزر والمقاطعات التي تم السيطرة عليها المرتكزات الجيوإستراتيجية للتوازنات المقبلة، وكان مسرح الأحداث العالمي جاهزاً لاستقبال تحولات عميقة في الفكر الاستراتيجي للأمة الأمريكية تتصل بمهمتها ودورها في العالم. فلوعدنا إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر لوجدنا الفكر السائد منذ عصر الثورة الأمريكية، هو أن تبقى الولايات المتحدة بعيداً عن المشاكل الأوروبية، وإن تقدم مثلاً للديمقراطية والسلام إلى دول العالم، لكن ذلك الاعتقاد أخذ في التآكل، مع تنامي القوة الاقتصادية التي دفعت بالأمريكيين نحو التفكير في أهمية إن يصبح للولايات المتحدة قوة بحرية قوية وقواعد خارج الأرض الأمريكية نفسها.⁽³⁾ ومن هنا بدأت الإستراتيجية الأمريكية بالتحول إلى خارج الحدود الأمريكية في اتجاه زيادة قوتها، فمع تنامي عدد السكان والإنتاج الزراعي زادت أهمية وجود منافذ خارجية للاقتصاد

(1) Ellen C. Collier, Instances of Use of United States Forces Abroad 1798-1993, Foreign Affairs, October 7, Washington DC: Congressional Research Service, 1993, pp 3-7.

(2) Ibid, pp 10-11.

(3) زهير بوعمامة، امن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 75-76.

الأمريكي، وتزامن ذلك مع ظهور الفكر المنفعي البراغماتي الذي يرى العالم غاية واسعة، وان البقاء فيها لن يكون إلا للأصلح والأقوى، فضلاً عن دوافع أخرى دينية وثقافية تشير إلى ضرورة إن يأخذ الرجل الأبيض دوره في نشر ثقافته وديانته المسيحية-البروتستانتية بين الشعوب الأخرى التي يراها من وجهة نظره المختلفة متأخرة ويجب إدارة شؤونها.⁽¹⁾

الهدف الثاني - تحقيق التوسع في القارة الأمريكية: إذ بدأت الولايات المتحدة تتجه نحو أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي سبيل ذلك صدر مبدأ مونرو في 1823 الذي عدّ فيه القارة الأمريكية -شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً- مجالاً حيوياً لها، وتخضع لنفوذها. وتعتبر هذه المرحلة عن بدايات الهيمنة الأمريكية التي توجهت إثنائها بالتدخل في المكسيك - باقتطاع ولاية تكساس وبعض أجزاء كاليفورنيا، فضلاً عن هيمنتها على قناة بنما و عدد من الجزر.⁽²⁾ وفي معرض التوازنات القائمة، جاء الموقف البريطاني بعدم الموافقة على هذا المبدأ التي اتجهت بالوقوف أمام ازدياد نفوذ الولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية، بل وعارضت الفكرة التي ترمي إلى قيام جامعة أمريكية تحت إشراف الولايات المتحدة، إذ كانت تخشى من نفوذ الأخيرة كما تخشى من أن يتفوق نفوذ أي قوى أوروبية في الأمريكيتين، وتحدث ذلك باحتلال جزر الفوكلاند في 1833 دون الرغبة الأمريكية.⁽³⁾

الهدف الثالث - التوجه نحو العالم الخارجي: فبعد ثبات قوتها في مختلف النواحي (الاقتصادية- السياسية- العسكرية ..الخ) وتمركزها داخلياً، اتجهت نحو تحقيق طموحها العالمي، في أوروبا ومناطق العالم الأخرى، تحت شعار أو من منطلق التبشير بالحلم الأمريكي ونشر مبادئ الديمقراطية الأمريكية الذي ولد مفهوم القرن الأمريكي.⁽⁴⁾

(1) روجيه جارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية- صفحات من الماضي والحاضر 1783-2001، ج2، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص ص 23-24.

(2) للمزيد انظر: عوني عبد الرحمن السبعواوي، مصدر سابق، ص 123.

(3) حسين شريف، الولايات المتحدة من الاستقلال والعزلة إلى سيادة العالم 1783-2001، ج 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 160.

(4) محمد ميسر فتحي، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد (17)، المجلد 5، جامعة تكريت، بغداد، 2013، ص 277.

كما يشتر نيكولاس سبيكمان أستاذ العلاقات الدولية في جامعة ييل Yale الأمريكية «إلى إن مركز الدولة في إطار السياسة الدولية لا يتوقف من الناحية الجيوبوليتيكية على موقعها الجغرافي الثابت، وإنما يعتمد أيضاً إلى حدٍ بعيد على علاقة هذا الموقع بمراكز القوى المؤثرة في السياسة العالمية، بما أن مراكز القوى تتغير تبعاً لأسباب عديدة فإن قيمة الموقع تتغير أيضاً ليس من ناحية الإقليم الجغرافي وإنما من ناحية التفاعلات السياسية التي تؤثر على القيمة السياسية والأداء الإستراتيجية للدولة»⁽¹⁾ ومن هنا فإن الولايات المتحدة وعلى الرغم من بعدها الجغرافي عن مراكز القوى الفاعلة إلا أنها استطاعت استثمار التفاعلات والتحول الإستراتيجية والتأثير في مراكز القوى العالمية وتوازناتها.

بدأ القرن العشرون وقد دخلته الولايات المتحدة بميزات الانتصار، وعد عام 1901 نقلة مهمة في تحولات الإستراتيجية الأمريكية ورؤيتها لطبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية، إذ كان هذا التوقيت بداية أفول نجم الانعزالية وتساعد نزعة الهيمنة الدولية بخطى سريعة، ويعدّ الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت (1901-1909) (Theodore Roosevelt) هو رائد هذه المرحلة العالمية، التي شهدت تحولاً أساسياً في التأريخ الأمريكي بالانعطاف به في اتجاه تحقيق التوازنات العالمية، وهو اتجاه كانت تشجع عليه بريطانيا وتريده، خدمةً في صراعها مع الألمان والفرنسيين، وهو ما دفعها إلى عقد معاهدة هاي- بونسيفوت مع الولايات المتحدة في أوائل عام 1900⁽²⁾ وكذلك أرسى الرئيس روزفلت سياسة العصا الغليظة التي بررت حق الولايات المتحدة في ممارسة دور الشرطي وبخاصة تجاه أمريكا اللاتينية التي أصبحت حقل التوسع المتميز للقوى الأمريكية الجديدة بهدف الوصول إلى أسواق جديد، واستثمار رأسمالها والحفاظ على مصالحها الإستراتيجية الآخذة بالامتداد خارج حدودها.⁽³⁾

(1) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2004، ص ص 92-93.

(2) زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 86.

(3) كما أعلن مبدأ الباب المفتوح تجاه الصين للسماح للبضائع الأمريكية بالدخول إلى أسواقها والحصول على الموارد الخام، والانخراط المباشر في صنع توازن القوى في الحرب بين اليابان وروسيا عام 1905، وإيعاز من الولايات المتحدة تم عقد مؤتمر دولي للجمهوريات الأمريكية الذي تحول إلى اتحاد للدول الأمريكية في 1910. للمزيد أنظر: مكسيم لوفافير، السياسة الخارجية الأمريكية، ط1، ترجمة حسين حيدر، عوידات للنشر والطباعة، بيروت، 2006، ص ص 19-20.

كما أثرت أفكار وكتابات الجنرال الأمريكي الفرد ماهان (1840-1914) في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إذ كان ماهان صديقاً ومستشاراً للرئيس تيودور روزفلت في الشؤون العسكرية والبحرية، وذهب ماهان إلى إن السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، هو عامل حاسم في مركز الدولة العظمى في التوازنات القائمة، وأكد أهمية امتلاك الولايات المتحدة لأسطول كبير تستطيع عبره إدارة الصراع الدولي الناجم عن المنافسة التجارية.⁽¹⁾ إذ تضاعف تعداد الجيش ثلاثة مرات وأصبح الأسطول عام 1914 ثالث أكبر أسطول بحري في العالم، وسلك دبلوماسي أكبر، ودبلوماسية نشيطة، وسيطرة سياسية على أقاليم أجنبية، كما كانت القوى الاقتصادية قد بلغت من الثراء ما يهدد بالانحلال، وكانت في حاجة إلى أهداف إستراتيجية وسياسية خارجية قوية تساعد على «اتخاذ الوضع المؤهلة له ضمن أمم العالم».⁽²⁾ كما احتلت مكاناً بارزاً في مؤتمر لاهاي في 1899 و1907 لتنمية السلام العالمي، ومنحت تأييدها إلى المبادئ الديمقراطية وحرية المعاملات التجارية، وأظهرت حكومة الرئيس ويلسون اهتماماً واسعاً بالمحافظة على السلم وأهمية المعاهدات التي تدعو لذلك، واستطاعت أن تعقد أكثر من اثنتان وعشرون معاهدة مع دول أجنبية تدعو إلى حل المشاكل الدولية عن طريق التحكيم والتوفيق سعياً في نشر جو من التهذئة والمسالمة.⁽³⁾

وأنتج انفجار الحرب العالمية الأولى في 1914، تحدياً خطيراً لقدرة ومهارة الرئيس الأمريكي «ودرو ويلسون» (1913-1921) (Woodrow Wilson) على إدارة الشؤون الدولية والحفاظ على وحدة الشعب الأمريكي⁽⁴⁾، فقد كان هناك تطلع نحو الدخول في

(1) انظر: عوني عبد الرحمن السبعواوي، مصدر سابق، ص 193.

(2) فريد زكريا، من الثروة إلى القوة- الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1999، ص 196.

(3) نقلاً عن: حسين شريف، مصدر سابق، ص 220.

(4) وعلى الرغم مما قدمته الشخصية السلمية للرئيس ويلسون من مساهمة في النهاية المبكرة لمثل هذه الحرب والسعي لمحاولة وضع نهاية لفكرة الحرب في حد ذاتها، واقتراح إنشاء «عصبة الأمم» كمنظمة عالمية من شأنها الحفاظ على السلام العالمي، ووضع المبادئ الأربعة عشر التي ظلت أساساً للنظرية المثالية التي سادت بقوة في تلك الحقبة، إلا أن امتناع مجلس الشيوخ والرأي العام الأمريكي من دخول الولايات المتحدة في عضوية عصبة الأمم دفع الولايات المتحدة لسياسة =

التحالف إلى جانب بريطانيا إلا أن طبيعة تكوين هذا الشعب الذي غالبته من شعوب أوروبا، دفع الرئيس ويلسون للخوف من انقسام الشعب إلى فئات تؤازر هذا التحالف أو ذاك، وعلى الرغم من الاشتراك المتأخر للولايات المتحدة فإن اشتراكها كان مؤثراً وحاسماً إلى نتيجة الحرب النهائية.⁽¹⁾ وبعد إدراك ويلسون أن بريطانيا وألمانيا يحاربان من أجل الهيمنة على العالم وتعرض الغواصات الألمانية للسفن الأمريكية دفع الولايات المتحدة إلى دخول الحرب في 1917/4/2 وساعد بريطانيا وفرنسا في مقاومة الهجمات الألمانية وإفشال خططها، وترجيح كفة التوازن لصالح الحلفاء تبعاً للتفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي.⁽²⁾

ومع تلك التحولات والتفاعلات التي شهدتها تلك الحقبة بدأت صيرورة جديدة في حركة التوازنات الدولية المتعددة، فقد برز التأثير الفاعل للقوى المتنامية للولايات المتحدة الذي عبر عنه الرئيس ويلسن بالقول "عصرنا هو عصر التحولات الكبيرة.. وبدلاً من أن نكون مدينين أصبحنا دائنين، ولدينا فائض من الذهب العالمي أكثر من أي وقت مضى.. علينا تمويل العالم بشكل جدي، وإن من يعطي المال عليه أن يفهم العالم ويقوده".⁽³⁾ فضلاً عن القوة العسكرية والاقتصادية المتزايدة لألمانيا وروسيا واليابان، مقابل تراجع قوة بريطانيا النسبية وانحدارها، وعدم قدرتها على الحفاظ على توازن القوى في أوروبا فضلاً عن التوازنات الإقليمية في الأطلسي والهادي، كما إن تنامي التيار القومي أدى إلى تحول الإمبراطورية ومستعمراتها من رصيد إلى عبء، الأمر الذي اضطرها إلى التحالف مع اليابان وتقديم تنازلات للولايات المتحدة لاسترضائها.⁽⁴⁾

= العزلة من جديد ولم تشهد الحقبة الواقعة بين الحربين العالميتين 1919-1941 دوراً فاعلاً للولايات المتحدة على المستوى الدولي، وساعد ظهورها كدولة غير مستعمرة على تقبل التعامل معها لاسيما في الميادين التجارية، واستمر هذا حتى الحرب العالمية الثانية. عوني عبد الرحمن السبعوي، مصدر سابق، ص 218. وكذلك: انظر: إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة - دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2005، ص 45.

- (1) نقلاً عن: زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص 88.
- (2) روجيه جارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية - صفحات من الماضي والحاضر 1783-2001، ج 1، مكتبة الشروق، القاهرة، 2001، ص 28.
- (3) نقلاً عن: عوني عبد الرحمن السبعوي، مصدر سابق، ص 218.

(4) A. E. Campbell and Richard Dean Burns, Balance of Power, Encyclopedia of American Foreign Policy, 2002, p 7.

واحتفظت الولايات المتحدة بعزلتها إلى أن اشتدت شوكة دول المحور في الحرب العالمية الثانية فرأت الولايات المتحدة أن هزيمة بريطانيا ستتمكن دول المحور من فرض حصار عليها، فقررت دعم الحلفاء ببيع أسلحة لهم، وكذا بقانون الإعارة والتأجير الذي حصلت بموجبه بريطانيا على خمسين مدمرة أمريكية، كل هذا والولايات المتحدة بعيدة عن خط النار حتى جاءت الضربة اليابانية الخاطفة على ميناء « بيرل هاربر » بجزر هاواي في 1941/12/7 التي أرغمت الولايات المتحدة الدخول في الحرب العالمية الثانية، وعليه فقد كانت الحرب العالمية الثانية منعطفاً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية التي انتقلت من طور الاعتزال والاحتكام لمبدأ مونرو، إلى الدخول في طور جديد هو دور قيادي على المستوى العالمي.⁽¹⁾

كما استفادت الولايات المتحدة في تخطيط استراتيجياتها العالمية من النظريات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية كنظرية الفرد ماهان وهالفورد ماكيندر ونيكولاس سبيكمان وغيرها من النظريات الجيواستراتيجية، ولم تنفرد بتغليب أي من تلك النظريات على النظريات الأخرى وحاولت تجاوز عيوبها، فلم تقع في الخطأ الذي ارتكبه بريطانيا في اعتمادها على نظرية القوة البحرية لماهان للسيطرة على العالم، فطورت القوة البحرية وزودت أساطيلها بحاملات الطائرات والغواصات الذرية، وفي سعيهم إلى تطبيق نظرية ماكيندر والسيطرة على قلب العالم ومحوره، تجنب الخطأ الذي وقع فيه هتلر والقادة الألمان، إذ عملت على تمزيق الوحدة الأوروبية ووضعها تحت وصايتها عن طريق مشروع مارشال⁽²⁾ وحلف شمال الأطلسي وإبقائها تحت مضلتها النووية.⁽³⁾

(1) نقلاً عن: محمد علي القوزي، مصدر سابق، ص 135.

(2) مشروع مارشال: وضعه الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي ورد في إحدى محاضراته بجامعة هارفارد (Harvard) في بوسطن عام 1947 وكان المشروع ضمن إطار مبدأ الرئيس ترومان موجه لجميع دول أوروبا، ومن أهدافه: إعادة بناء أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. وإيقاف تغلغل المد الشيوعي السوفيتي، وفرض الهيمنة الأمريكية المالية والسياسية على غرب أوروبا، فضلاً عن قيادتها للعالم الرأسمالي الحر. للمزيد انظر: حسين شريف، مصدر سابق، ص 353.

(3) وائل محمد إسماعيل، الأمن القومي الأمريكي والتوجهات التوسعية، المجلة السياسية والدولية، العدد (10)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2008، ص 30.

وفي ظل تفاعلات القوى العالمية للاستعداد للحرب العالمية الثانية بدأت حركة توازنات القوى بالتحول من التعددية إلى التوازنات الثنائية وبدأت المحاور الجيوإستراتيجية تتحد ضمن كتلتين، كتلة نواتها القوى الديمقراطية فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة،⁽¹⁾ وكتلة تمثلها القوى الاستبدادية ألمانيا وإيطاليا واليابان، تجسدت فيها حقيقة التوازنات وتفاعلات الحرب. ومن ثم بدأت دورة جديدة للتوازنات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اتخذت شكل توازن عالمي متعدد الأقطاب الذي نتج عن تحولات جيوإستراتيجية في مناطق النفوذ (المستعمرات) ومستويات القوى وطبيعة المكانة العالمية لقوى التوازن متمثلة بالدول المنتصرة وهي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي.⁽²⁾

وبحكم تركيبة العقل الأمريكي المبنية على نظرية المنفعة (الداروينية الاجتماعية) و(البقاء للأصلح) تعزز اتجاه الولايات المتحدة نحو الهيمنة وقيادة العالم، لأنها كما ترى نفسها أنها الأجدر والأصلح، وبذلك تشكل إحساس قوي لدى الولايات المتحدة بالأمن القومي وأنها الحصن الذي لا يمكن أن تخترقه أي قوة في العالم وكانت الحربان العالميتان الأولى والثانية، الدليل القاطع على تلك النظرية، وانطلاقاً من ذلك اعتمدت إستراتيجية للأمن القومي تجعل من الهيمنة الدائمة على العالم هدفاً لها.⁽³⁾

(1) وكان من الأسباب التي حملت الولايات المتحدة على دخول الحرب ما يأتي:
 • الخشية من احتمال سيطرة ألمانيا على كل أوروبا، وما يؤدي ذلك من إلحاق الإضرار بمصالحها الاقتصادية.

• أخذت الولايات المتحدة تشعر بان بريطانيا غدت تمثل خط الدفاع الأول عنها.
 • القلق تجاه سياسة اليابان التوسعية في الشرق الأقصى، وجنوب شرق آسيا، التي بدأت تهدد مصالحها في تلك المناطق. عوني عبد الرحمن السبعوي، مصدر سابق، ص 262.

(2) A. E. Campbell and Richard Dean Burns ,Op, Cit , p10.

(3) عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام أجميلي، النفط والاحتلال في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق ، 2011، ص 24.

المطلب الثاني

استراتيجية التوسع والتحكم بالتوازنات في النصف الثاني

من القرن العشرين

أنتج انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولات دفعت نحو تشكل توازنات جديدة، ومع نشوة الانتصار لم يكن الأمر محسوماً بالنسبة لصانعي الإستراتيجية الأمريكية الذين ظلت تساورهم الشكوك وعدم اليقين حيال العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وبشأن إمكانية استمرار ائتلاف المنتصرين في الحرب العالمية الثانية واقتسام غنائم النصر في بوتسدام عقب هزيمة ألمانيا، لكن لم يمض وقت طويل حتى بدا واضحاً أن المسألة الأساسية في مرحلة ما بعد الحرب تدور حول ما إذا ستبقى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الإتحاد السوفيتي منطلقة من مبدأ الشراكة أم أنها ستتحوّل إلى صراع مفتوح، بحلول عام 1947، اتضحت الصورة حول العلاقات الأمريكية-السوفيتية باتجاهها نحو التنافس والصراع السياسي والأيدولوجي والاقتصادي العسكري في إطار ما عرف بالحرب الباردة. وضمن ذلك المسار سنبحث هذا المطلب على وفق حقبتين رئيسيتين.

الحرب الباردة وطبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية

خلفت الحرب عدد من الدول المنهزمة التي كانت بأشد الحاجة إلى حكومة وزعماء يملئون الفراغ الذي تجلّى عن تلك الحرب، وكانت رغبت الحلفاء هو تكوين حكومات عسكرية تدير شؤون البلاد التي انقسمت إلى مناطق احتلال روسية وأمريكية وفرنسية وبريطانية، ولم يكن من السهل التوصل إلى إتباع نظام خاص يصلح لحكم تلك البلاد في تلك الظروف الحرجة، وبدأت حركة شديدة التنافس وتقاسم النفوذ والسيطرة على موارد الطاقة وصياغة توازنات جيوإستراتيجية جديدة، ولكن القوى المنتصرة لم تجد حلاً مرضياً وذلك لاتساع حجم مصالحهم مع اتساع المناطق التي تحتاج إلى قيادة وإدارة.⁽¹⁾ وقد

(1) انظر: زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار- السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سابق، ص 155.

تحكمت ظروف وقوى الاحتلال في أوروبا واسيا وأفريقيا في النظم التي اختارتها الشعوب لنفسها فيما بعد، فالبلاد التي وقعت في منطقة الاحتلال السوفيتي تأسست فيها حكومات أحرزت كل تأييد من حكومة الاتحاد السوفيتي، أما تلك الدول التي رفضت الشيوعية، كانت تتطلع إلى مساعدة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

وتميز مناخ السياسة الدولية، في هذه المرحلة، بالتوتر وعدم الثقة المتبادلة بين القوى والتكتلات الدولية الكبرى، وترتب على كل ذلك انبثاق الحرب الباردة في أكثر صورها تطرفاً، وذلك بعد أن انهار بناء التحالف الذي ضم هذه المجموعة الواسعة من الدول ذات الأيديولوجيات المتضادة في صراعها المشترك ضد قوى الفاشية والنازية، وأخذت تبرز تناقضاتها بشكل لم يعد بالإمكان احتواءه، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة ديناميكية هائلة بطاقتها الاقتصادية الكبيرة، وأسلحتها الذرية التي استطاعت بواسطتها أن تضع نهاية حاسمة للحرب، وتشكيل ثقل استراتيجي مؤثر في صياغة وترتيب التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽²⁾ في المقابل من ذلك استطاع الاتحاد السوفيتي أن يحقق هدفه الاستراتيجي الأول من الحرب، والمتمثل في تصفيته خطر التوسع الألماني القائم على حدوده، وبامتداد سيطرته العسكرية والسياسية والعقائدية إلى دول منطقة شرقي أوروبا، ونجاحه في أن يضمها في حزام أمن عريض يدافع به عن كيانه ونفوذه ومصالحه، وقد أدى كل ذلك إلى إيجاد مجالات جديدة للاحتكاك والصراع الذي كاد أن يصل في مواقف عديدة إلى نقطة الانفجار.⁽³⁾

وأخذت القوى المتحالفة «الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة من ثم فرنسا» تعد الأوضاع الدولية لما بعد الحرب بعقدها مؤتمرات كبرى «طهران عام 1943، يالطا وبوتسدام عام 1944، وقد شغل التوازن المقبل بال تشرشل الذي اقترح على

(1) للمزيد انظر: محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 103-104.

(2) منار الشوربجي، الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، مجلة السياسة الدولية،

العدد (161)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005، ص 208.

(3) محمد إحسان، مصدر سابق، ص 200.

ستالين تقاسم البلقان في خريف عام 1944، وبدل الجمود في المواجهة شرق- غرب، تغيير التوازن إلى مستوى عالمي، ونشأ عن ذلك النظام ثنائي الأقطاب.⁽¹⁾

وحمل كلا الجانبين آراء مختلفة عن طرق التأسيس وحماية السلام الدولي في حقبة ما بعد الحرب، وعملت الولايات المتحدة على تحقيق الأمن الدولي من خلال نشر النموذج الأمريكي وقيمه فضلاً عن إقامة نظام من التحالفات واسع النطاق إلى تأمين التوازن لقوى النظام الدولي، وفق متطلبات أمنية وسياسية وأيديولوجية تمثلت بأطروحة السلام الأمريكي (Pax Americana)⁽²⁾، بينما اعتمد النموذج السوفيتي على التكامل مع حدودهم وتحقيق الاندماج معه ولذلك سعى إلى القضاء على أي فرصة لقيام حكومة معادية على حدوده الغربية عن طريق التحكم في حكومات تلك الدول.⁽³⁾ واتخذ الاستقطاب بين القطبين طابع الانشقاق في المنظومة الدولية نتيجة إلى التطورات الصراعية التي أدت إلى حرمان دول أوروبا الشرقية المندمجة مع الاتحاد السوفيتي من عضوية المؤسسات الاقتصادية التي تكونت بعد الحرب (صندوق النقد الدولي واتفاقية الجات والبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، وعلى الرغم من إنشاء الأمم المتحدة كمنظمة عالمية لإحلال الأمن والسلم الدوليين وتنظيم التفاعلات السياسية الدولية، إلا إن فاعليتها ارتبطت بطبيعة التوازنات والاستقطابات القائمة في تلك الحقبة، التي انسحبت إلى جميع المستويات السياسية والعسكرية والأيدولوجية فضلاً عن الاقتصادية.⁽⁴⁾

كما إن المواجهة بين المنظومتين الأيديولوجيتين يفسر ذلك السباق المحموم نحو ضمان أوسع انتشار ممكن لضمان السيطرة على مصادر الطاقة والمناطق ذات الميزة الجيوإستراتيجية، بغرض زيادة تأثيرها في التوازنات، وهو ما أعطى لتوازن القوى بعداً جيواستراتيجي فضلاً عن أبعاده الأخرى، وترجم على أرض الواقع من خلال التحالفات والترتيبات الأمنية فضلاً عن الشراكات الاقتصادية وبرامج الدعم

(1) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 107.

(2) منعم صاحي العمار، الهيمنة وجدلية المواجهة (دراسة في صور المقاومة)، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 37.

(3) خليل حسين، مصدر سابق، ص 164.

(4) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 105.

والمساعدات التي كان يقوم بها طرفي التوازن في أوروبا واسيا وأفريقيا فضلاً عن أمريكا اللاتينية التي تعد المجال الحيوي الأول للولايات المتحدة.⁽¹⁾ وهكذا ارتكز التوازن الجيوإستراتيجي بين القوتين العظميين على مبدأ قدرة السيطرة على المناطق الجيوإستراتيجية ونشر دفاعاتها وقوتها العسكرية عليها أو ضمها إلى مظلتها النووية، الأمر الذي عزز من نفوذهما وأدام الصراع بين القطبين لمدة طويلة.⁽²⁾

وقد جاءت نظريات وأفكار علماء الجيوبوليتيك والجيوإستراتيجية لتترك الأثر الكبير في صياغة أطر الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما نزوعها نحو بناء التحالفات الدولية. فقد حظيت نظرية عالم الجيوبوليتيك البريطاني هالفورد جون ماكندر HALFORD JOHN MACKINDER (قلب الأرض) باهتمام مخططي الإستراتيجية الأمريكية لما تضمنه من رؤى إستراتيجية تسوغ ما يتطلعون إليه، إذ إنطلقت تلك النظرية من فرضية قسمت العالم إلى ثلاث مناطق هي: انظر الخارطة (1)

1- **منطقة قلب الأرض:** وتتكون من حوض نهر الفولكا وكازاخستان وسيبيريا ووسط آسيا والهضبتين الأفغانية والإيرانية. وفي عام 1919 وسعها لتشمل أوروبا الشرقية لتكون منطقة القلب منطقة اورو- آسيوية. وفي عام 1943 عدّ التهديد الحقيقي لمنطقة القلب مصدره الاتحاد السوفيتي.⁽³⁾

2- **منطقة الهلال الداخلي:** (الذي يمتد من السويد والنرويج وفنلندا وألمانيا والنمسا وفرنسا , مروراً بتركيا و منطقة شبه القارة الهندية).

3- **منطقة الهلال الخارجي:** (ويشتمل على كندا والأمريكيتين والجزر البريطانية وجنوب إفريقيا وأستراليا والجزر اليابانية).⁽⁴⁾

(1) انظر: خليل حسين، مصدر سابق، ص ص 165-166.

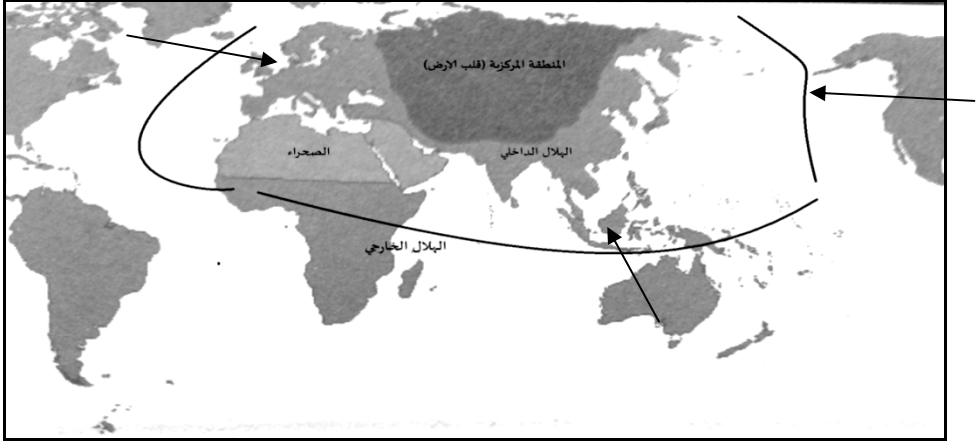
(2) المصدر نفسه، ص 186.

(3) للمزيد انظر: مروان عوني كامل، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص 12.

(4) انظر: عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 91.

خارطة رقم (1)

امؤذج ماكندر وحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية



المصدر: موسوعة الويكيبيديا

وانطلقت فرضية ماكندر من الفكرة الآتية: (من يحكم أوروبا الشرقية يحكم منطقة قلب الأرض، ومن يحكم منطقة قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، من يسيطر على الجزيرة العالمية يحكم العالم بأسره).⁽¹⁾ ويعتقد، بأنه «القوى الجزيرية» من منطقة التوازن المضاد للقوة السياسية لقلب العالم الأوراسي، أي قوى الهلال الخارجي ستتحالف مع القوى الموجودة في الهلال الهامشي، لمنع أية قوة من السيطرة على أوراسيا، وهو الأساس الذي بنيت عليه فكرة إنشاء منظمة حلف شمالي الأطلسي.⁽²⁾

وكان لأفكار ماكندر اثر كبير في خطط السوق الانجلو- أمريكية، إذ شرعت الولايات المتحدة في عقد العديد من التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية، كان الهدف منها هو تطوير منطقة القلب بجدار عازل ليس فقط لمنع انتشار النفوذ السوفيتي، وإنما السيطرة على تلك المنطقة الحيوية للاندفاع نحو السيطرة العالمية. وبذلك كانت سلسلة

(1) للمزيد انظر: تيري ل. دبيل، مصدر سابق، ص 102

(2) خليل حسين، مصدر سابق، ص 337.

التحالفات التي أقامتها الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق تلك الغاية ومحاولة استخدام هوامش الهالين الخارجي والداخلي لتطويق قوى منطقة القلب الأرضي ومنعها من السيطرة العالمية.⁽¹⁾

كما مثلت أفكار أستاذ العلوم السياسية الأمريكي نيكولاس سبيكمان NICHOLAS SPYKMAN التي نشرت في كتابه الموسوم «جغرافية السلم» عام 1944، إضافة مهمة للفكر الاستراتيجي الأمريكي، فقد شدد سبيكمان على أن المواجهة بين القوى كانت من أجل السيطرة على منطقة (الإطار الأرضي) التي يعدّها (منطقة التصادم)، خلافاً لماكندر الذي عدّ منطقة (قلب الأرض) هي منطقة المواجهة. ومنطقة (الإطار الأرضي) تقترب من منطقة الهلال الداخلي كما حدده ماكندر، والفكرة الأساسية لنظريته هي «من يهيمن على حافة الأرض يهيمن على أوراسيا، ومن يهيمن على أوراسيا يضع مصير العالم بين يديه».⁽²⁾

من هنا كان سبيكمان أول من دعى الولايات المتحدة إلى السيطرة على النطاق الساحلي لأوراسيا الذي اسماه بـ(حافة الأرض RIMLAND) أو (الإطار الأرضي) ويقول «لأن نصف الكرة الأرضي لا يحتوي على مصادر اقتصادية وعسكرية وتقنية -بعد الحرب العالمية الثانية- قادرة على مقاومة ما لدى البر الأوراسي من موارد، فإنه من الواجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على توازن القوى في أوروبا وآسيا»⁽³⁾ وعدّ سبيكمان أن الصراع سوف يحدث فوق تلك المنطقة، واخذ ينصح بلاده في التمترس فوق حافات أوراسيا وإقامة القواعد العسكرية وعقد التحالفات فيها. كما دعا إلى أن تقوم الولايات المتحدة بمنع توحيد دول ذلك النطاق. ويبدو ذلك واضحاً من خلال دورها في تشجيع انقسام كوريا وفيتنام إلى دولتين، والوقوف مع أحدها ضد الأخرى فضلاً عن

(1) مروان عوني كامل ، مصدر سابق، ص 26.

(2) نقلاً عن: موسى الزعبي، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 173.

(3) خليل حسين، مصدر سابق، ص 341-342.

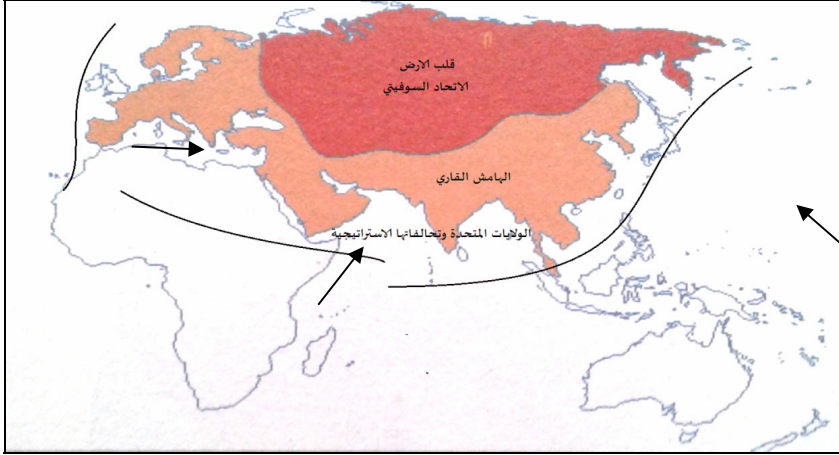
تشجيع قيام دولتين ألمانيتين وذلك لكي يبقى جانباً من النطاق الاوراسي مفككاً إلى دويلات صغيرة تبقى تحت سيطرتها.⁽¹⁾ كما هو موضح في الخريطة (2)

وجاء مبدأ ترومان الذي دعي به (مبدأ الاحتواء الأول) كتطبيق عملي لتلك النظريات، ليفتح مجال التدخل في شؤون منطقة شرقي البحر المتوسط والشرق الأوربي تحت ذريعة مناهضة الشيوعية. وأطلق على ذلك المبدأ توصيف «برنامج النقطة الرابعة»، الذي أعلنه ترومان في كانون الثاني 1949، وقد اشترطت إحدى بنوده مباشرة تدعيم وتوسيع التحالفات العسكرية لحماية الولايات المتحدة. وبذلك وسع هذا البرنامج النفوذ الأمريكي في تلك الدول عن طريق تقديم المساعدات لها، مما أدى إلى توسيع خطة الولايات المتحدة الأمريكية للانخراط في تحالفات خارج حدود أوربا لاسيما في البلدان النامية.⁽²⁾ وفي عام 1957 صدر مبدأ إيزنهاور الذي يدعى به (مبدأ الاحتواء الثاني) الذي يعدّ الوثيقة الأمريكية الرسمية الأولى التي تقر باستعداد الولايات المتحدة إلى التدخل بالقوة في أي دولة، أولاً، وتقديم المساعدات وتوفير الأسلحة إلى الدول الموالية لها ثانياً، وكان هدفه الدفاع عن البلدان الصديقة في الشرق الأوسط.⁽³⁾ كما لجأت إدارة الرئيس نيكسون إلى اعتماد آلية الانفراج كوسيلة لتحقيق التوازن مع السوفييت الذي استطاع تحقيق التكافؤ في الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، ومثلت إستراتيجية نيكسون بما يأتي:⁽⁴⁾

-
- (1) خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في الاوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (161)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2005، ص 262.
 - (2) حسين شريف، مصدر سابق، ص 345.
 - (3) وقد ارتبطت استراتيجيات الرؤساء الأمريكيين بإدراكهم لحالة التوازن مع القطب السوفيتي، ففي حقبة الرئيس إيزنهاور طبقت الإدارة الأمريكية إلى إستراتيجية الانتقام الشامل. ثم إستراتيجية الاستجابة المرنة في عهد الرئيس كيندي وكان من أبرز مرتكزاتها هو بناء قوى من التحالفات العسكرية الشاملة، وفي عهد الرئيس ليندون جونسون تم اعتماد إستراتيجية التدمير المؤكد. وتبنت الإدارة الأمريكية عهد الرئيس نيكسون إستراتيجية الحروب بالوكالة، كما تبنت إستراتيجية التدخل المباشر والانتشار السريع في حقبة الرئيس كارتر، وكانت قد تبنت في عهد ريغان إستراتيجية حرب النجوم. انظر: ناصيف ياسين، الإرهاب الأمريكي المعلوم - أمريكا بنت الإرهاب وولادته رؤساؤها نموذجا، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص 111 وما بعدها.
 - (4) محمد إحسان، مصدر سابق، ص 240.

خارطة رقم (2)

انموذج سيبكمان لتحليل الحرب الباردة وتحديد اتجاه التوازنات الجيوإستراتيجية



المصدر: موسوعة الويكيبيديا

- الدخول في مفاوضات للسيطرة على إنتاج الأسلحة النووية بهدف إبقاء العلاقة النووية متوازنة.
- فتح العلاقات الدبلوماسية مع الصين في محاولة لإيجاد توازن عالمي ثلاثي الأطراف بدلاً من دفع الصين باتجاه التقارب مع السوفييت.
- زيادة التبادل التجاري مع الاتحاد السوفيتي لإضفاء المرونة على علاقات أطراف التوازن.

وهكذا، اتجهت الولايات المتحدة منذ الخمسينات نحو وضع إستراتيجية قومية متماسكة وشاملة تماشياً مع مبدأ ترومان وتوضيح سياسات الاحتواء، إذ قام ايزنهاور بتحديد تلك السياسات مؤكداً على الرد الشامل، واعترفت الإدارة الأمريكية منذ كينيدي حتى جونسون بالإستراتيجية الاندفاعية التي هدفت إلى تحقيق التوازن النووي مع الاتحاد السوفيتي، وهو مبدأ نيكسون الذي تابع الرئيس فورد الالتزام به واتجه إلى

التفاوض مع الخصوم المحتملين وطرح مبدأ الشراكة مع الأصدقاء، كما انطلقت إستراتيجية كارتر إلى خلق توازن مع القوى النووية والتقليدية السوفيتية.⁽¹⁾

وأخذت الرغبة في الحفاظ على التوازنات الجيوإستراتيجية تدفع القطبين للتنافس والصراع بهدف فرض السيطرة وممارسة النفوذ على العديد من الدول والمناطق الإستراتيجية، فبعد تقاسم النفوذ في القارة الأوربية، اتجهت أنظار القطبين نحو الخليج العربي ولجأ كلاهما إلى ابتكار واستخدام العديد من الاستراتيجيات والآليات في سبيل تحقيق أهدافهما وهو ما انعكس على إطالة أمد الحرب العراقية - الإيرانية، كذلك تحولت منطقة البحر المتوسط إلى ساحة للتنافس بينهما ومنحت الأزمة الليبية للسوفييت فرصة لتوطيد نفوذه في المتوسط. فضلاً عن ذلك امتدت حالة التنافس إلى المحيط الهندي والقارة الأفريقية بحثاً عن نقاط ارتكاز للقطبين.⁽²⁾ وفي المقابل عمد الاتحاد السوفيتي إلى إقامة حلف وارسو في 1955 الذي ضم دول أوروبا الشرقية، وسعى إلى إدامة السيطرة السياسية والعسكرية عليها من خلال إنشاء شركات مساهمة قسمت فيها الحصص والأرباح مناصفة بين الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، كذلك تشكيل منظمة اقتصادية سميت بـ «مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة» (الكوميكون)⁽³⁾ للتعاون وتنسيق التجارة بين دول المعسكر الشيوعي.⁽⁴⁾

(1) نقلاً عن: لهيب عبد الحق، بين انهيارين الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 16.

(2) للمزيد انظر: سعد حقي توفيق، العوامل المؤثرة في سباق التسلح الأمريكي-السوفيتي في الثمانينيات، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان (3-4)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بغداد، 1989، ص ص 148-149.

(3) الكوميكون: هو مجلس التعاون والتعاقد الاقتصادي الذي عرف أيضاً بـ «مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة» شكله الاتحاد السوفيتي بموسكو في 1949 بمشاركة بلغاريا، المجر رومانيا، تشيكوسلوفاكيا بولونيا، وانضمت إليه ألبانيا 1949، وألمانيا الشرقية 1950، منغوليا 1962، وكوبا 1972 وفي تنام 1978 والتحقت يوغوسلافيا بالكوميكون كعضو مشارك سنة 1964، وشاركت أفغانستان، وإثيوبيا، لاوس، نيكاراغوا، واليمن الجنوبي سنة 1986 بصفة عضو مراقب، وقد تم حل الكوميكون بشكل نهائي بعد 1991. خليل حسين، مصدر سابق، ص 557.

(4) محمد سعد أبو عامود والسيد محمد السيد عمر، مصدر سابق، ص 115.

كما امتد النفوذ السوفيتي إلى أمريكا الوسطى بعد نجاح ثورة كاسترو عام 1959 في كوبا، وإلى آسيا في أقامت علاقات تحالف مع الصين الشيوعية في 1954/10/12، فضلاً عن تطوير علاقاته وتقديم الدعم والمساعدات إلى العديد من دول العالم الثالث التي خاضت حروب التحرر من الاستعمار والمؤيد للاتحاد السوفيتي، إذ حافظ على علاقات سياسية وعسكرية مع دول الشرق الأوسط بعدّهم أعضاء جبهة الرفض «سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي ومنظمة التحرير الفلسطينية» كما أقام علاقات صداقة مع العراق ومصر..الخ.⁽¹⁾ واستطاع أيضاً أن يحقق انجازات علمية وتكنولوجية ضخمة في إطلاق أول سفينة فضائية عام 1957، وفي المجال الاقتصادي حقق نمو سنوي بلغ 6% مقابل نسبة 3,5-4% في الدول الغربية، وبلغ إنفاقه في المجال العسكري نسبة 16% بينما كانت الولايات المتحدة تنفق ما يقارب 6% من مجمل الناتج القومي على ترسانتها العسكرية.⁽²⁾

وفي اتجاه الشراكات الاقتصادية أقامت الولايات المتحدة (التحالف من اجل التقدم) وهو مشروع للتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية. وقد أقيم المشروع عام 1961 وإحاطته الحكومة الأمريكية بهالة ضخمة من الدعاية الدولية الذي قصدت منه نشر وحماية النظام الاقتصادي في الجزء الغربي من العالم.⁽³⁾ فضلاً عن ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام العديد من الوسائل والآليات إلى تحقيق التوازنات الجيوإستراتيجية كدخول الحروب بشكل مباشر كما في حالة الحرب الكورية والفييتنامية عام 1965 أو بالوكالة كما هو الحال بالنسبة للحرب الإيرانية-العراقية وغيرها من الأزمات التي جرت بين العديد من الدول المؤيدة لأحد الطرفين، ونشر وتنمية الإيديولوجيات (المتطرفة) المعادية للشيوعية لتكوين اطر فكرية ذات طابع ديني كما هو الحال في دعم الحركات الإسلامية في المناطق المهتدد بالمد الشيوعي، فضلاً عن افتعال الأزمات داخل المناطق الخاضعة للنفوذ السوفيتي، بما عزز الأطر الجيوسياسية

(1) توفيق فارس العودات، الضحية الكبرى - الصراع الإستراتيجي للقوة العظمى في الشرق العربي، دار

نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2012، ص 380.

(2) عبد الناصر جندلي، مصدر سابق، ص 441.

(3) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سابق، ص 497.

والجيواقتصادية لاحتواء الاتحاد السوفيتي وتحقيق التفوق عليه بدلاً من استمرار حالة التوازن معه.⁽¹⁾ وخلاصة القول إن الولايات المتحدة لجأت إلى التوسل بالعديد من الآليات والوسائل كالتحالفات وعقد اتفاقيات الدفاع المتبادل والشراكات الاقتصادية وإشعال الحروب مع القوى العالمية في أوروبا وآسيا، بهدف ضمان استمرار التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها فضلاً عن السعي في كسر التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة مع الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق الهيمنة والسيطرة العالمية التي استطاعت تحقيقها بعد انتهاء الحرب الباردة. إذ بدأت بموازاة ذلك بؤادر تشكل عالم جديد مروراً نحو عالم أحادي القطب، يشغل الفراغ السياسي والاستراتيجي الدولي ويعيد صياغة توازنات جديدة بقيادة أمريكية.

ما بعد الحرب الباردة واختلال التوازنات العالمية

ومع انتهاء الحرب الباردة في عام 1989، بزوال الاتحاد السوفيتي وجدت الولايات المتحدة نفسها بشكل مفاجئ تعتلي سلم التراتبية العالمية لتعلن على لسان رئيسها بوش الأب في خطاب أمام الكونغرس في 11/9/1990 عن الشروع بتشكيل النظام الدولي الجديد، مما أدى إلى اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية.⁽²⁾ وبذلك تحولت الولايات المتحدة من دولة «قائدة» تقدم المعونة للآخرين إلى الدولة «السيد»، ورفعت شعار النظام العالمي الجديد بعدها القوى العظمى الوحيدة، التي تسيطر وتتحكم بتوازنات القوى العالمية والإقليمية وتعمل بكل السبل للاحتفاظ بهيمنتها على شؤون العالم.⁽³⁾

وضمن تلك المسارات جاءت فرضية المفكر الأمريكي ذات الأصل الياباني «فرنسيس فوكوياما» عام 1989 تؤكد نهاية التاريخ بالقول «إن التاريخ بلغ نهايته في انتصار الغرب الرأسمالي الليبرالي على الشرق الاشتراكي المستند إلى الإيديولوجية الماركسية. وعدّ أن النموذج الليبرالي - الديمقراطي هو الأصح للبشرية بعد تراجع

(1) للمزيد انظر: برتران بادي ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2013-حقائق القادة والأسباب الحقيقية

للتوترات في العالم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص ص 81-82.

(2) المصدر نفسه، ص 83.

(3) روجيه جارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، ج 2، مصدر سابق، ص ص 80-81.

التجربة الشيوعية.⁽¹⁾ ولهذا الاعتبار لا يوجد شيء يقلق الهيمنة الأمريكية. وبدأت الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بالاتجاه نحو تثبيت حالة التفرد والهيمنة سعياً لإدامتها إلى أطول حقة ممكنة من خلال استراتيجيات وآليات عدة، وأظهرت الولايات المتحدة إرادة حقيقية وصريحة في اغتنام الفرصة التاريخية التي أسدتها لهم نهاية الحرب الباردة للاضطلاع بدور الريادة، وهو ما يوضحه الكاتب الأمريكي تشارلز كروثامر الذي يعد احد ابرز المنظرين لتيار المحافظين الجدد، فقد رأى إن الولايات المتحدة بعد عام 1991 دخلت «حقبة العصر الأمريكي، لماذا إنكار ذلك؟ كل الأمم ترغب في إن تكون في الموقع الذي وصلته الولايات المتحدة، وهذه الحالة لا تتحقق تلقائياً، ولا تأتي كهدية من مجلس الأمن، إن الحالة تتحقق فقط في إطار سياسة خارجية أمريكية تعتمد أسلوب ومنهج التدخل القوي والمؤثر في سياسات الأمم الأخرى أساساً لها».⁽²⁾ كما عبر الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون عن تلك الإرادة في كتابه الفرصة السانحة، إذ قال «لقد أصبح العالم صورة يجب ملء فراغاتها بريشة أمريكية».⁽³⁾

كذلك جاء كتاب المفكر الأمريكي صموئيل هنتغتون بعنوان «صراع الحضارات» الذي أصدره في عام 1996 لينطلق من فكرة أساسية تتمثل في تنبيه الغرب وخاصة الولايات المتحدة إلى عدم الاغترار بالقوة التي تمتلكها، وان الحضارة الغربية وان كانت تمتلك ما يؤهلها للاستمرار والهيمنة في القرن الواحد والعشرين، فإنه ثمة عوامل أخذت تظهر وتشير إلى بداية الأفول، كما إن الحضارات الأخرى لا يمكن أن تندمج في الثقافة الغربية وبإمكانها أن تسهم في تعجيل نهاية العظمة الأمريكية، ولكي تستمر في هيمنتها عليها أن تعالج عددا من المشاكل الداخلية وان تتبع إستراتيجية خارجية محددة تجاه هذه الحضارات.⁽⁴⁾ كما تؤشر أفكار هنتغتون وضمن البحث عن أعداء جدد، إلى التحول من

(1) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين احمد أمين، الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993، ص ص 73-75.

(2) Charles Krauthammer, The Unipolar Moment-America and the World, Foreign Affairs, London: Cambridge University Press, Vol170, N7, 1991, p 23.

(3) نقلاً عن: زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 227.

(4) نقلاً عن: عبد الرزاق مقري، صدام الحضارات-أبعاد وأسباب العدوان الأمريكي على الأمة الإسلامية، دار الكلمة، القاهرة، 2004، ص 13.

الصراعات الإيديولوجية إلى الصراعات الثقافية والحضارية وخاصة بين اليهودية-المسيحية من جهة والإسلام من جهة ثانية.⁽¹⁾

واتساقاً مع تلك المتغيرات الجديدة والرؤى الفكرية اتجهت الإستراتيجية الأمريكية نحو المحافظة على عدم التوازن من خلال منع أية قوة منافسة من أن ترى النور، وقد جاء تقرير بول ولفووتيز وتقرير الأميرال جيرميا المقدمين للرئيس بوش الأب من قبل البنتاغون عام 1992 يؤكدان ذلك وبهدف بسط هيمنة الأمريكية وباستخدام كل الوسائل العسكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية الضرورية ومنع ظهور منافسون جدد.⁽²⁾ ودعا التقريرين الجيش الأمريكي بأن يسيطر على المناطق الجيوإستراتيجية لتحقيق ذلك، من خلال:⁽³⁾

- توفر قوة نووية إستراتيجية قادرة على التدخل ضد كل منافس يملك قوة شبيهة منافسة.
 - وجود قوة في المحيط الهادي تتمركز في اليابان وفي كوريا الجنوبية قادرة على مواجهة القوى النووية والتقليدية الصينية وعلى تنفيذ مهام مراقبة الشرق الأقصى لروسيا وكوريا الشمالية.
 - قوة في المحيط الأطلسي تتمركز في قواعد نورفولك.
 - قوة طوارئ جاهزة للتدخل السريع في كل مكان تتهدد فيه مصالح الولايات المتحدة.
- وخطت إدارة بوش الأب أولى خطواتها على هدى دليل التخطيط الدفاعي بصياغة إستراتيجية شاملة للأمن القومي والمصالح الواجب حمايتها، الصادرة عن البنتاغون، الذي تبلور عنه خمس مصالح حيوية لها، هي:⁽⁴⁾

(1) برتران بادي ودومينييك فيدال، مصدر سابق، ص 93.

(2) للمزيد انظر: طالب حسين حافظ، العلاقات الأوربية-الأمريكية والتحالفات عبر الأطلسي، مجلة دراسات دولية، العدد(51)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص ص 140-141.

(3) ميشيل بينيون، أمريكا المستبدة - الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم «العولمة»، ترجمة حامد فرزات، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001، ص 138.

(4) نقلاً عن: ناصيف ياسين، مصدر سابق، ص 200.

- منع الهجوم على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل.
- اعاقلة انبعاث أي قوة مهيمنة ومعادية في أوروبا واسيا. وتعزيز شراكاتها.
- منع قيام قوة معادية على حدود الولايات المتحدة أو مسيطرة على البحار.
- منع انهيار النظام العالمي للتجارة وأسواق المال وإمدادات الطاقة.

وحتم ظهور الولايات المتحدة بعدها قوة عظمى تطوير «إستراتيجية شاملة» أكثر تلاؤماً مع التطورات الدولية الجديدة، والحفاظ على التوازن الجيوستراتيجي في القارة الأوروبية والمجال «الاورو - أسيوي» بعده المنطقة الأكثر ديناميكية وذات التأثير الأكبر في استقرار التوازنات العالمية وجعل أوروبا محور الارتكاز للإستراتيجية الأمريكية تجاه اورسيا،⁽¹⁾ واستناداً إلى ما جاء به المفكر الاستراتيجي الأمريكي «زبيغنيو بريجنسكي» الذي أشار إلى «إن القوة الكبرى التي تتحكم في أوراسيا⁽²⁾ سوف تتحكم في اثنتين من أكثر ثلاث مناطق إنتاجاً وتقدماً اقتصادياً في العالم».⁽³⁾ كونها منطقة حيوية لبسط هيمنتها على التوازنات العالمية، محدداً خمسة لاعبون جيوستراتيجيون منافسون هم فرنسا، ألمانيا، الصين، روسيا، الهند، وثلاثة محاور جيوبوليتيكية ارتكازية كبرى تتمثل بـ أوكرانيا، أذربيجان، كوريا الجنوبية، تركيا وإيران ذات أهمية حاسمة، و«إذا كان اللاعبون الجيوستراتيجيون يمثلون الدول التي تمتلك القدرة والإرادة الوطنية اللازمين لممارسة النفوذ والتأثير فيما وراء حدودها بغرض تبديل الوضع الجيوبوليتيكي القائم إلى الحد الذي يؤثر على المصالح الأمريكية، فإن المحاور الجيوبوليتيكية تمثل الدول التي لا تستمد

(1) نقلاً عن: زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 235.

(2) فإن أوراسيا : تمتد من حدود أوروبا الغربية على المحيط الأطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادئ في الشرق. وتضم أوراسيا ثلاثة أرباع مصادر الطاقة في العالم، وهي أكبر قارات العالم، وفيها معظم ثرواته وفيها ست دول ضخمة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، والدولتان الأكثر سكاناً هما الصين والهند، والدولة الأكبر مساحة وهي روسيا 17,1 مليون كلم². انظر: الكسندر بانارين، التوازن الاستراتيجي المفقود في القرن الحادي والعشرين، ترجمة فؤاد المرعي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 44-45.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة عمر الأيوبي، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 31-34.

أهميتها من قوتها ودوافعها وإنما من موقعها الحساس والنتائج التي تترتب على الهشاشة الضمنية لظرفها وكونها عرضة لتصرفات اللاعبين الجيوسراتيجيين»⁽¹⁾

وبذلك يمكننا القول، بأن الإستراتيجية الأمريكية الشاملة على المستوى العالمي تمركزت على تعزيز نقاط الانطلاق في أوروبا الغربية والوسطى، وذلك بإقامة كتلة أوربية أطلسية موحدة، ثلاثية الأهداف، من أجل تحييد بناء الوحدة الأوربية، المنافس القوي الجيو-اقتصادي للولايات المتحدة، كونها (منطقة مرنة) وأكثر قدرة على التحرك في الجبهة الأوراسية، ولكون آسيا «المنطقة الصعبة» الرئيسة في العالم، والمنافس الجيواقتصادي، مستقبلاً، فإن السيطرة على خطوط نقل الطاقة في آسيا الوسطى، والشرق الأوسط، والقوقاز، هي الهدف الثالث.⁽²⁾ كما يقول بريجنسكي «أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحوّل من قوى كبرى إلى عظمى أوسع وتمتد على مدى أوراسيا»، إذ حلت السياسة الأوراسية مكان القضايا الأوربية كمجال مركزي للشؤون الدولية، ومن هنا فقد أبرزت التحولات تحديات جديدة، إذا أصبحت ساحة الصراع متعددة اللاعبين متداخلة المعادلات، لذا وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة «هي القوة الأرجح لكنها لا تمتلك السلطة المطلقة، فهي تحتاج إستراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين بهدف إيجاد توازن لمجمل القارة والنجاح في حل مشكلاتها».⁽³⁾

وقد أثبتت الولايات المتحدة بعد العدوان على العراق عام 1991 وادخال روسيا ضمن منظومة حلف شمال الأطلسي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتعزيز النظام الرأسمالي كنظام عالمي، إنها القوة الوحيدة التي تمتلك كفاءة عالية وتستطيع أن تدافع عن مصالحها، وإن تأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في مواجهة أي تحول كبير يعرض النظام الدولي للخطر، والتصدي لأي قوى تحاول الإخلال بالسلام العالمي، وهكذا عبرت حرب الخليج عن الأداء الأمريكي في التأثير والإقناع، فضلاً عن دور القيادة والقوة، الأمر الذي منحها مكانة القوة العظمى الوحيدة لتقدم لها فرصة فريدة

(1) للمزيد انظر: زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 236-238.

(2) نقلاً عن: موسى الزعبي، مصدر سابق، ص 166.

(3) نقلاً عن: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظين الجدد والواقعية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2008، ص 104-105.

لممارسة زعامتها المطلقة على العالم.⁽¹⁾ وما كان واضحاً ومتفقاً عليه داخل الدوائر الأكاديمية والرسمية الأمريكية، هو أن الولايات المتحدة باتت تعد الأقوى اقتصادياً وعسكرياً بلا منازع، وبناءً على ذلك لابد من العمل على عدم تفويت فرصة قيادة العالم من قبل قوى منافسة، ومواصلة فرض هيمنتها وزعامتها الحتمية عليه، تحقيقاً لأهدافها وحماية مصالحها الحيوية، وفي هذا الصدد يقول وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، «اعلموا أننا سنواصل فرض هيمنتنا على العالم، ونحن على استعداد للتدخل بشكل حاسم لحماية مصالحها وفي أي مكان وفي أي وقت، حيثما كانت الاستجابة ملائمة وممكنة فسوف تعمل بالتعاون مع الذين يؤيدوننا ويرغبون في السير وراءنا، وإن اقتضت الضرورة تصرفنا بشكل أحادي».⁽²⁾

كما تم تبني التوجيهات التي أوصت بها التقارير الصادرة عن البنتاغون وبعض أعضاء الكونجرس من قبل الرئيس كلينتون الذي اتجه نحو أعاد تنظيم حلف شمال الأطلسي بإنشاء قوة للتدخل السريع من جهة قوامها 100 ألف جندي أمريكي ومن جهة أخرى قوة أساسية للدفاع مؤلفة من سبع وحدات مدرعة قوامها 500 ألف رجل من الجيوش الأوروبية والتعزيزات الأمريكية (الاحتياط)، وتم تعزيز سلطة القادة العليا للحلف في أوروبا.⁽³⁾ واتجهت الإستراتيجية الأمريكية نحو تطوير عقيدة ومهام الحلف وتوسيع عضويته لتغطي المنطقة المهمة استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وبذلك اضطلع الحلف في الحرب الأطلسية على كوسوفو ابتداء من 24 آذار 1999 بثلاث مهام: أولاً قام بتدعيم قيادة الولايات المتحدة لأوروبا الغربية ووسع مدى هذه القيادة ناحية الشرق، ثانياً قام بإضفاء المشروعية على اختراق المنطقة المهمة في وسط آسيا وأعطى للحلف الرخصة للقيام بعمليات هناك. ثالثاً سمح بإستراتيجية جديدة لتطويق روسيا التي يعتقد صناع القرار في الولايات المتحدة أنها لا تستطيع التحول نحو نظام ديمقراطي

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص 111-113.

(2) نقلاً عن: زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص 230.

(3) ميشيل بينيون، مصدر سابق، ص 139.

واقتصاد غني ومن ثم يجب احتوائها،⁽¹⁾ ويعد ذلك توافقاً مع التحليل الاستراتيجي الذي قدمه بريجنسكي تجاه القارة الاوراسية⁽²⁾ فضلاً عن ذلك كان هناك العديد من الأهداف التي تقف وراء الخيار الأمريكي الاستراتيجي في الإبقاء على حلف شمال الأطلسي، ويمكن تلخيصها بثلاث نقاط أساس هي:⁽³⁾

1- تكريس التفوق العسكري والجيواستراتيجي العالمي للولايات المتحدة باستعمال الحلف كأداة للقيادة العالمية.

2- الحفاظ على التوازن الاستراتيجي الأوربي من خلال سياسة الاحتواء الايجابي وتقديم الضمانات الأمنية.

3- مواجهة الأشكال الجديدة للمخاطر الكامنة على استقرار وامن القارة الأوروبية والفضاء الاورو-أطلسي.

ومن هنا فإن النظام الدولي بعد الحرب الباردة، شهد تغييراً ملحوظاً في توازناته الجيوإستراتيجية، نظراً لانحسار العامل الإيديولوجي في الصراع الدولي مقابل تزايد تأثير العامل الجيوسياسي والحضاري وتداخلهم في صياغة استراتيجيات تتجه نحو أفاق أوسع، الذي اثر كثيراً في بناء مرجعيات قيمة للفكر الاستراتيجي الغربي والأمريكي خاصة، حتى بدت منحنيات الأداء في علاقاتها تمثل صورة مصغرة لما ستقوم عليه حقيقة البناء القادم للنظام الدولي، الذي اعتمد على أطر متعددة تمثلت بما يأتي:⁽⁴⁾

أولاً: تعزيز الشراكات والتحالفات الدولية القائمة على المصالح المشتركة.

(1) اليكس كالينيكوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2007، ص 13.

(2) غسان العزي، مصدر سابق، ص 181.

(3) نقلاً عن: زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص 262.

(4) السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001- الإشكالية الفكرية والإستراتيجية، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص 74.

ثانياً: التخلي عن اطر الشرعية الدولية التي كانت تعكس توازنات جيوسياسية وجيوإستراتيجية عالمية لم تعد قائمة، فالتحول من نظام ثنائي القطبية نحو نظام أحادي القطبية يتطلب بناء منظومة قانونية دولية بديلة تضمن السلم والأمن عالمياً تحت القيادة الامريكية وضمن رؤيتها.

ثالثاً: صياغة إستراتيجية شاملة جديدة لمواجهة الازمات ضمن العالم الرأسمالي الغربي، ومواجهة المنافسين المحتملين للولايات المتحدة من خارج التحالف الغربي، فروسيا بقيت دولة عظمى، وهي تمتلك آلاف الرؤوس النووية وتعمد فوق احتياطات كبيرة من البترول والغاز، كما إن الصين وفي ظل النمو الاقتصادي السريع الذي حققته منذ الثمانينات الذي مكنها أن تصبح قوة منافسة في أكثر مناطق العالم عرضة لعدم الاستقرار.⁽¹⁾

رابعاً: استمرار التدخل في الشؤون الإقليمية والداخلية للقوى المنافسة بهدف تحيدها أو حملها على الخضوع للرغبة الأمريكية، فقد دعمت حركات الانفصال في الشيشان وحركت الاضطرابات في جمهوريات القوقاز الإسلامية، وإقامة روابط وثيقة مع آسيا الوسطى لإضعاف مكانتها ومنعها من استعادة نفوذها السابق.⁽²⁾ وتدخلت في الصين وبشكل واضح في قضية التيب و شجعت أيضاً أقلية الايغور في إقليم تشينغ شانغ في الشمال للمطالبة بالاستقلال، كما حافظت على التزاماتها تجاه تايوان الجزيرة التي كانت متبقية من الصين الوطنية التي تجسدت بقانون العلاقات مع تايوان الصادر في عام 1979 والمتضمن بوجوب تقرير مستقبلها بالوسائل السلمية فضلاً عن توفير الوسائل والمواد والخدمات الدفاعية للدفاع عن نفسها.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 220-222.

(2) ريتشارد ن. هاس، الفرصة- لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة اسعد كامل الياس، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 194.

(3) المصدر نفسه، ص 183.

كما عمدت الولايات المتحدة إلى صياغة التوازنات الدولية والإقليمية لإبقاء القوة المنافسة تحت سيطرتها، إذ عملت على الإسراع بعقد اتفاقيتي الحد من التسلح النووي البعيد المدى بمضامين تحقق المصالح الأمريكية أكثر من الروسية، ولكن السياسة الأمريكية كانت فيما عدا ذلك ولأعوام عدة تدعم بوضوح عودة القوة إلى الدولة الروسية، ليس دعماً لها، وإنما دعماً لتجديد حالة «المواجهة» على صعيد القارة الأوروبية، ومن ثم استمرار حالة الإحساس الأوروبي بوجود خطر خارجي إي (صناعة العدو)، بما يجدد الحاجة إلى الحليف الأمريكي. ومن المعالم الرئيسة لهذه السياسة في تلك الحقبة: ⁽¹⁾

1- الدعم الأمريكي الملحوظ لاسترجاع الهيمنة الروسية في وسط آسيا مع فتح الأبواب أمام التحرك الأمريكي اقتصادياً ومالياً في المنطقة، وهذا مما أثار مخاوف الدول الأوروبية الشرقية كبولندا والمجر من عودة الهيمنة الروسية أيضاً، ودفع بها إلى المطالبة الملحة بالاندماج في حلف شمال الأطلسي، ومقابل ذلك تسارعت خطى الاتحاد الأوروبي للتوسعة شرقاً لدمج تلك الدول في سياسة أوروبية مشتركة.

2- الإبقاء على الأسلحة النووية بحوزة الاتحاد الروسي، وكانت الحصيلة بقاء الطاقة النووية العسكرية الروسية مع زيادتها بدرجة جددت الحديث القديم في غرب أوروبا عن الحاجة إلى التحالف مع القوة النووية الأمريكية.

وبذلك وبعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش بدء النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، انفردت الولايات المتحدة بالسلطة الدولية وأصبحت فيه القوة العظمى الوحيدة في العالم، وبدأت تسلك سلوكاً شبيهاً بالإمبراطورية الرومانية مع فوارق التطورات الحضارية. وقد تحوّلت وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات المكملة لها من استخبارات وأمن قومي ووزارة الدفاع إلى مراكز لصناعة القرار الدولي، وافتعال الأزمات ومعالجتها، وإجراء ترتيبات جيواستراتيجية وسياسية واقتصادية في معظم أنحاء العالم بما يتلاءم مع مصالحها دون وجود قوى عالمية منافسه.

(1) محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول الإسلام والمجتمع الحديث، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص25.

المطلب الثالث

استراتيجية استعادة الهيمنة في مطلع

القرن الحادي والعشرين

شهدت البيئة الدولية مع مطلع القرن الحادي والعشرين متغيرات وأحداث مهمة تركت الأثر الواسع على تفاعلات القوى العالمية، وأنتجت نقاط تحول في استراتيجيات ومكانة تلك القوى وساهمت في عملية صيرورة جديدة للتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وعلى الرغم من ما حملته من عوامل التالف الدولي بين القوى العالمية إلا إن تضارب المصالح التي نتجت عن الحرب على الإرهاب زادت من إدراك تلك القوى بضرورة التغيير. وهو ما سنتطرق إليه كما يأتي:

أحداث الحادي عشر من أيلول وحركة التوازنات

عُدت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 نقطة تحول في السياسة والإستراتيجية الأمريكية تجاه العالم، وفيها عرفت الولايات المتحدة تضامناً عالمياً لم يسبق لها أن شهدت مثيلاً له، استعداداً لتقبل قيادتها في مواجهة ما يسمى بالإرهاب الدولي، وأعلنت نفسها فوراً المسؤولة عن مكافحة الإرهاب، وحددت جملة مبادئ وقواعد جديدة في العلاقات الدولية كان أبرزها إمكان إعلان حرب وقائية تشنها الولايات المتحدة في أي مكان في العالم ترى فيه تهديداً لأمنها، واستخدام كل الوسائل بما فيها التدخل العسكري وتغيير الأنظمة السياسية القائمة، واستحداث «قيم أخلاقية» تصنف الدول على أساس الخير والشر، وتكريس قاعدة «من ليس معنا فهو ضدنا».⁽¹⁾

ودفع الخوف من خطر الإرهاب بالدول إلى الاعتقاد انه ليس بوسعها تحقيق أهدافها في مكافحة الإرهاب دون تضافر جهد عالمي لهذه الغاية، من هنا برز فجأة التحالف الدولي العريض ضد الإرهاب، وساهمت تلك الأحداث في تغيير مصالح

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية -الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 251.

ومواقف دول متنوعة الأهداف، أنتجت تحالفات واصطفافات جديدة تواكب التغيير وتظهر توازنات جديدة في القوة.⁽¹⁾ وبذلك تكاملت الجهود الدولية مع الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب، إذ عرضت 136 دولة مساعدات عسكرية عليها، ومنحت 39 دولة حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية في أجوائها، ومنحت 76 دولة حق الهبوط لهذه الطائرات، ووافقت 23 دولة على استضافة القوات الأمريكية في المجهود الحربي، وانضمت اليمن والفلبين وجورجيا لتقديم تدريب عسكري لقوات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الوجود العسكري الأمريكي في خمس دول بوسط آسيا، وهو ما يؤكد عولمة الحرب وجعلها ذات أبعاد عالمية.⁽²⁾ كما يقول جون ادواردز عضو مجلس الشيوخ السابق «جاء أول اختبار لقادتنا وحلفائنا في هذا القرن بقوة مروعة في 11 أيلول 2001، وعندما تعرضت الولايات المتحدة للهجوم وقف معنا العالم بأسره».⁽³⁾

ومنحت أحداث 11 أيلول للولايات المتحدة المبررات الأخلاقية والقانونية لتعيد صياغة النظام الدولي قيد التأسيس بما يجعلها بالفعل سيدته، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال ما أسمته الحملة الدولية ضد الإرهاب، التي مكنتها من دفع الأمم المتحدة إلى إصدار العديد من القرارات التي تدين الإرهاب وفوض مجلس الأمن الولايات المتحدة في القرار ذي الرقم 1368 باتخاذ الإجراءات اللازمة للرد على المسؤولين عن تلك الاعتداءات.⁽⁴⁾ وأدت تلك الأحداث إلى ظهور مشروع أمريكي جديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود وضبط التوازنات العالمية، لاسيما

(1) كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة- الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة صلاح عبد الحق،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 188.

(2) شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سابق، ص 4.

(3) رودولف جوليان وجون ادواردز، رؤيتان للسياسة الأمريكية - جمهورية وديمقراطية، مجلة

دراسات عالمية، العدد (72)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية

المتحدة، 2008، ص 26.

(4) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي(الولايات

المتحدة أمودجاً)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص 307.

في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.⁽¹⁾ فقد استغلت الولايات المتحدة تلك الأحداث لتحرك أزمة العراق مجدداً وتدفع باتجاه إصدار قرارات دولية تمكنها من التدخل بالعراق، بل وصل الأمر إلى أن تحارب العراق وتحتله دون تفويض رسمي من الأمم المتحدة، فضلاً عن رسمها خريطة جديدة للعالم الجديد تقوم على التمييز بين من سماهم الرئيس بوش محور الشر من جانب والعالم الحر الذي تقوده الولايات المتحدة من جانب آخر.⁽²⁾ ونتيجة لتلك السياسات التي انتهجتها الإدارة الأمريكية إعادة إحياء نظرية «صراع الحضارات» على اعتبار أن هذه الأحداث تمثل تجسداً مادياً وحيّاً لصراع شديد بين جماعات بشرية مختلفة في العقيدة والحضارة والدين. ونتج عن ذلك أن تحولت الولايات المتحدة إلى قوة داعية إلى تغيير قواعد النظام الدولي، حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية، والتدخل في الشؤون الداخلية، وإجراء التغيير في الدول والحكومات بائتلاف مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل، والمؤمنة به، مثل بريطانيا، وإلا فيجب أن يتم التغيير بتدخل أمريكي منفرد.⁽³⁾

وجاءت إستراتيجية المواجهة الأمريكية كما حدّد مرتكزاتها دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، في حديث له أمام طلاب جامعة الدفاع الوطني في 2001/1/31، الذي عبر فيه عن جوهر العقيدة العسكرية الجديدة بأنه يتمثل في:⁽⁴⁾

- (1) ومن هذا المنطلق جاء «مشروع الشرق الأوسط الجديد» الذي تبناه «المحافظون الجدد» وتم الإعلان عنه في 2004 من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى. وفي 13 أيار 2004 قام الرئيس الأمريكي بفرض عقوبات على سورية تنفيذاً لقانون أصدره الكونجرس الأمريكي في كانون أول 2003 تحت عنوان «محاسبة سورية واستعادة السيادة اللبنانية». للمزيد انظر: عبد القادر رزيق المخادمي مشروع الشرق الأوسط الكبير - الحقائق والأهداف والتداعيات ، ط 1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2005، ص ص 97-99 .
- (2) للمزيد انظر: يوسف العاصي الطويل، حملة بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى، ج2، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص ص 380-385.
- (3) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ص 112-113.
- (4) قبل ذلك كانت الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الرئيسة قد مرت بثلاثة مراحل أساسية، وحسب بول ماري دولا غورس في (اللوموند دبلوماسيك العدد 2002/9): قال انه في السبعينات =

- امتلاك قوة ردع فوق أربعة مسارح معا.
- الانتصار على قوتين تهاجمان الولايات المتحدة، (أي مسرحين للحرب).
- خوض هجوم مضاد قوي.
- احتلال عاصمة بلد معاد وإقامة نظام جديد فيها.

ويعني هذا إضفاء تعديل مهم على العقيدة العسكرية. وأن ما قاله رامسفيلد بشأن «امتلاك قوة ردع فوق أربعة مسارح معا» له دلالة في كونه سيحرر الأمريكيين على ما يبدو من الاعتماد على الحلفاء الأوروبيين.⁽¹⁾

وأعلن عن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في أيلول 2002، -التي عدلت بإصدار لاحق لإستراتيجية جديدة في آذار عام 2006- متضمنة أفكار تيار المحافظين الجدد فضلاً عن تأييد التيار الواقعي لتلك المرتكزات، لتشكل ثوابت ومنطلقات أداء استراتيجي جاءت على وفق صياغة متشددة، بل كانت الأكثر تشدداً في خطاب السياسة الخارجية، منذ عهد رونالد ريغان. ومن ابرز تلك الأفكار والمبادئ ومعالم التغير في الإستراتيجية الجديدة، ما يأتي:⁽²⁾

= كانت سياسة الدفاع تضع نصب أعينها الاستعداد لخوض «حربين ونصف»، تبعاً للمذهب الذي تبناه آنذاك الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون. وبعد انتهاء «الحرب الباردة» أصدرت إدارة الرئيس بوش الأب عام 1991 وثيقة بعنوان «نظرة إلى القدرة العسكرية الأساسية» تضمنت مبدأ جديداً بات يتوقع حدوث «نزاعين إقليميين كبيرين» والتهيؤ لهما. وبعد انتخاب بيل كلينتون رئيساً أكدت إدارته التوجه السابق وذلك في تقويمها الشمولي عامي 1993، و 1997 في وثيقة حول «سياسة الدفاع الرباعية» إذ أطلق على هذه النزاعات اسم «حروب رئيسة في مسرح عمليات». ولم يكتف رامسفيلد، بل حاول صياغة تعريف جديد للأخطار التي يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها. فجمع في (معسكر الأعداء) «المنظمات الإرهابية» ذات «التطلعات الدولية» والدول التي تساندها وخصوصاً تلك التي يمكن أن تمدها بأسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) التي تقوم هذه الدول بتطويرها. نقلاً عن: نبال خماس، إمبراطورية الأكاذيب- مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 44.

(1) See: Steven Mufson, „Bush’s view of world Evolves, Washington post, 3/3/2002,p.36

(2) للمزيد انظر: عبد الغفور كريم علي، الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية (مبدأ بوش)، جامعة بغداد، العراق، 2004، ص ص 14-15.

1- الانفراد بالتفوق العسكري المطلق بما يحقق السيطرة الإستراتيجية الكاملة على العالم: لاشك أن قراءة متفحصة لجوهر العقيدة العسكرية الجديدة تكشف لنا أنها لا تطل فقط إحداث ما يسمى بـ «الثورة في المسائل العسكرية» بل توظيف هذه التقنيات الجديدة لتحقيق «تفوق نوعي على الخصم» يتيح ضمان مبدأ «السيطرة الإستراتيجية» بالمطلق. ولاشك أن كلام (بول وولفويتز)، نائب وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، كان شديد الصراحة حين قال في مؤتمر ميونيخ الأمني في آذار 2003 بما معناه «أن المعارك هي التي ستحدد التحالفات».

2- التخلي عن «إستراتيجية الاحتواء» التي حكمت السياسة الأمريكية إبان الحرب الباردة وتبني «إستراتيجية الهجوم الوقائي» فهذه الإستراتيجية ستبتعد عن مبدأ عمره أكثر من نصف قرن في السياستين الدفاعية والخارجية الأمريكية هو الاحتواء والردع، وتقترب من نظرية (التدخل الأستباقي) و(الهجوم الوقائي).⁽¹⁾

كما أطلق المحافظون الجدد إستراتيجية الفوضى الخلاقة ضمن عملية الحرب على الإرهاب ودعم التحول الديمقراطي وخصوصاً في الشرق الأوسط،⁽²⁾ إذ أكد هؤلاء في مجمل أطروحاتهم الفكرية والسياسية بان المجتمعات القريبة منها من محاذاة الأطلسي في

(1) ويعد هذا تحولاً مهماً في التفكير الاستراتيجي الأمريكي. واستناداً إلى تصريحات مسؤولين أمريكيين كبار فإن المبدأ الاستراتيجي الجديد يبتعد كثيراً عن سياسة الحرب الباردة التي كانت تقوم على الردع والاحتواء ليصبح جزءاً من أول إستراتيجية للأمن القومي تقوم على فكرة الهجوم الوقائي. وعدّ العديد من المحللين هذا التوجه أكبر تغيير في الإستراتيجية الأمنية - العسكرية منذ حقبة أربعينات القرن العشرين حين أسس الرئيس هاري ترومان وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إي) ومكتب التحقيقات الفيدرالي (اف بي آي) والبنيتاغون. انظر:

Jill Nelson, America Greates Its own Terror, USA Today, 4/7/2002,p4.

(2) قد صممت نظرية الفوضى في معهد «American Enterprise» ضمن مشروع (التغيير الكامل في الشرق الأوسط) الذي أعده عام 2003، الذي يركز على صياغة مشاريع بوش الابن للشرق الأوسط التي تفرض بالقوة العسكرية، إذ إن الاستقرار في العالم لا يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم يجب تدمير هذا الاستقرار من أجل نشر الفوضى البناءة. ويعيد البعض هذا المفهوم إلى نيكول ميكافيلي في كتابه الأمير بقوله «الشجاعة تنتج السلم والسلم ينتج الراحة والراحة تتبعها الفوضى والفوضى تؤدي إلى الخراب ومن الفوضى ينشأ النظام والنظام يقود إلى النجاة». نديم منصوري، مصدر سابق، ص 35.

الغرب وحتى حدود أفغانستان راكدة سياسيا ولكي يتحرك ركودها لابد من إحداث شيء من الفوضى حتى يحصل التغيير في هذه الدول نحو الأفضل هذا المصطلح لا يختلف كثيرا عن نظرية الدومينو أو قد يعدّ امتداد لها إذ هناك من يرى أنها أسلوب أمريكي جديد بل هو استنباط راهن لوسيلة قديمة جاهدت الولايات المتحدة في استخدامها لتفكيك النظام العالمي القديم ومع تقدم الفوضى الخلاقة أو البناء كأحد أسس الإستراتيجية الأمريكية وتدخلها في تفاصيل آليات الهدم والبناء.⁽¹⁾

وأن مثل هذه النقلة النوعية أحدثت تغيرات واسعة في المؤسستين العسكرية والاستخبارية الأمريكية في تركيبتهما وسياساتهما، وجاء ذلك على مستويين هما:

الأول: مستوى المفاهيم: إذ سيتطلب الأمر تغيير العقلية العسكرية الأمريكية التي تعتبر الهجمات المفاجئة عملية (غير مشرفة).

الثاني: مستوى العناد: لأن الهجمات الوقائية تحتاج إلى أنواع جديدة من الأسلحة لجعل القوات الأمريكية أكثر مرونة في الحركة وأكثر قدرة على « الفتك السريع ». ويمكن لهذا الملاحظة أن تفسر الخطوة التي اتخذها الرئيس الأمريكي بوش بشأن خطة لإعادة نشر القوات الأمريكية الموجودة في الخارج.⁽²⁾

3- صياغة تعريف جديد للأخطار التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها: فقد تم جمع المنظمات الإرهابية ذات «التطلعات الدولية» والدول التي تساندها وخصوصا تلك التي يمكن أن تمدها بأسلحة الدمار الشامل (النووية والبيولوجية والكيميائية) التي تقوم هذه الدول بتطويرها، ضمن معسكر الأعداء. لان الخطر لا يتحدد فقط بمصدره بل أيضا بطبيعته. وتبعاً لذلك عملت الولايات المتحدة على دراسة احتمال استخدام

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت، دار النهضة العربية، 2008، ص 459-460.

(2) نبال خماش، مصدر سابق، ص 55.

السلاح النووي ضد دول غير نووية، أو رداً على هجمات بأسلحة كيميائية وبيولوجية أو عند حدوث « تطورات عسكرية مفاجئة » ذات طبيعة غير محددة.⁽¹⁾

4- تعزيز السيطرة العسكرية على مراكز وخطوط الطاقة في العالم: التي تبدأ من الشرق الأوسط والبحر المتوسط وصولاً إلى نفط آسيا الوسطى وغازها: ما يمكن الولايات المتحدة من التحكم في التوازنات العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية، في تفاعلها الوثيق طبعا مع حلقات الإستراتيجية الأخرى.⁽²⁾

ونلاحظ إن هذه الاستراتيجيات لم تأت نتيجة أو رد فعل على احدث 11 أيلول 2001 التي هزت الأمن القومي الأمريكي، وإنما انطلقت من أسس وأطروحات فكرية متأصلة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إذ إن الولايات المتحدة ومنذ بدء الجمهورية كانت تحمل توجهات امبريالية مثلت الدافع الرئيس وراء التوسع المستمر في إطار الأمن القومي الذي عكست صورته الاستراتيجيات العسكرية والسياسية فضلاً عن الاقتصادية عبر مختلف مراحل تطور الاستراتيجيات الأمريكية، وامتداداً لتلك الرؤيا الامبريالية يروج منظرو الإمبراطورية الأمريكية لفكرة «الحدود المتحركة» للأمن القومي الأمريكي على وفق ذلك يشير عالم السياسة الأمريكي فريدريك جاكسون تيرنر إلى إن «تاريخ الولايات المتحدة هو تاريخ الحدود المتحركة على الدوام ودون تردد، وإن هذه الحدود موجودة في كل مكان وفي أي مكان يمكن الوصول إليه، وإن الولايات المتحدة تصارع على مجمل الكرة الأرضية».⁽³⁾ وهكذا فقد مثلت تلك الاحداث مجرد مبررات لتنفيذ وتحقيق المصالح الامريكية.

(1) ضاري رشيد السامرائي ، متغيرات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية أعقاب أحداث 11 أيلول، أوراق أمريكية، العدد (113)، مركز الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد 2003، ص 3. كذلك انظر: عبد الغفور كريم علي، مصدر سابق، ص 14.

(2) عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام أجميلي، مصدر سابق، ص 42.

(3) نقلاً عن: وائل محمد إسماعيل، الهيمنة الأمريكية رؤية في الاحتمال السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (25)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2008، ص 24-25.

التوازنات العالمية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008

إن النظام الدولي الجديد الذي روجت له الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم يكن ليستمر، إذ إنه افتقد إلى المبررات والأسس الذاتية والموضوعية أو لم يؤسس لها بصور شاملة، ولا يكفي لقيام الأنظمة العالمية أن يعلن عنها بحدث معين وإنما تنشئ وتظهر نتيجة عوامل ومتغيرات تراكمية عديدة في مجالات الصناعة والتجارة ونوعية القوة العسكرية فضلاً عن المتغيرات الجيوسياسية والفكرية، وتفاعل جميع تلك المتغيرات مع وجود حدث شامل يعبر عن انتهاء نظام دولي والبدء بنظام دولي جديد يرتكز على أسس ومعايير مبتكرة ومتقدمة.⁽¹⁾ لتبدأ مع حركة التغيير تلك صيرورة جديد للتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

وكإحدى دلالات ذلك، جاء التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية الكبرى بعامة والولايات المتحدة بخاصة، وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008 وعبرت عن مشاكل هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي العالمي، التي سادها الاضطراب والتقلب الشديد وتصدر أزمة الديون السيادية في الدول الغربية المشهد بجدارة، وبحسب تقرير أصدره معهد بروكيجز، بلغت قيمت الدين الحكومي في الاقتصادات المتقدمة 18,100 مليار دولار عام 2007، زادت إلى 29,50 مليار دولار عام 2011 ومن المنتظر أن تزيد إلى 41,300 مليار دولار عام 2016، وكان نصيب الولايات المتحدة من حجم هذه الزيادة 37% في الحقبة بين عامي 2007 و 2011 وسوف تزيد إلى 40% في الحقبة ما بين عامي 2011 و 2016.⁽²⁾

في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وعلى الرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، فإن تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الإستراتيجية للقوى العالمية، سواء ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة وزيادة فاعليتها في مجال السياسة

(1) خالد المعيني، مصدر سابق، ص 210.

(2) نقلاً عن: كاران أبو الخير، العاصفة القادمة: النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة، مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 150.

الدولية.⁽¹⁾ وبسبب تتابع أزمة الديون الأمريكية واستمرار العجز السنوي في الميزانية، واستمرار التراجع في النمو، واشتداد المنافسة العالمية، التي انعكست على عدم قدرة الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها «كقوى عظمى»، الذي اتضح خصوصاً بعد التغيير السياسي العربي وعدم قدرتها على صياغة أو إدارة تفاعلات مرحلة ما بعد التغيير العربي، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون بالقول «إن الولايات المتحدة قد تخسر فرصتها في إعادة رسم السياسات في الشرق الأوسط، إذ تسببت ضغوط الميزانية وقلة الموارد في تقييد الدعم الأمريكي للقوى الديمقراطية الناشئة في دول مثل مصر وتونس».⁽²⁾

واندفعت القوى العالمية الصاعدة باتجاه اللحاق بالقوة الأمريكية وأداء دور مؤثر في التفاعلات الدولية، مثل روسيا والصين فضلاً عن القوى القائمة فعلياً مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والتكتلات الاقتصادية والشركات العالمية الكبرى، وفي هذا السياق يرى منظرو العلاقات الدولية أنه كلما أصبحت دولة ما قوة اقتصادية تشعبت مصالحها حول العالم، مما يجعلها تسعى لتطوير بقية مواردها، لاسيما القوة العسكرية، والدخول في تحالفات أو شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى في المجالات كافة. وهو ما ينطبق بشكل كبير على الصين التي أصبحت ثاني قوة اقتصادية في العالم، فيما بدأت روسيا تستعيد جزءاً من عافيتها في السنوات القليلة الماضية، يعزز من ذلك وجود قيادة قومية روسية تؤمن بأهمية بعث الدور الروسي من جديد.⁽³⁾ وفي هذا الصدد، صرح بن برنانكي رئيس البنك المركزي الأمريكي، في محاضرة مهمة في تشرين الثاني 2010، بأن مجمل إنتاج الاقتصادات الصاعدة، في الربع الثاني من عام 2010، قد زاد بنسبة 41% عما كان في بداية عام 2005. وقد بلغت الزيادة نسبة 70% في الصين، ونحو 55% في الهند، أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد كانت الزيادة لا تتجاوز 5%، لقد تجاوزت الاقتصادات

(1) إسوار برساد، مصدر سابق، ص 9.

(2) نقلاً عن: عصام عبد الشافي، العامل الدولي-تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة،

مجلة السياسة الدولية، العدد (186)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 92.

(3) زيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 96-99.

الصاعدة الأزمة الاقتصادية بسهولة، وكانت آثارها كانت كارثية على الدول المتقدمة.⁽¹⁾ وتعكس تلك الأرقام ما وصفه عالم الاقتصاد سي فريد برجستن من معهد بيترسون للاقتصاد الدولي «بان الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين قد انقسم إلى شطرين يعملان بصورة منفردة ومختلفة عن بعضهما بعضاً» فالدول الصناعية التي كانت بالأمس تقود الاقتصاد الدولي -الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان- أضحت في وضع صعب بينما تحقق الاقتصادات الصاعدة معدلات نمو تماثل ثلاثة أضعاف معدل النمو في الدول الغنية، وهو ما ينعكس على الاختلاف الواضح في أولوياتهم ومستوى تفاعلاتهم في السياسية الدولية.⁽²⁾

وأجرت الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي عدداً من التغييرات ذات الطابع السياسي والعسكري، خصوصاً بعد الأزمة المالية، وتردي جاهزية القوات الأمريكية، مع تداعيات غزو العراق وأفغانستان، وقد تم إعداد «مشروع واشنطن الخاص بالنااتو» بشكل يتسق مع إستراتيجية الاقترب غير المباشر الأمريكية التي تقوم من خلال بناء التحالفات باستخدام القوة الناعمة والذكية، واستخدام القوة أو التلويح بها. على وفق هذه التوجهات عملت الولايات المتحدة على دمج حلف الناتو وإشراكه في حروبها وجعله الظهير الاستراتيجي العسكري لها في العالم. وكانت الأزمة الليبية ساحة الاختبار لهذه الإستراتيجية التي تعكس في جوهرها فكرة «القيادة من الخلف».⁽³⁾

ودفعت تلك التغييرات الرئيس الأمريكي اوباما إلى تبني إستراتيجية أعدها مركز البحوث البريطاني تشتماهوس Tshatam House، ومن ابرز الأسس التي حث المركز عليها هي:⁽⁴⁾

- (1) نقلاً عن: كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، على الموقع: <http://www.siyassa.org.eg>
- (2) نقلاً عن: كارن أبو الخير، العاصفة القادمة: النظام الاقتصادي العالمي يندفع نحو أزمة هيكلية حادة، مصدر سابق، ص 150.
- (3) نقلاً عن: عصام عبد الشافي، مصدر سابق، ص ص 91-92.
- (4) نقلاً عن: كوثر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن، الملف السياسي، العدد (95)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 6.

- أن تعمل الولايات المتحدة على فهم خصومها جيداً، وفي الوقت نفسه عليها التركيز أكثر على كيفية دعم حلفائها في سياستها الخارجية.
- التركيز بصورة أكبر على قضايا الإصلاح السياسي في الدول التي ترغب في إحداث التغيير الديمقراطي فيها، بدلاً من الاقتصار على دعم القادة والأحزاب السياسية.
- القيام بمبادرات ايجابية تجاه الدول النامية (دول الجنوب) عبر ضمان التعاون الفعال بين مختلف وكالات وبرامج المساعدات الخارجية. فضلاً عن فتح أسواقها في وجه تلك البلدان وضمان مواصلة تدفق الاستثمارات الأمريكية إليها.
- التأقلم مع دور الشريك، إذا أرادت إحياء علاقاتها والشراكة المتميزة مع أوروبا، ودعم الصين، والهند في أداء دور أوسع على الساحة الدولية، فضلاً عن تعزيز ودعم قوة المؤسسات الدولية وتطبيق الاتفاقيات لاسيما في مجال منع الانتشار النووي، والوصول إلى اتفاق الحد من التغير المناخي، وأن تكون الولايات المتحدة الدولة القدوة إلى حلفائها وشركائها، من خلال دعم أنشطة المحكمة الجنائية الدولية وتنظيم الاقتصاد العالمي.

كما أشار المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي في كتابه «مستقبل القوة» إلى إن مستقبل القوة في القرن الحادي والعشرين، سينتقل عبر طريقين، الأول من الغرب إلى الشرق، والثاني من الدولة إلى الجهات الفاعلة غير الرسمية.⁽¹⁾ وليس أكثر دلالة على ذلك التغير والتحول في ميزان القوى العالمية، من إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن استراتيجياتها الجديدة القائمة على تعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي أو ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «قرن أمريكا الباسيفيكي»، بهدف خلق شراكة إستراتيجية في المجالات كافة مع هذه الدول في تطور يعدّ لافتاً للنظر إذا ما أخذنا في الاعتبار الاهتمام التقليدي في شئون الشرق الأوسط. وقد ذكرت في هذا الصدد وزيرة الخارجية الأمريكية في مقال مطول نشرته في مجلة السياسة الخارجية بأن «مستقبل السياسة سوف يتم تقريره في آسيا، وليس في العراق أو أفغانستان، وسوف تكون الولايات المتحدة في قلب الحدث»، بمعنى آخر أنه يتوجب على الولايات المتحدة عدم الانشغال الكلي بالأحداث

(1) Joseph S. Nye, The Future of Power, Available at: <http://www.chathamhouse.org>

في العراق وأفغانستان في وقت يتزايد التهديد للهيمنة الأمريكية من القوى الآسيوية، وبالتحديد الصين. وفي السياق ذاته، ذكر الرئيس أوباما على هامش مشاركته في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا-الباسيفيك في هونولولو في تشرين الأول 2011 بأن «الولايات المتحدة قوى باسيفيكية، وإننا موجودون هنا لنبقى».⁽¹⁾

وما يدل على اتجاه النظام الدولي نحو صيرورة جديدة للتوازنات العالمية هو انبعاث قوى دولية تجترح أداء استراتيجي فاعل على صعيد السياسة الدولية من خلال إقامة شراكات وتحالفات إستراتيجية في مجالات اقتصادية وأمنية فضلاً عن التكنولوجية، وفي هذا الإطار يشير الأكاديمي ووزير الخارجية السابق للاتحاد السوفيتي، والمسؤول السابق عن الـ «كي.بي.جي» بريماكوف يفجيني، فكرة ضرورة إنشاء مثلث استراتيجي في آسيا، يجمع الصين والهند وروسيا، وإذا تمكن هذا المثلث بما يرمز إليه من طاقة اقتصادية وعسكرية وبشرية - فسوف يكون مثلثاً صاداً للهيمنة الأمريكية في العالم بصورة عامة وفي آسيا خصوصاً.⁽²⁾ وهو ما بدأ يتوثق بالتقارب الاستراتيجي الروسي - الهندي - الصيني الذي برز مع لقاء وزراء خارجية الدول الثلاث في 2005/7/2 للاتفاق على مجموعة من القضايا الإستراتيجية. فضلاً عن اتفاقات الشراكة الإستراتيجية التي إقامتها الصين مع العديد من الدول، منها مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الأول 2004، وفي نيسان 2005 وقعت اتفاق شراكة مع الهند وباكستان واندونيسيا وبنغلادش.⁽³⁾ كما تم إنشاء مجموعة البريكس التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين، وانضمت لها جنوب إفريقيا في أوائل عام 2011، وخلال قمة «هينان» اتفق زعماء «بريكس» على توسيع التبادل والتعاون بين دولهم في مجالات: التمويل ومراكز الأبحاث والتجارة والصناعة، وضرورة إصلاح مؤسسات التمويل الدولية من أجل زيادة دور القوى الاقتصادية الصاعدة في صناعة القرار داخل تلك المؤسسات (صندوق النقد والبنك الدوليين). كما وافقوا على

(1) خالد بن نايف الهباس، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا: هل تحمل نذر حرب باردة جديدة؟، جريدة الحياة، 2011/12/25، ص 11.

(2) نقلاً عن: فتحية ليتيم، مصدر سابق، ص 304.

(3) نقلاً عن: بايتس غيل، النجم الصاعد الصين: دبلوماسية أمنية جديدة، ترجمة دلال أبو حيدر، دار الكتاب، بيروت، 2009، ص 104.

اتفاقية «إنتربنك» التي تتيح للدول الخمس تقديم قروض أو منح بعضهم البعض بعملاتها المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التجارة والاستثمارات البينية، خصوصا في قطاعات النفط والغاز والبنية الأساسية، ولعل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لم تكن غائبة عن قمة «بريكس» الأخيرة، فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى واثبات وزنها المتزايد في العالم، خصوصا بشأن ما يجري في المنطقة العربية. إذ توافق قادة «بريكس» على ضرورة تفادي استخدام القوة، معربين عن قلقهم الكبير إزاء الاضطرابات في الشرق الأوسط وشمال وغرب إفريقيا. كما تطرقت القمة إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، داعية إلى «إصلاح في العمق» ولاسيما في مجلس الأمن الدولي «لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً».⁽¹⁾

كما حدثت العديد من التحولات الجيوسياسية تؤثر بتراجع النفوذ الأمريكي العالمي، فعلى سبيل المثال تصاعدت قوة اليسار في أمريكا اللاتينية مع تضاعف مشاعر العداء للولايات المتحدة وتوج هذا الاتجاه في مطلع كانون الأول 2011 بإعلان تأسيس (منظمة سيلاك) التي تضم دول أمريكا اللاتينية وتستبعد الولايات المتحدة وكندا، للتخلص من الهيمنة الأمريكية التي تخضع لها منظمة الدول الأمريكية.⁽²⁾

وفي مقال بعنوان «فوضى عالمية جديدة»، يطرح أستاذ الدراسات الأوروبية بجامعة أوكسفورد، تيموثي جارتون آش، رؤية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على النظام الدولي. فعلى الرغم من أن هذه الأزمة، في رأيه، لم تؤدي إلى الانهيار التام للرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، فإنها في المقابل لم تدفع إلى عملية إصلاح شاملة، كما كان الأمل معقودا. وبينما تواصل الرأسمالية الغربية مسيرتها، مثقلة بالجراح والديون والقلق الاجتماعي، فقد ظهرت على الساحة أنماط مختلفة من الرأسمالية: صينية، وهندية،

(1) احمد دياب، البريكس تكتل الدول الصاعدة، ملف الأهرام الاستراتيجي، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx.2012>

(2) وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 81.

وروسية، وبرازيلية، تحقق نجاحا ملحوظا، وتحول ديناميكيته الاقتصادية بشكل سريع إلى قوة ونفوذ على الصعيد السياسي.⁽¹⁾

وتبعاً لذلك، يشير جوزيف ناي بالقول «إن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة على وفق نمط أشبه برقعة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد. على رقعة الشطرنج العليا نجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تحتفظ بتفوقها لحقبة من الزمن. إما على رقعة الشطرنج الوسطى سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد. أما الرقعة السفلية فهي تجسد مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيارفة يحولون إلكترونيًا مبالغ أضخم من أغلب الميزانيات الوطنية في العالم، كما سنجد مبرمجي الحاسب الآلي المنحرفين وهم يعرقلون عمل شبكة الإنترنت. كما تشتمل هذه الرقعة السفلية على تحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ. وعلى هذه الرقعة السفلية أيضا تتوزع القوى على نطاق واسع، ومن العبث أن نتحدث عن أحادية القطبية، أو تعدد الأقطاب».⁽²⁾

وفي ذات الاتجاه فإن رئيس مجلس العلاقات الخارجية والأكاديمي الأمريكي ريتشارد هاس في مقال متميز في مجلة «Foreign Affairs» بعنوان (عالم بلا أقطاب: ماذا بعد هيمنة الولايات المتحدة)، يرى إن الحديث عن التعددية القطبية بأنها أمر تجاوزه الزمن وإن العالم لم يعد محكوما بواسطة دولة أو أخرى، بل إن هناك الكثير من الفاعلون الدوليون الذين يملكون ويمارسون أنواعاً مختلفة من القوة لا تؤثر إمكانية ظهور أقطاب حقيقيين بل غياب للأقطاب. ويناقش هاس مسألة حتمية انتهاء نظام أحادي القطبية واتجاه التغيير نحو نظام بلا أقطاب، على وفق اعتبارات ثلاثة هي:⁽³⁾

(1) نقلاً عن: كارن أبو الخير، عالم بلا أقطاب: الحقائق الإستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 7.

(2) Joseph S. Nye, Op, Cit , p4.

(3) نقلاً عن: كوثر عباس الربيعي، التعددية القطبية وتفاعلاتها مع القطب الأمريكي المهيمن، مصدر سابق، ص 7-9.

- إن نمو الدول وتراكم الموارد البشرية والمالية والتطورات التكنولوجية التي تدفع باتجاه الرفاهية، تشكل المرتكز الرئيس للشركات والقوى الدولية الجديدة، وهذا لا يمكن إيقافه مما يؤدي إلى إنتاج عدد أكبر من الفاعلون المؤثرون إقليمياً ودولياً.
- السياسة الاقتصادية الأمريكية «ما تم تحقيقه وما فشلت في تحقيقه»، ساعدت على ظهور مراكز قوى جديدة وضعفت من موقفها في النظام الدولي. كما هو الحال في قضية الطاقة وعدم السيطرة على أسعار النفط بسبب تزايد الطلب الأمريكي، مما أدى إلى نقل الثروات إلى الدول التي المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وبذلك ساهمت الولايات المتحدة في تحويل منتجي النفط إلى مراكز قوى دولية. كما ساهم إنفاقها العسكري في تراجع مركزها المالي بعد الحربين التي شنتهما على أفغانستان والعراق، من فائض في الموازنة 100 مليار عام 2001 إلى عجز 250 مليار في 2007 ليرتفع إلى أكثر من تريليون دولار في 2010 وهذا ما عزز التضخم وساهمة في تراكم المزيد من الثروة والقوة في أماكن أخرى من العالم.
- العولمة التي جعلت من ظهور هذا النظام حتمياً، اذ زادت من حجم التدفقات عبر الحدود لكل شيء من المخدرات إلى البريد الإلكتروني والسلع المصنعة فضلاً عن الأسلحة والهجرة غير المشروعة، وبذلك ستزيد العولمة من ترسيخ نظام غياب الأقطاب من خلال التدفقات التي تتم بعيداً عن سلطة الدولة هذا من جانب، ومن جانب آخر تزايد من قوة الفاعلون الآخرون غير الدول مثل الشركات المصدرة للطاقة والجماعات المسلحة «الإرهابية» والدول الداعمة لها، والعولمة، كما أشار آلان تورين المفكر الاجتماعي الفرنسي بأن العولمة «ليست تعريفاً لمرحلة الحداثة ولا حقبة تاريخية، ينبغي النظر إليها كما هي طريقة لإدارة تغير تاريخي تؤدي إلى التقاطع بين الرخاء والفوضى».⁽¹⁾

ويؤشر هذا حقيقة مفادها، إن التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لم تعد مقتصرة على الدول إنما دخل أطراف ووحدات جدد تؤدي أدواراً فاعلة في بيئة التوازنات العالمية، الأمر الذي انعكس على الواقع الجيوسياسي والجيواقتصادي العالميين، فلم يعد هناك عالم

(1) نقلاً عن: كريستوفر كوكر، مصدر سابق، ص 229.

متوافق حول انموذج اقتصادي وسياسي موحد، وهو الرأسمالية الليبرالية الديمقراطية، بل نحن في عالم بلا أقطاب، تتعدد فيه الأشكال والنماذج الاقتصادية، التي كثيرا ما تكون غير ليبرالية، نحن لسنا بصدد نظام عالمي جديد، بل فوضى عالمية، وعالم منقسم، يشهد نزاعات متعددة.⁽¹⁾

ونستدل على ذلك من واقع الأحداث والأزمات الدولية، فقد أثار تأخر حسم الأزمة السورية وإنهاءها، تساؤلات عدة عن العلاقة بين القوة العسكرية الأميركية وتأثيرها السياسي العالمي. إذ إنَّ الفشل الأميركي بمواجهة التحديات السورية وحل الأزمة النووية الإيرانية، ودخول الأزمة الاقتصادية الأميركية على الخطَّ جعلاً أوباما كالهواوي في «فن الممكن»، والمنتقل بين الخطوط الحمراء الدولية والداخلية، وأكّدت هذه العوامل النظرية القائلة بانكفاء القوة الأميركية في الشرق الأوسط التي تبناها الخبراء في أميركا، فوصفت الباحثة الأميركية روزا بروكس في مجلة الفورين بوليسي الولايات المتحدة بالعملاق الجريح، ونشر ديفيد بروتكوف في الفورين بوليسي عام 2013 مقالة بعنوان «أميركا المحدودة» Limited America وأشار فيه بالقول «إنَّ الولايات المتحدة انتقلت من كونها قوة عظمى إلى مجرد معلقٍ سياسي على أحداث العالم». فضلاً عما تقدم، إن تعليق المساعدات العسكرية المالية الأميركية للحكومة المصرية يدل على مزيد من الارتباك الأميركي حيال الوضع المصري، ما أثار المزيد من التساؤلات في أميركا والعالم، عن تراجع دورها في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على مراكز القرار فيه.⁽²⁾

وما يدل على تجدد النظام العالمي وتغيير تراتبيته بظهور قوة عالمية بادوار جديدة غير معتادة، وبفعل الإستراتيجية الروسية والصينية الناجحة التي استعملت حق النقض -الفييتو- 3 مرات لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، كما أعلنت بريطانيا على لسان وزير دفاعها فيليب هاموند أن بلاده لن تشارك في أي تحرك عسكري في سوريا، وذلك بعد رفض مجلس العموم البريطاني مذكرة الحكومة بشأن المشاركة في عملية عسكرية محتملة تقودها الولايات المتحدة. ما أرغم

(1) انظر للمزيد: المصدر نفسه، ص 224.

(2) انظر: ميسون يوسف، سورية تنفذ العالم من الأحادية القطبية، صحيفة الوطن، دمشق، 2013/1/19، ص 2.

الأخيرة بالعودة إلى عالم التعاون الدولي السلمي والاحتكام إلى مبادئ القانون. ويمكننا القول إنّ النظام العالمي يتّجه نحو التعددية، التي تتجلى في إدارة القضايا العالمية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا فضلاً عن الاتحاد الأوروبي واليابان والهند إلى حد ما، وتحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال توازن عالمي مستقر.⁽¹⁾

ومما تقدم نرى أن الولايات المتحدة سعت وفي جميع مراحل تطور استراتيجياتها إلى أن تكون الطرف المؤثر أو المتحكم في إدارة وتوجيه التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية بدون أو مع القوى العالمية فضلاً عن العمل على احتواء أو تهميش القوى المنافسة بهدف استمالة التوازنات لصالحها، وكل ذلك تم من خلال استخدام العديد من آليات ووسائل القوة المتنوعة بغرض ضمان أهدافها.

(1) المصدر نفسه، ص 3.

المبحث الثاني

آليات الإستراتيجية الأمريكية والإخلال

بالتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

دائماً ما تكون القوى العالمية بحاجة إلى وسائل وآليات متكاملة ومترابطة مع بعضها لتتمكن من تطبيق استراتيجياتها وسياساتها بما يضمن نجاح أداؤها الاستراتيجي وتحقيق التأثير في حركة التوازنات. والوصول إلى ذلك يتوقف على مدى توفر القدرات التي تحتوى عليها تلك القوى وإمكانات توظيفها بشكل يتلاءم مع العقبات التي تعترض تحقيق أهدافها، فضلاً عن استثمار الفرص التي توفرها بيئة السياسة العالمية.

وعلى مر التحولات التي شهدتها النظام الدولي التي تمت على اثر تفاعل استراتيجيات وسياسات القوى العالمية التي طبقت العديد من الآليات سعياً وراء تحقيق أهدافها، ومنها آليات القوة الناعمة فضلاً عن آليات القوة الصلبة وكذلك الدمج بينهما لتكون آليات ذكية تضمن نجاح تلك الاستراتيجيات لكي تأتي تلك التحولات بشكل متلائم مع رغبات وأهداف القوى العالمية.

كما إن الولايات المتحدة وفي سبيل تعزيز مكانتها العالمية وضمان هيمنتها على تفاعلات النظام الدولي عمدت إلى تطوير العديد من آليات القوة الناعمة والصلبة فضلاً عن آليات القوة الذكية، وتوظيفها ضمن أداؤها الاستراتيجي العالمي وبهدف الإخلال أو ضبط التوازنات العالمية لصالح تحقيق أهدافها. وامتلكت الولايات المتحدة بعدها القوى العالمية الأولى مزيجاً ضخماً من الآليات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية فضلاً عن الثقافية بما لا نظير له في الإمبراطوريات القديمة والحديثة، الأمر الذي مكنها من مد نفوذها وتأثيرها إلى جميع أنحاء العالم وعلى القوى العالمية المنافسة لها التي تحاول استعادة حالة التوازن الجيوإستراتيجي معها وضمان أداء متوازي ومؤثر مقابل الأداء الاستراتيجي الأمريكي. ومن هنا تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كما يأتي:

- المطلب الأول: آليات القوة الصلبة
- المطلب الثاني: آليات القوة الناعمة

المطلب الأول

آليات القوة الصلبة

تنوعت الآليات التي استخدمتها القوى العالمية والإمبراطوريات في سبيل فرض سيطرتها وتعميم أنموذجها الحضاري وضبط تفاعلات السياسات العالمية إلى أشكال متعددة، وغالباً ما كانت تنبع من منطلق القوة في سبيل تحقيق نتائج أسرع وانتصارات أكبر. ومن هنا سنطرق إلى أهم تلك الآليات التي لجأت إليها الولايات المتحدة في تحقيق واستمالة التوازنات لصالحها.

أولاً: العقوبات

تعد العقوبات إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها القوة العالمية المهيمنة تجاه وحدات النظام الدولي بهدف تحقيق التوازن العالمي مع القوى الأخرى بما يضمن أهدافها ومصالحها، وقد تنوعت العقوبات من بينها الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن العقوبات السياسية. وقد تكون شرعية صادرة عن مجلس الأمن (التي تم تفصيلها في الفصل الأول) أو غير شرعية لأغراض ومصالح إستراتيجية تفرضها من قبل مجموعة من القوى المتألفة، وتختلف شدة تأثيرها حسب شدتها وطبيعة العلاقات الدولية للدولة المعاقبة.

كما إن فاعلية العقوبات يرتبط بعملية الاستمرار في فرضها لأطول مدة ممكنة لإنتاج التأثير، وهو ما يتطلب وجود تحالفات وشراكات قوية تستجيب لرغبة القوى العالمية التي تسعى إلى تطبيق تلك العقوبات، فضلاً عن ذلك إن غالبية العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة تم تعزيزها باليات ووسائل أخرى لتحقيق الأهداف المرغوب بها.⁽¹⁾ كما إن ديمومة العقوبات وفعاليتها تحتاج إلى تأييد من قبل المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة بما يسهم بإضفاء الشرعية على هذه الإجراءات ومن ثم الحصول

(1) تري ل. ديبل ، مصدر سابق، ص457.

على الدعم الدولي لتلك التصرفات وبذلك تترك العقوبات الأثر الأكبر في توجيه وضبط التوازنات الإقليمية والتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية بين القوى العالمية.⁽¹⁾

فالعقوبات هي احد الآليات التي تستخدمها الدول عند استحالة اللجوء إلى الحرب أو عند الاعتقاد بأن العقوبات قادرة لوحدها لتحقيق الأهداف، وهناك أنواع عديدة للعقوبات أهمها ما يأتي:⁽²⁾

- قطع العلاقات الدبلوماسية أو تعليق عضوية دولة معينة في تنظيم دولي.
- عقوبات عسكرية بفرض الحصار أو منع بيع الأسلحة أو منع تمويل جيش الدولة المعاقبة.
- العقوبات السياسية أي منع الشخصيات السياسية للبلد المعين من السفر خارج الحدود.
- العقوبات المالية مثل تجميد الأرصدة للدولة المعاقبة أو منع تقديم القروض لها أو تعليقها.
- العقوبات التجارية بفرض رسوم جمركية عالية على سلع الدولة المعنية أو منع استيراد السلع القادمة منها.
- العقوبات الاقتصادية التي تعني منع الاستثمار المباشر، مثل منع الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران وفي روسيا بعد الازمة الأوكرانية.
- العقوبات التكنولوجية مثل منع تصدير التكنولوجيا والمعلوماتية المتقدمة من قبل الشركات الأمريكية للصين.
- العقوبات الطاقوية مثل رفض روسيا بيع الغاز لأوكرانيا لإرغامها على مراجعة خياراتها العملية مع حلف الناتو.

(1) المصدر نفسه، ص 461.

(2) للمزيد انظر: آن ماري لاروزا، استعراض فاعلية العقوبات كوسيلة لتحقيق احترام أفضل للقانون الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد (870)، 2008، ص 12-13.

وتستخدم العقوبات بعدّها آلية في ضبط التوازنات الجيوستراتيجية العالمية لاستقطاب القوى المتوسطة والصغيرة أو لمعاقبته على الانحياز إلى سياسة الخصم أو الطرف المنافس في لعبة التوازنات، وهناك صور متعددة للعقوبات ذات طابع سياسي أو عسكري أو إعلامي إلا أن أكثرها تأثيراً هو العقوبات الاقتصادية، وهو الأسلوب الذي انتهجته الولايات المتحدة منذ بدء الحرب الباردة، فقد فرضه على دول أوروبا الشرقية والصين بهدف الحفاظ على التوازن مع الاتحاد السوفيتي.⁽¹⁾ كما إن العقوبات الاقتصادية عدت إحدى أهم وسائل الأداء الاستراتيجي الأمريكي فقد فرضت على اليابان قبل الحرب العالمية الثانية حظر تصدير البضائع الإستراتيجية كذلك الرقابة على الصادرات إلى الاتحاد السوفيتي والصين وكوبا وغيرها من الدول الشيوعية.⁽²⁾

وما زالت تستخدم العقوبات ضد الدول المعارضة لاستراتيجياتها ومصالحها كإيران وكوريا وسوريا والسودان، فضلا عن سعيها نحو إضفاء الشرعية على تلك العقوبات بهدف جعلها أكثر فاعلية من خلال توسيع إطارها وتحويلها إلى عقوبات دولية، عبر استغلال نفوذها في المنظمات الدولية.⁽³⁾ وفرضت الولايات المتحدة العديد من العقوبات الاقتصادية ضمن إطار مجلس الأمن أو خارجه، ومثال ذلك العقوبات الشاملة التي فرضت على العراق بعد دخول الكويت عام 1990، والعقوبات الاقتصادية على كوريا الشمالية وإيران بسبب القدرات النووية للأولى والبرنامج النووي الغامض للثانية، وكمثال على تأثير العقوبات الاقتصادية، فقد انهار سعر الصرف للعملة العراقية (الدينار) من 3,5 دولار أمريكي مقابل دينار عراقي واحد في مطلع ثمانينات القرن الماضي إلى أن وصل سعر الدولار الأمريكي الواحد إلى 400 دينار أثناء احتلال العراق في 2003 ليستقر إلى حدود 1100 دينار عراقي.⁽⁴⁾ وضمن إطار العقوبات المفروضة على السودان منذ العام 1997 نشرت وزارة الخارجية السودانية بيان لها «عبرت فيه عن بالغ أسفها لقرار الرئيس

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 149.

(2) تيري ل. ديبل، مصدر سابق، ص 453.

(3) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 149.

(4) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي، مصدر سابق، ص 337.

الأمريكي (باراك أوباما) تجديد العقوبات الأمريكية الأحادية لحقبة عام آخر بدءاً من الثالث من تشرين الثاني 2013، وأشار الرئيس أوباما في بلاغه للكونجرس «إن الخرطوم تواصل أعمالها ونهجها السياسي المعادي للمصالح الأمريكية».⁽¹⁾ فكانت الولايات المتحدة كثيراً ما تلجأ إلى الأداة الاقتصادية لمعاقبة الدول (المتمردة) على سياساتها. وهي تنجح أحياناً (ضد العراق وسوريا مثلاً) أو تحقيق إخفاقاً شبه تام (في حالة كوبا المحاصرة اقتصادياً بهدف الإطاحة بنظام كاسترو السابق)، وهكذا فإن العقوبات الاقتصادية تستخدم إلى جانب الأداة العسكرية في ممارسة القوة الدولية، وقد تحقق نجاحات مطلقة أو نسبية بحسب ظروف البيئة الدولية وإدراك القوى العالمية لمصالحها.⁽²⁾

وبذلك أضحت العقوبات الدولية أحد أذرع تنفيذ السياسات الخارجية للعديد من الدول وخصوصاً القوى العالمية كآلية للإخلال بالتوازنات الجيوإستراتيجية أو ضبطها لصالح قوى معينة، ومن أبرز العقوبات الآنية هي تلك التي طبقتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حالياً تجاه روسيا الاتحادية بعد ضم جزيرة القرم إليها باستعمال سياسة القوة الناعمة المدعومة بالقوات المسلحة الروسية، فقد استبعدت الولايات المتحدة اللجوء إلى حل عسكري في القرم وطبقت مع الاتحاد الأوروبي سلسلة من العقوبات بأنواعها كافة الاقتصادية، والمالية ومنع تصدير السلاح لروسيا وكذلك عقوبات مالية وحتى ما يمكن أن نطلق عليه حجب التأشيرات تجاه روسيا ومسؤوليها.⁽³⁾

ثانياً: الردع

يعرف الردع بأنه «توفير القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه، تحت التهديد بإلحاق خسائر جسيمة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات، ومن ثم يكون الردع

(1) وزارة الخارجية السودانية، العقوبات المفروضة على السودان، على الموقع:

<http://mofa.gov.sd/new/>

(2) غسان العزي، مصدر سابق، ص 43.

(3) منصور الجمري، الاتحاد الأوروبي يدرس فرض عقوبات جديدة على روسيا مع تفاقم الأزمة الأوكرانية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (4330)، البحرين، 16 / 7 / 2014، ص 2.

محصلة نهائية لتفاعل العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة».⁽¹⁾

ويعد الردع نمط وقائي يهدف إلى منع إي عدو محتمل من التحرك بشكل يتعارض مع أهداف القوة الرادعة في الإخلال بالتوازن وهو ما تحقق أثناء الحرب الباردة تجاه الاتحاد السوفيتي باستخدام القوة النووية، أو اتجاه القوى العالمية المنافسة نحو استعادة التوازن الجيوستراتيجي مع مطلع القرن الحادي والعشرين باستخدام قوة الردع الشاملة لجميع جوانب القدرة.⁽²⁾

وتوفر القوة النووية والقوة العسكرية الإستراتيجية المدعومة بعناصر القوة الأخرى، عنصر ردع تلجأ إلى استخدامه القوى العالمية المشككة الأطراف التوازن كآلية بهدف منع أي طرف من التأثير أو الإخلال في التوازنات القائمة. وينطوي الردع على العنف ويتم وفق اطر منظمة وقواعد سلوك لاتمس التوازن بشكل خطير ومباشر لكنها تؤثر فيه على المدى الطويل.⁽³⁾ وهنا يتم استخدام القوة العسكرية بشكل رمزي، مثل تحريك القطاعات العسكرية أو إجراء المناورات العسكرية والإيحاء للدول الأخرى لإجبارها على الرضوخ أو التسليم بأهداف وتوجهات ومطالب القوى الرادعة ودعم مواقفها ضد خصومها.⁽⁴⁾

وبذلك تحول الردع باستخدام الأسلحة النووية الإستراتيجية إلى أداة ضغط وسلاح سياسي يرتبط استعماله بقرار من السلطة السياسية وليس من السلطة العسكرية،

(1) انظر: إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية - المفاهيم والحقائق الأساسية، ط 2، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص 181.

(2) للمزيد انظر: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2009، ص ص 27-28.

(3) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 149.

(4) محمد دحام كردي، مستقبل الاتحاد الأوربي - دراسة في التأثير السياسي الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص ص 53-54.

سعيًا إلى إيهام العدو بأن الأهداف التي يمكن تحقيقها لا تتناسب مع المكاسب التي يمكن التوصل إليها بالامتناع عن القيام بالفعل الغير مرغوب به.⁽¹⁾

وعليه يمكننا القول إن أدوات الردع عديدة ومختلفة تتراوح ما بين الإيحاء أو إفهام طرف لآخر بعدم الرضا عن موقف أو نشاط معين مصحوباً بإمكانية التحرك لوقفه بالركون إلى ما يمتلكه الطرف الأول من قدرات مادية ومعنوية تتيح لها عرض القوة أو التلويح باستخدامها لإيقاع أقصى تأثير نفسي يضع الطرف الذي يُراد رده في موقف يضطر معه إلى الامتناع عن القيام بفعل ما، وهذا يعني أن الردع لا يشترط فيه أن يعتمد على القوة العسكرية فحسب، ولذلك يُعرفه غلين سنايدر بقوله: «إن الردع في أحد مفاهيمه ما هو إلا الناحية السلبية من القوة السياسية، إنه القدرة على الردع مقابل القوة على القهر أو الإكراه، ويقوم طرف بردع طرف آخر عن عمل شيء عن طريق التهديد الظاهري أو الضمني باستخدام بعض الامتيازات في حالة القيام بالعمل المُحرّم، أو عن طريق التعهد بالمكافأة في حالة عدم القيام بالعمل».⁽²⁾

ويُتّسق تعريف وليامس فيل مع المضمون السابق حينما يقول: «إن الردع نوع معين من العلاقة الاجتماعية أو السياسية التي يحاول من خلالها أحد الأطراف التأثير في سلوك الآخر بالاتجاه الذي يرغب فيه الطرف الأول، أي أن الردع محاولة من جانب الطرف (أ) لمنع الطرف (ب) من القيام بعمل لا يرغب فيه الطرف (أ) وذلك بتهديده بإلحاق أضرار لا يرضيها الطرف (ب) في حالة قيامه بذلك بالعمل».⁽³⁾

وقد أدى الردع الناتج عن القدرة على التدمير بالضربة الثانية إلى نوع من التحييد المتبادل للقوة النووية التي امتلكها القطبين أثناء الحرب الباردة نتيجة الخوف من إخطارها التدميرية الواسعة، وبذلك عُدّ الردع حوار بين الإرادات بعيداً عن الاستخدام الفعلي للقوة رغم وجود القدرة على استخدامها، ومن هنا يمكننا القول أن الردع أداة رئيسة في

(1) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص 28.

(2) سوسن العساف، إستراتيجية الردع.. العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص 30.

(3) المصدر نفسه، ص 31.

الحفاظ على التوازنات العالمية أو التأثير فيها.⁽¹⁾ كما إن ردع السلوكيات التي قد تولد أعمال معادية لمصالح القوى المؤثرة، وهو ما يتطلب فرض عقوبات لينة على الدبلوماسية والتحالفات والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والمناورات العسكرية والتبادل الثقافي.⁽²⁾ ويعتمد الردع على ركيزتين أساسيتين أحدهما مادي وينطوي على تأمين كل مقتضيات القدرة ومستلزماتها على إنزال العقاب، وعلى نحو لا يقبل الشك باستخدام القوة، والأخر، معنوي - سيكولوجي، يهدف إلى إيقاع التأثير النفسي على الخصم من خلال إقناعه بجدوى الانصياع للطرف الرادع، وبخلافه فإن الخصم سيتلقى عقاباً لن يكون بمقدوره تحمل كلفته.⁽³⁾ فضلاً عن أن قيمة الردع وآلية عمله وشروط نجاحه تعتمد جميعها على تلك العوامل التي تزيد من حالة الاقتدار العسكري التي يمتلكها طرف معين، لتجعل من الحرب قضية خاسرة لغيره، ومقترنة بثبوتية الانتصار وحتميته بالنسبة إليه.⁽⁴⁾

فضلاً عن ذلك، أن تحقق الردع يتطلب درجة عالية من المصداقية (credibility)، أي أن تتوفر لدى الأطراف المستهدفة بهذه الرسائل درجة عالية من الاقتناع بصدق نوايا وعزم القوى الرادعة على تنفيذ تهديداتها، حتى لا تستقبل تلك الرسائل بسوء الإدراك، ومن ثم يمكن القول بأن المصداقية تمثل الركن الأساس في ما يعرف بجوهر الردع.⁽⁵⁾ وتعتمد مصداقية الردع على مدى التناسب بين حجم التهديدات التي تطلقها القوى الرادعة، وبين المخاطر التي تتعرض لها مصالحها، أو أهمية موضوع الصراع وما إذ كان يمثل أهمية حيوية للدولة ذاتها أم يتصل بمصالح حلفائها.⁽⁶⁾

(1) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 326 - 327.

(2) آلان ستيفنز ونيكولا بيكر، فهم الحرب - إستراتيجية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة ادهم مطر، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2013، ص 155.

(3) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 195.

(4) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص 119.

(5) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 328.

(6) المصدر نفسه، ص 329.

وعليه يمكن القول إن نظام توازن القوى الجيوإستراتيجي يعتمد في جوهره على فكرة الردع. بل إنه شكل إحدى الركائز القوية لإستراتيجية الردع، وذلك لأن التوازن يقوم على منع أي طرف من الإقدام على الإخلال بالوضع الراهن، وهذا لا يمكن أن يحقق الاستقرار والتوازن إلا من خلال مواجهة العدوان بقوة أكبر منه، ويكون بمقدورها رفع درجة المخاطر أمامه بوصفها أكبر القوى الرادعة لإيقافه وإحباط محاولاته وشل إمكاناته في حرية التصرف.⁽¹⁾ وتعد فكرة الردع التي تجاوزت فكرة الحرب المباشرة أحد الزوايا الرئيسة في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة من خلال الأسلحة النووية التي ستردع أي عدو محتمل في اتخاذ خطوات عدوانية. وكان الهدف منذ البداية تأمين المناطق الجيوإستراتيجية، وبشكل أكثر شمولية حماية (العالم الحر).⁽²⁾ وبالتوسل بالردع كآلية تسعى الولايات المتحدة من خلالها إلى تحقيق توازن جيوإستراتيجي عالمي مع القوى العالمية المنافسة في سبيل منعها من استعادة التوازن لصالحها وإدامة هيمنتها على تفاعلات السياسة الدولية وحركة توازاناتها.

وهكذا فإن الإدارة الأمريكية وظفت أحداث 11 أيلول 2001 واستغلت ما أسمته «الحرب على الإرهاب» في ردع وابتزاز العديد من الدول وإجبارها على تقديم التنازلات التي تتلائم مع الإستراتيجية الأمريكية في ضبط التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وفي هذا الإطار تعرضه سوريا ولبنان وإيران للردع والتهديد الأمريكي بهدف تطويع تلك الدول وجربها إلى فلك السياسة الأمريكية والانصياع لترتيبات إستراتيجياتها العالمية.⁽³⁾

ثالثاً: التحالفات والتآلفات الدولية

عدت التحالفات والتآلفات أحد أهم الآليات التي استعانت بها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في ضبط التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية أو استمالتها إلى صالح أهدافها، وذلك من خلال إقامة التحالفات والاتفاقيات مع الدول ذات الأهمية

(1) عبد القادر محمد فهمي، النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية، مصدر سابق، ص120.

(2) المصدر نفسه، ص121.

(3) رمزي الميناوي، الفوضى الخلاقة-الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012، ص14.

الجيوإستراتيجية والمتوافقة مع المصالح الأمريكية في جميع قارات العالم. وقد مثلت التحالفات الدولية التي أقامتها الولايات المتحدة تجسيدا للمبادئ التي صرح بها الرؤساء والقادة في الولايات المتحدة في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها، وشكلت الأطر الفكرية الإستراتيجية التي صيغت في ضوءها الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، التي وجدت أو اعتمدت التحالفات الدولية والإقليمية أداة مناسبة لحمل شعار الأمن والاستقرار، وأداة لاستخدام القوة بالنيابة فضلاً عما مثلته من هيكل تنظيمي لمواجهة الصراعات الدولية.⁽¹⁾ وهكذا كانت التحالفات الدولية الأمريكية نتاجاً للفكر الاستراتيجي الأمريكي، التي أثرت في تحول علاقات القوة، ومثلت عاملاً مهماً في تطور ذلك الفكر نحو تحقيق مزيد من التطلعات والأهداف العالمية.

ضمن هذا المسار اتجه الأداء الاستراتيجي للولايات المتحدة وبعد انتهاء عزلتها الدولية، نحو الدخول المكثف في المعاهدات والتحالفات الدولية التي مثلت محاور التوازنات الجيوإستراتيجية كحلف الـ (Rio Pact) في أمريكا اللاتينية الذي وقعت معاهدته في مدينة ريودي جانيرو في عام 1947، وذلك بهدف إيجاد تعاون وثيق بين دول قارة أمريكا اللاتينية مع الولايات المتحدة.⁽²⁾ وعند قراءة المادة الرابعة من معاهدة تحالف الـ (Rio Pact) التي تحدد النطاق الجيوإستراتيجي الذي يغطيه الحلف، يتضح أنه قصد من الحلف أن يحمي كلاً من الأمريكيتين الشمالية والجنوبية بما في ذلك كندا وغرينلاند والقطبين الشمالي والجنوبي للقارتين والمناطق الواقعة بينهما وهي تشتمل على النطاق الغربي من الهلال الخارجي كما حدده ماكندر.⁽³⁾

وفي قارة آسيا أقامت الولايات المتحدة حلف أنزوس (ANZUS) في أيلول 1951 مع استراليا ونيوزلندا، الذي اندمج بعد ذلك في حلف جنوب شرق آسيا (SEATO) المعقود في 8 أيلول 1954، الذي ضم فضلاً عن الدول المذكورة أنفاً كلاً من المملكة المتحدة وفرنسا والفلبين وتايلاند وباكستان.⁽⁴⁾ وضمن مسار التوازنات في آسيا أقامت

(1) أنظر: عبد المنعم طلعت، إدارة المستقبل، دار الكتب المصري، القاهرة، 1998، ص 26.

(2) حسين شريف، مصدر سابق، ص 575.

(3) أنظر: مروان عوني كامل، مصدر سابق، ص 16-17.

(4) ميشيل بينيون، مصدر سابق، ص 130.

الولايات المتحدة العديد من معاهدات التحالف الثنائية، مع الفلبين عام 1947، ومع اليابان عام 1951 ثم جددت في عام 1960 و1972، ومع تايلاند عام 1953، وكذلك مع كوريا الجنوبية في عام 1953، ومكنت تلك المعاهدات من إنشاء قواعد عسكرية جوية أمريكية حول العالم الشيوعي من اليابان إلى النرويج.⁽¹⁾ وكذلك الاتفاقية الدفاعية بين الولايات المتحدة والسعودية عام 1951 التي بموجبها استأجرت الأولى قاعدة الظهران الجوية، والتحالف العسكري الأمريكي- الليبي في 1954.⁽²⁾ فضلاً عن العديد من التحالفات الأخرى والقائمة لحد الآن.

كما إن رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (آسيان ASEAN) - المنظمة الإقليمية المؤسّسة في عام 1967 التي يدخل في تركيبها (اندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، تايلاند، الفلبين وبروني)، فقد خصص لها مكاناً مهماً في الخطط السياسية العسكرية الأمريكية. ولاسيما أن جميع أعضائها مرتبطون بصورة وثيقة باتفاقيات مع أكبر دول الغرب الرأسمالية، خاصة تايلاند والفلبين اللتين كانتا في وقت مضى عضوين في حلف سياتو، وتتمتعان باتفاقيات سياسية-عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

-
- (1) محمد إبراهيم فضة، مشكلات العلاقات الدولية- دور الجيو سياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية، شركة المطابع النموذجية، الأردن، 1982، ص 38.
- (2) وفي 24 شباط عام 1975 تم التوقيع على اتفاقية بين الولايات المتحدة والكويت بعنوان (المساعدة المتبادلة للدفاع والإمداد بالمعدات والخدمات الدفاعية). وفي 21 حزيران عام 1975 تم توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما تم عقد اتفاقية للتسهيلات العسكرية بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان في 4 حزيران عام 1980 تتيح للولايات المتحدة الأمريكية حق استخدام القواعد العسكرية العمانية. للمزيد انظر: علي ناصر ناصر، مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، دار الفارابي، بيروت، 2013، ص 121-124.
- (3) كما إن دول رابطة الآسيان هي جزء من (جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية، أيبك) (APEC) التي تتكون من (اليابان، والولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا، ونيوزلندا، وكوريا الجنوبية، فضلاً عن دول رابطة الآسيان) وهي عبارة عن تجمع اقتصادي كبير أنشئ كرد فعل على مشروع الاتحاد الأوروبي عام 1992، ويضم النور الآسيوية (الدول الصناعية الجديدة)، ودول حوض الباسفيك. وبذلك فهي تضمن للولايات المتحدة السيطرة الاقتصادية على آسيا، وقد عدّ إنشاء هذه الجماعة كفيلاً لتطوير النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة. للمزيد انظر: حسين شريف، مصدر سابق، ص 582. وكذلك: يوسف المرشدة، العولمة وأثرها على العالم العربي- مشروع الشرق الأوسط الكبير، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 102.

وفي قارة أوروبا أنشئت الولايات المتحدة حلف شمال الأطلسي في 4 نيسان 1949، فضلاً عن إعادة تنظيم مؤسسات دفاعاتها وسياساتها باتجاه الخارج على نحو واسع وكبير.⁽¹⁾ وتصر الولايات المتحدة على إبقائه تحت سيطرتها والسعي إلى توسيعه نظراً لما له من أهمية جيواستراتيجية، تمثلت في:⁽²⁾

- بسط شبكة هيمنتها على المنطقة الممتدة ما بين الصين والشواطئ الكاليفورنية غرباً بما فيها روسيا وألمانيا.
- تثبيت دعائم الولاء الأمني الاقتصادي للولايات المتحدة في المنطقة التي تعدّ أكثر مناطق العالم غنى وتقدماً.
- الحيلولة دون عودة روسيا للوقوف على قدميها، وقطع الطريق دون إقامة حلف جديد على غرار حلف وأرشو.
- وضع اللمسات الأخيرة على مشروع النظام العالمي الموحد في الشمال والإمساك بمفاتيح الحل العسكري والاقتصادي في الجنوب عن طريق التحكم بالقوى الرئيسة في كل أوروبا فضلاً عن روسيا واليابان.

كما إنه من شأن تحالف الأطلسي المصمم على زيادة أعضائه وتوسيع مهامه أن يتحول إلى قوة عسكرية عالمية تحت قيادة الولايات المتحدة تحقق توازن جيواستراتيجي تجاه القوى العالمية المنافسة، فضلاً عن ذلك، فهو يزعم لنفسه كمحالفة عسكرية عالمية، الحق بضمان «امن الطاقة» لجميع أعضائه. ويعني ذلك عسكرة كل «الممرات» العالمية، إي الممرات البحرية وخطوط ناقل النفط. فقد دعى السيناتور الأمريكي ريتشارد لوغار Richard Lugar حلف الأطلسي إلى نجدة إي من أعضائه (كالولايات المتحدة) في حال تهديد مصادره النفطية، إذ قال «على الأطلسي أن يدرك أنه لا فرق عملياً بين عضو يتعرض إلى وقف تزويده بالطاقة، وآخر يتعرض إلى حصار عسكري أو غير ذلك من

(1) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 81.

(2) انظر: منعم العمار وآخرون، الناتو.. بين الفعل التقليدي والمهام المستحدثة، نشرة قضايا استراتيجية، العدد (1)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 1997، ص 3.

العمليات العسكرية على حدود⁽¹⁾ وبذلك جاءت التحالفات والتالفات الأمريكية متضمنة للعديد من الخصائص والاهداف التي مكنتها من استمالة التوازنات لصالحها، ومن اهم تلك الخصائص ما يأتي:

- تعد التحالفات الدولية احد أهم مقومات القوة الداعمة للإستراتيجية الأمريكية، بما توفره من دعم وتأييد من الدول الأعضاء.
- تأمين المصالح الحيوية - الإستراتيجية للولايات المتحدة المنتشرة في جميع أنحاء العالم. إذ تعدّ التحالفات احد أدوات السيطرة العسكرية الأمريكية على مراكز الطاقة في العالم محققة بذلك القدرة على التحكم بالسياسة العالمية عبر الهيمنة الاقتصادية-العسكرية.⁽²⁾
- تقليل الاعتماد على الذات في تحمل الأعباء وإيجاد حالة من الالتزامات الأمنية المتبادلة.
- بناء جو من الثقة والتعاون السياسي المتمثل في تأييد الدول الأعضاء في التحالفات الأمريكية للمواقف الأمريكية في المحافل الدولية وفي أروقة الأمم المتحدة وتحقيق أهدافها.⁽³⁾

وانطلاقاً من إن التحالفات والتآلفات تعد شكلاً من أشكال الأنساق التعاونية التي تركز على المجالات الأمنية والعسكرية، وان لم يكن ما يمنع من اتساع نطاق التعاون والتنسيق بين الحلفاء ليشمل مجالات أخرى، فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى إقامة شراكات استجابة لاعتبارات إستراتيجية تتعلق بمصالحها الحيوية وترتبط بمناطق (إقليمية) ذات ميزة جيوبوليتيكية وجيوإستراتيجية كما هو الحال في التحالف الأمريكي

(1) نقلاً عن: دانييل فريد، العولمة العسكرية-الأطلسي أوسع محالفات، بحث منشور على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنت) على الموقع :

<http://www.globalresearch.cnv.2007.4.17>

(2) Rick Rozoff ,The Great Game: US, NATO War In Afghanistan, Septembre,2009, Available at: <http://rickrozoff.wordpress.com/p.9>.

(3) محمد ميسر فتحي محمود، اثر التحالفات الدولية في تطور الفكر الاستراتيجي الامريكي، مصدر سابق، ص 79.

على أفغانستان في 2001 والتحالف الدولي ضد العراق في 3003 وهو ما ميّز الإستراتيجية الأمريكية الشاملة على مختلف حقبتها.⁽¹⁾

وكذلك لتبقى آلية توازن القوى مختلفة بمستواها العالمي حتى في رحاب التحول الذي شهده النظام الدولي من القطبية الثنائية إلى الهيمنة التضامنية العالمية لقوى العالم الرأسمالي الغربي، ليس لأن الهيمنة تركز على عوامل القوة فحسب بل لأن تلك التحالفات والشراكات كانت ضرورية للمحافظة على الهيمنة من التصدع. أي إن التحالف ضمن قوى هذا المركز سيكون خير ضامن لوحدها وديمومة هيمنتها العالمية كما ترى الولايات المتحدة. ومن جهة أخرى فإن التحالف مع أوروبا سيجعلها محتفظة بموقعها مركزاً للتوازن العالمي، فهي في قلب العالم النابض جيوسياسياً وحضارياً، وأي اختلالات في شراكاتها يؤثر سلباً في التحكم الأمريكي بالتوازن العالمي، وإن إدراك هذه الحقيقة من قبل الغرب هو الذي دفعه إلى الإبقاء على منظمة حلف شمال الأطلسي وتطويره بعد انتهاء الحرب الباردة.⁽²⁾

وكانت الولايات المتحدة تهدف من تجديد وتوسيع نظامها ألتحالف من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي، والدخول في شراكات إستراتيجية أو تحالفات وتآلفات ومعاهدات مع روسيا ودول أوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا خشية أن تتحول تلك الدول إلى أقطاب دولية أو إقليمية سياسية أو اقتصادية أو عسكرية منافسة لها في المستقبل.⁽³⁾ وجاءت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من خلال تشكيل تحالف دولي، وقال أوباما في تصريح له «إن جهود الائتلاف الدولي، المكون من مايقارب 60 دولة عربية وغربية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، ستأخذ وقتاً. وأعلن مسؤولين غربيين قولهم إن الحملة العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية ستحتاج لما بين 3-5

(1) ممدوح محمود مصطفى، مصدر سابق، ص 169.

(2) نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص ص 24-25.

(3) احمد باسل ألبياي، دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد (1)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2001، ص 174.

سنوات على الأقل وبكلفة مالية لا تقل عن 550 مليار دولار من المرجح أن تدفعها الدول العربية.⁽¹⁾ يتضح من ذلك أن الإدارة الأميركية تسعى إلى تشكيل ائتلاف سياسي عسكري، دولي وإقليمي، تتكون نواته الصلبة من دول حلف الناتو، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا، ويضم في عضويته الدول العربية، لاسيما من دول مجلس التعاون الخليجي، ومصر والأردن والعراق. وقد عبر الرئيس الأميركي عن ذلك على هامش اجتماع «قمة الناتو» في 4-5/9/2014 ضمن تصريحاته التي أكد فيها السعي لإقامة «ائتلاف دولي لمواجهة هذا التنظيم من خلال العمل العسكري والاستخبارات وكذلك الجهود الدبلوماسية»، منوهاً بدور حلف الناتو في قيادة هذا الائتلاف بالتعاون مع «الحلفاء».⁽²⁾ كما يؤكد المفكر الفرنسي تيري ميسان إن هذا التنظيم هو صنعة أمريكية بالتعاون مع حلف الناتو، وعلى الرغم من اقتصار دوره على سوريا والعراق إلا أنه قد تم تصميمه ليشكل حاجزاً حديدياً أمام روسيا والصين والهند على المدى البعيد والتحكم بسكانهم المسلمين.⁽³⁾ وهو ما سيمارس دور رئيس في حركة ونقل موارد الطاقة، وعنصر إشغال لتك القوى ومنعها من المنافسة وسعيها لاستعادة التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها فضلاً عن تقوية اطر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى واليابان وأستراليا.

ومن هنا يتضح لنا مدى ارتكاز الإستراتيجية الأمريكية على الشراكات والتآلفات الدولية بغرض الإبقاء على اختلال التوازنات العالمية من خلال تقوية روابط التحالف الأطلسي-الغربي بإيجاد التهديدات وتوسيع مداها، فضلاً عن استمالة القوى العالمية المنافسة لتأييد ودعم مصالحها وإبقائها في موقف محرج في حال عدم التأييد لجهودها.

(1) تيري ميسان، ناتو يعتزم وقف تطور روسيا والصين، صحيفة الوطن، العدد (1977)، دمشق، 2014/9/8، ص 2.

(2) ماجد كيالي، التحالفات ضد داعش.. إلى أين تقود المنطقة؟، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 5.

(3) تيري ميسان، ناتو يعتزم وقف تطور روسيا والصين، مصدر سابق، ص 2.

ومن هنا فقد مثلت آلية التحالفات، إحدى أدوات معالجة توازنات السياسة الدولية والتحكم بها ودعم الإيجابيات باتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي وهي غاية الفكر الاستراتيجي الأمريكي، إذ إن التشاركية في إدارة الشؤون الدولية وان بقيت شواخص حالة «التفرد الأمريكي» حاضرة إلى زمن منظور، وكرد فعل إزاء ما يشهده المجتمع الدولي من أزمات متعددة، شرعت القوى الدولية الكبرى بسلسلة من الخطوات العملية (إعلان شراكة، تحالفات ثنائية، ثلاثية أو جماعية، إقليمية ودولية، برامج تعاون وتفاهم إستراتيجية... الخ) الهادفة إلى بناء مقدمات إصلاح عقلانية لمعطى الأداء السياسي الدولي، سوغت المرجعية الفكرية والقيمية الواضحة التي حثت عليها.⁽¹⁾

رابعاً: التدخل

إن القوى العالمية في كثير من القضايا الدولية تلجأ لاستخدام آليات القوة والتأثير غير العسكرية عندما تكون ملائمة لذلك. وحينما لا تحقق تلك الآليات والوسائل أهدافها فإنها تحرك آلية التدخل التي تعد الحل الأمثل لإيجاد سياسة تتمخض عنها حلول ومعالجات لقضايا الأزمات والصراعات الدولية وحسمها.⁽²⁾ وبذلك يكون الغرض الأساسي للوسيلة العسكرية هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء أو منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. بغية تأمين الأهداف الجيوبوليتيكية أو الجيوإستراتيجية لتلك القوى.⁽³⁾ ويعد التدخل العسكري بأنه تطور الطموح الجيوبوليتيكي من مرحله النفوذ والضغط إلى مرحلة المواجهة والعنف المسلح. وبهذا المعنى فإن دراسة طريقة تنظيم وتنسيق الوسائل العسكرية لبلد معين تساعد على معرفة خصائصه وطموحاته الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية. وذلك بعد تحليل ودراسة طبيعية ونوعية وطريقة نشر قواتها والتعرف على العقيدة والإستراتيجية التي يتبناها.⁽⁴⁾

(1) منعم صاحي العمار، الهيمنة الأمريكية.. وجدلية المواجه، مصدر سابق، ص 42.

(2) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 149.

(3) غسان العزي، مصدر سابق، ص 44.

(4) المصدر نفسه، ص 45.

ومن نافلة القول، تعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولية الأكثر فاعلية في استخدام وتطبيق الآليات العسكرية على وفق تبريرات مختلفة بغية الحفاظ على اختلا التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالح هيمنتها وسيطرتها على النظام الدولي. ولاشك في أن الولايات المتحدة هي بكل المعايير القوة العسكرية الأكثر تفوقاً في العالم، وتعد القوة العسكرية الشكل الأكثر قوة للإجبار والقسر بما أنها تتطلب تكاليف عالية فإن استخدامها يجب أن يخدم أهداف ذات قيمة أكبر، فضلاً عن وجود المبررات اللازمة لكسب التأييد والدعم الدوليين.⁽¹⁾

ومن المبادرات التي لجأت إليها الولايات المتحدة لاستخدام قوتها العسكرية اندرجت تحت عناوين التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان والإغاثة من الكوارث، وإحلال السلام وحفظه، وبناء الدول ونشر الديمقراطية على الأنموذج الأمريكي.⁽²⁾

وغالباً ما تلجأ الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تشك في ولائها أو الدول المعادية لها وذلك بقصد ضمان وجود نظام سياسي موال لها في الحكم يكون أكثر ارتباط بها، ويعد التدخل آلية لحفظ أو لتغيير التوازنات العالمية، وبذلك فإنه هناك شكلان متميزان من التدخل، وبحسب طبيعته وغرضه فأما أن يكون هادفاً للاحتفاظ بتوازن القوى في صورته القائمة أو تغييره إلى اتجاه آخر، كما يأتي:⁽³⁾

أ- **التدخل الدفاعي:** ينطق التدخل الدفاعي من فكرة إصرار القوى العالمية على عدم تغير التوازنات بشكل أو باتجاه لايتلاءم مع مصالحها، ولأجل ذلك تتدخل لإحباط هذا التغير وإعادة أو إبقاء التوازن العالمي على حاله. وكان للولايات المتحدة سجل حافل بالتدخلات من هذا النوع فقد تدخلت في غواتيمالا عام 1945 وفي كوبا عام 1961 وفي الدومينيكان عام 1965 وفي كثير من دول أمريكا اللاتينية فضلاً عن تدخلها في لبنان

(1) تري ل دبيل، مصدر سابق، ص 471.

(2) انظر: عبد القادر فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائلها لبناء الإمبراطورية، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص ص 113-114.

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص ص 20-21.

1958، وفي فيتنام 1954.. الخ سعيًا في الحفاظ على التوازن القائم وعدم تغييره بشكل يهدد مصالحها.

ب- **التدخل الهجومي:** هو العمل على إسقاط نظام حكم معين وتغييره كأداة لتبديل التوازن القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل.

وتعتمد آليات التدخل على الأوضاع الداخلية أو الإقليمية، وهي أما أن تهدف إلى الاحتفاظ بأوضاع سياسية داخلية أو محاولة تغييرها، نظراً لأن موازين القوة ترتبط بهذه الأوضاع، فالنظام السياسي المؤيد لقطب معين سيعمل على ذلك القطب على دعمه وتثبيت استقراره في مواجهة القوى الداخلية والخارجية، على الرغم مما سيواجهه من القطب الآخر ضغوط تنشئ ميداناً للتنافس بين القطبين ويجري التدخل في شؤونها الداخلية.⁽¹⁾

ومنحت أحداث 11 أيلول 2001 للولايات المتحدة المبررات الشرعية نحو مزيد من التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم، واستخدام قوتها العسكرية بصورة متزايدة. إذ أصبحت قضية الإرهاب ومكافحته المحور الأساسي في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، واستطاعت من خلال توظيف تلك الأحداث كسب التأييد العالمي وتجاوب جميع القوى العالمية معها وبدرجات متفاوتة ولأسباب متعددة، فروسيا تعاني من مشكلة إرهاب في الشيشان، والصين تشهد نزاعات انفصالية في سنكيانج، والهند لديها مشكلة كشمير، والاتحاد الأوروبي لديه مشكلة البلقان، وانكلترا تعاني من مشكلة إيرلندا الشمالية.. الخ.⁽²⁾

وجاءت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية التي أعلن عنها في أيلول 2002 لتفصح عن مبادئ إستراتيجية جديدة كالحرب الاستباقية والحرب الوقائية التي فتحت المجال الواسع أمام الولايات المتحدة للتدخل واستخدام قوتها العسكرية لمواجهة دول محور الشر أو الدول المارقة والتنظيمات الإرهابية التي يسعون إلى مهاجمة الولايات المتحدة

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 140.

(2) محمد نعمان جلال، مصدر سابق، ص 27.

باستخدام وسائل غير تقليدية ودون سابق إنذار.⁽¹⁾ وقد ذهب المسؤول السابق في البنتاجون مايكل ليندي إلى تسويغ «مبدأ القوة اللامتناهية» بالقول حتى لو أدى الأمر بالولايات المتحدة إلى أن تقوم كل عشر سنوات باختيار بلد صغير وتدمره، وذلك لكي تظهر للجميع أنها جادة في أقوالها.. ويقول أيضاً.. إن التدمير الخلاق هو اسمنا الثاني.. فأعداؤنا يكرهون هذه الطاقة الخلاقة في الداخل والخارج لأنها هددت تقاليدهم وأشعرتهم بالخجل لعدم قدرتهم على التقدم.. علينا تدميرهم كي نسير قدماً بمهمتنا التاريخية».⁽²⁾

وتعد الولايات المتحدة في عالمنا المعاصر من أكثر الدول تدخلاً في الشؤون الداخلية للحفاظ على اختلال التوازن الجيوستراتيجي العالمي لصالحها وهناك مئات من الأمثلة على تدخلاتها في جميع قارات العالم.⁽³⁾ وقد أتاحت آلية التدخل في القضايا أو المناطق ذات الأهمية الجيوستراتيجية للولايات المتحدة التحكم بنسب التطور فيها، سواء تم ذلك عبر إذكاء مشاهد مرغوبة أو بكبح وتحجيم المشاهد غير المرغوب بها. ودون اعتماد هكذا سياسات وآليات ستكون الحالة الطبيعية خلال المستقبل المتوسط في اقل تقدير هي تدني ما تملكه من عناصر قوة مقارنة بما تملكه القوى الأخرى وسيصبح من الصعب عليها مجاراة تلك القوى الا من خلال التزامات مكلفة، ربما لا تستطيع تحملها جميعاً خصوصاً إذا توافرت القوى المنافسة على إرادة مقاومة للولايات المتحدة بهدف انتزاع الريادة منها، وهو ما جعلها تتدخل في الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا بعد أن صارت تلك القوى الآسيوية منافساً لها، وكذلك التدخل في أفغانستان بعد أحداث أيلول 2001.⁽⁴⁾

(1) أيان شابيرو، نظرية الاحتواء - ما وراء الحرب على الإرهاب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 40.

(2) نقلا عن: رمزي المنيأوي، مصدر سابق، ص 31.

(3) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص 141.

(4) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 62-63.

وقد تنوعت مضامين وأبعاد التدخل باختلاف أهداف الإستراتيجية الأمريكية التي تمت تحت مبررات عديدة منها نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وانتزاع أسلحة الدمار الشامل فضلاً عن التدخل لحماية مصادر الطاقة ومكافحة الإرهاب⁽¹⁾، بما يعبر عن اتساع مجالات التأثير والتأثر في التوازنات الجيوإستراتيجية من خلال آلية التدخل، التي لا تقتصر على استخدام القوة العسكرية وإن كانت هي الأداة الرئيسة، فقد أصبحت الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية فضلاً عن التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة في الإستراتيجية الأمريكية لتحريك التوازنات وضم دول جديدة إلى جانبها وعزل أو احتواء الأخرى من خلال السياسات التدخلية التي تمارسها عبر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فضلاً عن التدخل عبر الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات والاستفتاء في حالات تقرير المصير.⁽²⁾

ويعلق الفيلسوف الاستراتيجي بول فيريليو Paul Virilio على حالات التدخل الأمريكية بالقول «أمام هذا الانحطاط الجيوإستراتيجي الطويل في التاريخ المعاصر، الذي يهدد السلام بشكل كبير بسبب الرغبة في تجاوز سيادة الشعوب والأمم تحت ذريعة التدخل الإنساني الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار الجيوسياسي في العالم».⁽³⁾ وهو ما أنتج الاختلال في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية بسبب تطور السياسات التدخل

(1) أن استخدام الحرب على الإرهاب عدت كأداة فاعلة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ليس جديداً فقد بدأ الاهتمام بالإرهاب يأخذ ثقلًا واضحاً في الإستراتيجية الأمريكية في بداية الثمانينات من القرن العشرين في عهد الرئيس السابق (رونالد ريغان) وذلك عندما أعلن وزير الخارجية في ذلك الوقت (الكسندر هيغ) إن الإرهاب العالمي سيحل محل حقوق الإنسان الذي كان محل اهتمام الرئيس كارتر وبعد عقد من الزمان صرح الرئيس الأسبق (جورج هوربرت بوش) بأن قضيتي الإرهاب والمخدرات ستكونان على رأس أولويات إدارته، كما عدت إدارة كلينتون الإرهاب العالمي احد همومها الرئيسة. لكن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أحدثت تحولاً نوعياً في الموقف من الإرهاب، فقد أصبح المهديد الرئيس الحالي للأمن القومي الأمريكي. زبغينو بريجنسكي، الفرصة الثانية : ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص 144.

(2) ولاء علي البحيري، إشكاليات النظرية والتطبيق-الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 18.

(3) نقلاً عن: موسى الزعبي، مصدر سابق، ص 132.

وتشجيعها على الانشقاقات الداخلية لاسيما في روسيا، وفي آسيا الوسطى، وفي الصين وفي العراق وكذلك في يوغسلافيا السابقة ودول أخرى.⁽¹⁾

وتنطوي جدوى اعتماد سياسات التدخل على ثلاثة عقائد في إستراتيجية الولايات المتحدة التي ظهرت بشكل واضح منذ أحداث أيلول 2001 هي:⁽²⁾

- بذل كل جهد لفرض مبادئها في السياسة الدولية.
- فعل كل ما هو ضروري لإبقائها القوة العظمى الوحيدة في العالم. وفي هذا الصدد قال الرئيس بوش الأب «ان أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي وسوف تحافظ عليها».
- طالما أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على الاعتماد على منع انتشار القوة وتراجع سياسة الردع للتعامل مع التهديد الذي قد تتعرض له، ينبغي عليها إفشال أي تهديد ومباغطة العدو بالتدخل المباشر وإنهاء خطته.

(1) المصدر نفسه، ص 132.

(2) خضر عباس عطوان، مصدر سابق، ص 62.

المطلب الثاني

آليات القوة الناعمة

عملت الولايات المتحدة نحو اللجوء إلى استخدام آليات القوة الناعمة بغرض تحقيق أهدافها واجتذاب قوى إقليمية أو دولية اعتماداً على ما لديها من أنموذج حضاري وقيمي للأبقاء التوازن على وضعه الحالي أو تعديله لصالحها وبدون استخدام آليات القوة الصلبة. ومن تلك الآليات ما يأتي:

أولاً: الدبلوماسية

تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها الدولية عبر المفاوضات والانضمام للمنظمات الدولية والقدرة على التأثير الفاعل في قضايا السياسة الخاصة ذات الطابع الإقليمي الدولي، وكل ذلك مرتبط بمدى تطور الدولة وامتلاكها لوسائل القوة القومية، وحسن توظيف قدرتها.⁽¹⁾ ومثلت الدبلوماسية الوسيلة الشاملة لكل الاتصالات بين الدول واللاعبين الآخرين على الساحة الدولية، وتعد المفاوضات الجزء الأهم في الاتصالات الدبلوماسية في إدارة المناسبات بخصوص قضية أو مجموعة قضايا وهي أداة داعمة تلجأ إليها الدول في المباحثات الخاصة لحل مشكلاتها التي قلما تحتل مساحة في النشرات الإخبارية مثل المفاوضات السياسية التي تكون أكثر أهمية في التأثير على السلوك العام للدول على المدى الطويل.⁽²⁾

وتعد الدبلوماسية الوسيلة الرئيسة لتطوير وصيانة العلاقات بين الدول، وهي الآلية الأكثر استخداماً للتفاوض والاتصال والإقناع لخلق التفاهات الدولية، لذا تمثل الدبلوماسية البعد الأساسي لسياسات واستراتيجيات القوى العالمية في ضبط التوازنات من خلال إقامة التحالفات وتجديدها وجمع المزيد من الدعم والتأييد السياسي، وتحقيق

(1) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي، مصدر سابق ص 349.

(2) تيري ل. ديبل، مصدر سابق، ص 368-369.

المكانة الدولية ذلك لأنه في عالم اليوم لا تستطيع الولايات المتحدة رغم قوتها العظمى أن تحقق أهدافها بمفردها - دون الاعتماد على تحالفات قوية وهامة.⁽¹⁾ والدبلوماسية بشكل عام تنطوي على ثلاثة أهداف رئيسة تلك القائمة في خدمة طموح معين، وتلك المعقودة لمواجهة تهديه معين وتلك الهادفة إلى تأمين ودعم الاستقرار والتوازن في منطقة معينة.⁽²⁾

كما إنها تعد أقوى الأدوات قاطبة وأضعفها في آن معا، فهي الأداة الأضعف لأنها تعتمد على قوة الحجة والعاطفة لتغيير سلوك لاعب آخر، ولذلك فهي بحاجة إلى دعم الأدوات الأخرى فالعقوبات الاقتصادية والرد الانتقامي التجاري أو المساعدة الخارجية أو استخدام القوة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي الأداة الأقوى لأنها الوسيلة الوحيدة القادرة فعلاً على حل المشكلات الدولية وعلى تكوين وتسجيل وتعيين الالتقاء الحقيقي للأفكار حول القضايا موضوع النزاع.⁽³⁾

فالدبلوماسية تعدّ القوى الحركة للحياة الدولية ومبعث نشاطها، فهي الأداة الرئيسة لكل دولة التي تتفرع منها العديد من الآليات التي تمكنها من الحصول على كل المزايا التي تسعى إليها. ويعرفها الكاتب الانكليزي هارولد نيكولسون (بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، وعمل الدبلوماسي وفنه).⁽⁴⁾ وبذلك تعد الدبلوماسية واحد من أكثر أدوات القوى القومية للدول تأثيراً في قدرتها على الدفاع عن مصالحها الجوية إزاء ما قد تواجهه من تحديات وأخطار خارجية، فعوامل القوة القومية الأخرى كما يصفها أساتذة العلاقات الدولية، هي بمنزلة المواد التي تقع على عاتق الدبلوماسية مهمة تشكيلها ومزجها ببعضها في أكثر الصور قدرةً على التأثير في مواقف وسياسات الآخرين، وعلى ذلك فإنها تعطي إلى هذه القوة الوزن اللائق واستثارة طاقتها الكامنة بما

(1) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي، مصدر سابق ص 332.

(2) غسان العزي، مصدر سابق، ص 41.

(3) تيري ل. ديل، مصدر سابق، ص 369-370.

(4) نقلاً عن: قاسم خضير عباس، المبادئ الأولية في القانون الدبلوماسي، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2009، ص 16.

يجعلها تبدو كما لو إنها القوة الحقيقية، وتأثيرها في مستوى السلم لا يقل أهميته عن دورها في وقت الحرب.⁽¹⁾

ويؤكد جوزيف ناي على أن الدبلوماسية العامة التي يعدها أحد أهم مصادر القوة الناعمة الأمريكية. التي يعرفها ادورد. رمور محرر وكالة الاستعلامات الأمريكية في إدارة كيندي، بأنها « التفاعلات التي لا تستهدف الحكومات الأجنبية فحسب، بل هي أيضا تفاعلات تمارس بالدرجة الأولى مع أفراد ومنظمات غير حكومية بهدف تحقيق التأثير المباشر.⁽²⁾ ويقسم ناي الدبلوماسية العامة إلى ثلاثة أبعاد هي أولا: الاتصالات اليومية وتتم بصورة مباشر بهدف ممارسة الدعاية الموجهة لترويج القيم الأمريكية من خلال قرارات السياسة الخارجية وما يقوله المسؤولين والتهيو لتعامل مع الأزمات الجديدة. والبعد الثاني: الاتصالات الإستراتيجية وهي تنضوي على التخطيط لتبرير الأهداف المركزية التي تسعى إلى تحقيقها. أما البعد الثالث فهو تطوير علاقات دائمة مع أشخاص أساسيين على المدى الطويل وذلك من خلال استخدام المبادلات والندوات وقنوات الإعلام فضلا عن المفاوضات، ويؤدي الأبعاد الثلاثة دوراً مهماً في خلق صورة جذابة عن الولايات المتحدة وتبرير السياسات التي تخدم مصالحها.⁽³⁾

ومن أهم التطورات في توجيهات الدبلوماسية الدولية وأدواتها، أن أصبح اتصال الحكومات بشعوب غير شعوبها مباشرة، أمراً بالغ الأهمية والدلالة على قدرة التأثير في التوازنات وكسب التأييد للأهداف، وهذا التحول أصبح مألوفاً وبخاصة في أوقات الأزمات الدولية والإقليمية من خلال ظهور رؤوساء الدول الأطراف في الأزمات على شاشات المرئية يخاطبون شعوب العالم والدول الأخرى وعلى الرغم من تدهور العلاقات الرسمية معهم وحثهم على القبول بحلول معينة تضمن لهم مصالح أكبر، وقد بات ذلك النهج المستحدث في الدبلوماسية الدولية المعاصرة معروفاً بدبلوماسية الرؤوساء أو

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع، مصدر سابق، ص 221.

(2) جوزيف س ناي، القوة الناعمة، مصدر سابق، ص 198.

(3) للمزيد انظر: المصدر نفسه. ص ص 161-163.

بالدبلوماسية الشعبية وذلك لكون الطرف الآخر المخاطب من قبل الرئيس هو شعب الدولة الأخرى وليس حكومة الرسمية.⁽¹⁾

وبذلك أضحت الدبلوماسية أهم أداة القوة الأمريكية الناعمة فضلاً عن بقية الأدوات، لإضفاء الشرعية على أداؤها الاستراتيجي وجعله مقبولا في نظر الآخرين الذين سيكونون أكثر استعدادا لتأييد سياساتها واستراتيجياتها، وما يجعل قوتها أكثر فاعلية وتأثيراً في سلوك القوة العالمية وفي ضبط التوازنات الجيوإستراتيجية لصالحها.⁽²⁾

وضمن مسارات القوة الناعمة سعت الإدارات الأمريكية إلى كسب معركة العقول والقلوب عن طريق تحسين صورتها في العالم، من خلال استخدام أدوات الدبلوماسية الناعمة وحملات العلاقات العامة بموازاة بناء المؤسسات وضخ الأموال، وفي هذا السياق تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية منذ عام 2005 وتعيين كارن هيوز المقربة من بوش الابن آنذاك للقيام بأعمالها محاولة لتحسين صورة أمريكا عبر توسيع النشاط الدبلوماسي.⁽³⁾ كما إن الدبلوماسية تؤدي أدوار فاعلة في عملية التوازنات العالمية ذلك من خلال إقناع أطراف التوازن بعدم جدوى مواصلة سياسة معينة، أو بدفعهم للاستجابة إلى بعض السياسة التي تحافظ على استقرار التوازنات الفعلية.⁽⁴⁾

ثانياً: المساعدات

تأتي المساعدات الدولية الخارجية وعمليات نقل وبيع الأسلحة والسياسات الاقتصادية المصممة خصيصاً لتلبية مصالح الأمن القومي الأمريكي فضلاً عن الدعم النقدي، وإعانات السلع مثل المواد الغذائية والأدوية، وإلغاء الديون، والخبرات الفنية، بهدف تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية لحلفاء الولايات المتحدة، وتبرز لنا في هذا المجال

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع، مصدر سابق، ص ص 228-229.

(2) انظر: يحيى اليحيوي، القوة الناعمة أو التظاهرات الجديدة للتسلط، مجلة المستقبل العربي، العدد (369)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 31.

(3) رفيق عبد السلام، مصدر سابق، ص 59.

(4) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص ص 146-147.

صفقة التسلح الأمريكي السعودية عام 2010 التي بلغت قيمتها 60 مليار دولار وهي الصفقة الأكبر في تاريخ الصفقات العسكرية في العالم.⁽¹⁾ فهذه الصفقة تحقق هدفين في آن واحد، الهدف الأول يأتي في إطار تعزيز القدرات الدفاعية السعودية للحفاظ على التوازن الإقليمي في الخليج تجاه إيران، وهذه مصلحة أمريكية في ضمان لاستمرار تدفق النفط للأسواق العالمية. والهدف الثاني هو تعزيز الاقتصاد الأمريكي في ظل أجواء الأزمات المالية العالمية، إذ أعلن الرئيس اوباما أن هذه الصفقة ستوفر 57 ألف فرصة عمل للأمريكيين لمدة اربع سنوات.⁽²⁾

ويعد مبدأ ترومان الذي أطلق عليه توصيف «برنامج النقطة الرابعة»، الذي أعلنه ترومان في كانون الثاني 1949، الذي هدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي في دول أوروبا والشرق الاوسط عن طريق تقديم المساعدات لها، «سلاح دبلوماسي أمريكي قوي في الوقت الحاضر والمستقبل». ولأجل ذلك قدمت الولايات المتحدة بموجبه حتى عام 1990 معونات لأكثر من مئة دولة بلغت قيمتها 374 مليار دولار. ودعماً لهذا المبدأ الحقه الكونغرس عام 1951 بقانون الأمن المشترك، وفيه تم ربط المعونة الاقتصادية بسياسة الاحتواء عبر إقامة تحالفات أمنية ضمن الدول المستفيدة تحت قيادة الولايات المتحدة.⁽³⁾

كما استطاعت الولايات المتحدة بسط هيمنتها على القارة العجوز عن طريق ذراعها العسكرية الضاربة، ثم عن طريق مساعداتها الاقتصادية والمالية الهائلة في إطار ما عرف وقتها بمشروع مارشال، بما أتاح لها إعادة بناء القارة وتحريك عجلة اقتصادها المعطلة. وقد غدا ذلك المشروع ومنذ ذلك الوقت أمودجاً ملهما لسائر سياسات

(1) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي، مصدر سابق، ص335.

(2) المصدر نفسه، ص336.

(3) وقد أعلنت الولايات المتحدة عن مبدأ ترومان ليدرك مخاطر انتشار الشيوعية ومنع الاتحاد السوفيتي من تحقيق التوازن معها في اليونان وتركيا، وتضمن المبدأ أن الدول التي تكافح من اجل استقلالها من اجل السيطرة على أقليات مسلحة ستلقى معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة، وتنفيذاً لذلك منحت اليونان 300 مليون دولار ومنحت تركيا 100 مليون دولار عام 1947. للمزيد انظر: كوثر عباس الربيعي، تطور مفهوم الأمن القومي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد(35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 13.

واستراتيجيات البيت الأبيض من جهة قدرة هذا المشروع (الذي) على الجمع بين القوة العسكرية والقوة الناعمة بما أتاح حماية أوروبا وتحقيق التوازن مع الاتحاد السوفيتي ومنعه من التفوق.⁽¹⁾

ومن الجدير بالذكر أن النفوذ الجيوسياسي للولايات المتحدة سيرتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للمساعدات الخارجية ويؤدي إلى اختلاف التوازنات الجيوإستراتيجية في المنطقة بما يخدم الأمن القومي الأمريكي، فالولايات المتحدة أرسلت السلاح إلى باكستان عام 1983 لردع الاتحاد السوفيتي من احتلال باكستان، الأمر الذي دفع بالهند إلى طلب المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتي عام 1984 رداً على المساعدات الأمريكية إلى باكستان.⁽²⁾

وفي عام 1994، وسع كلينتون فئة «الدول الإرهابية، لتشمل» الدول المارقة» وبعد ذلك بعدة سنوات أضيف مفهوم جديد آخر إلى المعجم الأمريكي وهو «الدول الفاشلة»، تلك التي يجب أن نحمي أنفسنا منها، التي يتوجب علينا مد يد العون إليها.. بتدميرها في بعض الأحيان، ثم جاء «محور الشر» الذي لابد من القضاء عليه دفاعاً عن النفس، ونزولاً عند «إرادة الرب». وقد مثلت تلك اللغة الخطابية الطنانة الذرائع للتدخل وتحقيق المصالح الأمريكية.⁽³⁾

-
- (1) وجاء مشروع (مارشال) الذي سبق ذكره لإعادة كمساعدات اعمار أوروبا بعد الخراب الذي شهدته من جراء الحرب العالمية الثانية ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة لمنع الاتحاد السوفيتي من السيطرة عليها وتحقيق التوازن الجيوإستراتيجي معه. نقلا عن: رفيق عبد السلام، الولايات الأمريكية المتحدة بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2008، ص 23.
- (2) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرنامج الأمن القومي، مصدر سابق، ص 336.
- (3) نعيم تشومسكي، الدول الفاشلة - إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 135-136.

كما إن نجاح الولايات المتحدة في استخدام هذه الوسيلة دفع بها إلى ابتكار مؤسسات واليات جديدة لجعل هذه السياسة غير مكلفة لها ولا يقع عبء تنفيذها على اقتصادها الوطني، فقد استحدثت «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» وجعلتهما أداتين دولتين فاعلتين لتقييم المساعدات، محققة بذلك مزايا مالية وسياسية مهمة، فضلاً عن عدم التحمل للأعباء بشكل منفرد، كما ابتكرت في السنوات الأخيرة فكرة «الدول المانحة» وهي دول تتعهد بمواجهة المعضلات الاقتصادية الناجمة عن الأوضاع الإقليمية، وقد طبقت ذلك جزءاً من حل مشاكل دول يوغسلافيا السابقة ومشكلة الشرق الأوسط.⁽¹⁾

ويشير أندرو شابيرو مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة للشؤون السياسية والعسكرية إلى أن المساعدات الأمنية منذ حقبة طويلة تعد أداة مهمة في القيادة العالمية الدائمة والمتقدمة للولايات المتحدة، لكن تغيرت طبيعة تلك المساعدات مقارنةً بما كان في عقود سابقة، وتعتبر في الوقت الحاضر أكثر من مجرد تمكين قدرات الدول الشريكة، التي يمكنها أن تسهم في الأمن الداخلي والإقليمي. وتشمل المساعدات الأمنية عدد كبير من الأدوات، بما فيها منح عسكرية مباشرة، وبيع ونقل المعدات العسكرية، وجهود تدريب قوات حفظ السلام ودعم جهود نزع الألغام الأرضية، ومن المساعدات الأمنية المباشرة التي تقدمها الولايات المتحدة هو بيع أو نقل نظم التسليح والمعدات العسكرية عبر «برنامج مبيعات السلاح الخارجية»، الذي يعدّ برنامج مبيعات حكومي- حكومي، كما تساعد الولايات المتحدة في بناء قدرة الشركاء من خلال البرنامج الأمريكي للتمويل العسكري الخارجي، الذي يقدم مساعدات تمويلية كي تسهم في شراء معدات دفاع أمريكية. وفي الواقع، تُمثل المساعدات الأمنية الأمريكية في نظر الكاتب أهمية بالغة لعدد من الأسباب:⁽²⁾ انظر الجدول (1).

(1) إبراهيم أبو خزام، مصدر سابق، ص146.

(2) أندرو شابيرو، حقبة جديدة من المساعدات الأمريكية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية الأمريكي، ترجمة هاجر أبو زيد، مركز بغداد للدراسات والاستشارات والإعلام، بغداد، 2013، ص6.

جدول رقم (1)

أكثر الدول المستفيدة من المساعدات العسكرية الأمريكية لعام 2010	
الدولة	مليون دولار
أفغانستان	6800,3
إسرائيل	2799,5
مصر	1301,9
العراق	1006,0
باكستان	913,9
الأردن	303,3
الصومال	204,0
كولومبيا	185,8
روسيا	126,8
السودان	104,9
المكسيك	96,0
بولندا	55,6

المصدر: موسوعة الويكيبيديا على الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

1- تعطي المساعدات الأمريكية الدول أدوات لمواجهة التحديات الأمنية في العديد من المناطق المختلفة بما في ذلك زيادة القدرة على التعاون والعمل المشترك بين القوات، ومواجهة التهديدات عبر قومية، والحفاظ على الأمن البحري، واحترازية الجيوش، وتدريب قوات حفظ السلام الدولية، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

2- حينما يحوز الحلفاء والشركاء نظم دفاع أمريكية، فإن هذا يمثل أساساً لزيادة التعاون بين القوات، فاستخدام نفس الأسلحة العسكرية يساعد في العمليات المنظمة

والمتطورة، ويُقلل احتمال حدوث مشكلات خلال التنسيق بين نظم الدفاع المعقدة وعالية التطور، وعلى سبيل المثال، سيساعد القرار الياباني الأخير بشراء مقاتلات F-35 لاستبدال مقاتلاتها القديمة من طراز F-4 ضمان التوافق مع القوات الأمريكية، ولذلك، لا تساعد الحلفاء أن يصبحوا أمنين أكثر فقط، بل تمكن قواتهم من القتال جنباً إلى جنب في أماكن مثل أفغانستان.

3- وعلى مدار العامين الماضيين، زادت المساعدات الأمنية الأمريكية أيضاً تركيزها على تعزيز الدول في التعامل مع التهديدات عبر قومية مثل الاتجار في المخدرات، والإرهاب، وشبكات الجريمة والتهريب.

4- كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً مع دول من أجل تعزيز الأمن البحري، وهذا أمر في غاية الأهمية لتأمين طرق التجارة الحيوية، ويمنع الاتجار الغير مشروع والجريمة في البحار، وأعمال القرصنة، وفي إندونيسيا، تدعم الولايات المتحدة بناء نظام متطور للإنذار البحري المبكر لمواجهة القرصنة البحرية، الذي سيسمح للحكومة أن تتعقب مسار حركة السفن، وسيُعزز ذلك أكثر من قدرات الحكومة الإندونيسية في مساعيها لمكافحة تهديدات القرصنة والجريمة البحرية، وتمارس المساعدات الأمنية الأمريكية دوراً مهماً في تطوير وتعزيز الاستقرار في هذه الدول.

5- كذلك من أجل المساهمة في زيادة احترافية جيوش حلفاء وشركاء الولايات المتحدة ولتحسين قدرتهم على المساهمة في الأمن الدولي، أصبحت الولايات المتحدة قائداً في تدريب ودعم قوات حفظ السلام، وهو ما ساعد في بناء قدرات القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام متعددة الجنسيات، إن الآلية الأساسية المستخدمة هنا هي برنامج المساعدات الأمنية الذي يُعرف بـ «المبادرة العالمية لعمليات السلام»، وهو البرنامج الذي ساهم في تدريب أكثر من 206 ألف من قوات حفظ السلام منذ عام 2005، وقد سهل نشر أكثر من 162 ألف من قوات حفظ السلام من 38 دولة إلى 21 عملية حول العالم، إن حوالي 78% من قوات حفظ السلام قد دربتهن الولايات المتحدة وعملوا في عمليات حفظ السلام.

7- علاوة على أنه من خلال برنامج «التعليم والتدريب العسكري الدولي»، تساعد الولايات المتحدة الأمريكية في تدريب القوات المسلحة للدول الشريكة، وهذا البرنامج يُحضر أفراداً أجانب عسكريين إلى الولايات المتحدة لمشاهدة المهام العسكرية الأمريكية، ومثلاً تستفيد الهند من أحد أكبر وأطول برامج التعليم والتدريب العسكري الدولي، وفي السنة المالية 2011، قَدِمَ أكثر من 51 من الضباط الهنود إلى الولايات المتحدة وحضور دورات تدريبية من خلال هذه البرامج، وشملت مؤسسات عسكرية ذات أهمية كبيرة مثل، كلية حرب الجيش الأمريكي، كلية الحرب الوطنية الأمريكية، كلية القيادة البحرية الأمريكية.

8- وتقدم الولايات المتحدة أيضاً مساعداتٍ إلى دول في مجال مكافحة انتشار الأسلحة التقليدية، وهو ما يعدّ أمراً مهماً لدفاع عن الأمن الإقليمي، ومثال ذلك، في رد فعل على الثورة الليبية، نشرت الولايات المتحدة فرقاً من الخبراء لمساعدة الحكومة الليبية الجديدة لمكافحة انتشار نظم الدفاع الجوي المحمولة، أو الأسلحة المحمولة على الكتف المضادة للطائرات. وفي عام 1993، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 2 مليار دولار مساعدات من أجل مساعدة أكثر من 80 دولة للتغلب على مثل هذه التهديدات.⁽¹⁾

ونلاحظ من خلال ما تقدم ان الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على السلام والاستقرار العالمي، من جهة، ومن جهة أخرى تتسابق مع روسيا والصين في تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المشروطة بتطبيق الديمقراطية وتحرير الاسواق في سبيل ادامة اختلال التوازنات العالمية وتحقيق مصالحها.

ثالثاً: إثارة الفوضى

يمثل مصطلح الفوضى الخلاقة أحد أهم المصطلحات التي أبدع في اخراجها وتطبيقها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع قضايا العالم إذ تمت صياغة هذا المصطلح بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن مفهوم الفوضى المثلث بدلالات سلبية أبرزها عدم الاستقرار أضيف

(1) المصدر نفسه، ص8.

إليه مصطلح آخر يتمتع بالإيجابية وهو الخلاق أو البناء لا يخفى على أحد عدم سلامة المقاصد الكامنة في ذلك المصطلح.

وقد أعلن عن مشروع الفوضى الخلاقة على لسان الرئيس الأمريكي السابق دبلو ووكر بوش ووزيرة خارجيته آنذاك «كندليزا رايس» ومطالبتهم بتبنيه إقليمياً وتحديداً في المنطقة العربية كما إن إنتاج مثل هذا المشروع لم يأتي مجرداً من أي هدف ومصالح تجيز لأصحابها بسط النفوذ والسيطرة على منطقة من أغنى وأهم مناطق العالم.⁽¹⁾ وأول إشارة لنظرية الفوضى الأمريكية وردت على لسان وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بعد سقوط بغداد في 2003/4/9، وانتشار أعمال السرقة إذ قال «إن العراقيين ليسو معتادين على الحرية وان هذه هي أول فرصة لهم للتعبير عما يختلج في نفوسهم، وان هذه الأعمال الفوضوية ايجابية وخلاقة وواعدة لعراق جديد».⁽²⁾

وقد أطلقت كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن إستراتيجية الفوضى الخلاقة، إذ قالت: «لقد سعت أمريكا على مدى ستين عاماً إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط على حساب الديمقراطية، ولم تحقق أيّاً منهما»، وتبني أمريكا اليوم نهجاً مختلفاً، هو إن الديمقراطية تتحقق من خلال نشر الفوضى والصراع، بمعنى إن الفوضى تمثل الأساس المنهجي لخلق الديمقراطية المنشودة على الطريقة الأمريكية.⁽³⁾

وفي حديث أدلت به وزيرة الخارجية الأمريكية كندليزا رايس في 2005/4/9، عندما قيل لها إن التفاعلات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط لا تترك مجالاً آخر سوى للاختيار بين الفوضى أو سيطرة الجماعات الإسلامية على السلطة، ولن تؤدي بالضرورة إلى انتصار الديمقراطية، لم تتردد رايس في القول إن الوضع الحالي " ليس مستقراً"، وان

(1) فتحي شهاب الدين، مصدر سابق، ص 133.

(2) نقلاً عن: وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 292.

(3) انظر: كوندوليزا رايس، مقابلة صحفية، نيسان 2005، على الموقع: www.washingtonpost.com

الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي نوع من «الفوضى الخلاقة»⁽¹⁾ التي ربما تنتج في النهاية وضعاً أفضل مما تعيشه المنطقة حالياً.⁽²⁾

إن استخدام كلمة الفوضى هو استخدام خادع ولا معنى له في أفضل الأحوال إلا على سبيل الجاذبية الإعلامية، ولكن كلمة (الخلاقة) تعني وجود تخطيط ومتابعة وتوجيه وهدف وراء السيولة والحركة السريعة كالدوامة، ومن ثم فإن الفوضى ليست هي الغاية ولانهاية المطاف بل هي حالة انتقالية من ثبات إلى حركة واضطراب، وبذلك فهي تنطوي على ثلاث مراحل أساسية تتمثل بـ أولاً: هز حالة الثبات والاستقرار القائم غير المواتي، ثم ثانياً: الوصول إلى حالة من الحركة والسيولة والتغير السريع، وثالثاً: وهو الأهم توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى حالة مرغوب فيها ومواتية للمصلحة.⁽³⁾

ومن ثم فقد كان تعبير «الفوضى البناءة» الذي صمم في معهد «أمريكان انتربرايز» بعد قلعة المحافظين الجدد والمهتم بصياغة مشروعات دبلو ووكربوش السياسية للشرق الأوسط، يلخص إستراتيجية شاملة تهدف إلى حملة طويلة من الهندسة الاجتماعية تفرض بالقوة من أجل إعادة صياغة المنطقة العربية جيوسياسياً حسب تعبير مايكل ليدن العضو البارز في المعهد المذكور أعلاه.⁽⁴⁾

(1) تعني الفوضى «Disorder» بأنها كلمة مشتقة من كلمة انارخوس اليونانية ومعناها بلا حاكم أو دون سلطة حاكم أو انعدام السلطة وهي بالتأيد نقيض التصرف العقلاني أو الحضاري، وقد ارتبط نشوؤه بالأساطير، فالهنود الحمر يعدون الفوضى علاقة من علاقات بروز آلهة الشر، والماسونية ترى العكس أن الفوضى تنتج النظام، وهي مشتقة من المصطلح اللاتيني «CHAO AB OR DO» أي أن النظام الناتج عن الفوضى، كذلك تعني فقدان النظام والترابط بين أجزاء مجموعة أو جملة أجسام سواء كانت جملة فيزيائية أو مجتمع إنساني أو اضطرابات قبلية أو سياسية مثل فقدان الأمن في منطقة معينة وإعادة تشكيلها بصورة جديدة. انظر للمزيد: مارتن غيريفيش وتيرلي أو كالاها، مصدر سابق، ص324.

(2) نقلا عن: رمزي المنيماوي، مصدر سابق، ص12.

(3) فتحي شهاب الدين، مصدر سابق، ص133-134.

(4) نقلا عن: رمزي المنيماوي، مصدر سابق، ص12.

وتتأسس هذه النظرية على ثنائية التفكيك والتركيب، مما يعني أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي بصيغته الراهنة لم يعد لديه اليقين إلا بعالم تكون الفوضى فيه سبيلاً لإعادة تشكيله على وفق مهمة الإدارة الأمريكية في بناء العالم الجديد، وتفترض النظرية في الأساس اندلاع فوضى عارمة في منطقة ما، تؤدي إلى تفكك نسيج النظام السياسي، وربما الاقتصادي، ما يسمح بالتدخل من أجل تصحيح الأوضاع في هذه المنطقة، أي إن العملية تتضمن التفكيك والتركيب عن طريق إحداث الفوضى ليكون التركيب ممكناً حسب رغبة الإدارة الأمريكية.⁽¹⁾

ولكي تأخذ الإستراتيجية الحرب على الإرهاب الأمريكية مسارها التطبيقي، عكف الكثير من منظري ومفكري المحافظين الجدد على وضع فلسفة متكاملة لتبريد الحرب ولعل نظرية «الفوضى الخلاقة» التي شكلت أحداهم وبرزت منجزاتهم، إنما تغير في حقيقتها السعي الاستباق نحو تفكيك كل المواقع والجغرافيات التي من المفترض أنها تشكل مصادر تهديد لا من ومصالح الولايات المتحدة في العالم.⁽²⁾

ولكي تبرر الولايات المتحدة وجودها وتدخلها العسكري في أي منطقة فإنها ترحب بل تدعم عدم الاستقرار والفوضى وتدعو له بشكل مكشوف، بما فيه من تهديد بحرب أهلية كما حدث ويحدث في دول عربية وشرق أوسطية عدة، والمناخ الدائم من الخوف قد بدأ في الماضي القريب، وكذلك بعد 11 أيلول 2001 وألان بعد أحداث التغيير العربي في 2011 - بعدها أسهل طريقة لتجميع قوى دولية سياسية حول جهاز عسكري قوي واقتصاد حرب دائمة.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: جميل مطر وآخرون، رياح التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص ص 251-252.

(2) رمزي المنياوي، مصدر سابق، ص 11.

(3) انظر للمزيد: محمد ميسر فتحي، مسارات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الثورات العربية، بحث مشارك في أعمال مؤتمر «التحولات السياسية والاقتصادية في الدول العربية وانعكاساتها الإقليمية والدولية: الواقع والآفاق»، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 27-28 آذار، 2013، ص 12.

كما إن إثارة الفوضى وافتعال الأزمات لا تخلو من مصالح أمريكية وأهداف تسعى نحو تحقيقها تؤدي دوراً فاعلاً في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية فالتحرك الأمريكي من العراق إلى إيران وتقوية مركزها في تركيا وإوزباكستان كموقع استراتيجي مهم بشأن احتياطي البترول في بحر قزوين، وهو المكان الذي تحول الصين باستماتة الاستثمار فيه، وبذلك فإن السيطرة الأمريكية على منابع الطاقة في العالم من خلال نشر الفوضى سيمكنها من تدعيم اقتصادها عالمياً للخمسين سنة القادمة.⁽¹⁾

وقد تم تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة التي بدأ مسلسل حلقاتها في العراق من خلال القوة العسكرية، لن تنتهي وسوف تستمر وتنتشر إلى كل دول المنطقة التي بدأت تنمو بقوة في العديد من دول المنطقة وهو ما تبلور عام 2011، وبذلك فإن الولايات المتحدة تعمل على تعميم الفوضى الإقليمية من خلال القوة الناعمة وهو ما ينعكس أثره بصورة مباشرة على تفاعلات النظام الدولي والقوى العالمية ومن ثم في إدامة اختلال التوازنات الجيو إستراتيجية العالمية لصالحها.⁽²⁾

وترتكز نظرية الفوضى الخلاقة على دعائم أساسية عدة، هي:⁽³⁾

1- إحلال الصراع العرقي، فهي تنشأ على تأسيس الخلافات العرقية الحادة في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي، وهو ما لجأت إليه الولايات المتحدة بعد التدخل في العراق عقب حرب الخليج الثانية، وكذلك في جنوب السودان إذ تم تغذية نوازع الانفصال العرقية والدينية، حتى توج ذلك بتقسيم السودان إلى دولتين، شمال مسلم عربي في أغلبيته وجنوب أفريقي مسيحي في أغلبيته.

2- تفكيك المؤسسات الأساسية في الدول المستهدفة، واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية قائمة على انتماءات قبلية، كتلك التي شهدتها الصومال عام 1991 وكذلك ما تم تطبيقه في العراق بعد حرب عام 2003.

(1) انظر: رمزي المنياوي، مصدر سابق، ص 44.

(2) انظر: وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 310.

(3) نقلا عن: رمزي المنياوي، مصدر سابق، ص 12.

3- ضرب الاستقرار الأمني بهدف إدامة حالة الفوضى لأطول مدة ممكنة وتحقيق أكبر قدر من المصالح، وهو ما حدث في لبنان ما بين عامي 1975 و 1989. وما نشهده في العراق يشبه السيناريو اللبناني في أكثر من نقطة.

4- خلخلة الوضع الاقتصادي وهو ما يزيد من التراجع قوة الدولة وعدم قدرتها على استعادة مكانتها إقليمياً ودولياً.

5- التعبئة الإعلامية وترسيخ التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة إدامة حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية عبر ما أنتجته نظرية الفوضى الخلاقة من عوامل تركت الأثر الواسع على طبيعة النظام الدولي وقواه العالمية، وكان من بين تلك النتائج الفوضوية ما يأتي:

1- كان من المقرر للفوضى التي سعت الولايات المتحدة إلى تطبيقها هو ضمان التحول الديمقراطي، ولكن ما أنتجته في الحقيقة هو إن الفوضى أدت إلى فوضى أكبر وأوسع، كما هو عليه الحال في العراق ودول التي شابهها التغيير السياسي العربي في مصر وتونس وليبيا واليمن.⁽²⁾

2- إن إشاعة الفوضى في العالم عبر نظريات العولمة وثورة المعلومات لم تنتج إلا فوضى دولية، تعددت فيها نماذج الرأسماليات من صينية هندية وروسية وبرازيلية.

3- كما جعلت الفوضى الجيوسياسية النظام الدولي في حالة عدم استقرار دائم وبدون سلام، فضلاً عن عدم احترام الشرعية الدولية. وزيادة حدة الأزمات وعدم القدرة على التغلب على الفوضى الإقليمية التي تنشأ في أغلب مناطق العالم بسبب تضارب المصالح الجيوإستراتيجية بين القوى العالمية التي تعمل على إدامة اختلال التوازن وتلك التي تسعى لاستعادة التوازن العالمي.

(1) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 299.

(2) محمد ميسر فتحي، مسارات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الثورات العربية، مصدر سابق، ص 18.

4- اختلال القيم العالمية، إذ أفرزت الفوضى العالمية التي أنتجها الإستراتيجية الأمريكية خصوصاً بعد الحرب على الإرهاب وفي سعيها لمنع ظهور قوة عالمية منافسة لها، قيم ومعايير متعددة ومتباينة على الصعيد العالمي، وبدلاً من الاهتمام بالسلام العالمي من قبل القوى العالمية اتجهت نحو تحقيق مصالحها الذاتية على حساب الاستقرار والأمن الدوليين.

5- فسحت الفوضى العالمية للدول الضعيفة والشركات الاحتكارية والجماعات المسلحة إلى أن تستفيد من هذا الوضع في تحقيق أهدافها، التي ستنتج تأثيرات سلبية مستقبلية على النظام العالمي وأمنه.⁽¹⁾

ومن هنا نرى الفوضى لم تكن بناءة وإنما هي نقيضه للنظام ونقيضه للعمل التغييري المنظم، وعلى مر التاريخ لم تكن الفوضى أبداً سلاحاً للتغيير، بل سلاحاً ضد التغيير على الأقل من زاوية إفشال التغيير دون وجود قيادة منظمة تنظم وتوجه وتقود حركة الشعوب من أجل التغيير الحقيقي وبناء المستقبل.

رابعاً: نشر الديمقراطية

إن لجوء الولايات المتحدة لأسلوب الدعاية والترويج لمبادئها وقيمتها فضلاً عن أهدافها السياسية، هو نفس الأسلوب الذي اتبعته الإمبراطوريات في العصور الماضية، وإن كان تحت مسميات مختلفة. فالحضارة القديمة روجت لأهدافها باسم الدين أو بدعوى نشر الحضارة والمدنية والسلام. ونرى أن الولايات المتحدة تلجأ لنفس الأسلوب في سعيها لضمان مصالحها والحفاظ على الإخلال بالتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية من خلال دعواتها في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الشعوب المضطهدة. وقد استخدمت لأجل ذلك استخدمت آليات عدة، كان من أهمها:⁽²⁾

1- مطالبة الدول بأحداث تغيرات في نظمها وقيمتها وثقافتها لكي تتماشى مع القيم والمفاهيم العالمية.

(1) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 305.

(2) محمد نعمان جلال، مصدر سابق، ص 26.

2- التقدم بأفكار ومقترحات للإصلاح أو للإحياء بالحرص على تحقيق مصالح الشعوب لاسيما في الشرق الأوسط على غرار خطة الطريق للرئيس بوش «تفاهمات تنت» ومقترحات ميتشل» وخطة شارون التي أشاد بها الرئيس بوش الابن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

3- الدبلوماسية الشعبية أو العالمية (Public Diplomacy) وذلك لاستمالة الرأي العام في العديد من الدول وشرح المواقف الأمريكية من منطلق التأكيد على صحتها ولكن الآخرين يسيئون فهمها.

وتعد الديمقراطية إحدى أهم أدوات القوة الناعمة التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة الاتحاد السوفيتي «إمبراطورية الشر» ومحاصرتها وهي ذات السلاح الذي يتم استخدامه تجاه الدول الإسلامية لمواجهة ومكافحة «الإرهاب الإسلامي».⁽¹⁾ وقد أكد انتوني ليك (Anthony Lake) على أن «توسيع دائرة أسرة الديمقراطيات يشكل مصلحة جذرية لأمريكا بالذات... لان من شأن صيرورة نادي اكبر للديمقراطيات أن يجلب لنا قدرا اكبر من الأمن والازدهار، ونحن نعلم أن الديمقراطيات اقل نزوعاً لشن الحرب علينا أو على الدول الأخرى».⁽²⁾

رسمياً في قمة الثمانية في حزيران عام 2002.⁽³⁾ وفي سبيل تحقيق ذلك تم إعادة تحويل مؤسسات أمريكية قائمة من ديمقراطية المنظومة الشيوعية إلى ديمقراطية العالم الإسلامي اليوم، ومن أشهر تلك المؤسسات، بيت الحرية (Freedom House) والوقف الوطني من اجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy) اللتين لعبتا دوراً متقدماً في مواجهة الشيوعية ودفع المواجهة الليبرالية في فضاء النفوذ السوفيتي.⁽⁴⁾

(1) رفيق عبد السلام، مصدر سابق، ص 45.

(2) نقلا عن: كارن أي سميث ومارغوت لايت، مصدر سابق، ص 139-140.

(3) للمزيد انظر: منعم صاحي العمار، منازعات الذات-هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير، المكتبة الوطنية، بغداد، 2012، ص 66-70.

(4) كارن أي سميث ومارغوت لايت، مصدر سبق ، ص 46.

وقد أوجز مبدأ نشر الديمقراطية في مقدمة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في 2002 بأن الولايات المتحدة ستغتني هذه الفرصة السانحة لبسط فوائد الحرية عبر العالم. وذكر فيها الرئيس بوش الابن بالقول «سنعمل بنشاط لجلب الأمل من خلال إحلال الديمقراطية والنمو والأسواق الحرة في كل زاوية من زوايا العالم».⁽¹⁾

وقد أكد الرئيس الأسبق بوش الابن في ولايته الثانية على التزامه بالتغيير والتحول الديمقراطي بالقول «إن هناك قوة واحدة فقط في التاريخ يمكنها أن تحطم الكراهية والاستياء وتفضح ادعاءات الطغاة وتحقق آمال دعاة التسامح وهذه القوة هي قوة الحرية البشرية» وبذلك أعلن الرئيس بوش إن سياسة الولايات المتحدة تنطلق من العمل على دعم نحو الحركات والمؤسسات الديمقراطية في جميع دول العالم لتحقيق الهدف النهائي بالقضاء على الطغيان في عالمنا.⁽²⁾

لقد انطلقت المقاربة الأمريكية لموضوع الديمقراطية منذ البدء على تصور تبشيري مفترضة نوع من التساوق الحتمي اللازم بين الإصلاح والديمقراطية وتعزيز المصالح والخيارات الأمريكية في المنطقة العربية. وما يهم الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية ليس ديمقراطية العالم الإسلامي بمعنى الأخذ بالوسائل الديمقراطية المتعارف عليها، بقدر ما هي محاولة للبرلة الثقافة والقيم العامة في المنطقة الإسلامية مع العمل على المزيد من بقي العالم الإسلامي خارج نطاقها.⁽³⁾ أي بمعنى إدخال دول المنطقة بوصفها عامل ودعم في التوازنات العالمية لمصالح الولايات المتحدة، بعد تمكين سيطرة النخب المستنيرة على مقاليد الحكم وتشكيل رأي عام منسجم مع رؤية هذه النخب، المتناغمة بدورها مع الخيارات الأمريكية.⁽⁴⁾

(1) نقلا عن، إيان شابيرو، مصدر سابق، ص 43.

(2) نقلا عن: فيلنيت ليفيريت وتاماراوتيس، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، سلسلة ترجمات، العدد (14)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية، القاهرة، 2006، ص 5.

(3) رفيق عبد السلام، مصدر سابق، ص 49.

(4) المصدر نفسه، ص 50.

وحين ما تبادر القوى العالمية إلى تشجيع الديمقراطية في بلدان أخرى فهي تنطلق الحكومات من دوافع مختلفة، ولعل أحد الأسباب هو الاعتقاد بأنها صالحة للحكم، غير إن الحكومات تقوم أيضاً بتصدير الديمقراطية انطلاقاً من دوافع أنانية، تعتقد مثلاً أن التعامل مع حكومات أجنبية تتقاسم القيم نفسها يكون أيسر، وبذلك تحرص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ربط الديمقراطية بالسلم فتدعمها خارجياً لتعزيز أمنها على المستوى الداخلي.⁽¹⁾ فبعد انهيار الشيوعية وانتصار النظام الرأسمالي، بدأت الحكومات الغربية مقتنعة بأن من شأن اقتصاد السوق، وحده أن يتمخض عن الديمقراطية. غير أنها ما لبثت أن أدركت أن الديمقراطية شرط ضروري لأي إصلاح أو تنمية اقتصاديين ناجحين، وهو ما دفعهما بتصدير (بضاعة) الديمقراطية ما يجعل برامج مساعداتها الاقتصادية أكثر فاعلية ولتشجيع على ترسيخ الشروط الملائمة لعلاقات الاستثمار والتجارة.⁽²⁾

كما عدت الولايات المتحدة أن أمنها القومي يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمي، لأنه بدون ذلك، فإن القمع والفساد وعدم الاستقرار سوف يسيطر على عدد من الدول ويهدد استقرار أقاليم بأسرها ولذلك فإن الولايات المتحدة تساعد على صيانة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في أوروبا الشرقية، وفي الجمهوريات حديثة الاستقلال في الاتحاد السوفيتي السابق والشرق الأوسط، إلا أن طرق مساعدة ودعم الديمقراطيات الحديثة تتنوع حسب تنوع المجتمعات ذاتها.⁽³⁾

وبذلك تعد الولايات المتحدة أولى القوى المصدرة للديمقراطية، وقد استمر هذا الأمر هدفاً للسياسة الخارجية والإستراتيجية الأمريكية على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، إذ سعت من أجل ذلك ومن خلال سلسلة من الأدوات والآليات إلى التدخل في أمريكا اللاتينية بدعوى ترسيخ الديمقراطية، وعلى امتداد سني الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تعمل على احتواء الشيوعية

(1) كارن أي.سميث ومارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة فاضل جتكر، مكتبة العكبيان، الرياض، 2005، ص 137.

(2) المصدر نفسه، ص 124.

(3) مايكل هيرش، بوش والعالم، ترجمة احمد فاروق، مجلة قراءات إستراتيجية، العدد (1)، السنة الثامنة، القاهرة، 2003، ص ص 230-232.

وإعلاء شأن الديمقراطية، واستمرار الحال بعد انتهاء الحرب الباردة وكذلك عاد التركيز على الديمقراطية بعد أحداث 11 أيلول بعدها إحدى الوسائل في مكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

وعلى الرغم من هذه التوجه الأمريكي إلى نشر الديمقراطية، فإن الواقع يؤشر أن البراغمية الأمريكية ما تزال لاعباً أساسياً في هذا التحرك فدعوة الولايات المتحدة إلى نشر الديمقراطية ومبادئ الحرية والمساواة والعدالة بدأت تتضح أنها لم ترتبط بالنزعة المثالية للولايات المتحدة بقدر ارتباطها بتحقيق المصالح الأمريكية ومصالح الحلفاء الليبراليين وسعيهم للسيطرة والهيمنة وتحصيل الموارد والمكاسب.⁽²⁾

وتحت مسمى الديمقراطية اقترفت الإستراتيجية الأمريكية أبشع الجرائم ضد الإنسانية، ومنها جرائم الحرب والإبادة الجماعية، والحرب على العراق هي أحد أهم صور نشر الديمقراطية الأمريكية بالقوة العسكرية. فهل كانت تلك الحرب دفاعية ولها ما يسوغها .. أم أنها حرب هجومية ذات صبغة استعمارية توسعية؟⁽³⁾ ومن الجدير بالذكر، انه قد جرى الخلط بين القيم والمصالح في الأداء الإستراتيجية الأمريكية وهو ما أدى إلى تراجع قيمة المبادئ والقيم وتشويه الصورة الأمريكية في العالم.⁽⁴⁾

وفي عصرنا الحالي ظهر هناك ما يمكن تسميته عملية «التبعية الحضارية» ونعني بذلك الاكتساح الثقافي والمعرفي والإعلامي لمنظومة الاختراق المباشرة به والمتجسدة في القوة العظمى تجاه الشعوب والأمم الأخرى التي لا تملك القوة أو المعرفة الأمر الذي يدفع بكثير من الأمم إلى التقوقع على نفسها إزاء فارق الإمكانات مما يؤدي إلى مزيد من حالات الاضطراب والفوضى والتسيب وانفلات الأمن، وهنا تبرز أهمية الحوار الحضاري المتوازن الذي تحتاجه تلك الأمم والشعوب اليوم أكثر من أي وقت مضى الذي

(1) كارن أي. سميث ومارغوت لايت، مصدر سابق، ص 125-127.

(2) محمد ميسر فتحي، مسارات الإستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه الثورات العربية، مصدر سابق، ص 9.

(3) نقلا عن: رمزي الميناوي، مصدر سابق، ص 18.

(4) للمزيد انظر: منعم صاحي العمار، منازعات الذات، مصدر سابق، ص 78-80.

يجب أن يؤسس على عناصر معرفية وموضوعية تتيح اكتشاف الغايات والوسائل بعيداً عن الدمج التلفيقي لأية خلطة تعارض قيم الحضارة الإنسانية.⁽¹⁾

ومما تقدم نرى أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت ولحقة طويلة من إدامة حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها عبر اللجوء إلى استخدام العديد من آليات القوة الصلبة والناعمة تجاه القوى العالمية واختراق جبهة الممانعة الغير راغبة بحالة الاختلال تلك والرافضة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فضلاً عن سعيها الدائم إلى إيجاد اصطافات وشراكات جديدة تدعم مواقفها وتعزز من مكانتها الدولية وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها في عام 2008.

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة عبر استخدام آليات القوة الناعمة والصلبة أو القوة الذكية إن تحقق الكثير من المزايا المتمثلة في منع ظهور منافسون لها وكسب تأييد أكبر عدد ممكن من الدول إلى جانبها، لضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية واستمالتها لصالح تحقيق أهدافها وأمنها القومي.

(1) حميد حمد السعدون، الغرب والإسلام والصراع الحضاري، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2002، ص 37.

المبحث الثالث

استراتيجيات القوى العالمية المؤثرة

في حركة التوازنات العالمية

لاشك في أن العالم يشهد تغير وضرورة جديدة لتوازناته العالمية، وقد تجلّى ذلك في تحول مراكز القوى من الغرب إلى الشرق، وفي الضعف الذي أصاب البناء الدولي، والذي أسهمت الولايات المتحدة في إرسائه بعد الحرب الباردة، فضلاً عن صعود آسيا كأكبر دائن مالي وقوة مهمة في النظام الاقتصادي العالمي، وتبعاً لما يشهده عالمنا المعاصر من سيولة في التغير والتبدل وإعادة التوازنات التي تعيد تقسيم العالم جيواستراتيجياً طبقاً لرغبات وأهداف القوى العالمية ومنطق الأحداث والأزمات الكبرى، وإعادة تقاسم المصالح سيؤول إلى مواجهات جديدة في ظل اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، لتدفع نحو حركة من التغير يسودها التنافس بين القوى العالمية لبناء مقومات قدراتها واكتساب التقنيات الجديدة لتحسين مواقفها الجيوسياسية وتطبيق رؤاها الإستراتيجية بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية الطارئة وما حققتة من مكتسبات المكانة والقدرة.

وعلى الرغم من أن العالم اليوم لم يصبح بعد عالماً متعدد الأقطاب، إلا أنه مع ذلك لم يعد عالماً أحادي القطبية على نحو ما كان خلال الحقبة الممتدة من انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد يبدو للبعض أن عالمنا صار بلا أقطاب، ولا مفر من أن تتشابك وتتداخل فيه أدوار لاعبين عدة، إلا أنه هناك قوى عالمية تمتلك استراتيجيات تسعى من خلالها لبناء توازنات جيواستراتيجية على أسس من التعاون والتنافس في الوقت نفسه بدلاً من الصراع، ولعل هذا ما يجعل انتظار ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب مسألة وقت فقط. ويؤشر ذلك الحراك الحالي في مراكز القوى العالمية بواقع جديد يصعد فيه الاقتصاد الآسيوي إلى درجة لم يعرف لها التاريخ نظيراً في السرعة أو المدى. وللوقوف على ما انطوت عليه استراتيجيات القوى العالمية وأهدافها في التأثير

ودفع حركة التغيير في التوازنات الجيوإستراتيجية، تم تقسيم هذا المبحث إلى خمسة مطالب، كما يأتي:

- المطلب الأول: إستراتيجية روسيا الاتحادية.
- المطلب الثاني: إستراتيجية الصين.
- المطلب الثالث: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي.
- المطلب الرابع: إستراتيجية اليابان.
- المطلب الخامس: إستراتيجية الهند.

المطلب الأول

إستراتيجية روسيا الاتحادية

امتلكت روسيا الرؤى والفكر الاستراتيجي فضلاً عن مقومات القوة⁽¹⁾ التي انتجت استراتيجيات شاملة سياسية وعسكرية وأمنية مثلت منطلقات أساسية للأداء الاستراتيجي الروسي الإقليمي والدولي، واستطاعت من خلال كل ذلك أن تحقق التوازن الجيواستراتيجي العالمي مع الولايات المتحدة في الحرب الباردة التي لجأت بالمقابل نحو تطبيق العديد من الاستراتيجيات فضلاً عن الوسائل والآليات المتنوعة من أجل الحفاظ على مستويات التوازن مع الاتحاد السوفيتي ومحاولة احتواءه وإضعافه لتحقيق الهيمنة والتفرد في إدارة التفاعلات العالمية.

وسعت الإستراتيجية الروسية مع مطلع القرن الحادي والعشرين نحو استعادة هيمنتها ومكانتها الإقليمية والدولية من خلال تعزيز الشراكة والتحالف مع دول الاتحاد السوفيتي، وتقديمها على الشراكة مع أوروبا، وهو ما كان واضحاً في وثيقة الأمن الروسية في عام 2000 التي جاء فيها «دعم مركز روسيا بوصفها قوة عظمى والتركيز على علاقتها مع مجموعة دول الكومنولث المستقلة».⁽²⁾ كما انطلق الفكر الاستراتيجي الروسي من اعتبار إن المنطقة التي كانت تشكل في الماضي جزءاً لا يتجزأ في الاتحاد السوفيتي، تدخل جميعها ضمن إطار المجال الحيوي الروسي، ومن ثم، لن يسمح لأي قوة أخرى بان تحولها إلى منطقة نفوذ خاصة بها، وبذلك لجأت الإستراتيجية الروسية إلى استخدام العديد من

(1) ما تزال روسيا الاتحادية تعد من الدول الكبرى المالكة لترسانة نووية هائلة، ولمساحة واسعة تبلغ أكثر من 17 مليون كيلو متر مربع، ويقطن على أرضها أكثر من 146 مليون نسمة حسب إحصائيات 2008، وتكمن في داخلها ثروات عديدة وبكميات هائلة أهمها الغاز الطبيعي، فضلاً عن موقعها الجيو استراتيجي جعلها النقطة الواصلة بين آسيا وأوروبا، فهي تطل على آسيا الوسطى وشرق آسيا وعلى المحيط الهادي والمحيط المتجمد الشمالي.. وجميع تلك الأبعاد والمساحة الشاسعة والتقنية العالمية تعطي روسيا رصيماً مهماً في تدعيم مكانتها الدولية. يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 227-228.

(2) حسين طلال مقلد، روسيا والاتحاد الأوروبي- عوائق الشراكة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (25)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2010، ص 124.

الوسائل في سبيل الحفاظ على علاقتها مع دول منظمة الكومنولث التي أنشئها الاتحاد الروسي مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي تحت اسم رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) محاولة بذلك إعادة النفوذ الذي افتقده الاتحاد المنهار.⁽¹⁾

كما ارتكزت الإستراتيجية الروسية الدولية على مجموعة من الثوابت تمثلت بما يأتي:

1- الحد من توسيع حلف شمال الأطلسي بعده خطراً على الأمن القومي الروسي، إذ ركزت الإستراتيجية الروسية على أن المنظمات الموروثة من الماضي مثل الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها تعدّ وسائل لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية، ومن هنا ذهب الرئيس الأسبق مدفيدف بقوله، نحن بحاجة إلى التخلص من تبعات الاستخفاف وعزل الدول الأخرى، وتأسيس مناطق من مستويات مختلفة من الأمن وتجنب تأسيس نظام امني عام مشترك».⁽²⁾

2- الحفاظ على مناطق النفوذ الجيو-إستراتيجية بالنسبة لروسيا وخصوصاً في محيطها الإقليمي.

3- العمل على تعزيز مقومات بنائها الاستراتيجي في إطار توازنها مع الولايات المتحدة فقد أخذت تنزع نحو تبني حالة التوازن التنافسي بدلاً من التوازن الصراعي، مدعوماً ذلك بوجود حلفاء إقليميين يؤيدون إستراتيجية التنافس لموازنة النفوذ الأمريكي على الصعيد العالمي.⁽³⁾

4- إقامة علاقات تعاون وشراكة مع القوى العالمية الصاعدة كالصين والهند بهدف زيادة التأثير في التفاعلات الدولية وإدارة الصراعات والأزمات الجيوسياسية التي لها التأثير الفاعل في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية من خلال منع أو استعادة تلك المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية من الهيمنة الأمريكية.

(1) على بن لهلول الرويلي، الأمن الوطني السعودي - آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية وإقليمية وعلاقات المملكة العربية السعودية مع القوى الفاعلة العالمية، بيسان للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص 134.

(2) نقلا عن، حسين طلال مقلد، مصدر سابق، ص 126.

(3) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 312.

5- تبني مفهوم واليات جديدة للأمن الدولي، فقد تم تغيير العقيدة العسكرية الروسية والتحول من استراتيجيات الحرب الباردة القائمة على الحرب الشاملة والحرب النووية إلى الحروب المحدودة والأسلحة الذكية، وان الخيار النووي لن يأتي في مقدمة الخيارات الإستراتيجية وإنما سيتم التعويل على التعاون وتعزيز الثقة وحل النزاعات والأزمات عبر إتباع الوسائل السياسية والاقتصادية. على العكس من الولايات المتحدة التي تسعى إلى فرض الأمن الدولي الذي، يلائم مصالحها ببناء التحالفات الواسعة واستخدام القوة العسكرية.⁽¹⁾

إن تنامي الدور الروسي وسعيه الحثيث نحو عالم متعدد الأقطاب، استند إلى مقومات قوة حقيقية، (انظر الجدول-2)، ويمكن تلمس ذلك في المجالات الاقتصادية⁽²⁾ والسياسية والأمنية، إذ شهد الاقتصاد الروسي ومنذ استلام بوتين للسلطة نمواً متزايداً، وتبني روسيا سياسة خارجية ناضجة وحكيمة الذي انعكس بشكل واضح على حل مشكلاتها الإقليمية ببراعة، إذ كان التعامل مع الأزمة الشيشانية، ومن ثم الاستخدام الفاعل للمزيد بين الدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية عام 2008، الذي لفت الأنظار إلى القدرة والدور الروسي الفاعل في سعيه لأنها التفرد الأمريكي.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: المصدر نفسه، ص 215 - 220.

(2) إذ أردنا مراجعة الاقتصاد الروسي بلغة الأرقام، نرى بأن صادرات روسيا بلغت عام 2005 حوالي 245 بليون دولار وحسب الإحصاءات نفسها بلغ الدين العام 239,4 بليون دولار، أما التحصيل المالي الحكومي فقد بلغ 176,7 بليون دولار، فيما بلغت النفقات الحكومية 125,6 بليون دولار، ويوفر مردوداً كبيراً لخزينة الدولة. ونتيجة لتحس الوضع الاقتصادي أصبح الناتج القومي الإجمالي لروسيا في المكانة التاسعة دولياً، بواقع 1,589 تريليون دولار، وفي الصناعة جاءت في المركز الثاني بواقع 35,1 بالمائة. وليم نصار، مصدر سابق، ص 36 - 37.

(3) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص 12.

جدول رقم (2)
عناصر القدرات الروسية لعام 2016

العناصر	القيمة
عدد السكان	142,423,773
القوة البشرية القادرة على العمل	70,000,000
أعداد المشمولين بالخدمة العسكرية سنوياً	1,355,000
أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية	7,66,055
أعداد قوات الاحتياط	2,485,000
العدد الكلي للطائرات	3,547
الاحتياطي النفطي المثبت	80,000,000,000 برميل
إنتاج النفط	10,110,000 برميل / يوماً
استهلاك النفط	3,320,000 برميل / يوماً
ميزانية الدفاع	46,600,000,000 دولار
الدين الخارجي	59,900,000,000 دولار

المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ 4/1 /2016، على الموقع: WWW.
GlobalFirepower.com

ورغم ما عانته القوة العسكرية الروسية من ضعف وتفكك فإنها ما تزال القوة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين، فهي مقلقة للولايات المتحدة بما تمتلكه من أفراد ومعدات، وأسلحة تقليدية ونووية تساعد في إدارة أو استعادة التوازنات الجيوإستراتيجية لصالحها.⁽¹⁾ وفي مجال التوازن العسكري مع الولايات المتحدة وبعد طرح مشروع إقامة درع صاروخي في بعض بلدان أوروبا الشرقية مثل بولندا والتشيك تحت ذريعة صد صواريخ إيرانية محتملة، مقابل ذلك أعلن فلاديمير بوتين في عام 2007

(1) على بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 181.

عن تحضير بلاده لأسلحة نووية جديدة لم تجرب من قبل، ثم أعلن أمام العالم في تشرين الأول 2007 إن الجيش الروسي بصدد الانتهاء من أنواع جديدة من الأسلحة النووية التي لم يعرف لها العالم مثيل، واستمر خلفه الرئيس ديميتري ميدفيدف في إتباع سياسة التهديد، إذ أعلن في آذار 2009 إن بلاده ستستمر في تطوير قدراتها النووية وسترفع من مستوى تسليح جيشها لمواجهة التوغل العسكري الأمريكي نحو حدودها.⁽¹⁾

وفي ميدان الطاقة تعد روسيا أهم مزود للاتحاد الأوربي بالطاقة على الإطلاق، إذ تمده بنحو ربع كميات النفط والغاز التي يستخدمها، وهو يشكل نحو ثلث وارداته من النفط والغاز الطبيعي تقريباً، ولكن هناك قلق متزايد يسود دول الاتحاد الأوربي ويتعلق بالاعتماد على روسيا بوصفها مزوداً للطاقة، وقد كان للأحداث المتكررة منذ عام 2006 حين قطعة روسيا إمدادات النفط والغاز عن دول مثل أوكرانيا وبيلاروسيا تمثل (ناقوس خطر) للاتحاد الأوربي، وعنصر ضغط وأداة مهمة لإدارة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽²⁾

ويمتلك الاتحاد الروسي من العناصر الاقتصادية ما يجعله قوة فاعلة في العالم (انظر الجدول 3). ومع انه تعرض إلى جملة متاعب اقتصادية بعد استقلاله عام 1991، إلا انه تخطى أزمته الداخلية⁽³⁾ بوضع حد للتضخم الذي كانت نسبته 200% عام 1990، وزاد إلى 900% عام 1994، ثم انخفض إلى 25% عام 1998، كما حقق اقتصادها نسبة نمو إجمالي

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي - أزمة الفترة الانتقالية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص ص 59-60.

(2) ديريك لو تريبك وجورجي انغلبريخت، الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد، دراسات عالمية، العدد (93)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص 9.

(3) فقد أدت سياسة الانفتاح وإعادة البناء (البروسترويكا) التي اعتمدها غورباتشوف (M. Corbachof) إلى تهديم البناء السوفيتي بالكامل وقضت على النظام الشيوعي من الخارطة السياسية، ونشأ مكانه خمس عشرة دولة مستقلة، ومرت عملية الانهيار ونشوء الاتحاد الروسي بأحداث هائلة كان لها تفاعلات وتأثيرات جمة في الوضع الداخلي الروسي وعلى مستوى الخارطة الجيو-سياسية العالمية. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال روسيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص 152.

تقدر بـ 3%، واستمر الناتج القومي يتصاعد حتى بلغ معدل نموه 4,5 عام 1999، وفي عام 2000 وصل إلى 8,3 % وفي عام 2001 5,5% وهذا يعطينا دلالة على قدرة الاقتصاد الروسي في استعادة قوته ونشاطه.⁽¹⁾

جدول رقم (3)

الثروات المعدنية الطبيعية في روسيا الاتحادية

المادة	النسبة من الإنتاج العالمي
النفط	17%
الغاز الطبيعي	25-30%
الفحم	6%
الحديد	17%
النحاس-النيكل-الزنك-الفضة-الذهب-البلاتينيوم-الكوبلت	10-20%

المصدر: على بن هلهول الرويلي، الأمن الوطني السعودي - آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية في ظل متغيرات دولية وإقليمية وعلاقات المملكة العربية السعودية مع القوى الفاعلة العالمية، بيسان للنشر والتوزيع، الرياض، 2010، ص18.

وتجسدت ملامح الإستراتيجية الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي بإعلان غورباتشوف في 23 / 8 / 1991، أمام نواب الشعب في موسكو (إن الديمقراطية الاوراسيوية ستصبح واحدة من دعائم العالم الجديد وأمنه)، وما جاء في العديد من تصريحات الرئيس بوبرس يلتس حول التحول نحو اقتصاد السوق، وفك حالة العداء مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة وان روسيا أصبحت واحدة من دول العالم الحر،

(1) على بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 179.

والاتجاه نحو إعلان الإرهاب العدو الجديد الذي يفترض محاربته.⁽¹⁾ ورافق تلك التحولات انخفاض الإنتاج الروسي بنسبة 50% بين عامي 1990 و1995، وانهيار معدل الاستثمار، كما تراجع تداول النقد وعاد إلى الظهور في بعض المناطق، اقتصاد المقايضة، وأدى استقلال أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان ونصفها من أثنىة روسية- إلى أن يفقد القلب السلافي للنظام 75 مليون مواطن وهكذا فقدت روسيا وضعها مكافئاً وند للولايات المتحدة.⁽²⁾ وفي عام 1996 بدأ الخصم الاستراتيجي القديم للأميركيين (روسيا) على وشك الاحتضار، مما دعا إلى ظهور الخيار الامبريالي، حلاً وحيداً للولايات المتحدة، إذ كانت أطروحة عالم غير متوازن خاضع بالكامل عسكرياً للولايات المتحدة، وكانت دفعة صغيرة من التحريض والاستفزاز من قبل الولايات المتحدة على خاصرتي روسيا الرخوتين عند أطرفها في القوقاز واسيا الوسطى، كافية لتكسب الولايات المتحدة لعبة الشطرنج.⁽³⁾ كما إن الشك والفوضى اللذين ولدتهما الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط أثمرا الظروف المثلى لعودة روسيا إلى الانغماس في اللعبة الدولية، الأمر الذي سارع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الاستفادة منه. وقد اتخذت الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة روسيا هدفين هما:⁽⁴⁾

1- تفكيك وإضعاف النفوذ الروسي عن طريق تحريض النزاعات الانفصالية في القوقاز، والحضور العسكري في آسيا.

(1) وحدد يلتسن وكوزيرف أهداف السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي فيما يأتي: أولاً: توفر البيئة الملائمة للإصلاح الاقتصادي والسياسي. وثانياً: الحفاظ على مكانة روسيا كقوة كبرى على الصعيد الدولي. وأخيراً: إقامة علاقات حسن الجوار مع دول العالم. للمزيد انظر: ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 158-160.

(2) عبد العزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 160-162.

(3) ايمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية - دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ط2، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، دار الساقى بيروت، 2004، ص 149.

(4) المصدر نفسه، ص 167-168.

2- الاحتفاظ بقدر من التوتر في علاقاتها مع روسيا، وذلك لمنع التقارب بين أوروبا وروسيا عن طريق إبقاء التناقضات الموروثة من الحرب الباردة.

وبعد استكمال عملية التحول الديمقراطي وتبني نمط اقتصاد السوق⁽¹⁾ بدأت روسيا تستعيد قوتها في سبيل أداء ادوار واستراتيجيات ذات تأثير عالمي، وقد انطوت الإستراتيجية الروسية على مبادئ أساسية، عدت منطلقات لتعامل مع التفاعلات الإقليمية والدولية، هي:⁽²⁾

1- إتباع سياسة الانفتاح على كل الاتجاهات.

2- الاهتمام والتركيز على المصالح الوطنية، وحفظ الأمن والاستقرار وسلامة الأراضي.

3- تهيئة الظروف للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنع أي قوة خارجية من التفريق بين الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة، والعمل على حل مشكلات التكامل الاقتصادي بينها.

4- العمل على تأسيس علاقات شراكة في عالم متعدد الأقطاب.

5- التطلع نحو أداء دور بعدها القوى رئيسة ومسؤولة ضمن التفاعلات الدولية اعتماداً على النفوذ المتراكم تاريخياً، وعلى وضعه الجيوسياسي المميز، وحضوره في وجهة النادي النووي وإمكاناته الاقتصادية والعسكرية، وطاقاته العلمية والتقنية الهائلة.

(1) فقد ساهمت سياسة الرئيس بوتن الإصلاحية في توازن الواردات والنفقات للمرة الأولى في عام 2001 منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتقليص نسبة العجز إلى 1,1% للعام المنصرم، وخفض نسبة التضخم إلى 9,5% خلال الأشهر الأولى من عام 2000، مقابل 30% خلال الحقبة نفسها من عام 1999. كما سجل الناتج القومي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة 7,3% خلال النصف الأول من عام 2000. واستطاع الاتحاد الروسي تجاوز هذه الأزمة بالتزامه بتوجيهات خبراء صندوق النقد الدولي وانتهاج سياسات اقتصاد السوق. على بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 180.

(2) نقلاً عن: على بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 78.

واستطاعت روسيا الاتحادية التخلي عن تضمين التصورات الإستراتيجية بمفاهيم إيديولوجية، إذ اتجهت نحو استبدال مفاهيم الصراع الإيديولوجي بمقتربات فكرية تميل إلى الواقعية، كالمشاركة والتعاون في حل الأزمات الدولية، وأخذت تفسر أسباب الصراع ليس بعده انعكاساً لتناقضات فكرية إيديولوجية، وإنما يعود إلى مصالح سياسية واقتصادية، وتبعاً لذلك تغيرت الرؤية الإستراتيجية الروسية.⁽¹⁾ كما تمكنت روسيا في مرحلة الرئيس بوتين ومن ثم ديمتري ميدفيدف من إعادة تجديد نفسها بشكل هادئ وبنسخة أكثر اعتدالاً من التجربة السوفيتية، وهو ما ساهمة في تعزيز قوة روسيا في توازنات القوى العالمية، مع محاربتها لأية محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية أو في مناطق مصالحها الإستراتيجية.⁽²⁾ وبذلك استعادت روسيا مكانتها وهبتها الدولية، وهو ما يتضح من خلال أدائها الاستراتيجي المؤثر بالقضايا الدولية مثل قضية فلسطين، حينما بادرت بدعوة زعماء حركة حماس الذين فازوا بالانتخابات التشريعية لزيارة روسيا والمساهمة في حل النزاع في الشرق الأوسط، وإبراز موقفه الداعم والمتعاون مع إيران في موضوع تخصيب اليورانيوم.⁽³⁾

كما تمكنت روسيا من الدخول في إطار التوازنات الجيوإستراتيجية سعياً منها في تأمين مصالحها وأهدافها، إذ عدّ مستشار الرئيس الروسي السابق إميل بائبين أن عام 1997 كان بالنسبة إلى روسيا إهداء الأعوام منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وأصبحت روسيا أثناء ذلك العام عضواً كاملاً الحقوق في مجموعة الدول الصناعية الثماني (G8)، كما تم قبول روسيا في التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، فضلاً عن ذلك تم حل الحدود المتنازع عليها بين روسيا الاتحادية والصين الشعبية، كما تم توثيق التعاون مع اليابان.⁽⁴⁾

(1) عبد القادر محمد فهمي، مدخل إلى الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 311-312.

(2) حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مصدر سابق، ص 3.

(3) علي بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 179.

(4) فكتور ليبيديف، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (28)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص ص

كما ورث الاتحاد السوفيتي نفوذ الإمبراطورية الروسية الذي امتد إلى المحيط الهندي، وبهذا التطور الجيوسياسي لنفوذ روسيا على الصعيد الدولي دخلت لعبة التوازنات الجيوإستراتيجية مع القوى الفاعلة آنذاك.⁽¹⁾ وأصبحت روسيا الاتحادية تسعى لان تكون وريثة الإمبراطورية الروسية التي كانت تزاحم وتنافس دول أوروبا الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا وألمانيا على مستعمراتها وفي مناطق نفوذها الجيوإستراتيجية الذي تجسد في وصية المصلح الروسي الكبير بطرس الأكبر، التي جاء فيها (تقدموا إلى الإمام حتى تبلغوا المياه الدافئة وأعيدوا الحياة إلى الطرق التجارية القديمة في الشرق الأوسط ومن يسد هناك يصبح سيد العالم حقاً).⁽²⁾

وأعلن الرئيس فلاديمير بوتين⁽³⁾ قراره عن تأسيس وجود عسكري روسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط أثناء تولية منصب رئيس الوزراء، أول مرة عام 1999، وفي 2001 ثم إدراج هذا الهدف في العقيدة البحرية الروسية، وتم الكشف عن أولى الخطوات الملموسة في عام 2006، إذ أفادت التقارير بوجود إستراتيجية لتطوير محطات الخدمة البحرية السوفيتية السابقة في مرفأ مدينة طرطوس السوري، بهدف تأسيس قاعدة بحرية

-
- (1) للمزيد انظر: نورهان الشيخ، رؤية الرئيس بوتين لدور روسيا في الشرق الأوسط ، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد (90)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص ص 64-66.
 - (2) نقلاً عن: علي بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 241.
 - (3) تخرج بوتين من الدائرة الدولية لكلية الحقوق في جامعة لينتيجراد عام 1975، والتحق فوراً في جهاز المخابرات السوفيتي (KGB) وأرسل ليعمل في ألمانيا حتى عام 1990 ثم عاد ليعمل في الجامعة التي تخرج منها، وبعد عام 1991 تفرغ للعمل السياسي، وأصبح في 1994 نائباً لرئيس بلدية المدينة وفي 1996 تم استدعائه ليعمل في منصب رفيع في إدارة الرئيس يلتسن وعين في 1998 رئيساً لجهاز المخابرات الروسي الجديد (FSB) الذي حل محل (KGB) وفي عام 1999 استدعاه يلتسن ليصبح اصغر رئيس وزراء ليصبح في كانون الأول من العام نفسه رئيساً للجمهورية. ثم تنازل يلتسن له عن الرئاسة في نيسان 2000 ثم فوزه بانتخابات عام 2004، ثم ترشيحه للكرملين ودفعه بأحد معاونيه إلى الرئاسة وبقاؤه رئيساً للوزراء ممسكاً بمقاليد الحكم الحقيقية منذ نيسان 2008، ثم فوزه بالرئاسة في نيسان عام 2012، مكنه كل ذلك من قيادة التغيير والتحويل في بناء الدولة الروسية وإنقاذها من الفوضى والحفاظ على تماسكها فضلاً عن النمو الاقتصادي والاندماج في النظام الرأسمالي، وهو ما إعادة لروسيا مكانتها الدولية في إطار التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. نقلاً عن: عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 43. وكذلك انظر: وليم نصار، مصدر سابق، ص ص 32-33.

كاملة فيها وإعادة تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي، ويرى المسؤولين الروس في مرفأ طرطوس بوابة إستراتيجية للبحرية الروسية، لا تضمن وصولها إلى البحر الأبيض المتوسط فحسب، بل إلى أماكن بحرية مهمة أخرى، مثل المحيط الأطلسي عبر (مضيق جبل طارق)، والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وهو ما يعد عنصر توازن جيواستراتيجي مقابل البحرية الأمريكية ونشاطها في تلك المناطق.⁽¹⁾ وفي إطار علاقاتها مع الغرب شددت روسيا الاتحادية على علاقاتها مع أوروبا أساساً، وليس مع الولايات المتحدة، وعدت بأن أوروبا هي امتدادها الجغرافي والسياسي والاقتصادي الطبيعي للاندماج الدولي بالغرب.⁽²⁾

وكان الرئيس مدفيدف قد حدد مبادئ الإستراتيجية الروسية في بما يأتي:⁽³⁾

1- اعتراف روسيا بأولوية المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تحدد العلاقات بين الشعوب المتحضرة وعلاقتنا مع الدول الأخرى فمن إطار هذه المبادئ وهذا المفهوم القانون الدولي.

2- يجب أن يكون العالم متعدد الأقطاب فعالم وحيد القطب غير مقبول والهيمنة أمر لا يمكننا أن نسمح به ليس في وسعنا قبول نظام عالمي تكون ناحية اتخاذ جميع القرارات فيه ملك بيد الولايات المتحدة، فعالم كهذا يكون غير مستقراً ومهدداً بالصراعات.

3- إن روسيا لا تريد مواجهة مع أي بلد آخر، وليس عند روسيا نية لعزل نفسها وستقيم علاقات ودية مع أوروبا والولايات المتحدة و أكبر عدد ممكن من البلدان الأخرى، ولكننا سنرد على أي أعمال عدوانية ترتكب ضدنا.

(1) ديريك لوترييك وجورجي انغلبر يخت، مصدر سابق، ص 20.

(2) وليم نصار، مصدر سابق، ص 29.

(3) جورج فريدمان، مبدأ مدفيدف والإستراتيجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد (356)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 123-124.

4- إن هناك أقاليم فيها مصالح روسية وذات امتيازات، وفي هذه الأقاليم بلدان تقاسمتها علاقات تاريخية مميزة، وهي مؤتلفة كبلدان صديقة وجارات طيبة وسنولي اهتماماً خاصاً لعملنا في هذه الأقاليم.

وتأكيداً على الدور العالمي الروسي فإن بوتين ومن جاء بعده، وعهد بوتين الحالي يسعون وبإصرار عنيد من أجل بناء وتشكيل نظام عالمي جديد يكون لروسيا دور فاعل في توجيه تفاعلاته. رافضة العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز واسيا الوسطى لصالح أية قوة عالمية، لأنها تعد هذه الجمهوريات مناطق نفوذ لها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية.⁽¹⁾ وكانت المواجهة مع جورجيا في آب 2008 المثل البارز على الدور الروسي في حماية أمنه الإقليمي من التدخلات الأمريكية ومحاولة توسيع حلف الناتو. فبعد أن استجابت جورجيا لإغراءات الغرب في المساس بالأمن القومي الروسي، من خلال اجتياحها لإقليم أوسيتيا الجنوبية ذو الأغلبية الروسية والمتمتع بالحكم الذاتي داخل جمهورية جورجيا، فجاء الرد الروسي فعالاً وقاسياً ودخلت إلى جورجيا بالقوة العسكرية لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة في عملية محدودة الأهداف، لم تستطع الهيبة الأمريكية المتراجعة ردعها وأدّت العملية إلى استقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا واعتراف روسيا بهما كدولتين مستقلتين.⁽²⁾

وقد جاء الموقف الروسي من الثورة الليبية معارضاً لأي تدخل في ليبيا وفق قرار 1973، الذي سمح لقوات حلف شمال الأطلسي بالتدخل لحماية المدنيين في ضوء تصاعد الصراع المسلح. ووصف الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1973 «بالخاطي وغير الصائب، وأنه قد أسى استخدامهم من جانب عدد من الدول»، وشبه هذه الحرب بالحملة الصليبية.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مصدر سابق، ص 7.

(2) المصدر نفسه، ص 4.

(3) نقلاً عن: محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية «الثورة السورية أهوذجاً»، متابعات إقليمية، العدد (36)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، بغداد، 2013، ص 4.

وفي ما يتعلق بالأزمة السورية فقد أبدت روسيا رفضها ومعارضتها الشديدة منذ بدايتها ولحد الآن لأي تدخل دولي يقود في نهاية المطاف إلى تكرار ما جرى في ليبيا، وأبدت معارضتها لأي عقوبات دولية، بما في ذلك العقوبات الأمريكية والأوروبية، وأكدت على أن يكون الحل سلمياً.⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق أحبطت روسيا في شهر تشرين الأول 2011 وبالتعاون مع الصين مشروع قرار مجلس الأمن الذي كان يهدف إلى إدانة النظام السوري. كذلك أحبطت مشروع القرار العربي. الغربي المقترح في مجلس الأمن الدولي في 2012/2/5 من قبل روسيا وبالتعاون مع الصين أيضاً، تحت ذريعة أنه لم يشير إلى عدم التدخل الدولي في حال عدم التزام سوريا به.⁽²⁾ وقال سرغي لافروف وزير الخارجية الروسي أن «العقوبات الأمريكية الأحادية الجانب المفروضة على سوريا وإيران بات لها تأثير متزايد خارج الحدود يضر بمصالح الشركات الروسية».⁽³⁾

ومن خلال ما تقدم نرى أن روسيا وخلال السنوات القليلة الماضية حرصت على تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التوسع الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط، من خلال تدعيم علاقاتها بالعديد من الدول الكبرى المرشحة لكي تكون قوى عظمى على الساحة الدولية مثل الصين والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي، كما إن بناء شراكات سواء مع الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي أو حتى إندونيسيا أو البرازيل، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها في التوازنات العالمية، يقوم على افتراض استمرارية الإستراتيجية التي ينتهجها بوتين، واستثمار المتغيرات الإستراتيجية المتوقعة في البيئة العالمية التي تتيح مكاسب وخيارات مفيدة تمكنها من تعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليمية، بدلا من محاولة السيطرة على الأحداث العالمية على طريقة الاتحاد السوفيتي السابق، فضلاً عن تبنيها سياسة برجماتية عملية، تتعامل بواقعية مع المعطيات العالمية والإقليمية، وتحاول تعظيم الفرص والمزايا التي توفرها، وتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة لمصالحها وأمنها القومي.

-
- (1) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من حركات التغيير العربية، الرائد الإقليمي، العدد (56)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، بغداد، 2012، ص3.
 - (2) محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية «الثورة السورية أنموذجاً»، مصدر سابق، ص5.
 - (3) المصدر نفسه، ص6.

المطلب الثاني

إستراتيجية الصين

لم تكن الصين بمنأى عن المناخ الإيديولوجي الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، إذ صبغت استراتيجياتها بصبغة إيديولوجية أكثر تشدداً من الاتحاد السوفيتي وخاصة في المرحلة الأولى من الحرب الباردة، وبذلك تبنا مفاهيم تصب في عقيدتهم السياسية وبنائهم الإيديولوجي كمفهوم الجيش العقائدي وإمكانية خوض حرب شعبية ضد القوى الامبريالية،⁽¹⁾ من ثم خرجت من عباءة الايدلوجيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسعت إلى تحقيق مكانة دولية بين القوى العالمية والدخول كأحد أطراف التوازن المؤثرة في تفاعلات النظام الدولي، من خلال العمل على تحقيق تكافؤ نسبي في القدرات مع القوى السائدة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا، وخصوصاً في المجالين الاقتصادي والعسكري فضلاً عن المجال السياسي.⁽²⁾

تعود جذور الإستراتيجية الصينية الجديدة إلى القائد الصيني الراحل وينغ هشيا ووينغ (Deng Xiaoping)، الذي استنتجه عام 1982 ان العالم ينحو أكثر فأكثر نحو السلام والتطور وانه يمكن للصين أن تنتظر قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل على نموها الداخلي، واكتسبت هذه الرؤية الإستراتيجية الواسعة الأفق زخماً أعمق مع بدء مواجهة الصين تحديات كبيرة في أواخر الثمانينيات، كان أخطرها التعامل مع العزلة الدبلوماسية التي فرضها الغرب عقب القمع الدموي لتظاهرات ساحة تياننمين في ربيع 1989، كما تتطلع إلى عالم متعدد الأقطاب انطلاقاً من فكرة إن القوة الأمريكية ستضمحل باطراد.⁽³⁾

ويعد مؤتمر الحزب الشيوعي الحادي عشر عام 1978 الذي اختار دينغ ووافق على مشروعه الإصلاحية القائم على الانفتاح، نقطة انطلاق هذا التحول الصيني الكبير. وقد

(1) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 285.

(2) المصدر نفسه، ص 299.

(3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 16.

اتخذ المشروع سبيلين: اقتصادي وسياسي⁽¹⁾ وعلى الرغم من ما كانت تمر به الصين من ضعف وتراجع بعد الثورة الشيوعية إلا أنها استطاعت القيام بعملية إصلاح شاملة فقد قررت اللجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني في الدورة الثالثة للحزب في تشرين الثاني 1978، انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي وطرح برنامج التحديث الذي أدى دوراً محورياً في إصلاح نظامها الاقتصادي، وكان من أبرز جوانب ذلك الإصلاح ما يأتي:⁽²⁾

1- جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

2- منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.

3- السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية.

4- تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 15% في عام 2000، فضلاً عن توحيد أسعار صرف العملات، وإنشاء أسواق مالية حديثة.

وهكذا انطبق على الصين وصف المعجزة الاقتصادية، إذ استطاعت وبعد عقد ونصف من الإصلاح تحقيق اكتفاء ذاتي والسيطرة على المشكلة الديمغرافية من خلال سياسة الطفل الواحد، وأخذت نسبة النمو السنوية تحقق أرقاماً عالية تخطت 13% عام 1993 (مقابل صفر في فرنسا واليابان على سبيل المثال)، وبلغت نسبة النمو الصناعي 18% عام 1992، وارتفعت صادراتها أكثر من 24% في العام نفسه ودخلت الصين في نادي المصدرين العشرة الكبار في العالم، كما أصبحت الدولة الأولى في العالم النامي من ناحية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه، التي بلغت في عام 1994، 31 مليار دولار وتعمل في الصين أكثر من مئة ألف شركة أجنبية ومختلطة.⁽³⁾

(1) غسان العزي، مصدر سابق، ص 266.

(2) علي بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 144.

(3) غسان العزي، مصدر سابق، ص 267.

وجاء الإصلاح السياسي يؤكد إخضاع الجيش للمؤسسة السياسية، وحرية العمل السياسي وذلك كما ورد في بيان الحزب الصادر في كانون الأول 1987. وتم تحديد أولويات السياسة الخارجية الصينية على وفق ما يأتي:⁽¹⁾

- 1- مواصلة سياسة الباب المفتوح في العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية.
- 2- توسيع الروابط الدبلوماسية وإتباع نهج دبلوماسي للعلاقات مع الدول الكبرى.
- 3- الحفاظ على بيئة إقليمية وعالمية هادئة.
- 4- انتهاز سياسة تطوير المصالح المشتركة مع معظم دول العالم وخاصة مع دول الجنوب.
- 5- السعي إلى تسوية مختلف القضايا الأمنية الآسيوية.

وتمكنت الصين من تحقيق ذاتها جيوسياسياً وبناء قاعدتها الاقتصادية، على وفق إستراتيجية المنافع⁽²⁾ الكثيرة المؤكدة والسريعة والتهديدات البعيدة القليلة انطلاقاً من المبدأ الاستراتيجي الصيني (التحالف مع العدو البعيد خير من التحالف مع العدو القريب الذي تشترك معه بعداوات قديمة، لان التهديد الأكثر خطورة مصدره العدو

(1) علي بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 142-143.

(2) ارتكزت إستراتيجية الانتفاع في البداية على أساس المواقع وتم تنفيذها على مراحل، استندت المرحلة الأولى على تجربة (مناطق التصنيع المخصص للتصدير) وتبعاً لذلك أنشئت الصين 1979 (أربع مناطق اقتصاد خاصة) ونجحت في جذب رؤوس الأموال الأجنبية. وفي المرحلة الثانية عام 1984 تم إنشاء 14 مدينة ساحلية وسمح للسلطات المحلية إنشاء مناطق التنمية الاقتصادية والتطور التقني وبدأت المرحلة الثالثة مع قرار الحكومة عام 1990 بأحياء مدينة شنغهاي، التي تعد قلب التجارة والصناعة في الصين، وقد جاءت هذه التجربة باتجاه جديد في إستراتيجية الانفتاح الصينية، فهي تركز على مفهوم (المدينة العالمية) وتحويل الصين إلى أكبر مركز مالي في المنطقة الآسيوية، كما يتجسد فيها أكبر تجربة صينية في مجال ما يسمى بـ (اقتصاد السوق الاشتراكي). للمزيد انظر: وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، دراسات عالمية، العدد (11)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، بلا سنة، ص 11-13.

القريب⁽¹⁾). وهكذا اتجهت الإستراتيجية الصينية نحو التركيز على عملية التنمية الاقتصادية وإصلاح مجتمعتها، وحرصها على تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة، بوجه خاص في المجالات الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والاستثمار مع الدول المتقدمة صناعياً، وبذلك تحولت الصين في استراتيجياتها الدولية من الاهتمام بالثورة والقوى الثورية وتقديم المعونات والمساعدات إلى التركيز على مفاهيم السلام الحقيقي في جميع أنحاء العالم ضمن نظام دولي قائم على الشراكة والتعاون.⁽²⁾ ويمكن القول إن مرحلة جديدة في الإستراتيجية الصينية بدأت بعد وفاة الزعيم ماوتسي تونغ ووصول دينغ هسياو بينغ إلى السلطة عام 1978، وما أحدثه هذا الزعيم من قفزة نوعية في السياستين الداخلية والخارجية الصينية، إذ شكل نهجه الاقتصاد المستند الفلسفة الانفتاح الخارجي- أو ما أسماه «اشتراكية السوق» إلى جانب نظرية «العوالم الثلاثة»، أو كما عبر عالم الجيوبوليتيك الفرنسي يفيس لاكوست بـ (الرأسمالية الفريدة)، أي اقتصاد رأسمالي بقيادة شيوعية - الإطار الموجه في عملية البناء الاستراتيجي للسياسة الخارجية بهدف إيجاد دور أساسي للصين في ميزان تفاعلات القوى العالمية.⁽³⁾

وفي العام 2008، احتفلت الصين بمرور 30 عاماً على برنامجها الإصلاحية الذي وضعها على سكة الدول الصاعدة، وباتجاه جعل الصين قوى عظمى بقية الصين عقوداً لم تفصح عن نفسها كقوى عظمى أو قوى إقليمية بارزة، إلا أن ثمة متغيرات جديدة أفرزت إستراتيجية صينية تسعى إلى تشكيل نظام دولي متعدد القطبية، وتوازنات جيواستراتيجية جديدة متلائمة مع مكانتها وقدرتها الاقتصادية.⁽⁴⁾

(1) رعد قاسم صالح، الصين وإدراك الذات في ظل المتغيرات الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص 137.

(2) محمد نعمان جلال، مصدر سابق، ص 22.

(3) توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في أفريقيا، مجلة سياسات عربية، العدد (5)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 106 .

(4) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 193 .

وضمن التحولات التي شهدتها البيئة الدولية من تراجع القدرة السوفيتية وسيادة فلسفة اقتصاد السوق، وضعف فكرة الإيديولوجية بعدّها مرتكزاً للبناء الاستراتيجي والتعامل الدولي، وتبني الصين لعملية إصلاح وتحديث شاملة في الجانب السياسي والاقتصادي، أنتجت مجموعة مبادئ في إطار التفاعل الإقليمي والدولي تمثلت بما يأتي:

1- التوحيد السلمي لأرض الوطن الأم، إذ عدت القيادة الصينية إن تحقيق هذا الهدف يحتل أولوية ثابتة في استراتيجياتها ولا يمكن الحياد عنه. على وفق مبدأ «بلد واحد بنظامين» الذي عادت بموجبه هونغ كونغ إلى البلد الأم في تموز 1997.⁽¹⁾

2- التأكيد على الأمن الوطني الصيني وسلامة أراضيها من أي تهديد خارجي، وإنها ستلجأ إلى استخدام قوتها العسكرية في حال استفزاز الصين، وهو ما حصل حينما طورت الولايات المتحدة علاقتها بتايوان في آذار 1996، وعلى الرغم من تأكيدها على القوة العسكرية ألا أنها لن تكون الطرف البادئ باستخدامها في حل النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة.

3- إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، ففي ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم عليها أن تجعل من أولويتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمنية ثنائية، ونتيجة للصعوبات الناتجة عن وجود خمس عشرة دولة جارة في البر دست في البحر واختلاف طبيعة المشكلات القائمة معهم، لجأت الصين إلى إتباع مبدأ التعايش السلمي واتفاقيات الأمن والتعاون الثنائية.⁽²⁾

4- تطوير علاقاتها بالمنظمات الدولية والقوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي، والمشاركة في حل الأزمات والنزاعات الدولية بالطرف السلمية بما يؤكد مكانتها الدولية ويضمن مصالحها وأهدافها.

كما إن هذه التطلعات العالمية، فهي تسعى إلى أن تكون قوى عالمية نفعية، وتطور وجود ثابت مع جميع دول العالم وخصوصاً تلك الدول الغنية بموارد الطاقة المهمة لنهضة الصين، مثل أجزاء من أفريقيا الغنية بالنفط والمعادن، فضلاً عن تأمين المعابر إلى المحيط

(1) غسان العزي، مصدر سابق، ص 274.

(2) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 289- 292.

الهندي وبحر الصين الجنوبي الذي يربط العالم العربي بالنفط والغاز بالساحل الصيني، وهذه التحركات الإستراتيجية للصين قد تتعارض مع التوجهات الأمريكية ويدفع بها للدخول في تنافس جيواستراتيجي حول دوائر النفوذ مع القوى العالمية الأخرى كروسيا والهند.⁽¹⁾ وانطلاقاً من فكرة «إن السيطرة على موارد الطاقة الفردية ستؤدي إلى السيطرة على العالم»، تتجه الصين إلى إقامة علاقات وثيقة مع دول أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط فضلاً عن العديد من دول أفريقيا الغنية بموارد الطاقة، وفي هذا المجال يشار إلى إن الصين أصبحت أكبر مستورد لنفط الشرق الأوسط وأكبر مصدر للمنطقة بحيث حلت محل الولايات المتحدة التي بدأت تشهد سيطرتها تراجعاً حتى في صفوف عملائها التقليديين.⁽²⁾

أما عسكرية فالصين تتمتع بقدرات عسكرية عالية، فهي متميزة بالتسلح سواء الاستراتيجي أو التقليدي وقد دخلت النادي النووي منذ عام 1964، وتعد أكبر قوة عسكرية في آسيا وتنتشر صواريخ نووية رادعة ضد الولايات المتحدة.⁽³⁾ وتمتلك الصين حالياً أكبر جيش في العالم إذ يبلغ تعداد جيش التحرير الشعبي الصيني الذي يرمز له بـ (PLA) حوالي 2,25 مليون جندي، ومن الممكن إن يصل العدد إلى 3,25 مليون جندي إذا حسبنا تعداد القوات شبه العسكرية، وتجري الصين عملية تحديث وتطوير لجيشها وتزويده بالمعدات والآليات والتكنولوجيات الحديثة، سعياً إلى الهدف الرئيسي للإستراتيجية الصينية وهو الوصول إلى جيش منظم ومدرب ومجهز بأحدث التقنيات العسكرية في العالم 2020.⁽⁴⁾ وتعد الصين خامس قوة نووية بعد الولايات المتحدة

(1) روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية - إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين براً وبحراً؟، سلسلة دراسات مترجمة، العدد (43)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 27-28.

(2) نعوم تشومسكي، صناعة المستقبل - الاحتلال، والتدخلات، الإمبراطورية والمقاومة، مصدر سابق، ص 216.

(3) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 197.

(4) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية - الأبعاد والانعكاسات، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 37.

وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة وفرنسا.⁽¹⁾ فضلاً عن إن الصين هي الدولة الأكثر سكاناً في العالم ويبلغ عدد سكانها حوالي مليار واربعة مئة وخمسين مليون نسمة، وتبلغ مساحتها 9,6 مليون كيلو متر مربع، وتأتي في المرتبة الثالثة بعد روسيا وكندا.⁽²⁾

وبذلك ارتبطت الإستراتيجية الصينية بالإدراك الذاتي لقدراتها الحالية والمستقبلية، ومن هنا فهي تتطلع لأداء ادوار عالمية كقوى عظمى لها مكانتها بما يتناسب مع موروثها الحضاري والثقافي، فضلاً عما وصلت إليه من نمو اقتصادي وما تحتوي عليه من قوة عسكرية، وضمن تلك التطلعات، تضاعف حجم اقتصادها أربعة أضعاف منذ بدئها إصلاحات السوق في أواخر سبعينات القرن الماضي، وتشير بعض التقديرات إلى انه سيتضاعف مرة أخرى في العقد القادم، إذ باتت الصين واحدة من اكبر مراكز الصناعة في العالم وتستهلك حوالي ثلث التجهيز العالمي الطاقة. انظر الجدول (4).

فضلاً عن ذلك ركزت الإستراتيجية الصينية على استخدامها لأدوات القوة الناعمة على وفق ما جاء به الرئيس الصيني السابق هوجينتاو عن مبادئ الصعود السلمي للصين ولأجل التأكيد على مكانة الصين الدولية وتقوية حضورها على الساحة الدولية، عملت السلطات الصينية على الاهتمام بالعناصر الاقتصادية والثقافة والدبلوماسية - بوصفها ركائز للقوة الناعمة Soft power، وتجدر الإشارة إلى إن قوة الصين الناعمة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، كما إنها استطاعت الاستفادة من أخطاء الإستراتيجية الأمريكية في معالجتها للأزمات العالمية باستخدام القوة العسكرية، والحصول على المزيد من النفوذ والقبول الدولي.⁽³⁾

(1) رعد قاسم صالح، مصدر سابق، ص 139.

(2) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 195.

(3) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص ص 112 - 113.

جدول رقم (4)
عناصر القدرات الصينية لعام 2016

العناصر	القيمة
عدد السكان	1,367,485,388
القوة البشرية القادرة على العمل	750.000.000
أعداد المشمولين بالخدمة العسكرية سنوياً	19,550.000
أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية	2,335.000
أعداد قوات الاحتياط	2,300.000
العدد الكلي للطائرات	2,942
الاحتياطي النفطي المثبت	24,650.000.000 برميل
إنتاج النفط	4,189.000 برميل / يوماً
استهلاك النفط	10,120.000 برميل / يوماً
ميزانية الدفاع	155,600.000.000 دولار
الدين الخارجي	949,600.000.000 دولار

**المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ 4/1 /2016، على الموقع: WWW.
GlobalFirepower.com**

واحتفظت الصين بالعديد من الأوراق القائمة على وزنها الاستراتيجي وقوتها الاقتصادية، سواء على الصعيد الآسيوي، أو العالمي، وتمارس دوراً مهماً في إفريقيا من خلال مساعداتها الجذابة لدولها بسبب خلوها من أي شروط كتلك الاوربية والامريكية الخاصة باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية ومكافحة الفساد، كما تركز على الوجود المكثف بالمساعدات والاستثمارات والعمالة في البلدان الفنية بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة التي تحتاج إليها للاستمرار في نموها الاقتصادي، كذلك تحتاج الصين أيضاً للدعم السياسي لهذه الكتلة الأفريقية، وهو ما تسعى إليه من خلال المنتدى الصيني- الأفريقي.⁽¹⁾

(1) وليد محمود عبد الناصر، مصدر سابق، ص84.

وتأكيداً على ذلك، ما نشرته الحكومة الصينية لأول مرة في كانون الثاني 2006، تقريراً يسمى «الكتاب الأبيض» فسّرت فيه سياستها تجاه أفريقيا، وشدد التقرير على مسألة «إن الصين تسعى لإقامة نوع من الشراكة الإستراتيجية مع القارة، قائمة على المساواة السياسية والثقة المتبادلة والتعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي انسجماً مع شعار (ربح-ربح)»⁽¹⁾. وتسعى الإستراتيجية السياسية - الأمنية الصينية إلى تحقيق النفوذ الاستراتيجي ودرجة أكبر من الاستقلالية في التصرف عبر استغلال المنافسات بشتى أنواعها، وموازنة العلاقات بين القوى الكبرى واستغلالها، ويمكن تحديد عناصرها بما يأتي:⁽²⁾

- إقامة علاقات دبلوماسية وثيقة مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين.
- تطوير مصالح مشتركة مع جميع دول العالم لتعزيز المكانة الدولية للصين.
- زيادة الدعم والمشاركة في المساعي متعددة الأطراف لتسوية مختلف القضايا الأمنية الأسيوية. وتهدئة المخاوف من النوايا المستقبلية للصين.
- الحفاظ على علاقات ايجابية مع جمهوريات آسيا الوسطى والمراكز الرئيسة للإسلام كإيران، وتوسيع العلاقات الدبلوماسية وتقديم المساعدات في مجالات تطوير حيوية.
- الاحتفاظ بالقدرة على التهديد الجوي باستخدام القوة، وتعزيز النفوذ العسكري والدبلوماسي الصيني في المناطق الإستراتيجية المجاورة وحق الوصول واستخدام خطوط المواصلات الحيوية في المحيطات في حال نشوب نزاع.
- التعامل بحذر مع المواقف العسكرية والمستقبلية الغامضة للولايات المتحدة واليابان ودول رابطة جنوب آسيا وربما الهند.

(1) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 108 .

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص 67-68 .

وتعد الصين من أهم المنافسون للولايات المتحدة⁽¹⁾ من بين القوى الصاعدة، وذلك لأسباب تم توضيحها في تقرير لجنة المراجعة الأمنية للولايات المتحدة - الصين US-China Security Review لعام 2002، إذ ذكر أن الدولتين لهما «وجهات نظر عالمية متناقضة بحدّة ومصالح جيواستراتيجية متنافسة، ولديهما نظامان سياسيان متعارضان» وبذلك جاءت الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع الصين انطلاقاً من مبدأ «المشاركة والتحوط» بمعنى انه ينبغي تشجيع الصين في أن تكون شريكاً في معالجة التحديات الأمنية المشتركة كما جاء ذلك في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية لعام 2002 «نحن نسعى لتشجيع الصين على القيام باختيارات إستراتيجية لصالح شعبها في حين نتحوط ضد الاحتمالات الأخرى».⁽²⁾ وهكذا تم إدخال الصين في إطار النظام الدولي القائم وما يضمنه من مؤسسات ومنظمات دولية، في ما وظفت الصين دخولها عضوية منظمة التجارة العالمية ما عزز من مكانتها الدولية وتأثيرها في مجريات العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وتسعى للسبب نفسه لتعزيز الدور العالمي لمجموعة العشرين، على حساب مجموعة الثماني التي فشلت في دخولها بسبب اعتراض ياباني صامت.⁽³⁾

كما بدأت الصين المشاركة بفاعلية في المنظمات الاقتصادية والأمنية المتعددة الأطراف مثل منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا المحيط الهادي (APEC)، والمنتدى الإقليمي لرابط آسيا (ARF)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة (APT)، وقد وفر المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا منظومة قواعد التعامل في المناطق المتنازع عليها جنوب الصين، فيما وفرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة منتدى يمكن فيه لليابان والصين وكوريا الجنوبية مناقشة القضايا الأمنية.⁽⁴⁾ وفي عام 1964 دخلت الصين

(1) فقد جاءت تصريحات جورج ووكر بوش بشأن الصين بأنها «منافس استراتيجي» وليس شريكاً استراتيجياً على نحو ما كان يؤكد الرئيس كلينتون، كما جاءت تصريحات رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق لتعبّر وبشكل واضح عن القلق الأمريكي من نحو القدرة العسكرية الصينية. محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرون، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 67.

(2) نقلاً عن: كريستوفر كوكر، مصدر سابق، ص ص 224-225.

(3) وليد محمود عبد الناصر، مصدر سابق، ص 84.

(4) كريستوفر كوكر، مصدر سابق، ص ص 225-226.

النادي النووي وفجرت أو قنابلها النووية ولحققتها عام 1967 بإنتاج القنبلة الهايدروجينية، وفي عام 1999 حصلت الصين على عضوية منظمة التجارة العالمية لتحرر نشاطاتها التجارية ولتنافس أقوى الاقتصاديات في العالم. وأصبحت الصين في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، ولديها أكبر احتياطي نقدي في العالم.⁽¹⁾

وفي سبيل منافسة الولايات المتحدة وإنهاء هيمنتها على النظام الدولي، عملت الصين على توثيق أواصر علاقاتها ليس في منطقتها الآسيوية، مع روسيا وفي الشرق الأوسط فحسب، ولكن مع دول الاتحاد الأوربي واليابان، فالبيانات المشتركة الصادرة عن لقاءات الزعماء الصينيين والفرنسيين وبخاصة بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الصيني زارها زيمين السابقين تركز على التطلع إلى عالم متعدد القطبية.⁽²⁾ وهناك العديد من المسائل العالقة بين الصين والولايات المتحدة التي تشكل أوراق ضغط في إدارة التوازنات العالمية، وتعد مسألة توحيد الصين من أهم هذه المسائل ما يتعلق بملف تايوان، إذ سعى الصينيون إلى الحصول على اعتراف أمريكي مكتوب وليس شفهيًا - بسيادتهم على «الجزيرة المنشققة» كما يسمونها ولكنهم لم يفلحوا. وقد كرر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ما قاله أسلافه منذ عام 1979، بأن (الصين واحدة) لا تتجزأ، وبرر مبيعات السلاح الأمريكي المستمرة إلى تايوان على أنها لأغراض دفاعية. والحقيقة أن الأمريكيين يسعون إلى الحصول على ثمن مرتفعة لتخليهم عن دعم تايوان التي كادت أن تسبب حرب صينية - أمريكية في بداية عام 1996.⁽³⁾ وفي تحوط الصين ضد الولايات المتحدة، انضمت الأولى إلى منظمة تعاون شنغهاي (SCO)، التي من المحتمل أن تدخل الولايات المتحدة مع أعضائها في صراع مستقبلاً مثل روسيا وباكستان وإيران.⁽⁴⁾ كما لجأت الصين إلى اتخاذ العديد من المواقف المعارضة للسياسة الأمريكية، ففي مجلس الأمن

(1) صباح نعاس شنافه، القوة الصينية تحدي الصيرورة التاريخية والمواقع في مدار القوى العالمية، مجلة العلوم السياسية، العدد (46)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص 209.

(2) غسان العزي، مصدر سابق، ص 281.

(3) غسان العزي، مصدر سابق، ص 277.

(4) كريستوفر كوكر، مصدر سابق، ص 262 .

الدولي عارضت العملية العسكرية الأمريكية المقررة ضد العراق، في شباط 1998، بعدما امتنعت عن التصويت خلال حرب الخليج الثانية، ثم أعلنت معارضتها لتوسيع حلف شمال الأطلسي بحيث يشمل بلدان أوروبا الشرقية السابقة، وذلك تضامناً مع روسيا في مواجهة الأمريكيين.⁽¹⁾

وعلى صعيد القضايا السياسية الدولية، يأتي الموقف الصيني متفقاً للموقف الروسي وخاصة في مجلس الأمن، لمراجعة المخططات الغربية وتحديداً أمريكية لغرض فرض معايير جديدة في العلاقات الدولية، وقد تجلّى ذلك في موقف الدولتين من أحداث ليبيا، أو في مسيرة التعامل مع الملفين النوويين الإيراني والكوري، وكذلك إزاء الملف السوري حالياً، ولا يتعلق ذلك بتخفي الصين خلف المواقف الروسية، لكنه يرتبط بمصالح اقتصادية وسياسية وجيوإستراتيجية تتعلق بأمنها القومي.⁽²⁾ كما لجأت الإستراتيجية الصينية إلى إتباع العديد من الثوابت في التعامل مع البيئة الدولية من أجل دفع حركة التغيير في نظام دولي وصياغة توازنات جيوإستراتيجية جديدة تضمن أهدافها ومصالحها، وكان من أهمها ما يأتي:⁽³⁾

- الانضمام والمشاركة في المؤسسات والمنظمات الدولية، وتطبيق القانون الدولي كأداة لتغيير النظام الدولي.
- تأكيد النهج السلمي والتعاون الدولي والإقليمي.
- المرونة وقبول المذهب البراغماتي في التعامل مع معطيات الواقع الدولي.

وما يؤكد هذا النهج الصيني في أنها لم تسعى إلى إثارة أزمة سياسية حول حادث القصف الأمريكي العارض لسفارتها في بلغراد عام 1999، وحادث تصادم الطائرة الأمريكية من طراز - EP 3 مع طائرة صينية فوق جزيرة هسيتان عام 2001 وتم تسوية الحادث بتعويضات مالية.⁽⁴⁾

(1) غسان العزي، مصدر سابق، ص 280 .

(2) وليد محمود عبد الناصر، مصدر سابق، ص 84.

(3) وائل محمد إسماعيل ، مصدر سابق، ص 196.

(4) صباح نعاس شنافه، مصدر سابق ، ص 212.

وقد كان للأزمة المالية العالمية وتداعياتها اثر جوهري في تغيير مفردات ومضمون الخطاب الأمريكي تجاه الصين أدت دور مباشر ساعد على الخروج من تلك الأزمة، وقد ظهر ذلك بوضوح في الزيادة التي قام بها الرئيس الأمريكي اوباما للصين خلال شهر تشرين الثاني 2009، إذ أكد في خطابه إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى احتواء الصين، وأن النهوض الصيني ليس مصدر تهديد للولايات المتحدة، بل إنها ترحب بان تمارس الصين دوراً أكبر على الساحة العالمية، كما قال أوباما «نحن نعرف إن هناك فائدة أكبر من تعاون القوى الكبرى معاً بدلاً من تصادمها».⁽¹⁾ وفي العام 2009 ظهرت الصين منقذاً للرأسمالية الغربية من أزمتها المالية والاقتصادية الكبرى، واعترف احد المسؤولين الكبار في الإدارة الأمريكية بان الولايات المتحدة كانت قوة اقتصادية عظمى حتى نهاية القرن الماضي، إلا أن الصين بدأت تتحول قوة اقتصادية عظمى مع مطلع القرن الحادي والعشرين إذ أصبحت تحتل المركز الثاني في مجال القوة الاقتصادية وهو ما سمح لبعض الباحثين بالتنبؤ بان حجم الاقتصاد الصيني سيتجاوز الاقتصاد الأمريكي في العام 2025، وانه قد يتضاعف في عام 2050، كما إن الدولار سيخلي مكانه للعملة الصينية.⁽²⁾

وتجسدت الإستراتيجية الصينية في أوائل الألفية الثالثة بالعديد من النقاط الأساسية هي:⁽³⁾

أولاً: السعي إلى الحفاظ على مناخ عالمي يسوده الاستقرار في سبيل نزع فتيل التوترات المحيطة بها ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، وهو ما أكدته الوثيقة البيضاء لوزارة الدفاع الصينية عام 2002 «تحتاج الصين النامية إلى مناخ سلمي عالمي ومناخ ملائم في محيطها».

ثانياً: زيادة ثروة الصين ونفوذها بطريقة مطمئن جيرانها إلى نيتها السلمية وتقوم على الفائدة المتبادلة، وانطلاقاً من إدراكها للبيئة الأمنية فهي تعمل على تعزيز فكرة الصعود السلمي للصين.

(1) مغاوري شلبي علي، الولايات المتحدة والصين.. قطبية ثنائية جديدة؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (179)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، ص 84.

(2) علي حسين باكير، مصدر سابق، ص 10-11.

(3) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 27-28.

ثالثاً: مراقبة تطور النفوذ الأمريكي المفرط في المحيط الصيني مع الحرص في الوقت نفسه على تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة. وهي تسعى لتحقيق ذلك ضمن مسارات الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين ارسـم بيئتها الأمنية الخاصة.

ومن هنا نرى أن الصين قد تمكنت من استكمال بناء قوتها وتوظيف قدراتها واستطاعت إن تحقق مكانة دولية كقوى عالمية واحد الأطراف الرئيسة المساهمة في صيرورة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

المطلب الثالث

إستراتيجية الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي إحدى القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي، فهو من أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من ناحية القدرة الإنتاجية الاستيعابية في التبادل التجاري الدولي، كونه سوقاً عالمية ضخمة لها ما يميزها من خصائص اقتصادية وجيوإستراتيجية ووزن جيوبولتيكي وكثافة سكانية وقوة ناعمة ما يؤهله لاعتلاء موقع اقتصادي وسياسي دولي متميز يتمكن من خلاله أن يكون طرف مهم من أطراف التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. ولم يأتي الاتحاد الأوروبي وليد صدفة، بل نتج عن طموح وتطلعات الدول الأوروبية، ومرة مسيرة الاتحاد الأوروبي عبر مراحل زمنية شهدت خلالها إنشاء منظمات ومؤسسات أوروبية أدى اندماجها وتكاملها إلى ما سمي بالاتحاد الأوروبي.⁽¹⁾ وتعد هذه التجربة التكاملية حالة فريدة ورائدة لاتصافها بقدر كبير من التنوع ومرورها بالعديد من التطورات البعيدة المدى في بعدها الأفقي (الجغرافي) الذي مازال يتحف بديمومته وجاذبيته، والبعد الرأسي الذي يسمح بدرجات متباينة من العمق بالنسبة لأوجه التكامل المختلفة، فالسلطات التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي تتسع كثيراً كلما تعلق الأمر بالأنشطة الخاصة بالسياسة التجارية والمالية والاقتصادية، وتنكمش كلما ارتبط الأمر بالسياسة الخارجية والأمن والقضاء.⁽²⁾

وقد برزت فكرة التكامل والاندماج (Integration) الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، عن طريق آراء المفكرين والسياسيين وأبرزهم ديفيد ميتراني الذي أكد أهمية

(1) ففي عام 1951 أسست الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وتكونت - حينذاك - من ست دول أوروبية هي فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وعدت النواة الأولى على طريق الوحدة الأوروبية عبر معاهدات عدة، ابتداء من معاهدة باريس عام 1951، ومعاهدة روما 1957، ومعاهدة ماسترنجت عام 1994، ومعاهدة أمستردام في عام 1997، ومعاهدة نيس عام 2001، وقد أدت هذه المعاهدات إلى صياغة أوروبية مشتركة لسياسات أمنية واقتصادية واجتماعية في أطر تكاملية تشكلت ضمن 27 دولة أوروبية، للمزيد انظر: على بن هلهول الرويلي، مصدر سابق، ص 150-156.

(2) مخلص عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 27.

التعاون بين الدول في المجالات كافة، لاسيما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي كنمط من التفاعلات بين دول داخل إقليم معين، وعلى درجة عالية من التنظيم مع تهيئة الشروط اللازمة إلى تحقيق ذلك كضرورة من ضرورات التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ تقوم هذه الدول ببناء علاقاتها الدولية طوعية دون أي قوة قهرية تجبرها على ذلك، وتفقد جزءاً من متطلبات السيادة لتشكيل اتحاد متكامل من أجل مواجهة تفاعلات السياسة الدولية ومشكلاتها.⁽¹⁾

كما مرت أوروبا بالعديد من مراحل التحول والتغيير وشهدت الكثير من الحرب والصراعات التي دفعتها إلى عقد العديد من المؤتمرات والمعاهدات المنظمة لتفاعلاته الإقليمية والدولية. وبعد الحرب العالميتين فقدت أوروبا دورها الريادي وانتقلت الريادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى وصفت «بالقارة العجوز».⁽²⁾ وانطلاقاً من تلك الحقائق أدركت القوى الأوروبية إن تأثيرها الذي فقدته بسبب الصراعات لن يتجدد بدون التفاهم والوفاق، وإن حجم إسهامها سيتوقف على قدرتها في السير قدماً باتجاه الاتحاد.⁽³⁾

(1) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص 103 .

(2) فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهر نظام دولي جديد تراجع فيه دور أوروبا بعد انقسام العالم إلى كتلتين أصبحت فيه أوروبا جزءاً من أحدهما بعد أن شغلت النظام الدولي لعدة قرون. ونتيجة لاستشعارها الخطر السوفيتي كمصدر تهديد لأمنها، فقد بدأت دول أوروبا الغربية بالتحالف مع الولايات المتحدة والانضمام تحت حمايتها في إطار حلف شمال الأطلسي، فضلاً عن الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وبذلك لم يعد هناك خيار حقيقي أمام أوروبا إلا أن تعيد ترتيب بيتها من الداخل وهنا أصبحت مسألة الوحدة الأوروبية تطرح نفسها بشدة لإقامة سياسة أمنية أوروبية مشتركة. مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص 79-80.

(3) زهير بوعمامه، مصدر سابق، ص 291 .

وقد حددت اتفاقية ماستريخت⁽¹⁾ في المادة الأولى من الفصل الخامس الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة، للاتحاد الأوروبي وهي:⁽²⁾

- الحفاظ على القيم المشتركة، المصالح الأساسية واستقلال الاتحاد، فضلاً عن الدفاع المشترك.
- تقوية امن الاتحاد ودوله الأعضاء بكل الكيفيات.
- حفظ السلام وتدعيم الأمن الدولي على وفق مبادئ الأمم المتحدة.
- ترقية التعاون الدولي.
- تطوير وتدعيم الديمقراطية ودولة القانون، وكذا احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كذلك وفي معاهدة لزبون (Lisbon) التي عقدت في 2009 وعرفت بمعاهدة الإصلاح، إذ إنها عدلت معاهدة ماستريخت، وكذلك المعاهدة التي أسست المجموعة الأوروبية، وكان من أهم ما نصت عليه هو ما يتعلق بتنسيق السياسات الوطنية للدول الأعضاء والنص على حماية الحقوق الأساسية ومحاربة أي نوع من التمييز.⁽³⁾

وعلى ووفق معاهدات الاتحاد الأوروبي، فإن الدول الأعضاء يسعون إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها ما يأتي:⁽⁴⁾

-
- (1) إن مصطلح «السياسة الخارجية والدفاع المشترك» لم يظهر إلا بعد عقد معاهدة ماستريخت الموحدة للاتحاد الأوروبي عام 1993، وكان انهيار العسكر الاشتراكي قد شكل نقطة التحول في مسيرة العملية التكامل وبلورة سياسة خارجية مشتركة، فضلاً عن وصول عملية التكامل الاقتصادي إلى مرحلة متقدمة من النضج، لاسيما بعد الاتفاق على إصدار عملة أوروبية موحدة سمحت بالتحرك الجاد على طريق الوحدة السياسية. مغلد عبید المبيضين، مصدر سابق، ص 180-181.
 - (2) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 126.
 - (3) مغلد عبید المبيضين، مصدر سابق، ص 105 .
 - (4) المصدر نفسه، ص ص 113-114 .

- العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة، وذلك من خلال إقامة اتحاد اقتصادي ونقدي يفضي إلى عملية نقدية واحدة.
- تأكيد هويتهم على المستوى الدولي وبخاصة من خلال تنفيذ سياسة خارجية مشتركة، وسياسة للأمن مشتركة تتضمن سياسة دفاع مشترك.
- تقوية وحماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء، وتنمية التعاون الوثيق في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة اتجهت الدول الأوروبية نحو مزيد من تعزيز وحدتها وتوسيع نطاقها وجاء ذلك التعزيز بالتحويل إلى الاتحاد الأوروبي وإنشاء عملة موحدة، فضلاً عن تقوية دور المؤسسات الأوروبية المشتركة. أما توسيع النطاق فجاء تحت ضغوط ثلاثة: سعى دول أوروبا الشرقية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتشجيع الولايات المتحدة لذلك التحرك من تلك الدول، فضلاً عن تطلع دول أوروبا الغربية لتوحيد أوروبا بشطريها لأول مرة في تاريخها وتجاوز مرحلة الدولة القومية.⁽¹⁾ ومنذ انهيار نظام القطبين اجترحت الولايات المتحدة دوراً دقيقاً يهدف إلى الحفاظ على دورها القيادي باتباع أسلوب يقوم على إعادة توزيع المسؤوليات بأعبائها على حلفائها المطالبين بأن يظهروا فاعلية أكبر مما كانوا عليه سابقاً، وبذلك كانت الرؤية الأمريكية لاترغب بفعل أوروبي مستقل وإما تقاسم جديد للأعباء والتحديات الجديدة التي تواجه أمن قارتهم دون إنقاص للتأثير الأمريكي. وتطبيقاً لهذه الرؤية ذهبت إدارة الرئيس كلينتون حينما وافقت على بروز هوية أوروبية للدفاع والأمن شريطة أن يؤدي ذاك إلى تدعيم الركيزة الأوروبية في الحلف الأطلسي وتقوية الرابطة عبر الأطلسي، وهو ما ظهر بوضوح في قمة بروكسل الأطلسية في 10-11 كانون الأول 1994.⁽²⁾

(1) محمد نعمان جلال، مصدر سابق، ص 23.

(2) زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص ص 355-356.

وأُسفرت الأحداث الدولية والإقليمية التي ظهرت مطلع العقد الأخير من القرن العشرين من تغير هيكلية النظام الدولي وهيمنة أمريكية على تفاعلاته، التي ألقت بتأثيرها على الاتحاد الأوروبي وعلى النحو الآتي:⁽¹⁾

- تسريع عملية التكامل والاندماج الأوروبي على الصعيدين الأفقي والعامودي.
- اختلاف الرؤى الإستراتيجية الأوروبية عن الرؤى الولايات المتحدة.
- اختلاف الانقسامات والتناقضات السياسية والأيدولوجية والاقتصادية والعسكرية في أوروبا.

وعد انهيار الاتحاد السوفيتي العامل الأهم على مستوى السياسة الدولية الذي مثل الخطر المهدد للجماعة الأوروبية ويجعلها أكثر اندفاعاً للتلاحم والاقتراب مع الولايات المتحدة ضمن إطار الإستراتيجية الأطلسية، وبعد اختلاف التوازنات الجيوإستراتيجية القائمة إثناء الحرب الباردة واندفعت القوى الأوروبية وضمن نزعة استقلالية نحو تشكيل توازنات بواقع جيو- إستراتيجي جديد، وهو ما فرض على الاتحاد الأوروبي تكوين رؤى إستراتيجية للتعامل مع المعطيات الجديدة كالعلاقة مع الولايات المتحدة وقضايا الأمن الأوروبي المشترك والأمن العالمي وفي مقدمتها الانتشار النووي والاحتباس الحراري.⁽²⁾ وانطوت السياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي في صور وإشكال ثلاثة هي:⁽³⁾

أولاً: الاستراتيجيات المشتركة (common Strategies) وتعكس هذه الاستراتيجيات وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكون رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة معينة من الدول تحتل مكانة خاصة على قائمة أولوياته، وتصبح تلك الاستراتيجيات نهائية بعد إقرارها من المجلس الأوروبي. ويجب أن تحتوي على تحديد دقيق لأهدافها والمدة الزمنية وحجم الموارد اللازمة إلى تحقيقها. ومن أمثلة ذلك الإستراتيجية المشتركة مع جنوب وشرق البحر المتوسط.

(1) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ص 164 - 165.

(2) للمزيد انظر: مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص ص 181 - 182.

(3) مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص ص 184 - 186.

ثانياً: العمليات المشتركة (Joint Actions) وهي العمليات الميدانية التي يضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بها في أوقات الأزمات وضمن صور متعددة كتقديم الإغاثة الإنسانية، المشاركة في حفظ السلام، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية بناء السلام في نهاية أزمة ما، ومن ذلك ما قام به بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك (اتفاق باريس/ دايتون لعام 1995).

ثالثاً: المواقف المشتركة (common positions) يقصد بذلك المواقف التي تعكس وجهة نظر الاتحاد وروايته للقضايا الدولية، وقد يتم التعبير عن تلك المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء، أو يكون على شكل تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية. وقد تعكس هذه المواقف المشتركة إظهار حسن النيات والرضا أو الاستنكار والغضب فضلاً عن أنها قد تكون مصحوبة بإجراءات معينة كفرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية. وهنا يجب أن تصدر تلك المواقف من مجلس الوزراء وبالإجماع.

وعلى الرغم من طبيعة العلاقة الأوروبية الأمريكية التي اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية شكلاً تحالفياً مصلحياً على خلفية بروز الاتحاد السوفيتي كمنافس استراتيجي وأيديولوجي مشترك، إلا أن الانفكاك الذي وفرته نهاية الحرب الباردة لأوروبا الغربية من سطوة وسيطرة الولايات المتحدة دفعت الاتحاد الأوروبي بالسعي للتمييز عن الحليف الأمريكي المهيمن، وإعادة النظر في جدول الأولويات تلك التوجهات هو أطروحة (الهوية الأوروبية) لحلف شمال الأطلسي والسعي إلى تقاسم السيطرة عليه مع الولايات المتحدة، كذلك مؤسسة سياسة خارجية للاتحاد عن طريق تعيين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ينطق باسم المفوضية الأوروبية.⁽¹⁾ كما ظهرت العديد من الخلافات حول الكثير من القضايا، منها ما يتعلق بقضايا أوروبية مثل الموقف من البوسنة، وكذلك على أساس النظرة الأمريكية إلى هذه الدول بأنها تشكل تهديداً لأمن ومصالح الولايات المتحدة، وبخاصة أمنها القومي، في حين لم ترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ذلك

(1) صالح زهر الدين، الولايات المتحدة والمنظمات الأولية، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2004، ص ص

الأمر، كما شملت تلك الخلافات التعديلات المطلوب إدخالها على بنى وهيكمل حلف شمال الأطلسي والدور الأوروبي في صنع قرارات الحلف.⁽¹⁾

وإزاء ذلك حمل حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا بقيادة الولايات المتحدة الذي مثل باكورة مهامه الجديد، أكثر من رسالة أمريكية للقوى المنافسة لها تمثلت:⁽²⁾

الأولى: موجهة الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، بأنه لا جدوى من معارضتها للمفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، وان الولايات المتحدة هي صاحبة الكلمة العليا في إعادة ترتيب القواعد التي تحكم العلاقات الدولية.

الثانية: موجهة إلى الدول الأوروبية غير الأعضاء في الحلف، وفحواها ان استقرارها ورفاهيتها يعتمد بالدرجة الأولى على ما تخذها الولايات المتحدة من قرارات.

الثالثة: موجهة إلى روسيا، بان تتوقف عن معارضتها توسيع الحلف ومقاومة مهامه الجديدة.

واتسم الشعور الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية بعدم الارتياح تجاه توجهات اليمين الأمريكي المتطرف، التي تحولت إلى سياسة رسمية بوصول الرئيس ريغان إلى السلطة عام 1980، وقد ازدادت وضوحاً وتبلورت إنشاء إدارة بوش الأب، ثم عادت اشد قوة وتطرفاً مع إدارة بوش الابن، وقد أدى ذلك إلى حرب كلامية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كان منها مهاجمة كريس باتن وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة عام 2001، متهماً إياها «بتبني نظرة إصلاحية في رؤيتها للعالم».⁽³⁾ فعلى الرغم من أن أحداث 11 أيلول فتحت الباب أمام تحولات جيوسياسية، أثرت في ميزان التوازن الاستراتيجي، وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وأبعدت ولو مؤقتاً، الخلافات الأمريكية الأوروبية التي برزت في أكثر من قضية إقليمية ودولية، ولكنى سرعان ما تبخر هذا التضامن وعادت من جديد الرؤية الأوروبية لتقويم ما حصل في 11 أيلول وبالشكل الذي يتناقض مع الروية الأمريكية.

(1) مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص 214 - 215.

(2) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص 148.

(3) مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص 216.

إلا انه لم يمض وقت طويل من الإجماع حتى بدت الفروقات الدقيقة والمهمة بين وجهات النظر الأميركية والأوروبية تقف في وجه التعاون الحقيقي بين جانبي الأطلسي في مجال الأمن العالمي، وتحدد المسألتان الرئيستان أوجه الاختلاف وهما: طبيعة التهديد ومدى الرد المطلوب، إذ يرى الأوروبيون إن الإرهاب ناتج عن السياسة أكثر مما هو مظهر للشر، أي لا يمكن إن يكون الكفاح ضد الإرهاب مبدأً تنظيمياً محورياً للسياسة الأمنية العالمية للغرب، بل يجب أن تركز تلك السياسة أكثر على القضايا السياسية والاجتماعية وأن تتضمن جهوداً للتصدي للقضايا التي تكمن وراء العمل الإرهابي، التي يستغلها الإرهابيون وتسهم في ظهورهم.⁽¹⁾

وادت بريطانيا دوراً مركزياً على الدوام في ترجيح قواه إحدى ضفتي المحيط ضد الضفة الأخرى، ولان التوجه البريطاني كان وما يزال أمريكياً فإن أوروبا كانت وما زالت ضعيفة أمام الولايات المتحدة وبريطانيا البرجماتية النافرة من أوروبا ترى أن التحالف مع الولايات المتحدة هو اقصر الطريق للإبقاء على نفوذ ودور عالميين لها.⁽²⁾ ويكمن قمة الخلاف بين ضفتين الأطلسي، في اللجوء إلى القوة لحل الأزمات والمشاكل العالمية، فالاتحاد الأوربي يسعى إلى نظام متعدد الأقطاب متوازن يسوده القانون الدولي وعمل المنظمات الدولية، بينما ترغب الولايات المتحدة في استمرار هيمنتها على النظام الدولي والتحكم في طبيعة تفاعلاته.⁽³⁾ ومن هنا فإن الاتحاد الأوربي يتطلع إلى قيام نظام دولي متعدد القطبية، وليس في نظام يهيمن عليه قطب واحد، فنظام القطبية المتعددة هو وحده الذي يسمح للقوى الكبرى ومنها الاتحاد الأوربي بالمشاركة في صنع القرار الدولي والمساهمة في أداء ادوار تتناسب مع ما يمتلكه من عناصر القوة الشاملة.⁽⁴⁾ انظر الجدول (5).

(1) زبيغنيو بريجنسكي، الاختيار - السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سابق، ص 121 - 122.

(2) صالح زهر الدين، مصدر سابق، ص 74.

(3) انظر: طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص 158.

(4) مخلص عبيد المبيضين، مصدر سابق، ص 223.

عناصر القدرات لأبرز قوى الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦
جدول رقم (٥)

الدولة/العناصر	عدد السكان الكلي	أعداد القوات في الخدمة العسكرية	الاحتياطي النفطي المثبت بالبرميل	إنتاج النفط برميل / يوماً	استهلاك النفط برميل / يوماً	ميزانية الدفاع بالمليار دولار	الدخل الخارجي بالمليار دولار
بريطانيا	٦٤,٠٨٨,٢٢٢	١٥٠,٠٠٠	٢,٩٨٢,٠٠٠,٠٠٠	٧٨,٧٢٠٠	١,٥١٠,٠٠٠	٥٥,٠	٩.٢١٩
فرنسا	٦٦,٥٥٣,٧٦٦	٢٠٥,٠٠٠	٨٤,٠٨٠,٠٠٠	١٥,٣٤٠	١,٧٧٠,٠٠٠	٣٥,٠	٥.٤٩٦
ألمانيا	٨٠,٨٥٤,٤٠٨	١٨٠,٠٠٠	٢٢٦,٨٠٠,٠٠٠	٤٨,٨٣٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٣٦,٣	٥.٥٩٧
إيطاليا	٦١,٨٥٥,١٢٠	٣٢٠,٠٠٠	٥٤٤,٥٠٠,٠٠٠	١٥٠,٧٠٠	١,٣١٥,٠٠٠	٣٤,٠	٢.٤٥٩

المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ ١/٤/٢٠١٦، على الموقع: www.globalfirepower.com

كما أنجز الكثير من الموافق المشتركة كتنفيذ لأهدافه الإستراتيجية، ومنها المواقف التي انصبت على العلاقات الاقتصادية مع ليبيا والسودان وهايتي ويوغسلافيا السابقة، وحول أهداف السياسة العامة أو النهج المشترك تجاه أوكرانيا وراوندا، كما اتخذ العديد من الأعمال المشتركة بما في ذلك الإشراف على الانتخابات في جنوب أفريقيا وروسيا، وتقديم المساعدات إلى السلطة الفلسطينية، ودعم التمديد غير المحدود لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.⁽¹⁾ كما إن إستراتيجية الاتحاد الأوربي تطمح إلى الاهتمام بقضايا أوسع من الأمن القومي تشمل معالجة التهديدات الفعلية للأمن الإنساني العالمي (الأمن الصحي، الأمن الغذائي، الأمن البيئي...)، والتعامل مع التحديات الجديدة في عالم يتغير بخطى متسارعة يصعب السيطرة عليها أو ضبط إيقاعها ولذا فهي تبدي حذر شديد من مجازاة الولايات المتحدة في حربها المفتوحة على مساحة العالم كله، وقميل إلى استخدام أساليب العمل السياسية والدبلوماسية لمواجهة التحديات.⁽²⁾ وفي إطار الإستراتيجية الدفاعية والأمنية الأوربية المشتركة وعلى الصعيد العملي لعام 2003-2004 أدى الاتحاد الأوربي ثلاث عمليات رئيسة تمثلت بما يأتي:⁽³⁾

أولاً: عملية Eupm. بدأت هذه العملية في كانون الثاني 2003 في البوسنة والهرسك، وقام بها الاتحاد الأوربي بتفويض من الأمم المتحدة بهدف دعم القانون واستقرار المنطقة.

ثانياً: عملية Concordia. وتعد هذه العملية أول عملية عسكرية يتولاها الاتحاد الأوربي من حلف شمال الأطلسي، وقد بدأت في آذار 2003 في مقدونيا.

ثالثاً: عملية Artemis. بدأت في حزيران 2003 في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناءً على طلب الأمم المتحدة وطبقاً لقرار مجلس الأمن ذي الرقم 1484 بهدف منع أزمة إنسانية ودعم الاستقرار فيها.

(1) فيليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، دراسات عالمية، العدد(25)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، بلا سنة، ص ص 22-23.

(2) صالح زهر الدين، مصدر سابق، ص 212.

(3) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ص 174-175.

وتحددت الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي التي تبلورت على مدى أكثر من عقد بعد انتهاء الحرب الباردة فيما يأتي:⁽¹⁾

1- إن العالم الراهن لا يمكن أن يسوده الأمن والاستقرار إلا من خلال ترسيخ ديمقراطية العلاقات الدولية، والتخلي عن سياسات الإكراه والهيمنة.

2- إن سياسة محاربة الإرهاب، لا يمكن تحقيقها بالعمليات العسكرية والأمنية، ولكن بالعدالة والقانون.

3- إن أوروبا ترفض عسكرة العلاقات الدولية، ذلك أنها ترى أن الاتحاد الأوروبي أو جد حالاً من الاستقرار في أوروبا، وأن الحروب الأمريكية وخاصة في العراق ستجر إلى سوابق خطيرة، ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في العالم كله، حيث التوترات والنزاعات العراقية والطائفية.

4- يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة بناء عالم متعدد الأقطاب، تؤدي فيه الأمم المتحدة بعداً حيويًا وفاعلاً في تسوية الأزمات والقضايا الشائكة، من خلال دبلوماسية استباقية بدلاً من الحرب الوقائية التي لا تؤدي إلى زعزعة العلاقات الدولية، وإشاعة الفوضى، وانهيار سلطة القانون الدولي، وتهميش دور الأمم المتحدة.

بعد أن أصبح الاتحاد الأوروبي تكتلاً اقتصادياً قوياً، وثاني قوة صناعية في العالم، أول قوة تجارية عالمية، إذ يحقق 38% من حجم المبادلات العالمية لكون صادراته من المنتجات الصناعية تبلغ 85 %، استطاع من تطوير حضوره السياسي في العالم والمساهمة بفاعلية في إدارة التفاعلات الدولية سواء كان من خلال الشراكة مع الولايات المتحدة أو مع منافسيها كالصين وروسيا. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى زيادة إسهامه في الأمن العالمي بما يتجاوز حفظ السلام بين بلدانه الأعضاء، بعده أحد أقطاب التوازن العالمي.

(1) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص 148.

المطلب الرابع

إستراتيجية اليابان

تحتل اليابان مركزاً متميزاً على المستويين الإقليمي الآسيوي والعالمي، فهي ضمن مجموعة الدول الصناعية الثماني التي تنسق سياستها لاستقرار الاقتصاد العالمي، وأكبر مساهم في البنك الآسيوي للتنمية، وثاني أهم المساهمين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تمتلك المصارف العشرة الأولى في العالم، وتتفوق على الولايات المتحدة في توظيف الرأسمال، وتعد اليابان أيضاً من أهم المساهمين في ميزانية الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة.⁽¹⁾ وتمتلك اليابان ثاني اقتصاد في العالم من ناحية سعر صرف العملات، وهي الثانية عالمياً من ناحية المعرفة التكنولوجية، وأول منتج للحديد والصلب في العالم، وثالث قوة في تكريس البترول، وأول منتج للسيارات، فضلاً عن أنها تسهم بـ 40% من الإنتاج العالمي للسفن، وثالث قوة تجارية في العالم.⁽²⁾ وتسعى اليابان إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى دور خارجي نشيط على المستويين السياسي والأمني وبشكل يتناسب مع حجمها كقوة عظمى في القرن الحادي والعشرين.⁽³⁾

كما احتلت اليابان المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين في مجال الصناعات المتقدمة واقتصاد السوق الحر، ويتسم اقتصادها بالكفاءة العالية والمنافسة القوية في المجالات المرتبطة بالتجارة الدولية، كما شهد الاقتصاد الياباني مع بداية عام 2003 تزايد في معدل النمو الذي بلغ 2% واستمر بالارتفاع إلى أن وصل في عام 2005 إلى 2,8% ومع الربع الأخير لتلك السنة وصل معدل النمو إلى 5,5% متجاوزاً بذلك معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي خلال الحقبة نفسها.⁽⁴⁾ ورافق تلك التطورات الاقتصادية والنجاحات التكنولوجية، ميل اليابانيين لامتلاك القوة العسكرية الرادعة لأي هجوم نووي مباغت، وقد تعزز ذلك التوجه مع مجيء

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 245.

(2) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 212.

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 245.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقدمات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص 192.

الحكومة اليابانية الجديدة برئاسة شيزوني ابي عام 2007، الذي رفع شعار (اليابان الجديدة)، وأكد في أول خطاب له أمام البرلمان الياباني (الدايت) السعي للحفاظ على معدل نمو اقتصادي مرتفع والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وشدد على ضرورة تعديل مواد الدستور السلمي لتتناسب مع (اليابان الجديدة) التي تستطيع أداء دور عسكري وامني اكبر على الصعيد العالمي.⁽¹⁾ انظر الجدول (6).

جدول رقم (6)

عناصر القدرات اليابانية لعام 2016

العناصر	القيمة
عدد السكان	126919659
القوة البشرية القادرة على العمل	54000000
أعداد المشمولين بالخدمة العسكرية سنوياً	1215000
أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية	250000
أعداد قوات الاحتياط	57900
العدد الكلي للطائرات	1590
الاحتياط بالنفط المثبت	541600000 برميل
إنتاج النفط	4666 برميل / يوماً
استهلاك النفط	4530800 برميل / يوماً
ميزانية الدفاع	40300000000 دولار
الدين الخارجي	5,180,000,000,000 دولار

المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ 2016 / 4 / 1، على الموقع: WWW.
GlobalFirepower.com

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 249.

وبعد أن كانت اليابان في هامش العلاقات السياسية الدولية منذ عام 1945 بدأت تتطلع إلى أن تصبح قوى عالمية منافسة، ففي 1994/9/27 تقدمت اليابان بطلب الانضمام إلى مجلس الأمن الدولي عضواً دائماً، كما إنها أصبحت الدولة الأولى في مجال المساعدات الخارجية للدول النامية، كذلك صوت البرلمان الياباني في 1995/6/15 وللمرة الأولى منذ عام 1945 على المشاركة في (عمليات حفظ السلام) خارج الحدود.⁽¹⁾

وفي السابع من كانون الثاني 2007 رفعت اليابان مستوى (وكالة الدفاع) إلى مستوى وزارة، فأصبحت بذلك (وزارة الدفاع اليابانية)، ويعد هذا تطوراً جديداً في الرؤيا اليابانية لمفاهيم الأمن القومي التي ستسود القرن الحادي والولايات المتحدة العشرين، فضلاً عن زيادة أفراد القوات المسلحة إلى أكثر من (240) ألف جندي ورفع ميزانية الإنفاق العسكري إلى (50) مليار دولار.⁽²⁾ وفي إطار المساهمة في عمليات حفظ الأمن والسلام مع مجموعة دول أو تحت مظلة الأمم المتحدة، أعطى فرصة أرحب وأسرع لانتقال اليابان إلى دولة اعتيادية عسكرياً من ناحية، ويعطي الحكومة مناسبات لتمرير تشريعات تفسر المادة (9) من الاتفاقية الأمريكية-اليابانية، تفسيراً مرناً، وكانت أحداث 11 أيلول 2001 مواتية لهذا التصور، فقد أشار وزير خارجية اليابان الأسبق يوركو كواكجي «بأن اليابان مستعدة لمساندة العمليات العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب في أي زمان».⁽³⁾ وفي 2003 تعاونت اليابان مع الولايات المتحدة بإرسال 1000 جندي إلى العراق وهي أول مرة تنفذ فيها القوات اليابانية مهمة خارج الحدود اليابانية.⁽⁴⁾

كما تم إقرار وثيقة القواعد الإرشادية لبرنامج الدفاع الوطني في 2010/12/17 لمدة عشرة سنوات، وكذلك البرنامج الدفاعي على المدى المتوسط 2011-2015،

(1) غسان العزي، مصدر سابق، ص 215.

(2) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص 172.

(3) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 43-44.

(4) المصدر نفسه، ص 44.

وتضمنت الوثيقتين نقاط أساسية تتمثل في أسس الأمن الياباني والبيئة الأمنية المحيطة باليابان، والسياسات الأساسية لضمان الأمن الياباني وقواعد الدفاع في المستقبل، فضلاً عن القواعد الأساسية لتعزيز قدرات الدفاع في المستقبل وتقوية الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة.⁽¹⁾

وتبنت الحكومة اليابانية في 2013/12/17 إستراتيجية أمنية وطنية جديدة وحزمة من سياسات الدفاع بزعامة رئيس الوزراء شينزو آبي الذي قال إن تلك الخطوة التي تعد الأحدث ضمن سلسلة إجراءات لتعزيز الدفاع بهدف تحسين استعداد اليابان «كقوة حفظ سلام وقائية» وقد تم تخصيص ميزانية تبلغ 230 مليار دولار أمريكي للإستراتيجية الجديدة من أجل تعزيز القوات اليابانية خلال الخمسة أعوام القادمة وهو ما يعد ارتفاع ضخم في الإنفاق العسكري لبلد ملتزم بحكم الدستور بالسلمية.⁽²⁾ وبذلك فإن اليابان ستسعى إلى أدوار أمنية أكثر «استباقية» لقوات الدفاع الذاتي خارج البلاد، كما تضع خطوطاً توجيهية جديدة بشأن صادرات الأسلحة، وهو ما يمثل تحولاً كبيراً عن السياسة التقليدية السابقة لليابان، وفي ظل زيادة نفوذ الصين في المنطقة مقارنة بنفوذ الولايات المتحدة، كما أولت الإستراتيجية الجديدة اهتماماً لتحالف أمنى قوى بين مع الولايات المتحدة بعدّها قوة موازنة تعمل على صد التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها اليابان.⁽³⁾

وفي المقابل من ذلك، كررت الصين موقفها المبدئي من معارضة زيادة القدرات العسكرية والإنفاق العسكري الياباني، وقدمت ردوداً عملية عبر الكشف عن أسلحة جديدة قامت بتطويرها، وفي الوقت ذاته، وصفت الرؤية اليابانية بأنها «غير مسؤولة»، ومن شأنها زيادة التوتر في المنطقة، معتبرة أنه لا يحق لليابان أن تنصب نفسها وكيلاً عن المجتمع الدولي، وتصف النمو الصيني بأوصاف غير مسؤولة، مؤكدة الطبيعة السلمية لصعودها،

(1) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 211-212.

(2) National Security Strategy, Minister for Foreign Affairs of Japan, December 17, 2013, http://www.mofa.go.jp/mofaj/gaiko/page22_000407.html.

(3) Ibid,p8.

وأن سياستها العسكرية أغراضها دفاعية، ولا تمثل تهديداً لأي بلد.⁽¹⁾ أما روسيا، وإن كان لم يتم رصد تعليق رسمي على سياسة الدفاع اليابانية الجديدة، فإنه لوحظ وجود توجهات رسمية بزيادة الوجود العسكري في جزر الكوريل، وهي الجزر التي تطالب اليابان باستردادها، معتبرة أنها أراض يابانية، وكان الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف قد قام في وقت سابق بأول زيارة على هذا المستوى لتلك الجزر، مما أثار توترات على صعيد العلاقات بينهما، كان من اللافت أيضاً على الجانب الروسي وجود تساؤلات حول الاستعداد الروسي لاحتمالات قيام اليابان بعمل عسكري ضد هذه الجزر.⁽²⁾

كما بدأت اليابان في الآونة الأخيرة تتخلص تدريجياً من الاعتماد شبه الكامل على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والأمنية، وقد تضافرت مجموعة من العوامل للضغط عليها كي تعيد مكانتها الدولية، وكان من أهمها هو التغييرات الحاصلة في النظام الدولي، نتيجة انتهاء الحرب الباردة والنهوض الاقتصادي لمعظم دول شمال شرق آسيا، فضلاً عن وجود هاجس الخوف من القوى الإقليمية المنافسة كالصين وكوريا الشمالية التي بدأت تزيد من قوتها العسكرية بما يشكل تهديد للأمن الياباني الإقليمي.⁽³⁾

وهناك العديد من النقاط الرئيسة ذات الأولوية في الإستراتيجية اليابانية، ضمن تفاعلاتها الإقليمية والدولية، هي:⁽⁴⁾

- السعي لزيادة اطر التعاون الدولي ضمن الأمم المتحدة خصوصاً في ظل انتشار ظاهرتي الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، فضلاً عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وانتشار الفقر والأوبئة والتلوث البيئي.

(1) صدقي عابدين، التوجهات العسكرية تتغير-السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، مجلة السياسة الدولية ، العدد (184) ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 30.

(2) المصدر نفسه، ص 31.

(3) للمزيد انظر: توماس وبلبورن، السياسة الدولية في شمال شرق آسيا -المثلث الاستراتيجي الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية، دراسات عالمية، العدد(12)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، (بلا سنة)، ص ص 31-32.

(4) فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقدمات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص ص 166-168.

- إيجاد مجتمع دولي آمن وذلك من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التي تحضر الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية وتعزيز دور القانون الدولي.
 - تعزيز التعاون الدولي ووضع الخطط والبرامج من أجل مساعدة الدول الفقيرة وانتعاش اقتصادياتها، وكذلك إيجاد البدائل التي لا تؤدي من خلال استهلاك مصادر الطاقة إلى تلوث البيئة.
 - تأكيد أهمية تحالفها مع الولايات المتحدة في تحقيق أمنها الخارجي ومواجهة منافسيها كالصين وكوريا الشمالية، والتنسيق مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وكذلك في مسألة البرنامج النووي لكوريا الشمالية والبرنامج النووي الإيراني بعدهما أبرز قضيتين تهددان السلم الدولي.
- ولمواجهة التحديات الإقليمية والدولية أخذت اليابان بخيارات إستراتيجية عليا تمثلت بما يأتي:⁽¹⁾
- أولاً:** إتباع سياسة الإقدام والحضور الفاعل والدور المبادئ والاستعداد لتحمل الأعباء، ولذلك توجهت أنظارها إلى رحاب الأمم المتحدة لتكسب مقعداً دائماً في مجلس الأمن.
- ثانياً:** مراجعة الواقع السياسي الذي حدده الدستور في شأن سياسة الدفاع كي تنعم بحرية المشاركة في تنفيذ إجراءات إقليمية ودولية وربما فردية، ذات طابع أممي عسكري.
- ثالثاً:** الاتجاه نحو تطوير القابليات العسكرية لغرض فرض القوة البحرية، فضلاً عن تعزيز الدفاع من خلال تطوير دفاع صاروخي كي تستطيع النهوض بدور أوسع في الأمن الآسيوي.
- رابعاً:** مراجعة علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة، من جهة تقوية التعاون الولايات المتحدة وكسب تعديلات تمنح اليابان حقاً أوسع في المهام الأمنية من جهة أخرى.

(1) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 33.

خامسا: التحرك في الساحات الدولية من خلال إستراتيجية اقتصادية لدعم التنمية في مناطق إقليمية وإشاعة الأنموذج الياباني وتقويم المعونات.

سادسا: أن تصبح اليابان محورا لعلاقات تعاون لاندماج اقتصادي وتجاري، في عصر العولمة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي مجال امن الطاقة لجأت اليابان إلى إتباع إستراتيجية أعلن عنها في 2006 في التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية تتمحور حول مرتكزات يمكن إيجازها بما يأتي:⁽¹⁾

- تخفيض اعتماد اليابان على النفط بمعدل 40% حتى عام 2030 وذلك من خلال تنوع مصادر الحصول على الطاقة من الخارج عبر تعزيز قوة شركات الطاقة اليابانية لضمان مصادر الطاقة من الغاز والكهرباء.
- زيادة الاهتمام بالطاقة النووية وتنطلق هذه الإستراتيجية من العمل على زيادة إنتاج الطاقة النووية واستخدامها في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية.
- الاهتمام بالمزيد من إنتاج النفط الياباني من خلال النفط الذي يعالج في اليابان ويستورد من منتجين يابانيين محليين، والمطلوب أن تصلح 40% من حاجات النفط محلية حتى عام 2030 بدلا من 15% .

وبدأت المتغيرات بعد الباردة تفرض تعديلات على العلاقات الأمريكية - اليابانية بعد أن تخلصت من القيود المواجهة مع الوفيات، وأخذت العلاقة تعبر عن امتعاض متبادل، إذ أعلنت الولايات المتحدة عن تدميرها إزاء عجز ميزانها التجاري المتفاقم حيال اليابان، الذي ارتفع من 46 مليار دولار عام 1985 إلى 59,3 مليار دولار عام 1994 بسبب سياسة هذه الأخيرة الحمائية وانغلاقها التجاري ووصلت الأزمة بين البلدين إلى حدود الحرب التجارية.⁽²⁾ وترجمت الفاعلية اليابانية نحو آسيا والشرق الأوسط لا بالارتباط

(1) نقلًا عن: فوزي حسن حسين، الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية، مصدر سابق، ص ص 203-204.

(2) غسان العزي، مصدر سابق، ص 214.

والعلاقات، وإنما لأنها دولة آسيوية ولها طموحات الدولة الكبرى أو العظمى مستقبلاً، ومن ثم فإنها ستؤثر في توازنات وهيكلية النظام الدولي.⁽¹⁾

وضمن أطر التعاون الأمريكي-الياباني، بدأ العمل بقانون الطوارئ في آب 1999 للأمن الإقليمي الذي شرعه البرلمان الياباني (الدايت) وبموجبه تستطيع الحكومة اليابانية تقديم المساعدات اللازمة إلى الولايات المتحدة في عمليات تقوم بها في المناطق المتاخمة لليابان في إطار تحقيق التوازن مع القوى المنافسة كالصين وكوريا الشمالية وملئ الفراغات الأمنية في آسيا ومساندة الولايات المتحدة في مجالات الأمن من خلال عمليات مشتركة والانضمام إلى منظومة الدفاع الصاروخي، إذ إن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على تحمل أعباء إستراتيجية كونية بمفردها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.⁽²⁾

وعلى صعيد البيئة الخارجية للسياسة الدفاعية اليابانية لها، فإنها تتمثل في مستويين، أولهما عالمي، وثانيهما إقليمي، على المستوى العالمي، فإن البيئة الأمنية العالمية قد شهدت تراجعاً في احتمالات اندلاع حروب شاملة بين القوي الرئيسة في العالم، وذلك بسبب زيادة الاعتماد المتبادل، ولكن في الوقت نفسه، فإن هناك تزايداً في معدل المخاطرة الناتج عن عدم الاستقرار والمشاكل الأمنية في بعض الدول، التي يمكن أن تنتشر خارجها بسرعة. كما إنه في الوقت الذي تراجعت فيه الصراعات الإقليمية لأسباب دينية وإثنية، فإن هناك تزايداً في نوعية جديدة من الصراعات أو المواجهات، التي لا ترقى إلى مستوى الحرب.⁽³⁾

وفي إطار التهديدات المحتملة لأمن اليابان القومي التي تشكلها ترسانات جيرانها العسكرية الضخمة، ومعظم هؤلاء الجيران يكن عداوات تاريخية لليابان، فإن هناك أربعة نماذج أمنية اتجهت نحو تطبيقها، هي:⁽⁴⁾

- التحالف الأمني مع الولايات المتحدة.
- تعزيز قدرات اليابان الدفاعية.

(1) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 212.

(2) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 41-43.

(3) صدقي عابدين، مصدر سابق، ص 33.

(4) سنجانا جوشي، مصدر سابق، ص 8.

- المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.
 - إقامة نظام امني إقليمي في منطقة شرق آسيا.
- وضمنت أهداف الإستراتيجية العسكرية التي حددها مجلس الأمن الياباني للقرن الحادي والعشرين، ما يأتي:⁽¹⁾
- حماية التراب الإقليمي الياباني.
 - الحفاظ على الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فاليابان قوة اقتصادية تعتمد على التجارة العالمية وعلى تأمين تزودها بالطاقة وهو الأمر الذي يجعل من الممرات المائية مثل خليج ملقا والأوضاع الأمنية في مضيق تايوان هدفا لسياسة الدفاع اليابانية.
 - استقرار المناطق البعيدة ذات الأهمية الاقتصادية المباشرة لليابان مثل الخليج العربي، لأنها تعول على 70%-80% من استيراد الطاقة من الخارج. وهكذا فقد نظرت إلى الأمن والاستقرار نظرة عالمية الأفق وذلك لان رخاءها الاقتصادي يستدعي قيام بيئة امن عالمية يسودها الأمن والاستقرار.
- وبذلك أصبحت اليابان أكثر استعداداً لاستكمال بناء أدوات قوتها واستخدامها، تبعاً لإدراكها للتغيرات الطارئة على توازن القوى العالمية، والتهديدات التي تواجهها والفرص التي يمكنها استثمارها في سبيل تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي، وأداء ادوار عالمية أكثر تأثيراً وعمقاً بالتعاون مع القوى العالمية الاخرى.

(1) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ص 63-64.

المطلب الخامس

إستراتيجية الهند

تعد الهند من الدول الطامحة إلى تأكيد قدراتها بصفتها واحدة من قوى العالم الكبرى والساعية إلى التأثير في محيطها الاقليمي ومن ثم المحيط العالمي سعياً نحو تأسيس توازنات إقليمية ودولية تتناسب مع قدراتها وتطلعاتها. وقد ساد بعد استقلال الهند منذ عام 1947 شعور بامتلاكها مقومات الوصول إلى مصاف القوى العظمى في العالم، وقد كان نهرو أول رئيس وزراء لها في تلك الحقبة ومعه عموم النخبة السياسية يتشاطرون الرؤية في إن بلادهم قوى عظمى محتملة، بل وتوقع نهرو لها أن تكون القوى الرابعة بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين بنهاية القرن العشرين.⁽¹⁾ ومنذ عام 1991، تخوض الهند غمار عملية بناء صعبة لمكانتها الدولية بعد أن فقدت ثقة المؤسسات المالية الدولية جراء عدم قدرتها على الوفاء بإقسط الديون المستحقة عليها، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها في ذلك العام، وبعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي التي قادها وزير مالىتها ومن ثم رئيس وزرائها الأسبق ماموهان سنج، وبفضل ذلك البرنامج حققت الهند العديد من النجاحات الاقتصادية وأصبحت تصدر قائمة البلدان المصدرة للصناعات الدقيقة والأكثر تقدماً مثل البرمجيات والأدوية.⁽²⁾

وتكاد الهند أن تصبح رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة، والصين، واليابان - فهي تعتمد على النفط لتغطية حوالي 33% من احتياجاتها من الطاقة، وتستورد 65% من النفط الذي تستهلكه، ومن المتوقع أن تأتي 90% من وارداتها النفطية من الخليج العربي، كما يُتوقع أن تنمو واردات الهند من الفحم القادم من موزمبيق، فضلاً عن الفحم الذي تستورده من بلدان المحيط الهندي الأخرى، مثل جنوب أفريقيا، وإندونيسيا، وأستراليا. وفي المستقبل ستحمل السفن المتجهة إلى الهند كميات كبيرة جداً من الغاز

(1) عبدالرحمن عبد العال، الهند مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 108.

(2) المصدر نفسه، ص 109.

الطبيعي المُسال عبر البحار من جنوب أفريقيا، كما ستستمر الهند باستيراد الغاز المسال من قطر، ماليزيا، وإندونيسيا.⁽¹⁾

وفي مجال القدرات الداعمة لاستراتيجياتها الدولية (انظر الجدول 7) فإنها استطاعت أن تحقق نجاحات اقتصادية والوصول إلى معدل نمو يتجاوز 6,5% ويصل أحياناً إلى 8%, فضلاً عن تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء وتوفر مخزون احتياطي للتصدير بعد أن أحرزت تقدماً في بعض الصناعات ذات التقنية العالمية مثل صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها في عام 2005 بنحو 10 مليارات, كما نجحت في تدعيم القدرات التنافسية لبعض صناعاتها التقليدية.⁽²⁾

جدول رقم (7)

عناصر القدرات الهندية لعام 2016

العناصر	القيمة
عدد السكان	1,251,695,584
القوة البشرية القادرة على العمل	616.000.000
أعداد المشمولين بالخدمة العسكرية سنوياً	22,900.000
أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية	1,325.000
أعداد قوات الاحتياط	2,143.000
العدد الكلي للطائرات	2.086
الاحتياطي النفطي المثبت	5,675.000.000 برميل
إنتاج النفط	7,67.600 برميل / يوماً
استهلاك النفط	3,510.000 برميل / يوماً
ميزانية الدفاع	40.000.000.000 دولار
الدين الخارجي	459,100.000.000 دولار

المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ 2016 / 4 / 1، على الموقع: WWW.GlobalFirepower.com

(1) Abdulaziz O. Sager. India's Growing Role in the Gulf Implications for the Region and the United States, The Nixon Center Washington, DC, 2009, p 19.

(2) عبدالرحمن عبد العال، مصدر سابق، ص ص 109 - 110.

وفي ما يتعلق بالقدرات العسكرية فقد ارتفع الإنفاق العسكري للهند بشكل مطرد، حتى وصل معدل الزيادة إلى 8,5 في 2008 ، وزادت هذه الميزانية بنسبة 10% في العام 2010 ووصلت إلى 141,7 بليون روبية هندية،⁽¹⁾ وتحتل الهند المرتبة الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين من ناحية حجم قواتها المسلحة الذي يتجاوز المليون وثلاثمائة جندي، فضلاً عن امتلاكها للردع النووي.⁽²⁾

وعلى المستوى الدولي، تعد الهند الدولة الوحيدة التي لاقت مساعيها لنيل مقعد دائم بمجلس الأمن ترحيباً من جانب أربع من الدول الخمس دائمة العضوية بالمجلس - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، وتبقى الصين الدولة العضو الوحيدة التي لم تؤيد هذه الخطوة. وعلى مدار حقبة طويلة، كانت واشنطن العقبة الأساسية أمام انضمام الهند لعضوية مجلس الأمن الدائمة، وحملت زيارة أوباما الأخيرة أول قبول أميركي رسمي لهذه الفكرة.⁽³⁾ فالهند تعمل على إتباع إستراتيجية متعددة الاتجاهات ومن أجل تطوير سياسات حيال جنوب وشرق ووسط آسيا وتهتم بالوازات ذات الإطار القاري، فتضطر إلى بناء علاقات مع دول أسيوية مهمة يأتي في مقدمتها الصين وباكستان وروسيا، كما إن موقع الهند الجيوستراتيجي يمارس دوراً مهماً في إتباع إستراتيجية واسعة المقاييس ومتعددة الاتجاهات، هذا فضلاً عن مشاركتها الدولية الواسعة في المنظمات الإقليمية والدولية مثل منظمة شنغهاي مع الصين وروسيا وكذلك تجمع دول البريكس ومجموعة العشرين التي تسعى إلى صياغة نظام دولي على وفق توازنات جيوإستراتيجية جديدة.⁽⁴⁾ كما تمتلك الهند الكثير من موارد القوة الناعمة أبرزها نمط القيادة الديمقراطية بعده أسلوب حكم يقوم على التداول السلمي للسلطة على الصعيدين المركزي والمحلي، وحرية الصحافة، ونزاهة الانتخابات، واستقلالية القضاء، فضلاً عن الالتزام الأخلاقي والقيمي للهند تجاه دول الجنوب، الذي تمثل في قيادة حركة عدم الانحياز في حقبة الحرب

(1) عاطف معتمد عبد الحميد وآخرون، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص 78.

(2) عبدالرحمن عبد العال، مصدر سابق، ص 110.

(3) براكريتي غوبتا، أوباما يختار الهند.. لاحتواء الصين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (11672)، 12 / 10 / 2010، ص 4.

(4) للمزيد انظر: وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 205 - 206 .

الباردة، وفي ما بعد ظهورها كمدافع عن حقوق بلدان عالم الجنوب ضمن إطار منظمة التجارة العالمية ومواجهة محاولات دول الشمال في فرض معاييرها الخاصة على التجارة الدولية.⁽¹⁾ وهو ما يترجم الظهور الهندي كقوى عالمية بثقة جديدة مفادها الصعود الناعم والسلمي ومواكبة التغيير والتطور في النظام الدولي، وهو ما سيجعلها قوى ذات شأن في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

ولعل من ابرز مقومات وأبعاد النهوض الهندي الذي يرشحها لان تكون قوى عالمية تشترك في التوازنات الجيوإستراتيجية، ما يأتي:

- العامل الحضاري فهي دولة تختزل حضارة، تضم مجموعات عراقية ولغوية متعددة تشترك في اطر ثقافية واحدة.
- العامل السياسي المتمثل بالتجربة الديمقراطية.⁽²⁾
- البعد الاقتصادي الذي ينطوي على المؤشرات الآتية:
 - أ- تسجيل معدل نمو اقتصادي وصل 8,8% في عام 2009.
 - ب- استثماراتها العالمية التي وصلت في البلدان الخليجية فقط إلى 152 مليار دولار.
 - ج- تقدمها المتناهي في إنتاج السيارات ومن إن تكون المنتج الخامس لها في عام 2015.
 - د- امتلاكها احتياطي نقدي يصل إلى 289,99 مليار دولار.
 - هـ- يتوقع أن يتجاوز اقتصادها الاقتصاد الصيني عام 2030.
- البعد العسكري الذي تجسده العديد من المؤشرات ومن أبرزها ما يأتي:⁽³⁾
 - أ- تعد الهند ثاني اكبر قوة مسلحة بعد الصين، فضلاً عن امتلاكها القوة النووية، ويبلغ عدد قوتها العسكرية 1,3 مليون جندي وشبه العسكرية 1,1 مليون نسمة.

(1) عبدالرحمن عبد العال، مصدر سابق، ص 111.

(2) وائل محمد إسماعيل، مصدر سابق، ص 201.

(3) المصدر نفسه، ص ص 203- 204 .

ب- امتلاكها سادس أسطول في العالم، وثامن أكبر قوة جوية في العالم.
ج- امتلاكها لحاملات الطائرات ومدمرات وغواصات نووية، فضلاً عن تطورها في علوم الفضاء وإطلاق العديد من الصواريخ والأقمار الصناعية.
واتساقاً مع ذلك الإدراك من جانب القيادة الهندية لعناصر قوتها وقدراتها الشاملة، فقد انطلقت استراتيجياتها في تحقيق أهدافها العليا من خلال التركيز على نقاط أساسية عدة، أبرزها ما يأتي:

- السعي نحو توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة بعدها القوى المهيمنة على تفاعلات السياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما تجلّى في قيام رؤوساء وزرائها: ناراسيما راو، وفاجباي، ومانموهان سنج بزيارة الولايات المتحدة في أعوام 1994 و2000 و2005 على التوالي، وبالمقابل قام الرئيسان بيل كلينتون وبوش الابن بزيارة الهند في 2000 و2006 على التوالي، وهو ما يزيد من احتمالات التقارب بين الطرفين، ويدعم موقف الهند في كسب العضوية الدائمة داخل مجلس الأمن الدولي، وكذلك حاجة الولايات المتحدة للهند كعامل موازن تجاه الصين.
- محاولة ترميم علاقاتها مع روسيا الاتحادية وتدشين اتفاق شراكة إستراتيجية مع زيارة بوتين في عام 2000، الذي عدّ نقلة نوعية وكمية جديدة في العلاقات بين البلدين.⁽¹⁾
- التركيز على نقاط الاتفاق وليس الخلاف مع البلدان المجاورة، وبخاصة الصين وباكستان، وقد تمثل هذا المدخل في حالة الصين في تنحية الخلاف الحدودي الذي تسبب في نشوب حرب عام 1962 بين البلدين جانباً والاهتمام بقضايا التبادل التجاري، حتى أضحت الصين ثاني شريك تجاري للهند، وفي حالة باكستان سعت الهند إلى عدم تصعيد الاتهامات تجاه باكستان وتنمية علاقات ودية معها.

(1) احمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 121.

- تنحية الإطار الإيديولوجي من السياسة الخارجية الهندية والتزام الإطار البرلماني في بناء علاقات مصلحيه مع جميع الدول والقوى العالمية في سبيل تحقيق مصالحها.

ومن بين الأهداف الجوهرية في الإستراتيجية الهندية ما يأتي:⁽¹⁾

- 1- السعي نحو الوصول إلى القوى الإستراتيجية المتفوقة في جنوب شرق آسيا.
- 2- بذل جهد متقدم من أجل تعزيز التطور الاقتصادي والتجارة فضلاً عن توسيع مجال الاستثمارات الخارجية، وتشجيع الاستقرار الداخلي ورفع مكانتها الدولية.
- 3- السعي نحو تأمين مصادر الطاقة وتجهيزها من جميع أنحاء العالم بما يساند نموها الاقتصادي الذي يحتاج إلى المزيد من استهلاك الطاقة.
- 4- إتباع سياسة خارجية مباشرة بهدف تأمين ودعم أنموذجها على المستوى الدولي، والحصول على مقعد دائم داخل مجلس الأمن بما يتناسب مع مكانتها وطموحها كقوى عالمية.

وفي السياسة الآسيوية، فإن المصالح الهندية تتمثل في السعي إلى التنافس الاستراتيجي أمام اللاعبين الرئيسيين، لكن دون الانزلاق إلى صراع أو صدام جيوسياسي، ولعل أجواء عدم الثقة المتعمقة في آسيا وتساعد التطرف القومي إنما يندران بخلق أوضاع ستضر حتماً بمصالح الأطراف كافة، ويبدو التحدي المشترك للجميع هو التقليل من أجواء عدم الثقة المتبادلة وتعظيم فرص فتح طرق وممرات لتعاون مشترك مثمر، ولن يتحقق ذلك من خلال غض الطرف عن القضايا الشائكة التي تواجه آسيا، بل بالسعي لتسويتها بطرق عملية.⁽²⁾

وفي إطار العلاقات الهندية - الأميركية أصبحت تركز على إقامة شراكة في مجالات عالية التقنية مثل الدفاع والمشروعات الفضائية المدنية، تجدر الإشارة إلى أن الهند حرمت من الحصول على التقنيات الأميركية المتطورة منذ عام 1974 بعد استعراضها قوتها

(1) Gil Feiler, India's Economic Relations with Israel and the Arabs, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Mideast Security and Policy Studies, Bar-Ilan University, No. 96, 2012, pp26-28.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد وآخرون، مصدر سابق، ص 83.

النووية، وامتد الحظر إلى مجال البحث الأكاديمي أيضاً، وأكد الرئيس أوباما في زيارته للهند في 2010 أن منظمات دفاعية هندية معينة سترفع من قائمة الحظر.⁽¹⁾ وفي إشارة بالغة الأهمية، أضاف أوباما أنه سيجري التعامل مع الهند مثل أقرب حلفاء وشركاء الولايات المتحدة وقد نجح أوباما في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأمريكي المتمثل في الدخول في علاقة صداقة مع قوة مثل الهند على نحو يخدم جهود احتواء الصين، وشدد على أن الولايات المتحدة والهند حليفان استراتيجيان في القرن الحادي والعشرين لإغناء لأحدهما عن الآخر، وفي إشارة إلى متانة العلاقات الأميركية- الهندية، قال أوباما إنه يرى أن الهند لم تعد قوة صاعدة، وإنما «صعدت بالفعل»، مؤكداً أن «صعود الهند يعد أمراً طيباً للولايات المتحدة والعالم».⁽²⁾

ويمكن القول أن استقرار النظام السياسي الديمقراطي للهند، واتساع شريحة الطبقة الوسطى، وضخامة نفوذها العسكري بجنوب آسيا، فضلاً عن ازدياد ثروتها الاقتصادية وطموحها العالمي، جميعها عوامل ترشح الهند للاضطلاع بدور أكثر فاعلية في الشأن العالمي وفي إدارة وتوجيه التوازنات الجيوإستراتيجية مع بقية أطراف التوازن.

وفي خلاصة القول نرى بأن الولايات المتحدة وعلى الرغم مما تمتلكه من عناصر القوة والقدرة فضلاً عن الآليات والوسائل التي مكنتها من إدارة تفاعلات البيئة الدولية وترجيح كفة التوازنات الجيوإستراتيجية لصالحها على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين إلا أنها لن تتمكن من تحقيق ذلك في مطلع القرن الحادي والعشرين وخصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها، وظهور العديد من القوى العالمية المنافسة كروسيا التي استعادة دورها المؤثر والصين التي تحقق تقدماً واثقاً وصعوداً سلمياً، التي تسعى لأداء ادوار فاعلة في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية والحفاظ على ما حققته من مكاسب فضلاً عن القوى الأخرى كالهند واليابان والاتحاد الأوروبي التي باتت ترفض تهميش دورها وترغب بالشراكة المتوازنة مع الولايات المتحدة مما يملئ على الأخيرة عدم الانفراد تحقيق المكاسب والعمل بشكل ايجابية مع جميع القوى المنافسة.

(1) براكريتي غوبتا، مصدر سابق، ص 4.

(2) المصدر نفسه، ص 5.

الفصل الثالث

استراتيجية القوى العالمية وضبط التوازنات

الجيوإستراتيجية العالمية

منذ الحرب الباردة والولايات المتحدة تسعى إلى الهيمنة والنفوذ واستمالة كفة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها مستخدمة العديد من الاستراتيجيات والوسائل تجاه الاتحاد السوفيتي، وبعد انهياره اندفعت الولايات المتحدة نحو استكمال حلقات الهيمنة العالمية عبر افتعال الأزمات وإشعال الحروب وإثارة الفوضى في سبيل منع ظهور قوى عالمية منافسة، ولكن لم يدم ذلك طويلاً حتى برزت العديد من القوى العالمية الراضة للإستراتيجية الأمريكية لسوء إدارتها للتفاعلات الدولية، وعدم فسح المجال إمام تلك القوى لأداء دور ايجابي في إطار المؤسسات الدولية.

وبعد التراجع الذي أصيبت به الولايات المتحدة على اثر الحرب على الإرهاب ودخول أفغانستان عام 2001 واحتلال العراق عام 2003، والأزمة المالية الأمريكية في 2008، كل ذلك شجع القوى العالمية سعياً نحو اخذ مكانتها الحقيقية وممارسة أداء استراتيجي يحفظ لها أمنها القومي ومصالحها من التهديدات والتدخلات الأمريكية، وذلك من خلال بناء تحالفات وشراكات منافسة لتلك الخاضعة للنفوذ الأمريكي كمنظمة شنغهاي ومجموعة دول البريكس ومجموعة العشرين التي اكتسبت مكانة مهمة في إدارة التفاعلات الدولية ومنافسة الهيمنة الأمريكية المتراجعة، وإرساء قواعد نظام عالمي جديد بعيداً عن هيمنة اللاعبين التقليديين الذين أرسوا النظام السائد الذي كرس هيمنة القوى الغربية الكبرى التقليدية، وأدى إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فضلاً

عن الأدوار والأداء الاستراتيجي للصين وروسيا في استعادة التوازنات الجيوإستراتيجية من خلال التفاعل مع الأزمات والقضايا العالمية، التي سنأتي على ذكرها ضمن هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كما يأتي:

- المبحث الأول: الشراكات الإستراتيجية الدولية واستعادة التوازنات العالمية.
- المبحث الثاني: التنافس الجيو-إقليمي الدولي وحقيقة التوازنات العالمية.
- المبحث الثالث: القضايا والأزمات الدولية وشكل توازنات القوى العالمية.

المبحث الأول

الشراكات الإستراتيجية الدولية واستعادة التوازنات العالمية

أصبح من الواضح، أن العالم اليوم وبعد سلسلة الإخفاقات السياسية الأمريكية والعسكرية في أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة التي أكدت حالة التراجع الأمريكية وما أنتجته من انكماش وركود في الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن الأزمة الأوكرانية والأزمات المتلاحقة التي نتجت عن التغيير السياسي العربي، بدأ يفتش عن بدائل ووسائل جديدة لقيادة العالم بطريقة أكثر استقراراً وأمناً، وأقل تفرداً وهيمنة، لذلك وجدت بعض الدول الكبرى أنه من الممكن العودة إلى إدارة التفاعلات العالمية من بابه الواسع، المنطلق من التعاون ومشاركة الولايات المتحدة لإعادة تشكيل العالم على أسس الشراكة والتعددية، ليصبح أكثر توازناً واستقراراً.

وبذلك أضحت ظاهرة «المجموعات الدولية» إحدى الظواهر الأساسية المميزة للسياسات الدولية والنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ورغم وجود العديد من الاختلافات المهمة بين هذه المجموعات، من ناحية الأهداف، وحجم العضوية، ودرجة استقرارها وتماسكها، أو من ناحية أنماط تفاعلاتها مع النظام الدولي والمؤسسية الدولية التقليدية، التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، فإنه يمكن الحديث عن العديد من القواسم المشتركة بين هذه المجموعات على نحو يسمح بالتعامل معها كظاهرة رئيسة في السياسات الدولية ونظام ما بعد الحرب الباردة، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بشكل أكثر وضوحاً بالاقتصادات الصاعدة التي اتجهت نحو بناء شراكات دولية مفتوحة العضوية والسعي لكسب ود جميع الدول ذات الأهمية الجيوإستراتيجية والتعاون معها بدلاً من الهيمنة والتدخل في شؤونها الداخلية، بهدف تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة.

كما إن تلك الظاهرة إلى حد كبير تمثل انقطاعاً مع نمط المؤسسية الدولية التقليدية التي تطورت عقب الحرب العالمية الثانية، التي شكلت أطراً أساسية لإدارة التفاعلات والسياسات الدولية، خلال حقبة الحرب الباردة، بدءاً من الأمم المتحدة ومنظمة الوكالات والهيئات التابعة لها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقيات الجات،

ثم منظمة التجارة العالمية, فضلاً عن المنظمات والترتيبات الإقليمية التقليدية أو ما عرف بالوجة الأولى من المنظمات, فضلاً عن مجموعة الدول الثمانية الصناعية, التي قامت جميعها على أسس وسمات محددة لا تتوافر في ظاهرة المجموعات الدولية الصاعدة. وانطلاقاً من ذلك سنتطرق إلى دراسة نماذج من تلك الشراكات الدولية, وبذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب, كما يأتي:

- المطلب الأول: منظمة شنغهاي للتعاون.
- المطلب الثاني: مجموعة دول البريكس.
- المطلب الثالث: مجموعة العشرين.

المطلب الأول

منظمة شنغهاي للتعاون

في 2001/6/15 تم الإعلان عن إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون (Shanghai Cooperation Organization) وهي منظمة إقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية إذ إنها تضم في عضويتها كلاً من «روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان» وتهدف إلى تحقيق التعاون ضمن مجالات عدة مثل المجال الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، ويلاحظ إنها عضويتها تضم دول أورو- آسيوية مهمة كما توجد رغبة في توسيع عضويتها في المستقبل إذ تمتلك المنظمة إمكانيات تنموية ضخمة الأمر الذي سيمكنها من أداء ادوار فاعلة في التوازنات الجيواستراتيجية العالمية.⁽¹⁾ ويتألف اجتماع منظمة شنغهاي للتعاون من ست دول دائمة العضوية هي روسيا، الصين، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان وأوزبكستان، وأربع دول تملك صفة «مراقب»، وتحضر الاجتماعات السنوية وهي الهند، إيران، منغوليا وباكستان، وشركاء حوار سريلانكا وبيلاروسيا، وضيوف هم أفغانستان، ومنظمة دول آسيان (ASEAN) (وهي تضم عشر دول تقع جنوب شرق آسيا)، ومنظمة (CIS) كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.⁽²⁾

(1) على الرغم من إن إعلان إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في 2001/6/15، إلا أن بدايتها الفعلية تعود إلى عام 1996، حين بادرت الصين بتشكيل منظمة «خماسي شنغهاي» مع دول الجوار (روسيا والصين وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، وانضمت أوزبكستان عام 2001)، من أجل القضاء على الحركة التحررية الإيغورية، وتصفية ما تسميه دول المنظمة بالحركات الأصولية الإسلامية في المنطقة بأسرها. وقد أخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لإنشاء هذه المنظمة، لذا فإن إنشاء المنظمة انجاز هام للتاريخ الدبلوماسي الصيني وهي تعكس المبادئ والروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين الدول.

Zhao Huasheng, Establishment and Development of Shanghai Cooperation Organization, SIIS Journal, Vol. 9, No. 1, February 2002, p34.

(2) انظر: جمال مظلوم، مصدر سابق، ص 31.

ومنذ أواخر التسعينات، راحت المجموعة تعلق وبشكل أكثر صراحة على التطورات في الميدان الدولي وراء المدى المباشر لآسيا الوسطى، على سبيل المثال، وفي القضايا الأمنية الدولية، أعلن بيان بيشكيك عام 1999، الذي صدر بعد وقت قصير من بدء الحملة العسكرية التي شنها حلف الأطلسي على يوغوسلافيا، إن الدول الخمس «ترفض اللجوء إلى القوة أو التهديد باللجوء إلى استخدامها، من دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، في العلاقات الدولية»، كذلك، وفي بيان بيشكيك كما في بيان دوشانبة في العالم التالي، دعت «شنغهاي الخماسية» إلى «اعتماد تعددية القطب كسبيل لتطوير عالمنا الحاضر، وتعزيز الاستقرار الدائم في الوضع الدولي» وعت إلى «بناء نظام سياسي واقتصادي جديد، عادل وحكيم».⁽¹⁾ وفي بدايتها كانت «شنغهاي الخماسية»، وبعد تأسيسها عام 2001، أصدرت «منظمة شنغهاي» نقداً مقنعاً للسياسات والسلوكيات الأمنية الأمريكية، فكان بيان دوشانبة قد استهجن تدخل الحلف بقيادة الولايات المتحدة في يوغوسلافيا (سابقاً) منتقداً ما أطلق عليه منظومات الدفاع الصاروخية الإقليمية «المغلقة، القائمة على أساس الكتل»، التي «ستقوض الاستقرار والسلام.. وتؤدي إلى سباق محموم على التسليح في آسيا - المحيط الهادي»، كما رفض البيان ضم تايوان في أي منظومة دفاع صاروخي إقليمي بقيادة الولايات المتحدة.⁽²⁾

وقد انطوى إعلان دوشانبة «عاصمة طاجكستان» الموقع من «شنغهاي الخماسية» بعدها أحد أطراف التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، في 5 تموز 2000 على العديد من المبادئ والأهداف، وكان من أهم تلك الأهداف ما يأتي:⁽³⁾

-
- (1) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 73.
 - (2) فهد مزبان خزار، الأهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية، مجلة آداب البصرة، العدد (65)، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، بغداد، 2013، ص 221.
 - (3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 74.

- التسليم بالنزعة إلى اعتماد التعددية القطبية، ورفض محاولة أي دولة أو مجموعة من الدول احتكار الشؤون الدولية والإقليمية.
 - التعاون في الميادين السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والتجارية، والعسكرية، والتكنولوجيا العسكرية، وغيرها، في سبيل تقوية الأمن والاستقرار الإقليميين.
 - رفض اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها على الصعيد الدولي دون موافقة مجلس الأمن الدولي.
 - دعم مبدأ الصين الواحدة وموقف روسيا الاتحادية إزاء جمهورية الشيشان.
 - رفض «إقامة منظومة دفاع صاروخي تكتيكي قائمة على أساس جبهة واحدة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ» قد «تهدد الاستقرار وتؤدي إلى سباق على التسلح».
- في ما ضم الإعلان الرسمي لتأسيس المنظمة الصادر في حزيران 2002 مجموعة من الأهداف التي وجدت لتحقيقها وتمثلت بما يأتي:⁽¹⁾

- 1- تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار ما بين الدول الأعضاء.
 - 2- تطوير التعاون الفاعل بينها في السياسة والتجارة والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، وفي شؤون التربية والطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة.
 - 3- العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.
 - 4- العمل على تطوير وتقدّم الأفكار للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي، عادل وعقلاني متوازن.
 - 5- مواجهة المخاطر كالإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمها، والتطرّف الديني أو الإثني، كذلك تمّ التأكيد على محاربة تجارة المخدرات، ومحاربة الجريمة المنظمة.
- وقامس الصين دبلوماسية للتنمية المشتركة لا غبار عليها، إذ قامت بتسوية سريعة لرسم الحدود المتنازع عليها مع الجمهوريات التي أنشئت حديثاً، فضلاً عن حدودها مع روسيا التي تبلغ 2600 ميل. وسعت من خلال مفهومها الجديد للأمن آنذاك إلى ربط

(1) أحمد علّو، منظمة شنغهاي، مجلة الجيش، العدد (293)، بيروت، 2009، ص 4.

الدول القريبة منها عن طريق الشروع بتحديد معايير بناء الثقة مع الدول المكونة لحلف شنغهاي من اجل مواجهة مثلث الشر الذي يهددهم جميعا، والمتمثل في الحركات الانفصالية، والإرهاب، والتطرف، وعلى غرار ما فعله حلف الاطلسي في القوقاز، كما قامت منظمة شنغهاي بتحديد قواعد وإجراءات مشتركة للجمارك ونقاط التفتيش الحدودية، وتطوير الطرقات السريعة الممتدة على طول طرقات التجارة القديمة، وتنسيقاً لأنشطة المشتركة لمكافحة المخدرات، ويعتبر البعض أن المنظمة التي بدأت كمنتدى للخطابات المناهضة للولايات المتحدة، أصبحت الآن بمنزلة حلف ناتو خاص بالدول الشرقية أو نادي الطاقة للدول المستبدة الغنية بالنفط.⁽¹⁾

كما إن الموقف العام للدول الأعضاء يأتي موحداً ازاء الأهداف والبرامج المعلنة، في حين تتفاوت درجات الحماس والتفاعل معها بسبب عوامل موضوعية وذاتية عديدة تتحكم بمدى التعمق في تطويره وتوسيعه، فكل دولة ترى في المنظمة ما يخدم الصالح العام من جهة وما يخدم المصالح الذاتية التكتيكية والإستراتيجية من جهة أخرى،⁽²⁾ فروسيا ترى فيه أداة مريحة إلى تحقيق أغراض اقتصادية وجيوسياسية وإستراتيجية بعيدة المدى، فالصين أكبر سوق لتصدير السلاح الروسي حالياً وفي المستقبل المنظور أيضاً، ودول آسيا الوسطى تعتبر مصدراً لتأمين مواد الطاقة الرخيصة وسوقاً للسلاح وامتداداً جيوسياسياً لتطلعات إستراتيجية مستقبلية، فضلاً عن أنه يشكل بالنسبة لروسيا ورقة رابحة لاستعادة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، والحد من زحفهما الجامح باتجاه البلطيق وأوكرانيا وبحر قزوين والقوقاز وآسيا الوسطى نفسها، والصين ترى أن المنظمة بالنسبة لها مجال خصب لتأمين موارد الطاقة لخدمة قفرتها الاقتصادية ومصادر السلاح لحمايتها، وأداة إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة مستقبلاً، أما حكومات دول آسيا الوسطى ذات التوجه العلماني فيعدها ملجأ

(1) باراج خانا، العالم الثاني - السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة دار الترجمة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 126.

(2) احمد علّو، منظمة شنغهاي، مصدر سابق، ص 4.

يحميها من المد الإسلامي، ويؤمن لها تعاملاً متوازناً مع المراكز الدولية الكبرى مثل الولايات المتحدة وأوروبا من جهة والصين وروسيا من جهة أخرى.⁽¹⁾

وفوق هذا وذاك، فإن البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة والتطورات على الأراضي الأفغانية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، فرضت على المنظمة أهداف سعت إلى تحقيقها، فالنزعة إلى القطبية الأحادية، دفعت بالولايات المتحدة أن تجعل من إقليم وسط آسيا مجالاً لنفوذها أما لإقصاء روسيا والصين وإما لاحتوائهما وتطوير دورهما، ذلك من خلال علاقات ثنائية مع دول وسط آسيا تنعم فيها الولايات المتحدة بمزايا إيجابية تجعل من اقترابها إلى المنظمة فاعلاً، فدول وسط آسيا فقيرة إلى الاستثمار وكانت بنيتها التحتية بحاجة إلى الارتقاء بها، وان خبرتها في إدارة الدولة الحديثة ضعيفة، وقد تقدمت الولايات المتحدة بهذه الإجراءات، الأمر الذي دفع بأعضاء شنغهاي نحو تفعيل مزيد من إجراءات الشراكة والتعاون.⁽²⁾ وبذلك عدت هذه المنظمة تجسيداً لرؤية روسية - صينية لعالم ما بعد النيوليبرالية (Post-Neoliberalism)، ورداً آسيوياً على العولمة بمفهومها الغربي «لأمركة العالم»، كما إن دعوات أعضائها للحوار بين الحضارات المختلفة تشكّل جواباً على بطلان دعاوى «صراع الحضارات» التي نادى بها هنتغتون كتفسير لمسيرة التاريخ الحضاري للبشرية، كذلك هي إشارة على أن التاريخ لم ينتهِ كما بشّر المفكر الأمريكي فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ»، وهكذا، فإن المنظمة تعد موازناً لحلف شمال الأطلسي، كما إن هدف المنظمة هو منع انفلات الأوضاع على حدود الصين وروسيا، واندلاع الأزمات التي تسمح للولايات المتحدة وحلفاؤها بالتدخل على حدود المنطقة القريبة من هاتين الدولتين.⁽³⁾

(1) علي الصالح، منتدى شنغهاي.. هل يتحول إلى قطب عالمي جديد؟، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور على الموقع: <http://www.aljazeera.com>

(2) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص 413-414.

(3) Zhao Huasheng, Op, cit, p38.

وتتضمن منظمة شنغهاي للتعاون في عضويتها دولاً (أورو-آسيوية) مهمة كما توجد رغبة في توسيع عضويتها مستقبلاً لتتضمن دولاً مثل الهند، باكستان، أفغانستان ومنغوليا. وبهذا التكوين الجيوستراتيجي تمتلك هذه المنظمة إمكانيات تنموية كبيرة ونوعية (انظر الجدول 8)، تؤهلها لتكون واحدة من أهم المنظمات الأمنية وتمتلك تأثيرات عميقة في العملية التنموية والأمنية في منطقة دول آسيا الوسطي.. ومن الواضح أن هناك صراعا وتحديات وتضاربا في المصالح الإستراتيجية بين القوى العالمية وخصوصاً (روسيا، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية) في آسيا الوسطي، الأمر الذي يعد مؤشراً واضحاً للعودة إلى حقبة الحرب الباردة وسياسة الاستقطاب الدولي، فالولايات المتحدة تسعى لإثبات هيمنتها علي القرار العالمي وأحادية القرار فيما يتعلق بالتحديات العالمية والإقليمية، والصين وروسيا من جانب آخر تسعيان لكسر الهيمنة والقرارات الأحادية للولايات المتحدة مع ضمان الاستقرار في آسيا الوسطي حفاظاً علي مصالحهما القومية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مزيد من التوتر العالمي ويزيد من تفاقمه مما قد يؤثر سلباً على الأمن والسلم والاستقرار العالمي.⁽¹⁾

وضمن العملية الطبيعية من إعادة تنظيم التوازن العالمي للسلطة، جرى تفعيل مبادرة منظمة شنغهاي بعدها بديل جيوسياسي، يحاول كبح التقدم الأمريكي في المنطقة الأورو-آسيوية، وزيادة القدرات الخاصة، في السلطة والأمن والنفوذ للصين وروسيا. وعلى الرغم من كون هذه المنظمة في مرحلة النمو، فإنها ذات قدرات كامنة مدعومة بالقوة الاقتصادية، والعلمية والتقنية في الدولتين، ففي ترسانة كل منهما آلاف الرؤوس النووية، وأكثر من أربعة ملايين رجل تحت السلاح ومقعدان دائماً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما يمنحهما قوة ردعية كبيرة.⁽²⁾

(1) Ibid, pp35-37.

(2) اليهاندر كاسترو اسبين، إمبراطورية الإرهاب - السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب، ترجمة وفيفة إبراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص 110.

جدول رقم (٨)
مؤشرات الوزن الجيواستراتيجي لدول منظمة شنغهاي للتعاون

المؤشر	الوحدة	روسيا	الصين	كازاخستان	قيرغيزستان	أوزبكستان	طاجيكستان
عدد السكان	بالملايين	١,٤٢	١,٣٥٥	١٦	٥,٣	٢٧	٧,٣
القوات العسكرية (النظامية وشبه النظامية)	آلاف	٣,٧٩٦,١٠٠	٧,٠٢٤,٠٠٠	٣٣٧,٣٠٠	٧٤,٥٠٠	٧٢,٠٠٠	١٦,٨٠٠
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	مليون دولار	٢,٣٨٣,٤٠٢	١١,٢٩٩,٩٦٧	٢١٦,٧٨٥	١٣,١٢٥	٩٤,٢٣٩	١٦,٢٢١
النمو السنوي	%	٤.٣	٩,٢	٧,٥	٤,٠	٦,٩	٧,٩
البحوث والتنمية	% من إجمالي الناتج المحلي	١.٣	١,٥	٠,٢	٠,٢	..	٠,١
نسبة الطاقة (نسبة النغطية)	%	١٨٢.٦	٩٢,٤	٢٢١,٥	٣٨,٦	١٢٤,٣	٦٤,٨
نسبة الإنفاق العام على الدفاع	% من إجمالي الناتج المحلي	٢.٩	١,٣	١,٠	٠,٦	٣,٦	١,٠
إجمالي الدين الخارجي	مليون دولار	٣٨٤,٧٤٠	٥٤٨,٥٥١	١١٨,٧٢٣	٣,٩٨٤	٧,٤٠٤	٢,٩٥٥

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصادر:
 - بتران يادي وودومينيك فيدال، أوضاع العام ٢٠١٣ - حقائق القادة والأسباب الحقيقية للتوترات في العالم، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٧٥ وما بعدها.
 - موسوعة الويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>

وتتبع أهمية منظمة شنغهاي من الوظائف الإستراتيجية الكبرى التي يمكن أن تحققها للقوى العالمية المشكلة لها الصين وروسيا في إطار الظروف الجيوسياسية والجيواقتصادية مع للدول الأعضاء التي تتمثل بصورة أساسية في التعاون الاقتصادي والأمني، وفي هذا الإطار يمكن تحديد مصالح وأهدافهما في المنظمة بما يأتي:⁽¹⁾

- المصالح الأمنية وهي الهدف الأساسي لمنظمة شنغهاي للتعاون في المستقبل القريب، تتمثل المصالح الأمنية للصين في مستويات ثلاثة: الأولى هي ضمان التكامل الإقليمي للصين ووحدة أراضيها، والثاني منع الجريمة عبر الحدود والاستقرار على الحدود الشمالية والشمالية الغربية للصين، والثالث هو تعزيز الأمن في منطقة الحدود وخلق بيئة أمنية ملائمة.
- يجب أن تحقق مصالح اقتصادية مهمة للصين خاصة في مجالات الطاقة كالنفط والغاز، فالطاقة مكون أساسي للتطوير الاقتصادي طويل المدى للصين وروسيا، وآسيا الوسطى واحدة من أهم مصادر الطاقة في العالم. ومن ثم إذا استطاعت القوتين أن تجعل آسيا الوسطى هي موردها الأساسي للطاقة التي تحتاجها من خلال منظمة شنغهاي للتعاون فهذا سوف يكون نجاحاً كبيراً بالنسبة لها.
- ينبغي أن تكون قناة للتعاون الصيني والروسي مع دول آسيا الوسطى ولزيادة تأثيرها في المنطقة، بالنظر لوضع منطقة آسيا الوسطى وأمنها القومي وأمن الطاقة فإن هما بحاجة لتقوية وتوسيع وجودها بثبات فيها.
- كما إن المنظمة تعد آلية للتعاون بين الصين وروسيا، فكل منهما له مصالح حيوية في آسيا الوسطى، فبالنسبة لروسيا تعد منطقة متاخمة لها وتحتل مكانة مهمة في سياستها الخارجية، أما بالنسبة للصين فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلومتر لذا فالصين بحاجة إلى تطوير علاقات قوية مع دول المنطقة وزيادة نفوذها بها، لذا فمنظمة شنغهاي وفرت آلية لتوازن المصالح الروسية والصينية في المنطقة فالدولتان يمكن أن تتجنبنا تناقض المصالح وأن تحقق النجاح في تعاونهما ضمن إطار المنظمة.⁽²⁾

(1) Zhao Huasheng, Op, cit, p38.

(2) فهد مزبان خزار، مصدر سابق، ص 227.

وتقوم الصين باستخدام منظمة شنغهاي كآلية لتطبيق مفهومها أو سياستها الجديدة للأمن، وتأكيد دعوتها لتشكيل عالم متعدد الأقطاب، وعلى الرغم من التزام الصين الصمت إزاء إقامة الولايات المتحدة قواعد عسكرية لها في أوزباكستان وقيرغيزستان، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بزعم محاربة تنظيم القاعدة في أفغانستان، إلا أنه بمرور الوقت بدأت الصين في الإعراب عن عدم ارتياحها تجاه البقاء العسكري طويل الأجل للولايات المتحدة على حدودها الغربية، وأصبحت على قناعة بأن الوجود العسكري الأمريكي على حدودها الغربية يستهدف احتواء الصين والتهديدات المستقبلية القادمة منها، علاوة على خلق وضع استراتيجي طويل الأمد يمنع الصين من مد نفوذها إلى جنوب آسيا.⁽¹⁾ كما تحتاج روسيا وكازاخستان واوزبكستان أكبر الدول المصدرة للخامات في المنطقة الآن إلى أسواق جديدة تستوعب منتجاتها، فيما تعد الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة استهلاك الطاقة في العالم وارتفاع أسعار النفط تصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أبرز عناوين التعاون في إطار منظمة شنغهاي.⁽²⁾ وفي ما يبدو إن منظمة شنغهاي قد وقعت بين قوتي جذب متقاربين في الأهداف ومتوازيتين في النتائج، إذ إن الصين كانت تستهدف استثمار المنظمة كأبواب «شرعية» لمزيد من الغزو التجاري والوصول إلى التنقيب عن النفط وتأمين حاجتها من الطاقة، أما روسيا فكانت تسعى إلى تحقيق تجمع عسكري آسيوي يحقق قدراً من التماسك أمام الاختراق الأمريكي الذي بدأ مبكراً في جورجيا وأذربيجان، وثبت إقدامه بزرع قواعد عسكرية في أوزبكستان وقيرغيزستان، وبذلك فإن حلف الأطلسي والولايات المتحدة قربا الصين من الهدف الروسي، فمع زيادة التهديدات الإقليمية بتوسيع حلف الأطلسي شرقاً في دول البلطيق والإعلان عن إقامة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا باتت موسكو وبكين تتحدثان بلغة مشتركة، أما الطرف السلبي في معادلة التوازن

(1) رضا محمد هلال، العلاقات الصينية بالدول النامية.. المنطلقات والأبعاد، مجلة السياسة الدولية، العدد (173)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، ص 138.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 176.

بمنظمة شنغهاي فيتمثل في دول آسيا الوسطى التي تأرجحت بين التحالف مع حلف الأطلسي والولايات المتحدة أو مع روسيا والصين.⁽¹⁾

وتدرك روسيا أهمية منظمة شنغهاي للتعاون في مسألة المصالح الروسية الاقتصادية المتمثلة بالنفط والغاز وشبكة خطوط النقل، كما سنرى فيما بعد، فالاندفاع العالمي نحو الطاقة من جهات قريبة من الإقليم، مثل الصين والهند، ومن خارجه مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، جعل من دول الإقليم النفطية ميدان لعبة جيوبوليتيكية اقتصادية - أمنية تخوضها القوى الكبرى في ساحة هي الأقرب إلى الفيدرالية الروسية، والأكثر من هذا كله، إن شروط اللعبة غير متكافئة، وربما إن القابلية على المناورة في المواجهة هي نسبيا ليس في صالح روسيا، فمعضلة روسيا ليس في إن خصومها أقوىاء وحسب، بل إنها هي الضعيفة أيضا.⁽²⁾

كما إن التقارب الصيني الروسي في المنظمة وتشكيلها يفسر محاولتهما الاهتمام بمصالحها في آسيا الوسطى واهتماماتهما الأخرى، كقطبين بارزين، روسيا بثقلها السياسي الكبير وخلفيتها التاريخية، والصين العملاق الاقتصادي المتصاعد، وتحاول المنظمة عبر القطبين الرئيسيين فيها تكريس مواقف واضحة لها، لاسيما فيما يخص شؤون أعضائها ومراقبيها وشركائها، وحساب كل التحولات والتطورات فيها محليا وإقليميا ودوليا، وهو ما يبين الأهمية التي تأخذها المنظمة جيواستراتيجياً خصوصاً لدى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾ فضلاً عن ذلك، فإن روسيا لا تريد أن تنفرد في إقليم وسط آسيا، وليس لان القوى الأخرى، مثل الصين تدعها القيام بذلك، وهذه هي المحنة الحقيقية للسياسة الروسية، ولما كانت غير قادرة أن تثبت للآخرين إقليماً وعالمياً بأنها القوة المهيمنة في وسط آسيا، فإن خيارها هو أن تتعاون مع الآخرين، والصين هي الأقرب إليها من ناحية الرؤى الإستراتيجية للإقليم والسياسة الدولية، وهذا الخيار هو

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص ص 105-106.

(2) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ص 414-415.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي- من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 171.

أن تكون فيه روسيا شريكا متعادلا مع الصين، وذلك لان نفوذ روسيا نسبيا يتآكل، ونفوذ الصين نسبيا يتعاظم.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أن اقتصاد الصين القوي، وتوزيعها السكاني، والنفوذ الدبلوماسي لها، إلا أنها لا تتطلع إلى إن حل عملياً محل روسيا كقائد تنظيمي للمنطقة، ولكن مثلما رأى ستالين وهتلر الولايات المتحدة على أنها عائق لقضيتهما في الهيمنة الأوروبية الآسيوية، نجد أن روسيا والصين اليوم تتعاونان معا -ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون- في قضيتهما المشتركة، وهي الحد من توغل نفوذ حلف الأطلسي في آسيا، وقد لاحظ دبلوماسي أوروبي كان يعمل في كازاخستان منذ وقعت بعيد إن «نجاح المناورات الروسية يخدم في الوقت ذاته المصالح الصينية، أما إخفاؤها فيلقي باللوم على روسيا، في حين يزداد الانطباع العام بأن الصين هي دولة عظيمة خيرة ومعطاءة»، ولم يحدث الانفتاح المفاجئ للتجارة بسبب صعوبة تلقائية عمت في البلاد بشأن ضرورة الإفادة من الفرص الاقتصادية، ولكن لان قوة الصين المتنامية تقدم مثل هذه الحوافز من خلال استثماراتها العملاقة وقيادتها لمنظمة شنغهاي للتعاون.⁽²⁾

وقد دفعت مخططات حلف الأطلسي في أوروبا الشرقية واسيا الوسطى إلى تحويل منظمة شنغهاي إلى تحالف شبه عسكري، وترجم ذلك عملياً في آب 2007 حين قامت روسيا والصين وعدد من دول المنظمة بإجراء مناورات عسكرية مشتركة أجريت في جبال الأورال مرافقة لاجتماع القمة السابعة للمنظمة التي عقدت في بشكيك بقرغيزيا، مما أعطى صورة بان محورا جديداً يتشكل لمواجهة مخططات الحلف في تلك المنطقة.⁽³⁾

ورغم إن منظمة شنغهاي لم تشير في إعلان تأسيسها إلى الجانب العسكري، إلا إن دولها أجرت مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة، مما جعل الكثير من المحللين السياسيين والخبراء العسكريين يرون فيه بديلا لحلف وأرشو الذي تفكك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينات القرن الماضي، ومنافساً جديداً لحلف شمال الأطلسي

(1) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 421.

(2) باراج خانا، مصدر سابق، ص 127.

(3) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 105.

الأطلسي، كما يعتقد هؤلاء الخبراء إن أحد أهم أهداف المنظمة هو محاولة السيطرة على الأوضاع في حدود روسيا والصين ومنع انفلاتها واندلاع الأزمات فيها بما يسمح للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة من التدخل وممارسة الضغوط على هاتين الدولتين.⁽¹⁾ وبذلك يرى الكثير من المحللين إن منظمة شنغهاي كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة الحلف، على اثر إقامة العديد من المناورات العسكرية المشتركة ضمن «منظمة شنغهاي للتعاون»، وكان أولها في عام 2003، التي جرت في كازاخستان، والثانية في الصين، بعنوان (مهمة السلام 2005)، ومثل ذلك حدثاً كبيراً في إطار منظمة شنغهاي للتعاون لم يكن احد يتوقعه طيلة سنوات الحرب الباردة في القرن الماضي، إذ اقيمت ولأول مرة في تاريخ البلدين روسيا والصين مناورات عسكرية مشتركة بينهما وعلى مستوى كبير، وبدرجة أصابت الغرب والولايات المتحدة بحالة من الذعر والرعب على حد وصف صحيفتي واشنطن بوست الأمريكية والهيرالد تريبيون البريطانية، تلك المناورات التي أجريت بتاريخ من 18-2005/8/25.⁽²⁾

وفي ميدان التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وضمن التنافس الاوراسي، نجد منظمة حلف الشمال الأطلسي تتنافس مع منظمة شنغهاي للتعاون، كما تدل معاهدة تأسيس حلف الأطلسي وميثاق واشنطن على فحواها، فإن اسم منظمة شنغهاي للتعاون يعطي إشارة واضحة جداً للقوى التي تقود هذه المنظمة البديلة في آسيا الوسطى، ومثل الحركية الواضحة بين منظمة حلف شمال الأطلسي التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة

(1) فهد مزبان خزار، مصدر سابق، ص 226.

(2) كما أقامه في عام 2007، وتحت رعاية منظمة شنغهاي للتعاون مناورات عسكرية مشتركة المعروفة باسم «بعثة السلام 2007» التي وقعت في روسيا- تشيلياينسك، بالقرب من جبال الاورال وعلى مقربة من آسيا الوسطى، وشهدت بعثة السلام عام 2010، التي جرت في الفترة 9-25 أيلول في منطقة كازاخستان للتدريب، وضمت أكثر من 5000 فرد، كذلك جرت مناورات «بعثة السلام- 2013» بتاريخ 27 تموز إلى 15 آب بمشاركة (1500) عسكري ومشاركة زهاء 250 قطعة من المعدات القتالية بما فيها 20 طائرة ومروحية، وكانت مخصصة للتدريب على مكافحة الإرهاب وقامت المناورات بالقضاء على قاعدة محتملة للإرهابيين الذين «تربصوا» في قرية باشينو التي أنشئت في حقل تشيباركول للتدريبات العسكرية في مقاطعة تشيلابنسك. ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص ص 172-173.

شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين أعلى المستويات في الحسابات الواقعية للسياسة، ويظهر من خلالها بكل وضوح الاختلاف بين الأسلوب الأمريكي والأسلوب الصيني في معظم مناطق العالم الثاني، وقد أدت سياسة الولايات المتحدة في التسعينات بالتركيز على روسيا قبل كل شيء إلى إهمال آسيا الوسطى، باستثناء اهتمامها بإزالة الرؤوس الحربية النووية السوفيتية من كازاخستان، أما اليوم فهي تقدم عروضاً محدودة لتقديم الدعم العسكري والبرامج الإصلاحية للسوق الشرقية والنظم الديمقراطية لدول بعينها، ويبدو إن هذه العروض لا توفر إلا فوائد محدودة جداً.⁽¹⁾ كما يشير الباحث البارز في دائرة الدراسات الروسية والأوراسية أرييل كوهن، بالقول إن «عودة الصين إلى حديقته الخلفية في آسيا الوسطى بعد غياب دام ألف عام، وعودة روسيا إلى ممتلكاتها القديمة في الاتحاد السوفيتي، يجب أن تدق أجراس الإنذار في الولايات المتحدة، ليس فقط حيال وجودها في هذه المنطقة الغنية بالطاقة، بل أيضاً إزاء مستقبل زعامتها العالمية».⁽²⁾

وفي خطوة مثيرة للجدل دعت منظمة شنغهاي في تموز 2005، كجزء من البيان السنوي للقادة، دعا فيه قوات التحالف الذي يعمل على مكافحة الإرهاب في أفغانستان إلى تحديد جدول زمني لانسحابه النهائي من القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، وجاء في البيان «بالنظر إلى انتهاء المرحلة العسكرية العملية للحملة التي تستهدف الإرهابيين في أفغانستان، ترى الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون لزاماً على أعضاء التحالف المعادي للإرهابيين تحديد جدول زمني نهائي لاستخدامهم المؤقت لمنشآت البنية التحتية لدول آسيا الوسطى».⁽³⁾ وهكذا أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون بقيادة روسيا والصين قوة عالمية تشكل خطراً وتهديداً واقعياً للمصالح والاستراتيجيات الأمريكية في آسيا الوسطى وفي أفغانستان أيضاً، وباتت العديد من الدول ترغب في اكتساب عضوية هذه المنظمة الجديدة التي تقودها أكبر قوتين في القارة الآسيوية وفي العالم، بعد الولايات

(1) باراج خانا، مصدر سابق، ص ص 125-126.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 178.

(3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 239.

المتحدة. وباتت الدول التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة مثل الهند وإيران وباكستان وأفغانستان تطمح للعضوية الكاملة في المنظمة.⁽¹⁾

وتعتقد روسيا والصين انه في انضمام الهند وباكستان، إلى منظمة شنغهاي، وتمتعهما بالعضوية الكاملة، من شأنه أن يقود إلى تخفيف التوترات، على خط العلاقات الهندية مع روسيا والصين، وتعزيز خطوط التعاون الباكستاني - الصيني، والتعاون الباكستاني الروسي، وفي 2004/4/23 أعلنت وكالة «ايتار تاس» للإنباء عن إن الهند تقدمت بطلب للانضمام إلى عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، وقد صرح وزير الخارجية الروسي سيري لافروف، بأن «الهند وجهت مثل هذا الطلب ليس إلى روسيا أو الصين، بل بشكل مباشر إلى المنظمة، وهذا الموضوع سيتم بحثه انطلاقاً من المبادئ العامة حيال الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون» وفي أيار عام 2004 في إطار التحضير لزيارة رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية تشجو جونتشي إلى باكستان صرح الرئيس الباكستاني الجنرال (برويز مشرف) بأنه من الممكن أن تسهم باكستان إسهاماً مهماً في إحلال الهدوء في الإقليم من خلال الانضمام إلى هذه المنظمة، وكل ذلك يتيح لدول منظمة شنغهاي، إلى احتواء المخططات الإستراتيجية، لمحور الولايات المتحدة - الناتو.⁽²⁾

وضمن هذا المسار حاولت المنظمة عام 2006 توسعة نفوذها، فوجهت الدعوة لإيران والهند وباكستان للمشاركة في المنظمة بصفة مراقب، واعتضت من جديد الولايات المتحدة، وفي نهاية العام الماضي 2006، أعلنت سعيها لتوحيد القوات الجوية بين الدول الأعضاء كخطوة أولى على طريق تشكيل تحالف عسكري مشترك.⁽³⁾ وفي قمة المنظمة للعام 2006 التي عقدت في الذكرى الخامسة لتأسيس المنظمة، في حزيران في شنغهاي، أثارت بعض الجدل على الصعيد الدولي، ورغم معارضة الولايات المتحدة

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 179.

(2) المصدر نفسه، ص ص 167-168.

(3) عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى.. حماية المصالح واحتواء الأخطار، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 84.

وأوروبا، تمت دعوة الرئيس الإيراني محمود احمدي نجاد إلى حضور القمة كمراقب، في وقت كانت الولايات المتحدة وأوروبا تحاولان فرض المزيد من الضغوط على إيران للتراجع عن طموحاتها النووية، غير إن الصين والمشاركين الآخرين لم يعيروا أي أهمية لمصدر القلق هذا⁽¹⁾.

كما عقدت المنظمة في شهر آب 2008 في العاصمة القرغيزية بشكيك قمتها السنوية، وأجرت في الوقت نفسه مناورات عسكرية في منطقة الاورال الروسية، وتعتبر هذه المنظمة الآن احدث واكبر تعاون إقليمي يجمع دول آسيا الوسطى، ويضمن لها اقترابا مع قوتين عالميتين هما روسيا والصين.⁽²⁾

وفي المؤتمر التاسع لرؤوساء دول المنظمة الأعضاء، وللأعضاء المراقبين والضيوف والشركاء، في الفترة ما بين 15 و16 حزيران 2009 في مدينة إيكاترينبرغ (Yekaterinburg) في منطقة الأورال (روسيا) الذي حضره جميع رؤوساء هذه الدول، ركّز البيان النهائي المشترك للمؤتمرين على ما يأتي:⁽³⁾

- إن التبدّل الحاصل على الصعيد الدولي المعاصر والرغبة في السلام والتنمية المستدامة، وتعزيز التعاون المتوازن أصبحت سمة هذا العصر، لذلك فإن التوجّه في النظام المتعدّد الأقطاب في العالم أصبح أمراً لا مفر منه، وهناك دلالات متنامية لقدرة المنظمات الإقليمية على حل المشاكل والأزمات الكونية.
- إن أعضاء المنظمة يعتقدون أن التعاون الدولي هو أداة أساسية وفعّالة لاحتواء الأخطار والتحديات القادمة، خصوصاً الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتأمين موارد الطاقة، والأمن الغذائي، كذلك مشاكل تغير المناخ وتداعياته.
- يدعو أعضاء المنظمة المجتمع الدولي للعمل سوياً لإعادة صياغة نظام مالي واقتصادي عالمي قائم على العدالة والمساواة يضمن الحقوق الفوائد وعدالتها لكل المشاركين ويسمح للجميع بالاستفادة من فوائد العولمة بشكل مناسب.

(1) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 83.

(2) عاطف عبد الحميد، مصدر سابق، ص 84.

(3) SCO Website: Yekaterinburg Declaration of the heads of the member States of the shanghai Organization. www.sectsco.org

- تعزيز مركزية ومشاركة منظمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية وتفعيل آليات عملها لتتواءم مع مخاطر العصر وتحدياته، وإصلاح مجلس الأمن من خلال ضمّ عدد أكبر من الدول إلى عضويته فلا يبقى حكراً على الخمسة الكبار.
 - كذلك فقد ركّز على ضرورة حماية السلم الدولي الذي يمكن تأمينه بوجود الأمن المتساوي لكل الدول، وأن انتشار الأسلحة النووية يشكّل خطراً وتهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن معاهدة منع الانتشار (NPT) هي الأساس في منع الانتشار.
- ومع نهاية العام 2011، بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم الهند وباكستان وكوريا الشمالية، ومنحها العضوية الكاملة بدلا من صفة مراقب، بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين، وتوطيد العلاقات مع باكستان، واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة، واختراقه لمنطقة حيوية لمصالحها، بما دفع الأخيرة لدعم وجودها العسكري، وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية.⁽¹⁾ كما بحث اجتماع منظمة شنغهاي في تشرين الثاني 2011 موضوع وجود عدوٍ مشترك هو حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على إبرام معاهدة أمنية بين الدول الأعضاء التي تمتلك من القدرات والمؤهلات التي تمكنها من منافسة الحلف وتحقيق التوازنات الجيوإستراتيجية معه.⁽²⁾
- وأدى تعميق التعاون الناجح بين الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي للتعاون لإثارة اهتمام المجتمع الدولي وازداد عدد الدول والمنظمات الدولية التي عبرت عن رغبتها بإقامة علاقات تعاون مع المنظمة التي ظلت متمسكة بمبدأ الانفتاح واستعدادها له، وورد في الوثيقة التي اقرت خلال مؤتمر موسكو، بأن منظمة شنغهاي للتعاون ترحب بأية صلات مع غيرها من المنظمات الدولية، والدول بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وإن آليات

(1) محمد عبد الله يونس، تحول جيواستراتيجي- الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في «الباسيفيكي»، مجلة السياسة الدولية، العدد(188)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 91.

(2) فهد مزبان خزار، مصدر سابق، ص 237.

التعاون الخارجي للمنظمة تعتمد على الوثائق التي أقرتها المنظمة، وتنص على أن المنظمة مفتوحة لانتساب الدول الأخرى التي توافق على مبادئ والتزامات المنظمة، وعدم التوجه ضد الدول الأخرى، والانفتاح والاستعداد لإجراء حوار متعدد الأطراف بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.⁽¹⁾

وجاءت قمة شنغهاي المنعقدة في 13-14/9/2013 بعدّها اختبار آخر لمدى قدرة هذه المنظمة على تشكيل النظام الدولي وتحويله من نظام أحادي إلى نظام متعدد الأقطاب، تضم منظمات إقليمية نجحت في بلورة وصياغة مواقف ورؤى مختلفة من زوايا كثيرة عن الرؤية والسياسة الأمريكية، سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، ودعا المجتمعون إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ورفض أي تدخل في الشأن السوري من دون تفويض من قبل مجلس الأمن الدولي بما فيه التدخل العسكري.⁽²⁾

ونرى أنه خلال الحقبة الممتدة من عام 2005 حتى قمة بيشكيك في جمهورية قيرغيزستان عام 2013 انتقلت المنظمة من وضع التنظيم الإقليمي ذي الهدف الأمني المحدود وتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والسياحة إلى التنظيم الدولي الفاعل والهادف لتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب وتخفيف هيمنة الولايات المتحدة على قضايا الأمن والتنمية على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ دعا

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 177.

(2) حضر هذه القمة الدول المتمتعة بحق «العضو المراقب» وخاصة الهند وإيران، فضلاً عن الأمين العام لما يعرف بـ«المجموعة الاقتصادية الأوراسية»، والأمين العام لمنظمة «معاهدة الأمن الجماعي»، والسكرتير التنفيذي لرابطة الدول المستقلة ونائب الأمين العام للأمم المتحدة ليزيد من تأكيد وجود البعدين الاقتصادي والأمني حقاً كمكونين أساسيين لهذه المنظمة الدولية من دون إخلال بالثالث الذي قامت عليه هذه المنظمة في عام 2001 وهو محاربة الإرهاب والتحديات الانفصالية، ما دفع المراقبين إلى الاستنتاج بأن «منظمة شنغهاي» أضحت أكثر نجاحاً كمتحدى يحمل هموماً أمنية مشتركة من دون إخلال بكونه تكتلاً اقتصادياً موحداً. محمد السعيد إدريس، قمة «منظمة شنغهاي» دعم لدور روسيا، صحيفة الوفد، العدد (369)، القاهرة، 2013/9/21، ص 3.

البيان الختامي إلى اجتماع دول المنظمة في شنغهاي في عام 2005 الولايات المتحدة إلى تحديد موعد لإغلاق قواعدها العسكرية في دول آسيا الوسطى، وجاءت النتائج بإخراج القوات الأمريكية من قاعدة كارشي خان آباد الجوية في أوزبكستان، وإغلاق قاعدة ماناس في مطار بيشكيك.⁽¹⁾ وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تأسيس المنظمة أخذت تتشكل في الأفق الدولي توازنات تكشف عن نمو قوة اقتصادية صاعدة بدأت تتدخل في السياسة وتطرح وجهات نظر مخالفة للتوجهات الأميركية في منطقة اوراسيا، وانتقال منظمة شنغهاي من الاقتصاد إلى السياسة انطلاقاً من أزمة جورجيا الممتدة من قزوين إلى البحر الأسود في دائرة القوقاز، والتأييد الذي حصلت عليه روسيا من دول المنظمة بداية هجوم معاكس ويعتبر خطوة مهمة في سياق وضع التحالفات الدولية، التي تعد إشارة إنذار للولايات المتحدة التي بالغت في استخدام قوتها لكسر التوازنات وتعديل الخرائط الجيوإستراتيجية بذريعة مكافحة الإرهاب.⁽²⁾

وبالنظر إلى المستقبل، يبدو إن منظمة شنغهاي ستحقق مكاسب مهمة في العديد من النواحي، وهو ما يجعل منها طرف أساسي في التوازنات الجيوإستراتيجية ، بادئ ذي بدء، فإن انضمام الهند إليها يشكّل رجحاناً مهماً على الصعيد الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي العالمي، كذلك انضمام إيران، ومن هنا نلاحظ التقرب الأميركي للهند والضغط على إيران، أو التساهل معها، كوسيلة للاستقطاب، أو الاحتواء، وربما لمنعهما من الانجرار الكامل باتجاه الحلف الآخر، فضلاً عن المدى الجغرافي والديموغرافي (إذ تمثل المجموعة السداسية الأطراف نحو ثلاثة أخماس مساحة «اورو-آسيا»، ونحو ربع عدد سكان العالم) بما يجعلها فريدة من نوعها وذات أهمية كامنة للأمن الإوراسي.⁽³⁾ وفي حال تحول الصين إلى أكبر مركز اقتصادي، وانتقالها -بمساعدة روسيا إما بالتحالف العسكري معها وإما بتزويدها بالأسلحة الحديثة- إلى قوة عسكرية ضاربة،

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 177.

(2) انظر: وليد نويهض، منظمة شنغهاي والتوازن الدولي الجديد، صحيفة الوسط البحرينية، العدد

(2185)، البحرين، 2008/ 8/30، ص 7.

(3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص ص 84-85.

فإن موازين القوى ستقلب في القارة الأوراسية من ناحية، وستعمل من ناحية أخرى على تصحيح مسارات التوازنات الجيوإستراتيجية. فالقدرات الاقتصادية والعسكرية لدول المنظمة توازي القدرات العسكرية الأميركية.⁽¹⁾ منظمة شنغهاي تندفع بالفعل نحو هدف موازنة القوة الأميركية، أولاً في وسط آسيا، وفي بقية مناطق العالم ذات الأهمية الجيوإستراتيجية ثانياً.

(1) علي الصالح، مصدر سابق، ص5.

المطلب الثاني

مجموعة دول البريكس

تمثل مجموعة بريكس المبادرة العالمية الأولى غير الغربية ذات الأهمية في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية، وهي تضم خمس قوى رئيسة ناشئة تقع في أجزاء مختلفة من العالم هي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا، والحرف الأول اللاتيني من أسماء هذه الدول يشكل كلمة «بريكس» BRICS.⁽¹⁾ وتعد هذه المجموعة تكتل عابر للقارات ومتباين الحضارات، فهي تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها البيئة الدولية من قبل، إذ لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما إنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما إن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، وتعد مجموعة مهمة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لأنها تمتلك رابط ثقافي مهم، وهو أنها لا تنتمي إلى «دائرة الحضارة الغربية»، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، فقد جمعت الحضارة الشرقية العريقة، الهندوسية في الهند والبوذية في الصين،

(1) ظهرت تسمية «البريك» لأول مرة كتجمع اقتصادي في عام 2001، على يد جيم أونيل وهو اقتصادي بارز في مؤسسة جولدمان ساكس، وتعد مجموعة «بريكس» منظمة سياسية بدأت المفاوضات لتشكيلها عام 2006، وهي مختصر للحروف اللاتينية الأولى (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم. وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. وعقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بريكس» في تموز عام 2008، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية، إذ اجتمعت آنذاك قمة «الشمالي الكبرى»، وشارك في هذه القمة كل من رؤساء روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، والبرازيل، ورئيس وزراء الهند، واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية الآنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في بيكاترينبرغ، روسيا في حزيران 2009 وتضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. للمزيد انظر: ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي، في كتاب، التطورات الإستراتيجية العالمية- رؤية إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص72.

والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب معاً في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيراً حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا، لكن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، الذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يسعى الجميع وراء الخروج منها.⁽¹⁾

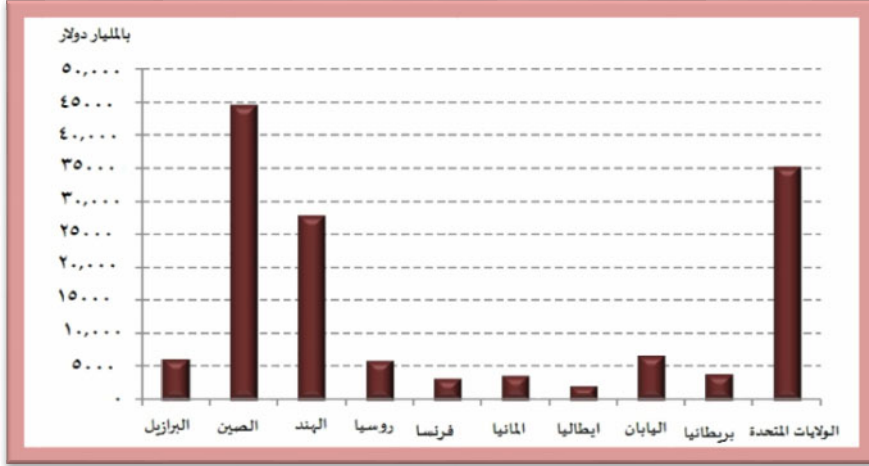
وفي تشرين الأول 2003 أصدر جيم أونيل وفريقه بحثاً علمياً بعنوان «حلم البريك: الطريق نحو 2050» (Dreaming with BRICs: The Path to 2050)، وانطلق أونيل في بحثه من الفرضية «أنه حتى عام 2050 فإن البرازيل، روسيا، الهند والصين سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره، وبناء على هذه الدراسة يمكن التأكد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائل، فإن البرازيل سوف تتجاوز إيطاليا في 2025، وفرنسا في 2031، وروسيا سوف تتجاوز بريطانيا عام 2027 وألمانيا عام 2028، والهند سوف تتجاوز اليابان في 2032، وفي الختام من المحتمل جداً أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2041 وتصبح الدولة الاقتصادية الأولى في العالم».⁽²⁾ انظر المخطط (4)

(1) انظر: جي. جون ايكينيري، نهوض الصين-هل يمكن للنظام الغربي أن يستمر؟، ترجمة سميرة ابراهيم عبدالرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، العدد (43)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2010، ص 19-20.

(2) Wilson. D. and R. Puruthaman, «Dreaming with BRICs: The Path to 2050», Goldman sachs: Global Economics Paper, Vol. 99, 2003, pp10-12.

مخطط رقم (4)

تفوق الناتج القومي الإجمالي المحلي لدول البريكس لعام 2050



المصدر:

Wilson. D. and R. Puruthaman, "Dreaming with BRICs: The Path to 2050", Goldman Sachs: Global Economics Paper, Vol. 99, 2003, p14.

وقد توسعت مجموعة «بريك» لتصبح خمس دول بعد انضمام جنوب أفريقيا في عام 2011 لهذا التكتل العالمي ليصبح اسمه «مجموعة دول البريكس»، وقد رأت الصين ضرورة ضم دولة أفريقية مهمة إلى المجموعة لأن الصين هي الشريك التجاري الأول لجنوب أفريقيا ولتكون بريتوريا هي بوابة «بريك» إلى قارة أفريقيا في ظل السباق الأمريكي-الصيني المحموم على النفوذ والتجارة في القارة، هذا علاوة على أن جنوب أفريقيا تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، فهي تشرف على المحيطين الأطلسي غربا والهندي شرقا من ناحية الجنوب عبر طريق رأس الرجاء الصالح.⁽¹⁾

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 248.

وتكمن أهمية هذا التكتل في قدراته السكانية، إذ تمثل دوله الخمس ما يفوق 40% من سكان العالم، كما إنها تمثل 27% من الناتج الإجمالي العالمي، فضلاً عن تحقيق معدلات نمو عالية جداً، وامتلاكها قدرات عسكرية كبيرة وقدرات نووية، ومواقع إستراتيجية مهمة، وقد صدر عن القمة التي عقدت في نيودلهي في آذار 2012، قرار بإنشاء بنك تمويلي، يراه المحللون بديلاً عن البنك الدولي.⁽¹⁾ انظر الجدول (9)

وبين مختلف البلدان ذات الاقتصاديات المتطورة، تميزت بلدان مجموعة البريكس بنمو اقتصادي غير مسبوق، أتاح لهذه المجموعة أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم، وفي هذا الصدد يصبح من الواضح أكثر فأكثر واقع التأثير المتزايد لبلدان البريكس على التطور اللاحق لإدارة مجريات المسارات العالمية، وهي ضمن المشروع الأوروبي العالمي ويصف السفير فوق العادة لروسيا الاتحادية في جمهورية الصين الشعبية س. رازوف مجموعة البريكس بالقول «أن روسيا التي كانت رائدة في تأسيس مجموعة البريكس، وتنظر إليها ليس فقط كعامل مهم في تشجيع توسيع الشراكة المتعددة الأبعاد مع الصين، الهند، البرازيل وجنوب أفريقيا، ولكن أيضاً بعدها أداة لدعم صيغ متعددة الأطراف في السياسة الدولية، وتسريع عملية تشكيل نظام أكثر توازناً لإدارة الاقتصاد العالمي، وأنا مقتنع أن التطوير اللاحق للحوار بين بلداننا الخمسة سوف يساعد على صياغة نهج مقاربات منسقة لبلداننا نحو القضايا الأكثر إلحاحاً في العلاقات الدولية والتنمية العالمية، وكذلك توطيد دور الدول المشاركة في البريكس في تشكيل جدول أعمال للقضايا العالمية».⁽²⁾

(1) أمل مختار، دروس قرطاجنة- نهاية الإقليمية التقليدية بين الأمريكيتين، مجلة السياسة الدولية، العدد(189)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 103.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته-اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص244.

جدول رقم (٩)
مؤشرات الوزن الجيو استراتيجي لدول البريكس

المؤشر	الوحدة	روسيا	الصين	الهند	البرازيل	جنوب أفريقيا
عدد السكان	بالملايين	١٤٢	١,٣٨١	١,٢٢٤	١٩٤	٥٠
القوات العسكرية (النظامية وشبه النظامية)	بالآلاف	٣,٧٩٦,١٠٠	٧,٠٢٤,٠٠٠	٣,٧٧٣,٣٠٠	١,٦٨٧,٦٠٠	٥٥٠,٧٥٠
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	مليون دولار	٢,٣٨٣,٤٠٢	١١,٢٩٩,٩٦٧	٤,٤٥٧,٧٨٤	٢,٣٩٤,٣٤٣	٥٥٥,١٣٤
النمو السنوي	%	٤,٣	٩,٢	٧,٥	٢,٧	٤,٦
البحوث والتنمية	% من إجمالي الناتج المحلي	١,٣	١,٥	٠,٨	١,١	٠,٥
نسبة الطاقة (نسبة التغطية)	%	١٨٢,٦	٩٢,٤	٧٤,٣	٩٥,٩	١١١,٥
نسبة الإنفاق العام على الدفاع	% من إجمالي الناتج المحلي	٢,٩	١,٣	٢,٥	١,٥	١,١
إجمالي الدين الخارجي	مليون دولار	٣٨٤,٧٤٠	٥٤٨,٥٥١	٢٩٠,٢٨٢	٣٦٤,٩٧٨	٤٥,١٦٥

الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات المصادر:

- برتران بادني ودومينيك فيدال، أوضاع العام ٢٠١٣ - حقائق القادة والأسباب الحقيقية للتوترات في العالم، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣١٩ وما بعدها.
- United Nations Development Programmer. Human Development Report (2011). Accessed from http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2011_The_World_Bank_Group_Data_Bank_2013_www.dataworld.org

ويوضح ماركوس بيغر وهو خبير اقتصادي ألماني، إن أهمية دول البريكس تزداد ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحية السياسية». والقاسم المشترك بين البلدان الخمسة هو كونها «اقتصاديات ناشئة تتميز بجاذبية أسواقها وكبرها»، كما يقول البروفيسور رولف لانغهامر نائب رئيس المعهد الاقتصادي في كيل أن عدد السكان الكبير وقوة النمو تجعل هذه الدول جذابة للمستثمرين، ورغم أن نسبة النمو في البلدان الخمسة انخفضت في سياق الأزمة العالمية، إلا أن مستوياتها ما تزال مدهشة (8 بالمائة في الصين، 7 بالمائة في الهند والبرازيل وروسيا). وبالمقارنة لا يتجاوز معدل النمو في البلدان الصناعية التقليدية 1,6 بالمائة حسب بيانات البنك الدولي لعام 2011.⁽¹⁾

وجاءت الأزمة المالية العالمية لتؤكد افتراض أونيل، إذ تغلبت بلدان «بريك» على الركود وأصبحت تنمو بسرعة، والبعض يتنبأ بزعامة «بريكس» العالمية نحو سنة 2030، فدول هذه المجموعة، هي دول كبيرة ومهمة في العالم، من ناحية عدد السكان، والمساحة الجغرافية، والثروات الطبيعية الهائلة، والطاقة الإنتاجية القوية، فحاليا تستحوذ الدول الخمس على نحو 18% من الاقتصاد العالمي بناتج محلي إجمالي يقارب 10 تريليون دولار أمريكي سنويا، فحسب إحصائيات عام 2010، بلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الآتي: الصين 5 تريليونات ونصف تريليون دولار، البرازيل 2 تريليون دولار، والهند وروسيا 600 مليار دولار، وجنوب أفريقيا 285 مليار دولار، وخلال العام 2012 بلغ الناتج الإجمالي المحلي لدول «البريكس» مجتمعة نحو 13,6 تريليون دولار بينما بلغ مجموع احتياطي النقد الأجنبي لتلك الدول أربعة تريليون دولار، وفي عام 2013 ناتجا محلا إجمالياً تقدر قيمته بـ 15,435 تريليون دولار، أما متوسط نمو الناتج الإجمالي المحلي في المجموعة فقد بلغت نسبته 4 %، فيما بلغ المؤشر ذاته في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى 0,7%.

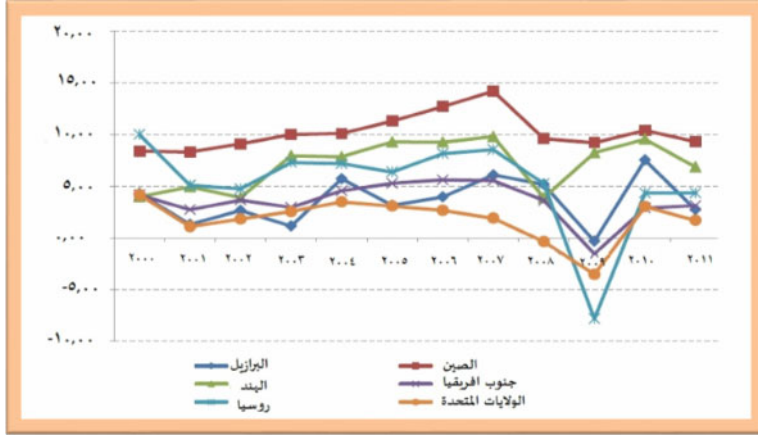
(2) انظر المخطط (5).

(1) براهما تشيلاني، بريكس البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص ص 2-3.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 251.

مخطط رقم (5)

هو الناتج القومي الإجمالي - بالملئة-لدول البريكس مقارنة بالولايات المتحدة 2000 - 2011



المصدر:

Central Intelligence Agency, Accessed from <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-fact-book/fields/2147.html>.

وعلى وفق ما ذكر صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخماسية التعاونية، التي تشكل قرابة ثلث سكان العالم وتمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، حققت ناتجا محليا إجماليا أسما م جمعا يقدر بحوالي 13,6 تريليون دولار عام 2011، وهو ما يقدر بـ 19,5 % من إجمالي الناتج المحلي في العالم، ويذكر بان التجارة فيما بين دول البريكس قد نمت بمتوسط سنوي نسبته 28 % من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية.⁽¹⁾ كما تستحوذ الدول الخمس على 18% من إجمالي التجارة العالمية وأكثر من ثلث السوق العالمي وربع مساحة الأرض ونحو 42% من تعداد سكان العالم، وتجاوز احتياطي النقد الأجنبي فيها 4 تريليون دولار، ومتوسط هو الناتج الإجمالي في دولها قرابة 4%, مقابل 7,0% في مجموعة

(1) The World Bank Group, Data Bank 2011, www.dataworld.org

الدول السبع الصناعية الكبرى في العام نفسه، وستتجاوز نسبة مساهماتها الإجمالية 50% من إجمالي النمو الاقتصادي العالمي في عام 2020.⁽¹⁾

ويتحدد النفوذ السياسي لدول البريكس من خلال مشاركات أعضائها وتفاعلاتهم الدولية، وفي المقام الأول فان روسيا والصين عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن ذلك إنهما مشاركين نشطين من المنظمات والهيكل الدولية ك (الأمم المتحدة، و G20، وG8، وحركة عدم الانحياز، وG77) وهم أيضاً أعضاء في الاتحادات الإقليمية: روسيا هي عضو في رابطة الدول المستقلة (CIS) ، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وروسيا والصين الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، وآسيا والمحيط الهادئ للتعاون الاقتصادي (آبيك)، والبرازيل هي عضو في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (اتحاد دول أمريكا الجنوبية) وميكوسور، وجنوب أفريقيا هي عضو في الاتحاد الإفريقي (AU) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك)، والهند هي عضو في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك).⁽²⁾ ويرى المسؤولون الصينيين «إن دول البريكس ستمارس تأثيراً أوسع على تشكيل كيان عالمي متعدد الأقطاب وإسباغ الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية، وكذلك على تغيير الخرائط السياسية والاقتصادية العالمية»، ويدعون إلى تعميق التعاون ذي اربح المتبادل، والتنسيق بشكل أفضل بين دول المجموعة في الشؤون الدولية والإقليمية، سعياً إلى تحقيق العدالة الدولية وتعزيز السلام والتنمية وإقامة أُنموذج جديد للعلاقات بين الدول في عصر العولمة.⁽³⁾

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص251.

(2) للمزيد انظر: محمد فايز فرحات، عولمة الأقاليم - الترتيبات عبر الإقليمية من الأمن إلى الاقتصاد، مصدر سابق، ص 88-89.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص254.

ومن المؤكد إن دول البريكس لا يجمعها توجه عقائدي سياسي أو إيديولوجي أو هوية واحدة، بل حتى لانتشارك في فعاليات ومراحل التطور التاريخي، إذ إن كل دولة تختلف عن الأخرى، إلا أن الرابط الأهم فيما بينهم وهو الرغبة في كسر طوق الهيمنة العالمية الأمريكية ورغبتها في الوصول إلى شراكة فاعلة على صعيد الاقتصاد العالمي، ولأنها تعلم تمام العلم أن التكتلات السياسية والاقتصادية المختلفة حول العالم تسمح لها بسهولة بتأدية دور متقدم على الصعيد العالمي، لذلك نراها قد استقر بها الرأي على ضرورة أخذ زمام المبادرة في التجمع والالتقاء مع بعضها البعض لصيانة حقوقها وإدراكاً منها بأن العمل في شكل فردي دون إطار جماعي شامل يدافع عن مصالحها سوف يبقها على حالها.⁽¹⁾ كما إن تلك الدول تجمعها سمة أساسية تتمثل في أنها قوى رئيسة وذات موقع مركزي ومحوري في أقاليمها قبل أن يكون لها وجود ونفوذ واسع ومتنوع في العالم وضمن مجالات مختلفة.⁽²⁾ انظر الجدول (10).

ولعل الاعتبارات السياسية والإستراتيجية لم تكن غائبة عن قمة «بريكس» الأخيرة، فقد حرصت المجموعة على إظهار وحدة صفها بشأن القضايا الدولية الكبرى واثبات وزنها المتزايد في العالم، وخصوصاً بشأن ما يجري في المنطقة لعربية، إذ توافق قادة «بريكس» على ضرورة تفادي استخدام القوة، معبرين عن قلقهم الكبير إزاء الاضطرابات في الشرق الأوسط (سوريا) وشمال غرب أفريقيا (ليبيا)، غير إن التصريحات التي أدلى بها الزعماء عقب القمة تشير إلى خلافات بشأن كيفية التعامل مع الصراع، إذ أشار الرئيس الروسي ميديديف إلى أن الحملة تجاوزت تفويض الأمم المتحدة الخاص بإغلاق المجال الجوي الليبي، ومنع تصعيد الصراع، في حين دعت الصين إلى معالجة الأزمة بالسبل الدبلوماسية، كما تطرقت القمة إلى مسألة إصلاح الأمم المتحدة، داعية إلى «إصلاح في العمق» ولاسيما في مجلس الأمن الدولي «لجعله أكثر فاعلية وتمثيلاً».⁽³⁾

(1) براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 3.

(2) نقلاً عن: ناصيف حتي، مصدر سابق، ص 73.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته-اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص 256.

جدول رقم (10)
ترتيب دول البريكس عالمياً 2011 (الدول الأربعة عدا جنوب أفريقيا)

الفئات	البرازيل	روسيا	الهند	الصين
المساحة	5	1	7	3 او 4
السكان	5	9	2	1
عدد القوات العسكرية	18	5	3	1
الناتج المحلي الإجمالي	10	8	12	3
الصادرات	21	11	23	2
الواردات	27	17	16	3
الميزانية	47	5	169	1
ديون خارجية	24	20	27	19
استهلاك الكهرباء	10	3	7	2
مستخدمي الهاتف	5	4	2	1

المصدر:

- وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد ، 2012، ص

181.

- موسوعة الويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>

وفي تشرين الثاني 2010، اجتمع قادة البريكس في مدينة كان الساحلية الفرنسية قبيل قمة مجموعة العشرين، وبحث القادة تقوية التعاون بين دول البريكس وتبادلوا وجهات النظر حول الوضع الاقتصادي الدولي وأزمة الديون الأوروبية، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الدول الخمس الأعضاء في البريكس أكثر تكاملاً وترابطاً من الناحية الاقتصادية، يعد التنسيق والتعاون بينهم خطوة إستراتيجية مستقبلية للكتلة. وفي إبريل 2011 قامت الصين بدور المضيف للقمة الثالثة في مدينة سانبا الساحلية، وأصدرت القمة إعلان سانبا، الذي اتفقت فيه دول البريكس على تعزيز إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي القائم وتنويع نظام عملة الاحتياط الدولي، الذي يسيطر عليه حالياً الدولار

الأمريكي , كما خرجت القمة بخطط عمل لمراجعة مشروعات التعاون القائمة وتعميق التعاون المستقبلي بين دول المجموعة.⁽¹⁾

وتتركز أولويات المجموعة في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، قد وضعت قمة البريكس في اجتماع القمة الخامس لرؤساء دول مجموعة بريكس في مدينة دوربان الساحلية في دولة جنوب أفريقيا ما بين 26 و 27 آذار 2013 وكان الموضوع الرئيسي لقمة ديربان هو «البريكس وأفريقيا: شراكة من أجل التكامل والتنمية والتصنيع وعقد - «حوار منتدى البريكس - أفريقيا» تحت عنوان «إطلاق طاقات أفريقيا: تعاون البريكس وأفريقيا في البنية التحتية» وأيضا كان على رأس أولوياتها مجموعة أهداف إستراتيجية، أبرزها:⁽²⁾

أولاً: الحفاظ على استقلاليتها، مع الحرص على إنشاء مؤسسات مشتركة تسمح لها بتجنب الارتباط التبعية بالنظام المالي العالمي، الذي يهيمن عليه الغرب.

ثانياً: سعت دولة جنوب أفريقيا إلى تأسيس مصرف إئمائي، لتمويل جزء من حاجاتها المتزايدة للتوظيف في البنى التحتية، وقد أعلنت عنه العام الماضي خلال القمة السابقة في الهند، فتمت الموافقة على إنشاء المصرف الجديد الذي سيبدأ أعماله قريباً، برأسمال قدره 50 مليار تسهم كل دولة بعشرة مليارات منها.

ثالثاً: عقدت هذه القمة في ظروف دولية متوترة، يمر فيها العالم بتغيرات عميقة ومعقدة، ومع ذلك حققت دول البريكس مكانة اقتصادية بارزة، وباتت مؤهلة لتمارس دوراً أكبر في القضايا الدولية، وتحولت إلى قوة فاعلة في واجهة الأزمة المالية، وتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتدعيم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

(1) براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 7.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته-اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص 253.

رابعاً: تحت شعار «من أجل الاستقرار والأمن والرخاء في العالم»، أجرى زعماء الدول الخمس مناقشات معمقة بشأن التنمية المستدامة، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والقضايا الدولية والإقليمية الساخنة، لذلك أعطت الدول الأعضاء الأولوية للتعاون مع الأسواق الصاعدة والدول النامية من جهة، وتقديم مساهمات أكبر في مجال تعزيز التنمية البشرية الاقتصادية المستدامة من جهة أخرى، وباتت لديهم مواقف مشتركة حول سبل تطوير العمل المشترك، لحماية السلم والاستقرار في العالم.

وفي مجال القوة المتنامية للبريكس أشار يوري موسيكين، نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في روسيا بالقول إن «البريكس تجذب رؤوس الأموال «الساخنة» من المناطق الأخرى، إذ لا تستطيع تلك الموارد المالية إيجاد موطئ للاستثمار، وتعد أسواقها أكثر جذباً للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص، وأضاف إن «الأحداث الأخيرة تظهر أن نمو البريكس يؤثر على الاقتصادات الغربية على نحو مباشر، وتعمل البريكس هناك من خلال اتفاقيات صندوق النقد الدولي، عبر زيادة حصصها في الصندوق».⁽¹⁾ كذلك قال تاو ون تشاو، وهو باحث بارز في مركز العلاقات الأمريكية- الصينية «أن التأثير الأكثر أهمية للدول الصاعدة مثل أعضاء البريكس على السياسة الدولية هو مشاركتها في الجهود الدولية من أجل الحكم الرشيد»، فقد كانت الدول الصناعية السبع تسهم منذ عقدين بأكثر من 70 % من الناتج الاقتصادي الدولي، ولكنها الآن تسهم بـ 50 %، كما يتعين على الدول المتقدمة الآن أن تواجه الحقيقة وهي أن المشهد الاقتصادي والسياسي العالمي قد تغير، وأن النظام الاقتصادي التقليدي يفسح الطريق أمام نظام جديد أكثر عدلاً وتوازناً ومعقولية، وقد أخذت مجموعة البريكس طابعاً مؤسسياً بالتدريج عبر تنظيم قمم سنوية وتوسيع العضوية وتعميق التعاون، وتطورت من مجرد مفهوم اقتصادي إلى آلية متعددة الأطراف للتعاون لا يمكن تجاهل قوتها، وأظهر تقرير مؤسسة جولدمان ساكس في 2009 أنه منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام 2007، أصبح 45 % من النمو العالمي يأتي من البريكس.⁽²⁾ انظر الجدول (11). واستمراراً

(1) للمزيد انظر: آيان برعمر، عالم بلا قيادة - كل امة لنفسها الراحون والخاسرون في عالم المجموعة الصفرية، ترجمة فاطمة الذهبي، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 51.

(2) Wilson. D. and R. Puruthaman, Op, Cit, p12.

للسياق البحثي نفسه بمحاولة رصد ودراسة أسباب صعود الاقتصادات الناشئة، يأتي كتاب الاقتصادي «روشير شارما» المعنون بـ «اختراق الأمم: سعيًا نحو المعجزات الاقتصادية القادمة»، ويؤكد فيه إلى إن الأسواق الناشئة تستعد للمنافسة بقوة، خاصة دول البريكس، ويقول انه بعد مرور ما يقرب من عشرين عاماً على هذه البلدان، ودورها في الاقتصاد العالمي، فإنها في غضون عشرين عاماً أخرى من الآن، سوف يتخطى اقتصاد الصين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الاقتصاد الأكبر في العالم، وسوف يحتل الاقتصاد الهندي المرتبة الثالثة في الترتيب الاقتصادي العالمي.⁽¹⁾

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاديات دول البريكس مقارنة بمجموعة السبعة الكبرى، ويبرز مدى الضغط الدولي الذي تشكله البريكس، وهو ما يعزز دورها بعدها محركاً رئيساً للاقتصاد العالمي على الرغم من تباطؤ إيقاعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للبريكس في 2012، لأن هذه البلدان مازالت تعتمد على اقتصادات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو المتأثرة بحالتهم الاقتصادية والمالية الغير مناسبة، علاوة على ذلك، كما يمكن رؤيته من البيانات أعلاه، إن نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي الذي حققته دول البريكس يتجاوز معدلات نمو بلدان مجموعة السبعة الكبرى على امتداد السنوات 2010-2012.⁽²⁾ ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2013، الذي أعدّه «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي»، يؤشر إلى إنه «بحلول عام 2020، سيتجاوز الناتج الاقتصادي للبلدان النامية الثلاثة مجتمعة - البرازيل والصين والهند - الإنتاج الكلي لـ: كندا، وفرنسا، وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة».⁽³⁾

(1) عمرو عبد العاطي، الإنقاذ: مستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاديات الناشئة في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد (189)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 59.

(2) Botis Sorina, BRICS-just an acronym?, Annals of the 'Constantine Brancusi' University of Taegu Jiu, Economy Series, Issue5,2013,p15.

(3) تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب تحدث تحولاً في ميزان القوى العالمية، الأمم المتحدة، 14 آذار 2013، ص20.

الجدول رقم (١١)
مقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه بين دول البريكس ومجموعة السبع الكبرى بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٢

دول البريكس	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٠ (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١١ (%)	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ (%)	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ (%)
البرازيل	٢١٤٣	٧.٥	٢.٤٧٦	٢.٧	٢.٢٥٢	٠.٩
روسيا	١٥٢٤	٤.٥	١.٨٩٩	٤.٣	٢.٠١٤	٣.٥
الهند	١٧١٠	١٠.٥	١.٨٧٢	٦.٣	١.٨٤١	٣.٢
الصين	٥٩٣٠	١٠.٤	٧.٣٢١	٩.٣	٨.٢٢٧	٧.٩
جنوب أفريقيا	٣٦٣	٣.١	٤٠١	٣.٥	٣٨٤	٢.٥
مجموعة السبعة						
الولايات المتحدة	١٤.٤١٩	٢.٤	١٤.٩٩١	١.٨	١٥.٦٨٤	٢.٢
اليابان	٥.٤٩٥	٤.٧	٥.٨٩٦	٠.٦	٥.٩٥٩	١.٩
فرنسا	٢.٥٤٨	١.٧	٢.٧٧٩	٢.٠	٢.٦١٢	٠.٠
ألمانيا	٣.٢٨٤	٤.٢	٣.٦٠٠	٣.٠	٣.٣٩٩	٠.٧
إيطاليا	٢.٠٤١	١.٧	٢.١٩٢	٠.٤	٢.٠١٣	٢.٤-
بريطانيا	٢.٢٥٦	١.٨	٢.٤٤٤	١.٠	٢.٤٣٥	٠.٣
كندا	١.٥٧٧	٣.٢	١.٧٧٧	٢.٥	١.٨٢١	١.٧

المصدر: Botis Sorina, BRICS-just an acronym?, Annals of the 'Constantine Brancusi' University of 'Taegu Jiu, Economy Series, Issue 5, 2013, p.15

ومع إنشاء هيئة تمويلية مشابهة للبنك الدولي، بدأت تلوح تحولات في المشهد الدولي، الذي يمثل البنك وصندوق النقد الدوليان أهم أدواته التي كثيرا ما تحكمت بهما الولايات المتحدة بانفراد كبير، فإن البريكس لا تسعى فقط إلى تغيير منظومة التصويت داخل تلك الهيئات عن طريق التلويح بعدم الإسهام المالي فيهما، بل كذلك تسعى لتشكيل هيئة تمويلية بديلة، تقوم على أساس استيعاب مصالح الدول النامية أو المأزومة اقتصادياً.⁽¹⁾ وإن فكرة إنشاء بنك التنمية هو أحد الاستراتيجيات التي ستستخدمها مجموعة بريكس لاكتساب المزيد من النفوذ العالمي نظرا لان قوتهم التصويتية في المؤسسات المالية العالمية منخفضة مقارنة بالغرب، التحديات التي تواجهها مجموعة بريكس تتمثل في كونها لاعبا كبيرا ولكن ليس لها مكانة ملائمة في المؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لذلك من المرجح أن تشهد تزايدا في النزاعات مع سعي بريكس إلى الحصول على قوة تصويت أكبر.⁽²⁾

ويرى د. مصطفى احمد مصطفى بمعهد التخطيط القومي -القاهرة- أن تجمع البريكس حقق انجازاً كبيراً من خلال إنشاء بنك للتنمية إذ تبين أن إدارة المؤسسات القديمة بعيدة كل البعد عن الانسجام مع الواقع الاقتصادي والسياسي اليوم، والأمر الأكثر أهمية هو أن بنك للتنمية الجديد سوف يمنح هؤلاء في الدول النامية والأسواق الناشئة صوتاً أقوى لوجهات نظرهم ومصالحهم، فأن البنك الجديد قادر على توفير المساعدة الأساسية للدول النامية والأسواق الناشئة في تبني استثمار أذكى وأكثر استدامة في البنية الأساسية لتحقيق النمو والحد من الفقر.⁽³⁾ ولن يكون البنك الجديد مجرد محرك للنمو المستدام في الدول النامية والأسواق الناشئة، بل وأيضا أداة لتعزيز الإصلاح في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة، وهي التغيرات التي سوف نستفيد منها جميعا،

(1) أمل مختار، مصدر سابق، ص 103.

(2) براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 6.

(3) نقلاً عن: ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته-اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص 263.

في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء، وأن كل دولة من دول البريكس وجدت غايتها في هذا التجمع.⁽¹⁾

وتوسعت دائرة المسائل التي تناقشها البريكس، وهي تشمل الآن ليس فقط الموضوعات الاقتصادية، ذات المصلحة المتبادلة، وإنما أيضا القضايا العالمية الملحة: الإرهاب الدولي، أسلحة الدمار الشامل، تبدلات المناخ، الأمن الغذائي والطاقي، وكذلك الوضع الدولي في حقل الاقتصاد والمالية.⁽²⁾ وفيما يخص الموضوعات الملحة على الصعيد الجيوسياسي الدولي مثل إيران وسوريا، ففي الواقع تبرز بريكس كصوت يمكن أن نصفه بالاعتدال الحذر، إذ تسعى لتوفير التوازن ضد النزعة التدخلية للقوى الغربية، إن قادة بريكس، في إعلانهم المشترك في قمة نيودلهي المنعقدة في نيسان 2012، حذروا من أن «الوضع المتعلق بإيران لا يمكن أن يسمح له بالتصاعد إلى درجة الصراع، وأن العواقب الوخيمة لذلك لن تكون في مصلحة أحد، وإن إيران تمارس دوراً حاسماً في النمو والرخاء السلمي لمنطقة ذات أهمية سياسية واقتصادية، ونحن نتطلع إليها لتمارس دورها كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إننا قلقون بشأن الوضع الراهن المحيط بقضية البرنامج النووي الإيراني».⁽³⁾ وهناك أهمية سياسية تظهر بوضوح في تؤشر التماسك العام في السياسة الخارجية لدول بريكس بين عامي 2006 و2011، وذلك بالتصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إذ يتراوح بين 56,5% و63%، ويظهر كذلك من خلال اتخاذ مواقف موحدة معلنة في القضايا الدولية، خاصة تلك التي تمس المصالح الأمريكية، مثل قضية إيران أو سوريا، كذلك وفي الوقت الذي تسعى فيه البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، تقوم روسيا والصين وحلفائهما في البريكس بدعم تلك المطالب بقوة ووضوح، وهو ما يعني تغيير مسار عمل مجلس الأمن، وتقويض السيطرة الأمريكية عليه.⁽⁴⁾

-
- (1) أحمد علو، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟، مجلة الجيش، العدد (333)، بيروت، آذار 2013، ص 7.
 - (2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 244.
 - (3) براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 3.
 - (4) أمل مختار، مصدر سابق، ص 103.

فضلا عن تأثيرها البالغ والكبير في الاقتصاد والإنتاج العالمي، تسعى دول البريكس إلى فك ارتباطها بالدولار في تعاملاتها التجارية البينية، فحينما كانت دول البريكس تتكون من روسيا والصين والهند عام 2001 كان نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي 18% وفي 2010 وصلت إلى 27% أي بزيادة قدرها 9% خلال عشر سنوات بينما تراجعت حصة الدول الصناعية السبعة الكبار للحقبة ذاتها من 65% إلى 56%.⁽¹⁾

كما يشير براهما تشلاني أستاذ الدراسات الإستراتيجية في مركز المستقبل لأبحاث السياسة في نيودلهي، انه فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية الدولية، فإن الصين ليست على نفس المستوى مقارنة بباقي الدول الأعضاء في المجموعة، فهي القوة الأبرز في الهيكل المالي العالمي، وتسعى إلى إحداث إصلاح في النظام الاقتصادي العالمي، وفي الوقت الذي تتعرض فيه الصين لضغوط لاستمرار تلاعبها في قيمة عملتها من أجل خفض مصطنع في أسعار منتجاتها من السلع والخدمات في الخارج، فإن البريكس تقدم لها منبراً لتعظيم دور عملتها على المستوى الدولي، وكجزء من سعيها لجعل عملتها الرسمية «الرغميني» عملة دولية، فالصين الغنية بالنقد ستقدم قروضاً إلى الأعضاء الآخرين من بلدان البريكس والإقراض والمتاجرة بالرغميني سيعزز مكانة ونفوذ الصين دولياً.⁽²⁾ وعلاوة على ذلك، تريد دول بريكس إعادة هيكلة الحوكمة في البنك الدولي لتعكس الواقع الاقتصادي والسياسي الحالي، إنها تسعى إلى تحويل وظيفة البنك الدولي من أن يكون مؤسسة دورها الأساسي هو التوسط للتعاون بين الشمال والجنوب ليصبح مؤسسة تروج شراكة متكافئة بين كل الدول، وذلك من أجل التغلب على الفروق بين المانح والمتلقي.⁽³⁾

ويمكننا تلخيص دور وفعالية مجموعة البريكس في إطار العلاقات الدولية السائدة وآفاقها المستقبلية، تبعاً لقدراتها والامكانيات التي تتمتع بها، وهي:⁽⁴⁾

(1) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام، مصدر سابق، ص 181.

(2) براهما تشلاني، مصدر سابق، ص 5.

(3) المصدر نفسه، ص 6.

(4) انظر للمزيد: احمد دياب، مصدر سابق، ص 3.

1- قدرة دول «بريكس» الصاعدة اقتصادياً، وذلك للكثافة السكانية فيها، وهي تشكل قرابة ثلث سكان العالم ، وتمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة. وامتلاكها المواد الأولية وخاصة الطاقة والنفط والغاز والحديد والموارد الطبيعية الأخرى، والتكنولوجيا المتطورة، والقوة البشرية اللازمة لعملية الإنتاج والبناء، ويبلغ مجموع احتياطياتها من النقد الأجنبي 4 تريليون دولار، مما يؤهلها في تقوية وتعزيز دورها في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمي.

2- القدرة العسكرية وخاصة الصين وروسيا، والهند، وامتلاكها القوة النووية، مما يسهم في إيجاد التوازنات العسكرية وإبعاد شبح الحرب، وتعزيز نهج السلم في العلاقات الدولية.

3- توحيد العملة بين هذه المجموعات في التعامل التجاري في المدى المنظور، وذلك لمواجهة عدم اعتماد الدولار الأمريكي المعمول به في التعامل التجاري الدولي حالياً.

4- منافسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياستها تجاه الدول النامية والصاعدة، وذلك من خلال السياسة الاستثمارية والائتمانية الضرورية والمهمة، التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لهذه الدول، وعدم التدخل في سياساتها السيادية، إذ يهدف البنك الجديد إلى تمويل المشاريع التي تعود بالنفع على البلدان النامية، والأفضلية سيكون للمشاريع الخارجية بدلا من تحديدها بالدول الأعضاء وإيجاد نوع من التوازن للتحكم في الاقتصاد العالمي مقابل المؤسسات الاقتصادية الدولية الحالية.

5- وعلى الصعيد السياسي، وافقت الدول الخمس في المجموعة وفي مناسبات عديدة، على موقف موحد بشأن القضايا الدولية الرئيسية. وعلى سبيل المثال، أكدت الكتلة في إعلان الحاجة إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي سعياً لتحسين تمثيل أصوات ومصالح الاقتصادات الصاعدة. وفيما يتعلق بالمسألة الليبية، امتنعت الدول المؤسسة في البريكس عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا في عام 2011. فضلاً عما جاء في الإعلان الذي أصدرته في ختام قمته بمدينة ديربان في جمهورية جنوب أفريقيا يوم الأربعاء 27 آذار 2013 إذ أعربت دول

البريكس عن معارضة عسكرة النزاع في سورية، كما عدت إن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة يخالف القانون الدولي ويضر بعملية السلام في الشرق الأوسط، وإنها تأييد سياسة السلم والحوار، بدلا من سياسة التدخلات العسكرية بشأن البلدان التي يتواجد فيها مشكلات كالعراق وأوكرانيا وغيرها لحل الأزمات السياسية.⁽¹⁾

واكد اعضاء تكتل البريكس خلال افتتاح «منتدى البريكس الاكاديمي» السابع في روسيا بتاريخ 2015/5/22 على العديد من النقاط الاساسية التي تتمحور حول دور المجموعة العالمي، وكان من اهمها ما يأتي:⁽²⁾

- بحث دول المجموعة عن مؤسسات مرادفة للمؤسسات المالية الدولية التي باتت اداة سياسية بيد الولايات المتحدة، والخروج من هيمنة الدولار الامريكي الذي اصبح سلاحاً يعيق تطور الدول النامية.
- توسيع دور المجموعة العالمي، والمساهمة الفاعلة في حل ازمات منطقة الشرق الاوسط التي اصبحت منطقة استقطابات وتناقضات، ومنع التدخلات العسكرية التي لم تأتي بنتائج ايجابية.
- التحضير لاجتماع القمة الذي سيعقد في مدينة اوبا في بوبوشكور ستان في روسيا بتاريخ 2015/7/10-9.

ومن خلال ما تقدم نرى أن مجموعة البريكس شهدت خلال العقد الماضي مسارا اقتصادياً متصاعداً لم تحد منه أو تعيقه التحديات الداخلية والخارجية. فأصبحت الصين البلد الأول في العالم مصدراً للسلع الصناعية، وأصبحت روسيا مصدراً أساسياً للمواد الأولية، أما البرازيل فتعد مصدراً رئيسياً للمواد الأولية والسلع الصناعية على حد سواء. والقاسم المشترك بين البلدان الخمسة هو أنها اقتصاديات صاعدة تتميز بجاذبية أسواقها

(1) للمزيد انظر: عبد اللطيف مهنا، البريكس وتأمين الهيمنة الأمريكية، دار بابل للدراسات والإعلام، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

<http://www.darbabl.net/tarjama.php2013>

(2) حسين عطاوي، بريكس نحو عالم متعدد الاقطاب، تقرير منشور على الموقع:
<http://www.arabic.rt.com22/5/2015>

وكبرها، فضلاً عن عدد السكان الكبير. كما تتميز بحيازتها لاحتياطات أجنبية ضخمة ومديونية منخفضة نسبياً. الأمر الذي يعزز من قدرتها في دعم أهدافها الإستراتيجية وتشكيل خارطة جديدة للتوازنات الجيوإستراتيجية تبعاً لحقيقة القدرات والإمكانات التي تحتوي عليها القوى العالمية الصاعدة والأدوار والمراكز التي يجب أن تؤديها وتشغلها.

كما إن هذه التطورات الاقتصادية والمالية التي نتجت عن اداء دول مجموعة شنغهاي والبريكس في العلاقات الدولية شكلت كسراً وتحدياً للاحتكار الأمريكي-الغربي للقرار الاقتصادي والمالي العالمي، وعكست انتقال مركز القوة الاقتصادية العالمي من الغرب إلى الشرق. إذ إن إنشاء بنك وصندوق البريكس مما جعل هذا التكتل يشكل مركز قوة دولي وسيؤدي ذلك إلى نتيجة مباشرة على التفاعلات الجيوسياسية العالمية، فضلاً عن تغير حالة التوازنات العالمية.

المطلب الثالث

مجموعة العشرين

جاء قرار تأسيس مجموعة العشرين «G20» خلال اجتماع وزراء مالية مجموعة الدول الصناعية السبع في واشنطن في 25 أيلول 1999، وتأسست المجموعة تنفيذا لالتزام قمة مجموعة السبع في حزيران 1999 بإنشاء آلية «غير رسمية» للحوار بين مجموعة الاقتصادات الناشئة، ولكن في إطار نظام مؤسسات «بريتون وودز» التي تأسست في عام 1948، وضمت المجموعة في أول اجتماع لها في برلين (15 - 16 أيلول 2009) مجموعة الدول الصناعية السبع (كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، فضلاً عن اثنتي عشرة دولة هي: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي، وكلا من مدير صندوق النقد الدولي، ورئيس البنك الدولي، ورئيس اللجنة المالية والنقدية International Monetary Financial Development Committee بصندوق النقد الدولي ورئيس لجنة التنمية Committee بالبنك الدولي.⁽¹⁾

ويمثل الاتحاد الأوروبي الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد دورياً، إذا إن العدد الحقيقي للمجموعة يبلغ (42) دولة مع الاتحاد من أصل (192) دولة في العالم، كما تضم هذه المجموعة في عضويتها القارات الستة، أفريقيا تمثلها جنوب أفريقيا فقط، وأستراليا تمثلها أستراليا، والبقية هي قارات آسيا وتمثلها سبع دول - وأمريكا الجنوبية دولتان، وأوروبا أربعة دول، وأمريكا الشمالية ثلاث دول، وبهذه الهياكل الجديدة للقوة لابد وان تتغير سياسات وتفاعلات النظام الدولي، إذ ستتشكل هياكل جديدة للقوة واليات بديلة عن القديمة وسياسات جديدة.⁽²⁾

(1) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 12.

(2) وائل محمد إسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 184.

وإن جذور ووجود مجموعة العشرين التي تبلورت بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اسبق من ذلك التاريخ، فهي كنوايا نشأت في مجموعة حوارية عام 1975 (على غرار نشأة مجموعة السبعة الكبار) بعد الأزمة النفطية الأولى، وأشار إليها في مؤتمر أيبك في تشرين الثاني 1997 في فانكوفر الأمريكية، وبرزت في البداية كمجموعة الـ 22 واجتمعت مرتين في الولايات المتحدة بواشنطن ثم توسعت إلى ما عرف بمجموعة الـ 33 عام 1999، وتوصلت إلى قرار وزراء مالية مجموعة الثمانية في أيلول من العام نفسه وقررت إنشاء مجموعة العشرين في صياغة دعوة موجهة إلى وزراء المالية ومدراء المصارف المركزية في الدول المعنية إلى الحوار حول سبل حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات.⁽¹⁾ ويعد باول مارتن وزير مالية كندا للحقبة 1993-2002 ومن ثم رئيس وزرائها 2003-2006، مؤسس مجموعة العشرين، وقد رأى إن الهيمنة الغربية للمؤسسات المالية الدولية في حالة من التضاؤل، وأكد إن العالم بحاجة إلى النادي الذي يرحب بالأعضاء الجدد من بين القوى الجديدة الرئيسة، وكان المسؤولون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان قد تجاهلوا فكرة مارتن على نحو مؤدب إلى أن أجبرتهم الأزمة المالية في 2008 على الاعتراف بأهميتها، وبعد ثلاث سنوات كانت مجموعة العشرين المنتدى الثابت للسياسات الدولية، كما أشار مارتن بالقول « إن مجموعة العشرين تعطي البلدان أكثر من أي وقت مضى مصلحة في نجاح الاقتصاد العالمي وفي حل التحديات السياسية والأمنية للعالم».⁽²⁾

ويمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين في تطور مجموعة العشرين، الأولى امتدت خلال الحقبة منذ أيلول 1999 وحتى تشرين الثاني 2008، إذ عملت المجموعة خلال هذه الحقبة على المستوى الوزاري فقط، شهدت خلالها عقد عشرة اجتماعات على مستوى

(1) المصدر نفسه، ص 183.

(2) لقد أوضح مارتن أن دفاعه المبكر عن مجموعة العشرين كان معتمداً على رؤية الحاكمية العالمية لا على ما هو الأفضل لكندا، وكانت بلاده عضو مجموعة السبعة لمدة طويلة، وهو مركز متميز ولكن داخل منظمة غير ملائمة جداً، واعتقد مارتن أن بوسع كندا تبادل مقعدها من الدرجة الأولى على سفينة غارقة مع موقع امن في قارب اكبر بتأكيد قبول الاتجاه الذي امن بحتميته، وتمنى كسب أصدقاء قيمين جدد لبلاده من خلال قيادة الجهد المبذول لبناء ذلك القارب. نقلاً عن: آيان برير، مصدر سابق، ص 9-10.

وزراء مالية الدول الأعضاء، فضلاً عن مشاركة نواب وزراء المالية ورؤساء البنوك المركزية ونوابهم أيضاً، ووزير مالية الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي ورئيس البنك المركزي للاتحاد، فضلاً عن وزير مالية الدولة التي تتولى رئاسة اللجنة النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي، ووزير مالية الدولة التي تتولى رئاسة لجنة التنمية بالبنك الدولي.⁽¹⁾ أما المرحلة الثانية فقد بدأت في تشرين الثاني 2008 مع تحول المجموعة إلى العمل على مستوى رؤساء الدول الأعضاء، إذ عقد اجتماع القمة الأول في واشنطن (14-15 تشرين الثاني)، ثم عقد اجتماع القمة الثاني في لندن (1-2 نيسان 2009)، وعقد الاجتماع الثالث بمدينة بتسبرج بتاريخ (24-25 أيلول 2009).⁽²⁾

وبذلك فإن هذه المجموعة عدّت «الحصاد المزعج» الذي تجرّته اقتصادات الدول الصناعية ونتيجة مباشرة للسياسات التي اتبعتها، واضطرتها إلى ضرورة الحوار مع الدول النامية، وعلى رأسها الاقتصادات الصناعية الجديدة، وما اشر أيضاً إلى فقدان المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) جزءاً كبيراً من دورها «المتحكم» على صعيد الاقتصاد العالمي.⁽³⁾ وهو ما يعني إن هناك تحولات مهمة على صعيد التوازنات الجيواقتصادية العالمية، التي ستؤول إلى التأثير في طبيعة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽⁴⁾

-
- (1) عبدالمنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد (207) مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، ص 4.
 - (2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس -نشأته- اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص 10.
 - (3) نزيهة الأفندي، مجموعة العشرين والدول النامية.. دعم أم تفتيت، مجلة السياسة الدولية، العدد (179)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، ص 21.
 - (4) ففي الولايات المتحدة، كان الاقتتال الحزبي المستمر والدين الفيدرالي المتصاعد قد زادا المخاوف من تراجع قوة الولايات المتحدة، فعبر الأطلسي كانت أزمة الدين قد أضعفت الثقة بأوروبا ومؤسساتها ومستقبلها، وفي اليابان كان الشفاء من الهزة الأرضية المدمرة وتسو نامي والذوبان النووي قد برهن بأنه سهل بكثير إنهاء أكثر من عقدين من الاضطراب السياسي والاقتصادي فقبل جيل كانت هناك محطات طاقة عالمية شكلت مجموعة السبعة مع كندا، وهي مجموعة ديمقراطيات السوق الحرة التي تزود الاقتصاد العالمي بالطاقة، واليوم فإنها تناضل من أجل إيجاد موطئ قدم راسخ لها. آيان بريمر، مصدر سابق، ص 11.

وقد اتخذ قرار تأسيس هذه المجموعة بناءً على حقائق دبلوماسية واقتصادية وسياسة، لتوفر أرضية أوسع من مجموعة الدول الثمانية التي اكتسبت وضعاً مركزياً في النظام الاقتصادي - السياسي العالمي بعد الحرب الباردة.⁽¹⁾ فيما جاء تأسيس مجموعة العشرين بهدف التنسيق بين الدول الصناعية المتقدمة والنامية سعياً إلى تحقيق الاستقرار المالي العالمي، وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة، ويمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضاً يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج المحلي العالمي، ونحو 65.2% من سكان العالم، وتهدف إلى تعزيز التضافر الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به العديد من الدول.⁽²⁾

كما عدت خطوة تأسيس مجموعة العشرين أول استجابة حقيقية لمعالجة مشكلة التمثيل داخل مؤسسات إدارة النظام المالي الدولي والمؤسسية الاقتصادية الدولية، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير هذه المجموعة لتحقيق الأهداف التي فشلت في تحقيقها المؤسسية الاقتصادية والمالية الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويستند هذا الطرح إلى أن مجموعة العشرين تمتلك العديد من المقومات التي تؤهلها بالفعل للقيام بمثل هذا الدور، وأول تلك المقومات أنها تضم فضلاً عن دول مجموعة الثماني الكبار إحدى عشرة دولة تمثل النسبة الغالبة منها اقتصادات وأسواقاً صاعدة توافرت لديها خبرة مهمة في مجال تطوير قدراتها الاقتصادية والتنافسية وطرح نماذج تنموية في ظل القيود التي يفرضها النظام الاقتصادي والنقدي الدولي ضد الدول النامية.⁽³⁾

ومن بين إحدى أبرز السمات المميزة لهذه المجموعة هي استنادها إلى نمط من المؤسسية المرنة، وللمرونة هنا جانبان، الأول: هو المستوى المحدود من البيروقراطية والهيراركية، بمعنى تجنب تأسيس بناء واسع - متعدد أو الأمانات العامة الكبيرة، أما

(1) احمد داود أغلو، العمق الاستراتيجي-موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط2، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص 318.

(2) سلوى العنزي، الانهيار الممنوع - مستقبل القطاع المالي «الاحتكاري» العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد(187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 71، 75.

(3) عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص 14.

الجانب الثاني: فينصرف إلى الطابع غير القانوني وغير الإلزامي non-binding institution بمعنى عدم اعتماد الهيكل التنظيمي لهذه المجموعات على نظام الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية القانونية الملزمة، مقابل الاعتماد على آليات بديلة للعمل الجماعي، مثل آلية التوافق العام (consensus) في اتخاذ القرارات داخل المجموعة، وتصاغ تلك القرارات في شكل أهداف عامة تلتزم الدول الأعضاء بتحقيقها خلال مدى زمني معين، بينما تترك مسؤولية تنفيذ تلك الأهداف إلى الدول الأعضاء على وفق ظروفها الداخلية والآليات التي تتناسب وتلك الظروف.⁽¹⁾ وربما كان النموذج «المؤسسية المرنة» هو النموذج الأنسب أيضاً في حالة المجموعات، بالنظر إلى خبرة عدد من الدول الأعضاء في مجال بناء المشروعات الإقليمية، وينسحب ذلك بشكل خاص على مجموعة العشرين، التي ينتمي ما يقرب نصف أعضائها إلى لمنتدى «التعاون الاقتصادي في آسيا - المحيط الهادئ» (الآبك APEC) (مثل: الصين، اندونيسيا، والمكسيك، وكوريا الجنوبية، فضلاً عن روسيا والولايات المتحدة، وكندا، واليابان)، الذي يعد النموذج التطبيقي المثالي لحالة «المؤسسية المرنة».⁽²⁾

وفي سبيل تعزيز قوتها، قامت مجموعة العشرين في نيسان 2009 بإعلان تشكيل مجلس الاستقرار المالي ليكون مسؤولاً عن تقييم التهديدات التي يعترض لها النظام المالي العالمي، والتنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن تحقيق الاستقرار المالي، وتقديم التوصيات بشأن أفضل الممارسات ومتابعة الالتزام بها، والتعاون مع صندوق النقد الدولي لوضع نظام إنذار مالي مبكر، ويتكون مجلس الاستقرار المالي من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين فضلاً عن اسبانيا، وهولندا، وسويسرا، وهونج كونج، وسنغافورة.⁽³⁾

(1) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 12.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 11.

(3) سلوى العنتري، مصدر سابق، ص 75.

وعلى الرغم من أن المجموعة بدت وأنها تعمل مكملاً -وليس كبديل - لأي من المؤسسات الدولية الاقتصادية أو المالية القائمة، وهو ما انعكس في مشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين، واللجنة النقدية والمالية (صندوق النقد)، ولجنة التنمية (البنك الدولي) في اجتماعات المجموعة، والدور الذي مارسه في تنسيق أنشطة بعض المجموعات والمنظمات الدولية الأخرى مثل منتدى الاستقرار المالي، Financial Stability Forum، فضلاً عن الدور الذي تمارسه المجموعة من خلال إيجاد وتطوير مواقف مشتركة بين دول المجموعة حول القضايا الاقتصادية المعقدة مما ييسر عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، إلا أن تطور أجندة عمل المجموعة خلال السنوات الأخيرة كشف عن تطور العلاقة بين المجموعة ومؤسسات «بريتون وودز» التقليدية التي قد تتجاوز علاقة التكامل.⁽¹⁾ ولا شك أن نشأة مجموعة العشرين لا ينفصل بحال من الأحوال عن العوامل والبيئة الدولية التي تطورت فيها، بمعنى آخر، أنها عكست طبيعة البيئة الدولية والنظام الاقتصادي سواء فيما يتعلق بتصادم المدخلات الجيو- اقتصادية والتحديات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة، أو فيما يتعلق بضرورة استيعاب القوى الصاعدة على وفق توازنات جيواقتصادية جديدة.⁽²⁾ كما يؤكد ذلك باول مارتن بالقول «ويمكننا الاعتماد بصورة كبيرة على الأسواق الناشطة في الصين والهند والبرازيل وتركيا والأمم حديثة النشأة الأخرى لدعم المكانة الاقتصادية العالمية لسنوات عديدة مقبلة، وبوسع الأمريكيين والأوروبيين الارتياح من مسألة أن الدول الأخرى ستقوم بالجزء الأكبر من رفع الحمل نظراً إلى تحرك مكائنا صوب الأمام بسرعة أبطأ، وإن مؤسسات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لا تميل إلى توفير القيادة الحقيقية، لأنها لم تعد تعكس وزن القوة السياسية والاقتصادية الحقيقي للعالم».⁽³⁾

(1) عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص 13.

(2) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 14.

(3) نقلاً عن: آيان بريمر، مصدر سابق، ص 12-13.

وجاءت الأزمة المالية الأخيرة (2008-2009) لتؤكد عدداً من النقاط المهمة، أولها أن مصدر الأزمات المالية والاقتصادية الكبيرة ليس مقتصرًا على الاقتصادات والأسواق الصاعدة فقط، فقد بدأت هذه الأزمة داخل واحد من أهم الاقتصادات المتقدمة، وأحد رموز الرأسمالية الليبرالية، وهو الاقتصاد الأمريكي، وثانيها، أن هذه الأزمات أصبحت من العمق والقدرة على الانتشار والانتقال إلى باقي اقتصادات العالم إلى حد لا يمكن معه تجاهل مشكلات النظام المالي الاقتصادي العالمي، وأخيراً، جاءت هذه الأزمة لتؤكد حقيقة ثالثة مهمة وهي حاجة الاقتصادات الصناعية المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة لمواجهة هذا النمط من الأزمات،⁽¹⁾ وهكذا، باتت إدارة مشكلات النظام الاقتصادي والمالي العالمي والأزمات المالية والاقتصادية العالمية -سواء تلك التي تنشأ داخل الاقتصادات الصاعدة أو داخل الاقتصادات المتقدمة- عملية صعبة بدون تعاون وثيق بين الدول الصناعية المتقدمة والدول ذات الاقتصادات الصاعدة، فقد كان هذا التعاون مهماً في حالة الأزمة المالية الآسيوية لفهم أسباب حدوث هذا النوع من الأزمات وتجنب حدوثه مرة أخرى، كما كان مهماً في حالة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة لضمان تعاون هذه الدول لضخ المزيد من الأموال ولتنشيط الطلب العالمي والداخلي -خاصة داخل الصين- لضمان حد أدنى من نمو الاقتصاد العالمي.⁽²⁾ وبذلك وضعت الأزمة المالية لسنة 2008 حداً لمعجلة الانتقال الحتمي إلى النظام الذي احتضن الأهمية السياسية والاقتصادية المتنامية للقوى الجديدة وكان بعضهم قد رحب بوصول المجموعة إلى ذلك الحد، كإنجاز عظيم بعده المنتدى الذي يعكس في النهاية ليس توازن القوة الدولية الصحيح بل تنوعه الاجتماعي والثقافي أيضاً، وفي سنة 2008 أعلن رئيس وزراء الهند مانموهان سنجلا «لقد أصبحت الـ «G20» المنتدى المهم جداً والوحيد لمعالجة قضايا العالم المالية والاقتصادية».⁽³⁾

(1) عبد الفتاح الجبالي، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مصر، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد (193)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2008، ص 22.

(2) انظر: محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 14.

(3) نقلاً عن: آيان بريمر، مصدر سابق، ص 47.

كما شهدت مجموعة العشرين تطوراً مهماً في جدول أعمال العامين الأخيرين (2008-2009) مع استحداث مستوى القمة، على نحو أثار الكثير من التساؤلات حول دلالة ذلك بالنسبة لطبيعة عمل المجموعة، وحول مستقبل علاقتها بالأطر التنظيمية الأخرى، خاصة مجموعة الثمانية، وفي قمة واشنطن المنعقدة في (15- 16 تشرين الثاني 2008) ركزت المجموعة خلالها على فهم أسباب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وأعادت الالتزام بالاقتصاد العالمي المفتوح، ومحاربة الحمائية التجارية، وإعادة بناء الثقة في الأسواق المالية العالمية، والالتزام بتنظيم أفضل لسوق السلع والخدمات، وحماية المستهلك داخل أسواق المنتجات والخدمات المالية.⁽¹⁾ وانتهت القمة بتأييد التزام الدول الأعضاء بعدد من المبادئ المشتركة لإصلاح سوق المال العالمي، شملت: تقوية الشفافية والمحاسبية، وتقوية الضوابط والرقابة على أسواق المال والمخاطرة بما في ذلك الإشراف على مؤسسات الإقراض، وتشجيع تكامل الأسواق المالية من خلال تحسين فرص وشروط حماية المستهلك والمستثمر وتسوية النزاعات الاقتصادية والتجارية، وتجنب الممارسات الاحتكارية، وتشجيع تبادل المعلومات، وتشجيع التعاون الدولي من خلال تشجيع المشرعين المحليين والإقليميين على صياغة تشريعات تتسم بالتوافق والانسجام وتعزز التعاون والتنسيق عبر الحدود في مجال تدفق رأس المال، وأخيراً إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بدءاً من إصلاح البنك وصندوق النقد الدوليين، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.⁽²⁾

وجاءت قمة لندن في 1-3 نيسان 2009 لتعلن انضمام رئيس الوزراء البريطاني السابق جوردون براون، إلى الاتجاه الذي يدعو إلى إعادة النظر في النظام المالي القائم، وإنشاء نظام مالي جديد من خلال ما وصفه بإنشاء مؤسسات «بريتون وودز-2» Bretton Woods II، وهو ما مثل بداية لنقطة تحول مهمة فيما يتعلق بموقف المجموعة من مسألة إصلاح النظام المالي العالمي، والانتقال من التوجه التكاملي بين مجموعة العشرين ومؤسسات «بريتون وودز» التقليدية إلى النظرة «الإحلاية» محل تلك المؤسسات أو على الأقل إنشاء مؤسسات موازية لتلك المؤسسات، وقد اتخذت دول المجموعة في هذا

(1) نزيهة الافندي، مصدر سابق، ص 21.

(2) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 15.

الإطار خطوات محددة فيما يتعلق بمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، شملت توفير المزيد من الموارد والقروض والمساعدات المالية المقدمة للدول الفقيرة والنامية والصاعدة، عن طريق صندوق النقد الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف، شملت تقديم 750 بليون دولار مساعدات مباشرة، و350 بليون دولار لصندوق النقد الدولي لاستخدامها ضمن حقوق السحب الخاصة، و300 بليون دولار تقدم كقروض للدول ذات الدخل المنخفض عن طريق بنوك التنمية متعددة الأطراف، على ثلاث سنوات بواقع 100 بليون سنوياً.⁽¹⁾ وشملت هذه الإجراءات أيضاً تخفيفاً للإجراءات الخاصة بالحصول على قروض صندوق النقد الدولي، كما اتفقت دول المجموعة على قائمة جديدة من الإصلاحات، شملت تغيير «منتدى الاستقرار المالي FSB، وتوسيع عضويته ليضم جميع الأعضاء بمجموعة العشرين، جنباً إلى جنب مع تغيير دور المجلس ليصبح مسؤولاً بدرجة أكبر في إدارة الأزمات عابرة الحدود، من خلال وضع القواعد والممارسات المنظمة لتشجيع التنسيق بين المنظمين الوطنيين، ومراقبة وتحديد مصادر الخطر الهيكلية داخل الاقتصاد العالمي، ومواطن ومصادر انكشاف النظام المالي، وتقديم توصياته بشأن مختلف التطورات الاقتصادية العالمية، والسياسات التنظيمية المقترحة للتعامل مع هذه التطورات، فضلاً عن اضطلاع، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، بوظيفة "الإنذار المبكر حول الأزمات الاقتصادية والمالية، ورفع تقرير بشأنها، والتوصيات المقترحة للتعامل معها، إلى اللجنة النقدية والمالية الدولية (IMFC) (International Monetary and Financial Committee) "ووزراء مالية المجموعة ومحافظي البنوك المركزية."⁽²⁾

وفي الحقبة 24-25 أيلول 2009 عقدة القمة الثالثة في قمة بتسبورغ - الولايات المتحدة وعلى الرغم من أن هذه القمة عقدت في وقت كان قد بدأ الاقتصاد الدولي في التحسن وانكسار قمة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فقد ركزت القمة على مناقشة قضية إصلاح النظام المالي العالمي، ومظاهر عدم التوازن على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتحديدًا ناقشت القمة سبع قضايا أساسية، هي: عدم التوازن العالمي على صعيد

(1) عبدالمعظم سعيد ومحمد فايز فرحات، مصدر سابق، ص 13.

(2) Declaration on Delivering Resources through the International Financial institutions» London, 2 April 2009. Available On-line at /www.g20.utoronto.ca/2009

مؤشرات الاقتصاد الكلي؟ فقد أثارت الولايات المتحدة التفاوت الضخم بين دول ذات موازنات حكومية ضخمة وعجز تجاري مستقر مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى ذات فائض تجاري مستقر نسبياً، مثل الصين واليابان وألمانيا، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار التدفقات المالية في اتجاه واحد من الدول ذات العجز إلى دول الفائض، وطالب الرئيس أوباما دول الفائض بتصحيح هذا الخلل من محاولة إلزام دول الفائض بتنشيط الطلب الداخلي لامتناس جزء من إنتاج هذه الدول الموجه للتصدير من ناحية، كما أعلن من ناحية أخرى التزام الولايات المتحدة بزيادة حجم المدخرات المحلية الأمريكية - لسحب جزء من الدخل الموجه للطلب على الواردات الخارجية، ومن ثم تخفيض حجم الواردات الأجنبية.⁽¹⁾

كما تبنت القمة آلية محددة لإدارة هذه الظاهرة، تمثلت في «إطار للنمو القوي المستدام والمتوازن» Framework for Strong, Sustainable and Balanced Growth، وتقوم هذه الآلية، التي اوكلت لصندوق النقد الدولي الإشراف عليها، على قيام دول المجموعة بالمراجعة المتبادلة والدورية للسياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء، وفي أول تطبيق لتلك الآلية، اتفق وزراء مالية المجموعة في تشرين الثاني 2009 أن تنتهي الدول الأعضاء من تقديم سياساتها الاقتصادية الوطنية بنهاية شهر كانون الثاني 2010، وأن يتم الانتهاء من الجولة الأولى من تقييم هذه السياسات في نيسان 2010، والانتهاء من صياغة السياسات البديلة المقترحة من الدول الأعضاء في القمة القادمة المقرر عقدها في كندا في يونيو من العام ذاته، ثم وضع توصيات محددة في القمة المقرر عقدها في كوريا الجنوبية في تشرين الثاني من العام ذاته، وحفاظاً على الطابع التشاوري لهذه الآلية، فقد تجنب استخدام أية عقوبات ضد الدول التي تتبنى سياسات اقتصادية غير مواتية لمصالح دول أخرى أو غير مواتية لمصلحة الاقتصاد العالمي، وذلك بهدف دعم دول الفائض الآسيوية لهذه الآلية.⁽²⁾

(1) David Cameron, Governance for growth Building consensus for the future, A report by Prime Minister of the United Kingdom, Prime Minister's Office, London, November 2011, p.4.

(2) بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي-نهاية عصر الجشع، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص ص 262-263.

وأرست قمة سيول المنعقدة بتاريخ 11-12 تشرين الثاني 2010، مبدأ « توافق سيول حول المشاركة بالنمو» الذي وضع مجموعة من المبادئ المستويين العالمي والوطني، في اتجاه إعادة صياغة وبناء المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي المتمثلة بتعميق العدل والتوازن والشراكة في ما بين الدول المتقدمة والدول الناشئة.⁽¹⁾ وعلى مستوى القواعد المالية «Financial Regulation»، اتفق دول المجموعة خلال هذه القمة على تطبيق عدد من المبادئ بدءاً من نهاية عام 2012، بهدف تقليل مستوى انكشاف البنوك والمؤسسات المالية وتعرضها للآزمات المالية، كان أبرز هذه لمبادئ إلزام البنوك بزيادة رؤوس أموالها في فترات تحسن الأوضاع الاقتصادية، وإلزام البنوك الكبرى بتطبيق «معايير رأسمالية أعلى» higher capital standards خاصة تلك التي ترتبط هيكلية بمؤسسات تمويل أخرى. أما على صعيد هدف إصلاح صندوق النقد الدولي، فقد نجحت القمة في اتخاذ خطوة مهمة في هذا الاتجاه تمثلت في الاتفاق على تحويل 5% من حصة أصوات الدول الصناعية داخل الصندوق إلى الدول ذات الاقتصادات الصاعدة، وعلى الرغم من أن هذه النسبة أقل من طموحات الدول الصاعدة إلا أن هذه الخطوة كانت ذات دلالة مهمة فيما يتعلق بقدرة مجموعة العشرين على اتخاذ خطوة عملية في هذا الاتجاه، خاصة في ضوء المعارضة الأوروبية لإجراء تغييرات هيكلية على تركيب الصندوق، ويذكر إن الدول الأوروبية تسيطر على ثلث مواقع المديرين التنفيذيين بالصندوق.⁽²⁾

ويعد تطور المجموعة خلال السنوات الأخيرة، سواء على مستوى قضايا وأجندة عملها، وخاصة نجاحها في انتزاع قضايا مهمة مثلت جوهر عمل مجموعة الثمانية وهي القضايا المالية، فضلاً عن الدور المهم الذي مارسته المجموعة في الاضطلاع بقضايا مثل إصلاح صندوق النقد الدولي و«منتدى الاستقرار المالي»FSB، وكذلك تطور المجموعة على المستوى التنظيمي والمؤسسي، وهو ما عبر عنه استحداث مستوى القمة، أضف إلى ذلك تركيب المجموعة بالمقارنة بمجموعة الثمانية، فعلى الرغم من أن الأخيرة تضم مجموعة الدول الأكثر تقدماً، إلا أن مجموعة العشرين تمثل نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، و80% من التجارة العالمية، ونحو ثلثي عدد سكان العالم، الأمر الذي يعكس

(1) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 15.

(2) للمزيد انظر: بول مايسون، مصدر سابق، ص 254-256.

ليس فقط قدرة اقتصادية ومالية، ولكن قدرة أيضا على تمثيل مختلف القوى والمصالح العالمية.⁽¹⁾

كما يشير رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون إلى إن مجموعة العشرين أصبحت تجمع فعّال وحاسم لمعالجة التحديات بشكل لم يسبق له مثيل من التكامل الاقتصادي، وفاعليته تعتمد على عمل المؤسسات القومية العليا وتنسيق سياسات البلدان، فضلاً عن توفر إجماع سياسي قوي بين أعضائه.⁽²⁾ وهناك اتجاه قوي داخل مجموعة العشرين، مثله الصين والهند والبرازيل، يدعم هذا التطور تغليب هذه المجموعة على مجموعة الثمانية من الناحية العملية، فقد صرح وزير الخارجية البرازيلي، سيلسو أموريو Celso Amorim «أن مجموعة الثمانية قد انتهت كجماعة قرار سياسي»، وأشار وزير الخارجية الهندي إلى أن «مجموعة الثمانية أدركت متأخراً أنها لا تمتلك بمفردها حلولاً لكل المشكلات، وأن مجموعة العشرين جاءت لتظل المنتدى الوحيد الأكثر أهمية لمعالجة القضايا الاقتصادية والمالية العالمية»، ولم يقتصر هذا التوجه على الدول المهمة من خارج مجموعة الثمانية، ولكنه شمل أيضاً دولاً من داخل المجموعة ذاتها، وكان أبرز من عبر عن ذلك التوجه وزير التجارة البريطاني، بيتر ماندلسون Peter Mandelson الذي صرح قبل انعقاد قمة لندن 2009 أن «مرحلة مجموعة الثمانية قد انتهت».⁽³⁾

إن «قمة العشرين التي اختتمت أعمالها يوم 26 أيلول 2009 في الولايات المتحدة، كانت إيذاناً بتشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد، تمارس فيه الاقتصادات الناشئة، مثل الصين، دوراً كبيراً»، ويعزي ذلك إلى أن قادة دول العشرين، من الدول النامية والمتقدمة، قد اتفقوا في قمتهم على قرارات من شأنها التأثير على الترتيبات المؤسسية العالمية الخاصة بالاقتصاد، إذ اتفقوا على أن تصبح مجموعة العشرين «المنتدى العالمي الرئيسي للتشاور بشأن الأوضاع الاقتصادية»، وكذلك على إصلاح صندوق النقد الدولي بشكل يجعله أكثر

(1) David Cameron, Op ,Cit, p 4.

(2) Ibid, p 10.

(3) بول مايسون، مصدر سابق، ص 259.

تمثيلاً لدول العالم، وذلك من خلال زيادة قوة التصويت للبلدان النامية التي ظلت لمدة طويلة تعاني من نقص التمثيل في المؤسسات المالية الدولية.⁽¹⁾

ومما لاشك فيه إن العالم بدأ يتغير ليس في الأشكال فقط وإنما في التوازنات وما تتضمنه من مراكز قوى أخذت تمارس دورها في تعديل زوايا الصورة والمشهد الدولي الاستراتيجي عموماً والاقتصادي خصوصاً.⁽²⁾ وقمة العشرين في واشنطن ولندن وما بعدها عدت خطوة إستراتيجية في إطار نقدي شكلت إشارة باتجاه تجاوز هيئات اقتصادية ذات بعد وظيفي محدد أو ذات طبيعة إقليمية محكومة بالجغرافيا والحدود المجاورة، إذ عبرت تلك القمم عن معنى الشراكة، وفي الوقت ذاته شكلت خطوة انتقالية من عصر احتكار القوة إلى طور يعترف بوجود قوى أخرى تمتلك إمكانات قادرة على المساهمة في صوغ الحلول للأزمات المشتركة، وقول المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن أن القمة «توصلت إلى تسوية تاريخية لأزمة استثنائية» وكذلك تصريح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بالقول صراحة «إننا حصلنا على أكثر ما توقعنا» له دلالة تتجاوز الاقتصاد إلى السياسة، فالتسوية تعني الكثير من الإشارات التي ترمز إلى متغيرات بدأت تضغط نحو الانتقال من عالم القطب الواحد الذي يعتمد على الاحتكار والتفرد إلى عالم أخذت تتشكل في أفقه البعيد خريطة دولية تعكس توازنات جيواستراتيجية متعددة ومتنوعة وموزعة على جغرافيات متباعدة.⁽³⁾

وعقدت القمة السابعة لمجموعة الدول العشرين في سان بطرسبورغ-روسيا بتاريخ 5-6 أيلول 2013، التي حضرها الرئيس أوباما منذ توليه منصبه، لتؤكد على أن قيادة مجموعة الدول العشرين تمثل المنتدى الرئيسي الذي تنسق فيه القوى العالمية سياساتها الاقتصادية الرامية إلى تعزيز النمو القوي والمستدام والمتوازن لمواجهة التحديات العالمية التي لا تستطيع أي دولة بمفردها التصدي لها. كما اتفق القادة على اتخاذ خطوات عدة محددة لتقوية الاقتصاد العالمي، والتصدي لتغير المناخ، وإغلاق ثغرات النظام

(1) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مصدر سابق، ص 18.

(2) احمد داود أغلو، مصدر سابق، ص 321.

(3) نقلاً عن: وليد نويهض، قمة مجموعة العشرين في صورة عالم يتغير، صحيفة الوسط البحرينية، العدد (2402)، البحرين، 4 نيسان 2009، ص 4.

الضريبي الدولي، وتوسيع نطاق التجارة، وتعزيز المسؤولية في مجال الصناعة النووية، وتحسين السلامة في مكان العمل، ومكافحة الفساد، وتعزيز التنمية العالمية، ومن بين أهم تلك الاتفاقات:⁽¹⁾

- الإلغاء التدريجي لإنتاج واستهلاك فئة قوية من الغازات المسببة للاحتباس الحراري (مكونات الهيدروفلورو-كربون) من خلال بروتوكول مونتريال، وهي آلية تتمتع بسجل حافل من النجاحات.
- العمل معاً لمعالجة التهرب من الضريبة الدولية، وإصلاح القواعد الضريبية التي تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بالتهرب من دفع الضرائب في أي مكان، و دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأقل نمواً لتقوية تحصيل إيراداتها.
- التوصل إلى اتفاق تجاري متعدد الأطراف وقوي بحلول كانون الأول، مع تسهيل التجارة في جوهرها، و تمديد تجميد التدابير التجارية الحمائية لمدة عامين إضافيين حتى عام 2016.

كما مثلت قمة سان بطرسبورغ معلماً بارزاً آخر للتعافي من الأزمة المالية العالمية ورؤى قادة مجموعة الدول العشرين على تأمين وتعميق المكاسب التي حققوها - والدور الرئيسي للنمو وفرص العمل في هذا الجهد. واتفقوا على خطة عمل سان بطرسبورغ التي تتضمن العديد من الأهداف والإجراءات، هي:⁽²⁾

- تعزيز الاستقرار الاقتصادي في أوروبا، التزمت دول منطقة اليورو بتقوية أسس الوحدة الاقتصادية والنقدية، من خلال بذل المزيد من الجهود لتقوية بيانات ميزانيات البنوك، والحد من التجزئة المالية، والمضي قدماً بحزم وبدون تأخير نحو تحقيق اتحاد مصرفي، كما اتفقت مجموعة الدول العشرين على المحافظة على نهج مرن في تنفيذ الاستراتيجيات المالية لديها، في حين تبقى ملتزمة بالتمويلات العامة المستدامة.

(1) جدول أعمال مجموعة العشرين، النمو الاقتصادي والمرونة المالية في 2014، على الموقع:

https://www.g20.org/g20_priorities/multilingual_content/arabic_agenda

(2) وليد نويهض، مصدر سابق، ص 5.

- مواجهة زيادة التقلبات المالية في الأسواق الناشئة ، وقد وافقت الاقتصادات الناشئة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الاستقرار - بما في ذلك الجهود الرامية إلى تحسين أسسها الاقتصادية، وزيادة القدرة على الصمود لمواجهة الصدمات الخارجية، وتقوية أنظمتها المالية.

- إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، وكررت جميع الدول الاعضاء في مجموعة العشرين التزامها بالتحرك بسرعة أكبر نحو المزيد من أنظمة تحديد سعر صرف العملات التي تحددها السوق ومرونة أسعار الصرف لتحقيق هذا الغرض.

إن تشكيل مجموعة العشرين على مستوى القمة يؤشر حركة جديدة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إن تلك التحولات تعكس اعترافاً من قبل الولايات المتحدة وأوروبا بالواقع الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمارس فيه الاقتصادات الصاعدة دوراً أكبر، لاسيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي أضرت باقتصادات الدول المتقدمة بشكل أكبر من الدول النامية، كذلك في بحث القضايا والأزمات الدولية وحلها، فقد أعربت الولايات المتحدة عن أملها في أن تحل روسيا نزاعها مع أوكرانيا قبل قمة المجموعة في تشرين الثاني 2014 بأستراليا وإلا فإنها ستكون معرضة لمزيد من العزل الاقتصادي، بحسب وزير المالية الأميركي جاك لو.⁽¹⁾ وأوضحت وزيرة الخارجية الأسترالية جولي بيشوب في تصريحات لها إن «الدول عازمة على ضمان أن تبقى مجموعة العشرين الممتدى الاقتصادي الرئيسي للقضايا العالمية، وهناك رأي أن الرئيس بوتين يجب أن يحضر ويواجه الإدانة الدولية بشأن سلوكه فيما يتعلق بأوكرانيا».⁽²⁾

وجاء التركيز المحوري لقمة العشرين في بريسبان - أستراليا عام 2014، على الحاجة إلى نُهج جديدة لضمان استدامة النمو في السنوات القادمة (رفع مستوى الناتج الاقتصادي لمجموعة العشرين على الأقل بنسبة 2 في المائة فوق التوقعات القائمة على مدى السنوات الخمس القادمة) إذ إنه السبيل الوحيد لتعزيز قطاع الأعمال وثقة

(1) Rhee, C, G20 MAP-A New Paradigm of the Global Economic Cooperation, Discussion paper for the Korea-Peterson Institute for International Economics G20 inferences, Washington, DC. 13, September, 2013, p 32.

(2) جدول أعمال مجموعة العشرين للنمو الاقتصادي والمرونة المالية في 2014، مصدر سابق، 5.

المستهلك، وخلق فرص العمل وانتشال الناس من الفقر، والتزم القادة بتطوير استراتيجيات النمو الشامل، واشتملت تلك الاستراتيجيات على ما يأتي:⁽¹⁾

- زيادة الاستثمار الجيد في البنية التحتية الذي سيوجد فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي والتنمية، كما يساعد الحكومات على ضمان أن تستطيع شعوبهم الوصول إلى خدمات التي يحتاجونها. وتوفير عدد أكبر وأفضل من الوظائف، وتحسين سبل العيش وزيادة النمو الاقتصادي، ورفع مشاركة المرأة في القوى العاملة.
 - خفض الحواجز أمام التجارة، وهو إقرار بأن السلع والخدمات لم تعد تنتج ببساطة في دولة واحدة ثم تباع في مكان آخر، ولكن في كثير من الأحيان تعبر الحدود الوطنية مرات عدة خلال تصنيعها، ويمكن للتدابير المحلية أن تخفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتعزز قدرة الدول على المشاركة في هذه الأنواع من سلاسل القيمة العالمية الذي لزيادة التجارة.
 - تعزيز التنمية هو جزء مهم من تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وضمان اقتصاد أكثر قوة ومرونة للجميع، وعلى وفق صندوق النقد الدولي، فإن اقتصادات السوق الناشئة والنامية تسهم في أكثر من ثلثي النمو العالمي.
- ومن ما تقدم نجد انه هناك قوى عالمية صاعدة استطاعت أن تشكل شراكات إستراتيجية وتحتل مكانة مهمة في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية كالصين وروسيا والهند والبرازيل، في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي سعت وراء تثبيت ادوار تلك القوى، التي امتلكت موارد القوة المناسبة واستطاعت توظيف قدراتها في سبيل تشكيل نظام دولي مرتكز على توازنات جيواستراتيجية متعادلة تكفل مفاهيم الشراكة والتعاون الاستراتيجي وتحقيق مصالح مشتركة وتسهم في تحمل تكلفة حلحلة الأزمات والقضايا الدولية بشكل جماعي بدلاً من الانفراد في ذلك كما كان عليه حال الولايات المتحدة.

(1) المصدر نفسه، ص 3.

المبحث الثاني

التنافس الجيو- إقليمي الدولي

وحقيقة التوازنات العالمية

تتسم علاقات القوى العالمية بمزيج من التعاون والتنافس في آن واحد وقد تصل إلى حد الصراع حول الاقاليم الجيوإستراتيجية، إذ إن ما يحكم تلك العلاقات هي المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، وتعد تلك القوى إقليماً معيناً مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، أو تبعاً للأهمية الإستراتيجية التي تنطوي عليها وما تتيحه السيطرة على تلك المناطق من ميزة تمكنها من التحكم في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية. ومن هذا المنطلق اندفعت الولايات المتحدة للسيطرة على المناطق الحيوية في سبيل استمالة التوازنات الجيوإستراتيجية لصالحها، ولكنها لم تبق وحدها وإنما برزت قوى عالمية منافسة تسعى للحفاظ على مصالحها واستعادة حالة التوازن مقابل الولايات المتحدة المهيمنة.

وغالبا ما تأتي الأهداف الأمريكية فضلاً عن القوى الأخرى روسيا والصين بشكل مجزأ في سبيل تحقيق مصالح وغايات أكبر مثل الحفاظ على المكانة والنفوذ والتوازن الجيوإستراتيجي مع بقية القوى الأخرى وما يدور حول تلك الأهداف من تنافس وصراعات يدفع تلك القوى بتغليب أهدافهم بأطر السلام والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن مكافحة الإرهاب بغرض إكسابها طابعاً شرعياً هذا بالنسبة للولايات المتحدة، أما الصين فهي تسعى جاهدة إلى تطور تلك البلدان والمناطق التي تستفيد منها بعدها جزءاً من العالم النامي الذي تنتمي إليه، وكذلك تفعل روسيا بهدف إزاحة النفوذ الأمريكي والأوروبي.

ويبدو أن التطورات والأزمات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين القوى العالمية وتوجيه حركة التوازنات العالمية، فلم يكن التاريخ قط مجرد مراحل انتهت وطُويت صفحاتها، لكنه يعود بقوة ليُعيد نفسه وإن كان بصور متقاربة، ليدفع دولاً كبيراً مثل روسيا أن تعود إلى ممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام

الدولي، فضلاً عن الصين التي تندفع بقوة نحو الصعود إلى مصاف القوى العالمية لأداء ادوار تنتج أشكالاً جديدةً من التوازنات، من خلال استعراض أوجه التنافس والآثار المترتبة على ذلك لأهم المناطق الجيوإستراتيجية، وبذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يأتي:

- المطلب الأول: اوراسيا.
- المطلب الثاني: الشرق الأوسط.
- المطلب الثالث: القرن الإفريقي.

المطلب الأول

اوراسيا

تعد أوراسيا نقطة التواصل بين قارتي آسيا وأوروبا فهي تجمع ما بين شرق أوروبا وغرب آسيا، وهي قلب العالم ومحور صراعاته منذ فجر التاريخ، وتشمل من قارة آسيا تركيا والجمهوريات السوفيتية السابقة القوقازية كجورجيا وأوكرانيا محور الصراع العالمي الآن، وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان. إي أنها تتحدد بدول آسيا ما حول بحر قزوين والبحر الأسود، وتشمل من أوروبا الدول التي تطل على البحر الأسود كبلغاريا ورومانيا وكذلك دول شرق أوروبا المتوسطة كاليونان ومقدونيا.⁽¹⁾ وكان بريجنسكي قد أشار في مؤلفه «رقعة الشطرنج الكبرى» إلى إن المنطقة الأوراسية تعد الأهم استراتيجياً ويجدها تضم الدول الآتية: تركيا وإيران وكازاخستان وقرغيزستان وطاجاكستان وأوزبكستان وأذربيجان وأرمينيا، ويركز على الفراغ الاستراتيجي الهائل في هذه المنطقة من رقعة الشطرنج الكبرى، وهي منطقة ثروات ضخمة لا يجوز إهمالها، ومن ثم فإن على الولايات المتحدة ان تهيمن عليها في سبيل إتمام سيطرتها العالمية.⁽²⁾

(1) أوراسيا: هي مصطلح يعني الكتلة القارية الممتدة من أوروبا إلى اسيا، والصفحة الاوراسية تضم أوروبا ومعظم آسيا باستثناء شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية. وتعرف بانها قلب آسيا الرابط بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وحزام استراتيجي واسع أزال الحدود والفواصل بينه كإقليم جيوسياسي، وبين منطقة الخليج العربي من جهة وبين الشرق الأوربي من جهة أخرى، لذا يُطلق عليها الكتلة الأوروآسيوية، وهي موضع تكالب وتنافس القوى الدولية والإقليمية، مثل: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين والهند، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. انظر: علي حسين باكير، مصدر سابق، ص 129.

(2) تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى بعدها تمثل المتغير الجيوسياسي المهم، ومفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي من الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني من الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، كذلك أن السيطرة على موارد آسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية المتجهة نحو روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي، كما يتيح السيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية =

ونظراً لما تتمتع به المنطقة ومن ضمنها آسيا الوسطى والقوقاز من موقع استراتيجي مهم وثروات طبيعية كبيرة، جعلتها مركزاً للتنافس الدولي والإقليمي، وما تتوفر عليه من الطاقة التي تكتسب أهميتها بعدّها محركاً للاقتصاديات الغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية طاحنة، ومن هنا فإن السيطرة على الغاز خصوصاً وخطوط نقله يعد أولوية للولايات المتحدة وروسيا وبقية القوى العالمية، التي تتنافس للسيطرة على المنطقة بما يعزز موقفهم ضمن عملية التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽¹⁾ كما إن اوراسيا ما تزال تحظى بالمزايا والمقومات الأساسية ومن ضمنها الجيوبولوتيكية والجيوإستراتيجية، إذ يعيش فيها حوالي 75% من سكان العالم وتوجد فيها معظم ثروات العالم، كما أنها تنتج ما يقارب 60% من إجمالي الناتج القومي العالمي وتحتوي على ثلاثة أرباع مصادر الطاقة وخصوصاً الغاز، ولذلك لابد من تنسيق العلاقات مع القوى الكبرى الجديدة كالصين والهند فضلاً عن الولايات المتحدة وروسيا.⁽²⁾

وانطلاقاً من الأهمية الجيوإستراتيجية لاوراسيا وتأثيرها في حركة التوازنات العالمية سعت القوى العالمية للهيمنة عليها، سعياً إلى كسب النفوذ وموارد الطاقة ومنع القوى الأخرى من الاستئثار بها، نظراً لما تتوفر عليه من إمكانيات وموقع ذات أهمية كبيرة ومؤثر في حركة التوازنات، ومن هنا سنتطرق إلى دراسة أهداف الولايات المتحدة وروسيا والصين وأدائهم الاستراتيجي فيها بعدهم المتنافسين الرئيسيين على اوراسيا.

= الجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين. إبراهيم عرفات، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 125. وكذلك: زيبغنيو بريجنسكي، مصدر سابق، ص 47-48.

(1) محمد بيومي، الصراع الأمريكي الروسي على أنابيب الغاز في آسيا الوسطى والقوقاز، ملف الأهرام الاستراتيجي، بحث منشور على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg>

(2) نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبوليتيك، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، العراق، 2014، ص ص 205-206.

الولايات المتحدة الأمريكية

غداة استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي تبلورت لدى الولايات المتحدة رؤية إستراتيجية للتوازنات في هذه المنطقة، استندت على معطيات الواقع المشحون بالتداخل الاثني والصراع الجغرافي وتأثيرات الأهمية الجيوإستراتيجية التي تمثلها المنطقة بالنسبة للسياسات الدولية المتنافسة والسياسة الأمريكية بخاصة والهادفة إلى بناء نظام دولي جديد، فكانت الرؤية الأمريكية باتجاه ضرورة توجيه الحملة الدبلوماسية في محاولة لإقناع دول المنطقة بأهمية الدور المستقبلي للولايات المتحدة في رسم معالم التوازنات اللازمة وإقامة شراكات إستراتيجية في مرحلة مهمة من مراحل تكون النظام الدولي التي تشهد انبثاق قوة دولية تمتلك إمكانيات التأثير في توجهات دول المنطقة وبعيدا عن الانجرار وراء السياسة الروسية وباقي القوى الفاعلة في المنطقة.⁽¹⁾

وفي المرحلة الراهنة أصبحت فكرة اوراسيا، أحد المحاور الرئيسة في التنافس الدولي الحاد بين الولايات المتحدة وروسيا، والصامت والمندرج من قبل الصين وأوروبا، وقد جرى غزو أفغانستان وبناء القواعد العسكرية في آسيا الوسطى ومحاولة إدخال جورجيا وأوكرانيا ضمن حلف الاطلسي، وعقد الاتفاق النووي مع الهند وتعزيز العلاقات مع اليابان ودفعها إلى تطوير قدراتها العسكرية هي وتايوان أيضاً، لحصار الصين وقطع التواصل بين الصين وروسيا وأوروبا، وإذا كان بالإمكان القول، بأن كل النشاط الأمريكي الذي جرى في آسيا وأوروبا خلال السنوات الأخيرة، من غزو واحتلال واتفاقيات ومباحثات، قد استهدف قطع الطريق على تحقيق فكرة المثلث الاوراسي،⁽²⁾ وجاء التوجه الأمريكي صوب آسيا الوسطى ضمن رؤية التوازنات التي ارتسمت في ذهنية صانع القرار الأمريكي فبرز من خلال عدّ هذه الاقليم بمنزلة منشآت وقواعد للوجود العسكري الأمريكي الدائم فهذه الأخيرة باتت بحكم قربها الجغرافي من أفغانستان منطقة لا يمكن الاستغناء عن خدماتها، وتمتلك الولايات المتحدة تصوراً واقعياً متكامللاً للانتشار وإعادة توزيع القوات في العالم، ومن ضمن المناطق الحيوية هي إعادة الانتشار في آسيا الوسطى بعدّ جزءاً من رؤية متكاملة لإعادة صياغة التوازنات العالمية

(1) زهير بوعمامة، مصدر سابق، ص 238.

(2) انظر: نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سابق، ص 205.

فيها، وتحاكي الرؤية الأمريكية في إعادة الانتشار الاحتياجات الجيوإستراتيجية الأمريكية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملية بدلا من القواعد الكبيرة والدائمة ضمن عملية ملء الفراغ في المناطق التي كانت خاضعة للهيمنة الروسية.⁽¹⁾

وبذلك فإن الرؤية الجيوستراتيجية للتوازنات الاوراسية الجديدة وتحديداً في آسيا الوسطى، أصبحت تقوم على إعاقه عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات المنطقة لذلك فإن الولايات المتحدة عملت بكل قوة على حرمان روسيا من دول ركائز تتمثل بـ أوزبكستان وأذربيجان، فأوزبكستان دولة بالغة الأهمية في آسيا الوسطى، فهي الأكبر من ناحية التعداد السكاني، وتعدّها مركز الدائرة في آسيا الوسطى وهي دولة غنية بإمكانياتها الهيدروليكية والزراعية، أما أذربيجان ، فهي تطل على بحر قزوين، وهي دولة جوار لروسيا التي تطل كذلك على البحر الأسود، ومن ثم فإن النفوذ السياسي الأمريكي في أذربيجان هو في حقيقته اقتراب على البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلى البحر المتوسط، وكذلك والوجود على بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى،⁽²⁾ إن الهدف السياسي الأمريكي هو إيجاد توازن بين علاقات هذه الدول مع روسيا، إذ تسعى الإستراتيجية الأمريكية جاهدة إلى التمرکز في هذه المنطقة الحيوية بهدف التأثير في قرارات وتوجهات دولها بالصيغة التي تخدم مصالحها إلى جانب هدف استراتيجي يتمثل في تطويق البحرين الأسود وقزوين للدخول إلى عمق آسيا الوسطى، وتحديدًا في أوزبكستان وإدخالها في دائرة النفوذ

(1) لقد بدا للدوائر الإستراتيجية العليا في الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة أن مصالحها تقتضي إعادة صياغة لعلاقات ومراكز القوة في القارة الأوراسية، هذا الإقليم الذي يعتبر من المناطق الحساسة جدا من العالم، نظرا للتنوع الاثني والمذهبي فيه، الأمر الذي يمكن استغلاله بسهولة لإيجاد حالة من حالات التناحر الإثني ونوع من أنواع الحروب الإقليمية والتدخل فيها وتوجيهها لصالح ضمان الوجود الأمريكي المستقبلي والفعلي في ذلك الجزء من العالم، بعد انحسار روسيا فيه وانكفائها نحو محيطها الداخلي والمساعدة على إيجاد كيانات ودول تتطلع للرعاية الأمريكية مثلما حدث في البلقان. احمد سيد احمد، دوافع وتداعيات إعادة انتشار القوات الأمريكية في الخارج، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004، ص ص 159-160.

(2) للمزيد انظر: باراج خانا، مصدر سابق، ص ص 113-114.

السياسي الأمريكي ومنعها من العودة إلى الفلك الروسي.. الرؤية الأمريكية للتوازنات الإستراتيجية في آسيا الوسطى.⁽¹⁾

وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق حلمها في السيطرة على منطقة أوراسيا من أجل تكريس سيطرتها العالمية بامتلاكها قلب العالم وهو ما سيكسبها العديد من الامتيازات الضرورية في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، متمثلة بما يأتي:

1- أن تحيط روسيا الاتحادية بحلف شمال الأطلسي للحد من قدراتها النووية، ومحاولة ضرب هذه القدرات بمنظومة دفاعية من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الروسية عابرة القارات التي تحمل رؤوس نووية من شأنها تهدد دول النظام الرأسمالي العالمي، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فضلاً عن الحيلولة دون هيمنة روسية على الطاقة في آسيا الوسطى التي توفر لروسيا أموالاً طائلة تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة، كذلك منعها من أن تتحول إلى مزود رئيسي مباشر للنفط إلى أوروبا.⁽²⁾

2- محاولة وقف والحد من قدرات الصين الصاعدة وكذلك الهند.

3- السيطرة على مخزن الطاقة القزويني ليكون بديلاً عن طاقة الشرق الأوسط الخليجية في حالة احتدام التنافس والصراع فيه.⁽³⁾

كما وفرت أحداث الحادي عشر من أيلول للإدارة الأمريكية حافزاً إضافياً لتشديد قبضتها على المناطق النفطية، وترى الإدارة الأمريكية أن خريطة ما تسميه «ملاذات الإرهاب» وما تطلق عليه «الدول المارقة» قد تكون هي نفسها خريطة موارد الطاقة الرئيسة في العالم، وقد تم تصنيف أفغانستان، بأنها في غاية الأهمية استراتيجياً، ففي أراضيها تمر الخطوط المحتملة لصادرات النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى بحر

(1) انظر: نوار محمد ربيع الخيري، مصدر سابق، ص 211.

(2) للمزيد انظر: عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا..، مصدر سابق، ص 84.

(3) للمزيد انظر: باراج خانا، مصدر سابق، ص 124-125.

العرب،⁽¹⁾ وأقامت وزارة الدفاع الأمريكية علاقات مع القوات المسلحة في أذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان، وبدأت في تأمين السلاح والتدريب لتلك القوات، وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة جوية «ماناس» في قيرغيزستان وتقع شمال العاصمة بشكيك، إذ تضم هذه القاعدة أكثر من ألف جندي أمريكي، أما القاعدة الثانية فهي قاعدة «خان آباد» الجوية في أوزبكستان، فضلاً عن ذلك فإن الولايات المتحدة ترتبط بالعديد من الاتفاقيات مع هذه البلدان، تتيح لها استخدام مجالها الجوي والهبوط الاضطراري للتزود بالوقود.⁽²⁾

وعلى الرغم من أن هناك قبولاً مؤقتاً للانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة.. فإنه لا يخلو من فرض تأثيرات جوهرية على النظام الدولي والتوازنات الجيوإستراتيجية الجديدة التي تتضح معالمها يوماً بعد يوم، إذا كان الهدف المعلن لإنشاء القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى هو الحرب ضد الإرهاب.. إلا أن طبيعة العمل الجاري فيها واتساعه وأبعاد الأنشطة الجارية فيها، يعطي مدلولات أبعد كثيراً من هذا الهدف المحدد.. ولاشك أن هذا الوجود يلقي بظلاله على النظام الأمني في آسيا بشكل عام بل وعلى أمن الصين وأمن روسيا بشكل خاص، إذ يوفر ذلك الوجود مزايا حيوية للولايات المتحدة في المنطقة الواقعة بين أوروبا وروسيا والصين، الأمر الذي يعني اقتراباً جغرافياً وعسكرياً مباشراً من القوتين الكبريين في آسيا.⁽³⁾

وضمن التوجه نفسه أطلق الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، منذ توليه مهام الرئاسة إستراتيجية لإعادة التوازن والارتقاء بالدور الدبلوماسي الأمريكي، منطلقاً في ذلك من إعادة المكانة لبعض توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، كالعودة إلى آسيا أو ما عرف بسياسة «التوجه نحو الشرق»، أو «إعادة التوازن في آسيا»، ويرتكز ذلك المبدأ

-
- (1) للمزيد انظر: لبنى خميس مهدي، الولايات المتحدة الأمريكية والتنافس على منطقة آسيا الوسطى بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة قضايا سياسية، العددان (23 و 24)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص ص 105-106.
 - (2) مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا.. الأسباب والحلول، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 131.
 - (3) طه المجذوب، رؤية إستراتيجية في السياسة الأمريكية- حقيقة أهداف التوجهات الأمريكية في آسيا الوسطى، ملفات الأهرام، العدد (126)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص 32.

الذي صرح به الرئيس أوباما في توجهات الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أوائل عام 2012، نحو سياسة «الاحتواء» الأمريكي القائمة على إحاطة الهدف وتطويره من الجوانب كافة، مستخدمة أوراقه الخلافية والصراعية مع جواره، فتم توظيف أوراق الصراع الهندي - الصيني، والياباني - الصيني، وكذا الكوري الجنوبي مع الصين، وورقة تايوان، فضلاً عن استثمار التوترات العرقية، والدينية، والثقافية، والحضارية داخل الصين ذاتها، وهو ما تجسد في تطويق الصين من الغرب، إذ احتلت القوات الأمريكية أفغانستان، وصارت موجودة في قواعد ثابتة في باكستان.⁽¹⁾

وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة ليست مستهلكاً رئيساً للطاقة الروسية، فإن لديها دوراً مهماً تمارسه في رعاية التضامن الأوروبي، وتعزيز سطوة الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا، وبذلك استهدفت إستراتيجية الطاقة الأوروبية-الأمريكية:⁽²⁾

- الحد من قدرة روسيا على أن تستمد ميزة سياسية أحادية من احتياطيها من النفط والغاز.
- تأمين المنفذ الآمن إلى الطاقة لكل أعضاء الاتحاد الأوروبي.
- تشجيع التبادلية بين روسيا وجاراتها، على قواعد الاستثمار والملكية، في قطاع الطاقة.
- تأمين الاستثمار الكافي في قطاع الطاقة الروسي، حتى تتسنى المحافظة على مستويات مرتفعة من الإنتاج، بينما يتم إدخال حقول جديدة إلى خط الإنتاج.

روسيا الاتحادية

وفي روسيا اكتسب المشروع الأوراسي زخماً جديداً مع وصول بوتين إلى الرئاسة فقد أعلن في الأول من تشرين الأول عام 2000 «أن روسيا هي دولة أوراسية» وأشار إلى: «إن المنطقة الأوراسية تكتسب أهمية فائقة اليوم ويجب أن نبني علاقات متساوية حقاً مع بلدانها، وأنه لن يكون لأي اتحاد أوراسي وضعية الاتحاد السوفيتي بالمعنى التبعية، بل المساواة بين الدول، والسيادة لكل دولة»، وتعد روسيا المنطقة حديقته الخلفية، ومنطقة

(1) محمد عبدالله يونس، مصدر سابق، ص ص 90-91.

(2) جفري مانكوف، امن الطاقة الاوراسية، دراسات عالمية، العدد (89)، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص 14.

نفوذها،⁽¹⁾ وقد خرجت أذربيجان من السيطرة الروسية عام 1994، وقيام أوزبكستان في 2005 بتفكيك الوجود العسكري الأمريكي على أرضها،⁽²⁾ بينما شهدت قرغيزستان صراعاً على النفوذ بين الولايات المتحدة وروسيا أسفر عن فوز روسيا وتصفية القاعدة الأمريكية في عام 2010، بينما شددت روسيا من قبضتها على طاجيكستان، ودعمت علاقاتها مع كازاخستان وتركمانستان، وتأرجحت علاقاتها مع أوزبكستان، ويزداد التنافس حدة مع اقتراب موعد انسحاب قوات حلف الأطلسي من أفغانستان، واستعداد روسيا لملء الفراغ.⁽³⁾

وبذلك لم تقتصر خطط الكرملين على الدفاع الوقائي ضد التمدد الأمريكي والغربي في فنائها الخلفي، وإنما استندت إلى إستراتيجية هجومية واسعة المدى من أجل استعادة نفوذها في تلك الجمهوريات، قامت على أربعة محاور رئيسة، تمثل أولها في الاعتماد على مناخات حروب أهلية مسلحة تتيح لروسيا التدخل والتحكم بداخل الدول السوفيتية السابقة، بينما تمثل المحور الثاني لاستعادة النفوذ أو لاحتواء وتطويق الخصم المتعاون مع الغرب ضدها في الاستناد إلى إثنيات متمردة ضد هذا الخصم المتقوي بالغرب، أما ثالثها، فهو استمالة جمهوريات سوفيتية سابقة في أثناء نزاعها الإقليمي مع جمهورية أخرى على مناطق محددة، وأخيراً استمرار النفوذ الروسي القوي داخل الجمهوريات الجديدة، خاصة تلك التي تضم أقليات روسية كبيرة، التي كانت ترتبط بالمرکز السوفيتي بروابط اقتصادية قوية.⁽⁴⁾

(1) ولأجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، عمدت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تشكيل ما عرف برابطة دول الكومونويلث التي ضمت 12 دولة هي: روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، أرمينيا، جورجيا، أذربيجان، كازاخستان، أوزبكستان، تركمانستان، قرغيزيا، طاجاكستان، مولدافيا. عاطف عبد الحميد، مصدر سابق، ص 83.

(2) إبراهيم عرفات، مصدر سابق، ص 126.

(3) محمد بيومي، مصدر سابق، ص 14.

(4) وكان للإستراتيجية الروسية الأثر الكبير في استعادتها لمكانتها ضمن مناطق نفوذها، إذ مكنتها من تحقيق ثلاثة انتصارات سياسية في الفترة من 2008 إلى العام الجاري 2010، الانتصار الأول عودة الهيبة الروسية بعد الحرب الروسية على جورجيا عام 2008، أما الثاني، فهو فوز فيكتور يانكوفيتش في الانتخابات الأوكرانية، أما الثالث، فتمثل في ثورة قيرغيزستان، التي أطاحت =

ولم تكن المواجهة الروسية - الجورجية التي اندلعت عقب القصف الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، إحدى اقاليم الجورجية ذات الحكم الذاتي في 8/8/2008، مجرد أزمة إقليمية بين دولتي جوار، وإنما كانت في حقيقة الأمر مواجهة بين روسيا التي تحاول استعادة نفوذها ومكانتها في منطقة نفوذها السابق،⁽¹⁾ والولايات المتحدة الأمريكية التي تعدها ممراً لأمن خطوط الطاقة وتجنب مرورها بالأراضي الروسية، وبذلك كانت تحاول اجتذاب حلفائها في المنطقة على النحو الذي يمكنها من تطويق روسيا ومد الهيمنة الأمريكية إلى الحدود الروسية المباشرة، فقد أوضحت تلك الأزمة أن روسيا استعادت مكانتها كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها وحلفائها وفرض إرادتها في هذا الشأن.⁽²⁾ كما إن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي يتطلعان إلى نفوذ عسكري في آسيا الوسطى، ولا يخفيان دعمهما القوي لدول وشعوب تلك المنطقة لدفعها إلى التمرد على النفوذ الروسي، خاصة في الشيشان وجورجيا وأذربيجان، في مقابل ذلك أعلنت ست دول وقوفها إلى جانب روسيا في حربها ضد جورجيا، فيما كانت قوات من حلف الأطلسي تجري مناورات عسكرية في أراضي جورجيا في أيار 2009.⁽³⁾

= برئيسها، كرمان بيكايف، الذي بدأ يبتعد وينقض وعوده التي قطعها لروسيا بإغلاق القاعدة الأمريكية على أراضيها.

Taras Kuzio, The Russian Factor in Ukraine's Presidential Elections, Eurasia Daily Monitor Volume:7Issue: 9, Published by The Jamestown Foundation, 2010, at: <http://www.jamestown.org>.

(1) إذ كان الرد الروسي حازماً وحاسماً في مواجهة جورجيا وقامت القوات الروسية بطرد القوات الجورجية المدعومة معنوياً من الولايات المتحدة وكادت القوات الروسية تستولي على كل جورجيا حتى أنها كانت على مقربة من العاصمة تبليسي، إلا أن روسيا حافظت على الباب مفتوحاً مع الغرب وخاصة مع الدور الفرنسي المعتدل بالنسب للجموح الأمريكي وكان الاعتراف الروسي بالجمهوريتين الانفصاليتين خطوة متقدمة للحد من التمدد الأمريكي والاستيلاء الكامل على منطقة الأوراسيا، إذ إن التطويق الروسي لجورجيا عن طريق أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المطلة على البحر الأسود قد قطع الطريق على السيطرة الأمريكية على منطقة أوراسيا. للمزيد انظر: التقرير الاستراتيجي العربي، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، 2008-2009، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2010، ص 35.

(2) جفري مانكوف، مصدر سابق، ص 16.

(3) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 267.

وكانت روسيا قد أسست منظمة معاهدة الأمن الجماعي في 7 تشرين الأول 2002 على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 17 أيار 1992، وينص ميثاق المنظمة على امتناع الدول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد فيما بينهم، وعن الانضمام إلى أحلاف عسكرية أخرى، كما نص الميثاق على أن الاعتداء على أي عضو في المجموعة يعتبر اعتداء على بقية الأعضاء، وتشمل منطقة مسؤولية هذه المنظمة مناطق تمتد من القوقاز مروراً بآسيا الوسطى وحتى أوروبا الشرقية.⁽¹⁾ كما قامت روسيا بعقد العديد من مبادرات الشراكة مع دول المنطقة وكان من بينها، توقيع الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا وكازاخستان في الأول من كانون الثاني، 2010، وعلى حد تعبير الرئيس بوتين «إنه المستقبل الذي يولد اليوم» ويشرح في كلام له في الثاني من كانون الثاني 2012 «أن الفضاء الأوراسي المشترك بين بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا سيبدأ فعلياً، وستلغى التأشيرات بين هذه البلدان بعد أن ألغيت الإجراءات الجمركية وسيتم لاحقاً اعتماد عملة موحدة على طريقة الاتحاد الأوروبي»، ويذكر أن سوريا تقدمت في 20 تشرين الأول 2013، بطلب الانضمام إلى هذا الاتحاد.⁽²⁾ وفي ظل الأزمة الأوكرانية وما يصاحبها من ضغوط غربية على الاقتصاد الروسي وفي خطوة متحدية وقع الرئيس بوتين مع رئيسي كازاخستان وبيلاروسيا على **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي** في 2014/5/29 على أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من كانون الثاني عام 2015، وجاءت الاتفاقية رسالةً من روسيا إلى الغرب تحمل تلويحاً بتعثر المصالح الغربية مع الدول الموقعة على الاتفاقية وليس مع روسيا وحدها.⁽³⁾

(1) وتضم في عضويتها، روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان وأرمينيا، وقد انسحبت من المنظمة كل من جورجيا وأذربيجان وأوزبكستان. عاطف عبد الحميد، مصدر سابق، ص 83.

(2) منذر بدر حلوم، روسيا توسع نفوذها الاقتصادي في آسيا... وتركيا تتجنب المواجهة، صحيفة العربي الجديد، بيروت، 2014/6/9، ص 4.

(3) المصدر نفسه، ص 5.

وتشير إستراتيجية الطاقة الرسمية الروسية إلى إن أمن الطاقة يعد عنصر مهم في الأمن القومي الروسي،⁽¹⁾ وهي في الوقت نفسه تسعى إلى ضمان السيطرة على سوق الطاقة الأوروبي، إذ إنها تمد أوروبا بـ25% من احتياجاتها من الغاز، بالمقابل تسعى أوروبا لتنويع وارداتها الغازية بعيداً عن روسيا، لذا لجأت إلى غاز ونفط آسيا الوسطى كبديل ومنافس، وتبدى هذا في الدعم المطلق الذي يبديه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لخط (نابوكو)، ليكون الغاز الآذري هو المنافس للغاز الروسي في أوروبا الوسطى والشرقية مع خطط لتوصيله لإيطاليا، كما يحاول الاتحاد الأوروبي إقناع تركمانستان وكازاخستان بالانضمام لخط نابوكو،⁽²⁾ من هنا كانت الإستراتيجية الروسية لمواجهة الالتفاف الأوروبي عبر التعاون مع كازاخستان، والسيطرة شبه المطلقة لشركة (غازبروم)⁽³⁾ على غاز تركمانستان عبر خط الأنابيب المشترك، إذ تقوم روسيا بإعادة تصدير الغاز التركياني لأوروبا عبر خطوط الغاز الروسية⁽⁴⁾، فمواجهة مشاريع الأنابيب الغربية بمشاريع مضادة

(1) جفري مانكوف، مصدر سابق، ص 12.

(2) Eugene Rumer, «The United States and Central Asia», in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp 18-74.

(3) تعد الشركة المساهمة المفتوحة غازبروم أكبر شركة روسية لاستخراج للغاز الطبيعي وواحدة من أكبر الشركات في العالم، والمقر الرئيسي للشركة موجود في مقاطعة شيريوموشي، بالأكروغ الإداري الجنوبي الغربي، في موسكو، واسم الشركة عبارة عن لفظة مكونة من كلمتين روسية تعني «صناعة الغاز»، وقد تم إنشاء شركة غازبروم في عام 1989 عندما حولت وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفيتي نفسها إلى شركة، مع الحفاظ على سلامة كل أصولها. وفي وقت لاحق، تمت خصخصة جزء من الشركة، ولكن في الوقت الحالي، تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول الشركة. وفي عام 2011 أنتجت الشركة من الغاز الطبيعي، ما يصل إلى 17 % من إنتاج الغاز في العالم، وقد ساهمت أنشطة شركة غازبروم فيما يصل إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي لروسيا في عام 2011. للمزيد انظر: ناتاليا غريب، إمبراطورية الغاز، ترجمة عمار قط، مكتبة مدبولي، 2011، ص ص 17-18.

(4) لقد تعددت خطوط الغاز الروسية: إذ تبنت روسيا مشروعات السيل الجنوبي (63 مليار متر مكعب)، والسيل الشمالي 1 و2 لألمانيا (55 مليار متر مكعب)، والسيل الشمالي 3 و4 للأراضي المنخفضة وبريطانيا (55 مليار متر مكعب) وخطوط نقل الغاز التركياني (40 مليار متر مكعب)، و«يامال 1» لبولندا وألمانيا (33 مليار متر مكعب)، و«يامال 2» لدول أوروبا الوسطى (15 مليار متر مكعب)، والسيل الأزرق (16 مليار متر مكعب)، =

هو جوهر السياسة الروسية لتأكيد هيمنتها على سوق الغاز الأوروبي، ومن الأمور الدالة أن الطاقة الإجمالية لخطوط الغاز الروسية الأوروبية الآن تبلغ 250 مليار متر مكعب سنوياً، تخطط موسكو لرفعها إلى 380 مليار متر مكعب، بينما تبلغ التوريدات الروسية 150 مليار متر مكعب فقط.⁽¹⁾

ويشار إلى إن الدول الأوروبية تعتمد بشكل بالغ على الطاقة من روسيا ونسبة لاتقل في متوسطها عن 30% ويتوقع أن ترتفع إلى 70% في 2030، وهو ما دعى الخبراء ومراكز الأبحاث إلى معالجة ردود الأفعال المتوقعة التي يجب أن يضطلع بها حلف الأطلسي تجاه التهديدات المحتملة للغاز الروسي وبصفة خاصة بعد تكرار أزمة وقف تصدير الغاز من قبل روسيا عن أوكرانيا ووسط أوروبا منذ كانون الثاني 2006.⁽²⁾

ومن هذا الواقع، تحاول الدول الأوروبية مواجهة تحكم روسيا في امن الطاقة عن طريق الوسائل الآتية:⁽³⁾

1- إقامة شراكة بين أذربيجان وجورجيا وتركيا، لدفع مشروع خط أنابيب الغاز باكو - بليسي - ارضروم الذي سيمتد بموازة خط النفط الشهير باكو - تبليسي - جيهان، وتهدف مثل هذه المشاريع إلى سحب الغاز من بحر قزوين والحقول الغربية لآسيا الوسطى وضخها إلى تركيا، لوقف السيطرة الروسية التي تستفيد من بالفعل من بيع كميات متزايدة للسوق التركية عبر خطوط أنابيب «السييل الأزرق» تحت مياه الجزء الشرقي من البحر الأسود، الذي بدا تشغيله عام 2003.

= وخطوط نقل الغاز لدول البلطيق (12 - 15 مليار متر مكعب)، فضلاً عن خطوط الغاز القديمة عبر أوكرانيا (55 مليار متر مكعب) التي تسعى روسيا لتقليل الاعتماد عليها. ويتزامن هذا مع إعلان «غازبروم» أنها لن تنقل الغاز إلا عبر الأنابيب التي تمتلكها بالكامل، أو تمتلك حصة حاكمية فيها، وهو ما يعد تحدياً لسياسة الاتحاد الأوروبي للطاقة. محمد بيومي، مصدر سابق، ص 11.

(1) للمزيد انظر: ناصر زيدان، مصدر سابق، 245.

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا..، مصدر سابق، ص 87.

(3) المصدر نفسه، ص ص 80-81.

2- تشكيل شراكات مضادة للشراكات الروسية، ويعد اتحاد غوام «GUUAM» الذي تأسس في 1997 ويضم جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وأوزبكستان، محاولة لإيقاف سيطرة روسيا على الدول المتفككة من الاتحاد السوفيتي، وبصفة خاصة ما تعانيه هذه الدول من احتكار شركة «غازبروم» لأمن الطاقة فيها.

3- محاولة تركيا تقديم نفسها كبديل لروسيا في امن الطاقة العالمي، وذلك من خلال بناء تحالفات مع الدول المنتجة للغاز مثل أذربيجان من ناحية والدول المستهلكة للغاز والمتمثلة بدول جنوب أوروبا.

الصين

في ظل هذا التنافس تبرز الصين كلاعب أساس في المنطقة، وقد ارتكزت اهتماماتها على عناصر أساسية أهمها، هو أمن حدودها، والحفاظ على استقرار المنطقة، وتأمين حاجتها لمصادر الطاقة، وفي ظل حاجتها الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان عليها البحث عن بدائل رخيصة وأكثر أمناً، ومن هنا برزت أمامها مصادر الطاقة في آسيا الوسطى القريبة منها، غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا والولايات المتحدة وأوروبا الذين يتخوفون من الصين في إن تزاخمهم في السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز، وفي الوقت نفسه تشكل آسيا الوسطى سوقاً استهلاكياً رائجاً للسلع الصينية، ومعظم واردات الصين من آسيا الوسطى هي المواد الخام التي تفتقر إليها الصين، وتصدر الصين السلع الاستهلاكية لهذه الدول،⁽¹⁾ كما مارست الاستثمارات الصينية في آسيا الوسطى دوراً في حل ما تعاني منه هذه الدول من نقص رؤوس الأموال، وبالنسبة للصين فآسيا الوسطى هي معبر لا يمكن الاستغناء عنه لأوروبا ومنطقة غرب آسيا فهي شريان مواصلاتها، وخلافاً لأهداف الدول الأخرى في آسيا الوسطى فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها، وإنما تأمل في التعاون الاقتصادي واستتباب الاستقرار في هذه الدول بما ينعكس على الأمن القومي الصيني.⁽²⁾

(1) للمزيد انظر: لبنى خميس مهدي، مصدر سابق، 110.

(2) وتعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغزستان، وتزخر آسيا الوسطى حالياً بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها: التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من =

وانطلاقاً من إدراك الصين أن نقطة ضعفها إزاء التحرك العسكري الذي يستهدف تزودها بالنفط⁽¹⁾، طور الصينيون قواعدهم البحرية، وهم يبذلون الجهد لبناء مرافئ نفطية وممرات نفطية برية تصل مباشرة بين آسيا الوسطى والصين عبر الاتحاد الروسي، إن التعاون بين الصين وروسيا وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى يهدف إلى فتح ممر أطلسي-آسيوي يضمن استمرار تزود الصين بالطاقة عندما تعتمد الولايات المتحدة إلى فرض حصار بحري في المحيطات. وثمة مباحثات دائرة اليوم بالتعاون مع روسيا حول مد أنبوب للغاز من إيران إلى الصين، مروراً بباكستان والهند.⁽²⁾ كما تسعى الصين إلى وضع الأساس لتأسيس كتلة أوراسيا، إذ سارت في خطة مضادة وهادئة وصامتة لبناء أوراسيا من خلال مشروع طريق الحرير الجديد الذي يعد جسر للتنمية يربط بين المراكز الاقتصادية في الصين وروسيا ومعها آسيا الوسطى وأطراف من الإطار الخارجي للشرق الأوسط (إيران والهند وتركيا) ليصل إلى أوروبا في معظم أرجائها.⁽³⁾

= أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند.

Zhao Huasheng, Central Asia in China's Diplomacy, in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp137-214.

(1) وقد كانت الصين قد اشترت شركة بترو كازاخستان النفطية بـ 4.18 مليارات دولار عام 2005 وكذلك اتفقت الصين مع تركمانستان على مشروع لنقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عاماً إلى الصين الذي تم توقيعه بين بكين وعشق آباد في نيسان 2006، كما توجد اتفاقيات مبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين أو حتى الدول الأخرى مثل مشروع نقل الغاز التركماني عبر أفغانستان إلى باكستان والهند. مطيع الله نائب، الصين وإيران وتركيا.. اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، مركز الجزيرة للدراسات، بحث منشور على الموقع: <http://aljazeera.net>

(2) Mahdi Darius Nazemroaya, US NATO War Agenda, Al-Arab Weekly, London, RU/UK, 18 December 2010, p 9.

(3) إذ تعمل الإستراتيجية الصينية على استثمار عشرات المليارات من الدولارات في آسيا الوسطى لربط التجارة الإقليمية في المنطقة بالصين وزيادة انفتاحها، ويشمل أيضاً صندوق نقد قيمته 40 مليار دولار لتنمية البنى التحتية في الدول المجاورة للصين، لاسيما آسيا الوسطى التي تعاني من بنى تحتية هشة وريثة ورثتها عن الاتحاد السوفيتي، التي تعيق الانفتاح التجاري. وتُظهر مبادرة طريق الحرير، التي تهر من منطقة هورجوس الحرة على الحدود الصينية الكازاخية، وعبر وقيرغيزستان وطاجيكستان، قبل أن تصل إلى إيران، =

كما أعلنت الصين أنها ستبحث إمكانية إقامة صندوق للتعاون الاقتصادي بينها وآسيا الوسطى بهدف تدعيم الروابط الاقتصادية مع الدول المجاورة. وصرح رئيس الوزراء الصيني بذلك خلال خطابه في منتدى الصين - أوراسيا الثاني للتنمية الاقتصادية والتعاون بان الهدف من ذلك هو بناء جسر جديد من الصداقة والتعاون عبر قارة أوراسيا وإقامة ممر جديد لانتفاخ الصين على الغرب وجعل شينجيانغ بوابة للتعاون المتبادل المنفعة بين الصين ودول أوراسيا الأخرى.⁽¹⁾ ولا تقتصر الاهتمامات الصينية في بحر قزوين وآسيا الوسطى على موضوع مصادر الطاقة، بل يتعداه إلى مواضيع أخرى تُعتبر أساسية بالنسبة إلى الصين: فأولاً، هناك موضوع التوسع الأمريكي العسكري والاقتصادي في المنطقة الذي ترى فيه تهديداً مباشراً لأمنها ومصالحها، وثانياً، هناك التصدي للحركات الانفصالية والمجموعات المتمردة، وخصوصاً منظمة تركستان الشرقية، وضمان أمن إقليم سينكجيانغ (Xinjiang) وثالثاً، هناك بناء علاقات قوية مع دول المنطقة بما يسمح للصين بتحقيق مصالحها الاقتصادية والتجارية، وإذا كان بعض المحللين يعتبر أن الصين لا تسعى إلى السيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة لأنها تريد علاقات جيدة مع مختلف القوى الدولية والإقليمية، فإن سعي الصين إلى المحافظة على مسارها التصاعدي اقتصادياً وسياسياً يدفعها بطبيعة الحال إلى التشدد تجاه مساعي هذه القوى للتوسع في مناطق نفوذها.⁽²⁾

وبهذا فإن التمرکز الاقتصادي الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، كما تمثل في إغلاق القاعدة الأمريكية في أوزبكستان عام 2006 وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأمريكية في قرغيزستان ثم الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في حزيران من العام نفسه لإغلاق القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى.⁽³⁾ ومن جهتها نجحت منظمة

= في حين لا يبدو أن هناك موقع هام لتركمانستان على الخارطة، إذ تربطها بالفعل شبكة من خطوط الغاز بالصين حالياً. باراج خانا، مصدر سابق، ص 127.

(1) للمزيد انظر: كاتسوهيكو سويتسوجو، تحالفات الطاقة في اسيان+3 والتعاون الإقليمي-نظرة موحدة لأمن الطاقة، في كتاب: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص 251-253.

(2) Zhao Huasheng, Op, Cit, p 214.

(3) إبراهيم عرفات، مصدر سابق، ص 126.

شنغهاي في استقطاب دول آسيا الوسطى بشكل كبير ضد التوجهات الغربية التي تسعى لفرض أجندتها على الأنظمة الديكتاتورية التي لا تريد الخضوع إلى ضغوط الغرب فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان والديمقراطية، فكثيرا ما يعلن زعماء آسيا الوسطى تصريحاتهم ضد الانتقادات الغربية والأميركية من العاصمة الصينية بكين، إذ تمثل حالة التنافس والاحتكاك بين حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة ومنظمة شنغهاي بقيادة الصين تعبيرا واقعيّا لحركة التوازنات الجيوإستراتيجية في أوراسيا.⁽¹⁾ من طرفها تحاول دول آسيا الوسطى إيجاد توازن بين مختلف القوى في المنطقة للخروج من السيطرة الروسية على البنية التحتية لخطوط نقل الطاقة وإيجاد جو من التنافس بين اللاعبين الكبار تستفيد منه الزعامات المستبدة في السيطرة على مقدرات هذه المنطقة بعيدا عن ضجيج رعاية الديمقراطية وحقوق الإنسان القادم من الغرب.⁽²⁾

وبمعنى آخر فإن خطة الصين هي بناء قدراتها وتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على وفق نظرية الاعتماد المتبادل لا الاستنزاف والحروب- وجعله قاعدة أساس تربط بين اقتصادات الدول الآسيوية وروسيا وأوروبا، وذلك من خلال التنمية وقطاعات الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي)، بما يجعل أوراسيا المنطقة الأساسية الكبرى التي تقود الاقتصاد الدولي وتحدد مصير توازنات القوى الجيوإستراتيجية العالمية.⁽³⁾ وقد تشاركت الصين وروسيا حول رفض انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، وضرورة فرضه نظام التعددية القطبية، وهذا ما يضمن مصالح وأهداف القوى الرئيسة فيها، كما تصاعدت وتيرة التعاون العسكري والاقتصادي والسياسي بين روسيا والصين في السعي المشترك إلى تطوير أشكال مؤسسية للتعاون الربح، وهذا ما تحقق بتأسيس مجموعة شنغهاي الصينية، بهدف توفير إمكانية حقيقية لدعم الاستقرار في تلك الدول الأوراسية، وذلك لتحقيق مصالحهما المشتركة لمناهضة التدخل الأمريكي المتوسع في آسيا الوسطى.⁽⁴⁾

(1) باراج خانا، مصدر سابق، ص 125.

(2) بايتس غيل، مصدر سابق، ص ص 238-239.

(3) وليد محمود عبدالناصر، مصدر سابق، ص ص 83-84.

(4) عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا..، مصدر سابق، ص 105.

ومن ما تقدم نجد إن إدارة لعبة التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة وبين روسيا والصين من جهة أخرى في منطقة أوراسيا عبرت عن حركة جديدة للتوازنات الجيوإستراتيجية، إذ إن الموقف الروسي قد أعاد روسيا الاتحادية إلى موقعها الطبيعي في مواجهة التمدد الأمريكي الذي يحاول خنق الاتحاد الروسي ومحاصرته، كما إن الصين تمكنت من فرض تواجدها من خلال نفوذها الاقتصادي والسياسي السلمي، كذلك فإن روسيا والصين وحلفاؤهما في مجموعة شنغهاي فضلاً عن التحالفات والشراكات الأخرى زادت من مقدرتهم على مواجهة الوجود الأمريكي وتوسع نفوذ حلف الأطلسي وفرض توازن العالمي جديد. ومن هنا نشأ محوران أساسيان في أوراسيا، الأول، محور أمريكي - أوروبي - هندي، والثاني، محور روسي - صيني - مع عدد من دول الاتحاد السوفيتي.⁽¹⁾

(1) للمزيد انظر: إبراهيم عرفات، مصدر سابق، ص 124. وانظر كذلك: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 54-55.

المطلب الثاني

الشرق الأوسط

حظيت منطقة الشرق الأوسط، ومُنذ أوائل القرن العشرين وحتى اليوم باهتمام علماء الاقتصاد والسياسية والمفكرون الاستراتيجيون فضلاً عن صُناع القرار، وتبعاً لما تملكه من ثرواتٍ طبيعية هائلة، وموقع استراتيجي وأهمية جيوسياسية، جذبت اهتمام القوى العالمية في التدافع للسيطرة عليها وضمان استمالة التوازنات الجيوإستراتيجية لصالح أهدافهم وفرض الهيمنة على المنطقة التي تمكن من يتحكم بها من اكتساب موقع أفضل في التوازنات العالمية، الأمر الذي جعلها مياديناً للمنافسة الاقتصادية والصراع السياسي والعسكري بين القوى الفاعلة والطموحة والمؤثرة في السياسة الدولية.

وبذلك كان الشرق الأوسط وما يزال محط اهتمام وتنافس القوى الدولية، كونه يتمتع بالعديد من المميزات التي جعلت حضوره في أجندة تلك القوى ثابتاً، حتى بات وجوده في قمة الاهتمامات للاستراتيجيات الدولية واضحاً لاسيما، في الاستراتيجيتين الأمريكية والروسية فضلاً عن القوى الأخرى، بعده من أكثر المناطق العالم أهمية لمصالحهم الحيوية. ولا يُبالغ إذا قلنا أن النتائج التي يفرزها تؤثر على مستقبل النظام العالمي، وعلى نمط التوازنات الجيوإستراتيجية. كما إن تفاعلاته تأتي متأثرة بموازين القوى الدولية المتأرجحة سلباً وإيجاباً بين اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية أو استعادة حالة التوازن، وتبعاً لذلك أصبحت هذه المنطقة، منذ أكثر من قرن وما تزال ساحة للتنافس والصراعات الدولية، ابتداءً من الدور البريطاني ثم النفوذ الأمريكي، مع أدوار متنامية للصين وروسيا وأوروبا والهند.⁽¹⁾ ومن هنا سنحاول إن نحلل أداء وادوار القوى العالمية الأبرز ضمن هذا الإقليم الجيوإستراتيجي ومدى انعكاس ذلك على حركة التوازنات.

(1) للمزيد انظر: محمد عبدالسلام، إقليم بلا نظام.. البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٥)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨-٩.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي

على الرغم من أن القوة الأميركية في الشرق الأوسط مأزومة، إلا أن الولايات المتحدة لن تتخلى عما تعتبره مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة في المستقبل المنظور، فهي ترى أن لديها مصالح إستراتيجية متمثلة بما يأتي:

- توفير الطاقة، بعدها المصلحة الأميركية الأولى، فالمنطقة تحوي الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتسعى الولايات المتحدة نحو ضمان التحكم بتدفق هذه الموارد تحت إشرافها إلى الأسواق العالمية، ومنع أي قوة أخرى إقليمية أو عالمية من التحكم به، وسعيًا منها إلى تحقيق تلك الغاية، ستحافظ الولايات المتحدة على وجودها العسكري في الخليج العربي، وكذلك على تحالفاتها مع العديد من دول الخليج العربية، إلى أجل غير مسمى.⁽¹⁾
- الحفاظ على أمن (إسرائيل) وتفوقها، فهي الحليف الشرق أوسطي الذي تتطابق مصالحه بشدة مع مصالح الولايات المتحدة، سواء من ناحية تعزيز الاستقرار الإقليمي ومكافحة الحركات المتطرفة العنيفة (حماس وحزب الله) والأنظمة في (سوريا وإيران) لمنع قيام أي كتلة عربي معادي، أو فيما يتعلق بمنع المزيد من الانتشار النووي في المنطقة.⁽²⁾
- دفع عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي كما جاء في وثيقة «إستراتيجية الأمن القومي» الأمريكية، التي أعلن عنها البيت الأبيض في 2006/3/16، ومواجهة التهديدات الإرهابية والتطرف الذي حددته الولايات المتحدة على أنه يشكل خطراً رئيساً على أمنها القومي، وإن ذلك سيتطلب استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي، وتعاوناً

(1) بول سام، تنافس القوى العظمى على مستقبل الشرق الأوسط، صحيفة الحياة، لندن، العدد (15)، نيسان، 2010، ص 6. وكذلك انظر: خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي.. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص 45-46.

(2) محسن صالح، الثورات العربية: السياق والتحديات تدخل الدول الإقليمية برعاية ومتابعة أمريكية (السعودية وقطر أمودجا)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (2)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2012، ص 114-115.

أمنياً واستخباراتياً وثيقاً معها، وحذراً إزاء عملية التحول التي قد تضع الأحزاب الإسلامية في مقاعد السلطة.⁽¹⁾

كما أظهرت الولايات المتحدة اهتماماً واسعاً بمعالجة قضايا الشرق الأوسط وإصلاحه بما يتلاءم مع مصالحها من خلال العديد من المبادرات، إذ أشار جورج ووكر بوش في خطاب أمام المجلس الوطني لتنمية الديمقراطية في تشرين الثاني 2003 بالقول «إن السياسة الأمريكية التي امتدت لنحو 60 عاماً في تأييد حكومات لا تلتزم بالحرية السياسية قد فشلت، وإنها قد تبنت إستراتيجية مستقبلية جديدة للحرية في الشرق الأوسط».⁽²⁾

في كانون الثاني عام 2003 وقف كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أمام مؤسسة التراث (هيرتيج فاونديشن) ليعلن أن الولايات المتحدة تعمل من أجل إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في الشرق الأوسط، وأطلق مع هذا الإعلان ما أسماه « مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط » وتتضمن المبادرة إعلان قيام الولايات المتحدة بالمساعدة على إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية في بلدان الشرق الأوسط.⁽³⁾ وفي السابع من آب 2003 عادت كونداليزا رايس مرة أخرى لتتحدث عن المشروع الأمريكي الخاص بالتغيير في الشرق الأوسط وذلك عبر مقال لها في صحيفة واشنطن بوست بعنوان (تأملات في التحول المنتظر بالشرق الأوسط) جاء فيه يتعين على الولايات المتحدة وأصدقائنا وحلفائنا العمل من أجل تحقيق تحول ديمقراطية في الشرق الأوسط، وتضيف رايس إلى ذلك قولها أن مهمة الولايات المتحدة الجديدة هي العمل مع قادة الشرق الأوسط الساعين للتقدم باتجاه

(1) The White House, The National Security Strategy of the united states of America, September, 2006: <http://www.whitehouse.com>.

(2) نقلاً عن: احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير-الإبعاد السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (158)، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2004، ص 42.

(3) مارينا اوتاوي، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط-استعادة المصادقية، شرح السياسات، العدد (60)، مؤسسة كارنغي للسلام الدولي، 2008، ص 2.

ديمقراطية أكبر وتسامح وازدهار وحرية.⁽¹⁾ وإذا نظرنا إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أعلنها جورج بوش في آذار 2004 وطرحها في قمة مجموعة الثماني التي عقدت في جورجيا يونيو 2004، فإن المبادرة تدعو إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية من إزالة الحواجز والقيود التجارية والاقتصاد الحر وتدفع البضائع لها، تخدم الشركات المتعددة الجنسية واستثماراتها في عالم الجنوب.⁽²⁾

ومع ظهور الوفرة النسبية المتولدة عن الاكتشافات الكبرى من الطاقة في الولايات المتحدة، إذ كشفت إدارة المسح الجيولوجي عن وجود مخزون هائل في ولاية وايومنغ يقدر بـ 969 بليون برميل في مناطق غرين ريفر وحوض وأشاكي جنوب غرب الولاية، علماً إن احتياطي النفط في دول الخليج (السعودية والعراق وإيران والكويت والإمارات) يقدر بـ 715 بليون برميل،⁽³⁾ التي غيرت من صورة المنطقة في الإدراك الأميركي، فالندرة النسبية لموارد الطاقة لم تعد موجودة وضاعطة على صانع القرار الأميركي، وتحولت من منطقة إستراتيجية في أولويات الأمن القومي الأميركي إلى منطقة مهمة من مناطق العالم، ويستتبع هذا التغير الإداري للمنطقة في أذهان النخبة الأميركية تحولاً في نمط إدارة الصراعات في المنطقة، فلم تعد الولايات المتحدة مضطرة للانخراط العسكري فيها كما جرى في العقود السابقة بغرض تأمين تدفق النفط، ويعني ذلك موضوعياً أن نظاماً إقليمياً جديداً قيد التبلور لتعبئة الفراغ المتولد عن التراجع الأميركي النسبي المرتقب من

(1) المصدر نفسه، ص 4.

(2) احمد سليم البرصان، مصدر سابق، ص ص42-43.

(3) اذ تؤكد التقارير الواردة من إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة أن ما يقرب من نصف النفط الذي تستهلكه الولايات المتحدة سيكون من إنتاج محلي بحلول عام 2020 وأن 80 % منه سيُنتج من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ومؤخراً أظهرت دراسة اقتصادية أعدتها شركة بي بي (بريتيش بتروليوم) أن الولايات المتحدة ستتحرك تماماً من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط ودول أجنبية أخرى بحلول عام 2030.

Ian Bremmer and Kenneth A. Harsh, «When America Stops Importing Energy», New York Times (op-ed), 22/5/2013, <http://www.nytimes.com/2013/05/23/opinion/global/when-America-stops-importing-energy>.

المنطقة⁽¹⁾، وأن هذا النظام الجديد يعرف تنافساً جديداً على الموقع فيه ويفتح الباب أمام القوى العالمية الأخرى في سبيل إيجاد توازنات تتوافق مع قدراتهم وما يؤول آلية واقع السياسة الدولية من تطورات، كما إن الولايات المتحدة ستظل لاعباً رئيساً في الشرق الأوسط لضمان مصالحها فيه، ولكن انخراطها لن يكون عسكرياً مفرطاً بالضرورة.⁽²⁾

كما أنتجت عملية التغيير العربي العديد من القضايا التي ستطفو على سطح الأحداث وتؤدي إلى مزيد من الصراعات والتوترات بين شعوب المنطقة على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي، ومنها التنوع الديني والعرقي والطائفي، فمثلاً برزة المسألة الدينية في مصر (مشكلة الأقباط)، وفي سوريا ظهرت المشكلة الكردية، كذلك البعد الطائفي والمذهبي (العلويين والسنة والدروز)، وفي ليبيا الانقسامات القبلية ومشكلة المسيحيين والمناطقية، فضلاً عن اليمن التي تعاني من مشكلة الجنوب ومشكلة الحوثيين، والمشكلة الطائفية في البحرين، وكذلك تأثير القوى الإقليمية (إيران، إسرائيل) على دول المنطقة، جميع تلك المشاكل وغيرها تدفع بالقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة نحو التدخل لضمان مصالحها والاقترب من أهدافها، من خلال إدامة هذه المشاكل وافتعال أزمات أخرى تمنع دول المنطقة من تحقيق الاستقرار والتقدم.⁽³⁾

ومثلت أحداث التغيير التي بدأت عام 2011 في شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي أطلق عليها «الثورات العربية» تحدياً جديداً أمام الولايات المتحدة، التي تخلت عن

(1) وظهرت شواهد التراجع الأمريكي في عدم الانخراط بشؤون المنطقة مع سحب القوات من العراق، ثم مفاوضاتها مع إيران على الملف النووي، ودفع حلف الناتو لأداء العمليات العسكرية في ليبيا، فضلاً عن إحجامها عن التدخل عسكرياً في سوريا من دون قرار من مجلس الأمن كما فعلت مع العراق.

(2) اليأس فرحات، أمريكا اليوم، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 2013، ص 28. كذلك: للمزيد انظر: زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأمريكية- ثورة في الأفق؟، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 15-16.

(3) عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي- الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (3)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2012، ص 34.

سياستها التقليدية تجاه حلفائها، من خلال التخلي عن الرئيس مبارك الذي كان يحظى بدعم عربي، وبخلاف ليبيا، التي تدخل فيها تحالف من الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة لخلق نظام القذافي وإنهاء الحرب، رسمت أسلوب جديد في تغيير النظام السوري، ويبدو أن الولايات المتحدة رأت في هذه الثورات في البداية، ظاهرة مماثلة للثورات المخملية في أوروبا الشرقية في أواخر ثمانينات القرن الماضي عندما انتفض الشعب ضد الأنظمة الاستبدادية الفردية. بينما في روسيا راجت «نظريات المؤامرة» في روسيا، التي تؤكد بان كل ما يحدث ليس إلا مؤامرة أمريكية تستهدف المصالح الروسية وترمي إلى «إعادة هيكلة» منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لما فيه مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها هناك.⁽¹⁾

وجاء التعامل الأمريكي مع الحراك العربي بمنطق براغماتي لتجنب المصادمة مع الشعوب العربية، فقدمت الدعم العسكري لبعضها مثلما حصل في ليبيا لأن إسقاط النظام الليبي كان من صالح الولايات المتحدة، فضلاً عن أن النفط الليبي شكل دافع قوي لدى دول أوروبا التي تعاني أزمة اقتصادية خانقة، في حين لم تدعم الحراك الشعبي في البحرين أو الكويت أو في السعودية، وبدت الإستراتيجية الأمريكية في تفاعلها مع دول المنطقة والحراك الشعبي كنها متناقضة، إذ إنها تتحرك على وفق مقتضيات مصالحها وحلفائها في المنطقة.⁽²⁾ كما إن الولايات المتحدة انتهجت أسلوب جديد في المنطقة جزء كبير منه يتم عبر الحلفاء، وأساس ذلك الأسلوب هو التعاون والمسؤولية الجماعية في حل الأزمات بشرط إن يبقى ذلك تحت القيادة والسيطرة الأمريكية، على اعتبار إن بقية القوى العالمية الأخرى غير قادرة على إدارة إستراتيجية قيادية على الساحة الدولية.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: ناصر زيدان، مصدر سابق، ص ص 284-285.

(2) يان شويه تونغ، الأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط صعبة المنال، مركز أبحاث

القضايا الدولية، جامعة تشينخوا، الصين، 2012، ص 6.

(3) عبد علي كاظم المعموري، انبلاج فجر النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب، مجلة حمورابي

للدراستات، العدد (2)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2012، ص 19.

وفي حين يصف زيبغنيو بريجنسكي في كتابه رؤية إستراتيجية، الحالة الأمريكية بـ «حالة التراجع الأمريكي» في المنطقة، إذ يشير إلى إن «الولايات المتحدة استفادة قبل ما لا يزيد عن خمسة وثلاثين عاماً من حزمة علاقات متينة مع البلدان الأربعة في الشرق الأوسط: إيران، والسعودية، ومصر، وتركيا، جعلت مصالح الولايات المتحدة في المنطق آمنة، إما اليوم فإن نفوذها في جميع الدول الأربع متضائل «مضطربة» إلى حد كبير، فهي في حالة عداء مع إيران، والسعودية بالغة الحساسية بالنسبة لسياستها الإقليمية المتطورة، وتركيا مستاءة من غياب التفهم الأمريكي لطموحاتها الإقليمية، ونزعة الشك المصرية المتصاعدة فيما يخص علاقاتها مع «إسرائيل» وهو ما يضع مصر في موقف متناقض مع الأولويات الأمريكية، ومن الواضح ان مكانتها في المنطقة متدهورة وان أي انحطاط أمريكي يجهز على هذه المكانة»⁽¹⁾. كما خصص بريجنسكي في مقال نشر في مجال «فورين بولسي» الأمريكية، عام 2012 للحديث عن العواقب المحتملة لتراجع الدور الأمريكي عالمياً، وتخليها عن حلفائها في العالم العربي خاصة الرئيس المصري السابق مبارك، بالقول لقد «قوضت الثورات العربية عام 2011 الاستقرار السياسي في معظم الدول العربية، وفتحت الباب على مصراعيه أمام الاضطرابات في المنطقة التي سوف تشهد تنامياً للضغوط الشعبية الداخلية والقلقل الاجتماعية المتفرقة وتصاعداً غير مسبوق للأصولية الدينية والنزعات العرقية، ولا تؤدي الثورات العربية -حسب بريجنسكي- انحسار تأثير الولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط، وإنما على العكس سوف تعمل على (تفتيت) الدول العربية وتآكل انتماؤها القومي، وهي الفكرة التي طرحها مبكراً في كتابه «بين جيلين» في منتصف السبعينيات من القرن العشرين»⁽²⁾.

وفي تصريح للرئيس أوباما خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2013/9/24 قال « إن الولايات المتحدة جاهزة لتوظيف جميع عناصر قوتنا، بما في ذلك القوة العسكرية، لتأمين مصالحنا الأساسية في المنطقة، وسنتصدى للعدوان الخارجي على حلفائنا وشركائنا، كما فعلنا في حرب الخليج، وسنضمن الانسياب الحر للطاقة من المنطقة إلى العالم، وسنعمل على تفكيك الشبكات الإرهابية التي تهدد شعبنا، وأينما كان ذلك

(1) زيبغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية- أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 118.

(2) انظر: برتران بادى ودومينيك فيدال، مصدر سابق، ص ص 94-95.

ممكناً، سنبنّي قدرات شركائنا وطاقاتهم وسنحترم سيادة الأمم.. لكن حينما يكون من الضروري الدفاع عن الولايات المتحدة في وجه هجوم إرهابي، فإننا سننّخذ إجراءً مباشراً، وأخيراً، إننا لن نتساهل حيال تطوير أسلحة دمار شامل أو استخدامها».⁽¹⁾

مقابل ذلك نجد إن القوى العالمية الأخرى، أوروبا وروسيا والصين والهند، لها أدوار متنامية في المنطقة، لكن أياً منها لا تستطيع أن تُعطّل في شكل كلي أو مباشر الدور الأمريكي في المنطقة، فهذه القوى الأربع كلها تخشى التطرف الإسلامي، ولها مصالحها، إذ إن ثلاثة منها تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق الطاقة من المنطقة، لكنها كلها لا تملك الموارد -أو لا ترغب في إنفاق مواردها- للاضطلاع بأدوار أمنية وسياسية تقوم بها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، إنها إجمالاً تستفيد من الدور الأمريكي في مجالي الأمن والطاقة في المنطقة، وتسعى إلى حصد الفوائد بأكبر قدر ممكن.⁽²⁾

وتحتل منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا مكانة مهمة، إذ إنها تعتمد على تدفق النفط من المنطقة، وتحرص على تعزيز صادرات الغاز منها لإضعاف قبضة روسيا الخانقة على إمدادات الغاز إليها، وهي تستفيد من الوجود الأمريكي فيها، وتسعى نحو بناء نظام نقل نفط وغاز عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط من خلال الاتحاد من أجل المتوسط الذي يضم دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية وإسرائيل وتركيا وقبرص، كما إنها تشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وقد قلّدت أوروبا المقاربة الأميركية للمشكلة، من ناحية التركيز على الجانبين الأمني والاستخباراتي.⁽³⁾

وقد تجاوز حلف الأطلسي دوره التقليدي وحدوده الأطلسية بالتحرك في مناطق ذات أهمية إستراتيجية، ومن جملتها المنطقة العربية، بهدف احتواء العالم العربي عسكرياً وأمنياً، وقد أطلق الحلف مبادرة الشراكة مع بلدان المغرب العربي منذ عام 1994، وأجرى الحلف مناورات عسكرية عدة مع المغرب والجزائر في شهري تموز وتشيرين الثاني 2005،

(1) Declaration by President Obama in Address to the United Nations General Assembly», The White House, 24, September, 2013, at :<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/09/24/remarks-president-obama-address>.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 218.

(3) المصدر نفسه، ص 219.

كما بدأ فعلياً الحوار مع بلدان الخليج عام 2004، وتم توقيع مبادرة التعاون مع الكويت عام 2005، ثم عقد مؤتمر «الناطو والشرق الأوسط الكبير»⁽¹⁾، كما استطاع الحلف إنشاء قوات سريعة الانتشار لضرب أي أهداف تعتبرها معادية في المنطقة العربية، وقد تجسد ذلك في العملية العسكرية التي قام بها الحلف ضد ليبيا عام 2012.⁽²⁾

روسيا الاتحادية

إن القيمة الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط فرضت على السياسة الروسية أن تضعها ضمن أولوياتها واهتماماتها، ذلك لأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيداً عن تلك المنطقة الإستراتيجية، إذ ترسم فيها مكانة القوى وتوازناتها، فضلاً عن كونها تمثل منصة ارتكاز لأي دور محتمل لأية قوة أمريكية كانت أم روسية أم أوروبية، لذلك تعتقد روسيا أن إمكاناتها وإرثها السياسي وتوجهاتها الحالية تؤهلها لحجز مكان بارز في خارطة تشكل العالم الجديد. وتأكيداً على ذلك اشر الرئيس بوتين في 13 كانون الثاني 2012، وكان حينها رئيساً للوزراء بالقول «إن روسيا لن تسمح بتخطي مصالحها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».⁽³⁾

بيد أن قدرات روسيا وطموحاتها اليوم اكبر مما سبق، فقد أعاد فلاديمير بوتين روسيا إلى الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين من خلال التعاون مع معظم الدول الرئيسية في المنطقة،⁽⁴⁾ فجدد الدعم العسكري لسورية، حليفها، وبنى أيضاً شبكة

(1) شذى زكي حسين، حلف شمال الأطلسي والتوازنات الإقليمية (دراسة في الأزمة السورية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(45)، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص ص 116-117.

(2) وليد محمود عبدالناصر، مصدر سابق، ص 83.

(3) نقلاً عن: ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 283.

(4) إذ تذكر ماريانا بيلنكايا، المحللة السياسية في وكالة نوفوستى الروسية، أن روسيا غايتها ليست المواجهة مع أي جهة في المنطقة، وإنما تحقيق الاستقرار فيها. وتشير إلى أن الوضع بدأ يتغير منذ عام 2000، إذ أعادت روسيا بالتدريج الحوار والعلاقات الاقتصادية مع العالم العربي والشرق الأوسط، وفي عام 2006، زار الرئيس بوتين المغرب والجزائر. وكان لزيارة الجزائر، على الأخص، صدى عالمي قوي، نظراً لأن حصة البلدين تصل إلى ما يقرب من 40% من مجمل الواردات الأوروبية من الغاز، وقررت روسيا والجزائر التعاون في مجال تصريف الغاز الطبيعي في البلدان =

واسعة من العلاقات مع إيران وتركيا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وقطر ومصر،⁽¹⁾ وتسعى روسيا الآن إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، وهي تشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وتسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس.⁽²⁾

كما تتجلى خصوصية الموقف الروسي، الذي يتصف بالحيوية والديناميكية، في إبداء روسيا رفضها لمحاولة الولايات المتحدة محاصرتها وتطويقها في حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثلة بإيران وسوريا، ويأتي الملف النووي الإيراني في مقدمة القضايا التي يدور حولها التنافس وكسب لعبة التوازنات العالمية. فقد ساندت روسيا منذ البداية إيران في حقها امتلاك برنامج نووي سلمي، ورفضت أية عقوبات أحادية الجانب من القوى الكبرى بعدّها خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً لسيادة إيران،⁽³⁾ وهو الموقف الذي ما تزال تصر عليه روسيا حتى بعد التوصل إلى اتفاق جنيف بشأن الملف النووي الإيراني، وتعد روسيا أن اتفاق جنيف الذي يسمح بعمليات تفتيش أوسع نطاقاً تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية يعزز الثقة في الشرق الأوسط ويبدد بعض المخاوف من انتشار الأسلحة النووية، كونه اتفاقاً جماعياً في إطار الشرعية الدولية ويضم الأطراف المعنية كافة، وكونه يؤكد في

= الأخرى، كما وقعت الشركة الروسية «غاز بروم» اتفاقية مع الشركة الجزائرية «سوناتراك» المنافس الأساسي لها في أوروبا، وفي زيارة للرئيس بوتن إلى الشرق الأوسط عام 2007، زار خلالها السعودية، وقطر، والأردن، وأعلن فيها إن غزو العراق هو «نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية التي تزيد الأمور سوءاً». محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص ص 42-43.

(1) للمزيد انظر: مارك ن. كاتز، السياسة الروسية في الشرق الأوسط الكبير-أو (فن إقامة علاقات الصداقة مع كل دول العالم)، ترجمة عبد الحميد العيد الموساوي، مجلة العلوم السياسية، العدد (42) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص ص 168-169.

(2) للمزيد انظر: أحمد إبراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية.. تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص ص 66-67.

(3) إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط... أية عودة، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 73.

الوقت ذاته على تخفيف العقوبات المفروضة على إيران، وحققها في القيام بنشاط نووي سلمي لإنتاج اليورانيوم لمحطاتها النووية ومفاعلاتها للأبحاث وللمفاعلات التي تنتج نظائر مشعة للاستخدام الطبي والإنساني، ومنذ التوصل لهذا الاتفاق الذي تعده روسيا نجاحاً لدبلوماسيتها في إطار احترام القانون الدولي، فإنها تعمل على ممارسة دور في ضمان التزام إيران والغرب ببنود الاتفاق.⁽¹⁾

فضلاً عن ذلك ازدادت كثافة التفاعلات الروسية مع دول الخليج العربية، ومع الجزائر، وليبيا، وسوريا، ومصر في المجالات الاقتصادية والنفطية والغازية، وفي مجال بيع الأسلحة، هذا فضلاً عن البحث في إقامة المفاعلات النووية للأغراض السلمية، وذلك على وفق توجهات هذه الدول،⁽²⁾ إلا أن عام 2010 شهد تطورات مهمة تمثلت في زيارة الرئيس الروسي ميديفيد لسوريا ثم لتركيا، والتصريحات التي أدلى بها في دمشق وأنقرة، وترجع أهمية هذه الزيارة إلى أنها جاءت عقب تثبيت الرئيس الأمريكي باراك أوباما العقوبات على سوريا بوصفها تهدد المصالح الأمريكية، وتدعم إيران وحزب الله وحركة حماس.⁽³⁾

وجاء الموقف الروسي من الأزمة الليبية ضمن مصطلح «الخدعة الليبية» الذي أصبح مترسخاً في قاموس المفردات السياسية الروسية، وهذا ما رآته روسيا التي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1973، الذي سمح للولايات المتحدة وحلفائها بفرض «منطقة حظر جوي» فوق الأراضي الليبية، ومثلت ليبيا نقطة تحول في العلاقات الروسية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من أن المشاركة العسكرية للولايات المتحدة في الحملة ضد طرابلس كانت في أدنى مستوياتها تاركة الدور الرئيسي لفرنسا وبريطانيا.⁽⁴⁾ في حين كانت الأزمة السورية، بخلاف باقي التحولات

(1) وسام الدين العكلة، تعثر المفاوضات النووية بين إيران والسداسية - الخلفيات والتداعيات، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، ورقة تحليلية، اسطنبول، 2014، ص 4.

(2) انظر: خضر عباس عطوان، سياسة روسيا العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 57-58.

(3) وسام الدين العكلة، مصدر سابق، 3.

(4) باسم راشد، المصالح المتقاربة - دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، القاهرة، 2013، ص ص 35-36.

العربية، الأسرع في تحديد الموقف الروسي حيالها، فلم تنتظر نتائج «الانتفاضات الشعبية» كما حدث في تونس، ومصر، وليبيا، بل بادرت روسيا بإعلان دعمها للنظام السوري، وأن مستقبل سورية يجب أن يحدده السوريون بأنفسهم، ورفضها للتدخل الخارجي في الشأن السوري، وتعد الأزمة السورية الآن القضية الأولى بالرعاية في السياسة الخارجية الروسية في المنطقة، وذلك لعدة اعتبارات، أولها أن الأزمة السورية أصبحت بالنسبة لروسيا مسألة مصيرية بالنسبة لسياستها الخارجية في المنطقة ومصداقيتها أمام العالم، وثانيها أن حل الأزمة السورية سيحدد بدرجة كبيرة مستقبل المنطقة والتوازنات الجيواستراتيجية العالمية، وثالثها رغبة روسيا في عدم تكرار ما تعده خطأً دولياً في التعامل مع الحالة الليبية.⁽¹⁾

أما الحالة المصرية، فإن الموقف الروسي اختلف حيال ثورتي «25 يناير» و«30 يونيو» بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من الحذر الشديد الذي بدا على السياسة الروسية منذ اندلاع الاحتجاجات في مصر في 25 يناير 2011، وعدم إصدار أية ردود أفعال مؤيدة أو معارضة، إلا أنها سارعت مع اندلاع الاحتجاجات في 30 يونيو 2013 إلى تأييد التحرك الشعبي المصري ومساندته، وهو الأمر الذي أعطى لروسيا أرضية على المستويين الشعبي والرسمي على حساب الولايات المتحدة.⁽²⁾ وقد مثل المشهد السياسي المصري بعد قيام ثورة 30 يونيو، فرصة ذهبية أمام القيادة الروسية لعدة أسباب، أولاً: عدم الارتياح الروسي لوصول الإخوان المسلمين -المصنفة بعدّها منظمة إرهابية لدى روسيا- إلى سدة الحكم في مصر، ثانياً: أن الاحتجاجات المصرية وُجّهت أيضاً للولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي للإخوان المسلمين، وطالبت بالخروج من تحت عباءتها، ثالثاً: موقف القوى الكبرى في العالم (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) الواصف لثورة 30 يونيو بالانقلاب على شرعية الرئيس المنتخب في ظل رفض شعبي تام لذلك الوصف، فتح

(1) شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية.. الدوافع والأهداف، مجلة دراسات سياسية، العدد (24)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، العراق، 2013، ص ص 76-77.

(2) باسم راشد، مصدر سابق، ص 34.

الباب على مصرعيه أمام روسيا من أجل وضع قدم في الشرق الأوسط كداعم وحليف مستقبلي لأكبر دولة محورية فيه.⁽¹⁾

وعلى سبيل الإيجاز، يمكن تحديد ثلاث مصالح كبرى حددت السلوك الروسي في الشرق الأوسط التي تمكنت من انجاز جزءاً كبيراً منها، أولاًها، مزاحمة الولايات المتحدة في المنطقة بالقدر الذي ينهكها استراتيجياً لإعادة حساب وتشكيل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وإحدى وسائلها هي مشاغلة الولايات المتحدة واستدراجها إلى أكثر من ساحة صراع، وتمثلت المصلحة الثانية بالأرباح الاقتصادية من خلال تنشيط صادراتها العسكرية إلى دول المنطقة، فضلاً عن السيطرة على واردات الطاقة فيها،⁽²⁾ بينما تجسدت المصلحة الثالثة بالجانب الجيو-امني، إذ تعد روسيا أن الشرق الأوسط أشبه بخاصرة رخوة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى وكلاهما جوار إقليمي ومنطقة مصالح حيوية ينبغي الحفاظ أمنها ومنع اختراقها من قبل القوى العالمية الأخرى، فضلاً عن منعاً للاندفاع الإسلامي.⁽³⁾

الصين

إن قرار الرئيس أوباما بالانسحاب من العراق وإعلانه عن استراتيجيته الجديدة التحول إلى الاهتمام بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ واعتبارها على رأس أولويات الإستراتيجية الأمريكية،⁽⁴⁾ أثار قلقاً وهواجس دفينية وكبيرة لدى الصين، وقلب حساباتها وفرض عليها إعادة النظر هي أيضاً في تغيير رؤيتها الإستراتيجية لتتوافق مع التحديات القادمة والمتسارعة التي تشاركها روسيا في بعض منها، هذا في وقت يزداد فيه الخناق على الصين في محيطها الإقليمي بشكل غير مسبوق (علاقاتها مع معظم دول الجوار في أسوأ أحوالها منذ عقود، كعلاقتها مع اليابان وفيتنام والفلبين والهند وأستراليا وكوريا الجنوبية وتايلاند، وحتى مع حلفاء تقليديين كبورما)، دفعها إلى إعادة صياغة خطابها السياسي

(1) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 284.

(2) إبراهيم عرفات، روسيا والشرق الأوسط.. أية عودة، مصدر سابق، ص 73-74.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 49.

(4) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 65-66.

وتأكيد اهتماماتها بزيادة نفوذها في الشرق الأوسط.⁽¹⁾ واكتسب الصين نفوذاً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط، وكقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوّقت على روسيا كثيراً، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، وتعتمد بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، ولهذا الغرض نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، من المملكة العربية السعودية إلى إيران وقطر والسودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة.⁽²⁾ كما تمتنع الصين عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأميركية - مثلاً تلك المتعلقة بعزل إيران واحتوائها، كذلك أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية، إذ لم يعد لديها مذهب سياسي أو إيديولوجي تطرحه في المنطقة، وهي تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية أو تقنية.⁽³⁾

وفي ضوء حاجتها للطاقة تبنت الصين في السنوات الأخيرة إستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الإمداد بالطاقة أو سياسة التوجه إلى الخارج للتزود بالطاقة، وتعد دول الخليج وإيران مثلاً حياً على ذلك التوجه، إذ إن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على ما يقارب 60 % من احتياطات النفط العالمية و 73 تريليون متراً مكعباً من الغاز الطبيعي، فالصين التي يشكل النفط المستورد في الشرق الأوسط 40% من واردتها النفطية مع احتمالية ارتفاع هذه النسبة مستقبلاً إلى 70% في العام 2015، وبذلك باتت حريصة على التحرك النشط في المنطقة من خلال عقد صفقات كبيرة في مجالي النفط والغاز الطبيعي تتضمن تعاون مشترك، منها العقد الذي وقعته بقيمة 70 مليون دولار مع إيران في لعام 2004 الذي يمتد لـ 25 عاماً ويتضمن تزويد إيران للصين بالغاز المسال والنفط فيما تقدم الصين وعبر ثاني أكبر شركاتها النفطية (سينوبك) بتطوير حقل (يداران) العملاق الذي تقدر احتياطاته بنحو ثلاثة مليارات برميل على أن تشتري الشركة الصينية 250 مليون طن

(1) عزت شحور، الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص ص 4-5.

(2) المصدر نفسه، ص 6.

(3) INTERNATIONAL ENERGY AGENCY(IEA), Key World Energy Statistics, 2014, p. 11.

من الغاز على مدى 25-30 عاماً من إيران، فضلاً عن اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف الغاز في ميناء بندر عباس جنوب إيران.⁽¹⁾ ويشار إلى إن الصين تستورد الصين أكثر من نصف وارداتها النفطية من منطقة الخليج، ومن المتوقع أن تكون الصين بحلول عام 2030، أكبر سوق للصادرات النفطية الخليجية، متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.⁽²⁾

ويرى الباحث الصيني «لي وي تيان» أن السياسة خارجية الصينية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، بعد التغييرات السياسية الواسعة التي شهدتها هذه المنطقة، هي محل اهتمام صيني، فالدبلوماسية الصينية الجديدة في المنطقة ستقوم في إطار التعاون مع جميع الفاعلون الجدد، بما يحقق المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة والصين، مع البحث عن آليات أخرى للتعاون مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في المنطقة، ويعد الكاتب أن التهديد الرئيسي للمصالح الصينية في الشرق الأوسط، هي هيمنة الولايات المتحدة على المنطقة، لذا يتعين على الصين لمواجهة هذا التهديد، تعزيز الاتجاه نحو تعدد الأقطاب في الشرق الأوسط.⁽³⁾ وهنا، تأتي أهمية مصر في هذا الصدد. كما إن استقلال الدور المصري -بحسب الكاتب- يمكن أن يساعد الصين استراتيجياً في الشرق الأوسط، كي تمارس دوراً موازناً وفريداً لمجابهة هيمنة القطب الواحد في الشرق الأوسط.⁽⁴⁾

(1) كما قامت الصين بتوقيع اتفاق مع السعودية في عام 2005 للتنقيب المشترك عن الغاز في صحراء الربع الخالي بقيمة 300 مليون دولار مقابل أن تستثمر شركة ارامكو بالتعاون مع شركة النفط الوطنية الصينية ما يقارب 7,4 مليار دولار في بناء مصفاة للنفط. نقلاً عن: محمد كريم كاظم وابتسام محمد العامري، السياسة الصينية حيال منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2001، قضايا سياسية، العددان (32-33)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2013، ص 120.

(2) ديفيد شينكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، معهد واشنطن، على الموقع:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-middle-east>

(3) نقلاً عن: نادية حلمي، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، الأهرام اليومى، بحث

منشور على الموقع: <http://www.digial.ahram.org.eg>

(4) المصدر نفسه، ص 5.

إما في ما يتعلق بالهند فهذه الدولة الكبرى الصاعدة تحصل على ثلثي احتياجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، وتجنّي تحويلات مالية قيّمة من مئات الآلاف من الهنود الذين يعملون ويمارسون أنشطة تجارية في دول الخليج، ولذا فهي غير قادرة على تحمّل نشوب صراع أو اضطراب في المنطقة، فضلاً عن أنها تُشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرّف الإسلامي، وتعدّ نفسها حليفاً للولايات المتحدة في هذا الصراع، وتقتصر طموحات الهند على الهيمنة في شبه القارة الهندية، وليس لها الطموح أو القدرة على تحدّي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.⁽¹⁾

كما تجسّدت حالة التنافس وتشكيل التوازنات الجيوإستراتيجية، في مواجهة ما يسمى تنظيم «الدولة الإسلامية»، إذ بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها بتغيير مقاربتهم تجاه الأوضاع في سوريا والعراق، ولم تعد الولايات المتحدة تنظر إلى ذلك التنظيم بوصفه تنظيمياً محلياً عراقياً، وبذلك تحركت الولايات المتحدة الأميركية وحشدت معها دولاً غربية وعربية عبر تحالف عسكري ضم أكثر من 60 دولة هدفه الرئيس إضعاف التنظيم، وإيقاف تقدمه، وصولاً إلى القضاء عليه، من خلال ضربات جوية وإرسال مستشارين ومدربين لدعم الجيش العراقي فضلاً عن تقديم الأسلحة، وفي ظل هذه الجهود، ترفض روسيا الانضمام إلى التحالف وتؤكد أن الحرب على الإرهاب ينبغي أن تتم في إطار الشرعية الدولية، وأن ذلك التحالف سيفتح الباب أمام الولايات المتحدة للتدخل مرة أخرى في العراق وسوريا عسكرياً وفي المقابل سيحد من نفوذ روسيا في سوريا، وفي ظل المواقف المتضادة بين الولايات المتحدة وروسيا تقف الصين، صامتة أمام هذه التحركات الدولية لمواجهة التنظيم المتشدد.⁽²⁾

ومن ثم فإن روسيا والصين فضلاً عن بقية القوى الأخرى كالبرازيل والهند وجنوب أفريقيا أصبحوا أطراف أساسية في تشكيل الخارطة الجديدة في المنطقة وإقامة توازنات إقليمية جديدة وتغيير النظام الإقليمي الحالي والإسهام في إدارة الأزمة السورية

(1) N. Janardhan, The International Relations of the Gulf-China, India, and the Gulf: Converging Interests?, Center for International and Regional Studies, Georgetown University School of Foreign Service in Qatar, 2009, p 20.

(2) للمزيد انظر: معتز الخطيب وآخرون، تنظيم «الدولة الإسلامية» النشأة، التأثير، المستقبل، ملفات، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص ص 76-77.

بشكل خاص، والأزمات الأخرى بما يضمن مصالحها وأهدافها في تحقيق مكانة مناسبة لهم في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. وبذلك فإن مشهد التراجع الأميركي في الشرق الأوسط، يبدو منذ عام 2008 جزءاً من مشهد أعم، فالولايات المتحدة بدأت تفقد منذ سنوات قدرتها على التفرد في قيادة العالم، أو بالأحرى في الاستمرار بوصفها القوة «فوق عظمى» (Hyper-Puissance)، ذلك أن بروز الصين المرتكزة إلى نمو اقتصادي عالٍ وقدره على رفض ما لا يناسبها من قرارات دولية أو طلبات أميركية، وبروز روسيا كقوة لا تساوم في القضايا الإستراتيجية المرتبطة بما تعتبره مجالاً حيوياً لها في آسيا الوسطى والقوقاز وشرق أوروبا (وكانت حرب جورجيا وأوكرانيا من أبرز تجليات الأمر)، جعلاً دولاً أخرى كبيرة أيضاً تعد نفسها خارج الوصاية الأميركية، لا بل رافضة لها في الكثير من الأحيان.

المطلب الثالث

القرن الإفريقي

غدت منطقة القرن الإفريقي⁽¹⁾ مسرحاً للصراعات والتنافس، وملاً للإرهاب والقرصنة والاتجار بالسلاح والمخدرات.. كما إنها حظيت باهتمام كبير من جانب القوى الفاعلة في النظام الدولي، سواء خلال حقبة الحرب الباردة أو ما بعدها، ولعل ذلك يرجع إلى اعتبارات عدة من بينها، الموقع الاستراتيجي المهم للمنطقة، الذي جعلها تتحكم في عدة منافذ بحرية مهمة هي، البحر الأحمر، وخليج عدن، والمحيط الهندي، وبذلك أصبحت المنطقة تتحكم في طرق التجارة الدولية وطرق نقل الطاقة من المنطقة ذاتها والخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما تشتمل المنطقة على غالبية دول حوض نهر النيل، ومن ثم فهي تتحكم في منابع نهر النيل أيضاً.⁽²⁾

وفي هذا السياق أصبحت مكانة القرن الإفريقي العالمي دور مؤثر في التوازنات الجيوإستراتيجية في إطار التنافس على النفوذ بين القوى العالمية نظراً لما تحتوي عليه المنطقة من موارد وإمكانات واسعة.⁽³⁾ وسنتطرق هنا إلى أهداف وادوار القوى العالمية في القرن الإفريقي فضلاً عن أدائهم الاستراتيجي واثـر ذلك في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية.

(1) تقع منطقة القرن الإفريقي في شرق إفريقيا، وتضم الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، وهناك تعريفات أخرى تتجاوز الإطار الجغرافي إلى الجانب السياسي وتضيف للدول الأربعة سالفة الذكر دولاً أخرى مثل: السودان، وكينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وتغطي المنطقة أكثر من 5 مليون كم² وتقريباً 220 مليون شخص. وتعاني منطقة القرن الإفريقي من عدة مشكلات، ومن أهمها، الصراعات الداخلية والدولية وما ترتب عليها من مشكلات اللاجئين والنازحين، ومشكلات الأمن الغذائي، والفقر، والأمراض المتوطنة، وغيرها. علي محمد علي، العرب والقرن الإفريقي.. جدلية الجوار والانتماء، عرض مؤتمر عقد في 27-29 تشرين الثاني 2011، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 193.

(2) Eric van de Giessen, Horn of Africa-Environmental Security Assessment, Institute for Environmental Security, The Hague, The Netherlands, 2011, pp 27-29.

(3) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 107.

الولايات المتحدة الأمريكية

وفي سياق الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، أعلن الرئيس السابق بيل كلينتون في أواخر عام 1994 مبادرة رئاسية أطلق عليها مبادرة «القرن الإفريقي الكبير» Great Horn Africa، وقدمت المبادرة مفهومًا موسعًا للمنطقة بوصفها تضم عشر دول، وكانت المبادرة تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما: زيادة قدرات المنطقة في مجال منع الأزمات وإدارتها وحل الصراعات، وتحسين حالة الأمن الغذائي.⁽¹⁾

وأكد التقرير الذي أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) عام 1999 أن النهج الاستقلالي الذي تتجه إليه دول شرق ووسط أفريقيا، وسعيها إلى إنشاء السوق الأفريقية المشتركة، سيؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأن الهدف الأمريكي هو إحداث تغيير سياسي سريع فيها، وعلمنة الحكم في السودان ليرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوي يضم كلاً من أوغندا، وإثيوبيا، والكونجو الديمقراطية، والسودان الجديد، ومن ثم التحكم في منطقة حوض النيل، وإخضاع الدول الواقعة عليها للسياسات الأمريكية.⁽²⁾

وقد حظيت هذه المنطقة باهتمام كبير من قبل الولايات المتحدة، وذلك تبعاً إلى اعتبارات عدة من بينها اكتشاف النفط داخل المنطقة، إذ تشير التوقعات إلى زيادة نسبة واردات البترول الأمريكية من إفريقيا جنوب الصحراء لتصل إلى 25% من إجمالي واردات الولايات المتحدة من البترول على مستوى العالم بحلول عام 2015، ومن ثم وجهت شركات النفط الأمريكية أنظارها صوب البترول السوداني، كما تعد المنطقة سوقاً للمنتجات الأمريكية أكثر من كونها مصدرًا للمواد الخام والمنتجات ذات الطلب الأمريكي.⁽³⁾

-
- (1) وليد جواد جاسم، المكانة الجيوسياسية للسودان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، دراسات سياسية، العدد (21)، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 107.
 - (2) عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية في أفريقيا .. الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (179)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، ص 95.
 - (3) حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص 127.

ومن هذا المنطلق، تمحورت الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي حول التأكيد على العديد من المصالح، ومن ضمنها ما يأتي:⁽¹⁾

1- ضمان الحصول على الإمدادات النفطية، لها ولحلفائها، وخصوصاً من منطقة الخليج العربي، ومنطقة القرن الإفريقي.

2- تأمين خطوط الاتصال والانتقال عبر طرق ومسارات التجارة الدولية، وخصوصاً في المحيط الهندي، وصوب طريق رأس الرجاء الصالح، وعبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، فضلاً عن حماية أمن شركائها التجاريين، سواء الأوروبيين أو في المناطق المختلفة في العالم واستقرارهم، فضلاً عن تأمين الإمدادات النفطية، فإذا كان خليج هرمز يمر به 40% من نفط العالم، فإن البحر الأحمر يمر به 70% من نفط الخليج المصدر إلى الولايات المتحدة وأوروبا، فضلاً عن قربها من منابع النفط في شبه الجزيرة العربية، والاكتشافات النفطية الحديثة في منطقة القرن الأفريقي.⁽²⁾

3- العمل على إحداث تغييرات اقتصادية وسياسية في دول منطقة القرن الأفريقي، بما يتوافق ويخدم الأهداف والمصالح الأمريكية، وتوسيع قاعدة نفوذها الاقتصادي.

4- كما تهدف أيضاً إلى تطوير تحركات القوى المنافسة، كالوجود الفرنسي والصيني، إذ إن الولايات المتحدة تحاول تطوير التحركات المنافسة، وذلك لتوسيع قاعدة الوجود الأمريكي في الأسواق الأفريقية، وهو ما اتضح بصورة جلية في سعي الولايات المتحدة الأمريكية لعقد شراكات مع بعض دول المغرب العربي، وذلك لتطويق الدور الأوروبي في شمال أفريقيا وخاصة الدور الفرنسي، وكذلك لعرقلة محاولة الصين أن تجد موضع قدم في بعض دول منطقة القرن الأفريقي كالسودان مثلاً، كما تدعم الولايات

(1) أيمن شبانة، القادم- الظهور الإثيوبي في جنوب الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (185)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 85.

(2) محمود بيومي، الوجود العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي - المخاطر والانعكاسات، ملف الأهرام الاستراتيجي، على الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=14158>

المتحدة كل هذه الجهود أمنياً من خلال مشاركتها في عملية تدريب قوات حفظ السلام في أفريقيا، ودعمها للمناورات العسكرية التي تجرى في هذا الإطار.⁽¹⁾

وبعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، شنت الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب، وأعلن مسؤولون أمريكيون أن الصومال والسودان (واليمن) تقع على قائمة المرحلة الثانية للحرب الأمريكية على الإرهاب، وذلك بدعوى أنها وفرت الملاذات الآمنة لعناصر تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان، وضمن هذا الإطار، قامت الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة عسكرية جديدة في جيبوتي عام 2002، ويبلغ حجم القوات الأمريكية في تلك القاعدة نحو 1800 جندي، وفي حزيران عام 2003 أعلن الرئيس بوش عن مبادرة أمريكية قيمتها (100) مليون دولار لزيادة قدرة دول شرق أفريقيا على محاربة الإرهاب، كذلك تبنت إدارة جورج دبليو بوش في العام نفسه ما عرف بـ «مبادرة الساحل»، بهدف دعم قدرات النيجر وموريتانيا وتشاد لحماية حدودها، ومنع تسلل الإرهابيين، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ثم جرى توسيع هذه المبادرة عام 2005 لتشمل عشر دول أخرى في المنطقة، ضمن مبادرة أكبر لمكافحة الإرهاب في القارة الإفريقية.⁽²⁾ وفي شباط من عام 2007 أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش تشكيل قيادة عسكرية أمريكية موحدة للقارة الإفريقية، بهدف بناء الشراكة مع الدول الإفريقية ودعمهم في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن إدارة العمليات العسكرية في المسرح الإفريقي، ويعكس ذلك إعطاء المنطقة الأسبقية في المصالح الأمريكية، وتحجيم أي دور مستقبلي لأي قوى عالمية، والانفراد بالترتيبات الأمنية ومن ثم السياسية والاقتصادية والسيطرة على البترول الإفريقي.⁽³⁾

(1) وليد جواد جاسم، مصدر سابق، ص 118.

(2) محمود بيومي، الوجود العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي - المخاطر والانعكاسات، مصدر سابق، ص 32.

(3) محمود خلف، الإستراتيجية الأمريكية لـ «قيادة أفريقيا» العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (168)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 190.

من هنا فإن إدارة بوش السابقة بدأت من حيث انتهت إدارة ك्लينتون بإعادة ترتيب القرن الأفريقي بما يصب في مصلحتها فكانت الحرب على الإرهاب المدخل الأنسب لإنشاء قيادة عسكرية أميركية في أفريقيا ثم تبلورت قضية القرصنة على سواحل القرن الأفريقي لتشكّل تبريراً منطقياً لانتشار قواعد عسكرية أميركية في تلك المنطقة⁽¹⁾، لتحقيق مشروعها الكبير المنفرد في القرن الأفريقي، فهي تسعى وراء الاستئثار وحدها بالصومال والمنطقة، كما إنها تملك قواعد عسكرية كبيرة فيها، إذ تعد هذه المنطقة جزءاً مهماً ورأس جسر لممارسة سياسة التوسع والهيمنة الجديد عليه، والموقع الجيوستراتيجي للصومال يحدد الأهمية الإستراتيجية للقواعد العسكرية على أرض الصومال، وبواسطة هذه القواعد تتحقق إمكانية وضع مضيق باب المندب تحت سيطرتها.⁽²⁾ وضمن التوجهات الاقتصادية، فقد ازداد حجم التجارة الأميركية مع أفريقيا، إذ نما حجم التجارة من 37,5 مليار دولار عام 2001 إلى 125 مليار دولار عام 2011 ثم قفز ما بين عام 2011 و2012 إلى 150 مليار دولار، وتتركز النسبة الأكبر منها على البترول والغاز.⁽³⁾

الصين

لقد تطورت الاهتمامات الصينية من عقائدية في الماضي إلى براجماتية تستند إلى المصالح المتبادلة، عنوانها التجارة والاستثمار والطاقة، وانطوت منطقة القرن الأفريقي على مكانة مهمة في الإستراتيجية الصينية، فهي واحدة من أهم الشركاء التجاريين لدول القرن الإفريقي، وتدخل السودان وكينيا ضمن أكبر عشرة أسواق إفريقية تستوعب

(1) انظر: رفيق عبد السلام، مصدر سابق، ص 40.

(2) يكتسب مضيق باب المندب أهميته الإستراتيجية من كونه يحتل موقعاً يتوسط الممرات البحرية العالمية، فهو قناة تصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي، والمسافة بين ضفتي المضيق هي 30 كم تقريباً، وتفصل جزيرة ابرييب المضيق إلى قناتين: شرقية تعرف باسم أبواب اسكندرب عرضها 3 كم وعمقها 30 كم، وقناة غربية اسمها أدقة المايونب عرضها 25 كم، وعمق المضيق يصل إلى 310. خيري عبد الرزاق جاسم، «قيادة عسكرية أميركية لأفريقيا فرصة أميركية ومحنة أفريقية»، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (21)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 99.

(3) David H. Shinn, U.S. Policy in the Horn of Africa, Institute for Global and International Studies, The George Washington University, 2014, p21.

الصادرات الصينية للقارة، وكذلك تحتل السودان المرتبة الثالثة ضمن أكبر عشر دول إفريقية مصدرة للصين، ولقد شجعت الصين محاولات تحقيق تنمية اقتصادية داخل المنطقة، وذلك من خلال تقديم قروض منخفضة الفائدة، وإعفاء بعض الدول من الديون، ووضع تعريفات جمركية تفضيلية، وإقامة مشروعات لتحسين البنية الأساسية.⁽¹⁾

ولا شك في أن تزايد نشاط الصين، هدفه توسيع نفوذها في المنطقة وتأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية، ومن أجل مواجهة النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي الغربي، وتوسعة نفوذها على الصعيد العالمي في الوقت نفسه، فضلاً عن ذلك استطاعت الانتقال إلى مرحلة بناء العلاقات الإستراتيجية مع دول عديدة، مستندة إلى قوتها وقدرتها الاقتصادية المتسارعة، معلنة بدء فصل جديد من التنافس على القارة بشكل عام وفي منطقة القرن الإفريقي خصوصاً، الأمر الذي سيفضي بالضرورة إلى إعادة تشكيل التوازنات العالمية، مما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الأمريكي-الغربي لصالح الصين.⁽²⁾ وفي معرض تعليقه على زحف الشركات الصينية نحو أفريقيا، يقول جون تكاسيك خبير الشؤون النفطية الصينية في مؤسسة التراث الأمريكية بأنها «دبلوماسية مؤثرة وبعيدة النظر.. كون الصينيين ينظرون إلى حيث لا يوجد خصومهم ويحركون بسرية قطعهم في الأماكن غير المسكونة على الخريطة وهي أفريقيا».⁽³⁾

وبعد اكتشاف النفط داخل السودان دخلت الصين وبقوة في مجال استخراج وإنتاج النفط السوداني، ففي عام 1996 حصلت شركة البترول الوطنية الصينية CNPC على 40% من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية GNPOC، وفي العام التالي حصلت الشركة الصينية نفسها على مشروع لإنتاج ونقل البترول لمدة عشرين عاماً في

(1) أنور عبد الملك، نحن والصعود الآسيوي.. رؤية حضارية، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)،

مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 65.

(2) انظر: توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 106.

(3) نقلاً عن: منعم صاحي العمار وسرمد زكي الجادر، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها-دراسة في الأصول والمرجعيات، مجلة قضايا سياسية، العدد (13)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص 27.

غرب كردفان في ثلاث مناطق،⁽¹⁾ ووصل إنتاج هذه المناطق الثلاث في كانون الثاني عام 2005 إلى 325 ألف برميل يوميًا، وأصبحت الصين أكبر منتج ومستورد للبترول السوداني، إذ تحصل الصين على حوالي 7% من إجمالي وارداتها النفطية من السودان بمفردها.⁽²⁾ وفي عام 2008 بدأت شركة نفط صينية بإعمال التنقيب في غرب أثيوبيا، وفي عام 2010 وقعت الصين مذكرة تفاهم لتمويل بناء سد جيبي الثالث Gibe III على نهر اومر، كما مولت مشروعاً بقيمة 500 دولار،⁽³⁾ ويذكر إن الصين تحصل على 25% من إجمالي وارداتها النفطية من القارة الإفريقية، كما إنها تستهلك وبحسب إحصاءات عام 2010 نسبة 30% من الإنتاج الأفريقي للنفط.⁽⁴⁾ وتمكنت الصين في ظرف سنوات معدودة من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من الدول الإفريقية، إذ سجل التبادل التجاري بينها وبين القارة الإفريقية في عام 2009 قفزة كبيرة في حجمه، وصل إلى 107 مليارات دولار، ويمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات خلت بين الصين والقارة الإفريقية، وفي عام 2010 بلغ حجم التبادل التجاري مع أفريقيا 114,8 مليار دولار، وهو ما يعبر عن نجاح التوجه الصيني نحو القارة، لكنه أثار حفيظة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، التي راحت تتهم الصين بمساعدة الأنظمة الدكتاتورية القمعية في إفريقيا وتحريضها، إضافة إلى عرض النموذج التنموي الصيني الفريد، بوصفه مثلاً، يجدر أن يحاكيه الآخرون.⁽⁵⁾

-
- (1) هالة خالد حميد، التوجهات العالمية للصين في القرن الحادي والعشرين-افريقيا نموذجا، مجلة قضايا سياسية، العددان (27 و 28)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2012، ص 134.
 - (2) علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية، مصدر سابق، ص 115.
 - (3) حمدي عبدالرحمن، التكاليف الخطر-التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد (191)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 81.
 - (4) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 107.
 - (5) ومنذ عام 2009، صارت الصين أكبر شريك تجاري لقارة أفريقيا على مدار خمس سنوات متتالية، كما أصبحت أفريقيا مصدرا رئيسيا لواردات الصين، وثاني أكبر سوق لمقاولة المشاريع وجهة استثمارية ناشئة للصين في الخارج، وفي عام 2013، بلغ حجم التجارة بين الصين وأفريقيا 210,2 مليار دولار، أي ما يعادل ألفي مرة وأكثر ما كان عليه في عام 1960. عزت شحرور، العلاقات الصين وأفريقيا.. الفرص والتحديات وجهة نظر صينية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4.

ونظراً لتنامي قوة الاقتصاد الصيني طوال العقدين الماضيين، فإنه بات يتطلب موارد هائلة، خاصة الطاقة، أذ دفع الطلب المحلي الصيني الذي يتزايد بحدة على الطاقة، الذي يترافق مع هبوط الإنتاج المحلي من البترول وعدم كفاية ما تنتجه الصين من الفحم، دفع الصين إلى البحث عن مصادر خارجية مستقرة للمحروقات الهيدروكربونية، وأضحت الصين في عام 2004 ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية من النفط يأتي حالياً من إفريقيا، ما حدا بالصين إلى أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين لها، وذلك عبر الاستثمار والمساعدات غير المشروطة، والزيارات التي يقوم بها كبار المسؤولين، والالتزام بسياسة «عدم التدخل في الشؤون الداخلية» لتلك البلدان.⁽¹⁾ وعلى الجانب الآخر، كانت الصين مصدراً مهماً للأسلحة التي حصلت عليها بعض دول المنطقة مثل الصومال، وإريتريا، وإثيوبيا، وعلى وفق بعض الإحصاءات فقد وصلت قيمة الأسلحة التي حصلت عليها إثيوبيا وإريتريا من الصين خلال حقبة الحرب الحدودية بينهما (من عام 1998 وحتى عام 2000) نحو مليار دولار، وكان ذلك تجاوزاً للحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على مبيعات السلاح للطرفين.⁽²⁾ وفي هذا السياق، يشار إلى إن الصومال أول دولة أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين في شرق أفريقيا، وأكد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود خلال لقائه مع القائم بالأعمال المؤقت بالسفارة الصينية لدى الصومال وي هونغ تيان في تموز عام 2014 أنه «لا يمكن للصومال أن تنمو وتتطور بدون دعم المجتمع الدولي بما فيه الصين، وتعد صديق وشريك موثوق به للصومال».⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: كوثر عباس عبد الربيعي، السياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية.. الأبعاد والدلالات، مجلة المرصد الدولي، العدد (15)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 10.

(2) وكالة شينخوا، ملاحج جديدة للعلاقات الصينية- الإفريقية: <http://arabic.news.cn/china/index.htm> 2014.

(3) عزت شحرور، العلاقات الصين وأفريقيا.. الفرص والتحديات وجهة نظر صينية، مصدر سابق، ص 6.

وفي خضم التنافس الدولي، حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري مع بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة، فقد أقامت علاقات عسكرية مع جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية فيها، كذلك عملت ومن خلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي على تخفيف حدة القرارات الدولية الصادرة تجاه بعض دول المنطقة، خاصة السودان، وكان ذلك على عكس رغبة الولايات المتحدة.⁽¹⁾ وقد أشار الخبير الصيني فاليري نيكي إلى إن الصين تتعامل في علاقاتها الأفريقية بصفتها دولة قائدة للدول النامية إلى جانب كونها قوى موازنة في التفاعلات الدولية، ويشير هنا إلى وقوف الصين ضد قرار مجلس الأمن ذي الرقم 1547 المتعلق بالسودان عام 2004، كما إنها تستفيد من أصوات الدول الأفريقية لمناهضة المطالب الغربية للصين باحترام حقوق الإنسان.⁽²⁾

الاتحاد الأوروبي

كما يعد الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً رئيسياً لكثير من دول المنطقة، وعلى وفق رؤية مفوضية الاتحاد الأوروبي فإن أوضاع عدم الاستقرار التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي أثرت سلباً على العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، وكذلك فإن عمليات الهجرة غير الشرعية وتدفق اللاجئين وتهريب الأسلحة الصغيرة داخل المنطقة أنتج تهديدات مختلفة قد يصل مداها إلى الاتحاد الأوروبي ذاته.⁽³⁾ واستناداً إلى هذه الرؤية، طرحت مفوضية الاتحاد الأوروبي في 20 آذار 2006 إستراتيجية للسلم والأمن والتنمية في القرن الإفريقي، وركزت الإستراتيجية على التعاون مع منظمة الإيجاد عبر رؤية مشتركة وخطة تنفيذية تركز على ثلاثة ميادين هي: السلم والأمن، والأمن الغذائي، والتطوير المؤسسي، وكذلك تضمنت الإستراتيجية التدخل الفعال من جانب الاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي لدعم وبناء القدرات الإفريقية في مجال منع الصراع،

(1) محمود بيومي، مصدر سابق، ص 33.

(2) انظر: توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 111.

(3) محمود أبو العينين، «الاتحاد الأوروبي وأفريقيا- نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة»، في كتاب: أفريقيا والعولمة، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، القاهرة، 2004، ص 204.

والوساطة، ونشر قوات حفظ سلام، وعمليات مراقبة وقف إطلاق النار، وإنشاء الفرق العسكرية للتدخل السريع في شرق إفريقيا كجزء من قوات الانتشار السريع الإفريقية.⁽¹⁾

وضمن أطر الشراكة، عقدت قمتان بين الدول الأوروبية والأفريقية، الأولى في القاهرة سنة 2000، والثانية في لشبونة «عاصمة البرتغال» في 2007، وقد صدر عن القمة الأولى «إعلان القاهرة» الذي تضمن صياغة القضايا الخاصة بالتعاون بين الطرفين، التي ترمي إلى إضفاء بعد استراتيجي على الشراكة الجديدة بين أفريقيا وأوروبا، وركزت قمة القاهرة على الإعفاء من الديون الخارجية وتعزيز وسائل الوصول إلى الأسواق الأوروبية لجميع منتجاتها الرئيسة على أساس الإعفاء من الضرائب والحصص، وتشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة في أفريقيا،⁽²⁾ وإذا كانت هذه مطالب أفريقيا من الشراكة الأوروبية - الأفريقية، فإن مصالح الأوروبيين في هذه الشراكة متعددة، على المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية في ضمان تدفق الموارد الخام من الدول الأفريقية، خصوصا - النفط، وضمان أسواق الدول الأفريقية لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية، وعلى المستوى الاستراتيجي فإن الدول الأوروبية تروم من هذه الشراكة المحافظة على مكانتها التقليدية في أفريقيا، خاصة فرنسا.⁽³⁾

روسيا الاتحادية

ومن الطبيعي أن نجد روسيا تبحث عن موطئ قدم في القرن الأفريقي، فهي تحاول استعادة رصيدها التاريخي الذي فقدته منذ سنة 1991 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت أفريقيا عبارة عن منطقة تتسابق عليها الدول الغربية فضلاً عن الصين وروسيا حالياً خاصة على مستوى الواردات البترولية والمعادن النفيسة وغيرها، ومن ثم نلاحظ أن الرئيس ميدفيدف قام بزيارة إلى الجزائر وعدد من البلدان الأفريقية في 2009 يرافقه العديد من رؤساء الشركات الكبرى، غازبروم، غراس سول، تشافسبيك سبور إلى غير ذلك، والجميع لهم اهتمام بمجالات اقتصادية وإستراتيجية على رأسها البترول

(1) علي شعبان الأسطى، صراع القوى العظمى حول إفريقيا، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم، 2008، ص 33.

(2) محمود أبو العينين، مصدر سابق، ص ص 204 - 205.

(3) المصدر نفسه، ص 205.

والغاز واليورانيوم والماس، محاولتاً السيطرة على هذه الأسواق ومجابهة الدول الأخرى التي فرضت نفسها بشكل كبير على هذا المجال كالصين والولايات المتحدة.⁽¹⁾ ويعد النفط والغاز وهو أهم ما ركز عليه الحضور الروسي هذه المرة، بحث الرئيس ميدفيدف في نيجيريا مشروع مد أنبوب غاز عبر الصحراء لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا برعاية الشركة الروسية العملاقة غازبروم وهو مجرد جزء في خطة استثمار روسية في أفريقيا تقدر بمليارات الدولارات، كما إن روسيا تدرس خطة عسكرية أمنية لانتشار روسي على سواحل القرن الأفريقي لمجابهة أعمال القرصنة، وربما تظل الساحة الأفريقية مكتظة بالقوى العالمية طالما احتفظ باطن أرضها بالثروات ويتلقفها في المقابل الفقر والفساد وسوء إدارة الموارد.⁽²⁾

وضمن ملفات التنافس الدولي العديدة على القرن الإفريقي بهدف كسب نفوذ جديد يعزز من مكانتهم في توجيه حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية ومستقبلها، يأتي في مقدمتها:

ملف الطاقة

إذ يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في أفريقيا، وتظهر معالم هذا الصراع بوضوح في السودان مع احتمال تطوره في المستقبل القريب إلى صراع ينتقل من السودان إلى دول مثل أنغولا، الجزائر، نيجيريا، الغابون وتشاد، فهي تحتوى على مخزونات عالية من النفط الخام التي تشكل أهمية كبيرة للولايات المتحدة والصين وأوروبا.⁽³⁾ ويشار إلى إن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للنفط من أفريقيا تليها الصين، وتأتي اليابان بالمرتبة الثالثة وقد نمت وارداتها من النفط الأفريقي بنسبة 20% عام 2004، كما إن التقارب الياباني - الأفريقي يتضمن التشديد على إتباع الإصلاح الديمقراطي وحقوق الإنسان.⁽⁴⁾

(1) علي شعبان الأسطى، مصدر سابق، ص 40.

(2) ناتاليا غريب، مصدر سابق، ص 244.

(3) خالد حنفي، النفط الأفريقي.. بؤرة جديدة للتنافس، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006، ص ص 86-87.

(4) للمزيد انظر: وليد جواد جاسم، مصدر سابق، ص 116.

فالسياسة الصينية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي وأهمية المحافظة على معدلات من النمو المرتفعة تحوطا من أي تداعيات اجتماعية أو سياسية التي من شأنها أن تحدث إذا تأثر الجانب الاقتصادي أو توقّف النمو لأي سبب ما، الشيء الذي يجعل الصين أن تستهلك كمّيات كبيرة من الطاقة،⁽¹⁾ وتقدر واردات الصين من النفط تستورد من قارة إفريقية بحوالي 35% مقارنة ما يقارب 50% من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، وبذلك يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللإستفادة من خصائص النفط الأفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط.⁽²⁾

أما الولايات المتحدة فهي تعد من أكبر مستهلكي ومستوردي النفط في العالم، وهي لا تستطيع أن تتخلى عن النفط الذي يشكل أحد ركائز الاقتصاد الأمريكي، وتستورد الولايات المتحدة بما يقارب 921 مليون برميل من النفط سنويا من إفريقيا وهو ما يعادل 18,7% من نسبة استهلاكها، ولذلك نجد أن النفط الأفريقي يشكل أهمية أمنية كبيرة لسياسة الطاقة الأمريكية، وهي تعمل على رصد تحركات أي منافس حقيقي أو محتمل لها في هذا الإطار ومن شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة الأمريكي.⁽³⁾ ويشار إلى إن احتياجات الولايات المتحدة من النفط ستزداد خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة، إذ سيتمم عليها استيراد 60 % من احتياجاتها النفطية عام 2020.⁽⁴⁾

(1) للمزيد انظر: رضا محمد هلال، مصدر سابق، ص 134.

(2) Yun Sun, China in Africa: Implications for U.S. Competition and Diplomacy, Initiative and John L. Thornton China Center, Brookings Institution, 2013,P 7.

(3) Jennifer G. Cooke, Richard Downie, African Conflicts and U.S. Diplomacy-Roles and Choices, Center for Strategic and International Studies, 2010,p 9.

(4) خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سابق، ص 99.

ملف تصدير الأسلحة

وكذلك يأتي ملف السلاح والأمن في إطار التنافس الدولي على القارة الإفريقية إذ يشكل هذا الملف أحد عناصر التنافس بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا وتعد هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات مسلحة على مستوى العالم،⁽¹⁾ أما بالنسبة لروسيا الاتحادية، فهي ثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ازدادت صادرات السلاح الروسي العالمية بنسبة 15% عن الفترة من 2004-2008 لتسجل رقما قياسيا وصل إلى 8.35 مليار دولار العام 2008، كما تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة 200% خلال فترة الخمسة سنوات الأخيرة،⁽²⁾ وتقوم روسيا ببيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتحقيق عدد من المكاسب أولها أن مبيعات الأسلحة تدخل في إطار استعادة روسيا لنفوها في أفريقيا من خلال استمالة وتسليح الأنظمة التي تسعى إلى أن يتم تزويدها بأسلحة في ظل امتناع الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية عن القيام بذلك لأسباب سياسية، ثانيا أن مبيعات الأسلحة تشكل مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بشكل يسمح لرجال الأعمال والمؤسسات الروسية في الاستثمار والحصول على عقود سخية في هذه الدول في مجالات البنى التحتية أو القطاعات الإستراتيجية الحيوية، وقد يهدف ذلك أيضا لنقل المساعدة التكنولوجية كالطاقة النووية، وهذه السياسة الروسية تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية في القرن الأفريقي.⁽³⁾

كما أصبحت تلك المنطقة سوقاً مهمةً لتجارة السلاح الصيني، مما يتيح تجريب أسلحة تقليدية غير موافق عليها من قبل الغرب، فقد أقامت مصانع للسلاح في السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب 1500 جندي أفريقي في الفترة 2008-2010.⁽⁴⁾

(1) وتنتشر هذه النزاعات المسلحة في أكثر من 20 دولة من دول القارة الإفريقية وتشير أحدث التقديرات إلى أن كلفة الصراعات المسلحة بلغت من سنة 1999 وحتى 2003 بما يقارب 250 مليار دولار، وأن الصراعات المسلحة أدت إلى تدني الاقتصاد الأفريقي بنسبة 17% وكبدته خسائر سنوية تقدر بحوالي 18 مليار دولار.

(2) عادل عبد الصادق، اخفاق جديد-عوائق تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 130-131.

(3) احمد إبراهيم محمود، مصدر سابق، ص 67.

(4) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 112.

في حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية إن سياسات التسليح تؤدي إلى تغذية الصراعات بشكل يهدد أمن الطاقة وأمن الممرات المائية وأمن طرق النقل، وتدعم الأنظمة الفاسدة حسب وجهة نظرها وتصنيفها لدول العالم، وأن سياسة التسليح الروسية والصينية لها تداعيات على نفوذ الولايات المتحدة، ما يجعلها تعمل على تعزيز تواجد العسكري في القرن الأفريقي ودعمها لعدد من دول القارة، ويعد ذلك الدافع الأول لتفسير العودة السريعة للاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية إلى جانب تعاظم تنامي النفوذ الصيني فيها.⁽¹⁾

ملف الموارد الطبيعية

ويأتي ملف الموارد الطبيعية من ناحية الأهمية بعد ملف الطاقة وملف السلاح والأمن ويعتبر هذا الملف مرتكزا لتنافس بين الصين وروسيا، فالصين تعد أكبر مستهلك ومستورد للموارد الطبيعية والأولية كالحديد والألمنيوم والنحاس والمعادن الأخرى ذات الأهمية في الصناعات، أما روسيا فهي أكبر المستثمرين في قطاع استخراج المعادن في أفريقيا، وهناك أكبر أربع شركات روسية لها إستثمارات تقدر بحوالي أكثر من 5 مليار دولار تعمل في مجال استخراج خام الحديد في منطقة الصحراء الأفريقية منذ العام 2004.⁽²⁾

وبطبيعة الحال نجد أن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين على أنها منافس خطير وتمثل تهديدا لمصالحها في العالم بأكمله وفي أفريقيا بصفة خاصة فهناك أسباب عدة ترجح التفوق الصيني على الولايات المتحدة في أفريقيا بصفة خاصة من بينها تعدد دولة من دول العالم الثاني، كما إنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية ولا تعرض اشتراطات مثل الولايات المتحدة حينما تقدم المساعدات والمنح، ثالثا، أنها تشارك بقوات لحفظ السلام في مناطق النزاع الأفريقية علي عكس الولايات المتحدة رابعا أن العلاقات الصينية الأفريقية تسير على وفق توصيات المنتدى الصيني الأفريقي الذي يسمح للدول

(1) للمزيد انظر: منعم صاحي العمار وسمرد زي الجادر، مصدر سابق، ص 27-28.

(2) علي شعبان الأسطى، مصدر سابق، ص 42.

الأفريقية بعرض طلباتها وانتقاداتها كل عامين على الجانب الصيني وذلك على عكس الولايات المتحدة.⁽¹⁾

وهكذا فإن اكتشاف الموارد الطبيعية والنفط قد دفع بقوى دولية جديدة، مثل الصين والهند والولايات المتحدة، فضلاً عن القوى الاستعمارية السابقة، للتنافس من أجل تفجير العديد من مناطق القرن الإفريقي مثل السودان وإعمال منطق التفتيت والتركيب فيه بما يحقق حسابات وأجندات خارجية، وهو ما تجلّى في انفصال جنوب السودان بدعم دولي لاسيما تأييد الولايات المتحدة بعد استفتاء شعبي عام 2011.⁽²⁾

ملف القرصنة وتوسيع الوجود العسكري

كما أنتجت القرصنة في القرن الإفريقي مجالاً ملائماً للتنافس والنفوذ. إذ إنها حولت خليج عدن إلى ساحة تنافس فيها القوى العظمى التي تسعى لاختبار نفوذها في المنطقة، بالنسبة للولايات المتحدة، ويعد تركّز الوجود العسكري الدولي في مضيق باب المندب⁽³⁾ وساحل عدن قبالة السواحل الصومالية لمكافحة القرصنة، هو السبب المُعلن إلا أن أسباباً اقتصادية وإستراتيجية متعلقة ببسط النفوذ وضمان المصالح في مواجهة القوى الأخرى كانت وراء استغلال أحداث القرصنة لتقنين الوجود الدولي في منطقة القرن الإفريقي الحيوية، وتوجد على سواحل القرن الإفريقي قوى بحرية أمريكية وأخرى تابعة لحلف

(1) للمزيد انظر: كوثر عباس عبد الربيعي، مصدر سابق، ص ص 21-22.

(2) حمدي عبدالرحمن، مصدر سابق، ص 81.

(3) وفيما يتعلق بمضيق باب المندب فهو يربط خليج عدن المتصل بدوره بالمحيط الهندي مع البحر الأحمر والبحر المتوسط عبر قناة السويس، وتُقدّر كمية النفط العابرة في مضيق باب المندب بـ 3.3 مليون برميل يومياً يبلغ إجمالي المنقول يومياً بناقلات النفط 43 مليون برميل، ويتحكم خليج عدن الذي يُعد مضيق باب المندب منفذه إلى البحر الأحمر وقناة السويس أحد أهم طرق الملاحة البحرية في العالم، ويقدر عدد السفن التي تعبره سنوياً بما بين 16 ألفاً و20 ألف سفينة وحوالي 30% من الملاحة النفطية في العالم، وهو يشكل طريقاً رئيسياً للتجارة بين أوروبا وآسيا، ويكاد يكون الطريق الوحيد بين روسيا والدول المطلة على البحر الأسود إلى غرب أفريقيا وجنوب شرق آسيا. عاصم فتح الرحمن، تغيير موازين القوى في القرن الإفريقي، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، 2012، ص 24.

الاطلسي وأخرى تابعة للصين وغيرها،⁽¹⁾ وتجدر الإشارة إلى أن الوجود الدولي لمكافحة القرصنة أيدته العديد من قرارات الشرعية الدولية متمثلة في مجلس الأمن الذي اصدر القرارات 1816، 1838، 1839، 1846، 1851 وهي تصب جميعها في أن القرصنة خطر يهدد السلم والأمن الدوليين ومن ثم يحق للدول أن تحمي سفنها بقوة بحرية وأن تدخل المياه الإقليمية الصومالية والأراضي الصومالية لتعقب القراصنة.⁽²⁾

وقد عززت القرصنة الصومالية من الالتزام الأمريكي بالمحافظة على وجودها الحيوي في المنطقة وتأكيد هيمنتها البحرية، ويبحر الأسطول الأمريكي الخامس من الخليج العربي إلى ساحل شرق أفريقيا منذ عام 1995، ولا يوجد قوة بحرية أخرى قادرة على هزيمة هذا الأسطول الأكثر تقدماً والأقوى مادياً في المنطقة، لذلك، يقود هذا الأسطول المتمركز في البحرين قوة مكافحة القرصنة التابعة لقوة المهام المشتركة 151 متعددة الجنسيات منذ عام 2009، وتعمل الدول التسعة والعشرون المشتركة في القوة من ضمنها دول عربية وجنوب شرق آسيوية معاً مستعينة بمقر الأسطول الخامس في المنامة، ويمكن تصور قوة المهام المشتركة 151 كتمرين للقوة الأمريكية الناعمة والصلبة، ومن ناحية أخرى، تسمح الولايات المتحدة لأطراف أخرى باستخدام مواردها في المنطقة، وهو في الوقت نفسه استعراض للهيمنة البحرية الأمريكية، فلا احد يستطيع منافسة سفنها المتطورة وقدراتها الاستطلاعية أو خبرتها.⁽³⁾

أما الصين والاتحاد الأوروبي فتمثل البعثات العسكرية المتكررة لمحاربة القرصنة تطوراً جديداً في استراتيجيتهما العسكرية، إذ يعد وجود الأسطول الصيني في خليج عدن حدث تاريخي، فلأول مرة منذ تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية عام 1949 ترسل الصين أسطولها البحري في مهمة كهذه في مناطق بعيدة، فقد أرسلت مدمرات وسفن دعم إلى المناطق الواقعة قبالة السواحل الصومالية في عام 2008 وذلك لتسهم في تشكيل

(1) للمزيد انظر: عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية في أفريقيا .. الأبعاد والتداعيات، مصدر سابق، ص 101.

(2) Jennifer G. Cooke, Richard Downie, Op, Cit, p 10.

(3) نادية ضياء شكاره، الأزمة الصومالية رياح التدويل وظاهرة القرصنة، مجلة قضايا سياسية، العددان (23 و 24)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2011، ص 271.

قوة عسكرية أوروبية لحماية الملاحة البحرية وحراسة السفن التجارية وتنظيم دوريات في بحر العرب وخليج عدن ومياه المحيط الهندي القريبة من الساحل الصومالي، وفي عام 2009 أعلنت القيادة الصينية عزمها عن بناء قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية.⁽¹⁾ فضلاً عن ذلك، في كانون الثاني 2010 حصلت الصين على الموافقة للاشتراك في رئاسة منظمة الوعي المشترك وفض النزاعات (شيد)، وهي الآلية التي يتم من خلالها تنسيق جهود مكافحة القرصنة.⁽²⁾

كما إن الاستعداد الذي أظهره الاتحاد الأوروبي للانخراط في مكافحة القرصنة تعكس أهمية هذه المهمة في خدمة مصالح الاتحاد، فليس مفاجئاً أن تسعى الولايات المتحدة لإبراز قوتها العسكرية وأن تبذل الصين جهدها لتحويل قوتها الاقتصادية إلى دور كبير تمارسه في الشؤون الدولية، فقد شكل الاتحاد قوته البحرية تحت اسم أي يو ناف فور EUNAVFOR في كانون الأول 2008 لمحاربة القرصنة على ساحل الصومال، وهي أول قوة عسكرية تابعة للاتحاد لغير غايات حفظ السلام وأول مهمة بحرية له، تعمل هذه القوة بشكل مستقل عن قوة المهام الأمريكية-المشتركة CTF-151 وتعكس اهتمام القيادات الأوروبية بالقيام بعمليات عسكرية دون الاعتماد على الولايات المتحدة، كما إن الاتحاد الأوروبي هو أحد القادة المشتركين بـ (شيد).⁽³⁾

وتعد روسيا هي القوة الأخرى التي تستغل وجودها في خليج عدن لتثبت قوتها العسكرية من جديد، حتى وإن كان أسطولها الحالي أصغر من الذي كانت تملكه إبان الحقبة السوفيتية، فقد استمر وجود أسطول المحيط الهادئ قبالة القرن الأفريقي في السنوات السابقة، ويعمل هذا الأسطول بشكل مستقل عن القوات البحرية الأخرى، لكنه أحد أكثر القوات فاعلية في دحر هجمات القراصنة وتحرير السفن المحتجزة.⁽⁴⁾

(1) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 112.

(2) Yun Sun, Op, Cit, P 8.

(3) نادية ضياء شكاره، مصدر سابق، 270.

(4) انظر: كريستوفر كوكر، مصدر سابق، ص 215.

وتسعى الولايات المتحدة من خلال تواجدها العسكري وأهدافها الأمنية إلى تحجيم نفوذ القوى المنافسة وخصوصاً النفوذ الصيني المتصاعد في القرن الأفريقي، والمعتمد على إستراتيجية المساعدات والمنافع الاقتصادية المتبادلة بعيداً عن الاعتبارات السياسية، إذ يأتي 25% من نفط الصين المستورد من أفريقيا، بينما يزداد طلبها على النفط بنسبة 30% سنوياً، ويخشى الأمريكيون من وجود صيني قوي في هذه المنطقة بما يضعف قبضتهم عليها، ويعزز مكانة الصين عالمياً.⁽¹⁾ الأمر الذي سيفرض على الولايات المتحدة العودة إلى إستراتيجية الاحتواء الجيوإستراتيجي للصين بشكل فعلي مؤكد.⁽²⁾

كما هو متوقع، فإن عدد من صناع القرار والمحللين الغربيين أكدوا عدم ارتياحهم بالدور الجديد الذي يمارسه الجيش الصيني، بالمقابل فإن الصين ترى في تلك المهمة في القرن الأفريقي تعبيراً عن قوتها المتزايدة، إذ أعلن نائب رئيس هيئة الأركان البحرية في جيش التحرير الشعبي شياو شينيان أن المهمة «تظهر الدور الإيجابي لجيش التحرير الشعبي في المحافظة على الاستقرار والسلام في العالم وثقة البحرية في الجيش الشعبي وقدرتها على التعامل مع مخاطر أمنية متعددة وإنجاز مهمات عسكرية متنوعة».⁽³⁾

لقد أضى خليج عدن أحد أهم ساحات التنافس والصراع على النفوذ بين القوى العظمى الحالية والصاعدة والساعية لذلك. وبعيداً عن المصالح الاقتصادية تنظر الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين إلى الوجود في ممر القراصنة من زاوية القوة والهيمنة.⁽⁴⁾ وبذلك أصبحت منطقة القرن الأفريقي بالنسبة للصين وبقية القوى الأخرى المتنافسة ورقة مهمة تضاف إلى الأوراق المؤثرة التي تستخدمها تلك القوى في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية نظراً لموقعها وثرواتها الاقتصادية، فضلاً عن قوتها العددية في المنظمات الدولية.⁽⁵⁾

(1) للمزيد انظر: عبد المنعم طلعت، القيادة الأمريكية في أفريقيا .. الأبعاد والتداعيات، مصدر سابق، ص 100.

(2) منعم صاحي العمار وسرمذ زكي الجادر، مصدر سابق، ص 28.

(3) Yun Sun, Op, Cit, P 8.

(4) نادية ضياء شكاره، مصدر سابق، 272.

(5) انظر: توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 111.

ومن خلال ما تقدم نرى أن النفوذ الأوروبي السياسي والاقتصادي قد تراجع في البلدان الأفريقية أمام شدة النفوذ الأمريكي واتساع الوجود الصيني والروسي، ومن المتوقع أن يكون محور التنافس في إطار التوازنات الجيوإستراتيجية ضمن منطقة القرن الإفريقي بين الولايات المتحدة من جهة وبين الصين - روسيا من جهة أخرى، في حين تتحين القوى الأخرى الفرص في كسب النفوذ بالاقتراب من تلك القوى المهيمنة والمتواجدة، إذ أطلق الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2008 وثيقة سياسية تحت عنوان «الاتحاد والصين وأفريقيا، مُضي قدماً نحو الحوار الثلاثي والتعاون».⁽¹⁾ بهدف كسر النفوذ الأمريكي وتحقيق مكاسب مشتركة مع الصين وروسيا.

(1) ماهر بن ابراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الاقليمية إلى الدولية.. , مصدر سابق، 77.

المبحث الثالث

القضايا والأزمات الدولية

وشكل توازنات القوى العالمية

لكي ندرك شكل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية يجب إن نتطرق إلى دراسة نماذج من الأزمات الدولية وطبيعة مواقف القوى العالمية تجاهها وماهية المصالح التي تدفعها لذلك، لأنها ستعطي صورة واضحة عن حالة التدافع بين تلك القوى لامتلاك النفوذ وما يشكله من ضرورة لزيادة تأثيرها والتعبير عن أداؤها في وقت واحد، لتوجيه حركة التوازنات.

ومع الخسائر الكبرى التي منيت بها الولايات المتحدة منذ إعلان مشروع القرن الأمريكي على أيدي المحافظين الجدد والاضطرابات الإستراتيجية التي أحدثها هؤلاء في غير صالح الولايات المتحدة، الأمر الذي جعلها اليوم في حالة اضطراب وتراجع نسبي، وسمح في الوقت ذاته للقوى الصاعدة أن تجهد لإيجاد موطأ قدم مناسب لمكانتها الإقليمية والدولية، فالشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين لم تعد اقتصادية وعسكرية فقط وإنما امتدت لتشكّل تألف جيوسياسي موحد إزاء الأزمات الدولية الكبرى الذي بدا واضحاً، سيصنفهما حتماً لأداء دور القوى المترتبة التي لن تتوانى في اختيار الوقت الحاسم لإحداث التغيير في بنية النظام الدولي فضلاً عن حركة التوازنات بعدّها قوى تعديلية كما يصفها الواقعيون الهجوميون.

وإن الوضع الدولي يتبلور على مشهد طرفين متقابلين في الوقت الراهن، تقود أحدهما الولايات المتحدة وحلفاؤها والثاني روسيا والصين وحلفائهما، ويتجاوز في صراعه وتنافسه حل القضايا والأزمات إلى مناقشة المشهد العالمي الجيوسياسي والجيواقتصادي للمرحلة القادمة والمكاسب التي تحققها من تلك الأزمات بغرض ضبط التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، بدلاً من السعي لاحتواء الأزمات داخلياً وحلّلتها بعيداً عن تصارع المصالح. ولتوضيح شكل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

والفاعلون في حركتها ارتأينا التطرق إلى دراسة نماذج من الأزمات والقضايا الدولية المعاصرة بعدها الميدان الحقيقي لمعرفة الأهداف والتوجهات فضلاً عن أظهر القدرات وتقييم الأداء الاستراتيجي لتلك القوى ومدى تأثيرها في التوازن، وقد تم تقسيم المبحث الثالث إلى أربعة مطالب هي:

- المطلب الأول: أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي.
- المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية.
- المطلب الثالث: الأزمة السورية.
- المطلب الرابع: الأزمة الأوكرانية.

المطلب الأول

أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي

ضمن توجهات الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية، اندفعت نحو زيادة قوتها وخصوصاً تقوية قوتها العسكرية، وجاء مشروع الدفاع الصاروخي أو ما يدعى بـ (الدفاع الوطني ضد الصواريخ) (NMD) (NATIONAL MISSILE DEFENSE)،⁽¹⁾ الذي يعد أحد أهم مكونات برنامج (الدفاع ضد الصواريخ بالستية)، الذي أثار حوله المزيد من الخلافات بين الولايات المتحدة والقوى العالمية المنافسة التي تعد نفسها المستهدف الأول في ذلك المشروع كروسيا والصين فضلاً عن رفض بعض الدول الأوروبية في إقامته على أراضيها كفرنسا وألمانيا.⁽²⁾ وينطوي نظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ على بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جيواستراتيجية عدة قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية.⁽³⁾

(1) أن الإعلان عن هذا النظام لم يأتي صدفة، إذ إن الولايات المتحدة بدأت البحث عن وسائل للحماية من الصواريخ بعيدة المدى منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، عندما نجحت في إنتاج صواريخ «نايك زيوس»، وأجرت عليه تجربة ناجحة لاعتراض صواريخ «أتلان» و«تيتان» عابرة القارات، وفي بداية العام 1969 توصلت إلى منظومة متقدمة في هذا المجال، ثم تبلورت فكرة إقامة مشروع متكامل للدفاع ضد الصواريخ بالستية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، في اعلانه عن «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» عام 1983 التي عُرِفَت فيما بعد باسم «حرب النجوم»، وهي مبادرة مثلت تحولاً في الفكر الدفاعي الاستراتيجي الأمريكي، سواء بالنسبة لمسرح العمليات أو وسائل الدفاع فضلاً عن تغيير مفهوم الردع.

Jon BAKER and Kajakiolya A, A war That's Still Not Won, Time, Vol (172), No I, July7, 2008, P, 51.

(2) علاء الدين حسين مكي خماس، مشروع الدفاع الصاروخي- دراسة وتحليل، دار الكتب، بغداد، 2002، ص ص 97 - 98.

(3) ويتكون النظام الدفاعي الأمريكي للصواريخ المضادة للصواريخ من منظومات نوعية عدة أهمها، منظومة استطلاع وإنذار مبكر واتصالات فضائية تعتمد على أقمار تجسس وإنذار تكشف لحظة إطلاق الصواريخ المعادية، وتبلغه فوراً إلى أقمار الاتصالات التي تنقلها إلى مراكز إنذار أرضية، والمركز الرئيسي منها في (باكلي) في ولاية كولورادو الأمريكية، وأفرع منها في بريطانيا، =

توجهات وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية

في عام 2001، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش بعد حضوره مراسم أداء وزير الدفاع الأسبق دونالد رامسفيلد اليمين الدستورية، في تصريح محدد وواضح عن عزمه إقامة منظومة دفاعية مستقبلية، تعتمد على التكنولوجيا الجديدة التي تمثل ثورة تكنولوجية.. وأكد أنه، ووزير الدفاع رامسفيلد حددا ثلاثة أهداف واضحة لتوجيه السياسة الدفاعية التي تمثلت بما يأتي:⁽¹⁾

- تعزيز علاقات الثقة بين الشعب الأمريكي والشعوب التي تخدم تحت راية الأمة الأمريكية، بإمدادها بالوسائل التي تحتاج إليها، ومنحها الاحترام الذي تستحقه.
- السعي إلى الدفاع عن الشعب الأمريكي وحلفاؤها ضد التهديدات المتزايدة، كالصواريخ الباليستية.. الخ.
- البدء في إنشاء جيش المستقبل بالإفادة الكبيرة من التكنولوجيات الجديدة وإعادة تجديد وسائل الحروب وإدارتها.

ولم تمض عدة أسابيع حتى أعلن رامسفيلد في 8 آذار 2001 وبعد لقائه في وزارة الدفاع الأمريكية بوزير الدفاع الألماني رودولف شاريتيخ، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي جورج روبنسون آنذاك قائلاً: «إن الولايات المتحدة ستحدث من الآن فصاعداً عن نظام دفاع مضاد للصواريخ لحماية القوات الأمريكية وحلفاؤها وليس فقط عن نظام دفاع وطني، لتتمكن الولايات المتحدة من الدفاع عن كل بقعه من أرضها وعن سكانها وعن قواتها المنتشرة في أنحاء العالم، ولكي يشعر حلفاؤها بالأمان.⁽²⁾

= إسرائيل، وتايوان، وكوريا الجنوبية، والخليج. ستار جبار الجابري، نظام الدرع الأمريكي المضاد للصواريخ وانعكاساته العالمية والإقليمية، أوراق أمريكية، العدد (84)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 1.

(1) عادل محمد سليمان، النظام الحربي العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2001، ص 229.

(2) المصدر نفسه، ص 229.

ويشار إلى إن منظومة الدفاع الإستراتيجية الأمريكية لا تتحدد على الصعيد الإقليمي للولايات المتحدة، بل تمثل مناطق وأقاليم أبعد من ذلك، كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط، وضرورة وضع أسس إستراتيجية فعالة لتعزيز القدرات الدفاعية لأعضاء حلف الأطلسي الجنوبيين - تركيا - والدول الحليفة في الخليج و(إسرائيل) التي تشعر بالتهديد من انتشار السلاح، وعلى الرغم من وجود الولايات المتحدة العسكري في المنطقة، فإن انتشار الأسلحة يعرض الوحدات العسكرية الأمريكية في المنطقة لأخطار متزايدة، وتخضع متطلبات تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية لدول المنطقة لدراسة مستفيضة من الولايات المتحدة وحلفاؤها.⁽¹⁾ وقد شكل نظام الدرع الصاروخي نقطة خلاف كبيرة في النظام العالمي، وبداء العمل فيه مع بداية عهد جورج ووكر بوش عام 2000، وكان الإنفاق قبل أحداث 11 أيلول 2001 يعادل ما تنفقه خمس عشرة دولة على الشؤون العسكرية، وبعد أحداث 11 أيلول تضاعف الإنفاق على ذلك المشروع وبشكل يثير الرعب، وذكرت صحيفة «النيويورك تايمز» إن «مشروع الدرع الصاروخي بمنزلة حصان طروادة للغاية الحقيقية، وهي تسليح الفضاء الخارجي مع ما يلزم ذلك من نشر أسلحة هجومية نووية»، وبذلك فهو يعد سلاح هجومي وليس دفاعي.⁽²⁾

وبدأت أزمة الدرع الصاروخي تتصاعد في السابع من شهر آذار عام 2007 تحديداً، عندما أعلنت الولايات المتحدة عن خطط لبناء درع صاروخي للدفاع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، وهما دولتان سابقتان في حلف وارسو، وقد قال المسؤولون الأميركيون إن الهدف من هذا النظام الدفاعي الصاروخي هو حماية الولايات المتحدة وأوروبا من هجوم صاروخي نووي محتمل من قبل إيران أو كوريا الشمالية، لكن روسيا رأت هذا النظام تهديداً موجهاً ضدها، ورداً على ذلك قامت بتجربة على صاروخ عابر للقارات (بعيد المدى) من طراز (RS-24) زعمت روسيا أنه يستطيع تخطي أي نظام دفاع، وقد

(1) ديفيد مارتن، شبكه الصواريخ الدفاعية العابرة للقارات، مجله أجندة السياسة الخارجية الالكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، العدد (2)، واشنطن، 2002، ص 17.

(2) صدام مير الجميلي، مصدر سابق، ص 276.

حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الولايات المتحدة من أن هذه التوترات الجديدة قد تحول أوروبا إلى برميل من البودرة (Powder Keg).⁽¹⁾

وقد ذكر الكاتب الأمريكي لونغنس كابلان في مقال له في مجلة «نيوربابل» الليبرالية « إن الدفاع الصاروخي لا يقصد به حماية الولايات المتحدة بقدر ما هو أداة للهيمنة على العالم، وأنه سيعطيها مطلق الحرية في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضمن ميدان العلاقات الدولية، وسوف يرسخ الهيمنة الأمريكية ويجعل الأمريكيين سادة العالم». ⁽²⁾ فيما رأت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية أبان رئاسة كلينتون، إن « المشكلة بالنسبة للسياسة الأمريكية هي إن روسيا الوثيقة هي أيضا روسيا الميلالة إلى إثبات وجودها، وروسيا التي تشعر بالمرارة إلى حد ما»، وإن الاستنتاج المنطقي للسلوك الأمريكي هو إن ممارسة الضغوط على روسيا لإحباط عملية استعادة دورها القيادي في الشؤون الدولية، وكذلك محاولة الإدارة الأمريكية لاستعادة الانضباط في حلف شمالي الأطلسي عبر تخويف دول أوروبا من (التوسع الروسي في مجال الطاقة) ونشر الدرع الصاروخي (لحماية أوروبا من الخطر الصاروخي الإيراني) والاعتماد على الأعضاء الجدد لحلف الأطلسي (دول شرق أوروبا) التي لا تستطيع معارضة رغبات الإدارة الأمريكية على عكس الأعضاء القدامى.⁽³⁾

وتعد روسيا نفسها المستهدف الأساسية من المشاريع الأمريكية الأوروبية في إنشاء الدرع الصاروخي، في أي مكان من القارة الأوروبية، بعد صرف النظر عن إقامة ذلك الدرع على الأراضي التشيكية والبولندية، وهي ليست مقتنعة بان هذا المشروع يستهدف الدول المارقة مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية كما تدعي الولايات المتحدة، وتعد روسيا

(1) هادي زعرور، مصدر سابق، ص 38.

(2) نقلاً عن: صدام مرير الجميلي، مصدر سابق، ص 276.

(3) نقلاً عن: كوثر عباس عبد، تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية، المرصد الدولي العدد (17)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 10.

إن إنشاء هذه الشبكة من الصواريخ تهدد معاهدة الحد من الأسلحة الصاروخية المتوسطة في أوروبا (ABM)⁽¹⁾ التي انسحبت منها الولايات المتحدة منفردة في 2002.⁽²⁾

وفي 14 آب 2008 اتفقت الولايات المتحدة وبولندا على نشر 10 قواعد اعتراضية صاروخية ذات مرحلتين، كجزء من الدرع الصاروخية من أجل حماية أوروبا والولايات المتحدة من هجوم صاروخي محتمل من إيران، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة قامت بنشر بطاريات باتريوت في بولندا، وقد أعلنت الولايات المتحدة أنها ستدافع عن بولندا وهي عضو في حلف الأطلسي، بل قالت كونداليزا رايس بأن الولايات المتحدة ستدافع عن بولندا وكأنها أرض أمريكية، وقد وافقت تشيكيا على بناء محطة الرادار المتعقبة في البلاد⁽³⁾ وقد أثار إعلان مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الامن الدولي السابق الكسندر فيرشبو، في 2009 بأن الولايات المتحدة تنظر في احتمال نشر رادار ضمن منظومة الدرع الصاروخية على الأراضي الأوكرانية، أثار جدلاً مقلقاً بالنسبة لروسيا التي لم تخف عدم ارتياحها من هذا الإعلان، وما يشكله ذلك من خطر على أمنها القومي.⁽⁴⁾ وبعد أن اختتمت جلسات القمة الخليجية-الأمريكية الخميس التي عقدت في كامب ديفيد بتاريخ 14/ايار 2015، خلصت بتأكيدات من الرئيس الأمريكي على ضمان امن دول الخليج العربي عبر دعمها عسكرياً، وشمولهم بناء منظومة الدفاع الصاروخي لمواجهة التهديدات

(1) إن معاهدة الصواريخ الباليستية المضادة للصواريخ (ABM) ظهرت في النظام العالمي جزءاً من سياسة السيطرة على التسليح ونزع السلاح، وكانت هذه المعاهدة قد تضمنت معاهدات متعددة لتحديد السلاح الاستراتيجي التي تعرف بـ (سالت 1) (SALT I) ومعاهدة (سالت 2) (SALT II)، تبع ذلك قيام الدولتين بصياغة معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تعرف بـ (ستارت 1) (START I) ومعاهدة (ستارت 2) (START II) لتخفيض في الرؤوس النووية بما يصل إلى أربعة أضعاف ما لديها من رؤوس سابقاً. ثم تبعت هاتين المعاهدتين مسودة معاهدة (ستارت 3) (START III) التي تتعلق بتحديد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. للمزيد انظر: عادل محمد سليمان، اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (149)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص 253.

(2) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 272.

(3) هادي زعور، مصدر سابق، ص 39.

(4) تصريح مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الامن الدولي الكسندر فيرشبو، حول الدرع وكالة أنباء نوفوستي 2011/9/14، على الموقع: <http://www.ar.rian.ru/world-politics/2009html>

الايرائية وحماية امن اسرائيل ايضاً، ووصف الرئيس اوباما السعودية بالحليف الاستثنائي. وتأتي هذه الخطوة الامريكية لمحاولة استعادة هيمنتها على الشرق الاوسط بمعامله الجيوسياسية الجديدة من خلال نشر الدرع الصاروخي في عدد من دول الخليج العربية التي تتواجد فيها القواعد العسكرية الامريكية، من دون اشراك القوى العالمية الاخرى لمواجهة التحالف الروسي الايراني والسوري وضمان مصالحها في المنطقة ومنعهم من استعادة التوازن العالمي والاقليمي واستثمار حالة الضعف التي تمر بها الولايات المتحدة.⁽¹⁾

الموقف والأداء الاستراتيجي الروسي والصيني

رغم إن روسيا تعاطفت مع الولايات المتحدة بعد وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 إلا إن حقبة إدارة جورج ووكر بوش (2001-2009) شهدت تضيقاً كبيراً تجاه روسيا، وتميزت بأحادية أمريكية واضحة ومحاولة لمصادرة القرار الدولي، ومما أدى إلى مخاوف من الرجوع إلى حقبة الحرب الباردة، بعد تشديد الجانب الأمريكي على العودة للتركيز على برنامج الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا اللتين كانتا ضمن دول المعسكر الاشتراكي سابقا، من اجل صرف أنظار الروس عن برنامج توسيع حلف شمالي الأطلسي، وهو الأمر الذي بدت خطورته واضحة أبان الحرب الروسية ضد جورجيا في عام 2008، إذ تبنت روسيا إستراتيجية عازمة تماماً على الدفاع عن مصالحها الحيوية في جوارها القريب.⁽²⁾

وضمن حمأة التجاذب الروسي - الأمريكي قال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف «إن الخطر الأساس على القارة الأوروبية يأتي من محاولات الولايات المتحدة التفرد في اتخاذ القرار، ونشر درع صاروخية في شرق أوروبا تحت مبررات واهية.. ليس مقبولاً استخدام القارة الأوروبية كإقليم مصالح ونفوذ استراتيجي لطرف من الأطراف»، في إشارة إلى الولايات المتحدة، كما دعى لافروف الأوروبيين إلى مدخل شامل وموحد، أوروبي - أطلسي، لإيجاد حلول للتحديات المعاصرة، خصوصاً في مجال

(1) رفيق نصر الله، الدرع الصاروخي في الخليج «نظام المخاوف المتقلبة»، بحث منشور على الموقع: <http://www.aljaredah.com/2015>

(2) كوثر عباس عبد، تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية، مصدر سابق، ص 9.

الأمن، ونبه إلى قدرة روسيا على تطوير طاقات وأجيال جديدة من الصواريخ القادرة على التصدي للدع الأمريكية.⁽¹⁾ فيما أكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالوفسكي بالقول «إن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخي على أنها مصدر تهديد للأمن الروسي، وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وإن سباقاً للتسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا».⁽²⁾ وبعد هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي، تكلل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوماً، في 14 حزيران 2007،⁽³⁾ يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقات الدولية المترتبة عليها، وكانت الاتفاقية قد وقعت في 19 تشرين الثاني 1990 من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارسو السابق، وعلى روسيا والولايات المتحدة التي تضع عليها قيوداً على نشر خمسة أنواع من الأسلحة الهجومية في مناطق وسط وشرق أوروبا وفي ليننكراد وشمال القوقاز، بعد أن كانت تطالب بتعديلها تبعاً للظروف المستجدة، لاسيما بعد أن أعلنت الولايات المتحدة وحلف الأطلسي نشر بطاريات صواريخ اعتراضية في بولندا وأجهزة خاصة في تشيكيا والمجر ضمن برنامج الدرع الصاروخي، فضلاً عن وصول قوات الحلف إلى القرب من الحدود الروسية الأمر الذي حتم على روسيا مضاعفة الإنفاق العسكري الخاص بزيادة التحركات والمناورات العسكرية، وإدانة الاستعداد لقواتها نتيجة لذلك الاقتراب الذي أدى إلى قرب مسافة الإنذار للقوات الروسية، وبذلك استأنفت نشاطها العسكري في مجال الغواصات النووية وإنتاج

(1) عدنان السيد حسين، التنافس الروسي - الغربي في أوراسيا، صحيفة الحياة، العدد (16121)، 2007/5/25، ص 14.

(2) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية - الأمريكية وتفاهات تكتيكية في إطار تناقضات إستراتيجية، كراسات إستراتيجية، العدد (206)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2010، ص 27.

(3) ففي قمة مجموعة الثماني في ألمانيا في حزيران 2007، قدم بوتين للرئيس الأمريكي بوش عرضاً يقضي باستخدام موقع رادار روسي في أذربيجان كبديل للنظام المزمع إنشاؤه في التشيك، وخلال لقاء بوتين وبوش في ولاية مين في تموز 2007، اقترح الرئيس بوتين استعمال قاعدة رادار في منطقة كراسنودار جنوب روسيا، وهو ما يؤكد إن روسيا كانت لا ترفض المشروع، ولكنها ترفض الانفراد الأمريكي بتنفيذه وتأكيد نفوذها في منطقة ما زالت روسيا تعتبرها بوابتها الغربية. نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأورو-اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 49.

القاذفات بعيدة المدى نوع (Tu95-Tu150) القادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ بعيدة المدى بما يمثل تهديداً والولايات المتحدة وحلفاؤها.⁽¹⁾

ورغم تأكيد عدد من الخبراء العسكريين، لاسيما في الولايات المتحدة، إن الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ لا تمثل تهديدا لروسيا، إلا أنه يظل للجانب الروسي حججه ومبرراته التي يمكن على ضوءها تفهم الموقف الروسي، لاسيما إن روسيا نجحت في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخية الأمريكية المزمع إنشاؤها، وقد أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول-ام (إس إس 12م) في نيسان 2004، وكان آخر هذه التجارب إطلاق صاروخ جديد عابر القارات ذي الرؤوس المتعددة من طراز (إس إس 24) وذلك في 29 أيار 2007.⁽²⁾

وفي الثالث من حزيران 2007 حذر الرئيس بوتين الولايات المتحدة من أنه إن قامت ببناء الدرع الصاروخي فإن روسيا ستقوم بتوجيه صواريخها إلى بولندا وتشيكيا، وقارن بوتين خطط الولايات المتحدة نشر الدرع الصاروخي قرب الحدود الروسية وقال إنها مشابهة للحالة عندما قام الاتحاد السوفيتي بنشر الصواريخ في كوبا، وهو ما أدى إلى أزمة الصواريخ الكوبية، وفي 14/2/2008 أعلن بوتين مرة أخرى «أن روسيا ربما عليها أن تعيد استهداف أو توجيه صواريخها باتجاه الدرع الصاروخي زاعماً أنها إذا ما بنيت، فنحن مرغمون على الرد بالشكل المناسب، علينا إعادة توجيه بعض أنظمتنا ضد هذه الصواريخ»، وقال أيضاً «إنه يمكن أن يعاد توجيه الصواريخ نحو أوكرانيا إذا مضوا في بناء قواعد لحلف الأطلسي على الأرض الأوكرانية، قائلا سنجبر على توجيه صواريخنا باتجاه منشآت نعتبرها تهدد أمننا القومي، وأنا أقولها بوضوح وصراحة كي لا تلام روسيا».⁽³⁾ وأعقب ذلك استئناف روسيا في آب 2007 لدوريات القاذفات الروسية بعيدة

(1) سعد السعيد، تداعيات الأزمة الروسية -الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية، مجلة

دراسات دولية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2009، ص 121.

(2) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الاورواطنلنطية بين المصالح الوطنية والشركة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 49.

(3) نقلاً عن: هادي زعرور، مصدر سابق، ص 38.

المدى (تي يو 150 و تي يو 95) الملقبة بالدببة والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام 15 عام، مما يمثل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة وحلفائها، لاسيما مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل بريطانيا والنرويج وقاعدة جوام وولاية ألاسكا الأمريكية، كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري، ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه لوحده.⁽¹⁾ كما وضعت وزارة الدفاع الروسية خطة تنموية بدأت عام 2008 وتستمر إلى عام 2015 بميزانية قدرها 200 مليار دولار لتطوير ترسانتها النووية، وتصنيع وسائل مضادة للدروع الصاروخي الأمريكي، ووسائل مضادة لعمل الأقمار الصناعية، وتطوير تقنيات لشل الرادارات الأمريكية، فضلاً عن تصنيع صواريخ قادرة على اختراق الدروع الصاروخي وتحمل رؤوس نووية من طراز (RS-24).⁽²⁾ وعملت روسيا استقطاب قوى ودول مختلة للتعاون معها في مجال التسليح، ويأتي في مقدمتها الصين - كقوة صاعدة - بهدف بناء تحالف معها ضمن نطاق منظمة شنغهاي، بما يؤدي لان تصبح الصين شريكاً استراتيجياً، ويحقق مشاركتها في التصدي للمشروع الأمريكي المخطط لإقامة جزء منه في المحيط الهادئ، الأمر الذي من شأنه حصار القدرة الصاروخية والنووية الصينية، إلى جانب منع روسيا من استخدام غواصاتها النووية المتمركزة في قاعدة «كاكتشاك» المطلّة على اليابان.⁽³⁾

وقد ارتبط الرد الروسي على هذا المشروع بالعديد من المبررات وكان أهمها ما يتعلق بمكانتها في التوازنات العالمية، ورغبة القيادة الروسية في التأكيد على كونها لاعباً دولياً مؤثراً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي دون مشاركة فعالة من

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مصدر

سابق، ص 49.

(2) سعد السعيد، مصدر سابق، ص 122.

(3) عبد المنعم سعيد كاطو، الاتجاهات الراهنة لتطور القوة العسكرية الروسية، مجلة السياسة

الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 99.

جانبه.⁽¹⁾ كذلك ترى روسيا إن مشاريع الدرع الصاروخي تعرض التوازن العالمي الاستراتيجي للخطر، وتمنح الولايات المتحدة تفوقاً نوعياً تجاه قوة الردع الروسية والصينية معاً، كما إن الصين تدعم الموقف الروسي في رفضه للمشروع في حال تطوره إلى ما هو أبعد من التصدي للخطر الإيراني، وهو الموقف الذي عبرت عنه منظمة شنغهاي في اجتماعها السنوي في آب 2008 معتبرة إن أية منظومة صاروخية واقية من خطر الدول المنفلتة، ومن الإرهاب، يجب إن تشارك فيها دول العالم كافة.⁽²⁾ ونتيجة للشد والجذب بين الجانبين، عرضت روسيا إن تشارك في المنظومة الدفاعية الأمريكية -الأوروبية، لكن ذلك قبول بالرفض بحجة عدم توافق خصائص النظم من الناحية الفنية على الجانبين، وبعد هذا الرفض، تبنى الجانب الروسي خططا لنشر صواريخ باليستية هجومية متحركة «iskander mobile short-range ballistic»، ونشر نظم للإنذار المبكر في أماكن قريبة من دول حلف الأطلسي في القارة الأوروبية، ومن المتوقع ان يستمر هذا الجدل خلال عام 2012، وقد ينتهي إلى اتفاق على بناء علاقات تعاونية وبناء للثقة بين الجانبين.⁽³⁾

ولم يكشف المسؤول الصيني الأول لشؤون الحد من التسليح جديداً عندما قال «ما إن تمتلك الولايات المتحدة رمحاً قوياً ودرعاً قوية حتى تجعل الآخرين يدركون إن أحداً لا يستطيع إيذاؤهم، بينما تستطيع هي إن تؤذي من تريد وفي أي مكان من العالم». كما إن الصين تعد نفسها هدفاً لما يرسمه المتشددون في الولايات المتحدة.⁽⁴⁾ وفيما رحبت الهند بنظام الدفاع الصاروخي الأمريكي وأن يكون لها دور أوسع في استقرار المنطقة من خلال التعاون الأمني مع الولايات المتحدة من أجل تجديد قوتها العسكرية لكبح التطلعات الصينية في جنوب شرق آسيا.⁽⁵⁾

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 49.

(2) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 272.

(3) محمد قدري سعيد، مخاطر مباشرة: مستقبل السياسات الدفاعية في العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 99.

(4) نقلاً عن: صدام مرير الجميلي، مصدر سابق، ص 276.

(5) نادية فاضل عباس، مخاطر الانتشار النووي في جنوب آسيا، مجلة دراسات دولية، العدد (18)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002، ص 162.

وضمن إطار التوازنات الجيوإستراتيجية عزز مشروع الدرع الصاروخي التعاون العسكري بين روسيا والصين أيضاً من خلال تنسيق المواقف حيال القضايا الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تهدد الأمن العالمي أو تؤثر على مكانتها الإستراتيجية في حركة التوازنات، ومن هنا، كان رفض الدولتين قرار الولايات المتحدة بالانسحاب الأحادي المفاجئ من معاهدة (أي بي أم) للحد من انتشار الأسلحة الباليستية، ومعارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الذي تقيمه الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها، وترى الصين وروسيا في هذا المشروع تهديداً للأمن العالمي وتجديداً لسباقات التسلح، لذا فهما يدعمان التمسك بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الباليستية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام 1972، بعدها أساس الاستقرار العالمي فضلاً عن التمسك باتفاقيات الحد من التسلح بصفة عامة.⁽¹⁾

وعلى الرغم من إن ذلك المشروع يعد من الثوابت في إستراتيجية الأمريكية، إلا أنها ربما تتنحى الولايات المتحدة عنه بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية فتتمهل في خطواتها، لأنه مكلف مادياً، كما إنه يمثل ابرز عوامل القلق الروسي من السياسة الأمريكية، ويدفعها إلى أن تعتمد لعقد صفقات سياسية حول ملفات حساسة كما هي الحال مع الملف النووي الإيراني.⁽²⁾ وفي تغير لافت أصدر البيت الأبيض بياناً في 2009/9/17 يقول فيه إن الولايات المتحدة لا تنوي المضي بمشروع الدرع الصاروخي، وبحسب الرئيس أوباما فإن معلومات مخابراتية جديدة تظهر أن إيران تسعى لتطوير صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، عوضاً عن الصواريخ بعيدة المدى، كذلك فإن التصور التقني يشير إلى أن استخدام القواعد والسفن البحرية يجعله أكثر قدرة على حماية أوروبا من انظمة دفاع مثبتة على الأرض، ومن ثم فإن هذا الأمر يستدعي تغييراً في نشر هذا النظام، واستدعى هذا القرار العديد من ردود الأفعال السيئة من بولندا، فعده بعضهم خيانة وطعنا في الظهر، بينما عدّ الروس الخطوة مسؤولة وتشير إلى تقدم العلاقات الثنائية، وقد تم الاتفاق بين الجانبين على اعتماد اسلوب جديد لنشر المشروع، وذلك من خلال اعتماد

(1) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية - الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، ص 78.

(2) كوثر عباس عبد، تحولات الإستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا الاتحادية، مصدر سابق، ص 12.

هذا النظام المذكور كجزء من منظومة أغيسيس للدفاع البالستي في البحر المتوسط المستحدث على السفن الخاصة لهذا النظام كالدرع الصاروخي الجديدة في البحر المتوسط بحلول 2011، وعلى أرض أوروبا الوسطى بحلول عام 2015، واستعمال «انترسيبتور3» متحركة، بحلول العام 2018، ونظام آخر قادر على إسقاط الصواريخ العابرة للقارات بحلول 2020.⁽¹⁾ وبرزت مؤشرات على أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما ستعتمد مقاربة مختلفة، ففي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 2008 كتب اوباما انه يريد العمل مع روسيا على إجراء تخفيضات كبيرة في المخزونات النووية العالمية بحلول كانون الثاني 2013 على توسيع بنود التحقيق والمراقبة في (START1) قبل انتهائها، وهكذا تم التوصل بين الجانبين بتاريخ 8/4/2010 إلى توقيع معاهدة (START2) لتحل محل (START1) التي تم الاتفاق عليها عام 1991 بعد عام كامل من المفاوضات بينها حسب ما أعلن الرئيس اوباما في 26 آذار 2010، وتنص المعاهدة على خفض ترسانتي البلدين من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية وتقليص الرؤوس النووية الحربية إلى 1550 لدى كل من الطرفين مما يقل بنسبة 30% عن المحدد لهذه الرؤوس (1700-2200) في المعاهدة الروسية الأمريكية حول القدرات الإستراتيجية الهجومية المبرمة في روسيا عام 2002.⁽²⁾ وقد صادق على هذه المعاهدة مجلس الشيوخ الأمريكي والبرلمان الروسي في كانون الأول وفي كانون الثاني 2011 على التوالي.⁽³⁾ وذكر نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال جيمس كارتر «إن البنتاغون يخطط لنشر محطة رادار في منطقة القوقاز بدلاً من التشيك وذلك في إطار إنشاء هيكل جديد لنشر منظومة الدرع

(1) ويذكر ان المشروع يتكون من خمسة عناصر، هي قواعد ارضية للصواريخ الاعتراضية من طراز (GB1) في موقعين الاسكا وكاليفورنيا، ومركز قيادة وسيطرة اتصالات، ومحطة رادارات تعمل بالترددات السينية، ومركز للإنذار المبكر، فضلاً عن برنامج دعم فضائي. وقد تم تنفيذ اجزاء من هذا المشروع في التشيك ورومانيا وفي تركيا وكذلك في اسبانيا والبرتغال، ومؤخراً اعلن عن شمول دول مجلس التعاون الخليجي بهذا المشروع للدفاع عنها ضد التهديدات الايرانية. هادي زعرور، مصدر سابق، ص 40.

(2) سمر العبيدي، سياسة اوباما النووية، المرصد الدولي، العدد (12)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 71.

(3) عبد الجليل زيد المرهون، مستقبل معاهدة -ستارت2، جريدة الرياض السعودية، العدد (15649)، مؤسسة اليمامة الصحفية، بتاريخ 29 / 4 / 2011، ص 4.

الصاروخي الأمريكي في أوروبا»⁽¹⁾. كذلك وقعت الولايات المتحدة وتركيا مذكرة تفاهم حول محطة الرادار المزمع نصبها على الأراضي التركية في إطار خطة نشر الدرع الصاروخية، وفقاً لقرار نشر المنظومة الصاروخية الذي اتخذ في قمة حلف شمال الأطلسي التي انعقدت في لشبونة في العام 2010، ودعت روسيا للتنسيق بين نظاميها الدفاعي الصاروخي ومنظومة الدرع الصاروخية الأوروبية إلا إن روسيا تشترط هذا التنسيق توقيع وثيقة ملزمة مع حلف الأطلسي يتعهد فيها الأخير عدم توجيه درع الحلف الصاروخية ضد ترسانة روسيا من الصواريخ الباليستية الإستراتيجية.⁽²⁾ وفي السياق ذاته، ذكر وزير خارجية رومانية تيودور باكونشي في مؤتمر صحفي بتاريخ 2011/5/5 انه تم انجاز الاتفاق حول نشر منظومة دفاعية مضادة للصواريخ، مبيناً أن لهذه المنظومة دوراً مزدوجاً في حماية البلد وردع أي هجمات محتملة، وقد صادق البرلمان على الاتفاق في 2011/12/6.⁽³⁾ ومن خلال ما تقدم نرى أن نظام الدرع الصاروخي يهدف إلى إدامة الاختلال في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إنه يستهدف تحديداً روسيا والصين ففي حال اكتمال تطبيقه فإنه يجعل الدولتين مكشوفتي الظهر استراتيجياً، إذ إنه يمكن الولايات المتحدة من إسقاط أي صاروخ باليستي ينطلق إليها من الصين أو روسيا بينما لا تستطيع أي من هاتين الدولتين من مواجهتها، ما يجعلهما خاضعتين للإرادة الأمريكية. وبالمقابل فإن روسيا استطاعت إن تجابه المشروع الأمريكي دبلوماسياً وعسكرياً والحفاظ على مكانتها في حركة التوازنات وذلك من خلال تطوير قدراتها العسكرية وابتكار أنظمة صاروخية دفاعية وهجومية قادرة على اختراق هذا المشروع، فضلاً عن التعاون الاستراتيجي مع الصين الراضة لذلك المشروع أيضاً. وعلى الرغم مما يحدث من تقارب في وجهات النظر بين الولايات المتحدة وروسيا لا يعني ان ذلك سيوقف السباق نحو تطوير منظومات الدفاع الصاروخية لكلا الطرفين وهو ما سينعكس بشكل خطير على مستقبل الامن الدولي.

(1) المصدر نفسه، ص30.

(2) توقيع مذكرة تفاهم أمريكية - تركية حول الدرع وكالة أنباء نوفوستي 2011/9/14، على الموقع: <http://www.ar.rian.ru/world-politics/201109141370016293html>

(3) تصريح وزير خارجية رومانية تيودور باكونشي، اتفاق منظومة الدرع الصاروخي، وكالة أنباء السعودية، في 2011/5/5، على الموقع: <http://www.sauress.com/spa/88988>

المطلب الثاني

الأزمة المالية العالمية

شهد الاقتصاد العالمي أزمة مالية⁽¹⁾ حادة كان منبع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار، وأنتجت اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل، ومن بين هذه الاختلالات نجد انتشار البطالة وإفلاس المؤسسات الكبرى والبنوك وحدوث ركود وانكماش في الاقتصاد العالمي. وأصبحت الأزمة المالية العالمية، التي ضربت الاقتصاد العالي في خريف 2007، مرحلة مفصلية في تاريخ النظام الاقتصادي العالمي، إذ أثرت على كثير من مفردات وثوابت هذا النظام خلال تلك الفترة. ومع مطلع عام 2010، أصبحت عبارة قبل الأزمة المالية العالمية، وعبرة بعد الأزمة المالية العالمية عبارتين واسعتين الاستخدام في تحليل جوانب النظام الاقتصادي العالمي، وفي تحليل التغيرات التي رأت على طبيعة العلاقات بين القوى الرئيسة في هذا النظام، وفي مقدمتها العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.⁽²⁾ وعدت هذه الأزمة إحدى أكثر الأزمات جدلاً في الألفية الجديدة والنتيجة في احد أوجهها عن خداع وقصور في رموز العمل الرأسمالي، فنمو ظاهرة الاقتصاد الورقي جعل الأرقام لا تعبر عن واقعية، وأصبح معيار الربح والنمو في الاقتصاد العالمي هو إن النقود تلد نقوداً خلافاً للطروحات الفلسفية والدينية من إن النقود لا تلد نقوداً، فيبيع المصارف الأمريكية لسندات ديون قروض لعقارات وتأمين تقدر بمئات المليارات من

(1) يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يخل بالسلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى.

Rajan, Ramkishan «Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia» Journal of Economic Education, Vol. 38, No. 1, 2007 pp. 92-93.

(2) مغاوري شبلي علي، مصدر سابق، ص 82.

الدولارات إلى مصارف في مختلف أرجاء العالم، قبل أن يتضح بأن هذه السندات لا قيمة لها في الواقع، كانت مسببات في «أزمة الرهون العقارية»، التي وضعت الاقتصاد الأمريكي والعالمي في أزمة ركود هيكلي مازال الاقتصاد الأمريكي يعاني موجاتها.⁽¹⁾ وكانت البداية الفعلية لهذه الأزمة في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، إذ زاد الطلب على شراء العقارات بعدها سلعة مضاربة في ظل سهولة الحصول على الائتمان مقارنة بصعوبة الحصول عليه، وبألغت البنوك في منح التسهيلات للمقترضين دون توفر شروط الملاءة المالية. وفعلت البنوك ذلك بدافع تحقيق مكاسب كبيرة في ظل تنامي وجاذبية الرواج الذي شهده قطاع العقارات، علاوة على قوة الدولار كعملة رئيسة للتسويات الدولية وسيطرتها على نحو 70% من المعاملات بعد خروج معظم دول العالم عن قاعدة الذهب.⁽²⁾ وبذلك فإن توسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض الإسكان ومن ثم زيادة نسبة القروض إلى قيمة الممتلكات (المساكن)، وإقدام المؤسسات المالية على منح القروض إلى عدد كبير من المستهلكين أصحاب الملائمة المالية الضعيفة أو الجدارة الائتمانية الرديئة، وبمعنى آخر إن رغبتهم وقدرتهم على سداد القروض متدنية ثم أنهم سوف يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض.⁽³⁾ وهو ما جعل الفوائض المالية تتدفق من العالم أجمع إلى الولايات المتحدة مما أدى إلى فوائض مالية لدى المصارف الأمريكية، كما إن قرارات خفض سعر الفائدة على الإقراض أدى إلى تخطي حجم القروض التي منحها البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية ما لديها من الاحتياطات النقدية الضرورية للوفاء بالتزاماتها، ومع تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي تراجعت أسعار العقارات وتوقف المقترضون عن سداد ديونهم للبنوك، وفي عام 2007 انخفضت قيمة العقارات بصورة غير مسبقة، وأعلنت بعض الشركات العقارية إفلاسها، ونتيجة لذلك هبطت بشدة أسعار الأسهم في مختلف قطاعات الاقتصاد الأمريكي.⁽⁴⁾

-
- (1) سلام جبار شهاب، الأزمة الاقتصادية الأمريكية - العالمية والتطلع الكوني الأمريكي، مجلة قضايا سياسية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2011، ص 59.
 - (2) أحمد عبد السلام سليم، مصدر سابق، ص 232.
 - (3) طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، القاهرة، 2010، ص 248.
 - (4) صلاح عبد الكريم، الأزمة المالية الأمريكية العالمية مصيبة أم جريمة؟، دار السفير الدولية، القاهرة، 2009، ص 43.

أسباب الأزمة المالية

أما بخصوص أسباب الأزمة المالية فقد اختلف الاقتصاديون في تحديد علمي ودقيق لأسباب الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، غير أن معظمهم صنفها في أسباب مباشرة وغير مباشرة تمثلت بالطبيعة غير المستقرة للنظام الرأسمالي وعزوها إلى مجموعة من الأسباب أبرزها ما يأتي:

أولاً: أزمة الرهن العقاري: لقد عزى الكثير من الباحثين الأزمة إلى أزمة الرهن العقاري، مع العلم أن هذه ليست الأزمة الوحيدة التي ألمت بالنظام الرأسمالي، بل كان هناك العديد من الأزمات تراكمت وتركت دون حل أو مراقبة حتى جاءت أزمة الرهن العقاري كقفاعة كبيرة لتكشف مواطن ضعف هذا النظام وهشاشته، ونتيجة للعرض الكبير والطلب المتواضع على العقارات دفع بأسعارها نحو الانخفاض مما دفع بالبنوك إلى رفع الفوائد لمواجهة المخاطر المحتملة مما أسهم في إفلاس البعض وإعلانهم بعدم قدرتهم على دفع الأقساط، وإن استيلاء البنوك على كثير من العقارات وبيعها بالمزاد العلني أسهم بخفض العقارات وإفلاس مئات الآلاف إضافة إلى عدم تحصيل البنوك لكامل أموالها حتى بعد عمليات الاستيلاء والبيع.⁽¹⁾

ثانياً: فسخ شركات الائتمان المصرفي العقاري: ونتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من البنوك على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%، فانكب المستهلكين على شراء البيوت في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، ونتيجة لتوفر السيولة لدى البنوك والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود تشجعت البنوك على إعطاء المزيد من القروض العقارية مما أدى إلى زيادة غير مسبوق في أسعار العقارات فاقت المعقول فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلاً يساوي 300 ألف دولار.⁽²⁾

(1) حامد عبيد حداد، تداعيات الأزمة المالية العالمية على منطقة الخليج، المرصد الدولي، العدد (17)،

مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2011، ص 51.

(2) رياض المومني، الاقتصاد الإسلامي والأزمة المالية الراهنة، عن المؤتمر الثاني للعلوم المالية بعنوان (مدى مساهمة العلوم المالية والمحاسبية في التعامل مع الأزمات المالية العالمية)، جامعة اليرموك،

عمان، 28 نيسان، 2010، ص 780-783.

ثالثاً: الزيادة الهائلة في توريق (تصكيك) الديون العقارية: يقصد بالتوريق تحويل الديون (التي اقترضها من اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال⁽¹⁾، فالبنوك لم تكتف بالتوسع في القروض بل استخدمت المشتقات المالية لتوليد مصادر جديدة للتمويل، ومن ثم للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه المحفظة من الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمن هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمن هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمن هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة، ويؤدي ذلك إلى طبقات متتابة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر.⁽²⁾

لكن ما غاب عنه الحديث فهو الطريقة التي ولدت بها الأزمة من داخل السياسات الاقتصادية للدول الرئيسة التي رعت الاختلالات العالمية، فبفعل سمات النظام المالي الدولي الذي يسير نحو هذه الاختلالات، التي ظهرت في الاستثمار والوفورات بعد عام 2000، واتخذت شكل اختلالات متنامية في الحسابات الجارية لدى الاقتصادات العالمية الرئيسة، كما إن تطورت العجوزات الأمريكية المتزايدة والفوائض المتزايدة في اقتصادات دول شرق آسيا الصاعدة (وبخاصة الصين) ودول الشرق الأوسط المصدرة للنفط، وفي المقابل، أدت اختلالات الاستثمار والوفورات إلى صعود ما يدعى تكدس الوفورات، في البلدان النامية التي تمخض عنها صافي تدفقات رأسمالية هائلة من دول

(1) احمد بلوافي، أزمة عقار.. أم أزمة نظام، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2009، ص 262-263.

(2) طارق فاروق ألحصري، مصدر سابق، ص 251.

نامية ومتقدمة، وكانت الولايات المتحدة المتلقي الرئيس لهذه التدفقات، وقد ساعد تكديس الوفورات إلى تخفيض أسعار الفائدة العالمية.⁽¹⁾

آثار الأزمة المالية أمريكياً وعالمياً

جلبت الأزمة الحالية العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الأمريكي بصورة خاصة وعلى المكانة العالمية للولايات المتحدة على الساحة الدولية بصورة عامة، إذ بدأ العديد من الدول الرأسمالية الكبرى مثل (ألماني، بريطانيا، فرنسا، اليابان) يلقي باللائمة على الولايات المتحدة في تلك الأزمة نتيجة سوء الإدارة المالية، ومن هذه الآثار الآتي:⁽²⁾

• **سعر الفائدة:** من المعروف إن سعر الفائدة يعد من أهم أدوات السياسة النقدية، وخلال الأزمة المالية الراهنة فقد استنفد البنك الفيدرالي الأمريكي هذه الأداة الأكثر أهمية من خلال خفض سعر الفائدة على الاقتراض خلال المدة من تموز 2007 ولغاية كانون الأول من العام نفسه لتسع مرات، إلى أن وصلت قيمة الفائدة إلى السالب.

• **البطالة:** بعد أن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار عام 2008، ظهرت جلية في معدلات البطالة، إذ وصلت معدلات البطالة إلى 6,1%، وهو المعدل الأعلى في خمس سنوات، ففي أيلول 2008 قام أصحاب العمل بالاستغناء عما يقرب من 605,000 وظيفة منذ بداية الشهر الأول من هذا العام، وقد انعكست هذه الصورة السلبية على سوق الأوراق المالية في صورة انخفاضات حادة في أسعار الأسهم والسندات.

(1) كما يتمثل الخلل القائم الذي تسبب بحدوث الأزمة في ضعف القواعد الإشرافية والرقابية في البنوك وهو ما أدى إلى سوء إدارة الأموال وعدم تطبيق القواعد المالية والبنكية الكفيلة بالحفاظ على الأموال، علاوة على ضعف أجهزة الرقابة المالية المستقلة وضعف الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية، وانخفاض كفاءة وفعالية المؤسسات والشركات وكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والخلل في التشريعات والقوانين الحاكمة لعمل المؤسسات، وعدم وجود أنظمة فعالة لاختيار القيادات وغيرها. بن ستيل وستيفن دونواي، الأزمة المالية العالمية، مجلة دراسات عالمية، العدد (85)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 55.

(2) للمزيد انظر: جواد كاظم البكري، فخ الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008، مصدر سابق، ص ص

• **القطاع المصرفي:** كان القطاع المصرفي أكبر المتضررين جراء الأزمة المالية كونه كان السبب والنتيجة في آن معاً، وقد نتج عن إفلاس مصرف ليمان براذرز وغيره من المصارف والشركات آثار سلبية كبيرة على الأسواق العالمية، فأدى إلى تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم. وبذلك شهدت البورصات في آب 2007 تدهوراً شديداً أمام مخاطر اتساع الأزمة وتدخلت المصارف المركزية لدعم سوق السيولة، وقددرت خسائر المؤسسات المالية حول العالم في تموز 2008 بما يقرب من 435 مليار دولار أميركي.⁽¹⁾ ومن ثم، فإن الأزمة المالية العالمية كشفت عن اهتزاز وتراجع المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع تأييد النظم والسياسات الاقتصادية التي تتبناها محلياً ودولياً، بل وحاجتها إلى مساعدة قوى اقتصادية أخرى، وعلى رأسها الصين.⁽²⁾ وهما إن هناك دول كبرى تعتمد في نشاطها التصديري على السوق الأمريكية مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب دول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا، فقد انتقل الأثر السلبي الحادث في الولايات المتحدة إلى تلك الدول نتيجة ضعف الطلب الأمريكي على صادرات تلك الدول. وقد عزز من الأثر السلبي على الدول الأوروبية ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار مما زاد من خطورة الأزمة المالية.⁽³⁾

ومن آثار الأزمة على المستوى العالمي، فقد أحدثت الأزمة الاقتصادية المالية الحالية تغييراً مهماً في الحوكمة الاقتصادية العالمية مع قبول المنتدى الدولي للمناقشات حول الأزمة من المجموعة الصغيرة للدول المتقدمة في مجموعة السبع (G7)، إلى مجموعة العشرين (G20)، وهي مجموعة أشمل وتضم بلداناً ذات أسواق صاعدة مهمة من الدول النامية، وقد تطرقت قمة مجموعة العشرين، التي عقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن، بتاريخ 15 تشرين الثاني 2008 إلى المخاوف المباشرة التي نجمت عن الأزمة، وركزت على التدابير

(1) للمزيد انظر، سمر زكي الجادر وكوثر عباس الربيعي، الأزمة المالية والدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية بين التراجع والممانعة، مجلة قضايا سياسية، العددان (19-20)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2010، ص 8-9.

(2) مغاوري شبلي علي، مصدر سابق، ص 83.

(3) صلاح عبد الكريم، مصدر سابق، ص 76.

الاقتصادية الكلية اللازمة لدعم النمو العالمي، والأفكار المطلوبة لتنفيذ إصلاحات الأسواق المالية.⁽¹⁾ وفور اندلاع الأزمة المالية العالمية تعالت الأصوات المطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي، ومراجعة الفكرة السائدة بتكريس التحرير المالي، وبيان الأسواق تصحح نفسها، وأسفر الأمر عن قيام مجموعة العشرين التي يمثل أعضاؤها من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية نحو 90% من الناتج العالمي، وقامت المجموعة بوضع برنامج إصلاحي متوسط الأجل الذي تم إقراره في قمة بيتسبرج في أيلول 2009.⁽²⁾

ويمكن القول إن هذه الأزمة مثلت أكبر تهديد راهن ومحتمل لاستقرار الاقتصاد العالمي وللنظام الرأسمالي العالمي على وجه الخصوص، فقد طالت الجزء الأعظم من شعوب وبلدان العالم بدرجات متفاوتة، علماً أنها تمثل القسم الظاهر من جبل الجليد العائم الذي يخفي أزمت حادة متفجرة، أو على طريق الانفجار، وقد يترتب عليها تغيير جوهري في العلاقات النازمة للاقتصاد العالمي بين مراكزه وأطرافه وتأثيره على تناسب القوى النازمة له في الوقت الحاضر.⁽³⁾ وبلا شك فإن هذه الأزمة كشفت عن الكثير من جوانب القصور في النظام الرأسمالي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهرت عجز ما يعرف بآليات السوق عن تصحيح نفسها، كما بينت عجز الولايات المتحدة عن قيادة العالم بمفردها، والحاجة إلى نظام متعدد القطبية، بل، وفي بعض الرؤى نظام ثنائي القطبية، يمكن أن تقوم فيه الصين بدور القطب الثاني بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما جعل كثيراً من التحليلات والكتابات تطرح فكرة «أن البلدين

(1) بن ستيل وستيفن دونواي، مصدر سابق، ص 45.

(2) عمرو عدلي، الكساد الثاني-الاقتصاد العالمي من الأزمة إلى الركود، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص 71.

(3) فالانهيهار الأول للبورصات تبعه تراجع للكيانات المالية الكبرى في الولايات المتحدة والدول الأخرى وتبعاً لنظرية الدومينو، وذلك نظراً لتنوع حساب المستثمرين والشركات المستثمرة في الاقتصاد الأمريكي، وأغلب من حقق خسائر في أسواق الولايات المتحدة حاول تعويضها في الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقل العدوى لهذه الأسواق لتشهد مرحلة من الانهيارات المتتالية موازية لما حدث بالولايات المتحدة. للمزيد انظر: زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 60-61.

معا يمثلان مجموعة الاثنين» (G2)، وبدأ الخطاب الأمريكي تجاه العالم والقوى الاقتصادية الرئيسة، خاصة الصين بعد الأزمة المالية بالتغير باتجاه التقارب والتعاون.⁽¹⁾

وقد أدرك مصممو النظام المالي الدولي الحاجة إلى جهة محايدة لفرض قواعد النظام، بهدف الاستجابة المرنة لعيوبه المحتملة ولتغيير النظام حسبما يتطور الاقتصاد العالمي، وهذا هو هدف رئيسي لصندوق النقد الدولي لاسيما أن النظام الأساسي يطلب من المؤسسة المعنية تعزيز الأداء الوظيفي للسلس للنظام المالي الدولي بممارسة الرقابة على سياسات الدول الأعضاء الاقتصادية، ولكن لا يمكن للصندوق إجبار الدول الأعضاء على تغيير سياساتها الاقتصادية، وليس في وسعه إلا حث هذه الدول على إجراء التغييرات اللازمة، ويعني استمرار الاختلالات العالمية، كما إن الصندوق قد أخفق في تنفيذ ولايته الرقابية، وخاصة المتعلقة بأعضائه الكبار ذوي الأهمية من الناحية التنظيمية، ممن كانوا الأطراف الرئيسيين في تسبب الاختلالات العالمية.⁽²⁾

كما أوجبت الأزمة تصحيح الخلل في طبيعة وآليات عمل وتوزيع القوى والأدوار داخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي لم يعد يناسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي القائم والتغيرات الديموغرافية والتوازن الاقتصادي الجديد، فلقد نشأ صندوق النقد الدولي عندما كانت تسيطر الولايات المتحدة وكندا وأوروبا على 85% من الاقتصاد العالمي، وفي الوقت الحالي، تسيطر هذه القوى على 35% فقط من الاقتصاد العالمي، علاوة على استمرار سيطرة الدولار الأمريكي كعملة احتياطات دولية على الرغم من أن الدولار الأمريكي هو عملة دولة لم يعد ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 20% من الناتج العالمي ولم تتجاوز صادراتها 9% من الصادرات العالمية، ولهذا فإن الدول الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل والأرجنتين تسيطر على نحو أكثر من 40% من الاقتصاد العالمي، علاوة على ذلك، فإن ثلثي الاحتياطيات المالية في العالم موجودة في آسيا، ولذا يجب أن تشارك هذه الدول الصاعدة في صناعة القرار داخل هاتين المؤسستين وتمارس أدوارا تتناسب ومساهمتهما في الاقتصاد العالمي.⁽³⁾

(1) مغاوري شيلي علي، مصدر سابق، ص 82.

(2) بن ستيل وستيفن دونواي، مصدر سابق، ص 68.

(3) سرمد زكي الجادر وكوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص 17-18.

وفي ظل التراجع الأمريكي والأوروبي برزت قوة الاقتصاد الصيني، إذ بلغت احتياطاتها من النقد الأجنبي 2,270 مليار دولار عام 2009، وازدادت خلال ستة أشهر فقط في العام نفسه بمقدار 318 مليار دولار، وقد استخدمت الصين 586 مليار دولار لتنفيذ خطة ناجحة للإنعاش الاقتصادي، لذلك، تجمع الآراء على أن الصين هي الراجح الأكبر في ظل الأزمة المالية العالمية، وأن ذلك يؤهلها لأن تصبح متحدياً خطيراً للهيمنة الأمريكية وموازناً لقوتها اقتصادياً، وهكذا أصبح صعود الأسواق في الدول الناشئة، وفي مقدمتها الصين، دلالة على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية النسبية، إذ أصبحت أقل هيمنة، ليس على صعيد الاقتصاد فحسب، بل وعلى صعيد الزعامة والإبداع الفكري وغير ذلك.⁽¹⁾

وبذلك حتمت الأزمة المالية العالمية، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، على الولايات المتحدة التراجع نحو مركز «الدولة العظمى» المتهالكة التي أصابها الشيوخة، التي أصبحت غير قادرة على قيادة العالم اقتصادياً وسياسياً بمفردها، وتجسدت شيوخة القوة الاقتصادية للولايات المتحدة في الضعف غير المسبوق للدولار، كأكبر رمز للقوة والمركز الاقتصادي للعالم، وظهور عيوب النظام المالي والمصرفي في الولايات المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل، وترتب على ذلك أن بدأت الدول والمؤسسات الاقتصادية الدولية تتحدث عن ضرورة إيجاد بديل للدولار الضعيف ووضع قواعد وضوابط جديدة للنظام المالي والمصرفي العالمي، بل والمطالبة بتقليص حجم الأصوات الممنوحة للولايات المتحدة في المؤسسات الاقتصادية الدولية لصالح قوى اقتصادية ناشئة، كشرط لقيام هذه القوى بضغط مزيد من الأموال في هذه المؤسسات للإسهام في إصلاح النظام المالي الدولي، وإخراج العالم من الأزمة الاقتصادية.⁽²⁾ في المقابل، عززت الأزمة المالية العالمية من مكانة الصين كقوة اقتصادية صاعدة تمكنت من تحقيق انجازات اقتصادية هائلة بإتباع نظم وسياسات لا تتطابق في كثير من الأحيان، بل وتتناقض أحيانا مع النظم والسياسات الاقتصادية التي تتبناها الولايات المتحدة، وتروج لها عالميا، ففي ظل أسوأ أزمة اقتصادية عالمية في الثمانين عاما الأخيرة، حقق الاقتصاد الصيني معدل نمو بلغ 8%

(1) مغاوري شبلي علي، مصدر سابق، ص 83.

(2) المصدر نفسه، ص 83.

في عام 2009، بينما عانت كثير من الاقتصادات الكبيرة ، مثل الولايات المتحدة وانجلترا وألمانيا، من الانكماش، كما أوضحت الأزمة المالية العالمية إلى أي مدى تعتمد الولايات المتحدة على الدائنين الأجانب الذين تتزعمهم الصين، وأن الصين أجبرت الولايات المتحدة على أن تتحدث إليها بلسان حال المدين المثقل الذي يزور مدير البنك لطلب قرض آخر ليتمكن من الخروج من أزمته الاقتصادية الطاحنة.⁽¹⁾

ويؤكد بريجنسكي المفكر الاستراتيجي الأمريكي في كتابه «رؤية إستراتيجية» ان حالة الضعف الاقتصادي الذي ينتاب الولايات المتحدة إحدى النقاط الرئيسة التي تهدد بتراجعها في إطار التوازنات العالمية، ويقول «إن الدين الأمريكي المتعظم وغير القابل للتحمل»، وان الوثيقة الصادرة عن مكتب الموازنة في الكونغرس في آب 2010 تحت عنوان (نظرة إلى الموازنة والاقتصاد) تقول إن الدين العام الأمريكي بلغ نحو 60% من الناتج القومي الإجمالي، ويشير بريجنسكي إلى «إن هذه المديونية المتزايدة ستزيد من هشاشة الولايات المتحدة أمام مناورات كبار الدائنين مثل الصين، وستهدد مكانة الدولار بوصفه نقد الاحتياطي العالمي، وستقوض دور أمريكا بوصفها النموذج الاقتصادي الأفضل، وستقلص قدراتها على تحسين ذاتها داخلياً، بل وحتى على تحصيل المبالغ المطلوبة لخوض حروب ضرورية عند بعض المنعطفات».⁽²⁾

ودخلت الأزمة المالية مرحلة جديدة بتحولها إلى أزمة مالية عامة مع تفجر الديون السيادية في عدد من اقتصادات العالم المتقدم، بدءاً بأيسلندا مروراً باليونان وإيرلندا، ثم البرتغال وإسبانيا، ناهيك عن تفاقم الدين السيادي الأمريكي الذي بلغ نحو 100%، ومع اضطراب أكبر اقتصاديين في العالم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) أصبح الاقتصاد العالمي برمته مهدداً بالانزلاق نحو المرحلة الثالثة من الأزمة وهي حدوث ركود أو كساد عالمي يطول، وقد تحققت هذه المرحلة جزئياً بتباطؤ نمو الاقتصاد الحقيقي وتراجع الاستثمارات، وارتفاع معدلات البطالة نتيجة تراجع معدلات التشغيل.⁽³⁾ وهكذا فقد تسبب نشوب الأزمة المالية العالمية وانهيار قطاع المساكن إلى

(1) للمزيد انظر: جمال محمد سليم، مصدر سابق، ص 68.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 59.

(3) عمرو عدلي، مصدر سابق، ص 77.

حدوث أكبر زيادة تحققها الولايات المتحدة في دينها العام بسبب برامج الإنقاذ الضخمة التي تبنتها الحكومة لاستعادة مستويات النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، حتى وصل إلى 16,3 تريليون دولار في مطلع عام 2013، ونتيجة لذلك اضطرت الولايات المتحدة إلى رفع سقف دينها العام مرات عدة لكي تتمكن من اقتراض المزيد من الدولارات اللازمة لاستيفاء احتياجات الإنفاق لاقتصاد ضخم مثل اقتصاد الولايات المتحدة، بما في ذلك خدمة الدين نفسه.⁽¹⁾

الدور الصيني في الأزمة المالية

ومن الواضح أن الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي، وما كشفت عنه من أهمية دور الصين في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي، قد أدت إلى تغيير جوهري في مفردات ومضمون الخطاب الأمريكي تجاه الصين، وقد ظهر ذلك بوضوح في الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي أوباما للصين في تشرين الثاني 2009، وبحسب جريدة الفاينانشيال تايمز، 19 تشرين الثاني 2009، فإن مسؤولين أمريكيين قد عبروا صراحة عن أن «هناك في العالم دولتين فقط يمكنهما حل قضايا معينة»، ولذلك فإن اجتماعات هذه الزيارة سعت للتنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالقضايا العالمية الرئيسية، بشكل غير مسبوق، ويمكن من خلال قراءة سريعة في خطابي أوباما، اللذين ألقاهما في اليابان والصين خلال جولته الآسيوية، الاقتراب من الملامح الجديدة للخطاب الأمريكي تجاه الصين.⁽²⁾ وتجلى الاختلاف في عدم قيام الرئيس أوباما كما تعود سلفه بإلقاء المحاضرات على الصينيين، وتوجيه الانتقاد العلني لهم بشأن القضايا الخلافية، مثل حقوق الإنسان، وتقويم العملة بأقل من قيمتها، وتلويث البيئة وغيرها، فقد تفادى الرئيس الأمريكي في الصين واليابان استخدام أي عبارات تشير إلى التبت أو إلى تايوان وإقليم إيكسجينانج، بل رفض أوباما مقابلة الدلاي لما قبل بدء رحلته الآسيوية بأسبوع، حتى لا يثير غضب الصينيين، وهو ما يشير إلى حرص الولايات المتحدة الأمريكية في خطابها تجاه الصين على ألا تسيء مخاطبة دلائها الرئيس، كما أكد الرئيس

(1) جواد كاظم البكري، ما قبل الكارثة...أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2013، ص 99.

(2) مغاوري شيلي علي، مصدر سابق، ص ص 83-84.

أوباما أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى احتواء الصين، وأن النهوض الصيني ليس مصدر تهديد للولايات المتحدة، بل إنها ترحب بأن تمارس الصين دوراً أكبر على الساحة العالمية، كما قال أوباما «نحن نعرف أن هناك فائدة أكبر من تعاون القوى الكبرى معا بدلاً من تصادمها».

وقد حرصت الولايات المتحدة على تخفيف حدة الصراع التجاري مع الصين بعد تبادل فرض الرسوم الحمائية ضد الواردات من الطرف الثاني تحت ذريعة محاربة الإغراق، والتأكيد في البيان الختامي للزيارة على رفض تلك السياسات، والعمل معا على إنعاش الاقتصاد العالمي.⁽¹⁾

وبذلك فإن هذه الأزمة زادت من سرعة التغير الحتمي في ميزان القوة السياسية والاقتصادية في النظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى ذلك الذي تصبح فيه القوة الجديدة حتمية للحلول الواقعية لعاصفة التهديدات عبر القومية، وهو تحول من الاقتصاد العولمي المسوق بالتدفق الحر للأفكار والمعلومات والناس والمال والبضائع والخدمات إلى النظام الذي تستخدم فيه الحكومات الأدوات الجديدة للحفاظ على السيطرة السياسية إزاء التغير السريع.⁽²⁾

وقد تمت للصين زمام المبادرة التي بدأت تعلن تشكيكها بشأن الأوضاع المالية الراهنة والمستقبلية في الولايات المتحدة، بل حذر الصينيون علانية من خطورة السياسات والإجراءات الطارئة التي اتخذها أوباما لتحفيز الاقتصاد، ومحاولاته إقناع الأمريكيين بالإتفاق للخروج من الأزمة، وأن هذه السياسات يمكن أن تدخل العالم في أزمة أخرى، كما انتقدت الصين الإدارة الأمريكية بسبب ضعف الدولار، الذي استثمر فيه الآسيويون، خاصة من الصين، جانباً كبيراً من ثرواتهم، واتهمت الرئيس أوباما بأنه لا يقوم بما يكفي للحفاظ على قوة الدولار في الأجل الطويل، ولا تخفى الصين تخطيطها أن تستبدل بالدولار الضعيف عملة دولية أخرى أو وحدات حقوق السحب الخاصة، وأنها تسعى لتعبئة العالم والمؤسسات الدولية لمساندتها، كما أعلنت انتقادها بقوة للسياسات

(1) المصدر نفسه، ص 84.

(2) آيان بريمر، مصدر سابق، ص 106.

التجارية الأمريكية، وترى أنها تناقض نفسها بشأن مطالبة دول العالم بالابتعاد عن السياسات الحمائية، في حين أنها تمارسها بقوة ضد الدول الأخرى، وقد انضمت دول كثيرة إلى الصين في هذا التوجه.⁽¹⁾

ومن هنا ذهب عدد من المتخصصين في الاقتصاد الدولي بالقول إن الأزمة الاقتصادية الراهنة كانت بمنزلة تحرك تكتوني يكشف عن تبدل موازين القوى، وانتقال الثقل الجزيئي إلى الاقتصادات الصاعدة الكبرى في الجنوب، خاصة الهند والصين والبرازيل وجنوب أفريقيا، إذ إنها تمكنت من مواصلة النمو والتوسع في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي، وعلى سبيل المثال لم يتأثر معدل نمو الصين كثيراً بين عامي 2008 و2010، إذ بلغ متوسطه نحو 9% سنوياً وبذلك أثبتت قدرتها التنافسية.⁽²⁾

ومن خلال ما تقدم فإن هذه الأزمة كشفت عن قوة الاقتصاد الصيني وتعزيز مكانتها عالمياً مقابل تراجع القوة الأمريكية، مما فرض عليها القبول في مشاركة القوى الأخرى في إدارة الأزمات العالمية وبذلك لم تعد الولايات المتحدة قادرة على فرض هيمنتها على حركة التوازنات وإدامة اختلالها لصالح أهدافها.

(1) مغاوري شبلي علي، مصدر سابق، ص 84.

(2) عمرو عدلي، مصدر سابق، ص ص 78-79.

المطلب الثالث

الأزمة السورية

احتلت سورية⁽¹⁾ مكانة ثابتة ومهمة في الشرق الأوسط كعنصر مؤثر في إدارة الصراع والتنافس داخل حدود الإقليم وانعكس ذلك على علاقاتها بالقوى الكبرى واستراتيجياتهم وخصوصاً روسيا التي تربطها مصالح وعلاقات إستراتيجية قديمة مع سوريا، ولم يختلف هذا الدور قبل سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يرتبط بتحالف استراتيجي مع سورية في إطار الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما لم يختلف بعد انهياره.⁽²⁾ وبذلك فإن التوجه العالمي الذي نراه اليوم تجاه سوريا ليس من قبيل المبالغة، فهي لم تكن وحدها منذ أن دخلت في الأزمة، فهي تجمع ثلاثة أطراف الإيراني والسوري وحزب الله مع حضور قوي للدور الروسي والصيني من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الاوربي وحلفائهم من جهة ثانية. كما هو معلوم فإن القوى الكبرى المتنافسة على الموارد والمواقع الجيوإستراتيجية، لاهتمت بحريات الشعوب ولا للديمقراطية وتداول السلطة، بل تستغل هذه الشعارات للسيطرة عليها واستمالة التوازنات العالمية لصالحها، ولذلك فقد تداخلت العديد من الملفات الدولية والإقليمية ضمن تفاعلات الأزمة السورية، ومن تلك الملفات ما يأتي:⁽³⁾

(1) تقع سوريا في غرب اسيا وتطل على البحر الابيض المتوسط، بين لبنان وتركيا وارتبطت اهميتها السياسية والاقتصادية طوال تاريخها بمركزها في ملتقى ثلاث قارات وثقافات عدة، وكانت بفضل موقعها الجيوإستراتيجي ومواردها الاقتصادية وثقافتها وعمقها التاريخي، محوراً للتجارة العابرة بين العديد من بلدان الشرق الاوسط، كما كانت عاملاً حيوياً في تحديد سياسات دول المنطقة.

موسوعة الويكيبيديا، على الموقع <http://ar.m.wikipedia.org/>

(2) شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص76.

(3) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 303-304. وانظر كذلك: مجموعة باحثين، التوازنات والتفاعلات الجيوإستراتيجية والثورات العربية، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص 13-15.

- ملف الطاقة العالمي، الغاز مصادره وطرق أمداده.
- التنافس الروسي- الأمريكي على الممرات البحرية والقواعد العسكرية فضلاً عن الاقاليم الإستراتيجية العالمية وكوسط آسيا والبحار الأربعة والمضائق والبحر المتوسط والدول المطلة عليه.
- التنافس الصيني- الأمريكي على الاقتصاد والطاقة وطريق الحرير والمحيط الهادئ وموقع سوريا والمنطقة هي جزء من ذلك التنافس، واثّر ذلك في تشكيل النظام العالمي المتعدد الاقطاب.
- البرنامج النووي الإيراني ودور إيران الإقليمي وأمن الخليج وإمدادات الطاقة.
- التدافع بين إيران وحلفاؤها من جهة، والسعودية وحلفاؤها من جهة أخرى على دور ومستقبل المنطقة.
- الصراع التركي- السوري والأحلام العثمانية المتجددة.
- الصراع بين سوريا وحزب الله من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.
- صراعات الربيع العربي الإسلامي والعلماني، والنزاع الطائفي وتحدياته، وملف القاعدة والجماعات المتطرفة.

الأداء الاستراتيجي الأمريكي- الأوربي تجاه الأزمة

يؤكد «مايكل سواين»، الخبير في شؤون السياسة العسكرية والأمنية في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، «إن «اللعبة الكبرى» تدور اليوم في سورية بين محورين، يضم الأول كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا والسعودية وقطر، أما الثاني فيتألف من روسيا والصين وإيران، إن هذه الاصطفافات تهرن على صحة المقولة الآتية «لقد أصبح البحر المتوسط اليوم امتداداً للصراع والتنافس الدوليين بهدف السيطرة على مصادر الطاقة الرئيسة الآسيوية- القوقازية»، كما إن «إسرائيل» تشارك أيضاً في هذه اللعبة ولا تقتصر أهدافها على تحييد سورية وعزلها عن إيران، بل تمتد إلى موضوع الغاز الطبيعي الموجود في المتوسط الذي تريد حصّة منه⁽¹⁾. وبخلاف ثورتي مصر وتونس اللتين

(1) تحوّلت الثورة السورية التي بدأت في 15 آذار 2011 إلى حرب أهلية عنيفة ذات طابع طائفي قوي. وقد أدّى الصراع المسلح داخل الدولة، حتى أواخر تشرين الثاني 2012 إلى مقتل حوالي=

فاجأنا الجميع، فإن الأيدي الخارجية بدت واضحة في الثورة السورية، ومن قبلها ليبيا، بهدف ليس التوظيف السياسي فحسب، وإنما أيضاً محاولة استعادة قدر من الثقة تجاه النفس، وبعد الاتهامات التي وجهت لدول مثل الولايات المتحدة بدعم مبارك، وفرنسا بدعم نظام بن علي، فالدعم المالي للمعارضة السورية بدا واضحاً من خلال وثائق ويكليكس، إذ إن الولايات المتحدة قدمت تمويلاً بشكل سري لجماعات المعارضة السورية، الذي قدر في خلال الفترة من 2005 إلى 2010 بما يعادل 12 مليون دولار، تضمنت تقديم 6 ملايين دولار لتليفزيون «بردي» المعارض، الذي بدا بثه من لندن في نيسان 2009 وصعدت من عملية تغطية الاحتجاجات السورية بشكل بدا تحريضياً وبعيداً عن التغطية الإعلامية المحايدة.⁽¹⁾

ويمكن تلخيص أهم الأهداف الأمريكية في إدارة الأزمة السورية وتوجيه تفاعلاتها في ما يأتي:⁽²⁾

- 1- حماية مصالح الشريك الأمريكي الأول في الشرق الأوسط المتمثل بـ «إسرائيل».
- 2- استخدام سوريا بعدّها «ساحة صراع» لإشعال حرب إقليمية قد تتسع فيما بعد إلى حرب عالمية باردة من جديد.
- 3- تمكين الولايات المتحدة من السيطرة بشكل أكثر فعالية على الصين والبلدان الأوروبية، التي تعتمد على موارد الطاقة القادمة من الشرق الأوسط، ومنع روسيا من السيطرة على خطوط نقلها.
- 4- تحريك الاقتصاد الأمريكي الراكد من خلال الإنفاق العسكري، وتحويل انتباه الأمريكيين عن البطالة، والفقر، وفشل السياسة الخارجية الأمريكية.

= 60 ألف شخص. مايكل سواين، لماذا ترفض الصين التدخل العسكري في سوريا؟، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية: على الموقع:
<http://www.carnegieendowment.org/files>

(1) علاء سالم، ادوار متقاطعة- تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص ص 114-115.

(2) ناصيف ياسين، مصدر سابق، ص ص 323-324.

وقد زاد من حدة هذا الموقف الغربي، وتحديداً الأمريكي، التعويل على سوريا، ومن قبلها ليبيا، بهدف كسب معركة النفوذ من أجل إرساء توازن جديد يعوض الخسائر التي منيت بها الدول التي كانت متعاطفة مع النفوذ الغربي، وتحديداً مصر وتونس، إذ تمثل الاستقلالية التي تبديها الدولتان، والسيطرة على صنع القرار السياسي، معضلة أساسية للولايات المتحدة، لذا فإن سقوط النظام السوري يمكن أن يسد الهوة التي نجمت عن سقوط الحكومات الموالية للغرب، وأوجدت تداعيات ظاهرة بمعادلة التوازن في الشرق الأوسط، وبذلك باتت الإدارة الأمريكية تسعى إلى تحويل المعادلة الثورية السورية إلى معادلة صفرية بالنسبة لإيران، إذ إن انهيار النظام السوري يجب أن يفضي لخسارة إيرانية خالصة داخل معادلة النفوذ بالشرق الأوسط.⁽¹⁾ ومما لا شك فيه، أن ما يحدث في سورية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الدولية، فالقوى العالمية تستعد لوضع توازن دولي جديد، والشرق الأوسط يهدد بانفجار أزمات أكثر من داخله، ولدى الروس شكوك قوية في أن تيارات غربية تحاول استخدام قوى الإسلام السياسي العربية لتهديد الاستقرار في روسيا، وسنقوم هنا بإلقاء الضوء على مصالح واستراتيجيات القوى العالمية المتنافسة في سورية والمتمثل بالولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وحلفائهم الصغار مقابل روسيا والصين.⁽²⁾

وانطلقت الإستراتيجية الأمريكية نحو انتهاج مجموعة من السياسات تجاه سوريا منذ اندلاع الثورة السورية في آذار 2011، ومن هذه السياسات ما يأتي:⁽³⁾

- الدعوة للتحويل السياسي، إذ دعت الولايات المتحدة في البداية وباستمرار نحو التحول الديمقراطي في البلاد، وأعلن أوباما أن الولايات المتحدة ستدعم الجهود الرامية إلى إقامة دولة ديمقراطية عادلة تتسع لكل السوريين.

(1) علاء سالم، مصدر سابق، ص 115.

(2) شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص 77.

(3) مجموعة باحثين، صفقت الكيماوي-المخرج الذي أراده أوباما، مجلة سياسات عربية، العدد (5)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص ص 16-17.

- تقديم المساعدات، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في 11 آب 2012 أنها خصصت 82 مليون دولار خلال السنة المالية 2012 لدعم الاحتياجات الإنسانية في سوريا وما يجاورها من بلدان، كذلك أعلنت في العام نفسه عن تقديمها لمجموعات المعارضة السورية السلمية مساعدات غير قتالية، مثل المستلزمات الطبية، ونظارات الرؤية الليلية، ومعدات الاتصالات، ووفقاً لأحد التقارير أشار أن هذه المساعدات تشمل أدوات للتحايل على رقابة النظام السوري للإنترنت مثل بعض البرمجيات مجهولة الهوية، والهواتف المرتبطة بالأقمار الصناعية.
- التعاون الاستخباراتي، وفقاً لتقارير صحفية أفادت أن ضباط الاستخبارات الأمريكية يساعدون في تنسيق جهود مقدمي المساعدات القتالية إلى العناصر المسلحة في المعارضة السورية الغير مرتبطة بتنظيمات إرهابية، كما إن الاستخبارات الأمريكية بالتزامن مع حكومات أخرى أجنبية تساعد في تطوير المعارضة لوجيستياً من أجل توجيه إمدادات إلى داخل سوريا.
- عدم التدخل المباشر، والاكتفاء بالضغوط الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية. ومع حلول شهر كانون الأول 2011، كانت رزمة العقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية والعربية- التركية ضد سورية قد استكملت حلقاتها، وأصبحت سارية في سياق وصلت فيه الأزمة السورية وهي أساساً مأزق النظام السوري الذي وصل إلى أعلى درجات تعقدها واحتقانها الداخلي والخارجي الدولي والإقليمي من النواحي كافة، ويتكامل أثر هذه العقوبات مع الأثر التراكمي للعقوبات الأميركية السابقة التي اتخذت مبكراً في عام 1980 على خلفية تصنيف سورية في فئة الدول «الداعمة للإرهاب»، وفي عام 2006 على خلفية تداعيات عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فإن العقوبات الجديدة التي شرع في اتخاذها منذ نيسان 2011 جاءت تحت عنوان معاقبة النظام السوري على قيامه بعمليات العنف المفرط ضد المتظاهرين، ومن أجل الحد من مصادر تمويله لتلك العمليات، ولتحصيل عوائد جيوبوليتيكية على المدى الأبعد في مرحلة ما بعد تغيير النظام أو وهنه الشديد، أو انهياره.⁽¹⁾

(1) مجموعة باحثين، اثر العقوبات في الاقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص ص 1-2.

وتعد سوريا وفقاً للإستراتيجية الأمريكية جزءاً حساساً من خطة محاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين الوصول للمياه الدافئة لذا إقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه - التي تمثل دفاعات متقدمة للأمن القومي الروسي - مطلب أمريكي ملّح، إضافة إلى ذلك فإن سوريا اليوم تعدّ دولة إرتكازية - pivotal states - على حد تعبير البروفيسور بول كينيدي في إحدى مقالاته عن الإستراتيجية الأمريكية - إلى جانب جورجيا في القوقاز - لذا فأهمية المنطقتين بالنسبة للطرفين يجعل منهما منطقتي تصادم جيواستراتيجي، فهل سيحدث في سوريا ما حدث في القوقاز؟⁽¹⁾ ومن هنا حاولت الولايات المتحدة وفرنسا توحيد صفوف المعارضة السورية في جبهة واحدة من أجل التعجيل بخيار سقوط النظام، ولتكون تلك الجبهة هدفاً للدعم والمساندة الدولية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب عدم تماسك المجلس الوطني السوري خارجياً، وعجزه عن إيجاد نقاط ارتكاز له بالداخل السوري، واتضح تعثر ذلك التوجه الأمريكي الغربي في أول مؤتمر لأصدقاء سوريا الذي استضافته تونس في 24 شباط 2012، الذي أخفق في بلورة إجماع خارجي حول الأزمة، أو نزع الشرعية عن النظام السوري، أو الاتفاق على تسليح المعارضة بالداخل.⁽²⁾

كما تمحور دعم المعارضة السورية من قبل فرنسا حول ثلاث نقاط رئيسية، الأول: مواصلة الجهد لاستصدار قرار من مجلس الأمن يدين النظام السوري وفقاً لمقررات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الثاني: النظر في إمكانية تسليح المعارضة السورية، وفي 13 أيلول 2013، أعلنت باريس عن الاتفاق مع ثلاث دول عربية على تعزيز الدعم للمعارضة السورية وتسليحها، الثالث: محاولة القيام بالجهد الأكبر في جهود حل الأزمة السورية سياسياً، وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 أيلول 2013، قال الرئيس هولاند: «إن الحل في سوريا يجب أن يكون سياسياً».⁽³⁾

(1) مجموعة باحثين، التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية، مصدر سابق، ص 13.

(2) علاء سالم، مصدر سابق، ص 114-115.

(3) مجموعة باحثين، التوازنات والتفاعلات الجيوسياسية والثورات العربية، مصدر سابق، ص 7.

وأصبحت مهمة تحويل سورية إلى بلد تابع للمحور الأمريكي-الأطلسي، تنصب على رأس أولوياته الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، لإضعاف وترويض محور الممانعة الذي يتألف من إيران ولبنان (حزب الله) وسورية وحركة حماس فحسب، بل سيتجاوزه إلى السيطرة على ممرات الطاقة والثروات النفطية والغازية في شرق البحر المتوسط، ومن ثم إعادة توجيهها لخدمة مصالح «إسرائيل» وحلف الأطلسي، إضافةً لفسح المجال أمام إقامة جسر بري بين تركيا و«إسرائيل»، الأمر الذي سيحرم إيران من التعاون مع حلفائها في فلسطين ولبنان، حينها، سيتحول البحر المتوسط إلى ما يشبه «بحيرة» تغصّ بأساطيل الحلف، وبالنسبة سيؤدي إلى جعل الطرق الشمالية والجنوبية لنقل الطاقة ستصبح خاضعة لسلطة الحلفاء الأطلسيين ومن ثم حرمان روسيا والصين من العمل والاستثمار فيها.⁽¹⁾

ويؤكد عدد من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية بالقول لقد غابت الرؤية الإستراتيجية عن الولايات المتحدة⁽²⁾، ولم تكن استقالة وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل السابق، إلا جزءاً من تجليات الأزمة التي تواجه إدارة أوباما في حربها الجديدة على الإرهاب، وكان خروج الخلاف بين البيت الأبيض وهيغل إلى العلن قبيل استقالة الأخير مؤشراً على ذلك، وظهر التعارض في تصريحين متزامنين لهيغل ورئيس الأركان مارتين ديمبسي في 19 تشرين الثاني 2013، فبينما تحدث ديمبسي عن أن مهمة التحالف هي هزيمة «تنظيم الدولة الإسلامية»، وليس إسقاط الأسد أو قيادة عملية تحول في سوريا، فيما نبّه

(1) مهدي داريوس، سورية وباكستان: خط الغاز العملاق باتجاه الصين، بحث منشور على الموقع: <http://www.globalresearch.ca/%> Global Research, August 30, 2013.

(2) تبدو الإستراتيجية الأمريكية متوافقة مع عقيدة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية للفترة الأولى للرئيس أوباما، التي تقوم على مبدأ «القيادة من الخلف» وكأنها محاولة من الولايات المتحدة لمعرفة حدودها الجديدة عبر تحميل الحلفاء البريطانيين والفرنسيين على وجه الخصوص مسؤولية نتائج القرارات التي يتخذها هذان الحليفان ووضعهما في واجهة الأحداث، ويطمحان للقيام بالإطاحة بالجمهورية العربية السورية كما تم ذلك في ليبيا، وذلك على الرغم من كونهما في الحقيقة هما مجرد ومنقذين للإستراتيجية الأميركية، إذاً تلقت باريس ولندن الصفعة الدبلوماسية أكثر من الولايات المتحدة وستدفعان الثمن عبر فقدان المزيد من نفوذهما على الساحة الدولية. تييري ميسان، الفيتو المزدوج لمنع حرب الإمبراطوريات على سوريا-مجلس التعاون الخليجي والناو يفقدان زمام القيادة، شبكة فولتير، <http://www.voltairenet.org/auteur29.html?lang=ar>

هيجل إلى أن هذا النظام هو الذي خلق الفوضى وفتح الباب للمتطرفين، غير أن هذا الخلاف ليس إلا جزءاً من حالة الارتباك التي تعانيتها الإدارة الأميركية تجاه سوريا.⁽¹⁾

ولم يكن الاتحاد الأوربي أحسن أداءً، فقد وجد نفسه عاجزاً عن التأثير في الأحداث، فقرر الاعتماد على تركيا لتشديد ضغوطها على النظام السوري، ومحاولة إقناعه بإدخال إصلاحات جوهرية، وعدم الاعتماد على الخيار الأمني الذي يمكن أن يهدد وجوده المادي، وحينما فشل هذا الخيار، اعتمد نهج العقوبات الاقتصادية والنفطية، وكذلك الولايات المتحدة التي اكتفت بالعقوبات الاقتصادية والسياسية،⁽²⁾ ففي قمة الدول العشرين التي بدأت أعمالها في بطرسبورغ، ظهر مؤيدو الضربة العسكرية لسوريا كأقلية، فبعد مرور أسبوعين على الهجوم الكيميائي على ضاحية دمشق، كانت هناك دولتان فقط مستعدتان للتدخل عسكرياً هما الولايات المتحدة بعد حصولها على موافقة الكونغرس، وفرنسا.⁽³⁾ وعلى خلاف ما حصل في حالة العراق، لم تدافع فرنسا عن مبادئ القانون الدولي في الأزمة السورية بل انضمت إلى الجانب الأمريكي ودعمته، ومُنيت بمعية المملكة المتحدة والولايات المتحدة بهزيمة دبلوماسية تاريخية في حين باتت روسيا والصين بطلا حرية الشعوب والسلام العالمي، لم ينتج التوازن الدولي الجديد عن الانحدار العسكري للولايات المتحدة فحسب بل هو مؤشر على بدء أفول نجم هيبتها، وفقد الغرييون اليوم موقع القيادة الذي تقاسموه على امتداد القرن العشرين لأنهم فقدوا أية شرعية لهم حين تخلّوا عن المبادئ التي وضعوها بأنفسهم.⁽⁴⁾

الأداء الاستراتيجي الروسي والصيني تجاه الأزمة

وفيما انطلقت الإستراتيجية الروسية من ادراك للأهمية الجيوإستراتيجية لسوريا والحفاظ على مصالحها وعلى نظام الأقلية بوجه الأكثرية مما دفعها للإعلان بأنها حامية للأقليات في الشرق، لان هذا النظام يؤمن لها موطئ قدم في الشرق الأوسط من خلال

(1) وحيد عبد المجيد، حيرة أوباما في سوريا، صحيفة الاتحاد الإماراتية، أبو ظبي، بتاريخ 2014/12/4، ص2.

(2) علاء سالم، مصدر سابق، ص 115.

(3) مجموعة باحثين، صفقت الكيماوي-المخرج الذي أراده أوباما، مصدر سابق، ص 17.

(4) تيري ميسان، مصدر سابق، ص 5.

وجودها العسكري في قاعدة طرطوس السورية التي تعد مركزاً جيوعسكرياً للقوات الروسية في المنطقة التي أخرجت منها روسيا، ومن ثم استثمارها لبيع سلاحها، وتنمية مركزها اقتصادياً في ظل الاكتشافات الهائلة للثروة النفطية والغاز في ساحل المتوسط، إذ تعتبر روسيا ان سورية بوجود نظامها الحالي مركز أساسياً لتحركها وانفرادها في عملية التنقيب.⁽¹⁾ كما إن الإستراتيجية الروسية الجديدة تنطلق من حماية امنها القومي عبر ضرب الإرهاب في محيطها الاقليمي، وتعلن بانها تخوض الحرب في سورية ضد الإرهاب ولن تسمح بانتصاره فيها، لان انتصاره يعني تمدد تلك التهديدات نحو نفوذها الطبيعي والتاريخي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، ومن ثم فإن الملف السوري وقع أسير حرب المصالح الروسية- الأميركية، ويحاول الطرفان تسجيل النقاط فيما بينهما في إطار حل كل الملفات العالقة، الذي سيمكن روسيا من عودتها إلى أداء دوراً كبيراً في حركة التوازنات.⁽²⁾ ولذلك تعد روسيا أن قضية سوريا هي أهم معركة لها في البحر المتوسط لأن بخروجها من هذه المياه فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا، ويثبت هذا تحرك الأساطيل والاستعراض بالقوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام الساحل السوري كذلك إرسال الصين لقطع حربية إلى البحر المتوسط، وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وبعض سفن الأسطول الفرنسي والبريطاني في عرض المتوسط وأمام السواحل الليبية.⁽³⁾

كما يشير الخبير الاستراتيجي عماد فوزي الشعبي بالقول أن القرن الواحد والعشرين هو عصر الطاقة النظيفة، ومع بدء «إسرائيل» عام 2009 استخراج النفط والغاز بات واضحاً أن حوض المتوسط وسورية جزء من لعبة السيطرة على الطاقة، وتشير المعلومات

(1) ناصر زيدان، مصدر سابق، ص 297.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 246.

(3) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي-قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، العدد (1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،

2013، ص 37.

المتوافرة إلى إن هذا الحوض هو الأثرى في العالم بالغاز،⁽¹⁾ ويؤكد معهد واشنطن أن سورية ستكون الدولة الأغنى، وأن الصراع بين تركيا وقبرص سيستمر نظراً لعدم قدرة تركيا على تحمل خسارتها لغاز نابوكو (رغم أن روسيا وقعت عقداً في 2011/12/28 مع تركيا اتفاقاً لتمرير جزء من السيل الجنوبي عبر أراضيها)، «وإن معرفة السر الكامن في الغاز السوري سيفهم الجميع حجم اللعبة على الغاز لأن من يملك سورية يملك الشرق الأوسط وبوابة آسيا ومفتاح بيت روسيا (حسب كاترين الثانية) وأول طريق الحرير (حسب الصين)، والأهم من يملك الدخول عبرها إلى الغاز يملك العالم خصوصاً أن القرن المقبل هو قرن الغاز»، وبتوقيع دمشق اتفاقاً لتمرير الغاز الإيراني عبر العراق إليها ومن ثم للبحر المتوسط⁽²⁾ يكون الفضاء الجيوسياسي انفتح والفضاء (الغازي) قد أغلق على غاز نابوكو شريان الحياة وقال: «إن سورية هي مفتاح الزمن القادم».⁽³⁾

وقد تم التوقيع على اتفاق بين روسيا وسوريا يسمح بالتنقيب والحفر في منطقة قبالة الساحل السوري، وإذا تم اكتشاف النفط أو الغاز الطبيعي، فإن المجموعة الروسية «سيوزنفتغاز» التي تسيطر عليها روسيا سوف تمتلك حصة مهيمنة لمدة خمسة وعشرين عاماً، وقالت وكالة الأنباء السورية إن «سيوزنفتغاز» سوف تستثمر 15 مليون دولار لتغطية تكاليف الدراسات المسحية و75 مليون دولار أخرى لأعمال الحفر الأولية، وتفيد التقارير بأن الاتفاقية الجديدة بين روسيا وسوريا تتعلق بمنطقة تبلغ مساحتها 845 ميلاً

(1) للمزيد انظر: زهير حامدي، الآثار الجيوسياسية لاكتشاف الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، مجلة

سياسات عربية، العدد (1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 112.

(2) فقد جاء الإعلان عن بناء خط الأنابيب العراقي-السوري-الإيراني، بعد الموافقة العراقية في شباط 2013 وفي سياق إستراتيجية الطاقة الأوراسية ليوضح الروابط بين كل من سورية وباكستان من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، التي تتم عبر إيران، كما إن خط الأنابيب هذا -الذي يمر بلبنان أيضاً- يهدف إلى إيصال الغاز الإيراني إلى الشواطئ الشرقية للمتوسط، ويمكن بطبيعة الحال عكس اتجاه سيره، كما إن الغاز الموجود في السواحل السورية واللبنانية -وحتى سواحل مصر وغزة- يمكن أن يُرسل شرقاً عبر الخط المذكور باتجاه باكستان ومن ثم إلى الصين. مهدي داريوس، مصدر سابق، ص 6.

(3) Imad Fawzi Shueibi, Russia and China in the Balance of the Middle East: Syria and other countries, Voltaire Network, 27 January 2012, p 4.

بحرياً مربعاً وهي جزء من منطقة «البلوك 2» الأكبر، التي تقع تقريباً بين مينائي بانياس وطرطوس السوريين.⁽¹⁾

وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن لروسيا مصالح في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ترتبط بضمان أمنها القومي، وقال بوتين، خلال زيارته مقر قيادة القوات المسلحة الروسية في 8 حزيران 2013 «إن هذه منطقة إستراتيجية مهمة، ولدينا فيها مصالحنا المرتبطة بضمان الأمن القومي لروسيا الاتحادية»، أضاف «لذلك بالذات تنوي روسيا خلق ظروف ملائمة لمراقبة سفنها الحربية في البحر الأبيض المتوسط، مشيراً إلى أن إعادة المراقبة الدائمة لسفن الأسطول الحربي بهدف التصدي لتهديدات المنظمات الإرهابية، ومن بينها مكافحة القرصنة». ومن جهته، أشار الجنرال سيرغي شويغو إلى إن مراقبة سفن الأسطول الحربي الروسي في المتوسط هي «للمحافظة على التوازن الاستراتيجي ومراقبة الأجواء وحماية مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة الملتهبة».⁽²⁾ وضمن الجانب الاقتصادي، يشار إلى أنه قد وصل الاستثمار الروسي في سورية إلى 19,4 مليار دولار في عام 2009، كما تلتزم روسيا بعقود في مجال الأسلحة بقيمة أكثر من 4 مليار دولار مع سورية بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز ميج 29 وصواريخ بانتسير القصيرة المدى أرض-جو وأنظمة المدفعية والأسلحة المضادة للدبابات، فضلاً عن أنه تمت إعادة فتح وتطوير قاعدة طرطوس التي تعتبر قاعدة التموين البحرية الوحيدة للأسطول الروسي في البحر المتوسط.⁽³⁾

(1) سامي هندرسون، اتفاق الغاز البحري بين روسيا وسوريا يضيف عاملاً جديداً إلى محادثات السلام، معهد واشنطن، 27 كانون الأول 2013، على الموقع:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russia-syria-offshore-gas-deal-injects-new-factor-into-peace-talks>.

(2) حسن خليل، استفاقة الدب الروسي - دفاع استباقي في سوريا، صحيفة الأخبار، العدد (2023)، 8/2013/6، ص 4.

(3) منذ العام 2011، قامت سفن تابعة للبحرية الروسية بزيارات عدة إلى ميناء طرطوس، وفي كانون الثاني 2013، تجمعت سفن من جميع الأساطيل الروسية الأربعة في شرق البحر المتوسط للقيام بأكبر تدريبات بحرية لها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وخلص العديد من المراقبين إلى أن الغرض من التدريبات لم يكن إجلاء المواطنين الروس من سورية، بل إرسال رسالة مفادها أن البحرية الروسية، بعد استراحة استمرت عشرين عاماً، عادت مرة أخرى إلى المياه الدولية. شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص 78.

ومن بين العوامل الأكثر أهمية لروسيا، وهو خشيتها من بروز حكومات إسلامية تهدد النفوذ الروسي، خصوصا في سوريا، وغيرها من الدول العربية منذ بدء الربيع العربي، فجوار روسيا المباشر في جنوب القوقاز ووسط آسيا بها عدد من الدول التي لا يمكن استبعاد تكرار نفس السيناريو بها، وفضلاً عن ذلك، فإن هناك حوالي 20 مليون مسلم روسي يعيشون في شمال القوقاز، إذ واجهت روسيا هناك حربيين أهليتين، وما تزال روسيا تحارب فيها ما يسمى بإمارة القوقاز، ويشير صناع القرار في روسيا إلى أن تلك الإمارات وما تلاها تحصل على دعم مباشر من كيانات موجودة في بعض الدول العربية.⁽¹⁾

لذلك جاء الاصرار الروسي والصيني بعرقلة اربع قرارات غربية في مجلس الأمن تهدف إلى الضغط على النظام السوري عبر فرض العقوبات، وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد تجاهل الدعوات الدولية لتبديل موقفه من هذا الملف داعياً بالمقابل الغربيين والدول العربية الداعمة للمعارضة السورية إلى تغيير موقفهم من هذا النزاع المستمر، من جهة ثانية انتقد سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي العقوبات الأميركية المفروضة على سوريا وإيران، مؤكداً إن هذه العقوبات تضر بالمصالح الاقتصادية الروسية، وقال لافروف «إن العقوبات الأميركية الأحادية الجانب المفروضة على سوريا وإيران بات لها تأثير متزايد خارج الحدود يضر بمصالح الشركات الروسية، ولا سيما المصارف، وأضاف انه ابلغ موقفه إلى كليتنتون ، مؤكداً إننا لا نؤيد أية عقوبات في سوريا لان العقوبات لن تأتي بنتيجة».⁽²⁾

وأكدت روسيا مع تطور أحداث في سوريا على أهمية أن يكون الحل سلمياً رافضة في الوقت ذاته أي تدخل دولي أو تدويل القضية السورية، ومن هذا المنطلق رحبت بجهود الجامعة العربية في إرسال بعثة المراقبين العرب لتقصي الحقائق في سوريا، ومعرفه

(1) صامويل شارب، روسيا وسوريا ومبدأ عدم التدخل، ترجمة: شادي عبد الوهاب، مركز بغداد للاستشارات والدراسات والإعلام، 2013، <http://www.baghdadcenter.net/details-127.html#2013>

(2) محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا من الثورات العربية «الثورة السورية أمودجا»، مصدر سابق، ص 6.

ما يجري فيها، وعدتها خطوه ايجابية باتجاه حلحلة الأزمات السورية،⁽¹⁾ ويذكر ان روسيا وبالاشتراك مع الصين استخدمت حق النقض 4 مرات متتالية في مجلس الأمن، وكان الاول في 4 تشرين الأول 2011، منع تمرير مشروع قرار تقدمت به الدول الأوربية وحظي بدعم الولايات المتحدة الأمريكية «يدين النظام السوري بسبب قمعة حركة الاحتجاجات، ويلمح إلى إمكانية فرض عقوبات اقتصادية، وجاء الفيتو الثاني بعد فشل بعثه الجامعة العربية وانسحاب عدد من المراقبين العرب، ورفض سوريا مبادرة الجامعة ما دفعها إلى طلب دعم مجلس الأمن الدولي للمبادرة العربية، واشتركت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في صياغة مشروع قرار عربي-غربي يدعو إلى حل الأزمة السورية من خلال إنهاء أعمال العنف والمظاهر المسلحة، ونقل السلطة إلى نائب الرئيس، وإجراء انتخابات حرة...، لكن مشروع القرار العربي-الغربي المقترح في مجلس الأمن الدولي في 2012/2/4 أحبط من قبل روسيا وبالتعاون مع الصين، وجاء الرفض تحت ذريعة انه لم يشر صراحة إلى عدم التدخل الدولي في حالة عدم التزام سوريا به، فضلاً عن أن روسيا رفضت تنحي بشار الأسد، وفضلت أن يكون الحل سلمياً وبمبادر دبلوماسية.⁽²⁾ وفي 19 تموز 2012، منع الفيتو الثالث من تمرير مشروع غربي في مجلس الأمن يضع خطة كوفي أنان تحت فقرات من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتطالب بفرض عقوبات غير عسكرية على النظام السوري إذا لم يلتزم النقاط الستة لخطة أنان. وجاء الفيتو الرابع في 2014/5/22 لمنع احالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية.⁽³⁾

ويشار إلى إن السبب الكامنة وراء الفيتو الروسي في مجلس الأمن هو اعتراض الرئيس بوتين للتدخل الغربي في بلده، وذلك بسبب الدعم الغربي ومن الولايات المتحدة تحديداً للمعارضة الروسية، فقد أعربت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عن خيبة أملها

(1) للمزيد انظر: عبد الوهاب بدرخان، رهانات متداخلة-السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (193)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 95-96.

(2) محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا من الثورات العربية «الثورة السورية امودجا»، مصدر سابق، ص 5.

(3) للمزيد انظر: ألكس خلبينكوف، لماذا تقف روسيا إلى جانب سوريا؟، ترجمة رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014، بحث منشور على الموقع:

<http://www.Palesting.studies.org>

حيال رفض السلطات الروسية ترشيح المعارض «غريغوري» للانتخابات الرئاسية، فالملف السوري وفر لبوتين الفرصة ليقول لناخبيه وللغرب والعالم، إن روسيا عادت إلى موقعها كقوة عظمى وينبغي التعامل معها على هذا الأساس، وقد كان لنقض قرارات مجلس الأمن تأثيراً كبيراً في زيادة شعبية الرئيس بوتين ووجد دعماً من غالبية الشعب الروسي وخرجت مظاهرات كبرى في موسكو أظهرت تقدم القوى المؤيدة لبوتين، ومن المعارضة البرلمانية تؤيد ذلك بل إن بعضها يدعو الرئيس ليكون أكثر حزماً في وجه المخططات الغربية.⁽¹⁾

كما أشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي بموسكو في 9/6/2012 بالقول «إن توازن القوى في العالم، سيعتمد على نتائج الأزمة السورية، فكيف سيكون العالم في المستقبل؟ وأجاب إن الطريقة التي ستحل عبرها الأزمة السورية، ستمارس دوراً كبيراً في شكل العالم المستقبلي، هل سيكون الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة؟ أم سيصبح مكاناً حيث تؤخذ فقط مصالح الأقوياء بعين الاعتبار؟، هذا ليس لأننا ندافع عن الأسد أو نظامه، ولكن لأننا نعلم مدى تعقيد المجتمع السوري متعدد الطوائف، نحن نعلم أن أولئك الذين يطالبون بتدخل عسكري، ويريدون أن تصبح سورية حلبة حرب من أجل الوصول للسيطرة في العالم الإسلامي». هذا ما قاله لافروف، وأكد أن «هذا الاتجاه خطير جداً»، «ونحن سنقوم بكل ما نستطيع من أجل الحيلولة دون هذا السيناريو، ونحن ندافع عن القانون الدولي».⁽²⁾

وقد برهنة روسيا في العديد من المواقف والأزمات أنها حاجة أميركية في اداء الأدوار، وقد تمثل ذلك في (نجاحها في الملف الكيماوي السوري واتفاق النووي الإيراني ونجاحها في جنيف-2) وبناء على ذلك، كانت روسيا ترى قدرتها وقوتها في مجلس الأمن ومحاولة فرض شروطها من خلال إعادة اعتبارها القوي وقدرتها على التعطيل من أجل مصالحها المالية والعسكرية.⁽³⁾ وترى روسيا أن هناك خطة جيوسياسية تمارسها الولايات

(1) نقلاً عن: شذى زكي حسن، الموقف الروسي من الأزمة السورية ... الدوافع والأهداف، مصدر سابق، ص ص 80-81.

(2) تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، إذاعة صوت روسيا، على الموقع: <http://arabic.ruvr.ru/>

(3) مجموعة باحثين، صفقت الكيماوي-المخرج الذي أراده أوباما، مصدر سابق، ص 12.

المتحدة، تتمثل في التخلص من حكومة ذات سياسة خارجية تتناقض مع المصالح الأمريكية، وخاصة المتحالفة مع إيران، فموقف روسيا حول التحرك الدولي من الأزمة السورية يرتبط بصورة أكبر بالقلق من تداعيات القوة الأمريكية أكثر مما يرتبط بسوريا نفسها.⁽¹⁾ فبعد مجزرة القصف بالأسلحة الكيماوي في ضواحي دمشق في 21 آب 2013، دخل الملف السوري مرحلة جديدة، إذ أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في الأول من أيلول عن عزمه توجيه ضربة عسكرية إلى النظام السوري شرط تصديق الكونغرس على هذه الخطوة.⁽²⁾ إلا أنه وبلا شك أن «المبادرة» الروسية بوضع الترسنة الكيماوية السورية تحت الرقابة الدولية قد خلطت أوراق الإدارة الأميركية، إذ أدت بالرئيس الأميركي إلى تأجيل «مؤقت» لضربه العسكرية ودعوة الكونغرس إلى إرجاء التصويت على تلك الضربة، لإفساح الطريق من جديد أمام الحلول السياسية للأزمة السورية.⁽³⁾

فيما يمكن تفسير الموقف الصيني من اللجوء لاستخدام حق الاعتراض (الفيتو)، في ضوء ثلاثة عوامل:⁽⁴⁾

- 1- تخوف الصين من أن يأتي نظام في سوريا تابع للولايات المتحدة، بما يضعف الوجد الصيني في المنطقة.
- 2- طبيعة العلاقات الخاصة التي تربط بينهما، وتبرز في تأييد كل العاصمتين للأخرى في القضايا الدولية المهمة كمرتفعات الجولان المحتلة بالنسبة لسوريا، وقضايا تايوان، والتبت، وحقوق الإنسان في حالة الصين من جهة أخرى.
- 3- الحفاظ على مستوى العلاقات الذي وصلت إليه خصوصاً في الجانب الاقتصادي، التي توطدت في الأعوام القليلة الماضية، إذ تعد الصين حالياً من أكبر الشركاء التجاريين لسوريا، وثاني أكبر مستثمر غير عربي في سوريا.

(1) صامويل شارب، مصدر سابق، ص 7.

(2) مجموعة باحثين، صفقت الكيماوي-المخرج الذي أراده أوباما، مصدر سابق، ص 16.

(3) المصدر نفسه، ص 18.

(4) أحمد طاهر، توازنات جديد- مستقبل العلاقات الصينية-الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (193)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 136.

ويشير مايكل سواين، الخبير في شؤون السياسة العسكرية والأمنية في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بالقول إن الصين بررت موقفها لأنها تحرص على الالتزام بالقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، حفاظاً على مصالح البلدان كافة، وبذلك فقد ارتكزت السياسة الخارجية الصينية من «المبدأ الصيني المقدس لسيادة الدولة»، وهو مبدأ معاداة التدخل الخارجي المفرط، والمعارضة الشاملة المعلنة لاستخدام القوة في حسم القضايا السياسية الدولية، لا سيما عندما تقودها الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، انطلاقاً من دوافع قلق من أن مثل هذا التدخل الرامي إلى تغيير النظام يمكن أن يشكل سابقة قد تُستخدم يوماً ما ضدها، كما تشدد على أن الضغوط القسرية الخارجية (مثل العقوبات) الرامية إلى تقويم سلوكيات الحكومات السلطوية لا تحقق النتائج المرجوة بقدر ما يحققه الحوار والحوافز الإيجابية في تلك الحالات.⁽¹⁾

وهناك محدّدات ذات طابع أيديولوجي، ومحدّدات أخرى ذات طابع مصلحي اقتصادي واستراتيجي، ويجدر القول إنّه لا يمكن اعتبار أيّ من هذه العوامل العامل الحاسم في تحديد الموقفين الروسي والصيني، نذكر من بين هذه العوامل: 1- «الأنانيّة القوميّة». 2- درس التدخل الغربي في ليبيا. 3- الطموحات السّياسة الخارجيّة وأهدافهما. 4- الخوف من الإسلام السياسيّ وتأثيرات الربيع العربيّ وانعكاسه على الداخل الروسي. 5- الدّفاع عن آسيا الوسطى والقوقاز في الشّرق الأوسط. 6- الحفاظ على الأمن القومي. 7- المصالح التجارية والعسكرية.⁽²⁾

كما إن أحداث الثورة الليبيّة خلّفت بعض المارّة لدى روسيا والصين، فعدم اعتراضهم على قرار مجلس الأمن الذي أتاح التّدخل لم يجعلهم راضين، ولم يعد عليهم بأيّ فائدة، إذ تمّ كلّ شيء باسم حلف شمال الأطلسي، وهو ما قد يضع ليبيا لمُدّة لا بأس بها ضمن نسقٍ أمنيّ واستراتيجي يسيطر عليه الغرب، وحتّى إذا لم يقع ذلك، فلا الصّين

(1) مايكل سواين، مصدر سابق، ص 8.

(2) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي-قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص 42-43.

ولا روسيا ضمننا لنفسيهما مكاناً مريحاً للصفقات الاقتصادية وصفقات التسليح.⁽¹⁾ غير أن تطبيق حلف شمال الأطلسي للقرار رقم 1973 في ليبيا أقنع صانع القرار الروسي بصورة كبيرة أن التدخل الإنساني تحت شعار «مسؤولية حماية المدنيين» ما هو إلا غطاء لتغيير النظام.⁽²⁾

وبذلك لا يستغرب من وقوف روسيا والصين ضد أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي ضد الحكومة السورية، فقد أصدرت الدولتان بياناً مشتركاً بخصوص هذا الموضوع في أعقاب زيارة الرئيس الصيني إلى روسيا في حزيران 2011، وصرح الرئيسان هو جينتاو وديميتري ميدفيديف آنذاك أنهما يعتقدان «أن البحث عن تهدئة الوضع في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبغي أن يكون في إطار القانون وبالوسائل السياسية، وعلى القوى الخارجية ألا تحشر نفسها في عملياتٍ داخلية خاصة ببلدان المنطقة».⁽³⁾

وعلى الرغم من سعي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات على النظام السوري نأت الصين بنفسها عن الجهود الرادعة للنظام السوري، وقررت اتخاذ موقف سلمي، فقد عارضت القيادة الصينية، جنباً إلى جنب مع القيادة الروسية، كافة العقوبات الأمريكية والأوروبية الصارمة المفروضة ضد النظام السوري، وانتقدت المساعي التي تمهد للتدخل العسكري في سوريا، وفي الوقت نفسه، حثت كل منهما المجتمع الدولي مراراً على تشكيل جبهة موحدة تدعو الأطراف كافة إلى معالجة المشاكل والازمات عن طريق الحوار، ودعمت جهود جامعة الدول العربية للتوصل إلى حل سياسي سلمي، هذا وأعربت الصين عن دعمها لقراري مجلس الأمن

(1) Pavel K. Baev, «Russia's Counter-Revolutionary Stance Toward the Arab Spring», Insight Turkey, Vol.13, N.3, 2011, pp.11-19.

(2) على الرغم من أن مبدأ «مسؤولية حماية المدنيين» هو مبدأ حديث نسبياً، فقد وافق عليه مجلس الأمن في عام 2006، وأيدته الجمعية العامة في عام 2009، غير أن فكرة إيقاف الأزمة الإنسانية من خلال إسقاط الحكومة، هو الشيء الجديد نسبياً في هذا الصدد، وهو ما تتخوف منه روسيا، وهو أن يكون مبدأ «مسؤولية حماية المدنيين» ما هو إلا غطاء لتغيير النظام. صامويل شارب، مصدر سابق، ص 6.

(3) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي- قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص 42.

رقم 2042 و2043 اللذين يُلزمان الحكومة السورية بوقف استخدام الأسلحة الثقيلة في الأماكن السكنية بكافة أشكالها، وخطة التسوية السياسية التي قدمها كوفي عنان، المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.⁽¹⁾

ومما سبق، يمكن القول إن الدور الصيني الفاعل في قلب المتغيرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط قد شكل خلال العقدين الماضيين متغيراً جديداً ومؤثراً ضمن المتغيرات الخاصة بأحداث المنطقة، ولذا، فإن أي تحليل للمتغيرات الإقليمية، في ظل الظروف الراهنة، بات يشكل منعطفا مهما في طبيعة وحجم ومدى الدور الصيني الشرق أوسطي فضلاً عن الدور الروسي، الذي انعكس على دورهما العالمي في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية.⁽²⁾

وبذلك فقد أنهى الفيتو المشترك مرحلة من مراحل العلاقات الدولية التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتميّزت بالهيمنة الأميركية المطلقة على العالم، كما إن هذا لا يعني أننا نشهد عودة إلى سيطرة القطبين السابقة بل يعني ولادة نظام جديد ما زالت معاملته تتشكل، لم يتحقّق أي من مشاريع النظام العالمي الجديد فالولايات المتحدة و«إسرائيل» لم تتمكّن من إضفاء الطابع المؤسسي على أحادية القطب التي أرادت إقامتها عبر منظومة ملموسة من العلاقات.⁽³⁾ كما توقّع بدّة الخير الاستراتيجي السوري عماد فوزي شعبي، بالقول «لقد بلورت الأزمة السورية توازن جديد ومن هنا أعادت توزيع السلطة بطريقة لم يردّها أو يفكر بها أحد لكنّها فرضت نفسها على الجميع».⁽⁴⁾

وقد أتى الموقف الروسي- الصيني من الأزمة في سورية، في ظلّ وضع دوليّ يتّسم بأزمةٍ ماليّةٍ كبرى تعصف باقتصاديات أوروبا والولايات المتّحدة، وهو عاملٌ له أهمّيته، إذ ينعكس في محاولة إدارة أوباما تخفيض النّفقات العسكريّة، بما يعنيه ذلك من تقليص الدّور العسكريّ الأميركي، وصياغة إستراتيجية عالميّة جديدة تستبدل الانتشار الواسع للقوّات، بمفهومٍ قائم على «قوّات مشتركة أصغر حجماً وأكثر سرعةً وخفّةً، تكون على

(1) مايكل سواين، مصدر سابق، ص 7.

(2) احمد طاهر، مصدر سابق، ص 136.

(3) تييري ميسان، مصدر سابق، ص 9.

(4) Imad Fawzi Shueibi, Op, Cit, p 4.

استعداد دائم للتحرك والانتشار، تتميز بالقدرة على التجديد والتفوق التكنولوجي» هذا من ناحية، ومحاولات روسيا والصين لاستعادة مواقع القوة والنفوذ على البيئة الجيوإستراتيجية العالمية (خاصة بالنسبة إلى الروس) ولتوسيع مجالات الاهتمام الإستراتيجية مع تنامي القوة الاقتصادية (بالنسبة إلى الصين) من ناحية أخرى.⁽¹⁾

ومن خلال ما تقدّم، نرى أن أيّ تغيير محتمل في الموقفين الروسي والصيني سوف يقوم على أساس معادلة توازن جيو- إستراتيجية جديدة، يقع التفاوض عليها مع الفاعلون الرئيسيون المهتمين بالتطورات الحالية في العالم العربي وإسقاطاتها المحتملة في آسيا الوسطى وشمال القوقاز، وانعكاساتها على نتائج التفاعلات العالمية، ومن خلال عملية التفاوض والمساومة (ولعلها تحدث الآن وراء الكواليس)، سيتم إيجاد «التسوية» التي تحفظ لروسيا والصين مصالحهما أو بعضا منها على الأقل في النظام الإقليمي الجديد الذي بدأ يتشكل في المنطقة، الأمر الذي سينعكس على تجسيد دورهما في اطر التفاعلات الدولية.⁽²⁾ وبذلك عدت الأزمة السورية المدخل المناسب لروسيا والصين في إيجاد أو الاقتراب من معادلة التوازنات العالمية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الأزمة السورية بتعقيداتها الإقليمية تعد ساحة حقيقية لانبثاق نظام دولي جديد وهو ما أكده سيرغي لافروف وزير الخارجية الروسي في مقال له بصحيفة هفنجتون بوست في 15 حزيران 2012 بالقول «انه جنبا إلى جنب مع مظاهر الأزمة الاقتصادية العالمية فقد أثبتت الأحداث في الشرق الأوسط أنها ستقود إلى ظهور نظام دولي جديد»، فالولايات المتحدة تمارس دور المهيمن في حين نرى روسيا والصين تمارسان دور الممانع، وبعد الخسائر الكبرى التي منيت بها الولايات المتحدة منذ إعلان مشروع القرن الأمريكي على أيدي المحافظين الجدد والاضطرابات التي نتجت عن الحرب على الإرهاب، في غير صالحها، وسمح في الوقت ذاته لكل من القوى الصاعدة أن تجد موطأ قدم مناسب لمكانتها الإقليمية والدولية، فالشراكة الإستراتيجية بين روسيا والصين تجاه الأزمات الدولية الكبرى سيوفر الوقت المناسب لإحداث التغيير

(1) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي-قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص 37.

(2) تيري ميسان، مصدر سابق، ص 7.

في بنية النظام الدولي والسيطرة على حركة التوازنات العالمية، بعدهما قوى تعديليه، وبذلك عدت الأزمة السورية نقطة مفصلية في استعادة التوازنات الجيوإستراتيجية، إذ إن إدارة الأزمة والتعامل معها جعل الوزن الجيوسياسي للقوى العالمية أكثر وضوحاً.⁽¹⁾ وهكذا يبدو المشهد الاستراتيجي للأزمة السورية، معقداً ومتبايناً في تفاعلات أطرافه العربية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يؤكد ميلاد توازنات جديدة لهيكل ميزان القوى الدولي، مع بروز قوى لدور روسيا والصين وبعض القوى الأخرى المؤيدة، في مواجهه الهيمنة الأمريكية وتفرداها في التحكم التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية حسب مصالحها.⁽²⁾

(1) نقلاً عن: محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع العربي-قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص 34-35.

(2) انظر: دافيد شينكر التحالف الافتراضي، السياسة الروسية تجاه سورية مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2013، ص 5.

المطلب الرابع

الأزمة الأوكرانية

احتلت أوكرانيا موقعاً حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعد حالياً الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة «البوابة الشرقية» المؤدية إلى أوروبا، وهي تعدّها بوابةً لعبور التهديدات إلى روسيا تاريخياً، ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليص نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها، أما روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعد ضمن «منطقة المصالح المتميزة» والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.⁽¹⁾ وفي حقيقة الأمر، أن الأزمة الأوكرانية هي رأس جبل جليد يمثل بداية صراع جيوسياسي بين روسيا

(1) تقع أوكرانيا في أوروبا الاسيوية اذ يحدها من الشرق روسيا الاتحادية، من الشمال بيلاروسيا، من الغرب بولندا وسلوفاكيا والمجر، من الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا ومن الجنوب البحر الاسود وبحر ازوف، وتعد أوكرانيا دولة صناعية ومصدرة للمعدات والتكنولوجيا المدنية والعسكرية، ويبلغ تعدادها السكاني 46 مليون نسمة، وفقاً لمؤشرات العام 2014، ينحدر أكثر من 40% من السكان من أصول روسية وتقدر نسبتهم بـ 17 مليون، وهي تعد دولة شقيقة لروسيا بالمعيارين العرقي والمذهبي، وقد ظلت على مدى قرون ركناً أساسياً في القوة السلافية الأرثوذكسية، وكانت مندمجة في روسيا منذ القرن السابع عشر للميلاد. ولدى أوكرانيا حدود طولها 4566 كيلو متراً، أكبرها مع روسيا، بواقع 1576 كيلو متراً، كما تمتد سواحلها على طول 2782 كيلو متراً، وتقع هذه السواحل على البحر الأسود وبحر آزوف. ويعني اسم أوكرانيا باللغة الأوكرانية «أرض الوطن»، ولكنه بالروسية يعني «أرض الحدود»، ويبدو أن الاسم بقي يحمل هاتين الدالتين حتى يومنا هذا، تبدو أوكرانيا منقسمة جغرافياً على نفسها منذ قرون على طول نهر «دنيبر» (بالأوكرانية دنيبرو)، فاتجه نصفها الغربي إلى أوروبا ونصفها الشرقي إلى روسيا، وما تزال تشعر بأنها مكونة من دولتين مختلفتين، إذ يندر عبور السكان من غربها الكاثوليكي الزراعي إلى شرقها الأرثوذكسي الصناعي. عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب- أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، العدد (9)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 44.

والغرب، كما إنها ذات جذور تاريخية، يمتد من استونيا في شرق أوروبا إلى كازاخستان في وسط آسيا، أي من بحر البلطيق إلى بحر قزوين وما بعد حدود الصين.⁽¹⁾

وتشير تطورات الاحداث بان هذه الازمة ليست وليدة لحظتها وإنما جرى التخطيط لها منذ حقبة ليست قصيرة، ويظهر سياق تفاعلاتها انها اكبر بكثير من احتجاجات وطنية، بل إنها ترتبط إلى حد كبير بالعلاقات القارية المتشابكة بين أوروبا وروسيا والتدخلات الامريكية من جهة، وتضارب مصالحهم من جهة ثانية، كما إنها تشكل تهديداً لروسيا الناهضة والداعية إلى عالم متعدد الاقطاب واكثر توازناً.

تداعيات الأزمة

ففي تشرين الثاني عام 2013، وبعد أن ألغى الرئيس الأوكراني يانوكوفيتش توقيع الاتفاق التجاري مع الاتحاد الأوروبي، قامت التظاهرات وحصل الانقلاب البرلماني عليه، وحاول بوتين استقطاب الأوكرانيين بوعود شملت شراء 15 مليار دولار من سندات الخزينة الأوكرانية وتخفيض سعر الغاز المصدر إليها من روسيا ولكن من دون جدوى، فما كان منه إلا أن حرك الجالية الروسية في القرم التي توصلت، بمساعدة روسية، في آذار 2014، إلى فصلها عن أوكرانيا نتيجة لاستفتاء شعبي وإلحاقها بالاتحاد

(1) لقد ضم الاتحاد الأوروبي دول على تماسٍ مباشرٍ بالأرض الروسية كدول البلطيق، كما ضم معظم دول أوروبا الشرقية، ولجأ إلى عقد شراكات مع دول مهمة بالنسبة إلى مستقبل أوروبا مثل أوكرانيا تمهيداً لتهيئتها ربما للعضوية الكاملة مستقبلاً، فقد وقّع رئيس الوزراء الأوكراني الانتقالي أرسيني ياتسينيوك، الموالي للغرب، الشق السياسي من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويهدف الاتفاق إلى تقريب أوكرانيا من الاتحاد من خلال إنشاء شراكة سياسية واندماج اقتصادي بين الطرفين. وتم إرجاء توقيع الفصول المتبقية إلى حين تشكيل حكومة تنبثق من انتخابات أيار 2014، فاز فيها الرئيس بيترو بوريشنكو المؤيد للاتحاد الأوروبي، وهو الذي دعى إلى «تحويل أوكرانيا إلى دولة حديثة ترتبط بصلة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، «وكان من المقرر أن يوقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مماثلين أيضاً مع جورجيا ومولدوفا اللتين ترغبان في الخروج من دائرة النفوذ الروسي والتقرب من الاتحاد الأوروبي. رياض طباره، أوكرانيا بيدق الصراع بين الشرق والغرب، قراءات سياسية، مجموعة الخدمات البحثية، على الموقع:

الروسي ككيان فيديريالي وإلحاق مدينة سيياستبول كمدينة فيدرالية.⁽¹⁾ وهكذا بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية الراهنة في كانون الأول 2013 على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني المعزول فيكتور يانكوفيتش توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي، وعدّت روسيا أنّ يانكوفيتش، المحسوب عليها الذي فرّ إلى أرضها بعد عزله من قبل البرلمان، تعرض لخديعة غربية لتحجيم نفوذها في أوكرانيا، وذلك عندما لم يلتزم الغرب الاتفاق الذي جرى بوساطة وفد أوروبي مكون من «ألمانيا، فرنسا، بولندا» في 11 شباط 2014 بين الحكومة المعارضة، الذي نص حسب روسيا ويانكوفيتش على إنهاء الأخير فترة رئاسته الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول المقبل وإقرار الدستور الجديد.⁽²⁾

إنّ التوتر العالمي الذي أحدثته أزمة أوكرانيا وتهديدها لمصالح وعلاقات فاعلون دوليون ذات مكانة، يستدعي مناقشة الإطار الأوسع لمكانتها في الرؤى الإستراتيجية الغربية والروسية، والدلالات الإستراتيجية لتحركات الطرفين عبر قراءة الخريطة السياسية الحالية للمنطقة المحيطة بأوكرانيا، وعلى الرغم من أننا نعيش عصر العولمة والانفتاح وتجاوز الحدود وتلاشي مفاهيم «الغزو» و«الضم» و«المناطق العازلة والفاصلة»، فإنّ أولى تلك الملاحظات تتمثل بهاجس الغرب القائم على ضرورة «تأمين» البوابة الشرقية التي ولج منها «الغزاة» في التاريخين القديم والمعاصر بصور متعددة إلى داخل أوروبا، وذلك عبر مدّ النفوذ إليها والتحكّم فيها أو احتواء من يسيطر عليها، والثانية، أنّ روسيا مسكونة بهاجس «الغزو» الغربي بأشكاله المختلفة أيضاً، وأنّ مركزها الشرقي وعظمتها الإقليمية والدولية تتطلب قبل كل شيء بسط نفوذها الكامل على

(1) أنيس ديوب، أزمة أوكرانيا.. عودة إلى الحرب الباردة، مجلة آفاق المستقبل، العدد (23)، مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2014، ص 24.

(2) أسامة أبو أرشيد، الأزمة الأوكرانية أمريكياً -إعادة بعث الحرب الباردة؟، سلسلة تحليل سياسات،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 4.

مناطق مصالحها الحيوية التي تجاور أراضيها،⁽¹⁾ والثالثة، أن تتغير النظام الدولي إلى أشكال مختلفة منذ القرن التاسع عشر وحتى هذه اللحظة، لم يغير طبيعة التفكير الاستقطابي الروسي الغربي ومحاولات بسط النفوذ على مناطق أوروبا الشرقية) ومنها أوكرانيا وشبه جزيرة القرم التي ظلت محل نزاع وحروب (والرابعة، أن مركزية هذه المناطق وأهميتها ولدت تحركات بشرية تاريخية تعاقبت على احتلالها أو المرور عبرها، فأثرت في مصائر شعوبها وكوّنت دولاً أو عدّلت حدود أخرى.⁽²⁾ انظر الخارطة (3).

خريطة رقم (3) التنافس الجيواستراتيجي تجاه البوابة الشرقية للغرب



المصدر: عماد قدورة، محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب- أوكرانيا بؤرة للصراع، مجلة سياسات عربية، العدد (9)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 50.

- (1) للمزيد انظر: فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية-انعكاسات على الأمن العالمي، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (99)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص ص 13-15.
- (2) عماد قدورة، مصدر سابق، ص 45.

الأداء الاستراتيجي الروسي تجاه الأزمة

في أثناء الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، ظهر الرئيس فلاديمير بوتين وهو يحلم بإعادة بناء عظمة روسيا بالاتكال على الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تمثل المجال الحيوي لها، فقد تكلم بوتين مؤخراً عن أراض كانت جزءاً من روسيا الكبرى «أيام القيصرية» مستعيداً فكرة «الأمة الروسية» التي كانت تضم أوكرانيا وروسيا البيضاء، ولعل الأهم هو ما قاله في خطاب للأمة في نيسان 2005، ثم أعاد قوله أمام البرلمان الروسي (الدوما) في آذار 2014، بأنه «في غاية الأهمية أن نعترف بان زوال الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين.. إن عشرات الملايين من مواطنينا وأبناء بلدنا وجدوا أنفسهم خارج الحدود الروسية». هذا كلام خطير طبعاً نظراً لأن جميع البلدان المجاورة لروسيا لديها نسب لا يستهان بها من المواطنين من أصول روسية.⁽¹⁾

وتتعدد أهمية أوكرانيا الجيوإستراتيجية في الإدراك روسيا، فهي «خاصة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها» على حد وصف المفكر الاستراتيجي الأمريكي زيبغنيو بريجنسكي، وتعد بوابة للنفوذ الروسي في أوروبا وطريق امداد الغاز الروسي إليها، كما إن روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر الواسع، ولا تستطيع أن تترك أوكرانيا تصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاقتصادية، فضلاً عن المشاعر القومية الروسية تجاهها، فإنها تعتبر ضمن «منطقة المصالح المتميزة» والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.⁽²⁾ ومن ناحية أخرى، فالاقتصاد الروسي يعتمد على أوكرانيا من خلال عائدات الغاز، إذ يمر فيها نصف صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا وهو ما يدعم الاقتصاد الروسي ويقصر المسافات وتكاليف النقل، كما تعد الموانئ في أوديسا وسباستوبول ركيزة في دعم خط التجارة الروسي، فضلاً عن تواجد الأسطول العسكري الروسي بوجودها في البحر الاسود والعبور منه إلى المياه الإقليمية الدافئة.⁽³⁾ فأوكرانيا -مركز الأزمة العالمية الجديدة - وهي تحتل موقعاً حساساً بين روسيا

(1) رياض طباره، مصدر سابق، ص 5.

(2) للمزيد انظر: عماد قدورة، مصدر سابق، ص 45.

(3) حمزة جمول، اوكرانيا ورقعة الشطرنج الدولية، صحيفة الاخبار، العدد (2233)، 27 شباط 2014، ص 2.

وأعضاء حلف شمال الأطلسي، وتتمثل وجهة النظر الأميركية والأوروبية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزءاً مهماً من بناء «أوروبا كاملة وحررة وأمنة، ويتطلب استكمال عمليات تأمين أوروبا، من خلال تقليص نفوذ روسيا في الأراضي «الأوروبية» ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية، ما يمكن الغرب من إحكام سيطرته على «البوابة الشرقية» بدرجة كبيرة.⁽¹⁾

أما روسيا التي كانت عاجزة في التسعينيات، فيبدو أنها -بعد تعافيتها- عملت على استعادة المبادرة في مناطق نفوذها الخاصة، ولن تسمح للغرب بأن يقوم بمزيد من التوسع شرقاً وتحقيق أهدافه، ولم يكن لجوؤها إلى «الغزو» والضم أو دعم انفصال أجزاء من أوكرانيا، وقبلها في جورجيا، إلا جزءاً من إدراك جيوبولتيكي ثابت أيضاً، وهكذا، فإن ردة فعل الرئيس بوتين على محاولات تخريب حلمه الكبير من قبل الغرب هي إما التدخل العسكري المباشر أو تحريك الجاليات الروسية المنظمة، بهدف خلق واقع على الأرض يصعب في ضوءه للجمهوريات السوفيتية السابقة من دخول أي من المعسكرين على أمل أن تتخذ هذه الدول موقف النأي بالنفس على نسق ما فعلت فنلندا في عهد الاتحاد السوفيتي.⁽²⁾ كما يشير بريجنسكي بالقول «ان روسيا مع اوكرانيا تشكل امبراطورية، وان انفصال اوكرانية ينهي الامبراطورية الروسية»، وهذا ما يؤكد الاهمية الجيواستراتيجية لأوكرانيا لاسيما شبه جزيرة القرم.⁽³⁾ وبذلك بدأ بوتين بعد ذلك بتحويل حلمه الكبير في جمع الجمهوريات السابقة في منظومة اوراسية على شاكلة المنظومة الأوروبية (أي الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي) بقيادة وهيمنة روسية نحو نوع من الاتحاد الاقتصادي قوامه الطاقة، يضم الصين.⁽⁴⁾ ويشار إلى إن روسيا حاولت تكراراً إكراه أوكرانيا قسراً على تبني سياسات مفيدة لروسيا، موظفة الطاقة سلاحاً سياسياً، ففي أعوام 2005 و2007 و2009 أقدمت روسيا إما على التهديد بوقف تدفق النفط والغاز أو على وقفه بسبب مسائل ذات

(1) عماد قدورة، مصدر سابق، ص 45.

(2) أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 25.

(3) حسن الحسيني، الاهمية الاستراتيجية والتاريخية لشبه جزيرة القرم، بحث منشور على الموقع:

<http://m.mc-doualiya.com/artical>

(4) رياض طباره، مصدر سابق، ص 4.

علاقة بالسعر ومن جراء ديون أوكرانيا الطاقية غير المدفوعة، وفي صيف 2010 تعرض الرئيس يانوكوفيتش للضغط كي يوافق على تمديد استئجار روسيا لقاعدة بحرية أوكرانية في ميناء سيفاستوبول الواقعة على البحر الأسود لمدة خمسة وعشرين عاماً، مع اعتماد أسعار تفضيلية لكميات الطاقة الموردة إلى أوكرانيا.⁽¹⁾ ومع تصاعد وتيرة الازمة عمدت روسيا إلى اتخاذ عدت اجراءات كان من اهمها، اولاً: الدخول إلى جزيرة القرم لحماية قواعدها، وثانياً: عدم اعترافها بالحكومة الجديدة، وثالثاً: شجعت الاقليات على التمرد على كييف وسلطانها، فضمنت وجوداً عسكرياً فيها، اخيراً: بدأت التفاوض من منطلق القوة في هذه الجزيرة، والتهديد باجتياح الشرق الاوكراني ذي الغالبية الروسية والمعقل الرئيس لحزب الاقاليم الموالي لروسيا.⁽²⁾

وفي سبيل الحفاظ وصيانة هذه المصالح الروسية سلك الرئيس بوتين إستراتيجية ثلاثية الأبعاد، الأول يتمثل في محاولة أقامت اتحاد سوفيتي جديد، تحت مسمى « الاتحاد الاوراسي» وهو عبارة عن محاولة لإقامة نوعاً من التكامل الإقليمي في منطقة اوراسيا بقيادة روسيا الاتحادية، وعضوية مجموعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة (مثل بيلاروسيا وكازاخستان) في مواجهة الاتحاد الأوروبي، وهي نفس الإستراتيجية التي انتهجها الغرب ضد الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة، البعد الثاني هو مواجهة المساعي الأوروبية إلى تطويق واحتواء روسيا، وذلك عن طريق اللجوء إلى التدخل العسكري الصريح في بعض الدول التي يحاول الغرب استقطابها وضمها للتحالف الغربي بصورة تسهم في الإخلال بالتوازن الجيواستراتيجي بين روسيا والغرب، وهو ما حدث حتى الآن في جورجيا وأوكرانيا، أما البعد الثالث هو التوازن ضد الغرب والولايات المتحدة خارج منطقة أوراسيا مثل الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى، في محاولة إلى زعزعة السيطرة الغربية على النظام الدولي وتخفيف قبضتها وتحكمها في إدارة الشؤون الدولية، أي تحويل النظام الدولي إلى

(1) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 112.
(2) ارشد مزاحم مجبل، الازمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي، مجلة حموراي للدراسات، العدد (11)، مركز حموراي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2014، ص 79.

نظام متعدد الأقطاب والمراكز.⁽¹⁾ وبذلك سعت روسيا إلى تعزيز مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة، ما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق، ويرى مفكرون روس أنّ روسيا مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى، فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا، وتشدد على أهمية المنطقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفيتي سابقاً بوصفها «منطقة مصالح مميزة لروسيا» لذا، عدّ الرئيس بوتين أنّ انهيار الاتحاد السوفيتي كان «كارثة جيوبوليتكية كبرى».⁽²⁾

الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه الأزمة

لقد عمدت الولايات المتحدة على التقرب من حدود روسيا عبر البوابة الأوكرانية بهدف:⁽³⁾

- إدامة الانقسام الأوربي ومنع تطور العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وروسيا الاتحادية.
- عزل روسيا الاتحادية ومنع إعادة بناء علاقات سياسية اقتصادية قوية مع دول محيطها الاشتراكي السابق.
- عرقلة نشوء دولة روسية رأسمالية تشكل احد الأقطاب الدولية الناهضة في العلاقات الدولية.
- محاصرة روسيا أولاً وتقليص مساحات نفوذها ثانياً من خلال إثارة التوتر على حدودها يشغلها بنفسها ويخرجها مضطرة من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر.
- الاستفادة من تصدير الطاقة الامريكية إلى أوروبا.

(1) حمدي عبد الرحمن، أزمة القرم والفوضى القادمة في أفريقيا، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 5.

(2) بشير نافع، الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4.

(3) انظر: ارشد مزاحم مجبل، مصدر سابق، ص 81.

وبعد الاحداث التي شهدتها اوكرانيا وجدت إدارة الرئيس باراك أوباما نفسها امام جملة متناقضة من المعطيات والضغوط الداخلية والدولية، فأولاً، تعدّ روسيا دولة كبرى، وهو أمر لا يمكن إهماله في سياق حسابات الرد على تدخلها في أوكرانيا التي تقع ضمن فضاءها الجيوستراتيجي، بل ضمن نطاق مذهبها الديني المسيحي الأرثوذكسي أيضاً، وفيها نسبة كبيرة من السكان ذوي الأصول الروسية والناطقين باللغة الروسية، وثانياً، هناك توقعات الحلفاء من الولايات المتحدة «العظمى» للقيام بدورها المنوط بها، وثالثاً، هناك الرفض الشعبي الأمريكي للتورط في صراع عسكري أو سياسي جديد في أي مكان، ورابعاً، هناك ضغوط خصوم الإدارة من السياسيين الأمريكيين ممن يرون أنّ أوباما أضعف الولايات المتحدة وأنه مسؤول عن تراجع قوتها وهيبتها، وخامساً، وأنّ الوضع في أوكرانيا لا يندرج ضمن ما عدّه «مبدأ أوباما» مبرراً لتدخل عسكري أمريكي، فحسب هذا المبدأ الذي حدد معاملته في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2013، فإن الولايات المتحدة لن تلجأ لاستخدام القوة العسكرية إلا في حالة الضرورة لتأمين مصالحها الأساسية، وفي حالة التصدي للعدوان الخارجي على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.⁽¹⁾

وعلى الرغم من دعم الولايات المتحدة للثورة في أوكرانيا، فإنّ الأخيرة ليست عضواً في حلف الأطلسي ولا الاتحاد الأوروبي، وليس ثمة اتفاقية شراكة لها مع الولايات المتحدة كي تقف إلى جانبها عسكرياً في حال حدوث اجتياح عسكري روسي لأراضيها، فضلاً عن أنّ الولايات المتحدة لن تقدم على التورط عسكرياً مع دولة بحجم روسيا، وبذلك، لن تكون أوكرانيا أكثر حظاً من جورجيا عام 2008، في حال حصل تصعيد عسكري من قبل روسيا ضدها، وبخاصة أنّ هذه الأخيرة تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وباستثناء العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية لن

(1) فطبقاً للبروفيسور ستيفن والت (أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد) لا تدخل أوكرانيا ضمن مجموعة المصالح الوطنية الجوهرية الأمريكية (Essential Interests) ولا تمثل تهديداً بأي شكل من الأشكال للأمن القومي الأمريكي، وأخيراً وليس آخراً، فلا توجد للولايات المتحدة مصالح كبرى مع أوكرانيا، التي لا تعد حليفاً رئيساً لها في هذه المنطقة من العالم (مقارنة ببولندا) فأمرها لديها علاقات ممتازة مع عدد من جيران أوكرانيا، الذين لديهم مكانة أهم من أوكرانيا، ولهم من القدرات والإمكانات ما يمكن أن يساعدها على تحقيق مصالحها في هذه المنطقة وتعزيز أمن واستقرار هذه المنطقة من العالم. أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 6.

تستطيع الولايات المتحدة، ولا حلفاؤها الأوروبيون، فعل الكثير لإنقاذ أوكرانيا إذا ما قررت روسيا ضمّ بعض أقاليمها، لاسيما المنطقة الشرقية منها وإقليم شبه جزيرة القرم.⁽¹⁾ فإنّ بوتين يبدو حتى الآن متجاهلاً كل هذه الضغوط الغربية، وبخاصة بعد أن حصل على تفويض من البرلمان الروسي في 26 شباط 2013 بالتدخل العسكري في أوكرانيا إن استدعت الضرورة ذلك، وقد جاء هذا التصويت بإجماع النواب الروس بعد ساعات فقط من تهديد أوباما بوتين بـ «دفع ثمن» إن تدخل في أوكرانيا عسكرياً، بل إنّ قوات روسية يقدر عددها بنحو 78 ألف جندي عززت سيطرتها على إقليم شبه جزيرة القرم، وأشرف بوتين نفسه على متابعة مناورات عسكرية كبرى في غرب روسيا وعلى الحدود مع أوكرانيا في استعراض واضح للقوة،⁽²⁾ في الوقت الذي وضعت فيه قيادة القوات الروسية جنودها في حالة تأهب قرب حدود أوكرانيا، قبل أن تأمر بعودتها إلى قواعدها في 7 آذار 2014 ويبدو أنّ حسابات الرئيس بوتين قائمة على جملة من الرهانات، هي: أنّ إدارة أوباما لن تغامر بتصعيد مع روسيا قد يدفع العلاقة بين الطرفين إلى الخصومة أو القطيعة، وبخاصة أنّ الولايات المتحدة مازالت بحاجة إلى الدور الروسي في ملفات كثيرة مثل سورية وإيران وأفغانستان، كما لا ترغب الولايات المتحدة في أن تقوم روسيا بدور المحرض ضد مصالحها في الساحة الدولية.⁽³⁾

وبادرت شبه جزيرة «القرم»⁽⁴⁾ بإعلان استقلالها عن أوكرانيا وانضمامها لروسيا، طبقاً إلى نتائج الاستفتاء الذي جري في شبه الجزيرة في 16 آذار 2014 على خلفية تطورات

(1) أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 26.

(2) وتم تحديد مدى المناورة من 26 شباط حتى 3 آذار 2014 وبشارك فيها حوالي 150 ألف جندي وضابط و90 طائرة و120 مروحية و880 آلية عسكرية، وعلى الرغم من نفى وزير الدفاع الروسي أية صلة بين هذه المناورات والأحداث في أوكرانيا، إلا أنه أكد في نفس السياق اهتمام روسيا بتطورات الوضع المتصل بأسطول البحر الأسود الذي يقع قاعدته الرئيسة في أوكرانيا. حمدي عبد الرحمن، أزمة القرم والفوضى القادمة في أفريقيا، مصدر سابق، ص 7.

(3) أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 7.

(4) فالقرم شبه جزيرة تقع في جنوب أوكرانيا، وهي جزء من هذا البلد وتتمتع بحكم ذاتي، ويذكر أنها دخلت تحت سيادة روسيا منذ عام 1783، لأنها ذات بعد جيواستراتيجي لنفوذ ومكانة روسيا، فهي تعد ممرها إلى البحر الأسود وعلى مقربة من مضيق البسفور والدردنيل اللذين يربطانها بالبحر الأبيض، وفيها ميناء سباستوبول على الساحل الجنوبي وهو مقر الاسطول الروسي، =

الأزمة الأوكرانية، وسقوط حكم الرئيس «يانكوفيتش» الموالي لروسيا تحت أقدام المعارضة المدعومة غربياً، وتدخل روسيا في القرم لحماية أسطولها البحري المربط على البحر الأسود، ولحماية سكان شبه الجزيرة فضلاً عن بعض المناطق الشرقية لأوكرانيا، ذات الأصول الروسية، من بطش المعارضين الذين استولوا على الحكم، وتأمين حدودها الغربية من زحف حلف الأطلسي، وتهديد أمنها القومي، ومجالها الحيوي، وسارعت روسيا بقبول انضمام القرم إليها، في حين بادر الغرب بفرض على عقوبات اقتصادية على روسيا.⁽¹⁾

وجاء الرد الأمريكي بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية استعدادها للعمل مع شركائها والمؤسسات الدولية من أجل مساعدة أوكرانيا لتجاوز أزمته الاقتصادية وعودة الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وغلق الباب أمام روسيا التي تسعى إلى استغلال هذه الأزمة الاقتصادية لفرض حلولها، وبدء الموقف الأمريكي هو الآخر يفقد صبره في التعامل مع التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وحذر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأن روسيا يمكن أن تفقد عضويتها في مجموعة الدول الثماني المتقدمة، كما تم توجيه تحذير شديد اللهجة من جانب كيري لروسيا وإلى إمكانية عزلها اقتصادياً في الوقت الذي يشهد فيه الروبل انخفاضاً مما يفرض مزيد من التحديات الاقتصادية على الدب الروسي إي بالإشارة إلى إمكانيات فرض النظام الدولي عدد من العقوبات على روسيا، كما أشار كيري إلى إمكانية اتخاذ خطوات تصعيدية تتضمن حظر تأشيرات الدخول وتجميد الأصول وفرض عزله تجارية، كما حذر كيري روسيا من إمكانية خسارة انعقاد قمة مجموعة الثماني في سوتشي في حزيران 2015، وصرح كيري لشبكة سي بي أس « إذا أرادت روسيا أن تكون عضواً في مجموعة في مجموعة الثماني فيجب أن تتصرف كدولة في تلك المجموعة»، وأن اجتياح روسيا واحتلال أوكرانيا يعرض

= ولم تصبح القرم جزءاً من أوكرانيا إلا في عام 1945 عندما قرر الزعيم السوفيتي خروشوف ذي الأصل الأوكراني إهداءها إلى موطنها الأصلي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استقلت عنه مع أوكرانيا. للمزيد انظر: ارشد مزاحم مجبل، مصدر سابق، ص 77.

(1) أبو بكر الدسوقي، أحداث «القرم» والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 9.

السلم والأمن في المنطقة لخطر كبير»⁽¹⁾ وهو ما رفضته الخارجية الروسية وعدّته أمر غير مقبول، وجاء ذلك في بيان صادر عن الخارجية الروسية يوم الاثنين 3 آذار 2014، أن وزير الخارجية الأمريكي لم يحاول دراسة العمليات المعقدة الجارية في المجتمع الأوكراني وتقييم الوضع المتدهور بعد أن سيطر متطرفون على السلطة في كييف بالقوة، مشيراً إلى أن الوزير الأمريكي يستخدم تعبيرات تعود إلى أيام «الحرب الباردة» ويدعو إلى «معاينة» روسيا الاتحادية بدلاً من المسؤولين عن الانقلاب، وأشار البيان إلى أن الولايات المتحدة فضلاً عن دول حليفة لها هي التي تجاهلت جرائم في كييف ضد خصومهم السياسيين وسكان عاديّين، وكذلك نزعاتهم المعادية لروسيا، وأضاف البيان أن الولايات المتحدة تجاهلت أيضاً أن السلطات الجديدة في كييف رفضت اتفاق «21 فبراير» الذي وقع عليه وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبولندا.⁽²⁾

التفاعل الروسي - الأوروبي تجاه الأزمة

وعلى الرغم من كل التحركات الأمريكية، فإن الرئيس بوتين يراهن أيضاً على أن إدارة الرئيس أوباما لا تملك الكثير من الخيارات في منطقة القرم التي تقع في الفناء الروسي الخلفي وضمن فضاء نفوذها الجيوستراتيجي، إذ تملك روسيا قاعدة عسكرية بحرية هناك، فيما لا تمثل المنطقة قيمة إستراتيجية كبيرة للولايات المتحدة لتخوض من أجلها تصعيداً خطيراً ومكلفاً، ولا يستبعد أن حسابات بوتين أخذت في الاعتبار أن خطوط أوباما «الحمراء» ليس فيها المعنى الحقيقي المتضمن في «الخط الأحمر»، كما أبانت التجربة في سورية،⁽³⁾ كما يراهن على الانقسام داخل المعسكر الغربي ما بين بعض القوى الأوروبية والولايات المتحدة، وبخاصة أن نحو 77% من الغاز الذي تستعمله أوروبا يأتي من روسيا ويمر أكثره عبر أنابيب في أوكرانيا، فأى عقوبات اقتصادية واستثمارية على روسيا لن تضر روسيا فحسب، بل ستلحق أضراراً أيضاً ببعض تلك الدول، وخصوصاً ألمانيا التي يبدو أنها الأقل اندفاعاً حتى الآن تجاه مسألة فرض عقوبات تجارية على روسيا.

(1) أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 7.

(2) بشير نافع، مصدر سابق، ص 4.

(3) أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 25.

وهذا ما عبر عنه بوتين نفسه في مؤتمره الصحفي في 7 آذار 2014، إذ عدَّ أنَّ أي عقوبات اقتصادية على بلاده ستضر أيضا بمن يفرضها بل إنَّ مسؤولاً في الكرملين هدد بأنه إذا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على بلاده، فإنَّ روسيا قد تتخلى عن الدولار كعملة للاحتياجات وترفض سداد قروض للبنوك الأميركية.⁽¹⁾ ولكي ندرك أسباب حراك الغرب وروسيا ووصولهما حالياً إلى نقطة حاسمة تنطوي على توتر شديد وربما حرب باردة جديدة، علينا إمعان النظر في الخريطة السياسية الراهنة للمنطقة المركزية الفاصلة بينهما وواقع تنافس النفوذ فيها، إذ يمكن استنتاج الآتي:⁽²⁾

أولاً: أصبحت معظم الدول الكبيرة في أوروبا الشرقية والوسطى مثل بولندا ورومانيا وهنغاريا وسلوفاكيا وبلغاريا تحظى اليوم بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، وتم ترسيخ انتمائها الغربي بعد تداخل مصالح شعوبها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً ضمن المنظومة الغربية الأطلسية، ولم يعد بإمكان روسيا أن تتحدى الغرب في هذه الدول التي تشكل عمقاً جغرافياً وخطّ دفاع أول عن أوروبا الغربية وحوض الأطلسي.

ثانياً: بقيت هناك دولتان فقط (أوكرانيا وبيلاروسيا) كي يستكمل الغرب بضمهما حرمان روسيا من نفوذها في «المنطقة المركزية» المتمثلة بأوروبا الشرقية كاملةً، ومع عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقاً للشراكة مع أوكرانيا في آذار 2014 فإنه يسعى بذلك لمدّ نفوذه إلى أكبر دول أوروبا الشرقية مساحةً، وأكثرها سكاناً، وأعمقها امتداداً جغرافياً نحو روسيا، وهي تحتل أكثر من نصف طول البوابة، فهي بذلك تعد أهم دولها.

ثالثاً: إنَّ تكريس مصالح الغرب ونفوذه في أوكرانيا يعني بالنسبة إلى روسيا إطباق نفوذه على شمال البحر الأسود كله، وعلى شبه جزيرة القرم ذات الأهمية الإستراتيجية والتاريخية، ومع وجود الحليف التركي للغرب في الساحل الجنوبي لهذا البحر، ورومانيا وبلغاريا في الساحل الغربي، وجورجيا في جزء من الساحل الشرقي، فإنَّ الوجود الروسي

(1) راجان مينون أزمة أوكرانيا لن تنقذ الناتو... لماذا؟، ترجمة إيمان سويد، قراءات سياسية، مجموعة الخدمات البحثية 2014، على الموقع : <http://www.rsgleb.org/modules.php?name=News>

(2) عماد قدورة، مصدر سابق، ص 50-51.

على هذا البحر الدافئ سوف ينحصر في جزء من الساحل الشرقي فقط، وإذا كانت فائدة البحار استراتيجية بالنسبة إلى الدولة الكبرى تكمن في الحركة الآمنة لأساطيلها العسكرية وسهولة وصولها إلى مقاصدها، فإن البحر الأسود سيصبح شبه فاقد لتلك الفائدة بالنسبة إلى روسيا إن استكمل الغرب إدماج أوكرانيا كاملةً بشراكاته الاقتصادية والأمنية بما فيها شبه جزيرة القرم، ولعل هذا ما جعل روسيا تتصرف بسلوك تقليدي مسلح على الرغم من الانعكاسات السلبية التي تتوقعها من ردود فعل الغرب.

وتوضح نظرة واحدة إلى الخارطة الأوروبية حجم هذه الخسارة ودلالاتها لأمن روسيا، ففي جوار البحر الأسود، تقدم الغرب إلى بلغاريا ورومانيا، فضلاً عن وجود تركيا أصلاً ضمن حلف الأطلسي، بمعنى أن روسيا، حتى وإن سيطرت على القرم، ستواجه في البحر الأسود جوار كل دولة من أعضاء الحلف أو دولة صديقة للغرب، في الشمال الغربي للقارة الأوروبية، تقدم الغرب في عملية احتواء إستراتيجية غير مسبقة، ليضم دول البلطيق السوفيتية السابقة الثلاث (إستونيا-لاتفيا-ليتوانيا)، إضافة لبولندا. وكان من المتوقع، في حال وقّع نظام كييف الجديد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أن تسارع جورجيا ومولدافيا إلى توقيع اتفاقيات مشابهة، وعلى الرغم من التحالف الوثيق بين روسيا وبيلاروسيا، فإن بوتين لا يثق كثيراً في قدرة الرئيس البيلاروسي على الصمود، وبذلك فإن الثورة الأوكرانية، باختصار، تهدد الإستراتيجية الروسية في أوروبا، وأمن الأسطول الروسي في البحر الأسود.⁽¹⁾ كما وقفت 28 دولة أوروبية عاجزة عن منع القوات الروسية من دخول أوكرانيا وإقليم القرم فيما بعد، واحتلاله وضمه بسياسات الأمر الواقع ضمن نفوذ روسيا، وأقصى ما أمكن لأوروبا القيام به هو إصدار بيان تندد به بما أقدمت عليه روسيا من تحدٍ للقانون الدولي وانتهاج سياسات عدوانية غير مقبولة أو مرحب بها تجاه جيرانها، والقيام بالإعلان عن فرض حزمة من العقوبات الاقتصادية على بعض الشخصيات السياسية الروسية، وهي العقوبات التي يري أغلب المحللين والمراقبين أنها لن تؤثر أو تجبر روسيا على التراجع أو القبول بالجلوس والاستماع للشروط الأوروبية، إذ تزيد حاجة أوروبا إلى روسيا (وللأموال الروسية) عن حاجة الأخيرة لها، فالاستثمارات الأوروبية المباشرة في روسيا تزيد عن 170 مليار دولار، بينما الصادرات

(1) بشير نافع، مصدر سابق، ص4.

الأوروبية لروسيا لا تزيد عن 100 مليار دولار سنوياً⁽¹⁾ وهو ما يعني إن السياسات الأوروبية تجاه هذا الصراع ستكون مجرد تنديد وان أوروبا مضطرة للقبول بالحلول الروسية المقترحة لهذا الصراع، والمتمثلة بالتوقف عن مساعي ضم أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، والتوقف عن التحريض على روسيا ونشر مشاعر معاداة وكرهية روسيا داخل المجتمع الأوكراني، وإلا فإن روسيا لن تتردد في تصعيد الأزمة الأوكرانية لحافة الهاوية التي قد تجبر أوروبا على التدخل العسكري لضمان وحدة أوكرانيا ومنع روسيا من ابتلاعها كاملة، وهي المسألة التي لن تسمح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والعسكرية في أوروبا على المضي فيها قدماً للنهاية، كما إن حلف الأطلسي لم يبدي استعداداً للدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا خصوصاً مع النهج الاستراتيجي للرئيس أوباما الذي ينزع إلى تجنب التورط في حروب جديدة.⁽²⁾

وبهذا فإن أوكرانيا لن تكون سبب حرب عالمية جديدة بحسب ما يتوقع العديد من الباحثين، إذ إن القوى الكبرى في أوروبا سوف تأتي في نهاية المطاف وتصنع السلام مع روسيا، لأنها تراهن رهاناً كبيراً، على ممارسة الأعمال التجارية مع روسيا.⁽³⁾ فقد بلغت قيمة التجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي 337 مليار يورو في عام 2012، أي بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف عن الرقم في عام 2002، وهناك الكثير من الوظائف على المحك بالنسبة للأوروبيين، والكثير من المال أيضاً، إذ إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لروسيا، وهي تعد ثالث أكبر شريك للاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من الوضع المعقد للقرم، فإن الأعمال التجارية بين روسيا وأوروبا مستمرة، وبحسب ما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز مؤخراً، فإن شركة توتال، عملاق الطاقة الفرنسية، تمضي قدماً في التعاون مع شركة لوك أويل الروسية للاستفادة من طبقات الصخر الزيتي.⁽⁴⁾ وقد تصبح هذه الدول حذرة بشأن الاستثمار في روسيا وستسعى بلا شك للحد من اعتمادها على الغاز الطبيعي الروسي، التي تقترب من نسبة 30% في المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي لكنها

(1) أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 8.

(2) أنيس ديوب، مصدر سابق، ص 25.

(3) أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 9.

(4) رياض طباره، مصدر سابق، ص 4.

أعلى بكثير بالنسبة لدول البلطيق الثلاثة، سلوفاكيا، بلغاريا، اليونان جمهورية التشيك، والمجر، إذ يتراوح الاعتماد على الغاز الروسي ما بين 75-100 %، إن الاتحاد الأوروبي يسعى بالتأكيد إلى تنويع واردات الطاقة واستخدام أكثر للغاز الطبيعي المسال، لكن الاعتماد على الطاقة من روسيا ما يزال كبيراً، وسوف تستمر شركات الطاقة الأوروبية بتوقيع الصفقات مع شركتي غازبروم وروسنفت بمليارات الدولارات.⁽¹⁾ وإن المؤشر الأكثر دلالة على قوة دافع الربح، ما بعد ضم شبه جزيرة القرم، مواصلة المبيعات العسكرية الفرنسية والألمانية إلى روسيا، ففرنسا وأكثر من ذلك بالنسبة لصناعاتها الدفاعية الضعيفة، فإن إيرادات المبيعات لروسيا لها أهمية خاصة، مثال على ذلك صفقة بلغت قيمتها 1.7 مليار دولار في عام 2011 لبيع أربع سفن هجومية وحاملة طائرات مروحية من نوع ميسترال، وقد ملح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ووزير الخارجية لوران فابيوس إلى أن أي تحركات روسية إضافية في أوكرانيا قد تضع المعاملات العسكرية في خطر، على الرغم من إن عقد صفقة البيع تم بعد ثلاث سنوات فقط من ذهاب روسيا إلى الحرب ضد جورجيا في 2008، ويكاد يكون من المؤكد أن يؤدي إلغاء العقود الحالية إلى إثارة رد فعل روسي، إذ حذر نائب رئيس الوزراء وصناعة الدفاع سيزار ديمتري روغوزين من أن روسيا سوف تطالب بالفعل بإعادة أموالها إذا ما أخفقت فرنسا بتسليم سفن من نوع ميسترال في الموعد المحدد ويذكر أن فرنسا علقت التسليم إلى حين الالتزام بوقف إطلاق النار في أوكرانيا.⁽²⁾ يبدو أن خيارات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي سوف تركز على خطوات منظّمة ومدرّسة وتصاعديّة بهدف تقويض فاعلية روسيا في منطقة البوابة الشرقية لأوروبا والرد على سلوكها على مراحل، كما يبدو أن الردود الغربية ستأتي في إطار كلي عالمي، يشمل تعزيز الثقة مع قادة أوكرانيا الجدد والشعب الأوكراني، وفرض عقوبات على روسيا، وتعزيز وجود حلف الأطلسي بالقرب من البوابة الشرقية، فضلاً عن إعادة تأكيد التحالفات الإستراتيجية في منطقة «الحزام المحيط» في أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا وشرقها، وربما تجديد سياسة الاحتواء. وعلى اثر دعوة مساعد وزير الخارجية الأمريكي فيكتوريا نولاند لنشر

(1) راجان مينون، مصدر سابق، ص 6.

(2) المصدر نفسه، ص 7.

قوات من الحلف في ستة بلدان محاذية لأوكرانيا، أجرى الحلف مناورات عسكرية في جمهوريات البلطيق بلغاريا واستونيا ولاتفيا وبولندا ورومانيا، كما أرسلوا معدات وخبراء عسكريين فضلاً عن إنشاء مقرات قيادة لحلف الأطلسي في البلدان المذكورة.⁽¹⁾ ومن خلال ما تقدم نرى، إن الصعود الروسي ما يزال مستمرا، وقد حققت روسيا نجاحاً وحضوراً دبلوماسياً في العديد من الأزمات، خاصة في الشرق الأوسط، على حساب الولايات المتحدة، التي تراجع دورها، بل هي ذاتها بدأت تتأهب للخروج من الشرق الأوسط، والتوجه شرقاً، لذا، ربما رأت الولايات المتحدة في أحداث القرم فرصة للانتقاص من مكانة روسيا، ومحاولة عرقلة صعودها مرة أخرى كقوة منافسة لها بإشغالها بأزمة في محيط أمنها القومي، وذلك من خلال محاولة دعم أوكرانيا، ومعارضة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وحسبان ذلك غزوا يمثل انتهاكا للقانون الدولي، لذا، دعت لفرض عقوبات على روسيا في محاولة لعزلها عالمياً، في حين ترى روسيا أن التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية ما هو إلا محاولة خرق الخطوط الحمر للأمن القومي لروسيا، ومحاولة العبث في مجالها الحيوي، ومد سيطرة حلف الأطلسي ليطل حدودها الغربية، بالسيطرة على أوكرانيا، المنطقة الفاصلة بين روسيا والاتحاد الأوروبي،⁽²⁾ أي أن القضية تمثل قضية أمن قومي لروسيا، في حين هي قضية قواعد أخلاقية وقانونية بالنسبة للولايات المتحدة، كثيرا ما كانت الأخيرة تتجاهلها، إذا تعارضت مع مصالحها، وربما لا يعينها كثيرا تحمل تبعات دعم أوكرانيا، وانتشالها من أزمتها الاقتصادية، في ظل أزمات مالية كبرى تواجه الدول الغربية .

ومن بين اهم التحولات التي أظهرتها الأزمة الأوكرانية هي مدى انكشاف وضعف النفوذ الدولي لدول الاتحاد الأوروبي فضلاً عن الولايات المتحدة في التأثير على التطورات الجارية في العالم، إذ بدا واضحاً للجميع أن أوروبا لم تعد كما كانت من قبل قوى دولية (سياسياً أو عسكرياً) كبرى، فقد عجزت القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا، ألمانيا،

(1) باتكر زادا، الناتو يتسلل نحو تخوم روسيا، منتدى التكنولوجيا العسكرية والفضاء، 2015، بحث منشور على الموقع: <http://army.tech.net.forum2015>

(2) أبو بكر الدسوقي، أحداث «القرم» والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص11.

إيطاليا، بريطانيا) عن الوقوف في وجه روسيا، ومنعها من غزو واحتلال القرم، أو حتى إجبارها على قبول التصور الغربي لحل الأزمة، وهو ما سيجعل من مستقبل الأمن والاستقرار في القارة «العجوز» مهددة بصورة شبه مستمرة بسبب القوة الروسية، التي تواجهها ضعف أوروبي جلي.⁽¹⁾ من ناحية أخرى، لا تريد الولايات المتحدة ذاتها الدخول في مواجهات عسكرية تزيد من ضعفها، وقد تفرز تداعيات على التوازن العالمي، كما لا تريد أن تتورط في عالم «الفوضى والاضطراب» على حد تعبير الكاتب الأمريكي توماس فريدمان، بل تسعى إلى تحقيق التقدم والازدهار، وأن التوجه الأكثر عالمياً اليوم ليس صوب حرب باردة جديدة، وإنما صراع بين روسيا والولايات المتحدة عندما لا تتفق مصالح البلدين، لاسيما في ظل استمرار الأزمات المالية الرأسمالية، وكذلك التهديدات الأمنية غير التقليدية.⁽²⁾

كما يبدو أن روسيا لا تستطيع التراجع في أوكرانيا أو أن تتركها لتصبح جزءاً من الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي، فهي مرتبطة معها بالمشاعر القومية الروسية التاريخية، وتعدّها جيوبوليتيكياً منطقة مصالح حيوية، فإنها تقع في جوارها المباشر، وتشكل مساحة ضخمة تبلغ نحو 603 آلاف كيلومتر مربع، ما يجعلها الحصن الاستراتيجي الواسع والأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه. ومع اعتبار شبه جزيرة القرم جزءاً من روسيا بعد ضمها، فليس من المتصور أن تتخلى عنها، وبخاصة أنها ترغب في ضمان وجود دائم لأسطولها في البحر الأسود من دون اتفاقية مشتركة مع أوكرانيا المعرضة للنفوذ الغربي، أما الغرب الذي تُشكّل أوكرانيا في مفاهيمه الجيوبوليتيكية جزءاً مهماً من «المنطقة المركزية»، وتحتل المساحة الأوسع والأطول في بوابته الشرقية، فلن يفرط في فرصة وجود استعدادٍ ورغبةٍ قيادية وشعبية أوكرانية في التقرب منه وربما الاندماج في مؤسساته. ومع ذلك، قد يلجأ الطرفان الروسي والغربي إلى التفاوض، لكنه سيكون تفاوضاً على نزع فتيل الأزمة الحادة بما يخفف توترها، عبر الاتفاق على تهدئة أو على قضايا آنية، لكن المشكلة الجوهرية الجيوبوليتيكية المستقرة في مفاهيم الطرفين ومداركهما لن تجد

(1) راجان مينون، مصدر سابق، ص 7.

(2) أبو بكر الدسوقي، أحداث «القرم» والحرب الباردة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، مصدر سابق، ص 11.

حلاً تفاوضياً، لأنها مشكلة تتعلق بالتوازنات الجيوإستراتيجية التي تعد محورية في سلوكهما التاريخي.⁽¹⁾

ومن خلال ما تقدم نستنتج إن الأزمة الأوكرانية فضلاً عن بقية الأزمات والقضايا الدولية، فرضت تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقات الدولية وتفاعلاتها وغطت التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تبعاً لما شكلته تحولات القوة في هيكليّة النظام الدولي، وبدا واضحاً إصرار الإرادة الروسية والقوى الصينية ووزنهما في التعامل مع بقية أطراف معادلة التوازن في جميع منطق العالم التي تحتوى مواطن القوة والطاقة كممكن جيوإستراتيجي من يسيطر عليه يصبح طرفاً مهماً في إدارة حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية سواءً في أفريقيا والشرق الأوسط أو في أوراسيا، فضلاً عن أمريكا اللاتينية التي بدأت تخرج عن الهيمنة الأمريكية وتبحث عن شراكات جديدة، التي امتلكت فيها روسيا والصين مكانة ونفوذ مهمين مكنهما من مواجهة النفوذ والقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

وبعد استعراض مباحث هذا الفصل نجد الحقيقة الموضوعية الأكيدة، وهي إن القدرات الأميركية تبدلت وتراجعت تحت تأثير العديد من المتغيرات والأزمات والقضايا التي واجهت الإستراتيجية الأمريكية الشاملة ومنعتها من الاستمرار في فرض هيمنتها على القوى العالمية الأخرى التي بدأت بممارسة دور فاعل في معارضة التوجهات الأمريكية من خلال بناء الشراكات الدولية أبرزت جوانب الخلل في الأداء الإستراتيجي الأمريكي واخذ زمام المبادرة في إدارة الأزمات والتفاعلات الدولية، الأمر الذي وضع الولايات المتحدة تحت عنوان التكيف الأمريكي مع ميزان قوى عالمي متحول يحول دون دوام الهيمنة الأحادية، والانفراد في التأثير في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية. فمع ظهور القوى العالمية التي تسعى إلى تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة والتعامل مع الدول ذات الموارد ومناطق النفوذ الضرورية لنمو وتقدم تلك القوى، من خلال حمايتها من التدخلات الأمريكية وتطبيق قواعد القانون الدولي، ومنع الولايات المتحدة من الهيمنة على مناطق النفوذ التي تعد جزءاً من أمنها القومي ومصالحها، يؤشر كل ذلك إن هناك شراكات وتمحورات تدفع نحو صيرورة جديدة للتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

(1) للمزيد انظر: عماد قدورة، مصدر سابق، ص 53.

الفصل الرابع

مستقبل التوازنات

الجيوإستراتيجية العالمية

منذ ظهور الدولة نلاحظ أن هناك صيرورة مستمرة لحركة التوازنات الجيوإستراتيجية التي ارتبطت بوجود قوى عالمية وإمبراطوريات متعددة دخلت في علاقات صراع أو تعاون، في سبيل استمالة أو ضبط حركة التوازنات لصالح أهدافها ومكانتها الدولية، مع اختلاف أوجه وسبل تحقيق ذلك. كما إن تفاعلات السياسة الدولية، تزر بتجارب عديدة لدول راهنت على الزعامة، لكنها سقطت كلها دون استثناء، فحين تصبح دولة ما قوية أكثر مما ينبغي وتهدد أمن الدول الأخرى، تظل الدول يقظة، حين يتعلق الأمر بالحفاظ على أمنها لأنها تريد المحافظة على بقائها، بعدها دولاً تؤدي أدوارها بصورة مستقلة، فإذا واجهت قوى متحدية أقامت توازناً ضده، أي أنها تبني قوتها وقدراتها الخاصة وتقيم شراكات وتآلفات لتشكيل توازن مقابل الدولة الطامحة إلى الزعامة.

ولاستشراف مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية يحتم علينا اللجوء إلى التركيز على اطر الشراكة والتعاون التي تعد ركيزة أساسية في تحديد مستقبل حركة التوازنات، إذ أنها لا يمكن أن تتشكل بصورة منفردة، أي بالاعتماد على الإمكانيات والقدرات الذاتية للقوى العالمية فقط، ولكن بالتفاعل مع كيانات أخرى، سواء كانت دولاً، أو منظمات وشركات، وضمن اطر شراكات إقليمية ودولية، وهو ما يمثل الأداء الاستراتيجي الفاعل للقوى

العالمية في توظيف قدراتها وديمومة تلك القدرات من خلال توفير مصادرها تنميتها وبناء الشراكات والتحالفات فضلاً عن فرض النفوذ الذي يمثل بمجمله اطر لشكل تفاعلات واداء القوى العالمية ويحدد معالم حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

وبذلك فإن النظام العالمي يشهد عالماً متحولاً ستسفر عنه حقائق جديدة، ومستقبلاً يسوده واقعٌ مختلفٌ لا تمتلك أطرافه إلا التكيف مع متغيراته، فهناك مؤشرات على تغير الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وتبدل التوازنات الجيوإستراتيجية، وانقلاب في نمط التفاعلات والعلاقات. وبما أن الدراسات المستقبلية تعبر عن ذلك النمط من التفكير الذي يقوم على اعتماد جملة من الحقائق والمعطيات كأساس يتم من خلاله تحديد أفكار وتحولات المستقبل، وهذه الأفكار لا تمثل حالة من الجزم أو استقراء المستقبل المبني على التنبؤ الصرف المقترن بالدوافع الشعورية التي تفتقر إلى الأسس العلمية الموضوعية، وعلى العكس من ذلك يأتي الاستشراف العلمي الذي يركز على التحليل الاستراتيجي للمعطيات والوقائع الفعلية والعلمية، للاقتراب من بنية الأفكار المستقبلية الخاصة بهذا الميدان.

وبعد أن تناولنا في الفصلين الثاني والثالث استراتيجيات القوى العالمية ومنها الإستراتيجية الأمريكية، ثم ركزنا على وسائلها في استمالة أو تعديل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وبعد ذلك تناولنا اقاليم النفوذ فضلاً عن القضايا والازمات المعاصرة والمتفاعلة على الساحة العالمية، وما شهدته من تحولات أبرزت قدرات وإمكانات حسن توظيف، وأداء فاعل للقوى العالمية المنافسة للولايات المتحدة في فرض إرادتها في إدارة الشؤون الدولية والعالمية، فضلاً عن تشكيل الشراكات والتجمعات والمنظمات الدولية المستقلة عن التأثير الأمريكي، بهدف استعادة التوازنات الجيوإستراتيجية. وبما أن جميع القوى العالمية تعاني من بعض مجالات الضعف أو النقص ومن ضمنها الولايات المتحدة، ستلجأ إلى معالجتها وإتمامها من خلال شراكاتها المؤثرة والفاعلة في مواجهة القوى الاخرى بهدف معادلات مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وما يطرأ على مواقفها، وتفاعلها من تغيير، وتأتي في مقدمة تلك القوى روسيا والصين والهند واليابان فضلاً عن الاتحاد الأوروبي. وهذا ما نحاول التحقق من مستقبله من خلال طرح ثلاثة احتمالات مستقبلية وفقاً لثلاثة مباحث رئيسة كما يأتي:

- المبحث الأول: الاحتمال الأول - استمرار اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.
- المبحث الثاني: الاحتمال الثاني - التغيير في التوازنات الجيوإستراتيجية والاقتراب من التعادل.
- المبحث الثالث: الاحتمال الثالث - استمرار التغيير في اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية بقيادة روسيا والصين.

المبحث الأول

الاحتمال الأول: استمرار اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية

لصالح الولايات المتحدة الأمريكية

ينطلق هذا الاحتمال المستقبلي من أن الولايات المتحدة وفي المستقبل المنظور ستسعى إلى استثمار حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية وإدامتها لتحقيق مصالحها، وأنها ستواجه ما ظهر من بوادر تؤثر حالة تراجعها بما تمتلكه من نقاط قوة تمكنها من إدامة حالة الهيمنة والقيادة ومنع ظهور أقطاب ومحاور أخرى تؤثر أو تتحكم في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

وتتفق معظم الكتابات الأمريكية على أن الولايات المتحدة ستظل القوة الفاعلة في النظام الدولي الذي لا يزال في طور التشكل، إلا أن اختلال التوازنات بين الولايات المتحدة والقوى المنافسة سيضيق. كما تؤكد أغلب الدراسات الأمريكية بأن الولايات المتحدة قادرة على الخروج من أزماتها، واستغلالها بعدّها فرصة لتعزز نفوذها الدولي، ويرفض معظم الباحثين المقارنة بين ما تمر به الولايات المتحدة حالياً، والظروف التي سبقت انهيار الإمبراطورية البريطانية، نظراً لأن الولايات المتحدة تملك من مصادر القوة ما افتقدته بريطانيا حينئذ، كما إنها تختلف عن بريطانيا في أنها غير محاطة جغرافياً بدول تهددها، مثلما كانت تهدد ألمانيا وروسيا وبريطانيا.

كما إن الاقتصاد الأمريكي له القدرة على تجاوز التأزم الاقتصادي الحالي، إذ إن الأزمة لا ترتبط بخلل أو قصور في المنظومة الاقتصادية الأمريكية، ولكنها ترجع إلى سياسات يمكن إصلاحها بصورة سريعة وسهلة. وفي حال تعافي الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دوراً فاعلاً على المستوى العالمي، خاصة في ظل عدم تمتع النموذجين الصيني والروسي بالاجاذبية لدى الدول الأخرى. وقد صاغت الإدارة الأمريكية بالفعل مجموعة من السياسات والاساليب التي تساعد على النهوض بالاقتصاد. وفي عصر تكنولوجيا المعلومات، فإن قوة الدولة تكمن فيما تمتلكه من معرفة

في مجال التكنولوجيا والبرمجة، والاختراعات، التي تتفوق فيها الولايات المتحدة على مثيلاتها من الدول الأخرى. ومن هذا المنطلق تم تقسيم الاحتمال الأول في هذا المبحث إلى مطلبين كما يأتي:

- المطلب الأول: تفوق الولايات المتحدة الأمريكية.
- المطلب الثاني: تقارب أمريكي- صيني- روسي.

المطلب الأول

تفوق الولايات المتحدة الأمريكية

يمكن القول ابتداءً، إن جميع الصياغات المستقبلية⁽¹⁾ للفكر الاستراتيجي الأمريكي والتخطيط لحقبة ما بعد الحرب الباردة وما أفضت إليه من مشاريع وأهداف، تمحورت حول تجسيد فكرة الهيمنة العالمية على حركة التوازنات، وتلتقي أولاً، في الأداء الاستراتيجي المقترن بتحقيق السيطرة على الأقاليم الجيوستراتيجية في العالم، وتطويق المناطق المحتمل أن يظهر فيها المنافس المتوقع للولايات المتحدة من القوى العالمية أو الإقليمية المؤثرة في اكتسابها لمصالحها والحفاظ على مكانتها الفريدة في المدى البعيد وذلك من خلال التعاطي الاستراتيجي المتعدد الوجوه مع القوى الرئيسة الفاعلة في تلك المنطق.⁽²⁾

وأصبح مفهوم «القرن الأمريكي» يشكل واحداً من أشهر المفاهيم، في التاريخ الدولي الحديث، وبعد الحرب العالمية الثانية ارتبطت فكرة «القرن الأمريكي»، لدى الأمريكيين، بفكرة تعاقب القوى أو الحضارات عبر التاريخ، وقد كان «الحلم الإمبراطوري» الولايات المتحدة ونشر «السلام الأمريكي» عالمياً هو الدافع وراء العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وبدأت الولايات المتحدة منذ عام 1950 تتبع إستراتيجية كونية تقوم على أساس أن النظام الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي الأمريكي يجب أن يكون كونياً، وأن أي تحدٍ لذلك لا يجب التسامح معه، وأن أي عمل من جانب الولايات المتحدة لتحقيق ذلك هو عمل

(1) تعرف الدراسات المستقبلية، وفقاً لـ «ويندل بيل» هي اكتشاف أو ابتكار، وفحص وتقويم، واقتراح مستقبلات ممكنة أو محتملة أو مفضلة. وعرف د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية بأنه «العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره». وليد عبد الحي مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 11.

(2) للمزيد انظر: يوسف العاصي الطويل، أمريكا.. تاريخ من الغزو والإرهاب، ج3، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص ص 230-231.

«دفاعي»، وقد تطلبت العمل على أن تكون للولايات المتحدة قوة عسكرية متعاضمة لمنع أي دولة من تحد النظام الأمريكي، وتأهيل الأمريكيين وإقناعهم بتحمل التضحيات المادية من أجل قيادة العالم.⁽¹⁾

ومن هنا كان على الولايات المتحدة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية (مقارنة بقوة الدول الأخرى) إلى أقصى حد، فالدول تكسب الأمن ليس من خلال التوازن الجيواستراتيجي، بل عبر اختلال تلك التوازنات لصالحها، ففي عالم يتسم بالصراع والتنافس أصبح الأمن القومي الأمريكي لا يعتمد على القوة العسكرية ودعاماتها الاقتصادية فقط، وإنما توفير أكبر قدر من السيطرة على المناطق الجيوإستراتيجية لكي تمدّها بالطاقة وتكون مجالاً للصراع لاحتواء القوى الموازنة بعيداً عن تهديد أرضيها.⁽²⁾ كما ساهم توافر الموارد الاقتصادية الهائلة اللازمة للصناعة الأمريكية في قدرة الولايات المتحدة على استعادة الكثير من مركزها القيادي الأول في التصنيع والإنتاج، (انظر الجدول 12) كما ساهمت التكنولوجيات الأمريكية الجديدة، في تعزيز مواطن القوة الأمريكية. فأجهزة الكمبيوتر، وأنظمة الاتصالات، وتطبيقات البرمجة الجديدة والانترنت شكلت معاً «ثورة معرفية» ما كان لها أن تنبثق إلا عن اقتصاد ومجتمع قويين، وقد وفرت هذه الثورة المعرفية دورة تغذية عكسية أفاد منها أولئك الذين أوجدوها في المقام الأول، كما إن القوات المسلحة الأمريكية أخذت بالكثير من هذه الأنواع الجديدة من التكنولوجيا، لزيادة فعاليتها القتالية مما جعل القدرات العسكرية الأمريكية لا تضاهي في العديد من النواحي العملية والإستراتيجية الحربية.⁽³⁾ كما تتميز الولايات المتحدة بارتفاع نسبة الاستثمار الأمريكي في عمليات البحث والتطوير، ففي عام 2007، كانت الولايات المتحدة رائدة في الإنفاق علي البحث العلمي بما يقدر بـ 396 مليون دولار، تليها آسيا بـ 388 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بـ 263 مليون دولار، وبذلك فإن الإنفاق الأمريكي يبلغ 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي علي البحث والتطوير، أي

(1) Ariel Colonomos, *Moralizing International Relations-Called to Account*, Translated by Chris Turner, Palgrave Macmillan, New York, 2008, pp 17-18.

(2) ولاء علي البحيري، مصدر سابق، ص 16.

(3) زيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية- أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 69-70.

نحو ضعف ما تنفقه الصين، ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع التي وصلت إلى 80 ألف براءة اختراع في عام 2007، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة.⁽¹⁾

جدول رقم (12)

عناصر قدرات الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2016

العناصر	القيمة
عدد السكان	3,21,368,864
القوة البشرية القادرة على العمل	1,45,215,000
أعداد المشمولين بالخدمة العسكرية سنوياً	4,220,000
أعداد القوات الملتحقة بالخدمة العسكرية	1,400,000
أعداد قوات الاحتياط	1,100,000
العدد الكلي للطائرات	13,444
الاحتياطي النفطي المثبت	36,520,000,000 برميل
إنتاج النفط	8,653,000 برميل / يوماً
استهلاك النفط	19,000,000 برميل / يوماً
ميزانية الدفاع	581,000,000,000 دولار
الدين الخارجي	17,260,000,000,000 دولار

المصدر: موسوعة إحصائيات القوة العالمية، بتاريخ 4/1/2016، على الموقع: WWW.

GlobalFirepower.com

(1) نقلاً عن: جوزيف ناي وآخرون، مستقبل القوة الأمريكية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (105)، أبو ظبي، 2012، ص 15.

وهناك كتاب وباحثين في الغرب، ومنهم روبرت كاجان المؤرخ الأمريكي المحسوب على تيار المحافظين الجدد، يؤمنون بحتمية الهيمنة الأمريكية كالقدر المحتوم، إذ يبرر ذلك في وضع أسس القوة الأمريكية حالياً، فيقول «إنه وعلى الرغم من حالة الركود الاقتصادي، فإن المركز الاقتصادي للولايات المتحدة لم يتغير، فلا يزال نصيبها من مجمل الإنتاج العالمي الأكبر، كما هو في العقود الأربعة الأخيرة منذ عام 1969، وما تزال تنتج تقريباً ربع الإنتاج العالمي وما تزال تمثل الاقتصاد الأغنى والأقوى في العالم.⁽¹⁾ كذلك ما يزل ميزان القوة العسكرية لصالح الولايات المتحدة، فلا يوجد إلى الآن قوى تعادل القدرات الأمريكية ولا يوجد أي تدهور في قدراتها العسكرية الأمريكية، كما إن حجم الإنفاق على الدفاع في الولايات المتحدة الذي يبلغ أكثر من 550 مليار دولار في العام، هو الأضخم في العالم، فضلاً عن أن قواتها هي الأكثر تقدماً في تسليحها.⁽²⁾

وقد تعددت محاولات تأصيل وترسيخ هذه الرؤية، ومن ذلك، ما ذكره نيوت جنجريتش (رئيس الأغلبية الجمهورية بمجلس النواب سابقاً) بأن «الولايات المتحدة وحدها هي القادرة على قيادة العالم، فهي تظل بالفعل الحضارة الدولية والشمولية الوحيدة في تاريخ البشرية.. إن قيمنا متبعة في العالم أجمع وقد كانت تكنولوجيتنا التي غيرت أنماط الحياة هي العامل الأول للعولمة.. وإن شأنا لنا الأقدار أن نختفي غداً فمن غير المرجح أن يكون لليابانيين أو الألمان أو الروس الإمكانية أو القدرة على قيادة العالم. فبدون حضارة أمريكية حية فسوف تسود الهمجية والتخلف الحضاري والعنف والدكتاتورية أنحاء المعمورة».⁽³⁾ وقد أشار الخبير الاستراتيجي الأمريكي لورانس فريدمان Lawrence Freedman، وهو يعود بنظره إلى التاريخ، إلى إن الولايات المتحدة لديها «ملمحان يميزانها من القوى العظمى التي سيطرت فيما مضى من الزمن، وهما: استناد القوة الأمريكية إلى التحالفات لا المستعمرات، وارتباطها بإيديولوجية تتسم بالمرونة.. فهذان الأمران يمثلان جوهر العلاقات والقيم التي يمكن إن تعود إليها أمريكا

(1) وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مصدر سابق، ص 195.

(2) المصدر نفسه، ص 195.

(3) نقلاً عن: زيبغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص 143.

حتى بعد أن تكون قد حملت نفسها ما لا تطيق»، وتجادل الباحثة آن-ماري سلوتر Anne-Marie Slaughter، وهي تنظر إلى المستقبل، بأن ثقافة الانفتاح والابتكار في الولايات المتحدة، ستحافظ على مكانتها المركزية في عالم تكمل فيه شبكات القوة الهرمية، إن لم تحل محلها تماماً.⁽¹⁾

وبذلك فإن نمط التفكير الاستراتيجي الأمريكي يحاول الاستفادة من النظام الأحادي القطبية أطول مدة ممكنة، والعمل على الانتقال إلى نظام دولي ذي رقابة ذاتية يشل بعضه بعضاً على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، ويسمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون ذات القدرة والإمكانية مشرفه على هذا النظام، ومن خلال العديد من السلوكيات التكتيكية والإستراتيجية تحاول التحرك مع التغيير دولي صوب نظام عالمي جديد يدفع مصالحها إلى الأمام ويديم قوتها أطول مدة ممكنة ويضع القوى الموازنة تحت المظلة والإشراف الأمريكي. وهي تعمل على تحقيق ذلك عن طريق العديد من العوامل أهمها:⁽²⁾

أولاً: إنشاء وتطوير الدرع الصاروخي الذي تسعى من خلاله ادامة اختلال التوازنات بالقوة، وهو ما سيجعل حلفائها أكثر اعتماداً عليها وفي المسائل الأمنية خصوصاً.

ثانياً: توسيع حلف الأطلسي إلى الشرق وإدخال بعض دول أوروبا الشرقية في مجال الوحدة الأوروبية، ومن شأن ذلك أن يضاعف الضغط على روسيا ويكبلها بالدائرة السياسية الأوروبية غير القادرة على تحقيق الوحدة، بل والقريبة بالعديد من عناصرها من الولايات المتحدة، وبدخول روسيا هذه المنظومة الأوروبية سيغير النظرة الإستراتيجية الروسية تجاه أوروبا مما يربك الأولويات السياسية والإستراتيجية لصانع القرار الروسي.

ثالثاً: إن تقارب الأمريكي مع الهند وارتباطها الوثيق مع اليابان وكوريا الجنوبية سوف يحد من حرية وحركة الصين الجيوسياسية حتى وإن حاولت الخروج من هذه الدائرة عبر النافذة الباكستانية المكلفة وغير المستقرة أو حتى النافذة الروسية عبر لقاءات

(1) نقلاً عن: جوزيف ناي وآخرون، مصدر سابق، ص ص 21-22.

(2) زهير فهد أبحاري، "النظام الدولي.. هل يتجه للتعددية القطبية؟"، صحيفة الرياض، العدد (16045)، الرياض، 29 آذار 2012، ص 4.

القمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والشراكة معها، ويعد هذا التقارب احد عوامل التأثير الاستراتيجي لروسيا والصين.

وضمن هذا السياق، يشير روبرت كاجان، في مقالة له بعنوان «لم تفقد قوتها بعد: خرافة الانحطاط الأمريكي» نشرت بصحيفة نيو ريباليك في كانون الثاني 2012، فيقول إن الاتجاه الذي يتحدث عن حتمية الانهيار الأمريكي «Declines The» أسير رؤية زمنية مؤقتة متأثرة بظروف الأزمة الاقتصادية الأخيرة، كما إنها تركز في تحليل تحولات القوة على مشاهد زمنية قصيرة في الوقت الذي تنتج فيه هذه التحولات عن تراكمات تحدث عبر عقود من التغير في مجموع عوامل القوة للدولة، ويؤكد كاجان أن عناصر القوة الأمريكية لم تشهد تحولاً هائلاً في العقود الأخيرة، فمزال الاقتصادي الأمريكي هو الأول عالمياً ولم يؤثر صعود القوى الاقتصادية الأخرى على هذا المركز بل على مركز اليابان وأوروبا، كما إنه لا توجد قوة عسكرية في العالم تضاهي القوة الأمريكية، ويضيف أن صعود القوى الأخرى على أي مستوى ليس بالضرورة تهديداً للهيمنة الأمريكية، فصعود اليابان وألمانيا في أول عقدين من الحرب الباردة، رغم أنه خصم من نصيب الولايات المتحدة في الناتج العالمي إلى النصف، غير أنه كان إضافة إلى الحلف الذي تقوده في مواجهة السوفييت، ومن الملاحظ أن القوى الصاعدة فيما عدا الصين كالهند وتركيا والبرازيل هي حليفة للولايات المتحدة، وربما يخدم صعود الهند الحد من القوة الصينية في جنوب آسيا.⁽¹⁾

ومع هذا توجد تحديات على الولايات المتحدة أن تواجهها، أبرز هذه التحديات هو التحدي الصيني، ويرى كاجان إن الصعود الصيني رغم أهميته غير أنه لا يقارن بالتحدي السوفييتي أيام الحرب الباردة، ومن ثم يمكن التعامل معه، ثم يتساءل عما إذا كان الأمريكيون قادرين على القيام بما تطلبه منافسة القوى في عالم القرن الحادي والعشرين، ويقول أن الإجابة غير محددة وغير متوقعة، ورغم كل الأزمات التي مرت بها الولايات المتحدة إلا أنها كانت قادرة على اجتيازها بنجاح، وهناك العديد من عوامل القوة التي تتمتع بها الولايات المتحدة من نظام سياسي قوي قائم على الحرية والانفتاح، ويجزم

(1) Robert Kagan, Not Fade Away: Against the Myth of American Decline, The New Republic, Brookings, 17 Jan, 2012, p13.

كاجان من تحليله أن لواء قيادة العالم مازال معقوداً بالولايات المتحدة ومازال قرار الانحطاط أو الاستمرار في القيادة بيد الأمريكيين.⁽¹⁾

ويلقى صعود قوة الصين في آسيا، معارضة الهند واليابان، (ودول أخرى كذلك)، وهذا يعطي الولايات المتحدة، ميزة قوى رئيسة، ويدفع نحو تعزيز التحالف الأمريكي الياباني، وتقدم العلاقات الأمريكية الهندية، كما إن الصين لا يمكنها طرد الأمريكيين من آسيا بسهولة، وانطلاقاً من موقع القوة هذا، يمكن الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا وغيرها، أن تشرك الصين وتوفر لها حوافز، كي تمارس دوراً مسؤولاً، مع التحوط في الوقت نفسه، من احتمال صدور سلوك عدواني من الصين في ظل تنامي قوتها.⁽²⁾

وعند قراءة التصور العسكري العالمي لحلف الأطلسي وأطماعه الجيوسياسية، يكشف أكثر فأكثر هدف مناوراته وتوجيهاته العسكرية، ونظام المحالفات العسكرية يكتمل بحيث يبدو من خلف ذلك أن أهدافه الأساسية هي عمالقة أوراسيا: روسيا والصين، والهند، ولا يقتصر توسع الحلف على أوروبا الشرقية، بل هو يطمح بتوسع عالمي.⁽³⁾ ويأتي إعلان وزير الدفاع الأمريكي السابق لويس بانيتا، متسقاً مع أهداف حلف الأطلسي، ضمن سياق استعراضه الإستراتيجية الجادة لوزارة الدفاع الأمريكية في نقل مركز ثقلها من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادئ، بأن «المؤسسة العسكرية الأمريكية تحرص على إعادة التوازن داخل منطقة آسيا والباسيفيكي من خلال إقامة المزيد من الشراكات الجديدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، والاستجابة للتحديات وتتمثل الركيزة الأخيرة لإعادة التوازن في إبراز القوة، فنحن نخطط لوضع 60% من أسطولنا البحري في المحيط الباسيفيكي بحلول عام 2020، كما كانت ميزانية الدفاع الأمريكية حريصة على الحفاظ على دعم وتعزيزه القدرة المطلوبة في المسرح الباسيفيكي، وتعطي خطتنا في الإنفاق الأولوية لتطوير وتطبيق أحدث التكنولوجيات وأكثرها قدرة، وقدرات الحرب الالكترونية الجديدة والاتصالات، والأسلحة الدقيقة كصواريخ كروز،

(1) Ibid, p 15.

(2) نقلاً عن: جوزيف ناي وآخرون، مصدر سابق، ص 12.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 29.

وهذه بعض القدرات التي ستحافظ على قدرة بلدنا على إبراز قوته إذا ظهر أي تحدٍ لقدرتنا على حرية العمل والوصول إلى أي مكان، ولا شك أن هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، ستؤدي إلى انتقال تدريجي لمحور الصراع الدولي من الشرق الأوسط باتجاه شرق آسيا/ الباسيفيك، إذ تعد الصين الموازن والمنافس الأكبر لهيمنة الولايات المتحدة.⁽¹⁾

ويؤكد بريجنسكي بأنه على الولايات المتحدة إتباع خطوات جيوسياسية مستقبلية عديدة للحفاظ على تفوقها وإدامة حالة اختلال التوازنات، أهمها ما يأتي:⁽²⁾

- ضرورة المحافظة على روابطها الأطلسية الخاصة وتحسينها، فالولايات المتحدة بحاجة إلى أوروبا كشريك سياسي إلى صياغة توازنات جيوسياسية عالمية.
- ينبغي على الجماعة الأطلسية أن تفتح أمام مشاركة الدول غير الغربية الناجحة. ويعني بذل جهد حقيقي لإشراك اليابان (وامتداداً كوريا الجنوبية) في المشاورات الرئيسة الموسعة بين جانبي الأطلسي، كذلك اشتراكها في تخطيط أمن الأطلسي، فضلاً عن المشاركة الطوعية في بعض مهماته.
- إن من مصلحة الولايات المتحدة تعزيز المصالحة الصينية-اليابانية لأن ذلك يساعد في إشراك الصين في النظام الدولي الأوسع (تحت القيادة الأمريكية). ولا يعني ذلك أن تؤدي المصالحة الصينية-اليابانية إلى إغراء اليابان بفكرة مجموعة شرق آسيا، تسيطر فيها الصين على البر الآسيوي، وتستبعد منها الولايات المتحدة بشكل متزايد. لذا فإن الالتزام مع الصين، والتحالف مع اليابان، والتوافق الصيني-الياباني المستقر أمور تعزز بعضها بعضاً.
- إن مجموعة الثمانية (G8) أصبحت أثراً من الماضي. فأعضاؤها لا يمثلون الاقتصادات الأكثر تقدماً ولا الديمقراطيات الحقيقية، فمشاركة روسيا لا تعنى بهاذين المعيارين. في حين أن غياب الصين فضلاً عن الهند والبرازيل، واندونيسيا،

(1) المصدر نفسه، ص ص 29-30.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية- ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، مصدر سابق، ص ص 219-221.

وجنوب إفريقيا يتطلب أن يفسح المجال أمام ترتيب جديد تجتمع فيه القوى السياسية والاقتصادية الرئيسة من أجل حوار ضروري بشأن الظروف العالمية واتجاهاتها.

كما يؤكد بريجنسكي «انه وعلى الرغم من جملة نقاط الضعف التي تواجه الحيوية الأمريكية على المدى الطويل إلا انه يشير إلى فكرة بالغة الأهمية توحى بقدرة النظام الأمريكي على المنافسة عالمياً، إذ إن فكرة المستقبل المنظور ما هو إلا مستقبل يتعين على الولايات المتحدة في المقام الأول أن تحدد شكله، فهي متوفرة على قابلية تصويب أخطائها المكشوفة- شرط إن تبادر إلى الإفادة الكاملة من نقاط قوتها ذات الشأن في المجالات الستة الآتية: القوة الاقتصادية الإجمالية⁽¹⁾، والطاقة الابتكارية، والدينامية السكانية، والتعبئة التفاعلية بين نظامها السياسي متنوعة بالتعبئة الاجتماعية، فضلاً عن القاعدة الجغرافية والجاذبية الديمقراطية⁽²⁾». كذلك يتجه روبرت كاجان إلى تفنيد القول السائد بأن الولايات المتحدة كانت تمارس هيمنة خالصة على شؤون العالم وأن ما تشهده حالياً هو تآكل هذه الهيمنة، فيقول إن هذه الصورة ليست إلا وهماً، فطول عقود الحرب الباردة كان هناك تحذير من تدهور النفوذ الأمريكي، ولم تكن الولايات المتحدة قادرة دائماً على إقناع حلفائها بما تريد، حتى على مستوى القوة الناعمة، فقد كانت دائماً سيئة السمعة بالنسبة إلى بقية العالم.⁽³⁾

(1) ويشار إلى إن الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بلغ 14,99 تريليون دولار في عام 2011، وبهذا، ينبغي جمع الناتج القومي لأهم أربع قوى اقتصادية منافسة في العام ذاته، وهي الصين واليابان وألمانيا وفرنسا على الترتيب مقدراً بتريليونات الدولارات: 2,773 + 3,601 + 5,876 + 7,318 من أجل يتقدم على الناتج القومي الأمريكي تقريباً. نيروز غانم ساتيك، وحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية، سياسات عربية، العدد (3)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 72.

(2) زيبغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية- أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 68.

(3) Robert Kagan, Not Fade Away: Against the Myth of American Decline, Op, Cit, p 18.

وجاءت إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنتها إدارة باراك أوباما في السابع والعشرين من أيار 2010، بعد ما يقرب من ستة عشر شهراً في البيت الأبيض، لتعكس رؤية الإدارة الأمريكية الحالية لمواجهة تراجع النفوذ الأمريكي عالمياً، وسعت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة إلى تدعيم القدرة الأمريكية على اداء دور قيادي في النظام العالمي، وإدامة اختلال التوازنات لصالحها في القرن الحادي والعشرين، وذلك على مسارين، يتمثل أولهما في بناء قوتها الداخلية، أما ثانيهما، فيتمثل في العمل على صياغة نظام دولي يمكنها من مواجهة التحديات الدولية، انطلاقاً من قناعة عبر عنها «أوباما» في أكثر من اجتماع أممي، التي أكدها في تقديمه للوثيقة، ومفادها «أنه ليست هناك دولة واحدة، بغض النظر عن قوتها، تستطيع التصدي لكل التحديات العالمية بمفردها»، وهو الأمر الذي يفرض إعادة صياغة المقاربات التعاونية أو التشاركية القادرة على تحقيق نجاحات دولية.⁽¹⁾

كما إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ علي مكانتها ودورها عالمياً يرتبط في مدى قدرتها علي إحداث التوازن بين القوتين الصلبة والناعمة في إستراتيجية واحدة ناجحة، التي يطلق عليها القوة الذكية (Smart Power) أو القوة المتكاملة، إذ ترسم أفضل إستراتيجية تستطيع من خلالها التعامل مع مظاهر تراجع فاعلية وتأثير الولايات عالمياً، في ظل تعدد مراكز القوي وتعدد مصادر القوة، فلم تعد القوة في حد ذاتها محدداً للقوة دولياً، وإنما كيفية إدماجها في إستراتيجية ناجحة في تحقيق الهدف من امتلاكها واستخدامها، وبناء إستراتيجية للقيادة الأمريكية دولياً تربط بين استعادة قوة ومكانة الولايات المتحدة وقدرتها التنافسية وقيمها الأخلاقية.⁽²⁾ وفي خطابه الذي حاول من خلاله الرئيس أوباما الردّ على منتقديه الذين يصفون سياساته الخارجية بالضعف والتردد والانسحاب المبرمج من العالم، كما في سورية وأوكرانيا، تأكّده «أنّ الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على القيادة دولياً، ولكن، لا يعني هذا أن يجري التعبير عن ذلك

(1) للمزيد انظر: نص إستراتيجية إدارة الرئيس أوباما للأمن القومي الأمريكي لعام 2010، على الموقع: http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf, 2010, p 18.

(2) محمد ميسر فتحي، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مصدر سابق، ص 296.

بالقوة العسكرية المنفلتة من عقالها، إلا إذا تعلّق الأمر بالمصالح الأميركية الأساسية والحيويّة»، وعلى وفق منطق الرئيس أوباما في خطابه في أكاديمية ويست بوينت 2014/5/14، بالقول «لم تكن أميركا «أقوى» نسبة إلى بقية العالم إلا «نادراً»، ومن يقول خلاف ذلك - من يوحى بأن أميركا في تراجع، أو أنّ قيادتها العالمية تفلت منها - إمّا لأنّه يقرأ التاريخ بطريقة خاطئة، وإما لأنّه ينطلق من مواقف حزبية ضيقة».⁽¹⁾

وضمن هذا المسار، يشير المفكر الاستراتيجي الأمريكي جوزيف ناي Joseph Nye⁽²⁾ «بأن القوة تعتمد دوماً على السياق الذي يحتويها، وفي عالم اليوم أصبحت القوة موزعة على وفق نمط أشبه برقعة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد، على رقعة الشطرنج العليا نجد أن القوة العسكرية أحادية القطب إلى حد كبير، ومن المرجح أن تحتفظ بتفوقها لحقبة من الزمن، إما على رقعة الشطرنج الوسطى سنجد أن القوة الاقتصادية متعددة الأقطاب، وأن اللاعبين الرئيسيين هم الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، والصين وروسيا، وأن غيرهم من اللاعبين يكتسبون المزيد من الأهمية باضطراد، أما الرقعة السفلية فهي تجسد مجال العلاقات الدولية التي تعبر الحدود وتقع خارج نطاق سيطرة الحكومات. وهذه الرقعة تضم لاعبين منتمين إلى فئات متنوعة، فنجد الصيارفة ومبرمجي الحاسب الآلي المنحرفين وتحديات جديدة مثل الأوبئة وتغير المناخ».⁽³⁾

(1) خطاب الرئيس باراك أوباما في 2014/5/28، متاح على الموقع:

<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/05/28/remarks-president-united-states-military-academy-commencement>.

(2) جوزيف صموئيل ناي، الابن (ولد في 19 كانون الثاني 1937) أمريكي وأستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد، أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بيل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني. اشتهر باختكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما. موسوعة الويكيبيديا، متاح على الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

(3) Joseph S. Nye, 'The Future of American Power', Foreign Affairs, Issue 6, vol. 89, Nov./Dec. 2010, p 5.

وقد أصدرت مؤخراً منظمة «مشروع أميركا الموحدة والقوية» «The Project for a United and Strong America» (PUSA) في شهر آذار 2013 مخططاً من أجل إستراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي، تحت عنوان: «تحديد أولويات القيادة الأميركية» ويؤكد فيه على «القدرة الفريدة لدى الولايات المتحدة على دفع الحلفاء والأصدقاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مع نشر القوة وإظهار النفوذ على مستوى العالم بأسره». ومع ذلك، هناك قوى متنافسة تسعى لمزيد من النفوذ والسلطة، والعديد من التحديات التي تواجه الولايات المتحدة كأمة وتعرقل دورها.⁽¹⁾ وتحدد تلك المنظمة التحديات الواجب على الولايات المتحدة مواجهتها على النحو الآتي:⁽²⁾

- الجهات الفاعلة الجديدة المترابطة في الدول الضعيفة والفاشلة التي في سعيها إلى السلطة تأتي بتهديدات محتملة ضد مصالح الولايات المتحدة.
- الصراع على السلطة الذي جرى تفعيله من خلال «الربيع العربي» بين المتشددين والجماعات المتطرفة من جهة، وجيل جديد من الديمقراطيين العلمانيين العرب من جهة أخرى.
- صعود آسيا، فيما تحمل الهند وعداً كبيراً، فإن نظامي كوريا الشمالية والصين المستبدين بطموحاتهما العسكرية يثيران القلق والتوترات في المنطقة.

(1) وقد أعد هذا المشروع فريق عمل -بشراكة الحزبين الرئيسيان في الولايات المتحدة الأمريكية- مكون من مجموعة خبراء في السياسة الخارجية والأمن القومي، بما في ذلك مسؤولون خدموا في إدارات الرؤساء: بيل كلينتون، وجورج دبليو بوش، وباراك أوباما. ويشترك في رئاسة منظمة «مشروع أميركا الموحدة والقوية» كل من: «كورت فولكر Kurt Volker»، الذي شغل منصب سفير في حلف شمال الأطلسي في عهد جورج دبليو بوش، وهو الآن المدير التنفيذي لمعهد «ماكين» للقيادة الدولية «McCain Institute for International Leadership»، وجيمس جولدجير James Goldgeier، الذي كان عضواً في مجلس الأمن القومي في عهد بل كلينتون، وهو الآن عميد كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية. والغرض من هذا المخطط هو معالجة هذه القضايا والإيحاء بخطوط من التفكير والعمل من أجل وضع إستراتيجية عالمية جديدة استباقية في الفترة الثانية لباراك أوباما. لمزيد من المعلومات ينظر: هشام القروي، إستراتيجية أمريكية جديدة، مركز إثماء للبحوث والدراسات، الرياض، 2013، ص 6.

(2) المصدر نفسه، ص 7.

- مع تحول القوة الاقتصادية نحو آسيا، تُلاقي اقتصادات السوق الرئيسة من حلفاء الولايات المتحدة مزيداً من الصعوبات للحفاظ على مستوياتها في الأداء.
- المتطرفون والإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وجرائم الإنترنت، والعنف السياسي، وانتهاك حقوق الإنسان (خاصة في سوريا)، تأتي ضمن مجموعة كاملة من التهديدات الأمنية التي ما تزال تمثل تحدياً لقيم أمريكا ومصالحها على المدى الطويل.

ولكي تكون الإستراتيجية الأمريكية الجديدة فاعلة في التصدي لهذه التحديات، يقترح المخطط أن تقوم على التركيز على خمس أعمدة رئيسة، هي: ⁽¹⁾

1- **الحفاظ على الحيوية الاقتصادية:** وهو ما يتطلب جهوداً جادة من طرف الحزبين لخفض الدين الوطني، والاستثمار في الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوسيع التجارة الحرة في جميع أنحاء العالم.

2- **الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة العسكري عالمياً:** وهو ما يتطلب عدم التفاوض أبداً عن المصالح الأمنية طويلة الأمد عندما تفرض تخفيضات على ميزانية الدفاع، بمعنى لا بد من الحفاظ على قدرة التدخل بكفاءة وسرعة في أي وقت وأي مكان في العالم.

3- **دعم الحلفاء والشركاء:** فإن أوروبا وحلف شمال الأطلسي لهما الدور الحاسم هنا، ولكن في منطقة آسيا والباسيفيك أو في الشرق الأوسط، يدعو المخطط إلى استمرار الجهود من أجل شراكة أمنية أفضل مع بلدان تلك المناطق، كما يدعو كذلك إلى رفع مستوى علاقات التعاون مع البلدان الديمقراطية الصاعدة مثل: تركيا والبرازيل وإندونيسيا والهند.

4- **استخدام المساعدات الخارجية كوسائل سياسية وأداة للضغط:** وذلك بطريقة تعزز وتوثق الارتباط مع أهداف واستراتيجيات أوسع للولايات المتحدة.

(1) المصدر نفسه، ص 8.

5- الاستثمار في «الأدوات اللازمة لممارسة النفوذ»: وذلك ضمن نطاق مشاركة عالمية واسعة، فالحكومات الأجنبية -كما يرى المخطط- لم تعد تمثل المحاور الوحيدة، كما يقول: «إن التغييرات التي أحدثتها النشطاء في تونس ومصر وليبيا في غضون ثلاث سنوات فقط تفوق كل ما فعلته الحكومات في الشرق الأوسط خلال خمسين عام».

ومن أجل إنجاح هذه الإستراتيجية المقترحة، وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة للولايات المتحدة، ينصح المخطط بتوخي الحذر عندما يتوجب اختيار المكان والزمان لاستثمار الجهود في الخارج، فلا يمكن للولايات المتحدة أن تنخرط بنشاط في محاولات حل كل الأزمات، وإلى ذلك، يجب أن لا تكون إدارة الأزمات مجرد رد فعل مرتجل على الأحداث الطارئة، وإنما ينبغي أن تشكل إدارة الأزمات مجموعة فرعية تابعة للأهداف السالفة الذكر، وهذا هو بالضبط ما حدث مع اندلاع حركات التغيير الأولى في الربيع العربي.

وقد كشف عن هذه التوجهات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تقرير صدر عن وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) في اذار 2014 بعنوان «تأمين دفاع قوي للمستقبل»، فقد أكد هذا التقرير على أن الولايات المتحدة يجب أن تأخذ المبادرة في العمل الخارجي في ظل «عالم منفلت ومنعدم الاستقرار» نتيجة سعي عدد من الدول إلى التحالف ضد الولايات المتحدة من أجل تأمين أقصى ما يمكن من مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولعل حديث هنري كيسنجر السياسي المخضرم ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون، لصحيفة ديلي إسكيب اليومية المحلية، بضرورة شن حرب عالمية ثالثة لإخراج الصين وروسيا من معادلة اللعبة السياسية الدولية والهيمنة على السلع الإستراتيجية في العالم العربي والتمكين من قيام «إسرائيل الكبرى» أحد المؤشرات المهمة، التي برزت خلال العام الماضي، لتأكيد طبيعة السياسة الأمريكية التصعيدية في مواجهة القوى الصاعدة عالمياً، وبخاصة وأن كيسنجر، كان، ولا يزال، من أهم الشخصيات المؤثرة على صنع القرار الأمريكي المتعلق بالسياسة الخارجية.⁽¹⁾

(1) نقلاً عن: أحمد قنديل، البحث عن تعددية قطبية: محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2014، على الموقع: <http://www.acrseg.org/list/40/afaq-siasya>

من هنا انطلقت إستراتيجية أوباما على أنَّ القوة العسكرية الأميركية لا تضاهيها قوة أخرى في عالم اليوم، ولكن لا يعني هذا توظيفها دون رؤية واضحة ترهق كاهل الولايات المتحدة وحدها، كما إنها ليست هي المحدد الوحيد للقوة والقيادة دولياً، بل ثمة أدوات وعناصر أخرى تحدّد مفهوم القيادة الأميركية وترسخه في العالم، فتهديدات أيّ دولة أخرى ضدّ الولايات المتحدة ضئيلة جداً، ولا تقارن بها واجهته خلال الحرب الباردة، فضلاً عن أنَّ البيئة الدولية تغيرت اليوم عما كانت عليه عندما تبوأ أوباما سدة الرئاسة.⁽¹⁾

وبذلك يقدّم أوباما لمبدئه في السياسة الخارجية، والكفيل بتحقيق القيادة الأميركية عالمياً، وفقاً لوجهة نظره، والقائمة بالدرجة الأولى على تقليص الاعتماد على القوة العسكرية المنفردة، إلا إذا تعلّق الأمر بـ«المصالح الأساسية» للولايات المتحدة، مع تأكيده على أدوات القوة الأخرى، من اقتصادٍ وتحالفات، ودبلوماسية، على الرغم من أنَّ ذلك يحدث قطيعة مع سياسات سلفه - لا تتعلّق القطيعة في هذا السياق بضرورة بقاء الولايات المتحدة القوة العالمية المهيمنة، بل بكيفية ممارسة هذه القوة - إذ يميل أوباما إلى ممارسة ضبط أكبر للنفس وتوظيف أدوات القوة الأميركية الأخرى أولاً قبل التفكير في استخدام القوة العسكرية الأميركية، في حين أنَّ بوش كان يميل أكثر إلى تقديم استخدام القوة العسكرية أولاً.⁽²⁾

وفي «إستراتيجية الأمن القومي» الأميركي التي صدرت في 2015 / 2 / 6، وهي تستعرض رؤية إدارة أوباما لواقع الولايات المتحدة الحالي وللنظام الدولي وأبرز التحديات والخطوط العامة للسياسة الأميركية فيما تبقى من ولاية أوباما، ويشير فيها إلى «أن أميركا اليوم هي أقوى في «عالم غير آمن»، بسبب نمو القوة الاقتصادية (ركيزة القوة الأميركية)، والتمكن من الخروج من الحروب البرية الكبرى في العراق وأفغانستان، وتجديد التحالفات في آسيا وأوروبا»، ويعدد أوباما التحديات التي تواجهها أميركا، وهي لم تشهد إلا إضافة «العدائية الروسية»، فيما تحضر العناوين المعتادة أي الهجمات الإرهابية،

(1) أسامة أبو أرشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية- محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 5.

(2) أسامة أبو أرشيد، مصدر سابق، ص 6.

الأمن السيبري، التغير المناخي، والأوبئة، ويعود كما دائماً تأكيداً «بأن أميركا هي المؤهلة لقيادة العالم لمواجهة هذه التحديات، من خلال منح الأولوية للعمل الجماعي والتحالفات وليس للعمل الأميري الأحادي إلا عند الضرورة».⁽¹⁾

وعليه فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الشاملة ستقوم على فكرة الشراكة ونبذ الصراع بين الأقطاب الرئيسة، كما إنها ستعمل على ترسيخ حالة توازن المصالح في المجتمع الدولي ومحاولة إبقاء الدول الرئيسة والكبرى فيه خاضعة لتأثيرها، بمعنى أنها ستتبنى خيار إقامة علاقات مشاركة وتعاون في تحمل التكاليف والمسؤوليات الدولية وتوزيع المنافع، كونه سترك للولايات المتحدة زمام المبادرة في إدارة حركة التوازنات الجيوإستراتيجية واستعادة قوتها دون إن يكون بمقدورها تحمل اكاليف صيانة النظام الدولي لوحدها.⁽²⁾ كما قال الرئيس أوباما إن «أعباء هذا القرن لا يمكن أن تقع على عاتق جنودنا وحدهم، كما لا يمكن أن تقع على الأكتاف الأميركية وحدها».⁽³⁾

وانطلاقاً من هذه الأفكار التي طرحها العديد من المفكرين والخبراء والقادة الاستراتيجيون ووثائق إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، نرى أن الولايات المتحدة ستلجأ في المستقبل إلى الاعتماد على تطوير قدراتها وتدعيم مستوى أداؤها وفعاليتها لضمان ادامة اختلال التوازنات العالمية لصالحها، وعقد الشراكات وإقامة التحالفات الدولية، بما لها من مردود ايجابي وفوائد تساعد الولايات المتحدة على تحقيق مصالحها والاقتراب من أهدافها. فضلاً عن ذلك ما تمتلكه من قدرات وإمكانات تمكنها من تجاوز المعوقات التي تواجهها في الحفاظ أو إقامة التحالفات، وإرغام الدول على التعاون معها أو تحيدها أو اخراجها من دائرة المنافسة عبر اشغالها بأزمات ضمن محيطها الداخلي والاقليمي، فضلاً عن اهتماماتها الدولية.

(1) NATIONAL SECURITY STRATEGY, THE WHITE HOUSE, WASHINGTON, FEBRUARY 2015, p p 15-16.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 148 - 149.

(3) نقولا ناصر، إستراتيجية أوباما- إعلام في خدمة الحرب، بحث منشور على شبكة المعلومات والاتصالات الدولية (الانترنت) على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/portal/d>

المطلب الثاني

تقارب أمريكي - صيني - روسي

في سبيل تعزيز تفوقها المستقبلي تلجأ الولايات المتحدة نحو توسع أداؤها الخارجي من خلال إقامة المزيد من التفاهات والتقارب مع القوى المنافسة لها، لما لذلك التقارب من مردود ايجابي يشكل دفعا قويا للإستراتيجية الأمريكية، إذ غالباً ما تحتاج الولايات المتحدة في تعاملها مع أية قضية أو أزمة عالمية إلى التعاون مع بعض القوى الرئيسة، والاقتراب من المنافسة لها في سبيل انجاز أهدافها وشرعنه أداؤها الاستراتيجي. فضلاً عن العديد الاعتبارات التي قد تحد من الهيمنة الأمريكية المطلقة، التي تفرض عليها اللجوء لذلك، ومن اهمها ما يأتي:⁽¹⁾

1- تصاعد التهديدات العالمية التي تتطلب جهداً دولياً مشتركاً لمواجهتها، ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنهض بها منفردة، مثل الأضرار البيئية، وتداعيات الزيادات الهائلة المتواصلة في عدد السكان، وخطر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، ومنظمات تجارة المخدرات.

2- أن أدوات الهيمنة الأمريكية الحالية، على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي، سوف تتآكل تدريجياً خلال الأعوام المقبلة، وسيكون ذلك نتيجة تعرض الولايات المتحدة لتراجع في الأداء التكنولوجي، وانكسار موجة الإنفاق المفرط على تكنولوجيا المعلومات، التي سادت خلال حقبة التسعينيات، وكانت وراء الازدهار في الاقتصاد والمجتمع الأمريكي.

3- تصاعد احتمالات ظهور قوى جديدة تطمح إلى ضمان مصالحها، وإذا ما نجحت، فسوف تهدد أمن الولايات المتحدة تهديداً جدياً، كما تؤدي إيجاد توازن دولي جديد.

(1) للمزيد انظر: اليهاندر كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص ص 117-119.

4- الاضطراب الذي يحدث في الأطراف: الذي قد ينشأ نتيجة لسقوط الدول، أو للصراعات التي تنشأ بسبب الخلافات العرقية والدينية والقومية، التي قد تحفز حلفاء الولايات المتحدة إلى العمل بصورة مستقلة من أجل الحفاظ على النظام في الأطراف.

5- تنامي حالة التناقض بين تيار الهيمنة والانفتاح وتيار الوطنية والانعزالية في الرؤية الأمريكية، فمقابل فكر الهيمنة والتوجه المتزايد نحو الخارج في الخطاب الأمريكي، واعتزاز وطني منفتح على العالم والعولمة، إلى تقوقع متزمت مهمل للآخر في العديد من الحالات، ومدين له في بعضها، واستتباب الخطاب الوطني المتشدد إلى حد التقوقع لا يعكس تأصل الانعزالية في أوساط المجتمع الأمريكي كافة، بقدر ما يشير إلى انزواء القطاعات المحبذة والمستفيدة من العولمة ومن التواصل الدولي في أعقاب صدمة أيلول 2001 والأزمة المالية في عام 2008 والتراجع الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة.⁽¹⁾

كما يشير جيدون راتشمان المحلل الاقتصادي ومحرر قسم العلاقات الدولية بصحيفة فايننشال تايمز- في كتابه «المستقبل الصفري .. القوة الأمريكية في عصر القلق» أن الأزمة المالية العالمية لم تكن مجرد تراجع مؤقت في مسار الاقتصاد العالمي، وإنما نقطة تحول جوهريّة في تطور النظام الدولي لتمثل عودة لمنطق النظرية الواقعية حول حتمية الصراع الدولي، وأولوية المصلحة القومية على المكاسب المتبادلة، ويطلق الكاتب على مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية «عصر القلق»، كناية عن غموض مآل التفاعلات الدولية، وانهييار موجة التفاؤل الدولي التي سادت مرحلة التسعينيات، ونهاية تفرد الرأسمالية، ويدرج في إطاره تحولات عدة، أهمها:⁽²⁾

- تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية والأحادية القطبية كإحدى تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- موجات التراجع الديمقراطي وعودة السلطوية والأيديولوجيات القومية، خاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

(1) أسامة أبو أرشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية- محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، مصدر سابق، ص 5.

(2) Gideon Rachman, Zero-Sum Future- American Power in an Age of Anxiety, New York : Simon & Schuster, 2011, P 17.

- تصاعد التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاتحاد الأوروبي واحتمالات انهيار تجربة التكامل الأوروبي، نتيجة عجزه عن احتوائها.
- احتدام التحديات الدولية العابرة للحدود البيئية والأمنية والاقتصادية، وعجز المجتمع الدولي عن مواجهتها، نتيجة التنافس على الموارد النادرة.

ومن آثار ذلك، فقد فسر الكثير من المراقبين الأزمة المالية العالمية عام 2008 على إنها بداية الاضمحلال الأمريكي. فقد توقع المجلس الوطني للاستخبارات الأمريكية، على سبيل المثال «أنه في عام 2025» ستظل الولايات المتحدة القوة المتفوقة، ولكن «السيطرة الأمريكية ستكون قد تراجعت كثيراً»⁽¹⁾. وما يعزز ذلك إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن، وهي أمام تحركات منافسها الرئيس روسيا، من فعل أي شيء يذكر لجورجيا سوى القيام بالدعم المالي والإنساني، فأثناء الأزمة الجورجية، لجأت السفن الحربية الأمريكية طريق البحر الأسود من أجل توصيل المعونات الإنسانية لجورجيا، إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على دور روسيا المتمثل في السيطرة على عملية إدارة الأزمة.⁽²⁾ كذلك قيام روسيا في آذار 2014، إلى فصل إقليم القرم عن أوكرانيا نتيجة لاستفتاء وإحاقها بالاتحاد الروسي ككيان فيدرالي وإلحاق مدينة سيباستوبول كمدينة فيدرالية، متحدية بذلك التحد الأمريكي-الأوروبي لتعمّق وتزيد مخاوف حلفائها من أن الولايات المتحدة، في ظل إدارة أوباما، إنما تقوم بانسحاب مبرمج على الصعيد العالمي، غير مبالية بمصالحهم وهواجسهم الأمنية، ومخلفة وراءها فراغاً قد تملؤه قوى غيرها، وهو ما فعلته من قبل عند انسحابها من العراق، وتركته لنفوذ القوى الإقليمية.⁽³⁾

وبذلك تحتاج الولايات المتحدة إلى إستراتيجية دقيقة ومحددة في التعاطي مع كل قوى محورية، لكن يلزم توفير إطار مهيمن لتعاون استراتيجي أيضاً من أجل إدارة التقارب الجيوسياسي الذي نشهده اليوم والاستفادة منه على نحو أفضل، ويتضمن

(1) نقلاً عن: جوزيف ناي وآخرون، مصدر سابق، ص 7.

(2) Adam Quinn, Obama's National Security Strategy Predicting US Policy in the Context of Changing Worldviews, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London, January 2015, p 19.

(3) بشير نافع، مصدر سابق، 2014، ص 7.

التعاون الاستراتيجي أربعة عناصر هي: مضاعفة القوى الأمريكية، وبناء علاقات مع القوى المحورية، والتعاون مع تلك القوى على حل الأزمات العالمية، وتأمين رهاناتنا.⁽¹⁾ ويؤشر ذلك جوزيف ناي بالقول «إن مشكلة القوة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ليست مشكلة اضمحلال، بل مشكلة ما يجب فعله في ضوء إدراك انه حتى الدولة الكبرى لا يمكنها تحقيق النتائج التي تريدها، من دون مساعدة الآخرين، فهناك عدد متزايد من التحديات التي ستقتضي من الولايات المتحدة ممارسة القوة مع الآخرين، بقدر ممارسة القوة على الآخرين-ما يقتضي أيضاً - فهذا أعمق للقوة وكيف تتغير، ومعرفة كيفية وضع استراتيجيات «القوة الذكية»، تجمع بين موارد القوة الصلبة والقوة الناعمة في عصر المعلومات، فقدرة البلد على الاحتفاظ بالتحالفات، وإيجاد شراكات، سيكونان بعداً مهماً في دعم قوتها الصلبة وقوتها الناعمة».⁽²⁾

ومع مجيء اوباما للحكم في البيت الأبيض الأمريكي طرح مبادئ عديدة وجديدة قائمة على التعاون والتقارب وارتكزت على ما يأتي:⁽³⁾

- تفعيل دور الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي الدولي.
- زيادة دور الحلفاء والشركاء الإقليميين.
- رفع دور الاتحاد الأوربي العسكري والاقتصادي إلى درجة الشريك المتساوي.

ومن جانبها، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية في ولاية اوباما الاولى، هيلاري كلينتون، ضرورة ان تعزز الولايات المتحدة الشراكة مع الحلفاء، وتوسيع تلك الشراكات وتعميقها، فضلاً عن إيجاد شركاء جدد، والتعاون مع المؤسسات الدولية القائمة، مثل مجموعة العشرين، ومنظمة الأمم المتحدة، بعد حقبة من تراجع التعاون الأمريكي خلال فترتي بوش الابن، وكذلك مع عديد من المؤسسات الإقليمية، كمؤسسة رابطة دول

(1) Nina Hachigian and Mona Sutphen, Strategic Collaboration- How the United States Can Thrive as Other Powers Rise, Washington Quarterly, 2008, p 7.

(2) جوزيف ناي وآخرون، مصدر سابق، ص 24.

(3) رعد قاسم صالح، العراق في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي الجديد، نشرة الحدث السياسي، العدد (5)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 2.

جنوب شرق آسيا، ومنظمة الدول الأمريكية، وأن يكون هناك تمثيل وصوت ومسؤوليات أكبر للقوى الناشئة والصاعدة علي المسرح الدولي.⁽¹⁾

وعلى الرغم من انه هناك دولاً تشعر بالاستياء من قوة الولايات المتحدة، إلا أنها ترغب في الاستفادة منها، فالولايات المتحدة تكافئ البلدان التي تسير وراءها (من خلال السماح بالدخول إلى السوق الأمريكية، والمساعدات العسكرية، والإعفاء من العقوبات، والسكوت عن بعض الانحرافات، والدعم للحصول على عضوية المنظمات الدولية) فتكون النتيجة إن هذه القوى الرئيسة معنية بضمان دعم الولايات المتحدة لها في نزاعاتها مع القوى الأخرى، والتمتع بالمزايا التي يوفرها هذا الدعم.⁽²⁾ وعند توفر أساس علاقات مثمرة مع القوى المحورية، يمكن الولايات المتحدة أن تطالبها باستخدام قواها، وأفكارها، ونفوذها السياسي في حل المشكلات العالمية الخطيرة، كما يحقق لها حصة كبيرة في إدارة النظام العالمي، ويخفف من منافسيها فضلاً عن إعطاء تلك القوى فرصة في تحمل أعباء ومسؤولية بناء النظام العالمي.⁽³⁾ ومن هنا سنحاول تفهم طبيعة ومستقبل التقارب الأمريكي تجاه الصين وروسيا.

التقارب الأمريكي - الصيني

بما إن مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية يرتبط أيضاً بطبيعة العلاقات بين القوى العالمية تقارباً وشراكات إستراتيجية أو تنافس وصراع لتحديد حركة التوازنات اختلالاً أو تعادلاً. فقد كانت العلاقات ما بين الصين والولايات المتحدة شهدت قدراً من الوفاق والاستقرار منذ سياسة (نيكسون - كيسنجر) في شباط 1972 التي تمخض عنها إعلان (بيان شنغهاي) الذي أقرت فيه الولايات المتحدة بوحدة الصين وعدّ تايوان جزء منها، وقد كان للخلافات الإيديولوجية الذي طبع العلاقات الصينية السوفيتية دافعاً نحو

(1) عمرو عبد العاطي، «اللا قطبية»: تحولات النظام الدولي تهدد الهيمنة الأمريكي، مؤسسة الأهرام،

القاهرة، 2011، منشور على الموقع: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent>

(2) فوزي درويش، التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الإيراني وتأثير الصين وروسيا، مختارات إيرانية، وحدة البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2014، منشور على الموقع:

<http://www.ahramdigital.org.eg/makalat.a>

(3) Nina Hachigian and Mona Sutphen, Op, Cit, p 11.

تحسن العلاقات الصينية الأميركية آنذاك، وعلى الرغم من نقاط الخلاف التي أخذت تطبع تلك العلاقة، إلا إن الولايات المتحدة سعت وبأساليب مختلف لاحتواء الصعود الصيني ومنعها من المنافسة تارَةً من خلال التعاون والتقارب وتارةً أخرى عبر التنافس والعداء.⁽¹⁾

وتأتى الصين على رأس اهتمامات الولايات المتحدة بحثاً عن معالم واضحة لإستراتيجية شاملة تعمل على هديها، وإذا كانت العلاقات بين الدول تتدرج من الصراع إلى التعاون، مروراً بدرجات متعددة تمثل كل منها موقعا وسطاً بين قمة الصراع وهي الحرب الشاملة وقمة التعاون وهي الاندماج أو التعاون في كل المجالات، فإننا نجد العلاقات الصينية - الأميركية تشكل نمطاً فريداً من العلاقات الثنائية بما تتضمنه من عناصر تبدو متنافرة أو متناقضة أحياناً، مثل التعاون، والصراع، والاستقلالية والاعتماد المتبادل، فلا هي منافسة صريحة ولا هي عداً مستتر ولكنها مع ذلك تظل تعمل في إطار توازن دقيق من المصالح المتبادلة والتهديدات المتوقعة، كما نجدها تتميز بدرجة كبيرة من التغير فنجدها تنحو إلى درجة متقدمة من الصراع في بعض النواحي، وإلى درجة متوسطة من التعاون في نواحي أخرى، ويعكس هذا المدى الواسع الذي تتراوح فيه العلاقات عمق روابط التعاون التي تمنع تدهور العلاقات إلى النهاية، وطبيعة البيئة الدولية التي تمر بها العلاقات بينهما.⁽²⁾ ويؤكد مجموعة من الباحثين الذين أطلقت عليهم في الغرب تسمية «المفكرون الجدد»، أنه من المصلحة الإستراتيجية للصين إقامة علاقات مثمرة من التعاون مع جيرانها، وخصوصاً مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة واليابان، وذلك على الرغم من العقبات الثنائية المتواصلة، بل إن هؤلاء المحللين الصينيين يؤكدون، على سبيل المثال، الحاجة إلى القبول بالعمل مع القوة الأميركية الأحادية القطب مبررين ذلك بالأسباب الآتية:⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: ريتشارد ن. هاس، مصدر سابق، ص 182-183.

(2) للمزيد انظر: فرانسوا غودمو، العلاقات الصينية-الأميركية-الجذور التاريخية والمستقبل الغامض،

ترجمة محمود العابد، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير، قطر، 2013، ص 2-4.

(3) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 25.

- إن عالم متعدد الأقطاب قد يشكل عن حق، خطراً على المصالح الصينية.
- يمكن للصين والولايات المتحدة وعبر تثقيف اجتماعي وطني أن تتوصلا إلى التكيف إحداهما مع الأخرى.
- يمكن للسيطرة الأميركية، إذا ما مورست على نحو ملائم، أن تعود بالنفع على الاستقرار الإقليمي والدولي، فضلاً عن خدمة المصالح الصينية على نحو أفضل، من خلال العمل على التكيف مع المجتمع الدولي الخاضع لسيطرة الغرب سعياً إلى تنمية مصالح ومعايير، ومؤسسات مشتركة.

كما إن مستقبل المكانة الأمريكية في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية مرتبط باستقرار أوراسيا، وهو مرتبط بدور الصين، ودورها لا يمكن ضبطه والتحكم فيه إلا بتوثيق العلاقات معها، ومن ثم فإن الدور الصيني من وجهة النظر الأمريكية يتحرك في الإطار الآتي، التنسيق لوقف انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمهد لهذا الدور، ما حدث من انتقال تدريجي من كون الصين إحدى كبريات الدول المصدرة لتقنيات هذه الأسلحة، إلى دولة تنضم للعديد من معاهدات وقف انتشارها، وأوقفت مساعداتها النووية لإيران وباكستان أو على الأقل تناور بها في ظل بيئة دولية مراوغة، ويمكن القول إن العلاقات الأمريكية-الصينية ذات طبيعة مركبة من عناصر عدة:⁽¹⁾

- الحرص الأمريكي على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة.
 - منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع الصين.
 - إبقاء التطور والنفوذ الصيني تحت المراقبة الأمريكية الدائمة.
- وشكل الإعلان الأمريكي - الصيني في تشرين الأول 1997، «البناء نحو شراكة إستراتيجية، وأدت أحداث 11 أيلول 2001 دوراً كبيراً في تعزيز التقارب بين الصين والولايات المتحدة من أجل محاربة الإرهاب ومكافحته الذي أرادت الصين الاستفادة من أطروحات التحالف لضمان استقرار وجودها الإقليمي في آسيا مع بقاء وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يعود عليها بالفائدة لاسيما فيما يتعلق بالمسائل الشائكة

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص ص 63-64.

حول قضية تايوان، وملف حقوق الإنسان، وقضية اصطدام طائرة الاستطلاع الأمريكية بالمقاتلة الصينية فوق بحر الصين في الأول من نيسان عام 2001.⁽¹⁾ لذلك نجد بأن الصين كان موقفها إزاء قضية الإرهاب الدولي قد تمثل بموقف المؤيد للتحالف الدولي لمحاربة الإرهاب وقد تعزز ذلك في التأييد الصيني للحملة الأمريكية على أفغانستان من خلال وضعها جميع الإمكانات الصينية في المجال الاستخباري على وجه الخصوص تحت تصرف الولايات المتحدة ودعوتها لاقتلاع جميع قوى الإرهاب بما فيها الموجودة في شرقي باكستان وأفغانستان التي أكد عليها الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين بتأكيد بوجوب اقتلاع هذه القوى كجزء من الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب بما يعود بالفائدة المشتركة لدول العالم.⁽²⁾

وفي أيلول 2003، أعلن وزير الخارجية الأمريكية الأسبق كولن باول إن «علاقات الولايات المتحدة مع الصين هي الأفضل منذ الزيارة الأولى للرئيس ريتشارد نيكسون»، مستشهداً بما ورد في الإستراتيجية الأمنية القومية للولايات المتحدة، ليعلن أيضاً إن الولايات المتحدة ترحب بـ «صين قوية، ومسالمة، ومزدهرة، ونحن نسعى إلى علاقة بناءة مع الصين»، وفي خطاب له بعد شهرين، جدد باول تأكيد الدعم الأمريكي لقيام صين قوية، ومسالمة، ومزدهرة، مضيفاً «إننا نرحب بها، لا نشعر أنها تهددنا، إننا نشجعها». وبدوره، أشار النائب الأسبق لوزير الخارجية روبرت زوليك في أيلول 2005 إلى «إننا نشجع الصين لتغدو لاعباً مسؤولاً في النظام العالمي، وكلاعب مسؤول،

(1) كما سعت الولايات المتحدة إلى مساعدة الصين في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لوضع نشاطها الاقتصادي تحت رقابة واشتراطات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة. لم يضر جري، مواقف الدول الكبرى من الإرهاب، مجلة العلوم السياسية، العدد (27)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2003، ص 128.

(2) إذ وجدت الصين بأن قضية الإرهاب الدولي ومكافحته فرصة مناسبة يجب استغلالها خاصة بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أواخر عام 2001 بدعم من قبل الولايات المتحدة، بأن من مصلحتها عدم التصادم مع الولايات المتحدة لكي لا تتعرض مسيرتها التنموية للتأخر كذلك يعد انضمامها للتحالف العسكري الدولي لمواجهة الإرهاب فرصة لتحسين موقعها ومد نفوذها في دائرة تبدأ من جزر الباسفيك إلى مرتفعات الهمالايا وهضاب منغوليا. بايتس غيل، مصدر سابق، ص 42.

وتغدو الصين أكثر من مجرد عضو، إذ إنها ستعمل معنا على تعزيز النظام العالمي الذي وفر لها النجاح».⁽¹⁾

وقام الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأول زيارة له للصين في 18 تشرين الثاني 2009، الذي وصل إلى إليها بدعوة من الرئيس هو جين تاو، وأكد الرئيسان في البيان الصيني - الأمريكي المشترك التزام الجانبين ببناء «علاقة ايجابية وتعاونية وشاملة في القرن الحادي والعشرين»، ووعدا باتخاذ إجراء ملموس لبناء شراكة بغرض التصدي للتحديات المشتركة معا، وقال أوباما «إن الشراكة مع الصين ساعدت بلاده في مكافحة اشد الأزمات المالية خطورة منذ أجيال، وأضاف إن العلاقات الصينية - الأمريكية لم تكن من قبل مطلقاً بمثل هذه الأهمية بالنسبة للمستقبل المشترك للبلدين، وإن التحديات مثل تغير المناخ، والانتشار النووي، أو التعافي الاقتصادي لا يمكن مواجهتها بيد واحدة».⁽²⁾

وجاء انطلاق «الحوار الاستراتيجي-الاقتصادي» الذي يعد من أهم الجهود الدبلوماسية التي بذلتها والولايات المتحدة مع الصين في 2009 على خلفية التراجع الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة في 2008، التي اشتملت على نقاشات رفيعة المستوى حول التنمية بين البلدين،⁽³⁾ إذ إن استمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصيني بصورة رأى كثير من رجال المال والأعمال في الولايات المتحدة أنها تهدد السيادة الأمريكية على الاقتصاد الدولي التي ترسخت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وركزت جولات الحوار الأربعة، على تعميق وترسيخ التعاون الاقتصادي بين البلدين لتحفيز النمو على المستوى، وقد أظهرت الصين قدراً من التجاوب مع المطالب الأمريكية فيما يتعلق بتعويم سعر صرف العملة الصينية، وتقديم ضمانات أكبر لحقوق الملكية الفكرية، وفتح الأسواق الصينية للصادرات الأمريكية، وتخفيض الدعم المنظور والمستتر للشركات الحكومية الصينية، وفي المقابل فقد وعدت الولايات المتحدة بتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة في المجالات المدنية، وبخفيض القيود على صادرات الصين، كما تطرقت المحادثات الثنائية

(1) المصدر نفسه، ص 43.

(2) التطور الجديد في العلاقات الصينية - الأمريكية يحمل أهمية إستراتيجية، تقرير وكالة أنباء

شينخوا، منشور على الموقع: <http://arabic.china.org.cn/china/txt>

(3) جوزيف ناي وآخرون، مصدر سابق، ص 35.

لتنسيق مواقف البلدين فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو، وتدعيم دور صندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المختلفة.⁽¹⁾

كما إن الولايات المتحدة لم تغير نظرتها الاقتصادية إزاء الصين وإنما تطورت لتشكّل أهمية كبيرة في علاقتها معها، فالصين أكبر سوق استهلاكية في العالم بتعدادها البالغ 1,34 مليار نسمة، ومن مصلحة الولايات المتحدة السيطرة على هذه السوق بخاصة في ظل الانفتاح والإصلاح الاقتصاديين، هذا من ناحية، كما إن سوق الصين يمكن أن يمثل مجالاً هائلاً للاستثمار الأمريكي بخاصة مع ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد الصيني التي وصلت عام 1998 إلى 7,8% من مجمل نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالنمو الاقتصادي الأمريكي الذي وصل لنفس العام 3,5% من ناحية أخرى، فضلاً عن ذلك المساعدة على تمويل ديونها فإن الولايات المتحدة تقتض الآن نحو 4 بلايين دولار يومياً تقريباً نصف كل ذلك من الصين،⁽²⁾ ولذلك كان لابد لها من أسلوب جديد للتعامل مع الصين في المجال الاقتصادي، وبشكل يضمن لها ارتباطاً وثيقاً معها، ويمنع أي تحالف اقتصادي صيني- أوراسي (ويشار هنا إلى الهند، وروسيا، ودول آسيا الوسطى) يمكن أن يكون كتله اقتصاديه تضر بمصالح الولايات المتحدة، وذلك الأسلوب يتمثل في جذب الصين في إطار تكتلات اقتصادية ودولية وتحجيم دورها بدلاً من تركها منفردة لتنمو وتنتظم ضمن شراكات اقتصاديه إقليمية وتكوين كتلة تهدد مصالح الولايات المتحدة العالمية، إذ لا يمكن لتكتل آسيوي عدائي يضم أكثر الدول تعداداً بالسكان وموارد هائلة مع بعض أكثر الشعوب الصناعية أن يتفق مع المصالح القومية الأمريكية.⁽³⁾ وتشير الأرقام إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول استفادة من الصعود الاقتصادي للصين، إذ ارتفعت الصادرات الأمريكية للصين بنسبة 190% منذ انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001، وأصبحت الصين ثالث أكبر سوق تجارية

(1) محمود حمد وديفيد سكيدمور، العلاقات الأمريكية-الصينية وجولات الحوار الاستراتيجي، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012، ص 3.

(2) آيان بريمر، مصدر سابق، ص 26.

(3) لبنى مهدي خميس، مصدر سابق، ص ص 105-106.

للسادات الأمريكية، وأصبحت الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري للصين.⁽¹⁾ فضلاً عن ذلك، أصبح الاقتصاد الأمريكي مرتبطاً بالبنك المركزي الصيني، الذي يضخ أكثر من مليار دولار كل صباح في الاقتصاد الأمريكي، من خلال مشتريات الصين لأذون الخزانة الأمريكية التي تصدرها الولايات المتحدة لتمويل العجز المتفاقم في الميزانية العامة وبدون هذا الدور من قبل البنك المركزي الصيني، سترتفع أسعار الفائدة بنسب عالية في الولايات المتحدة، وهو عكس ما قامت به من تخفيض لسعر الفائدة للتغلب على أزمة الرهن العقاري المتفاقمة منذ منتصف عام 2007.⁽²⁾ وفي هذا الإطار أكد وزير خارجية الصين في السابق لي جياوكسج، Le-chaoxing «حاجة الصين الولايات المتحدة للتعاون الثنائي في المجالات كافة، ويمكن تحديد مدى حاجة الصين لتطوير واستمرار التعاون مع الولايات المتحدة وذلك من خلال تركيزه على استعراض العلاقات الثنائية بين الطرفين، فقد وصف العلاقات بأنها حيوية وعظيمة، وذات أفق واسع، وأنهما شريكين متعاونين، ومتملكان 60 آلية للحوار، و30 اتفاقية للتعاون بين الحكومتين.⁽³⁾ وفيما ذكرت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في عام 2010، قائلة «إن من الصعب الجدال مع شريك حين يكون هو الدائن الرئيس، وإن العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة إستراتيجية، وفي الواقع فإن اللقاءات رفيعة المستوى بين الحكومتين، والحوار الاستراتيجي والاقتصادي يجمع ما بين القضايا الأمنية والاقتصادية».⁽⁴⁾

وأصبح هناك اعتماد متبادل بين الاقتصاديين الصيني والأمريكي، إذ إن الاقتصاد الأمريكي اقتصاد استهلاكي للمنتجات الصينية، إذ بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة نحو 338 مليار دولار، في حين لا تزيد صادرات الولايات المتحدة للصين على 70

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص100.

(2) زيبغنيو بريجنسكي، الصين والولايات المتحدة في عصر ما بعد الهيمنة، صحيفة الجريدة الكويتية، الكويت، 2013/3/7، ص3.

(3) نقلاً عن: السيد أمين شلبي، ثلاثون عاماً على العلاقات الأمريكية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (178)، وحدة البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2009، ص220-219.

(4) نقلاً عن: فرانسوا غودمو، مصدر سابق، ص5.

مليار دولار عام 2008، ويقوم الاقتصاد الصيني بدور الممول للولايات المتحدة والمستثمر الرئيس في اقتصادها، ولذلك، ليس بإمكان أي منهما أن ينفك بسهولة عن الآخر، ومن ثم، لابد من اتفاق البلدين على اتخاذ إجراءات فعالة تحد من التوترات التجارية والاقتصادية بينهما، وأن يعملان معاً سعياً إلى تحقيق نمو اقتصادي عالمي أكثر استدامة واتزاناً.⁽¹⁾

كما يبدو إن الصين أدت وعلى نحو ممتاز دور القوة العظمى العولمية الجديدة فتوسعتها الاقتصادي البارز لمدة ثلاثة عقود ونفوذها الجيوسياسي الكبير وزياداتها الثابتة في إنفاق على الدفاع، كلها أقيمت بعض المراقبين بتسميتها «G2» وهو الترتيب الذي تلتحق به الولايات المتحدة والصين بالقوى لتوحيد المتبارين الأساسيين والجدد في مزيدة طموحة لتبني المشاكل العالمية وحلها.⁽²⁾ إذ تسعى الصين إلى إيجاد قطبية ثنائية بالتقارب من الولايات المتحدة بوصفها قطبي القوة بدلا من إن تتفرد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية، إما الولايات المتحدة فتعد ذلك التقارب يديم قيادتها للنظام العالمي ويكبح القوة الصينية عند الضرورة ويمنعها من أن تصبح القوة الوحيدة في الموازنة لها جيواستراتيجياً وخصوصاً في أوراسيا فضلاً عن الشرق الأوسط وأفريقيا.⁽³⁾ وفي إطار الدراسات الاستشرافية التي يصدرها مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي كل أربع سنوات بدءاً من عام 1996، اذ صدر في كانون الأول 2012 التقرير الخاص بالاتجاهات العالمية عام 2030 وضمن إطار الدور الأمريكي على المستوى العالمي يؤكد التقرير احتمالات تعاون الولايات المتحدة مع القوى الأخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي في بنية جديدة، ويركز التقرير على تعاون الولايات المتحدة مع الصين، الأمر الذي يتيح المجال لتعاون دولي

(1) إذ أن الولايات المتحدة ترى في جر الصين إلى تعاون دولي أوسع ومنحها المكانة التي تتطلع إليها سيوڨيان إلى تشذيب الطموحات الصينية، ولعل من الخطوات المهمة في هذا الاتجاه، شمول الصين في القمة السنوية لدول الصناعة المتقدمة (G8)، كما إن النجاح الاقتصادي الصيني المتواصل يظل معتمدا بشدة على تدفق رأس المال والتكنولوجيا الغربيين وعلى النفاذ إلى الأسواق الأجنبية.

مغاوري شيلي علي، مصدر سابق، ص 86.

(2) نقلاً عن: آيان برير، مصدر سابق، ص 41.

(3) فرانسوا غودمو، مصدر سابق، ص 2.

أوسع، لاسيما أن الصين ستلحق بالولايات المتحدة اقتصاديًا بين العامين 2022 كلاحتمال أولي أو عام 2030 في الاحتمال الثاني.⁽¹⁾

وما يعزز ذلك، زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 16 ايار 2015 التي جاءت لبحث عدد من المواضيع كان من بينها حث الصين على اتخاذ اجراءات لتخفيف التوتر في البحر الجنوبي والقلق الأمريكي من قيام الصين ببناء ببعض الجزر الاصطناعية في تلك المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن ذلك التحضير والاعداد للحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في واشنطن شهر حزيران 2015 والزيارة المرتقبة للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الولايات المتحدة في شهر ايلول المقبل، وهو ما يؤكد على مضي الجانبان على بناء نمط علاقات جديد قائم على التعاون البراغماتي بدلاً من التنافس الاستراتيجي.⁽²⁾

ولعل أهم المفاهيم التي يجب تلمسها في رؤية الرئيس أوباما العالمية تكمن في أنه على عكس سلفه بوش الابن، الذي اعتنق «أجندة الحريات»، قد أمسك عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية، وفضل أن يلتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة، فعندما سئل في نهاية فترة رئاسته الأولى في البيت الأبيض عن توصيف «مبدأ أوباما»، أجاب إن قيادة أميركا تعترف بنهضة دول مثل الصين والهند والبرازيل، وإن أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من ناحية الموارد والقدرات، ولا تعتمد طريقة أوباما الجديدة على القيم الأخلاقية المجردة، أو القوة العسكرية الغاشمة، بل على العلاقات والمصالح المشتركة مع الأمم الأخرى، وفي ذلك يقول أوباما، «لنتذكر أن الأجيال السابقة لم تسقط الفاشية والشيوعية بالصواريخ والدبابات فقط، بل بالتحالفات المتينة والقناعات البينية المستديمة، وأعداؤنا يفهمون أن قوتنا وحدها لا تستطيع حمايتنا، ولا تخول لنا القيام بما

(1) وكان مجلس الاستخبارات الوطني قد تأسس عام 1979 ليكون نقطة وصل بين هيئات الاستخبارات الأميركية المختلفة والمؤسسات السياسية، ويضم في عمله سياسيين وأكاديميين وعاملين من القطاع الخاص. وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030، سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، مرجعات كتب، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص 5.

(2) كيري يحث بكين على خفض التوتر في بحر الصين الجنوبي، صحيفة بوابة الوسط، القاهرة، 2015/5/16، ص 2.

نريد».⁽¹⁾ وضمن اطر التقارب بين البلدين جاءت زيارة وزير الدفاع الصيني ليانج في 7 أيار 2012 التي تكللت باتفاق تنظم بمقتضاه القوات البحرية للدولتين تدريبات عسكرية لمكافحة القرصنة في مضيق عدن، وكذلك فقد دعت الصين وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا السابق إلى زيارة الصين في وقت يتحدد في الخريف 2014،⁽²⁾ كما قام نائب الرئيس الصيني زي جينج بزيارة للولايات المتحدة التي بدأت في 13 شباط عام 2012 واستمرت لمدة خمسة أيام على وقفات عدة في العاصمة واشنطن وولاية أيوا ومدينة لوس أنجلوس وقد منحت هذه الزيارات نائب رئيس الصين فرصة تقديم نفسه بصورة مختلفة بهدف طمأنة الولايات المتحدة قيادة وشعباً على رغبة الصين في استمرار التعاون بين الدولتين.⁽³⁾ وفي 12 تشرين الثاني 2014 وخلال مؤتمر صحفي عقد في بكين، وافق السكرتير العام للحزب الشيوعي شي جينج والرئيس الأمريكي باراك اوباما على أخطار الجانب الآخر قبل أي أنشطة عسكرية كبرى، وتطوير مجموعة قواعد السلوك عند اللقاءات التي تقع في البر أو البحر، لتجنب أي مواجهة عسكرية بينهما، وفي هذا الصدد صرح نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي بالقول «من المهم للغاية أن نتجنب تصعيد غير مقصود».⁽⁴⁾

وفي الحقيقة فإن البلدين مستمران في التعاون بشأن مجموعة واسعة من القضايا، فالصين تضغط على كوريا الشمالية لاتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً من دون عقوبات تفرضها، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تتحرك في مسألة تايوان، إلا أن تحركاتها كلها خلت من دعم الاستقلال كخيار يتخذه النخبون في الجزيرة، وتقبلت مساعي الصين في جميع أنحاء العالم لتؤمن نفسها بالطاقة والمواد الخام، لا بل فتحت أبوابها للاستثمارات الصينية في هذا المجال مؤخراً، وفي واقع الحال، وبعد عشر سنوات من التدخل الأمريكي في العراق، نجد أن الصين تملك أكثر من حصص الولايات المتحدة في النفط العراقي، وهو

-
- (1) فواز جرجس، أسس ومرتكزات سياسة اوباما الخارجية في ولاياته الثانية (1-2)، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص ص 3-4.
 - (2) مغاوري شبلي علي، مصدر سابق، ص 86.
 - (3) محمود حمد وديفيد سكيدمور، مصدر سابق، ص ص 6-7.
 - (4) حسام سويلم، الصين والولايات المتحدة تستعدان للحرب. صحيفة البوابة الإخبارية، منشور على الموقع: <http://www.albwaba news.com>

الوضع الذي لم يكن من الممكن تصوره سابقاً، وسمحت الصين بالدخول إلى ليبيا بدون معارضة، أما معارضتها للتدخل في سوريا، فعلى الرغم من أنه يبرّر بعده مبدأً، إلا أنه أكثر ارتباطاً بالتضامن مع روسيا في الأمم المتحدة بشأن القضايا السيادية الكبيرة.⁽¹⁾

التقارب الأمريكي - الروسي

يأتي التقارب الأمريكي-الروسي ليس حدثاً عرضياً، وإنما نتيجة تراكم وتأثير نوعين من الشعور الاستراتيجي بتقدم روسيا باتجاه الغرب طوال حقبة من الزمن، والتقبل الأوروبي الأمريكي التدريجي لروسيا، إن أحداث 11 أيلول والحرب على الإرهاب لم تشحذ عزائم الدول الكبرى على التعاون في مسألة الأمن الدولي فحسب، بل الأهم من ذلك تسريعها لمسيرة التعاون الاستراتيجي الأمريكي الروسي، وتعجيلها لتحول التشكيلة الدولية، وقد جاءت تلك الأحداث كمؤشر لدخول تعاون الدول الكبرى في مرحلة جديدة.⁽²⁾ وفي ضوء التأييد الروسي للتحالف الأمريكي في الحرب على الإرهاب، أقدمت على مساندتها للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان وتقديمها للتسهيلات التي تساعد على إنجاح الحملة الأمريكية على أفغانستان، وكان من بين الأهداف التي سعت إليها روسيا من جراء تحالفها مع الولايات المتحدة هو إدخال الحرب في الشيشان في نطاق الحرب ضد الإرهاب فضلاً عن إمكانية فتح اعتمادات مالية من صندوق النقد الدولي فضلاً عن رغبتها في التعامل مع الولايات المتحدة بصفة الشريك الذي يسهم في وضع القرارات الدولية.⁽³⁾ وقد جاء توقيع الولايات المتحدة وروسيا على «معاهدة

(1) فرانسوا غودمو، مصدر سابق، ص 6.

(2) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سابق، ص 43.

(3) وعلى ما يبدو فإن كلاً من الصين وروسيا وجدت في قضية الإرهاب الدولي وإستراتيجية مكافحته خطوة نحو التعاون فيما بين البلدين من أجل مكافحته ولكون هذه القضية لها علاقة بإستراتيجية الولايات المتحدة الرامية لاحتواء وتطوير القوتين من خلال تعزيز وجودها العسكري في منطقة آسيا الوسطى واحتلالها لأفغانستان، ما يمكنها التحكم بالتوازنات الإقليمية وفرض هيمنتها على العالم خاصة مع دعوة الصين وروسيا بإقامة نظام عالمي جديد يقوم على أساس تعدد الأقطاب ورفضهما لسياسة توسيع الناتو شرقاً، من خلال تعزيز التعاون الدولي. للمزيد انظر: كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 119-120.

تخفيض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية» في نهاية أيار 2002 ، و«بيان العلاقات الإستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة وروسيا»، وتوقيع روسيا وحلف الأطلسي على «بيان روما» وإنشاء «مجلس روسي- حلف الناتو» إشارة إلى أن كلا من العلاقات الأمريكية الروسية وعلاقات الاتحاد الأوروبي بروسيا قد دخلت مرحلة جديدة من الثقة المتبادلة والتعاون الاستراتيجي، وأن عصر المواجهة بينهم قد ولى دون رجعة، وإن التعاون العسكري سيستمر فيما بينهم ضمن مجالات مكافحة الإرهاب، والحفاظ على السلام العالمي، والحد من انتشار الأسلحة النووية وفي غيرها من المجالات.⁽¹⁾ كما جدد رئيس الأركان المشتركة الأدميرال مولين، والجنرال ما كاروف رئيس الشئون الدفاعية المشتركة لروسيا الفيدرالية في 6 تموز 2009 التعاون «جيشا لجيش» بين الولايات المتحدة وروسيا، وكان إطار العلاقة يرمى إلى تشجيع التعاون العملي لحوار بين الضباط، وقيام حوار تبادل أكثر انفتاحاً على الأهداف الإستراتيجية، واتفقت القوات المسلحة للولايات المتحدة والفيدرالية الروسية على خطة عمل مشترك لعام 2009 لمزاولة التبادل 20 مرة، قبل نهاية العام بما في ذلك المناقشات الإستراتيجية بين رئاسة الأركان المشتركة الأمريكية، وقيادة الأركان العامة الروسية لتوجيه أفراد من الجيش الروسي، والأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة في وست بوينت West Point للتمهيد لتدريبات مشتركة للرد على اختطاف طائرات في المجال الجوي- الوطني والدولي، ومناورة حربية أخرى.⁽²⁾

وحاولت الولايات المتحدة الاقتراب من روسيا لمنعها من تشكيل طرف مستقل وموازن لقوتها، على الرغم مما شاب علاقتهما دورات من التوتر ومن تحسين العلاقات، فقد أتاح انتخابات الرئيس باراك أوباما فرصة لكلا البلدين لإعادة صياغة علاقتهما وعودة التركيز على موضوعات ذات اهتمام مشترك، وفي اجتماع قمة في تموز 2009، تمكن الرئيسان أوباما وميدفيدف التوصل إلى اتفاقات حول الأمن النووي، والتعاون العسكري، وصارت هناك لجنة مشتركة حول POW-MIAS، وتشكيل لجنة ثنائية رئاسية،

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 71.

(2) انظر: محمد حمدان، الحرب الناعمة... رمزية أوباما الجديدة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد

(4)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2012، ص 11.

وامتد التعاون بإقامة معاهدة جديدة لستارت START في شباط 2011.⁽¹⁾ وهكذا فإن إدارة أوباما لجأت إلى تنفيذ «إستراتيجية المشاركة»⁽²⁾ على أساس اتفاقيات ثنائية، تدور أساساً حول موضوعات الأمن العالمي، وبعدهما أكبر قوتين نوويتين في العالم، فكان للولايات المتحدة وروسيا مصلحة في الإبقاء على علاقات بناءة، والعمل على تشجيع عدم الانتشار النووي، وبناء على ذلك فإن المخاوف الروسية من تعديلات الغرب، ومخاوف الغرب من التوسع الروسي كانت قد أدت تاريخياً إلى الاهتمام المشترك بتحقيق التعاون.⁽³⁾ كما إن روسيا أبدت رغبة ملحّة في معاودة القيام بدور محوري في خارطة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية ليس من منظور قومي تقليدي ولا من موقع أيديولوجي كما كان الحال أيام الحرب الباردة وإمّا من منطلق رؤية واقعية- برغماتية لمصالحها الحيوية، خاصة تأمين دور فاعل وحضور قوي في الفضاء الأورو- آسيوي الذي تشكل قوة توازن محوري فيه، فضلاً عن الشرق الأوسط وبقية المناطق الحيوية الأخرى.⁽⁴⁾ فضلاً عن ذلك، فإن القيادة الأمريكية- الأوروبية ووزارة الدفاع الروسية قد اتفقتا على الاجتماع لتخطيط خطة عمل قوية، وأكثر طموحاً لعام 2010 ولقد ارتفع

(1) Alexei Arbatov and Vladimir Dvorkin, The Great Strategic Triangle, Carnegie Moscow Center, Russia, 2013, p 4.

(2) إستراتيجية المشاركة 'engagement strategy'، التي تعدّ إحدى الثمار الأساسية لإعادة الأوضاع في 2009 وقد تمثلت في اللجنة الثنائية بين البلدين وتصف وزارة الدولة هدف هذه اللجنة كما يلي «هذه اللجنة مخصصة للتعرف على مجالات التعاون، ومعرفة ومتابعة المشروعات المشتركة، والأفعال التي من شأنها تقوية الاستقرار الاستراتيجي، والأمن الدولي، والصالح الاقتصادي وتنمية العلاقات بين الشعبين الروسي والأمريكي. وتتجه النية إلى الخدمة لتكون آلية «ميكانيكية» مقامة لدفع أعلى الأهداف الثنائية من خلال 18 مجموعة عمل يرأس كلاً منها مسؤول حكومي رفيع المستوى من مختلف الوكالات والوزارات. ونتيجة لجهود «اللجنة»، قامت الولايات المتحدة وروسيا بعقد ما يزيد على 600 اجتماع، وما يزيد على 60 وكالة حكومية، وشركاء من غير الحكومة، وعملت هذه الاجتماعات على تشجيع الاستثمارات عبر البلدين وتخضعت عن صفة لمواجهة الانتشار النووي، والتخلي عن بلوتونيوم تسليحي لنحو 17,000 رأس نووية. Ibid, p 8.

(3) مالك عوني، تحدي الأحادية-القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (199)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 31.

(4) محمد حمدان، مصدر سابق، ص ص 11-12.

مستوى التعاون الأمني بشكل كبير بعد اتفاق روسيا في 2009 على السماح للقوات الأمريكية وللمواد غير المهلكة بالمرور عبر الأراضي الروسية والمجال الجوي الروسي إلى أفغانستان، وطبقا لما أوردته صحيفة وول ستريت Wau Street Journal أن تزويد أفغانستان من الشمال يعدّ أرخص 90 بالمئة عنه فيما لو تم الإسقاط الجوي للإمدادات، وأقل خطورة عما إذا تم ذلك بنقلها بوسائل النقل البري عبر باكستان.⁽¹⁾

لقد أصبحت تعاملات روسيا مع الدول الأخرى تحكمها فقط المصالح المشتركة وقواعد السوق، وليس الاعتبارات الإيديولوجية وحتى الأمريكيون الذين مازالوا يتعاملون مع روسيا من منطلقات سياسية سوف يخضعون في النهاية ويتعاملون معها وفق الظروف الموضوعية الجديدة، وهذا أيضا ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في كلمته التي ألقاها في مجلس السياسة الدولية في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية إذ قال «نحن ندعو الولايات المتحدة لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا على أساس المصالح المشتركة وبعبدا عن أي اعتبارات سياسية، ونحن مستعدون لمضاعفة استثماراتنا في الاقتصاد الأمريكي عشرات المرات فقط عندما تتوافر المشقة المتبادلة ويتخلص البعض من أفكار الحرب الباردة».⁽²⁾ كما إن إعادة روسيا علاقاتها مع الولايات المتحدة على وفق اعتبارات التوازنات الجيوإستراتيجية في المستقبل القريب أو البعيد لا يعني إطلاقاً إسقاطها لاعتبارات توازن المصالح من تلك العلاقة لسبب بسيط ولكنه منهجي، وهو إن توازن المصالح يعتمد أساساً على توازن القوى فعندما تتوازن القوى بين الدول تتوازن مصالحها ومن ثم تسعى للوصول إلى توازن النفوذ والتأثير وهو ما يحقق التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽³⁾

وبالتركيز على الأزمات الدولية نرى أن هناك تقارب في وجهات النظر تجاه حلها، وعدم رغبة الولايات المتحدة تجاوز الإرادة الروسية، ففي الأزمة السورية تم توقيع اتفاقية في أيار 2012 متعلقة بالشأن السوري للعمل معاً لحل الأزمة، كما كان هناك اجتماع

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 96.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص ص 179-180.

(3) انظر: خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية والواقع، مصدر سابق، ص 623.

ذو مستوى عالٍ في حزيران، على هامش اجتماعات مجموعة الثماني في إيرلندا الشمالية، وفي نهاية آب 2013، أعلن الرئيس أوباما قراره برغبة الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية ضد سوريا، رداً على قيام النظام السوري بالهجوم بالأسلحة الكيميائية على ضواحي دمشق⁽¹⁾، وفي خضم عملية الشد والجذب في العلاقات وبعد زيارات رفيعة المستوى، حدث تحول مذهل، خلال لقاء قصير على هامش قمة مجموعة العشرين في سانت بطرسبرج في أوائل أيلول 2013، قدم بوتين خطة لأوباما لتخليص سوريا من الأسلحة الكيميائية، وخلال أسبوعين من عقد القمة، أعلنت سوريا موافقتها على خطة الرئيس بوتين للتخلص من الأسلحة الكيميائية، وتفاوضت الولايات المتحدة وروسيا- لوضع إطار عمل لجعل سوريا خالية من السلاح الكيميائي. واستناداً لتلك التطورات، ازدادت جهودهما لعقد مؤتمر السلام «جنيف 2» ومن ثم التعاون مع المعارضة ودعمهم للدخول في حوار مع النظام القائم⁽²⁾، كما دعمت روسيا توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي، كما إن التعاون المثمر بين الجانبين يشهد تحسناً، واعترافاً بالدور الإقليمي الإيراني، وتعتقد إدارة أوباما أن هذا الاتفاق سيحدث تغييراً في قواعد اللعبة في المنطقة من شأنه تحقيق الاستقرار فيها، وسيعزز من فرص دخول إيران عصر الاعتدال من خلال تمكين الرئيس الإصلاحي، والجدير بالذكر أن هذا التعاون الأمريكي-الروسي سيستمر في المناطق ذات المصالح المشتركة بينهما، وتشعر روسيا بكثير من الارتياح بسبب اقتراب الولايات المتحدة من وجهة النظر الروسية.⁽³⁾

بالنظر إلى المستقبل، وفيما تغدو العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وروسيا أكثر تعقيداً وتشابكاً، وفيما تنمو أدوارهم ونفوذهم في الشؤون الإقليمية والدولية وتتقاطع مصالحهم، تجمعهم مصلحة إستراتيجية واحدة في إدارة الازمات والتصرف على أساس الفرص المتاحة ترسيخاً وتحسيناً للاستقرار العالمي والإقليمي-بشكل عام،

(1) صالح النعامي، الاتفاق الروسي الأمريكي لنزع الكيماوي السوري في ضوء خريطة المصالح الاسرائيلية، مجلة سياسات عربية، العدد (5) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص 11.

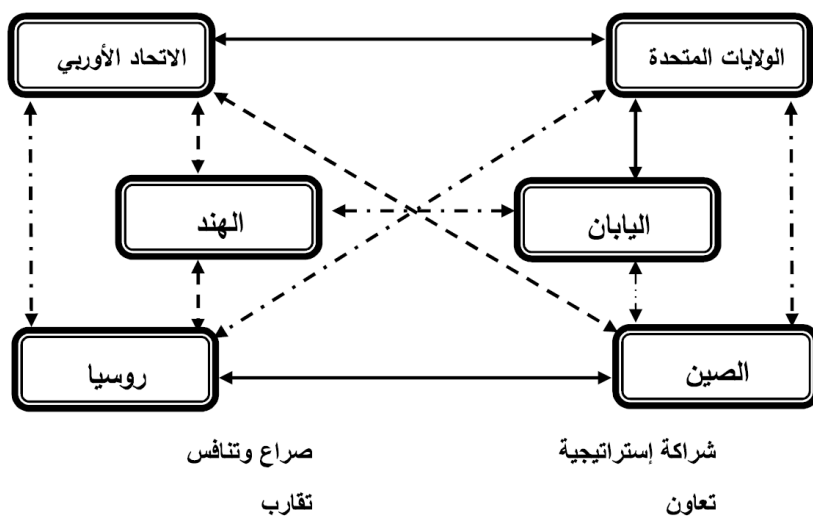
(2) مجموعة باحثين، صفقة الكيماوي المخرج الذي أراده أوباما، مصدر سابق، ص 18.

(3) معن طلاع، سياسات الفاعلين الروسي والأمريكي حيال الملف السوري، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول، 2015، ص 4.

والعلاقات بينهم- بشكل خاص، هذه المقاربة، لا تنفي حقيقة إن الولايات المتحدة والصين وروسيا لن يصبحوا على الأرجح أصدقاء، بل إنها -وبكل واقعية- تطالب رجالات الدولة فيهما بإدراك الثمن الباهظ للعداوة بينهم، وبالعامل نحو هيكلية ما تولي وزناً أكبر لما يجمعهم وليس لما يفرقهم.⁽¹⁾ كما جاء في خطابات الرئيس اوباما توضح رغبته في النأي بالولايات المتحدة عن مواصلة اداء دورها بوصفها قوى عظمى في العالم، والعمل مع المجتمع الدولي اعتماداً على الوسائل الدبلوماسية ومن خلال الأمم المتحدة في إدارة الشؤون والأزمات الدولية.⁽²⁾ انظر المخطط (6)

المخطط رقم (6)

حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية بقيادة الولايات المتحدة



المخطط من اعداد الباحث

(1) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 322.

(2) نقلاً عن: صالح النعامي، مصدر سابق ص 11.

يفترض هذا المخطط بأن العلاقات بين القوى العالمية «أطراف التوازن» ستكون في حالة تقارب أو تعاون أو تنافس وصراع بناءً على طبيعة اهدافها ومدى الزيادة في التأثير بحركة التوازنات الجيوإستراتيجية المتحققة من تلك العلاقة فضلاً عن النفوذ والمصالح المكتسبة في ظلها. وبذلك فإن الولايات المتحدة ستسعى إلى كسب المزيد من النفوذ وتحقيق المصالح من خلال تقوية شراكاتها الإستراتيجية والتقارب مع منافسيها لضمان ادامة حالة اختلال التوازنات.

من خلال ما تقدم فإن الإستراتيجية الأمريكية ستسعى إلى إدامة حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها، من خلال إستراتيجية شاملة تركز على إعادة معالجة نقاط الضعف التي تعاني منها، فضلاً عن التأكيد على استراتيجيات الشراكة مع حلفائها التقليديين كالاتحاد الأوربي واليابان وتوثيق التعاون مع الهند والتقارب مع منافسيها (روسيا والصين والقوى الإقليمية الداعمة لهما) وإبقائهم ضمن مدى إرادتها ومصالحها ومنعهم من إقامة محور معادل في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽¹⁾

وعلى الرغم إن الأداء المستقبلي الأمريكي مرهون أيضاً بطبيعة القيادة وتوجهاتها الخارجية، فإن صعود الجمهوريون إلى سدة الرئاسة في الانتخابات القادمة قد يحسم بعض القضايا والأزمات وان كان بالتدخل المباشر واستخدام القوة، إلا انه لان يستطيع إرغام القوى العالمية على الخضوع للإرادة الأمريكية دون ضمان مصالحهم إذ إن حركة التغيير وصيرورة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية تؤثر حالة التراجع الأمريكية مقابل الصعود المؤثر للقوى الموازنة في إدارة الشؤون الدولية لضمان مصالحها. وفي عالم يفتقر إلى قيادة بديلة ستواصل الولايات المتحدة العمل كقائد وحيد ولاسيما عندما تكون القوة العسكرية هي المطلوبة وعندما تكون المصالح الأميركية الأساسية في خطر. وعلى الرغم من التوجهات التي تبني في اطر التقارب الروسي- الصيني مع الولايات المتحدة المرتكزة على العديد من النقاط الرئيسة فيما بينهم، إلا إنها قد تشكل فترة قصيرة من المستقبل تهادن من خلالها القوى المنافسة للولايات المتحدة إلى استكمال حلقات قدراتها وتوظيفها وفق

(1) للمزيد انظر: ريتشارد ن. هاس، مصدر سابق، ص ص 174-175.

إرادة فاعلة وأداء استراتيجي يمكنها من إن تصبح الطرف الموازن للولايات المتحدة التي ستتكفى على تعزيز اطر تحالفاتها وشراكاتها القديمة. إذ إن تلك الصداقات والتقاربات ستبقى باستمرار في حالة تغير تبعاً للمكاسب المتحققة للولايات المتحدة منها فضلاً عن روسيا والصين اللتين تبحثان عن فرص وشراكات أفضل.

المبحث الثاني

الاحتمال الثاني - التغيير في التوازنات الجيوإستراتيجية

والاقتراب من التعادل

ويفترض هذا الاحتمال إن القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي ستكون في المستقبل المتوسط جاهزة لتحمل مسؤوليتها وتكاليف وأعباء إدارة ومعالجة الأزمات والقضايا العالمية، التي تهدد الاستقرار والأمن العالميين، وهو ما سيجعلها تشكل محور وطرف مهم في تغيير حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية ودفعها نحو الاقتراب من التعادل.

وفي نظرة مستقبلية لحركة التوازنات العالمية تؤثر بثبات حقائق التغيير في سلم القوى الفاعلة فيه، فنشوء القوى العظمى والإمبراطوريات بقدر ما يؤثر مقومات بناء متجدد وتكوين علاقات تميز مسارات الأداء الإقليمي والدولي، فإنه يؤثر في الوقت نفسه علاقات أقول وانحطاط قوى بعينها بعد أن لاح الوهن في قدرات وإمكانات وجودها فضلاً عن أداؤها الاستراتيجي الدولي، مقابل ظهور عدد من القوى العالمية التي تسعى عن طريق بناء شراكات وتحالفات إستراتيجية نحو تغيير حالة الاختلال والاقتراب من حالة التعادل في التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة، من خلال ما تحتوى عليه تلك القوى من إمكانيات القوة والقدرة تمكنها مجتمعة من ممارسة أداء وفاعلية لدفع حركة التوازنات العالمية نحو التوازن المعتدل بما يضمن مصالح وأهداف تلك القوى المتمثلة بالصين وروسيا والهند فضلاً عن القوى الإقليمية المؤيدة للتغيير حركة التوازنات.

وبذلك فإن العالم اليوم، وبعد سلسلة من الإخفاقات الأميركية، السياسية والعسكرية، في أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية والانكماش والركود في الولايات المتحدة وأوروبا، بدأ يفتش عن بدائل ووسائل جديدة لقيادة العالم بطريقة أكثر

استقرارًا وأمنًا، وأقل تفرّدًا وهيمنة أحادية. لذلك وجدت بعض الدول الكبرى الطريق مفتوح أمامها في اكتساب مكانة عالمية في مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إيقاف العالم على ركائز صلبة فيصبح أكثر توازنًا واستقرارًا. وللتحقق من هذا الاحتمال المستقبلي ارتأينا تقسيم المبحث الثاني إلى مطلبين كما يأتي:

- المطلب الأول: شراكة إستراتيجية أمريكية - أوروبية - يابانية.
- المطلب الثاني: شراكة إستراتيجية روسية - صينية - هندية.

المطلب الأول

شراكة إستراتيجية أمريكية - أوروبية - يابانية

إن حالة التراجع التي تشهدها الولايات المتحدة تدفعها نحو تعزيز اطر الشراكة والتحالفات الإستراتيجية مع حلفائها في سبيل ضمن عدم اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالح القوى المنافسة لها وإبقائها في حالة التعادل، عن طريق بناء شراكة موسعة تضم الغرب واليابان فضلاً عن القوى المؤيدة لها، لتتحمل معها اكلاف المنافسة والتوازن مع القوى العالمية الموازنة للقوة الأمريكية وتقف بجانبها في حال نشوب أي صراع مستقبلي.

الشراكة الأمريكية - الأوروبية

وضمن مسار العلاقات مع أوروبا، التي اتسمت بطبيعة خاصة، إذ غلب عليها منذ أكثر من قرن من الزمان اعتبارات التقارب السياسي والاقتصادي والأمني، وهو ما أدى إلى تكامل واضح في الأدوار على مستوى الواقع الدولي. ويؤكد دارسو العلاقات الأمريكية الأوروبية أن تلك العلاقات في مجملها ليست رهناً بالمتغيرات الدولية، إذ إن جميع التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لم تترك أثراً سلبياً على مسار التحالف التاريخي بين القوتين، بل قادتها في النهاية يتجهون نحو مزيد من التعاون، إذ إن الولايات المتحدة تعد إحدى أهم القوى الدولية ذات التأثير الكبير على الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن شراكتهم، استندت إلى تعهد الأولى بالحماية النووية من أي هجوم، ويتعهد الحلفاء باستمرار في حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، وكانت عضوية فرنسا وبريطانيا والصين الوطنية الدائمة في مجلس الأمن، تعبيراً عن تبعيتهم للولايات المتحدة، أكثر مما هي تعبير عن موازين القوة بين القوى العظمى.⁽¹⁾

(1) للمزيد انظر: اشرف محمد كشك، حلف الناتو.. من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسية الدولية، العدد (185)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2011، ص 21.

كما إن البيئة الدولية تفرض على القوى الدولية في أن يكون بينها توافق وتفاهم يكفي لصنع أرضية مشتركة للحركة، ذلك لأن أي قوة دولية حتى ولو كانت الولايات المتحدة عندما تحاول التحرك على نحو يؤثر في مصالح القوى الأخرى لابد لها من خلق جو مناسب لذلك من خلال التشاور مع القوى المعنية.⁽¹⁾ وان الولايات المتحدة لن تستطيع الوصول إلى سيطرة كاملة على العالم مما يمكنه من التصرف دون الأخذ في الحسبان مصالح وآراء القوى الأخرى المؤثرة على الساحة الدولية برغم أنها تعتمد في رؤيتها لنفسها كقوة فريدة ومنفردة على قواها المالية والاقتصادية المرافقة لقوتها العسكرية الهائلة وغير المسبوقة، وأيضاً بقدر كبير على قدراتها التقنية والعلمية التي صاغت من خلالها إمكانيات ضخمة على الصعد العسكرية والأمنية والثقافية والسياسية.⁽²⁾

رغم أن مسار العلاقات الأمريكية الأوروبية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد اتخذ منحى جديداً مبنياً على تحرك الولايات المتحدة الانفرادي على الصعيد الدولي في مختلف بؤر الصراع إلا أن تلك العلاقات لم تسير وفق وتيرة واحدة، فهي في مدّ وجزر دائمين، ومهما بدا من شواهد تشير إلى إمكانية استغناء الولايات المتحدة على حلفائها الأوروبيون إلا أن تجربة السنوات القليلة الماضية - خاصة بعد التدخل الليبي - تثبت أن الولايات المتحدة ربما كان بإمكانها أن تشن الحروب منفردة وربما كان بإمكانها كذلك بمزيد من التضحيات أن تحقق بعض الانتصارات فيها إلا أنها تحتاج إلى جميع الأطراف - وعلى رأسهم الحلفاء الأوروبيين - لكي تكسب السلام أو تحقق الاستقرار في تلك المناطق التي شنت فيها الحروب، فضلاً عن تحقيق أهدافها.⁽³⁾

ولعل أبرز عوامل بقاء التحالف بين الولايات المتحدة وأوروبا هي نظام القيم المشترك الذي تشكل الثقافة الواحدة تياره الأساسي كما تشكل قيم مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام القانون، أبرز عناصره، فضلاً عن الروابط الحضارية بين الولايات المتحدة وأوروبا، هذه العوامل تتيح تفرداً غير مسبوق للولايات المتحدة على

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي - من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 187.

(2) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص 202.

(3) زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 308 - 309.

أوروبا، وفي هذا الإطار يأتي دخول عدد غير قليل من دول أوروبا الشرقية حلف الأطلسي، الذي تكاد تسيطر عليه الولايات المتحدة ليعزز من ذلك التصور الحفاظ على توازن القوى في شكله الحالي، وإبقاء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مرتبطة مع الولايات المتحدة بصلات قوية، مثل بريطانيا كذلك بعض دول أوروبا الشرقية، التي أعلنت عن تأييدها للسياسات الأمريكية في كثير قضايا العالم وخاصة القضايا ذات الأبعاد الخلافية بين الولايات المتحدة وأوروبا، مخالفة بذلك موقف بعض الدول في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وألمانيا)، كما إن أوروبا تدرك جيداً أنها (مختزقة) من قبل الولايات المتحدة، ومن ثم فإن مصلحتها تقضي تمهيد طرق التواصل وعدم الإيغال طويلا في طريق التمايز عوامل الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا.⁽¹⁾ وعليه فإن الاهتمام الأمريكي بالاتحاد الأوروبي يأتي بناءً على مجموعة أسباب منها:⁽²⁾

- إن كلا الطرفين يمثلان القطبين الرئيسيان داخل المنظومة الرأسمالية، كونهما يشكلان اليوم القوتين الأكثر اهتماماً بالشؤون العالمية.
- إن التفوق النسبي الذي تمتعت به الكتلة الغربية الرأسمالية قد بنى على أساس تحالف واسع النطاق الذي يقوم على أساس مصلحي مشترك.
- احتمال دخول طرفي الأطلسي في تنافس أكثر حدة خصوصا به انتهاء الحرب الباردة لاسيما مع التطور باتجاه أفلمت النظام الاقتصادي العالمي.

كذلك، وبعد الإخفاقات الأميركية ضمن ما أسمته الولايات المتحدة بالحرب على الإرهاب والأزمات التي باتت تعاني منها أظهرت حاجتها إلى حلفاء أقوى، ما دفع زبيغيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي السابق إلى طرح نظرية «المشاركة الأمنية العالمية» من خلال مشاركة الولايات المتحدة مع أوروبا للقيادة العالمية يقيناً منه بعدم قدرة الولايات المتحدة على فعل ذلك وحدها.⁽³⁾ وفي الحقيقة لا يوجد خلاف بين

(1) للمزيد انظر: اشرف محمد كشك، مصدر سابق، ص 22.

(2) ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية - الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 95-96.

(3) نقلاً عن: فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، 71.

الدول الأوروبية على أن الولايات المتحدة هي الحليف الاستراتيجي لها وإن مصالحهما واحدة، إلا أن الخلاف بينهما غالباً ما يحدث نتيجة رغبة الولايات المتحدة في اتخاذ قراراتها دون مشاركة الحلفاء، كما إن الخلافات التي تظهر من وقت لآخر بين الأوروبيين والأمريكيين هي تلك التي تظهر نتيجة تشابك المصالح وتعقد العلاقات فيما بينها، إلا إن الطرفين مقتنعان تماماً بأن ثمة خطوياً حمراً لا يمكن تجاوزها لذا يعمل الطرفان من وقت لآخر على مناقشة الخلافات وبشكل صريح وأكثر شفافية حتى تتم تسوية هذه الخلافات قبل تفاقمها.⁽¹⁾

ومما لاشك فيه، إن السلوك السياسي الأوروبي تجاه الولايات المتحدة أخذ طابع الخضوع لحقيقة أن أوروبا الغربية لا يمكن أن تحافظ على استقرارها بدون القيادة الأمريكية، وهكذا بنيت الوحدة الاقتصادية الأوروبية تحت المظلة الأمنية الأمريكية، وإزاء ذلك اتخذت العلاقة بين طرفي الأطلسي شكلاً تحالفياً ومصالحياً، الولايات المتحدة تريد إدامة وجودها ومصالحها داخل أوروبا والدول الأوروبية ترغب بتقدم عملية الوحدة الاقتصادية وصولاً للوحدة السياسية لكي تبرز قطباً عالمياً مؤثراً في السياسة الدولية، لاسيما بعد أن أدرك الاتحاد الأوروبي أن التهديد أو الخطر الموجه إليه قد زال بتفكك الاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، مما تعين على دول الاتحاد الأوروبي إعادة صياغة علاقاتها مع الولايات المتحدة على أسس إستراتيجية جديدة.⁽²⁾

فيما تسعى الولايات المتحدة لمنع الاتحاد الأوروبي من أن يصبح عملاقاً جيوسياسياً بعدما أصبح عملاقاً اقتصادياً لأن بروز الاتحاد الأوروبي بعده قوة عظمى ذات تأثير في السياسة الدولية سيحول دون استمرار في طموحاتهم بالأحادية والهيمنة على حركة التوازنات الجيوإستراتيجية أطول مدة ممكنة وسيكون قطب استراتيجي مؤثر في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فهي تحرص على تقسيم أوروبا على أسس عرقية وأثنية لتكون حائل أمام وحدتها وإضعاف من دورها الدولي، ولهذا أرادت الولايات المتحدة وضع العراقيل أمام حركة تطور الاتحاد الأوروبي أو الوقوف بوجه تحقيق أهدافه

(1) زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 355.

(2) طالب حسين حافظ، مصدر سابق، ص 133.

لأنه يهدد الأمن القومي الأمريكي.⁽¹⁾ فضلاً عن ذلك إن الولايات المتحدة لا يمكنها التخلي عن الساحة الأوروبية أو إن تترك أوروبا من غير وجودها أو نفوذها فهي تشكل بالنسبة لها عمقها الحضاري والثقافي وهم حلفاء الأمتس وسبقون حتى مستقبل غير محدد لأنها تخشى من ظهور منافس أوروبي سياسي واقتصادي قوي ويؤثر في مصالحها ومن ثم قدرتها على التأثير في مصالحها العالمية، ولهذا فإن تعزيز القبضة الأمريكية على أوروبا عبر آليات وصياغات التعاون الجيوسياسي والعسكري والاقتصادي كهدف أمريكي ملح وأساسي ضمن استراتيجياتها الشاملة.⁽²⁾ لأنها تدرك تماماً أنها ستواجه تحديات مستقبلية إذا استطاع الاتحاد الأوروبي إن يخطو خطوات أخرى باتجاه الوحدة السياسية-الأمنية ولهذا فإنها تحاول وبكل حرص على:⁽³⁾

- إن تكون السياسة الدفاعية الأوروبية مكماً لحلف الأطلسي وليس مقوضاً له.
- المحافظة على استمرار وجودها العسكري في أوروبا برغم الإنفاق المتزايد عليه.
- استمرار تنفيذ إستراتيجية توسيع حلف الأطلسي بقوى الديمقراطية الجديدة المؤهلة.

ورغم إن الاقتصاد يؤدي دوراً أكبر مما كان عليه قبل الحرب الباردة، ويمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر سوق عالمي ويتصدر دول العالم في مساعدات التنمية، ولا غنى عن مشاركته في إنقاذ أي اقتصاد يتعرض لمشاكل، إلا أن هذه القوة الاقتصادية لم تترجم إلى قوة إستراتيجية ولأسباب ثلاثة:⁽⁴⁾

- نقص النفوذ العسكري.
- الأسلوب المتهاوي في صنع القرار.
- غياب الطموح الحقيقي لأداء دور استراتيجي.

(1) حسين طلال مقلد، "أوروبا " السياسة الخارجية-جدلية الوطنية والجماعة في السياسات الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (198)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 14.

(2) صدام مرير الجميلي، مصدر سابق، ص 218-219.

(3) زهير بوعامة، مصدر سابق، ص 350.

(4) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية- أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 32.

- ويأتي الخوف الذي تكنه بعض الدول الأوروبية لبعضها الآخر عائقاً أمام ظهور الاتحاد بعدّه قوة دولية منافسة للقوى الأخرى، فالسبب الذي يقود دول مثل بريطانيا وإيطاليا وهولندا إلى الاحتفاظ بالدور الأمني الأمريكي بعده الضمان الأفضل للأمن الأوروبي، يأتي من خلال الخوف من تعاون فرنسي ألماني الذي من الممكن أن يسيطر على الدول الأوروبية ويعمّق من تهميش بريطانيا فيها.⁽¹⁾

وبهذا نجد إن الولايات المتحدة مارست ضغوطات متصاعدة ومضادة تجاه الأوروبيين لمنع دول الاتحاد الأوروبي من تغيير مسارها، ليبقى حلف الأطلسي المرتكز الأساس في الحرب ضد الإرهاب، ولأن الولايات المتحدة تريد إبقاء السيطرة على حركة التوازن وإن كان في حالة تعادل، فإنها تسعى إلى تهميش جميع القوى الأخرى في العالم وعزلها عن أداء أدوار مستقلة عنها وإدامة حالة الضعف الأوروبية لضمان استمرارها في التحالف معها في مواجهة القوى الموازنة لها.⁽²⁾

ورغم توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 28 دولة معظمها لا يريد أن يكون طرفاً في مواجهة دولية، فإن ألمانيا وفرنسا ودول أخرى تدرك استحالة قبول محدودية الدور وعدم الفاعلية لمدى طويل، وهي تسعى جاهدة لإقامة نظام أمني مستقل عن حلف الأطلسي ولكن ليس بديلاً له، وإذا تحول إلى نظام بديل يمكن أن يعني ذلك تحرر أوروبا من السيطرة الأمريكية، ومن هنا كان السعي الأوروبي إلى إرساء دستور أوروبي يبدأ الطريق نحو اتحاد سياسي منسق التوجهات له وزير خارجية للاتحاد السياسي أو الفيدرالي بدايةً، ومعنى ذلك أن أوروبا -التي نضجت مؤسساتياً- بدأت تقترب من امتلاك العناصر التي تؤهلها إلى أن تكون قطب مؤثر، ومن ثم بات يتعين على الإدارة الأمريكية أن تكف عن تصوير ذاتها وكأنها جهاز منوط به إدارة الشؤون العالمية.⁽³⁾ كما لا تقتصر عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على أداء دور العالمي مع الولايات المتحدة (كمنافس) فقط، وإنما على عدم الرغبة لدى الدول الأوروبية أو بسبب المشاكل الاقتصادية ومشاكل أخرى داخل الدول الأوروبية أو فيما بينها، بل هناك حقيقة أخرى مهمة وهي إن لدى الدول الأوروبية إحساساً

(1) فيليب جوردون، مصدر سابق، ص 21-22.

(2) للمزيد انظر: زهير بو عمامة، مصدر سابق، ص 351-353.

(3) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 218.

كبيراً وحتى الوقت الحاضر إن بقاءها مع الولايات المتحدة الأمريكية يحقق لهم مصالح أكثر من الانفصال عنها، وذلك لتمتع الأخيرة بمقومات القوة العالمية.⁽¹⁾ ويظهر الانفتاح الأوروبي دولياً عن طريق محاولاته المستمرة للتعاون العالمي، لاسيما في المجالات التجارية، وتحديدًا بعد بروز الصين واليابان وما قد يمثله توثيق علاقاتهم مع الاتحاد الأوروبي من تقوية له، وكذلك عن طريق تعزيز دوره في الأمم المتحدة وتدخله في حل الأزمات الدولية ذات المساس بالأمن والسلم الدوليين، وهذا يعد أفضل طريقة تمكن الاتحاد الأوروبي من أخذ مكانة دولية وتنفيذ سياسة خارجية مستقلة.⁽²⁾

وضمن إطار تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاقتراب من حالة التعادل في التوازنات، يؤكد الرئيس اوباما في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الصادرة في شباط 2015، على قوة التحالف الثنائي مع أوروبا وإن العمل معها يعزز قوتنا، وإن الولايات المتحدة تَبقي في التزام عميق تجاه أوروبا، ويصفها بالقول «إن أوروبا القوية شريك لا غنى عنه في مُعَالَجَة تحديات الأمن العالمية، وتأييد المعايير الدولية، وأنها سندعم تطُعات البلدان بصمود في دول البلقان وأوروبا الشرقية نحو التكامل الأوروبي والأطلسي-الأوربي».⁽³⁾

وفي كانون الثاني 2015 تم الإعلان عن الاتفاق التجاري الخاص بالشراكة بين ضفتي الأطلسي الذي تدور حوله المفاوضات بين أوروبا والولايات المتحدة، وأكدت المفوضة التجارية للاتحاد، سيسيليا مالمستروم، إن اتفاقية الشراكة بين ضفتي الأطلسي للتجارة والاستثمار (PTCI) التي وصفت بأنها حلف ناتو اقتصادي، هي على صورة الشراكة بين ضفتي الباسيفيكي (PTP) التي تجري المفاوضات بشأنها حالياً بين الولايات المتحدة و12 بلداً تنتمي إلى الحزام الباسيفيكي الذي يضم كلاً من أستراليا واليابان وكندا والمكسيك وسنغافورة وفيتنام، وهناك تبشير بأنه بإمكان هذه البلدان أن تحقق ازدهاراً عالمياً أكبر، شأنها في ذلك شأن اتفاقية الشراكة بين ضفتي الأطلسي للتجارة والاستثمار

(1) انظر: صدام مرير الجميلي، مصدر سابق، ص ص 263-264.

(2) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص 230.

(3) NATIONAL SECURITY STRATEGY, Op, Cit, p 25.

(PTCI) يمكنها أن تمديد العون للاتحاد الأوروبي الذي يعاني من تفاقم الركود الاقتصادي، وإذا ما تكللت المفاوضات بالنجاح، فإن الاتفاقية الأخيرة ستكون أكبر اتفاق إقليمي للتبادل الحر في التاريخ.⁽¹⁾

وفي الواقع، فإن اتفاقية الشراكة بين ضفتي الأطلسي للتجارة والاستثمار واتفاقية الشراكة بين ضفتي الباسيفيكي تشكلان جزءاً من الهجمة التي تقودها الولايات المتحدة على الصين وروسيا التي تشكل شعوب العالم وقوداً لها، كما إن اتفاقية الشراكة بين ضفتي الباسيفيكي هي المعادل الاقتصادي لـ «المحور الآسيوي» الذي تقوده حكومة أوباما بهدف وضع الصين تحت الحصار العسكري، فإن اتفاقية الشراكة بين ضفتي الأطلسي للتجارة والاستثمار تترافق مع الاستفزازات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه روسيا، بما في ذلك التعزيز العسكري لقوات حلف الأطلسي على طول الحدود الروسية.⁽²⁾

كما يؤكد المشهد الراهن أن هناك تحولاً في الإستراتيجية الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة نحو آسيا الباسيفيك يقابله خوف أوروبي على مستقبل القارة الأمني، بما يدعم التوجهات نحو بناء إستراتيجية دفاعية موحدة للاتحاد الأوروبي وصحوة نحو سياسة خارجية توسعية واكتساب مناطق نفوذ جديدة في الشرق الأوسط وإفريقيا، ومع مجيء عام 2014 ظهرت بوادر إحراز تقدم ملحوظ على صعيد إعادة تطوير البنية الاقتصادية والنقدية للاتحاد في سبيل استعادة الاستقرار الاقتصادي من جديد، لتتجه الدول الأوروبية للنظر نحو الخارج وتعاود التفكير جدياً في بناء إستراتيجية خارجية ودفاعية موحدة وقوية لمواجهة التحديات الأمنية على الساحتين الأوروبية والعالمية على حد سواء، وبعدها اقتصادها هو الأقوى تصدرت ألمانيا المشهد الأوروبي خلال الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وشرعت في تصميم مشروع متكامل لتعافي الاقتصاد الأوروبي

(1) جولي هايلاند، الاتفاق التجاري السري الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ترجمة عقيل الشيخ حسين، صحيفة العهد الإخبارية، 16/1/2015 على الموقع:

<http://www.alahednews.com.lb/cate>

(2) المصدر نفسه، ص 3.

تقوده القوى النافذة في الاتحاد وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا ويفرض سياسات ضريبية وتشفية حازمة على الدول التي تعاني عجزاً مالياً.⁽¹⁾

وهكذا فإن المنظور الأوروبي وسلوكه تجاه الولايات المتحدة يتحدد على وفق ثلاثة مبررات:⁽²⁾

- إن جميع دول الاتحاد الأوروبي تبدو ميالة للاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وأن الاتجاه الغالب يفضل إعطاء هذه العلاقات طابعاً تشاركياً مع الرغبة في إضفاء نوع من التكافؤ على هذه الشراكة.
- إن عامل المصلحة الذاتية هو الذي يحدد أساساً منظور كل دولة أوروبية للعلاقات مع الولايات المتحدة، وإن تباين المصالح بهذا الصدد مازال يحول دون أن يتبنى الاتحاد منهجاً سياسياً واضح المعالم تجاه الولايات المتحدة.
- إن غياب هذا المنهج الواضح قد أدى إلى إضعاف القدرة الأوروبية على المبادرة وترك للولايات المتحدة الدور الأساسي في التأثير على الصياغات الجديدة لعلاقة الطرفين.

وبما إن الاتحاد الأوروبي مازال في حالة توسع واندماج لم يصل إلى المستوى الذي يطمح إليها، ومن الطبيعي إن يكون مستقبله متباين بين «مؤثر ومحدود التأثير» وإن مستقبله يبقى مرهوناً بالفرص التي يغتنمها والكوابح التي تحد من حركته، فمتى ما استطاع الاتحاد الأوروبي استثمار عناصر القوة التي يمتلكها وتوظيفها بالشكل الصحيح، وكذلك قدرته على مواجهة التحديات التي تحد من حركته سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، انعكس ذلك على مكانته الدولية ودوره العالمي في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية، ومن ثم تأثيره الجيوسياسي الدولي، إما انعدام التنسيق واستمرار التباين هو سوف يؤدي إلى تراجع دوره العالمي وتأثيره السياسي الدولي.⁽³⁾ ومما تقدم نرى أن بروز الاتحاد الأوروبي طرفاً فاعلاً ومؤثراً في السياسة الدولية يعتمد على قدرة الاتحاد الأوروبي في

(1) يامن خالد يسوف، مصدر سابق، ص 211.

(2) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص ص 204-205.

(3) عبد الناصر جندلي، مصدر سابق، ص 380.

توظيف عناصر القوى التي يمتلكها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وصولاً إلى انتهاج سياسة خارجية ودفاعية مستقلة والتكافؤ مع القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة والصين وروسيا، ليصبح طرفاً موازناً للأقطاب البازغة في السياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين.

الشراكة الأمريكية - اليابانية

لقد امتلكت اليابان موقعا مهما جداً في الإستراتيجية الأميركية العالمية، بسبب المكانة العالمية التي تحتلها اليابان في دورة الاقتصاد العالمي، وكذلك بسبب المكانة العلمية والتكنولوجية التي تحتلها عالمياً، فضلاً عن موقع اليابان الجيوستراتيجي الذي يقع ضمن دول كوريا الشمالية ذات البرنامج النووي المثير للجدل، والصين الموازن والمنافس القوي للولايات المتحدة، وروسيا التي تحاول الانبعاث حالياً من جديد من خلال تقاطعها مع الولايات المتحدة في الكثير من المسائل الدولية، ومن أبرزها مسألة الدرع الصاروخية في أوروبا.⁽¹⁾ كما إنَّ العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة بقية قويّة جداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحجر زاوية نجاح ذلك التحالف، إن الولايات المتحدة تعد اليابان الحليف الأكثر أهميةً في شرق آسيا، مقابل التزام الولايات المتحدة بالحماية العسكرية لها، علاوة على ذلك، يَبْقَى تحالف الأمن مركزياً بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في شرق آسيا والمحيط الهادي، وهو كما يبدو محاولة لاحتواء الصعود الصيني.⁽²⁾ وفي ظل عدم امتلاك اليابان لمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، وتوافقها الدائم مع سياسات الولايات المتحدة، وغياب الاتجاه الفكري للنخب السياسية اليابانية الذي يطالب بفك الارتباط معها، يحتم عليها الاستجابة لمطالبات العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة، وعدم الاستغناء عن حمايتها العسكرية، بل تسعى إلى تعزيزها في ظل تنامي القدرات العسكرية الإستراتيجية للصين وكوريا الشمالية، فضلاً عن إدراك القيادة اليابانية إن التخلي عن

(1) نقلاً عن: فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص 168.

(2) Alyson Bailes, The US-Japan-China Triangle: Shifting Power Balances in East Asia and the World, Kennitala, 2009, p 32.

الحماية الأميركية سيجبر اليابان إلى دخول سباق تسلح محموم مع جيرانها من أجل حماية أمنها القومي، وقد ينعكس هذا الأمر سلباً على الاقتصاد الياباني.⁽¹⁾

كما إن العلاقة الوثيقة بالولايات المتحدة والحضور الأمريكي في وحول اليابان ساهما إيجابياً في علاقات اليابان الدولية في شرق آسيا، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، فإن التحالف الياباني والقواعد العسكرية الأمريكية في اليابان يساهمان في إستراتيجية الأمن الأمريكي بشكل ملحوظ في شرق آسيا بتسهيل الانتشار والصيانة، في الكلفة المقبولة، ودعم عمليات مكافحة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة.⁽²⁾

وبما إن اليابان تفتقر إلى الموارد الطبيعية، وتمتلك قاعدة تعليمية ضخمة جداً، وتعتمد على الولايات المتحدة في تحقيق أمنها الخارجي عبر القواعد العسكرية الأميركية الموجودة في اليابان، وتركز السياسة الخارجية اليابانية على زيادة التعاون الدولي عبر الأمم المتحدة ومن خلال التنسيق مع الولايات المتحدة لمواجهة قضايا عالمية مثل مكافحة الإرهاب الدولي وقضايا الفقر والتعليم والتلوث والبيئة. وفي الوقت نفسه تشعر اليابان بالقلق من تطور القدرات العسكرية الصينية والبرنامج النووي الكوري الشمالي، ومن ثم فهي تعول كثيراً على الدور الأمريكي في توفير الأمن الإقليمي لها لتتفرغ هي للمنافسة الاقتصادية العالمية.⁽³⁾

وكانت حكومة رئيس الوزراء كويزومي قد عمدت إلى توثيق علاقات تحالف اليابان مع الولايات المتحدة لقناعتها بأن هذا هو السبيل الأفضل ليكون لليابان دور في السياسة الإقليمية والدولية حسبما تستدعي أجندتها الإستراتيجية، واغتنتم اليابان حدثين أساسيين أحدهما أحداث 11 أيلول، فقررت دعم الولايات المتحدة في خياراتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للدفاع عن نفسها، فأرسلت سفناً لأغراض لوجستية إلى المحيط الهندي وبحر العرب، وإرسال قوات يابانية لأغراض غير قتالية إلى

(1) فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص 218.

(2) Alyson Bailes, Op, Cit, p 34.

(3) فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص 169.

العراق في عام 2003، وبهذا أعطت الإشارة الواضحة رغم أنها محدودة النطاق، إلى استعداد اليابان للقيام بعمليات عسكرية خارج حدودها.⁽¹⁾

وفي زمن اقرب، أعربت الصين عن «قلق كبير» إزاء البيان المشترك لـ «الجنة الاستشارية الأمنية الأميركية - اليابانية» الصادر في شباط 2005 الذي أعرب جهاراً للمرة الأولى عن قلق مشترك إزاء قضية تايوان وشفافية الشؤون العسكرية الصينية، وفي رد سريع على البيان، أكد الناطق باسم وزارة الخارجية السابق كونغ كوان Kong Quan إن الحكومة والشعب الصينيين «يرفضان بحزم التماهي الأمريكي-الياباني في ما يتعلق بقضية تايوان في بيانهما المشترك، أضاف «إن التحالف الأمريكي-الياباني ترتيب ثنائي تظهري في ظل الظروف التاريخية الخاصة للحرب الباردة.. ويجب ألا يتجاوز المدى الثنائي».⁽²⁾ وفي آذار 2005، حذرت الصين من إن إي معاهدة عسكرية بين استراليا والولايات المتحدة يجب أن تتفادى التورط مع تايوان، بل إن هي يافي He Yafei رئيس مكتب شؤون أميركا الشمالية وواقيانا في وزارة الخارجية، ذهب إلى القول «إننا جميعنا نعلم إن تايوان جزء من الصين، ولا نريد أن نرى في إي حال من الأحوال مشكلة تايوان وقد أصبحت احد المجالات التي تتولاها التحالفات الثنائية، سواء بين استراليا والولايات المتحدة أو بين اليابان والولايات المتحدة».⁽³⁾

(1) وقد عزت بعض التحليلات التقارب بين إدارة كويوزمي وإدارة بوش إلى تطابق الأهداف، فالولايات المتحدة تريد ياباناً قوية في وجه صين صاعدة، واليابان تريد مصادقة أمريكية لدور ياباني أكثر في السياسة الإقليمية والعالمية، وكان كويوزومي قد أستبعد الأصوات المؤيدة للتقارب مع الصين والحذر من التعويل المفرط على التحالف الياباني-الأمريكي، وقرب إليه الجناح اليميني من الحزب الليبرالي الديمقراطي المعادي للصين. كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص ص 226-228.

(2) إذ لم يساعد تعزيز الولايات المتحدة لروابطها مع اليابان وتحسينها التعاون العسكري مع تايوان في إخماد القلق الصيني إزاء الأحلاف الأميركية، ففي أيلول 1997 تم التوصل إلى «دليل دفاعي أمريكي - ياباني» جديد - يلحظ، للمرة الأولى، إن التعاون الدفاعي الأمريكي-الياباني سيشمل أيضاً القيام بجهود مشتركة في الرد على «إي أزمة في المناطق المحيطة باليابان»- ما أيقظ القلق الصيني غير الخامد أصلاً، من أن التحالف يوسع مدى تفويضه بهدف تطويق الحوادث غير المتوقعة في مضيق تايوان، أو في مواجهه الصين. بايتس غيل، مصدر سابق، ص 56.

(3) المصدر نفسه، ص 56.

وبدأت الولايات المتحدة في تكوين نواة لتحالف إقليمي جدد مناوئ للصين بتدشين حوار استراتيجي ثلاثي بين الولايات المتحدة واليابان والهند في كانون الأول 2011، ومن غير المستبعد أن تبدأ بتوسيع نطاق هذا التحالف مستقبلاً ليصبح نظيراً آسيوياً لحلف شمال الأطلسي، هدفه الأساسي احتواء المد الصيني إقليمياً بمظلة دفاعية تمتد عبر المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، ويستدل على هذا التوجه المناوئ للصين بقيادة الولايات المتحدة ما لا يقل عن 300 مناورة بحرية كبرى عام 2012 بمشاركة دول الإقليم.⁽¹⁾

إن ما يثير قلق القادة الصينيين قبل كل شيء هو إن الولايات المتحدة تريد الحفاظ على موقع مهيمن في ميزان القوى الأور-آسيوي، عبر احتواء نمو القوة الصينية والحوّل دون انبثاق القوة الروسية من جديد، وترى الصين إن الولايات المتحدة تحاول تعزيز ميزاناً «أحادي القطب» للقوة عبر تعزيز تحالفها الأمني مع اليابان، وعبر توسيع امتداد حلف الأطلسي إلى ما وراء أوروبا الغربية.. علاوة على ذلك، ترتاب الصين في إن الإجراءات الجديدة «النظرة العامة للدليل الدفاعي الأميركي-الياباني» تسمح بتجاوز التحرك العسكري الياباني الوضع الدفاعي السابق لليابان، وتحضها على تحسين القدرات التغييرية لقوتها الإقليمية، كما تعتقد الصين إن الجهود الأميركية لتطوير دفاعاتها الصاروخية والقومية والتكتيكية إنما ستتحدى مصداقية قوة الردع النووية الصينية، وإنها لا بد ستمتد في نهاية الأمر إلى حماية تايوان، وهي خطوة ستعدها الصين تدخلاً فظاً في الشؤون الصينية وعاملاً معرقلاً لجهود الصين نحو إقامة قوة دفاعية صاروخية تقليدية، تكتيكية، ورادعة قبالة الجزيرة.⁽²⁾

لكل هذه العوامل أصبحت اليابان محور اهتمام الولايات المتحدة في شرق آسيا كونها الحليف الاستراتيجي لها ومركزاً لخمسة قواعد عسكرية أمريكية، وبذلك تعدّ اليابان بوابة الولايات المتحدة إلى شرق آسيا وروسيا ووسط آسيا والقوقاز، وبذلك تعد اليابان بالنسبة للولايات المتحدة:⁽³⁾

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 67.

(2) بايتس غيل، مصدر سابق، ص ص 54-55.

(3) فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص ص 168-169.

- الحليف الاقتصادي والتكنولوجي الأول في العالم، والشريك المالي للولايات المتحدة في مسائل التنمية الدولية وإعادة الأعمار وتمويل برامج الأمم المتحدة الإنمائية.
- الشريك الذي يمكن الوثوق به لحل المشكلة الكورية الشمالية (البرنامج النووي) بالوسائل الدبلوماسية والسعي لمعالجة ملف إيران النووي دبلوماسياً.
- المنافس الحقيقي للتقدم الصيني، ذلك البلد الذي يسعى لأن يحتل موقعاً متقدماً ضمن بيئة النظام الدولي، وينطبق الشيء نفسه على روسيا الاتحادية.
- الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه في القضايا العالمية (كالطاقة والاحتباس الحراري والفضاء الخارجي ومكافحة الإرهاب).

ومن خلال تحليل السياسة الخارجية اليابانية نلاحظ أنها لا ترغب في المشاركة في القضايا العالمية بمفردها، بل تسعى إلى التنازل عن دور رئيس في تلك القضايا إلى الولايات المتحدة، والاكتفاء بالمساهمة في التعاون الدولي بشأن عدد من القضايا العالمية عبر هيئة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعكس عدم رغبة القيادة اليابانية في الوقت الحاضر في التنافس الحقيقي من أجل مشاركة الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات العالمية.⁽¹⁾

وهكذا فإن التحالف الياباني-الأمريكي قد خدم غرضه بالنسبة لليابان من جوانب عدة، أولاً، إعفائها من سياسة دفاع تستدعي إنفاقاً على التسليح وربما الدخول في سباق تسلح مع الصين وكوريا الشمالية، وترك وزر الدفاع على الولايات المتحدة. ثانياً، أتاح لليابان بيئة داخلية وإقليمية للنهوض الاقتصادي وتراكم الثروة وتحقيق تقدم علمي وتقني سلمي لتصبح ثاني اقتصاد في العالم، ثالثاً، طمأنت دول الجوار في علاقاتها مع اليابان إذ كان التحالف قيماً على سياسة الدفاع والسياسة الخارجية، وتلاشت النزعة القومية التوسعية اليابانية وتحولت إلى سياسة سلمية.⁽²⁾ وضمن استشراف بريجنسكي لعالم ما بعد أمريكا، يقول «إذا تكشف نوع من التدهور الأمريكي فإن من الممكن أن تكون قوى المرتبة الثانية في العالم، منها اليابان، والهند، وروسيا، وبعض أعضاء الاتحاد

(1) المصدر نفسه، ص 220.

(2) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 408.

الأوروبي، مبادرة سلفاً إلى تقويم التأثير المحتمل لزوال الولايات المتحدة على مصالحها، قد يكون اليابانيون، خوفاً من هيمنة صين جازمة على الكتلة القارية الآسيوية، يفكرون بعلاقات أوثق مع أوروبا، كما يمكن لقادة في الهند واليابان أن يكونوا عاكفين على النظر في تحقيق تعاون سياسي بل وحتى عسكري أوثق، في حال تعثر الولايات المتحدة وصعود الصين.⁽¹⁾ ومن خلال ما تقدم فإن الولايات المتحدة ستعمل جهدها في سبيل الإبقاء على تحالفها وشراكاتها المستقبلية مع أوروبا واليابان ودمجهم بمنظومتها الدفاعية بهدف موازنة محور روسيا - الصين - الهند الذي يتزايد نفوذه بشكل كبير ومؤثر في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽²⁾ انظر المخطط (7)

وفي إطار الضغط على المحور الروسي الصيني للتوازنات الجيوإستراتيجية، جاء الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية بخلط ما هو سياسي بما هو اقتصادي وعسكري، إذ قامت وبالاتفاق مع أوروبا بفرض حزم متتالية من العقوبات على روسيا لم يسبق لها مثيل منذ الحرب الباردة، استهدفت قطاعات رئيسة في الاقتصاد الروسي هي الطاقة وصناعة الأسلحة والقطاع المالي، وطالت شخصيات روسية سياسية واقتصادية بارزة وشركات وبنوك. كما أعلن البنتاجون تجميد التعاون العسكري مع روسيا، وتم تجميد اجتماعات مجلس روسيا- الناتو والتعاون بين الجانبين، واستبعدت روسيا من حضور قمة «الثماني الكبار» الأخيرة لتعود إلى مجموعة «السبع» مرة أخرى، والتي عقدت في مدينة بافاريا الألمانية بتاريخ 7-8/ 6/ 2015 باجتماع الدول الصناعية السبع الكبرى من دون توجيه الدعوة إلى روسيا لحضور اجتماعات القمة، وجاء في البيان الختامي للقمة بتمديد العقوبات المفروضة على روسيا بسبب دعمها للانفصاليين الأوكرانيين والتصعيد العسكري الذي تشهده شرق أوكرانيا، وأنه في حال تم التصعيد في الموقف الروسي تجاه الأزمة سيتم تشديد العقوبات المفروضة على روسيا، ومن الواضح أن الهدف من العقوبات ليس المساعدة في تسوية الأزمة الأوكرانية وإنما النيل من قوة روسيا الصاعدة ومكانتها بعدّها عملاقاً للطاقة، يؤكد ذلك أن العقوبات الغربية الجديدة ضد روسيا تعيق عمليات تطوير واستخراج النفط من الحقول الصعبة، كما إنها تقوض عدداً من المشاريع

(1) زيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية- أمريكا وأزمة السلطة العالمية، مصدر سابق، ص 92-93.

(2) للمزيد انظر: عبد الناصر جندلي، مصدر سابق، ص 383.

في قطاع الطاقة خاصة مشاريع التنقيب في القطب الشمالي. وأيضاً تضيق الخناق على قوتها البحرية التي من المتوقع أن تتنامى بعد ضم القرم، وحصول روسيا على منفذ دائم على المياه الدافئة.⁽¹⁾ وبذلك فإن الولايات المتحدة تحاول إحكام الخناق على روسيا، ورغم أن العقوبات يتم فرضها تحت غطاء معلن وهو «ضلع روسيا في الحرب في أوكرانيا»، فإن الأمر يتجاوز الأزمة الأوكرانية إلى الصراع حول مكانة الدولة القائد في النظام الدولي، التي تحاول الولايات المتحدة باستماته الحفاظ عليها دون منازع في مواجهة الطموح الروسي المتزايد الذي أصبح واقعاً يهدد الانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي والإقليمي، ويطرح مصالح ومواقف مختلفة وربما متناقضة مع تلك الأمريكية تعرقل أجندتها الدولية وتحد من حرية حركتها.⁽²⁾

كما سعت الولايات المتحدة إلى احتواء روسيا والصين بمزيج من الحصار الاقتصادي أو التطويق العسكري، أو كليهما معاً، مع العمل على كسر تحالفاتهما وشراكاتهما مع الدول الأخرى سواء في محيطهما أو في مناطق أخرى إستراتيجية من العالم. وفي مواجهة روسيا، نشطت الدبلوماسية الأمريكية، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، من أجل فرض عقوبات اقتصادية متعددة على روسيا بعد تفجر الأزمة الأوكرانية.⁽³⁾

ويؤكد عدد من الخبراء أن الموقف الأمريكي تجاه التطورات الجارية في أوكرانيا جاء لوقف الصعود القوي لروسيا، بزعم الرئيس بوتن، عبر إشعال حريق على حدوده، وإظهاره في موقف العاجز عن نجدة حلفائه، أو تعريضه للعزل والإقصاء من قبل جميع الدول الغربية، وكذلك العقوبات من نوع إخراجها من النظام المصري العالمي. وقد سبق ذلك، حرص صانعي القرار الأمريكي على قيام حلف شمال الأطلسي بسلسلة خطوات لتعزيز موقعه في أوروبا الشرقية، بما فيها الإعداد لقوة تدخل سريع ونشر أنظمة الدفاع الصاروخي فضلاً عن اقامت العديد من المناورات العسكرية في الدول المجاورة لروسيا،

(1) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة- نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2015، على الموقع:

<http://www.acrseg.org/list/40/afaq>

(2) المصدر نفسه، ص 3.

(3) بشير نافع، مصدر سابق، ص 7.

التي كانت تعد مناطق نفوذ تقليدية للدولة الروسية، مثل بولندا والتشيك والمجر ورومانيا وبلغاريا، كما كان الإصرار الأمريكي على ضم أوكرانيا وجورجيا لحلف الأطلسي، من العوامل الملفتة في السياسة والأمريكية تجاه روسيا، رغم حساسية هذا الملف لدى الأجهزة الأمنية الروسية ولدى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.⁽¹⁾ وبالمثل، وفي مواجهة الصين، سعت الولايات المتحدة إلى احتواء الصين عن طريق زيادة وجودها العسكري في شرق وجنوب شرق آسيا، وعمدت إلى إعادة نشر أساطيلها بشكل مكثف في منطقة آسيا والمحيط الهادي، في إطار استراتيجياتها الجديدة المعروفة باسم «الانعطاف نحو آسيا»، التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في عام 2012، كما عززت تحالفاتها العسكرية والسياسية مع اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية.⁽²⁾

(1) احمد قنديل، البحث عن تعددية قطبية: محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مصدر سابق، ص 8.

(2) المصدر نفسه، ص 10.

المطلب الثاني

شراكة إستراتيجية روسية - صينية - هندية

تؤكد اغلب الدراسات المستقبلية من إن روسيا والصين والهند فضلاً عن بعض القوى الصاعدة ستصبح في المستقبل قوى منافسة وموازنة لمحور الولايات المتحدة -أوروبا - اليابان، تبعاً لما تحتوي عليه من عناصر القوة والقدرة وتوظيفها كأداء استراتيجي فاعل، فضلاً عن توسلها بآليات الشراكة والتعاون لتشكيل محور جيواستراتيجي موازن للمحور الغربي بقيادة الولايات المتحدة.

كما إن البيئة العالمية الجديدة تواكب تبلور كتلة عالمية كبرى مناهضة للهيمنة وتمتلك قدرات التقدم وإمّودجها الخاص نحو عالم متكافل ومتكافئ، فيه شركاء متساوون في الحقوق من الدول الكبرى والصغرى وباحترام الخصوصية التي تميز كلاً منها، وبذلك فإن التبدلات المقبلة في مستويات القوة وشكل الشراكات بين القوى المنافسة ستؤثر حتماً في الخريطة الجيوسياسية وفي حركة التوازنات الجيواستراتيجية العالمية، والأکید أنّ الولايات المتحدة لا ترغب في التخلي عن هيمنتها من تلقاء ذاتها دون تشكيل محاور جيواستراتيجي موازنه لقدراتها، منها:

المثلث الآوراسي

وضمن مجال الشراكة الإستراتيجية برز «المثلث الآوراسي» بين روسيا والصين والهند، كحل أمّودجي لروسيا في سبيل استعادة مكانتها وهويتها، وبهذا اتخذت من شراكتها مع الهند والصين وسيلة تستطيع من خلالها إعادة تأكيد نفوذها وهويتها الآورو- آسيوية، كما حرصت على أن يكون الشكل الذي تطرحه لجذب الهند والصين لهذا التعاون شكلاً تونياً للمحور الغربي، كما إن وجود «التوافق الأيديولوجي» كاف، في وقت الحرب الباردة، إلى تأسيس تحالف بين الدول، إلا إن هذا الأمر لم يعد ممكناً في الوقت الراهن، فالمبادئ العامة لا تساوي شيئاً إذا اعترضت طريق المصالح العليا للبلاد، وتتآكل صحة هذه الحقيقة عندما يكون الحديث عن دولتين صاعدتين، تضم كل واحدة منهما أكثر من مليار نسمة، بمعنى ان هذا التعاون يهدف بالأساس إلى إحداث توازن في

العلاقات الدولية وتحقيق الاستقرار اللازم لكي تتمكن القوى الصاعدة من تعريف أهدافها ومصالحتها الوطنية.⁽¹⁾

والمتتبع للتطورات الإستراتيجية التي تشهدها العلاقات بين روسيا والصين والهند، يلحظ أن ثمة اتجاهًا واضحًا نحو تأسيس شراكة إستراتيجية بين الدول الثلاث، تستند على الاقتصاد والأمن وتفعيل مكانتهم الدولية من خلال إعطائهم دور أكبر في النظام العالمي، وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال الاجتماع الثالث عشر لوزراء خارجية هذه الدول الثلاث في الصين، إذ طالبوا بإحداث إصلاح فوري للنظام المالي الدولي تحظى فيه دول الأسواق الناشئة والنامية بتمثيل عالمي أفضل قبل نهاية العام الحالي 2015، وأجمعوا على أهمية تعزيز التعاون في مجال إنتاج النفط والغاز الطبيعي والنقل والتكنولوجيا الفائقة وحماية البيئة ومكافحة الإرهاب.⁽²⁾

وظهرت لأول مرة فكرة تأسيس تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث (روسيا والصين والهند) عندما طرحها الأب الروحي لهذا المشروع الاورو-آسيوي الكبير رئيس الوزراء الأسبق يفغيني بريماكوف للصحافيين قاتلاً «إن تأسيس مثل هذا التحالف هو الكفيل بتغيير موازين القوى العالمية لصالح السلام والأمن الدولي»، وجاءت هذه المبادرة ليس كرد فعل من روسيا على تجاهل الولايات المتحدة لاعتراضاتها أثناء الاستعدادات الأمريكية لضرب صربيا، بل تشكل لدى روسيا قناعة بصعوبة تكوين تحالف مع الغرب، لاسيما بعد التوسعات الجديدة التي شهدتها الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، الأمر الذي دفع بريماكوف - منظر «التعددية القطبية»- إلى الدعوة لتكوين محور جيواستراتيجي قادر على إحداث توازن أمام المشروعات الأمريكية على الساحة الدولية.⁽³⁾ فضلاً عن وجود خطر مشترك واضح يهدد مصالح الدول الثلاث، وهو الوجود العسكري المكثف

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 18.

(2) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 117.

(3) وقد ظهرت لأول مرة فكرة تأسيس تحالف استراتيجي بين الدول الثلاث (الهند وروسيا والصين) عندما طرحها رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف أثناء زيارته الهند عام 1998. ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص 88.

للولايات المتحدة وحلف الأطلسي في القارة الآسيوية، وخصوصا في منطقة وسط آسيا المشتركة بينهم، وظهور الإرهاب «العابر للقارات» الذي يستهدف أمن دول المنطقة واستقرارها، ولدى الدول الثلاث اعتقاد مشترك يرقى لليقين بأن الولايات المتحدة هي إن لم تكن الداعم والمحرك لهذا الإرهاب الدولي فإنها لا تتعاون معهم لدرئته عنهم، ولهذا اتفقوا على تسميته «العابر للقارات» كتسمية مرتبطة بالمؤسسات الأمريكية العملاقة، وكل من الدول الثلاث يشعر بأنه مستهدف أجلا أو عاجلا من هذا الإرهاب، وقد ورد هذا في تصريحات قادة تلك الدول أكثر من مرة، وفي إطار هذا التحول جاء بناء علاقات مميزة مع الهند والتقريب بين الصين والهند ومنذ لقاء وزراء خارجية الهند والصين وروسيا في 2 تموز 2005 بدأ الحديث عن تشكيل محور ثلاثي في آسيا.⁽¹⁾

وقد لخص أحد المحللين الروس ملامح وأبعاد هذه الرؤية مؤكدا أنها أشبه بمثلث أضلاعه روسيا والهند والصين بما تحويه هذه البلدان الثلاثة من قوة بشرية هائلة وثروات طبيعية متنوعة وقدرات عسكرية كبيرة، وإن هذا المثلث سيكون عاملا مستقرار للأمن القومي لتلك الدول في آسيا وسيجذب إليه قوى آسيوية عديدة يمكن أن تكون على رأسها اليابان، وهذا كله معناه إيجاد قطب آسيوي «مخيف» وموازن جيواستراتيجي مقابل القطب الأمريكي الأوروبي.⁽²⁾ ويرى المراقبون أن الدبلوماسية الروسية خلال الحقبة الماضية تركزت على المحورين الشرقي والجنوبي، أي آسيا التي تضم دولا كبرى مثل الصين والهند، وتقع فيها أيضا مناطق النفوذ السوفيتي سابقا، التي يدور حولها في السنوات الأخيرة تنافس روسي أمريكي، وفيها أيضا منطقة الشرق الأوسط التي طالما أكد الخبراء والمحللون وعلماء السياسة أن الاستقرار فيها يعني الاستقرار في العالم كله، وهي -أي منطقة الشرق الأوسط- طالما كانت منطقة تنافس بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي إطار هذا التحول جاء بناء علاقات مميزة مع الهند والتقريب بين الصين

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 20.

(2) صدام مرير الجميلي، مصدر سابق، ص 276.

والهند، وبدأ الحديث عن بناء محور ثلاثي في آسيا منذ لقاء وزراء خارجية الهند والصين وروسيا في الثاني من تموز 2005.⁽¹⁾

ولعل روسيا سعت إلى بناء تحالف من هذا النوع وما تشير إليه خطوات وتصريحات القيادة الروسية بهذا الشأن، تدل على أن روسيا تسعى إلى تحقيق أمرين:⁽²⁾

الأول: ضمان الاستقرار والهدوء والتفاهم في العلاقات بين مراكز القوى الرئيسة الكبرى في آسيا (روسيا، الصين، الهند).

والثاني: تحييد الهند كحد أدنى عن الانخراط في خطط أمريكية تهدف إلى توسيع النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وغيرها من مناطق آسيا التي تعدها روسيا مناطق نفوذ تقليدي لها، وتحقيق التوازن مع المحور الغربي.

كما إن العلاقات الروسية - الصينية - الهندية تجتاز مرحلة جيدة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، إذ تبحث عن استعادة فضاءها الجيواستراتيجي في المنطقة الأورو-آسيوية، وزيادة قدرتها على التأثير وتجب انضمام بلدان أخرى إلى سياسة الاحتواء الأمريكية كما تسعى إلى تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي، لتحقيق سلسلة من المشاريع التي تفعل التبادل في مجالات عديدة، التي ينظر إليها الغرب بأنها ترمي إلى نوع من الهيمنة الروسية الجديدة وتنطوي على إكراه وممارسات غير ديمقراطية، ويُنظر إليها استراتيجياً على إنها محور لإقامة توازن جيواستراتيجي وعرقلة النفوذ الأمريكي والغربي في مناطق نفوذها.⁽³⁾

في واقع الأمر، هناك متغيرات وظروف جديدة ظهرت على الصعيد الإقليمي والدولي بعد الانسحاب الأمريكي أو عدم القرة على مواجهة المشاكل والازمات العالمية خصوصاً في الشرق الأوسط بعد أحداث الربيع العربي والقرن الأفريقي وآسيا الوسطى، هذه الظروف هي التي قربت البلدان الثلاثة وطرحت من جديد فكرة التحالف

(1) عبد الناصر جندلي، مصدر سابق، ص 373.

(2) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 20.

(3) نقلاً عن: اليهاندرو كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص 112-113.

الاستراتيجي بينها، إذ ظهر خطر مشترك واضح لهذه الدول الثلاث، وهو الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي في القارة الآسيوية بعد تدشين الولايات المتحدة لاستراتيجياتها الجديدة وهي التوجه نحو آسيا والباسفيك، وخصوصاً في منطقة وسط آسيا المشتركة بينها، وارتباطاً بهذا الخطر ظهر خطر جديد في المنطقة وهو الإرهاب المتطرف «العابر القارات»، الذي يستهدف أمن دول المنطقة واستقرارها، ولدى الدول الثلاث اعتقاد مشترك يرقى لليقين بأن الولايات المتحدة هي الداعم والمحرك لهذا الإرهاب الدولي، وتأسيساً على ذلك ثمة توجه روسي- صيني- هندي نحو تأسيس شراكة أمنية إستراتيجية خلال الحقبة المقبلة لمجابهة النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى التي تحظى بأهمية إستراتيجية على المستوى العالمي.⁽¹⁾

كما شكّلت مجموعة دول «البريكس» إطار مهم في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين دول المثلث الاوراسي الأعضاء في هذه المجموعة المؤلفة من روسيا، الهند، الصين، البرازيل، وجنوب أفريقيا هي أسرع دول العالم نمواً حالياً وأقلّها تأثراً بأزماته، التي تسعى إلى تغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية والسياسية العالمية، فالتوافق الروسي- الصيني- الهندي اقتصادياً وسياسياً، وانفتاحه على دول أخرى، جعل النظام العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، وبذلك مكنت دول «البريكس» من إعادة إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيداً عن إيقاع اللاعبين التقليديين، الذين أرسوا نظاماً عالمياً غير عادل، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تضطلع به قوى صاعدة غيرها.⁽²⁾

الشراكة الروسية - الهندية

وقد شهدت العلاقات بين الثنائية بين الدول الثلاث خلال الحقبة السابقة مزيداً من الانفتاح والتقدم، وخاصة على صعيد العلاقات بين روسيا والهند على خلفية زيارة الرئيس الروسي بوتين للهند في اب المنصرم، إذ تم التوقيع على 25 وثيقة تعاون، على وجه الخصوص، في مجال الطاقة النووية السلمية، وتم تحديد خطط لبناء مفاعلات نووية في

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الاوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية، مصدر سابق، ص ص 89-90.

(2) ناصيف حتي، مصدر سابق، ص 72.

الهند، وإنتاج مشترك لليورانيوم الطبيعي والوقود النووي وإتلاف النفايات النووية، وروسيا سوف تبني للهند أكثر من اثني عشر مفاعلاً دون الأخذ بعين الاعتبار العقوبات على محطة كودانكولام للطاقة النووية، اذ سيتم تشغيل الوحدة الثانية في صيف عام 2015، وتم التوصل إلى اتفاق على بناء المفاعل الثالث والرابع، ويشير الخبراء إلى أنه في هذا المجال، توصلت روسيا والهند إلى مستوى غير مسبوق من التعاون، والحديث هنا لا يدور فقط حول التجارة في الخدمات النووية، أو البضائع، أو حتى التكنولوجيا، وإنما حول إنشاء صناعة كاملة للهند من قبل روسيا.⁽¹⁾

كما مثلت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند عام 2000 انفراج ملحوظ آخر في الشراكة الإستراتيجية، ومحطة بارزة جديدة على صعيد العلاقات بين الهند وروسيا، خاصة أنه تم خلال هذه الزيارة «الإعلان الاستراتيجي» الذي ضم توقيع 17 اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة، ودعوة لشركات النفط الهندية لاستكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي في سيبيريا وشبه جزيرة يامال، وأيضاً في استكشاف وتطوير الجرف في القطب الشمالي، والانضمام لمشروع الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأقصى، ولعل من أهم النتائج الجيوسياسية الرئيسة لزيارة الرئيس الروسي إلى الهند، التي تعد الأولى بعد وصول نارندرا مودي إلى السلطة، التزام جاد من كلا البلدين لتطوير التعاون الاقتصادي وتوسيع نطاقه.⁽²⁾

(1) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 358.

(2) يشار إلى إن العلاقات الدبلوماسية بين روسيا والهند أقيمت منذ 13 نيسان 1947 وهي علاقات متينة ومتطورة، كما تعد معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين الموقع عليها يوم 28 كانون الثاني 1993 وثيقة رئيسة لعلاقاتهما، وتتعاون روسيا والهند بنجاح في إطار هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة معاهدة شنغهاي للتعاون ومنظمة البريكس، إذ تدعم روسيا حصول الهند على عضوية كاملة في منظمة شنغهاي للتعاون وهناك تنسيق عال معها حول أفغانستان، وحول الملف النووي الإيراني، وتدعم أيضاً سعي الهند الحصول على مقعد دائم في مجلس أمن موسع. ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته-اقتصادياته- أهدافه، مصدر سابق، ص 25.

أما المحطة الأهم، فتتمثل فيما شهدته العلاقات الروسية-الهندية من نقلة نوعية كبيرة وذلك عندما وقع الجانبان في كانون الأول 2001 ما عرف بـ «صفقة القرن»، التي أعطت فيها روسيا للهند ليس فقط حق إنتاج 140 مقاتلة متطورة من طراز سيخوي، بل أيضاً حق نقل تكنولوجيا هذا الطراز من المقاتلات، وتتمثل أهم نقاط الاتفاق بين البلدين في معارضة الهند وروسيا الاتحادية للنظام الدولي القائم على القطبية الأحادية وهيمنة الولايات المتحدة على مجريات الأمور دولياً وتفضيل البلدين لقيام نظام دولي متعدد الأقطاب، وكذلك المخاوف المشتركة من الإرهاب الدولي والتطرف الديني.⁽¹⁾ ومن جهة أخرى وفي إطار المسعى الهندي إلى تأسيس منظومة أمنية جديدة، كانت زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ لروسيا في 12 تشرين الثاني 2007، اذ سعت الهند وروسيا لإقامة شراكة إستراتيجية مع الصين لتكوين مثلث مؤثر في السياسة الدولية وتقديم نموذج مغرٍ لليابان يشجعها فيما بعد على الانضمام إليه، وفي حقيقة الأمر فإن تفعيل العلاقات الهندية الروسية في المجالات الاقتصادية والعسكرية هو محصلة رؤية سياسية وإستراتيجية تحاول الهند وروسيا بنائها وصياغتها وفقاً لمصالحهما.⁽²⁾

وإن مستقبل العلاقات الهندية-الروسية سيشهد ازدهار وانتعاش وتجدد مستمر، رغم المخاوف الروسية من التقارب الهندي-الأمريكي، فإن روسيا الاتحادية تنظر إلى الهند بعدّها مكسباً إستراتيجياً شديد الأهمية في ظل السعي الروسي إلى إعادة ترتيب علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، كما إن الهند ما تزال تعتمد على روسيا في الحصول على المعدات وقطع الغيار العسكرية، خاصة وأن نحو 70% من المعدات العسكرية الهندية مصدرها روسيا.⁽³⁾ وفي المجال الاقتصادي بلغ حجم التجارة المتبادلة بين روسيا والهند 7,5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2009 ويخطط البلدان لزيادة حجم التجارة بينهما إلى 20 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015 وبحسب نتائج عام 2007 زاد حجم التجارة الثنائية عن قيمة 5,3 مليارات دولار، وازدادت الصادرات الروسية إلى الهند بنسبة

(1) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 348.

(2) المصدر نفسه، ص 352.

(3) احمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مصدر سابق، ص 121.

62,6% وبلغت قيمة 3,5 مليارات دولار، أما الصادرات الهندية إلى روسيا فازدادت بمقدار 36,5% وبلغت 1,2 مليار دولار.⁽¹⁾

ومع نهاية عام 2011 بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم الهند وباكستان وكوريا الشمالية، ومنحها العضوية الكاملة بدلاً من صفة مراقب، بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين، وتوطيد العلاقات مع باكستان، واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية، وتكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة، واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة لمصالحها بما دفع الأخيرة لدعم جودها العسكري وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية.⁽²⁾

الشراكة الروسية - الصينية

تعد العلاقات الروسية-الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، وذلك نظراً لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاها عضو في النادي النووي الدولي، وهما أيضاً من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على منافسة الولايات المتحدة، وتنفرد كل منهما بميزات خاصة من القوة والقدرات تمكنهما من أداء عالمي مؤثر.

وكانت قد أعلنت الصين وروسيا عن إقامة «شراكة إستراتيجية» تقوم على المساواة، والثقة، والتنسيق المتبادل، في لقاء القمة بين الرئيس الصيني جيانغ زيمين والروسي بوريس يلتسين الذي عقد في بيجينغ في 25 نيسان 1996، وشار البيان الختامي المشترك للقمة إلى تقدم ملحوظ في حل الخلافات الحدودية المتبقية بين البلدين، ويدعم إقامة إجراءات لبناء الثقة العسكرية على طول الحدود، ويدعو إلى المزيد من التبادلات التجارية، والمزيد من التعاون العلمي والتكنولوجي، والمزيد من «التبادلات الودية بين القوات المسلحة للبلدين على الصعد المختلفة، وإلى تعزيز تعاونهما على صعيد التكنولوجيا

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 38.

(2) المصدر نفسه، ص 97.

العسكرية، والاهم ان الصين دعمت السياسة الروسية في «صون الوحدة الوطنية» في ما يتعلق بالشيشان ، في حين جدد الجانب الروسي تأكيد التزامه على سياسة «الصين واحدة»⁽¹⁾ وفي العام 2001،⁽²⁾ وصلت علاقات شراكة التعاون الإستراتيجية بين الصين وروسيا إلى مستوى جديد، إذ تعمقت الثقة السياسية المتبادلة بين الجانبين وتكثفت الاتصالات بين قادتهما، واجتمع الرئيس الصيني جيانغ تزيمن مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ثلاث مرات في عام واحد فضلاً عن الاتصال الهاتفي بينهما ست مرات، وقننت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين البلدين التي وقعها رئيسا البلدين في العام 2001 والبيان المشترك الذي أصدره في العام نفه قننا مفهوم الصداقة المتوارثة من جيل إلى جيل وعدم المعادة إلى الأبد، وما بين 26-28 أيار العام 2003، قام الرئيس الصيني هو جين تاو بزيارة رسمية لروسيا.⁽³⁾

وعلى صعيد القضايا الدولية، أعلنت الشراكة الجديدة إن «العالم ابعد ما يكون عن الهدوء» وان السيطرة في سياسات القوى الكبرى، والفرض المتكرر للضغوط على الدول الأخرى لا يزال مستمراً، وان سياسة التكتلات اتخذت تجليات جيدة، ولا يزال السلام

(1) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية-الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مصدر سابق، ص 76.

(2) وفي تموز 2001 أعلنت أيضاً إن الجانبين عن عقد معاهدة صينية - روسية للصداقة القائمة على علاقات حسن الجوار والتعاون وتكونت من خمس وعشرين مادة، وأنجزت المعاهدة المتخمة بإجراءات بناء الثقة ، والهادفة إلى تنظيم الشراكة الصينية-الروسية الآخذة في التقدم ، بناء على إصرار الصين، المعاهدة التي تبدأ بـ «المبادئ الخمسة للتعایش السلمي»، تحرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الصينية-الروسية، ويتعهد فيها الطرفان إن أيا منهما لن يكون البادئ في استخدام الأسلحة النووية ، ويعلمان عدم توجيه أسلحتهما النووية احدهما إلى الآخر، وأن «لا مطالب بالسيادة على أراض بينهما»، كما يتعهد الطرفان عدم مشاركة أي منهما في أي حلف أو كتلة، وعدم السماح بإقامة اي منظمة على أراضيه يمكن أن تهدد سيادة الطرف الآخر، ووحدة أراضيه ، وآمنه، فضلاً عن العديد من مجالات التعاون التي يسعى الجانبان إلى تحقيقها. بايتس غيل، مصدر سابق، ص ص 88-89.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص 25.

والتطور في العالم يواجهان تحديات خطيرة».⁽¹⁾ وبعد إعلان نية الرئيس كليتتون استكمال العمل على « منظومة الدفاع الصاروخي الوطني»، ورفض مجلس الشيوخ الأمريكي لـ «معاهدة الحظر الشامل للتجارب» CTBT، وإتمام «الدليل الدفاعي الأمريكي-الياباني الأكثر قوة»، اتصف الإعلان الصيني- الروسي المشترك في كانون الأول 1999 بتوجيه النقد للولايات المتحدة وسياستها الأمنية، وبدا الإعلان بتوجيه الدعوة إلى « كل الدول لبناء عالم ديمقراطي»، ومتوازن، ومتعدد لأقطاب»⁽²⁾، ليذهب إلى انتقاد «الزخم السلبي» في الشؤون الأمنية العالمية، كما وجه لوماً عنيفاً إلى الولايات المتحدة لسعيها إلى تعديل أو تفكيك «معاهدة حظر لصواريخ الباليستية» ABM، لسعيها مع حلفائها والأصدقاء (بمن فيهم تايوان) إلى نشر منظومة دفاع صاروخي في منطقة آسيا- المحيط الهادئ، ولرفضها الـ CTBT، وانتقد الإعلان الولايات المتحدة وحلف الأطلسي لتحركهما ضد يوغوسلافيا، وعد هذا التحرك تحايل على سلطة الأمم المتحدة، اظهر بقوة العودة المعززة للـ «التكتلات العسكرية»، وحاول إجبار «المجتمع الدولي على القبول بعالم أحادي القطب وانموذج واحد للثقافة ومفاهيم القيم، والإيديولوجيات».⁽³⁾

كما يأتي التوافق الروسي - الصيني في سياق إدراك شامل وعالمي لخطورة التفرد الأمريكي بحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وقابلية هذا الانفراد لاستعمال القوة في مغامرات عسكرية وفهم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتفسيره الخاص للإرهاب، وعدت روسيا أنها، بعد التدخل في ليبيا، تعرضت لخديعة كبرى إذ تجاوزت الولايات المتحدة وحلف الأطلسي التفويض المعطى من قبل مجلس الأمن لحماية المدنيين،

(1) إذ إن الصين وروسيا بدأتا العمل على إقامة شراكة إستراتيجية بينهما قائمة على التعاون بالتزامن تماماً مع بدء حلف الأطلسي بخطته للـ «توسع شرقاً» في 1994-1995، ومع قيام الولايات المتحدة واليابان بـ «إعادة تجديد المعاهدة الأمنية الأمريكية - اليابانية»، ثم جاءت أزمة كوسوفو عامي 1998-1999، والحملة العسكرية للناتو بقيادة الولايات المتحدة في منطقة ذات نفوذ روسي تقليدياً، لتعطي الصين حافزاً أقوى للدفع نحو شركة صينية -روسية في وجه سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها. بايتس غيل، مصدر سابق، ص 86، 124.

(2) أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية-الصينية.. محددات الخلاف وآفاق التعاون، مصدر سابق، ص 77.

(3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 86.

فتم تدمير الجيش الليبي وأُسقط النظام من دون توافق دولي لبناء هيكلية جيوسياسية تؤمّن المصالح التاريخية لروسيا وتحافظ عليها.⁽¹⁾ وضمن لقاءات القمة التي تعقد بشكل دوري بين الطرفين، جاءت القمة التي عقدت عام 2005 بين الرئيس الصيني هو جينتاو الأول الذي يزور روسيا مرتين في عام واحد، ووقع الرئيسان هو وبوتين إعلاناً مشتركاً يدعو إلى نظام عالمي للقرن الحادي والعشرين، وتكون «المهمة المركزية للبشرية جمعاء صون السلام، والاستقرار، والأمن العالمي، وتحقيق التطور الشامل القائم على التنسيق وفق شروط المساواة، مع صون مبدأ السيادة»، ويدعو الإعلان إلى «الاحترام المتبادل، والفائدة المشتركة، وضمان إمكانات التطور للأجيال المستقبلية»، كما يدعو إلى «حق الدول في اختيار طرق التنمية التي تناسبها في ضوء شروطها الخاصة، في المشاركة بالتساوي في الشؤون الدولية، وفي السعي إلى التطور على قدم المساواة، ويشير إلى «ضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية من دون تبني أي عمل أو اعتماد أي سياسة قسرية بشكل أحادي، ومن دون اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها».⁽²⁾

وقد أدت التنمية السريعة للتعاون الاقتصادي والتجاري إلى إثراء شراكة التعاون الإستراتيجية بين الصين وروسيا، إذ ارتفع حجم التجارة الثنائية 10 أضعاف خلال العقد الماضي، ليحقق رقماً قياسياً بلغ 8,56 مليار دولار عام 2008، وقد حقق قطاع الطاقة، وهو أحد المجالات الرئيسة للتعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا، اختراقات كبرى في مجالات تجارة النفط والغاز وإنشاء خطوط أنابيب نقل الغاز والنفط من روسيا إلى الصين.⁽³⁾ كما قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة روسيا في شهر حزيران 2009، إذ حضر هو ونظيره الروسي دميتري ميدفيديف الاحتفال بالذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، وقال هو جينتاو في خطاب ألقاه أمام البرلمان الروسي «إن العلاقات بين الصين وروسيا مرت خلال مسار غير عادي للتنمية خلال الستين عاماً الماضية والآن تواجه الصين وروسيا، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، المهمة الكبرى للتنمية المحلية، كما تتحملان المهمة التاريخية لتعزيز السلام والتنمية في العالم».

(1) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مصدر سابق، ص 121.

(2) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 92.

(3) أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، مصدر سابق، ص 121.

وما يؤكد ذلك إن الصين وروسيا تتخذان مواقف متماثلة أو متشابهة إزاء القضايا العالمية الرئيسية مثل قضايا شبه الجزيرة الكورية، والشرق الأوسط، وإيران، وسوريا.⁽¹⁾

وتجسدت ملامح الاتفاق الاستراتيجي بين روسيا والصين على الصعيد العسكري في تنفيذ العديد من المناورات العسكرية المشتركة بينهما، ومنها تلك التي جرت في شهر تموز 2009 «مهمة السلام-2009» التي تعكس المستوى العالي للتعاون العسكري الثنائي.⁽²⁾ كذلك تنفيذ مناورات بحرية مشتركة على مدى ستة أيام خلال شهر نيسان 2012، كما نُظِّمت المناورات في البحر الأصفر قبالة إقليم «شاندونغ» شمال شرقي الصين، واشتركت قوة بحرية صينية تتألف من غواصات وسفن سطح وسفن مساعدة لتأمين اللوجستية والإخلاء الصحي، مع قوة بحرية روسية تتألف من مجموعة مدّمرات مدعومة بخلفية تكنولوجية عالية، ويضع المحللون الإستراتيجيون هذه المناورات في إطار تحقيق أهداف إستراتيجية تتلخّص بما يأتي:⁽³⁾

- إظهار الدرجة المرتفعة من الثقة بين البلدين وتمتين العلاقات بما يهيئ لتعاون استراتيجي أوسع وأشمل.
- دعم الصين في صراعها مع اليابان والفيليبين وفيتنام حول السيادة على بعض الجزر.
- توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة والحلف الأطلسي حول مخاطر القيام بأي إجراء عسكري ضد كوريا الشمالية بمعزل عن تفاهم مسبق.
- إظهار دعم الصين للموقف الروسي إزاء مخطّط الحلف الأطلسي لإنشاء منظومة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

(1) محمد فايز فرحات، السلوك الصيني الروسي في مواجهة الربيع الغربي قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مصدر سابق، ص 38-39.

(2) انظر: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 92.

(3) Richard Weitz, Superpower Symbiosis: The Russia-China Axis, the Hudson Institute's Center for Political-Military Analysis, 2012, <http://www.worldaffairsjournal.org/users>.

كما إن روسيا تحتاج إلى مساندة الصين في موقفها ضد توسعات حلف شمال الأطلسي وسياسات الولايات المتحدة المتعنتة والمهيمنة على الحلف، ونظام الدرع الصاروخي الأمريكي، والصين تحتاج إلى تأييد لموقفها تجاه تايوان، إذ تخشى الصين تطور العلاقات التايوانية الأمريكية في إطار اتساع دائرة النفوذ الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهنالك قضايا أخرى مشتركة ومهنة بينهما مثل:⁽¹⁾

- التحديات الجيوسياسية والجيو-إستراتيجية على مسرح روسيا الغربي الحيوية والامتداد التوقعي لحلف الأطلسي شرقاً، مع الجهود الواضحة للولايات المتحدة لتقويض التأثير والنفوذ الروسي في آسيا الوسطى ومناطق أخرى قريبة منها، وهو الأمر الذي زاد من عزيمة الطرفين الروسي والصيني على توثيق علاقاتهما في هذه المنطقة مع دعوة الطرفين إلى عالم متعدد الأقطاب مع ضرورة إنشاء نظام سياسي واقتصادي جديد.
- معارضة كلا الطرفين لمشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي والانسحاب الأحادي الأمريكي من معاهدة «أي بي أم» للحد من انتشار الأسلحة الباليستية.
- لدى البلدين تخوف من القوى والنفوذ الإسلامي في البلدان المجاورة فضلاً عن التخوف من تنامي الحركات القومية الوطنية في تلك المناطق مثل القوقاز، آسيا الوسطى ومناطق غرب الصين.

وبعد نحو شهر من رئاسته الثالثة، كتب بوتين في صحيفة «الشعب» الصينية ضمن زيارته للصين في حزيران 2012، مقالاً جاء فيه أنه من «دون مراعاة مصالح روسيا والصين ومشاركتهم المكثفة لن تسوى قضية في العالم ولا شيء سيتغير»، هذا المقال حمل أكثر من إشارة، لأنه يصدر لمناسبة زيارة الصين، التي فضل فلاديمير بوتين القيام بها على الاستجابة لدعوة من أوباما للمشاركة في قمة الثمانية في كامب ديفيد، وقد سيطرت أجواء الحرب الباردة مع الغرب مجدداً على تحركات القيادة العسكرية الروسية، إذ أعلنت روسيا في تموز 2012، عن خطة إستراتيجية لتعزيز قدراتها البحرية الضاربة في المياه الدولية، مع

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص ص 23-24.

توسيع قطعاتها الأساسية بكلفة تزيد على 70 مليار دولار، وخلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى، التي جرت في 10 كانون الثاني 2013، قال بوتين «أود أن أؤكد مجدداً أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسة».⁽¹⁾

ومن ثم بدأ بوتين بتحويل حلمه الكبير في جمع الجمهوريات السابقة في منظومة اوراسية على شاكلة المنظومة الأوروبية (أي الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي) بقيادة وهيمنة روسية، نحو نوع من الاتحاد الاقتصادي قوامه الطاقة، يضم الصين إلى ما تبقى من المنظومة الاوراسية، وقبول تزويد الصين بالغاز الروسي لمدة 30 عام ابتداءً من عام 2018 بأسعار أدنى من الأسعار المعتمدة مع دول أوروبا الغربية، وذلك بعد عشر سنوات من العناد الروسي في هذا المجال، ويبلغ مجموع قيمة الصفقة التي نعتها الرئيس بوتين بـ«حدث العصر» 400 مليار دولار، كما قامت روسيا والصين بتدريبات بحرية مشتركة بعد أقل من أسبوع من توقيع الاتفاق، وما ساعد هذا التقارب كان سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، وإعلان إدارة أوباما بأن اهتمامها الأول أصبح شرق آسيا، هدفه احتواء الصين وإصدار مذكرات توقيف بحق قياديين في الجيش الصيني، في اليوم نفسه الذي وصل فيه بوتين إلى شنغهاي، بتهمة سرقة أسرار تجارية خاصة بشركات أميركية كبيرة عبر الانترنت.⁽²⁾

ولعل أخطر ما في الأمر للولايات المتحدة هو التوجه الروسي الصيني لاستعمال اليوان الصيني كبديل للدولار الأمريكي في إطار اتفاق الغاز الأخير وغيره من المعاملات التجارية الدولية، حتى قبل أن تتوصل الصين إلى عدّ اليوان قابلاً للتحويل الحر إلى العملات الأخرى المقرر عام 2018، أي عند ابتداء مفعول الاتفاق، وتجدر الإشارة هنا إلى أن احتياطي الصين بالدولار، وهو حتى اليوم بارتفاع مستمر، يقارب إلى 4 تريليون دولار ما يعادل حوالي ربع الناتج المحلي الأمريكي.⁽³⁾ ويأتي هذا التهديد بالنسبة للولايات

(1) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 4.

(2) احمد قنديل، البحث عن تعددية قطبية: محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مصدر سابق، ص 5.

(3) رياض طباره، أوكرانيا بيدق الصراع بين الشرق والغرب، مجموعة الخدمات البحثية، قراءات

سياسية، 2014، منشورة على الموقع: <http://www.rsgleb.org/modules.php>

المتحدة في أسوأ الظروف في إطار التعامل المالي الدولي، فعلى الرغم من أن الدولار الأمريكي ما زال الأكثر استعمالاً كاحتياطي بين العملات في دول العالم، إذ يبلغ الاحتياطي بالدولار الأمريكي 33% من المجموع بحسب صندوق النقد الدولي 2013، أضف إلى ذلك أن دول البريكس تحاول منذ مدة خلق توازن اقتصادي مع أوروبا بما في ذلك إطلاق «بنك بريكس للتنمية» الذي سيؤدي التخفيض من استعمال الدولار بعده عملة احتياط.⁽¹⁾

إن التعامل باليوان الصيني والروبل الروسي في أسواق المصارف ومؤسسات الصيرفة، لتسوية المبادلات في التجارة الثنائية بعد تثبيت سعر الصرف على أسس سليمة، وفيما تواصل احتياجات الصين من الطاقة نموها السريع، وزيادة انفتاح شهية روسيا على البضائع المصنّعة، ورغبتها في تلبية حاجات أسواق التجزئة، فضلاً عن ازدهار التجارة الثنائية، إذ إن التسوية بالعملات المحلية ستحقق الإفادة الفورية للشركات والمؤسسات الاقتصادية في البلدين، وتجنّب الخسائر في تقلّبات سعر الصرف، وتحقيق انخفاضاً في الكلفة التجارية بما يعزّز النمو في الحجم والسرعة، الامر الذي سيساعد في تخطّي الدولار الأمريكي وتحقيق التوازن معه.⁽²⁾

وقد ادى الرئيس الروسي بوتين دوراً كبيراً في تحسين العلاقات بين الهند والصين ونجح بالفعل في إقناع الصين بوقف تعاونها العسكري مع باكستان، والآن أصبحت العلاقات الهندية - الصينية في أفضل وضع لها في تاريخ البلدين، وأصبحت أكبر المستوردين للسلاح والتقنيات العسكرية الروسية إذ يستحوذان وحدهما على 70% من صادرات السلاح الروسي.⁽³⁾ ونرى في المستقبل وحسب منطق الأحداث والتحولات الحالية الاقتصادية والعسكرية ومستوى القدرة على الاستقطاب وتشكيل محاور وتكتلات دولية، أن روسيا هي التي ستقود هذا النظام بالشراكة مع الصين والهند، إذ إن

(1) أحمد علو، هل تعيد دول البريكس رسم ملامح النظام العالمي؟، مصدر سابق، ص 6.

(2) انظر: براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 7.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص ص 18-19.

لدى القيادة الروسية قناعة أن وجود عالم متعدد الأقطاب يشكل بيئة اقتصادية ملائمة لتحقيق المصالح القومية لروسيا، وتدعيم مكانتها الإقليمية والعالمية.⁽¹⁾

وسعت روسيا وبثقة تامة إلى التوافق مع الصين الصاعدة بقوة، لإنشاء تعددية قطبية على مستوى القرار الدولي وخدمة المصالح الحيوية المشتركة، وقد أدى هذا التوافق إلى تعزيز القوة العسكرية للصين بما يلائم مكانتها الاقتصادية، إذ رفعت روسيا القيود عن بيع التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة الحديثة، وزوّدت الصين كمية ضخمة من الاعتدة والطائرات والسفن والغواصات، كما أقامت مراكز مشتركة للبحث والتطوير والتعاون في المجال النووي.⁽²⁾ وجرى تأطير هذا التوافق بمعاهدة الصداقة الروسية-الصينية وحددت الأهداف والآليات لتحقيقها، وجاءت التكتلات كشراكة إضافية لهما ضمن مجموعة دول «شنغهاي» ومجموعة دول «البريكس» لترسخ الارتباط الوثيق بين روسيا والصين، وإعطائه قيمة مضافة بانضمام قوى ضخمة ذات حيوية لتحقيق الأهداف نفسها. ويمكن تلخيص هذه الأهداف المشتركة كما يأتي:⁽³⁾

- الإفلات من سيطرة الدولار الأمريكي ودوره كعملة عالمية في التجارة الدولية، وحماية قيمة الأصول المحلية من المخاطر الخارجية التي يسببها النظام المالي العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.
- تشكيل توازن في الاقتصاد العالمي متحرر من تجاذبات البورصات الدولية والمضاربة على المقوّمات الأساسية لاقتصاد بعض الدول من مواد أولية وخدمات مختلف، وتشكيل مؤسسات رديفة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعنى بالتنمية المستدامة في دول العالم الثالث، وتحمي مصالح الدول الصاعدة وموّلها عبر استقرار سعر الصرف بين عملاتها.
- إصلاح بنية مجلس الأمن الدولي وإعطائه حصريّة معالجة النزاعات المسلّحة في العالم ورفض تفردّ الأحلاف العسكرية بالتصرّف من خارج قراراته وآلياته المعتمدة

(1) انظر للمزيد: المصدر نفسه، ص 19.

(2) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مصدر سابق، ص 3.

(3) Richard Weitz, Op, Cit, p 10.

ولأجل ذلك، ظلت الصين وروسيا ومنذ نهاية الحرب الباردة تعزز علاقات شراكة وتعاون استراتيجي مع روسيا، فإن توقيع قادة البلدين عام 2001 على معاهدة حسن الجوار والتعاون الودي بين الصين وروسيا، وتأسيس منظمة تعاون شنغهاي، ومعارضة مشروع الدرع المضاد للصواريخ التي تقيمها الولايات المتحدة بدعوى حماية أراضيها من هجمات محتملة قد تشنها «الدول المارقة» مثل إيران وكوريا الشمالية، الذي ترى فيها الصين وروسيا تهديداً للأمن العالمي وتجديدا لسباقات التسلح، فهناك آفاق تعاون واسعة ورحبة أمامهما في مجال المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي العالمي، وتأسيس نظام متعدد الأطراف للتحكم في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.⁽¹⁾

كما إن الدولتين (روسيا والصين) هما عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، ويملكان حق النقض في القرارات الدولية، وقد مارستا هذا الحق في الأزمة السورية الداخلية، كما استخدمتا نفوذهما للتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية على إيران، وأعتمد التوافق الروسي-الصيني لتبرير استعمال حق النقض في مجلس الأمن على ضرورة التشاور المسبق لاعتماد تسوية سياسية مقبولة تحمي المصالح الإستراتيجية، التاريخية في شبكة التفاعلات الدولية المتحوّلة، قد أدّى التوافق الروسي-الصيني وبممارسته النفوذ السياسي والجهود الدبلوماسية إلى إعادة إحياء النهج التفاوضي مع إيران من قبل الدول الست (أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا)، وإلى استبعاد تدخّل عسكري خارجي من قبل «حلف الأطلسي» في سوريا.⁽²⁾

وما يدل على تجدد النظام العالمي وتغيير حركة توازناته نحو التعادل، ظهور قوة عالمية بأدوار جديدة غير معتادة، وبفعل الإستراتيجية الروسية-الصينية المشتركة التي أدت إلى نتائج إيجابية في استعمال حق النقض- الفيتو- ثلاث مرات لحل الأزمة السورية في مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية الأمريكية، ما أرغم الأخيرة بالعودة إلى عالم التعاون الدولي السلمي والاحتكام إلى مبادئ القانون. بما يمكننا من القول إنّ النظام

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس - نشأته - اقتصادياته - أهدافه، مصدر سابق، ص24.

(2) وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مصدر سابق، ص 8.

العالمي يتّجه نحو التعددية القطبية واعتدال التوازن.⁽¹⁾ اذ تعد الطفرة الكبيرة في التعاون الإستراتيجي بين روسيا والصين مؤشراً مهماً على الاستقطاب الدولي الجديد في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، فقد كان لقاء زعميي البلدين في نوفمبر 2014 على هامش قمة منظمة دول آسيا والمحيط الهادي هو الخامس خلال عام 2014، وتخلل ذلك وأعقبه زيارات عدة لمسؤولين من الجانبين، كان من أبرزها زيارة رئيس مجلس الدولة الصيني «لي كه تشيانج» إلى روسيا خلال الفترة ما بين 12 و14 أكتوبر 2014، التي وقع خلالها 38 اتفاقية مشتركة للتعاون في مختلف المجالات، وتعوّل روسيا كثيراً على الصين في إطار توجيهها لتنويع أسواق الطاقة الروسية حتى لا تكون رهينة للتهديدات الغربية بتخفيض واردات الطاقة من روسيا.⁽²⁾

ولعلّ الأهم من ذلك كله هو أن رؤية الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي تنطلق من الاعتقاد بأن الدور والتّحرك الروسي من شأنه أن يحفظ الأمن والسلام في المنطقة، لاسيما أن رؤية منظمة شنغهاي تنسجم مع التّوجه الرّوسى. ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة يقع اهتزاز معادلة القوة العالميّة التي تدور في الفلك الأمريكي، فضلاً عن ذلك، فإن منظمة شنغهاي للتّعاون ترى بأن ذهنيّة القطب الواحد الأمريكيّة أصبحت مصدراً رئيساً للصراعات في العالم بدل أن تسعى لإيجاد حُلُول لفُضّ مثل هذه الصراعات، فإن المنظمة شدّدت على أهمية وجود عالم متعدد الأقطاب، وذلك من أجل مصلحة الأمن الدولي، وتأييد حماية توازن القوى الاستراتيجي.⁽³⁾

(1) للمزيد انظر: محمد عبد الرحمن العبيدي، موقف روسيا من الثورات العربية «الثورة السورية أمّوذجاً»، مصدر سابق، ص 6.

(2) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 5.

(3) ويشار إلى أن المنظمة أعلنت عن العديد من المواقف الراضة لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية، ومنها ما يتعلق بنشر الولايات المتحدة لنظام الدرع الصاروخي المضاد في بولونيا والتشيك، وأنه سيكون عديم الفائدة، ولن يساعد على حماية ميزان القوى الاستراتيجي، ولن يمنع من انتشار أنواع الأسلحة كافة بما فيها السلاح النووي، ولهذه الأسباب فإن منظمة شنغهاي للتّعاون أيدت التحرك الروسي بشكل متوازٍ مع مطالبتها بتأسيس نظامٍ دوليٍّ جديد متعدد الأقطاب، كذلك الموقف الراض للعقوبات المفروضة على إيران وسوريا ورفض التدخل فيها. براهما تشيلاني، مصدر سابق، ص 3.

وفي خطوة لم يتوقعها الغرب اتخذت روسيا مجموعة من الإجراءات ردًا على العقوبات الغربية تضمنت حظر استيراد المنتجات الزراعية والمواد الخام والأغذية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج وأية دولة قررت فرض عقوبات ضد هيئات أو شخصيات روسية، ويظل الاتحاد الأوروبي هو الأكثر تضررًا من هذه العقوبات، خاصة ليتوانيا وبولندا وألمانيا والنرويج، ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الأوربية من العقوبات الروسية ما قيمته 12 مليار يورو سنويًا، إلى جانب تردي أوضاع العاملين بقطاع الزراعة وما لذلك من تداعيات اجتماعية.⁽¹⁾

ومن خلال ما تقدم نرى أن مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية سيؤول إلى تشكيل محاور تنافس متوازنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والقوى المؤازرة لهم، مقابل محور الممانعة للهيمنة الأمريكية على التوازنات العالمية المشكل من روسيا والصين والهند على أسس الشركة الإستراتيجية والقوى الإقليمية الداعمة لهم، في سبيل عدم التجاوز على مناطق نفوذهم واستغلال مصالحهم، ومنع الولايات المتحدة من اجتياز قواعد القانون الدولي والانفراد بالتدخلات العسكرية وإثارة الفوضى وعدم الاستقرار العالمي. انظر المخطط (7)

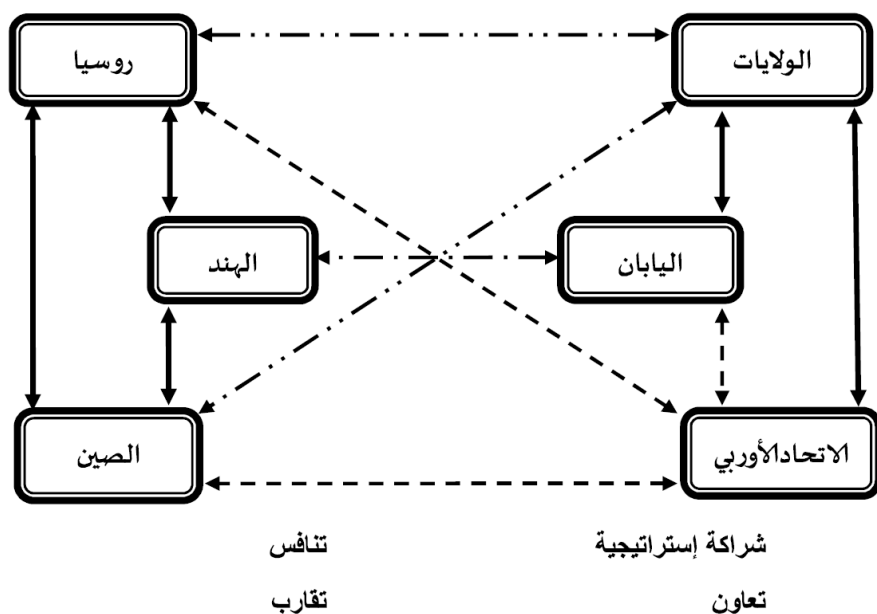
وهكذا فمع صعود نجم بوتين منذ العام 2002 تحت شعار استعادة الدور الروسي كشریک حيوي في تغيير حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، واستطاعت أن تحدث زلزالاً فيما كان يُعدّ استقراراً في النفوذ الأميركي العالمي، فعودة القطب الروسي بوزنه الثقيل الذي أستعاد قوته من مشروع «القيصر الجديد» الذي يحمل على ظهره شركة غاز بروم وفي حقيقته شراكات حقيقية مع الصين ومجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي والاتحاد الاوراسي،⁽²⁾ كل هذا الثقل الاقتصادي السياسي والعسكري دخل حلبة

(1) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 6.
(2) وهو التكتل الاقتصادي الذي تقوده روسيا لموازنة المحور الغربي-الأمريكي، وقد بدا العمل على مشروع الاتحاد الاوراسي عملياً في 5 تموز 2010 بتوقيع إعلان الاتحاد الجمركي، ثم تمت مباشرة العمل به في 1 كانون الثاني 2015 وتولى الرئيس البلاروسي الكسندر لوكاشينكو رئاسته في عامه الأول بين روسيا وبلاروسيا وكازاخستان، وانضمت له أرمينيا في 2015/1/2، ويحدد منظر الاوراسية الكسندر دوغين في صورة مجموعة قومية موحدة، المحاور الجيوبوليتيكية التي ينبغي التحالف معها من أجل إقامة الاتحاد الاوراسي، ويرى إن إيران الحليف الاستراتيجي الأهم =

التنافس في معادلة التوازن ذاتها التي كانت الولايات المتحدة تتفرد بإدارتها، لتبدأ حركة جيدة من التوازنات الجيوإستراتيجية يكون طرفها القوى الجديدة الصاعدة.

المخطط رقم (7)

تعادل التوازنات بين القوى العالمية



المخطط من إعداد الباحث

= وسوريا لأنهما المدخل الروسي إلى الدول العربية والإسلامية كما تم دعوة مؤخراً مصر للانضمام له. نيزوز غانم ساتيك واحمد قاسم حسين، مصدر سابق، ص ص 81-82.

يوضح هذا المخطط بأن التوازنات الجيوإستراتيجية سوف تتجه نحو التعادل في النفوذ والتأثير فضلاً عن امكانات القوة التي تحتوي عليها اطراف التوازن، فبعد ان تمكنت روسيا والصين والهند من استكمال حلقات الشراكة بينهم، الامر الذي سيمكنهم من منافسة الولايات المتحدة وانهاء هيمنتها على حركة التوازنات.

ومن كل ذلك نرى أن مستقبل التوازنات الذي سيتحقق ويلبي مصالح القوى العالمية جميعاً، فما تنشده روسيا من إعادة توازن الجيوإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية لا يعني الصراع من أجل بلوغ أعلى مراتب القوة التي تتيح لها تهديد المصالح الأمريكية الحيوية في العالم أو تهديد الأمن الأمريكي مثلاً كان يفعل الاتحاد السوفيتي في السابق. وعليه فإن الغرض من استعادة روسيا لترتيب توازناتها مع الولايات المتحدة من خلال شراكاتها الإستراتيجية مع الصين والهند والقوى الإقليمية في المناطق الحيوية، هو لسد الفجوة الحاصلة في عناصر القوة بين البلدين والوصول إلى حالة التعادل النسبي على الأقل في القوة والتأثير على الشؤون الدولية والإقليمية.⁽¹⁾

(1) انظر: مجموعة باحثين، ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية- من الأمل السياسي إلى الصراع الجيو-إستراتيجي، ترجمة محمد الجريطي، دار نون للنشر، عمان، 2015، ص 47.

المبحث الثالث

الاحتمال الثالث: استمرار التغيير في اختلال التوازنات

الجيوإستراتيجية بقيادة روسيا والصين

ينبثق هذا الاحتمال من فكرة مفادها، إن مستقبل النظام العالمي سيشهد تحولات إستراتيجية وفي مختلف المجالات الجيوسياسية والعسكرية والاقتصادية فضلاً عن التكنولوجيا، التي ستزيد من اندفاع القوى العالمية الصاعدة نحو اعتراض ومنافسة الولايات المتحدة التي ستفرض عليها تلك التحولات مزيداً من التراجع وتضطرها إلى الاعتماد المتزايد على الأسلوب العسكري من أجل ضمان مصالحها، مما يعزز اتجاه القوى العالمية المنافسة إلى التحالف وبناء الشراكات لاستمالة حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها وإدارة الشؤون الدولية على وفق قواعد القانون الدولي وما تمليه عليهم قواعد الشراكات الإستراتيجية والاعتماد المتبادل.

إن أي متابع للمشهد السياسي العالمي وتطوراته لا يملك إلا القول إن النظام الدولي شهد خلال الحقبة الماضية، ولا يزال يشهد، تحولات عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة- نحو حالة جديدة لم يكن منظرو العلاقات الدولية، خاصة المنحازين منهم للبرالية الجديدة، يتوقعونها حينذاك، ونستطيع القول بقدر لا بأس به من الثقة إن التحولات الجارية قفزت إلى الواجهة وبشكل متتابع، بدءاً من اندلاع الأزمة المالية للنظام الرأسمالي العالمي في خريف 2008، التي زعزعت النظام الرأسمالي العالمي على الصعيد الاقتصادي، وامتدت أيضاً إلى النظام السياسي الدولي وطبيعة إدارة تفاعلاته، نظراً للترابط الوثيق فيما بينهما. لقد أصبح واضحاً أن الغرب لم ينجح -على أي من الصعيدين- في فرض سيطرته التامة منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية على المشهد العالمي، بما في ذلك فرض قواعد اللعبة، طبقاً للفهم الغربي، خاصة الأمريكي لها.

ومع دخول العالم القرن الحادي والعشرين، بدأ المشهد العالمي بالتغير، فكما إنه ليس باستطاعة المراقبين التشكيك بفكرة أن الولايات المتحدة، أوروبا واليابان تبقى في قائمة القوى الرئيسة اليوم، كذلك لا يمكن التشكيك بفكرة أن الصين والهند قد نهضت بالفعل

وقامتا بتحويل تأثير صعودهما إلى مستوى «القوة الرئيسة»، والتحالف مع روسيا التي تمكنت من استعادة مكانتها بين تلك القوى وضمان موقعها كقوة رئيسة ومؤثرة في مستقبل التوازنات وإقامة الشراكات الإستراتيجية مع القوة الموازنة وتحيدهم عن الولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق تم تقسيم المبحث الثالث إلى ما يأتي:

- المطلب الأول: شراكة روسية - أوروبية.
- المطلب الثاني: تعاون صيني - ياباني - هندي.

المطلب الأول

شراكة روسية - أوروبية

تعد روسيا قاطرة معسكر التحدٍ للولايات المتحدة، وذلك بعد ما يزيد على عقد من انهيار القدرات الروسية وانكفائها على أزماتها الداخلية المتفاقمة، وما اقترن بذلك من تراجع في دورها الإقليمي ومكانتها الدولية، وقبولها بقيادة الولايات المتحدة للعالم في إطار نظام دولي أحادي القطبية. والاستكانة أمام تمدد النفوذ الأمريكي في الجمهوريات السوفيتية السابقة، إلا أن قبولها بالزعامة الأمريكية لم يكن عن قناعة أو رضا مطلق بوضع روسيا ودورها، وما كان صمت روسيا عن الهيمنة الأمريكية سوى ستار مرن يخفي عزم وإصرار الرئيس الروسي بوتين على إعادة روسيا لمكانتها ووضع حد للتهديد الأمريكي للمصالح الروسية متى سنحت الفرصة وسمحت القدرات الروسية بذلك، وعقب عقد طاحن من الانهيار الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي خلال التسعينيات، بدأت روسيا في استعادة عافيتها، ومع نهاية العقد المنصرم كانت روسيا قد عادت لمصاف القوى الكبرى الفاعلة والمؤثرة اقتصادياً وعسكرياً. وأخذت تعد العدة لتغيير قواعد إدارة العلاقات مع الغرب التي لا تتفق مع المصالح والمكانة الروسية في سبيل تعديل مستقبل التوازنات العالمية.⁽¹⁾ وشهدت روسيا منذ الاستقلال عام 1991 إعادة انبعاث، الجدل التاريخي حول هوية روسيا، هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية؟. وهنا، ينبغي أن نذكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصرية الذي كان يشكل نسراً ذا رأسين، احدهم ينظر في اتجاه الشرق «آسيا»، والآخر في اتجاه الغرب «أوروبا»، وقد شهدت روسيا بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجهين أساسيين، أولهما توجه «أوروبي أطلنطي»، والثاني «أواسي جديد».⁽²⁾ واستطاعت روسيا من تحقيق نجاحات اقتصادية وعسكرية مكنتها من تبوء دور ومكانة أكبر في النظام الدولي، فنجد أنها وفي ظل رئاسة فلاديمير بوتين قد استطاعت رفع

(1) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 7.

(2) محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مصدر سابق، ص 40.

معدلات نمو ناتجها المحلي بمتوسط 6% سنويا وخفض حجم التضخم , وسداد معظم ديوانها الخارجية التي ورثتها عن حقبة الرئيس بوريس يلتسين التي تقدر بـ 165 مليار دولار, وزيادة حجم الاستثمارات بنسبة 10%, كما قامت روسيا بزيادة مبيعاتها من السلاح والعمل على تكوين علاقات مع العديد من الدول في إطار سعيها لاستعادة مجدها ومكانتها بعدها قوة عظمى.⁽¹⁾

وفي الفترة الثانية من رئاسة فلاديمير بوتين, وخصوصا خلال مؤتمر الأمن في ميونيخ عام 2007, كشف الرئيس الروسي أن روسيا غير راضية عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية إزاء أهداف روسيا على الصعيد العالمي, وأكد آنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم, ممّا عدّ حينها نقطة تحوّل في سياسة روسيا ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي, الذي عده بوتين أكبر «كارثة جيو - إستراتيجية» خلال القرن العشرين, ومنذ ذلك التاريخ, تنظر روسيا إلى السياسة الأميركية على أنها مصدر خطر مباشر على المصالح الروسية, لكن السياسة الروسية لم تكن بالضرورة ترغب بالعودة إلى أجواء الحرب الباردة وسباق التسلّح مع الولايات المتحدة, بل من خلال السير بخطى ثابتة, ولو بطيئة, لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا التي تعود وهي دولة كبرى قادرة على المواجهة والتأثير.⁽²⁾

وضمن استراتيجيته, التي تتجاوز مجرد إعلان نوايا انتخابية, كتب بوتين: «إن العالم على وشك الدخول في مرحلة من الاضطرابات ستكون مؤلمة وطويلة». ولهذا وبلهجة تقطع الشك باليقين يؤكد أن لا انصياع لروسيا وراء الأوهام مع انهيار نظام القطب الواحد الذي لم يستطع إقامة الاستقرار العالمي, فيما مراكز التأثير الجديدة ليست مستعدة بعد للقيام بذلك, أي أننا أمام مرحلة طويلة من المواجهة مع النظام القطب الواحد ريثما يتم تبلور قوى التأثير لضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية الجديدة, وفي واقع الحال نرى أن إدارة الأزمات ستكون قاعدة العمل للمرحلة القادمة التي قد تستمر سنين, ولكن المخاطر تكمن في التحول نحو (إدارة الأزمة بالأزمات المتعددة). وهذا يعني تحول منطقة شرق المتوسط وجنوب شرق آسيا إلى مناطق أزمات مزمنة تُدار فيها

(1) فوزي حسن حسين, الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية, مصدر سابق, ص 212.

(2) باسم راشد, مصدر سابق, ص ص 23-24.

الأوضاع بخلق أزمات متجددة.⁽¹⁾ وينتهي الرئيس الروسي في هذا المقام إلى أن انتهاك القانون الدولي لم يعد مبرراً ولا حتى سيادة الدول حتى ولو كانت الأهداف تحمل نوايا السلام ما يعني أن محاولة الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لاستبدال مبدأ السيادة بمبدأ التدخل الإنساني هو ضمن ما يرفضه الروس لأنهم غير مستعدون لمواجهة.⁽²⁾

وأدركت روسيا بعد ذلك، إن آليات وشروط التفاعل والتعامل مع الغرب سابقاً قد تغيرت بشكل جذري فغادرت تلك الصورة وباتت تبحث عن نموذج جديد أكثر جدوى ونجاح، إذ إن المؤسسة السياسية الروسية متيقنة بأن (روسيا لا يمكنها إلا أن تكون قوة عظمى لأنها ببساطة تحتل مكانة فريدة في البنية الجيوسياسية العالمية)، ولكن إلى جانب هذه الرؤية الروسية المندفعة أكثر من الواقع نشهد أيضاً إدراك روسي ذاتي أكثر واقعية في إعادة هيكلة سياستها الخارجية إذ إنها تقيس تحركاتها واتجاهاتها بقدر ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة واتساق مع المصالح الوطنية الروسية.⁽³⁾

وترتبط روسيا اليوم بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية مع الاتحاد الأوروبي، إذ يشكل رأس المال الأوروبي 75% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا، كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، إذ استأثر بنحو 15% من الصادرات الروسية، و46% من مجموع وارداتها في عام 2004 ولذا فرغم أهمية القضايا الأمنية والسياسية، فإن التعاون الاقتصادي يظل محتلاً مكانة الصدارة في العلاقات الروسية-الأوروبية، وقد كان هذا واضحاً خلال القمة الروسية-الأوروبية التي عقدت في مدينة تولياتي جنوب روسيا في 17 أيار 2007، التي وكزت على تجديد اتفاق الشراكة والتعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي، الذي وقع عام 1994 وبدأ العمل به في الأول من كانون

(1) نقلاً عن: عماد فوزي شعبي، روسيا وتشكيل المنظومة الدولية (سورية في عين العاصفة)، مركز

المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2010، ص 7.

(2) المصدر نفسه، ص 8.

(3) نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور (إقليمياً ودولياً)، مجلة قضايا سياسية، العددان (21-22)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد،

2010، ص 123.

الأول 1997 لمدة عشرة أعوام تنتهي في تشرين الأول 2007.⁽¹⁾ كما يدرك الروس أن خيار التمسك بالاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار وإعادة مكانتهم وهيبتهم الدولية، لاسيما إن القيادة الروسية باتت مدركة أن أوروبا لديها الحلول القادرة على إنقاذ روسيا من مشاكلها الداخلية، ومن ثم خلق فرصة أمام روسيا للعودة إلى طريق القوى الكبرى، وبغية تحقيق ذلك فإن روسيا الاتحادية انتهجت سياسة خارجية متعددة الاتجاهات وتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي على أساس ثنائي، إذ عملت على توقيع اتفاقيات اقتصادية في سبيل تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية التي سوف تنعكس على الروابط السياسية والعلاقات الروسية-الأوروبية مجملها.⁽²⁾

وتحاول الإستراتيجية الأمريكية تطويق روسيا من خلال تضيق اختياراتها الجيوبوليتيكية الذي سوف يؤدي بدوره إلى ما يسمى بـ «معضلة البديل الواحد» التي تدفع روسيا نحو عدم التفكير في بدائل إستراتيجية حقيقية بعيدة عن الغرب، وعلى هذا الأساس فإن لدبلوماسية الإقناع دور في إستراتيجية دمج روسيا بالعالم الغربي حسب رأي بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق إذ أكد «إن السعي الدائم نحو دمج روسيا في المجتمع العابر للأطلسي ينبغي أن يكون الجزء الأساسي في أي إستراتيجية أمريكية بعيدة المدى نحو خلق الاستقرار في القارة الهائلة: أوراسيا ويمكن خلق المناخ الجيوبوليتيكي الملائم عبر إقناع روسيا إن من مصلحتها التحول نحو دولة أوربية ديمقراطية، والتخلي عن طابعها الاستعماري التاريخي والانخراط بشكل عميق بالمجتمع العابر للأطلسي».⁽³⁾

وبذلك يمكن إن نؤشر هدفين أساسين تتخذهما الإستراتيجية الأمريكية في مواجهة روسيا، الأول، هو إشغال روسيا وتطويقها الذي يمكن تسريعه عن طريق تحريض النزعات الاستقلالية في القوقاز، والحضور والعسكري الأمريكي في آسيا الوسطى. والهدف الثاني، هو الاحتفاظ بقدر من التوتر في علاقة الولايات المتحدة مع

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 46-47.

(2) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص 206-207.

(3) نقلاً عن: هادي قببسي، مصدر سابق، 2008، ص 115.

روسيا من اجل منع التقارب بين أوروبا وروسيا وجعل الأخيرة مصدراً من مصادر تجديد الإحساس الأوروبي بالحاجة إلى الوجود الأمريكي في أوروبا على حساب المصالح الأوروبية والروسية المشتركة، ومن هنا جاء الاتجاه الأمريكي نحو توسيع حلف الأطلسي لتطويق روسيا من جبهة أوروبا أولاً، مع إتباع سياسة نشطة في دول آسيا الوسطى من اجل الحد من النفوذ الروسي في هذه المنطقة ثانياً، فضمن هذين المجالين، شرق أوروبا واسيا الوسطى كان السعي الأمريكي والغربي لتحطيم أسس إحياء إي مشروع روسي لبناء إمبراطوريه جديدة في اوراسيا، يمر عبر دعم الاستقلال السياسي للدول التي استقلت حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق، مع تشجيع هذه الدول على الانضمام إلى الحلف الأطلسي الموسع، وفي هذا الصدد فإن ثلاث من تلك الدول تتمتع بأهمية جيوبوليتيكية خاصة، هي أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا.⁽¹⁾

وقد استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة «أوروبية» ذات عمق آسيوي، كما كان عليه الحال في العهد القيصري، إذ انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في حزيران 2002، كما استضافت ورأست قمة المجموعة عام 2006 في دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.⁽²⁾ وتنطلق القيادة الروسية من أن هناك «شراكة إستراتيجية» مع الولايات المتحدة وأوروبا، هي تمثل توجهها عاماً حاكماً في السياسة الخارجية الروسية، وهو ما أكدته الرئيس بوتين في أكثر من مناسبة إلا أن هذا لا ينفي وجود تناقضات أو خلافات بين روسيا والولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، انطلاقاً من محاولة روسيا الدفاع عن مصالحها الاقتصادية، أو حفاظاً على ما تعده أساساً بأمنها القومي، ولكنها تظل خلافات بين شركاء وليس بين خصوم يناصب بعضهم بعضاً العداء ومن أبرز هذه التناقضات التباين الواضح بين الموقفين الروسي من جانب والأمريكي والأوروبي من جانب آخر من الملف النووي الإيراني، ورفض روسيا تشديد العقوبات على إيران، كما تستاء روسيا من تشجيع الولايات المتحدة للثورات الملونة

(1) ريتشارد ن. هاس، مصدر سابق، ص 191-192.

(2) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الأورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص 46.

المعادية لروسيا في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، التي مازالت روسيا تعدّها مجالا حيويًا لها، وتدين محاولات فرض الديمقراطية من الخارج بالقوة على بلدان مثل أوكرانيا وجورجيا وقرغيزستان ومولدوفيا.⁽¹⁾

كما اعتمدت روسيا في سياستها الجديدة، على بناء نفوذ عبر سياسة الطاقة، وتأسيس تعاون مع الدول النامية، خاصة الخارجة من الرضا الغربيّ أيّا كانت أسباب طردها أو خلافاتها، فشكّلت روسيا - حماية ناعمة لها.⁽²⁾ ورسمت روسيا خطوط أنابيبها لتصدير النفط والغاز، ويمكن تشبيه الصراعات التي تنشأ بسبب مسارات خطوط هذه الأنابيب، بحروب طريق الحرير والتوابل، ومضايقات البحار في القرون الماضية، كما تحاول روسيا الاتحادية تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومحاولتها لإنعاش الاقتصاد والتقارب معها، لاسيما أن روسيا تمتلك احتياطيًا كبيرًا من النفط والغاز الطبيعي الضروري للصناعة الأوروبية، وبذلك ارتبطت روسيا بالاتحاد الأوروبي بعلاقات تعاونية ومصالح حقيقية، إذ شكل رأس المال الأوروبي 75% من مجموعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في روسيا، كما يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريكًا تجاريًا لروسيا حتى استأثر بنحو 51% من الصادرات الروسية و46% من مجموع وارداتها في العام 2004.⁽³⁾ وفي المقابل فإن القارة الأوروبية تقدر أهمية العلاقات الاقتصادية مع روسيا، فأوروبا ترتبط بروسيا كأكبر مزود بالطاقة وسوق أساسية للتصدير، بالتأكيد، كانت روسيا متهمّة باستعمال سوق الطاقة في المفاوضات مع جارتها جورجيا وأوكرانيا، اللتين وبعد «ثورة الزهور» و«البرتقال» وبتحريض من الولايات المتحدة، عبرتا عن تطلعهما إلى دخول الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمالي الأطلسي، ما رأت فيه روسيا، تهديدًا لأمنها القومي.⁽⁴⁾

(1) المصدر نفسه، ص 47.

(2) نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، روسيا الاتحادية والسعي لإثبات المكانة والدور (إقليميا ودولياً)، مصدر سابق، ص 115.

(3) محمد دحام كردي، مصدر سابق، ص 207.

(4) اليهاندر و كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص 115-116.

وهكذا مثل الدور الجيوسياسي لغاز روسيا واستثماراتها في قطاع الطاقة شكّل نفوذاً عالمياً، وصل إلى أوروبا، وشمال إفريقيا فتخوّف منه المنافسون والمستهلكون على حدٍ سواء، معدّين ذلك الارتهان للغاز الروسي لا يقل تهديداً عن التمدد الجغرافي أو التهديد العسكري، وهي مخاوف صارت تتردد تحت مسمى الهيمنة الروسية على أمن الطاقة، فالشركة الروسية «غازبروم» تفاوض دولاً عدة في شرق آسيا بشأن إعداد البنية الأساسية لتصدير لغاز الروسي، بعدما صارت روسيا تزوّد الدول الأوروبية بأكثر من 80 من المائة من الغاز الطبيعي ونصف النفط.⁽¹⁾

تبلور في وقت مبكر مفهوم أمن الطاقة، وصار الغاز الطبيعي «الروسي بشكل خاص» سلاحاً استراتيجياً يهاب جانبه ويحسب حسابه، فصارت جهود روسيا لبسط نفوذها واضحة، فالمراقب يرى أن شركة الغاز الروسية حاضرة، في كل زيارات فلاديمير بوتين لأي دولة، وكانت تركيا هي نقطة الحل البديل، وهي مخزن تصدير الغاز البديل، الذي يعوّض الغاز الروسي، مستفيدة من تجربة «مضيق البسفور» الذي استخدمته تركيا كورقة ضغط على الدول التي تعتمد عليه في تصدير نفطها لبسط نفوذها، في فترة سابقة،⁽²⁾ وتزود روسيا حالياً الاتحاد بـ 25% من هذا الغاز المستورد ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 30% بحلول عام 2015، وتعتمد العديد من دول الاتحاد اعتماداً كلياً على الغاز الروسي في الاستهلاك المحلي للطاقة، ودون أي مجهود كبير لتنويع مصادر الطاقة في أوروبا فإن معظم إمدادات الغاز الطبيعي في المستقبل ستأتي من روسيا، وإذا أخذنا في الاعتبار تصورات الأوروبيين بالنسبة للاستهلاك والإمدادات، يصبح من الواضح أن التحدي الأكثر أهمية فيما يتعلق بأمن الطاقة الذي يواجه الاتحاد الأوروبي في العشرين عام القادمة يكمن في قدرة أوروبا على تنويع مصادر إمداداتها من الطاقة وأشكال عبورها إلى أوروبا.⁽³⁾

ومن هنا نجد إن روسيا الاتحادية تربط بين مكانتها الدولية في مجال الطاقة مع الأهداف السياسية الروسية ذات الصلة وذلك من خلال:⁽⁴⁾

-
- (1) نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، مصدر سابق، ص 115.
 - (2) عاطف معتمد عبد الحميد، مصدر سابق، ص 82.
 - (3) للمزيد انظر: جفري مانكوف، مصدر سابق، ص 12-13.
 - (4) نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، مصدر سابق، ص 117.

- السيطرة على الدول القريبة منها في آسيا الوسطى ووسط أوروبا وإخضاعها لسياستها.
- تحييد الأعضاء الجدد من أوروبا الوسطى في الاتحاد الأوروبي.
- تقييد الشركاء الأوروبيين والغربيين الآخرين.

وتتبع روسيا إستراتيجية ذات أبعاد ثلاثة لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوروبية وإحكام قبضتها على شبكات نقل النفط وتوزيعه فيها، هي: ⁽¹⁾

أولاً: المشروعات الروسية المشتركة مع أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وأبرزها: مشروع أنبوب النفط بروجاس- الكسندروبوليس، وتم توفير الاتفاق بشأنه بين روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط الروسي من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بروجاس البلغاري، ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوروبا الغربية، ويعد هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا. ومشروع أنبوب الشمال الأوروبي-الروسي- الألماني لنقل الغاز، الذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز 1200 كم ، ومن المقرر أن يبدأ تشغيل الأنبوب في عام 2010، وفي 23 حزيران 2007 أبرمت شركة «غازبروم» اتفاقاً مع ائتلاف الطاقة الإيطالي يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع «نابوكو» الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة لدعم تنوع مصادر الطاقة الأوروبية.

ثانياً: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال صفقات عدة، أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة «ستريكا» البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك ، و 12 مليون مؤسسة صناعية في بريطانيا.

(1) نورهان الشيخ، العلاقات الروسية-الاورواطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مصدر سابق، ص ص 52-53.

ثالثاً: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا، ففي أيار 2007، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى بهدف التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من آسيا الوسطى.⁽¹⁾

كما إن حجم الغاز الروسي الذي سيصدر إلى الصين بحسب الاتفاق الذي عقد معها في، رغم ضخامته، لا يتجاوز ربع حجم الغاز الذي تصدره روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، مع العلم بأن أوروبا تفكر جدياً بالاستعاضة عن الغاز الطبيعي بالغاز الصخري، الأقل كلفة، والموجود بكثرة في أوروبا الغربية، الشيء نفسه بالنسبة لمجموع التجارة، فبحسب خطاب بوتين في الصين مؤخراً فإن حجم التعامل التجاري الروسي معها يبلغ 90 مليار دولار سنوياً ويأمل أن يصل إلى 100 مليار دولار بحلول العام 2020، بينما يبلغ حجم التعامل التجاري الروسي مع الاتحاد الأوروبي ما يقارب 360 مليار دولار حالياً، أي أربعة أضعاف التعامل التجاري مع الصين. أضف إلى ذلك 26 مليار دولار قيمة التعامل التجاري الروسي مع الولايات المتحدة. يبقى أن العقوبات الأوروبية الأميركية على روسيا، إذا ما شملت «عقوبات قطاعية»، بخاصة بالنسبة لقطاعي الطاقة والمصارف، ستكون موجعة أكثر بكثير لروسيا منه لأوروبا والولايات المتحدة. ويحاول بوتين جاهداً فصل أوروبا عن الولايات المتحدة في هذا المجال، خاصة أن الضرر الاقتصادي نتيجة للعقوبات القطاعية سيكون أكبر على أوروبا منه على الولايات المتحدة ولكن الجبهة الغربية ما زالت متماسكة حتى الساعة، وهكذا فالأزمة الأوكرانية ليست سوى رأس جبل جليد لتنافس جيوسياسي خطر بين الغرب وروسيا التي تحاول العودة إلى الميدان الدولي.⁽²⁾

ونستدل على ذلك من واقع الإحداث والأزمات الدولية، فقد أثار تأخر حسم الأزمة السورية وإنهاءها، تساؤلات عدة عن العلاقة بين القوة العسكرية الأميركية وتأثيرها السياسي العالمي، إذ إنَّ الفشل الأميركي بمواجهة التحديات السورية وحلحلة الأزمة النووية الإيرانية، وتحمل أعباء الأزمة الاقتصادية الأميركية جعل أوباما في حالة

(1) للمزيد انظر: جفري مانكوف، مصدر سابق، ص ص 22-23.

(2) رياض طيارة، مصدر سابق، ص 2.

ارتباك،⁽¹⁾ وأكدت هذه العوامل النظرية القائلة بانكفاء القوة الأميركية في الشرق الأوسط التي تبناها الخبراء في الولايات المتحدة، فوصفت الباحثة روزا بروكس في مقال للفورين بوليسي 2013 Foreign Policy الولايات المتحدة بالعملاق الجريح، ونشر ديفيد بروتكوف في فورين بوليسي 2013 مقاله بعنوان «أميركا المحدودة» Limited America وذكر فيه «إنَّ الولايات المتحدة انتقلت من كونها قوة عظمى إلى مجرد معلق سياسي على أحداث العالم». فضلاً عما تقدم، إن تعليق المساعدات العسكرية المالية الأميركية للحكومة المصرية يدل على مزيد من الارتباك الأمريكي حيال الوضع المصري، ما أثار المزيد من التساؤلات في أميركا والعالم، عن تراجع دورها في الشرق الأوسط، ومدى تأثيرها على مراكز القرار فيه.⁽²⁾

وعلى الرغم من إن الرد الروسي السريع والفعال ضد الأعمال الحربية الجورجية، ولد انتقادات قوية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين اتخذوا إجراءات ضعيفة محاولين الضغط على العملاق الأورو-آسيوي، ليعيد النظر في موقفه الخاص بالاعتراف باستقلال جمهوريتي أبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية، وقد تجاهلت روسيا ذلك، فموقفها المقنع والثابت أمام المناورة الجيوسياسية المضادة، صار مقررًا في تعزيز صورتها على المستوى العالمي.⁽³⁾ كذلك ورغم التوتر الشديد والمتزايد الذي يكتنف العلاقات بين روسيا والغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، يستمر حرص الطرفين على عدم بلوغ الأمر حد المواجهة المباشرة أو الصدام المسلح بينهما. وقد يلجأ الطرفان إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية، وقد تحدثت وجهات دبلوماسية بينهما داخل مجلس الأمن، ويصل الأمر حد التراشق اللفظي والاتهامات المتبادلة في كثير من الأحيان، دون أن يُترجم ذلك كله إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين يخرج منها الجميع مدمرًا ومهزومًا.⁽⁴⁾ ومما لا يرقى إليه الشك أن العملاق الأورو-آسيوي، استمر ومن خلال أجندة

(1) أسامة أبو أرشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية- محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، مصدر سابق، ص 2.

(2) ميسون يوسف، مصدر سابق، ص 2.

(3) اليهاندر كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص 115.

(4) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 6.

دبلوماسية مكثفة وحوافز مختلفة في توسيع هذا النفوذ، في مجالات جديدة مستعيداً حضوره، بعد أن تراجع وحل الغرب مكانه، وقد جرى الأمر نفسه في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، فالروس زادوا من نشاطهم يحدوهم الأمل في إعادة بناء شراكات سياسية واجتماعية - اقتصادية اوراسيوية.⁽¹⁾

كما إن صراع الإرادات وحرب تكسير العظام بين روسيا والغرب لن تدوم، فمن الواضح أن محاولات الغرب للتحكم في الاتحاد الروسي الذي فاق من غفوته لم تكلل بالنجاح، وسيدرك الغرب عاجلاً أم آجلاً أنه لا يمكن عزل روسيا وأنها أصبحت أقوى وأكبر من أن تقاد أو تكون تابعاً، وأن السبيل الوحيدة للتعامل معها هو من منطلق الاحترام المتبادل والشراكة، وأن التحول إلى عالم متعدد القوى أصبح حقيقة لا يمكن تجاهلها، والقطبية الواحدة أصبحت من الماضي، كما ستأخذ روسيا وقتاً حتى تستعيد بعض الثقة في الولايات المتحدة ونياتها تجاه روسيا، وسيظل التناقض الاستراتيجي وأزمة الثقة هو السمة الغالبة للعلاقات بين الجانبين في المستقبل المنظور.⁽²⁾

كما من المتوقع أيضاً أن تقود المحاولات الأمريكية لاحتواء صعود روسيا والصين عسكرياً واقتصادياً، كلتا الدولتين إلى التعاضد معا في مواجهة الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، وهو ما سيمثل بداية لسلسلة متوالية من التفاعلات الدولية التي من شأنها أن تقود في النهاية إلى «حرب باردة جديدة» (في حال عدم تقبل الولايات المتحدة لذلك) تدفع أوروبا نحو الحياد. وربما يكون قرار الصين أخيراً إنشاء بنك آسيوي جديد للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية، أحد المؤشرات المهمة على هذه الحرب، إذ يمثل هذا البنك، حال بدء تشغيله الفعلي على أرض الواقع، نقلة نوعية جديدة من شأنها تعديل النظام المالي العالمي، الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة حالياً بشكل رئيس.⁽³⁾

(1) مجموعة باحثين، ما بعد الربيع العربي في العلاقات الدولية - من الأمل السياسي إلى الصراع الجيو-استراتيجي، مصدر سابق، ص 44.

(2) نورهان الشيخ، البحث عن المكانة: نظام عالمي جديد بدور روسي مؤثر، مصدر سابق، ص 6.

(3) احمد قنديل، البحث عن تعددية قطبية: محاولات حثيثة لإعادة صياغة النظام العالمي، مصدر سابق، ص 12.

كما إن أوروبا تتطلع إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب لا تهيمن عليه الولايات المتحدة يسوده القانون الدولي وعمل المنظمات الدولية وهو ما ترغب الإستراتيجية الروسية في تحقيقه، وهذا يعني انه لابد من إيجاد حالة من التوازن في التعامل وفي العلاقة وإثبات الخصوصية الروسية والدور الروسي الإقليمي والدولي وبالشكل الذي يحرص فيه كلا الطرفين على تحقيق مصالحهم. إذ إن التعامل الثنائي بين روسيا والغرب سيكون قائماً على الرغبة والإمكانية الروسية إلى جانب المصالح الذاتية المشتركة بين الطرفين.

المطلب الثاني

تعاون صيني - ياباني - هندي

لا شك أن أهمية محاولة استجلاء الموقف الصيني وتفاعلاته على الصعيد الدولي يأتي بالأساس من أن الصين باتت تعد بين مصاف القوى العالمية في عالمنا المعاصر ليس فقط نتيجة قدراتها العسكرية الهائلة التي جعلتها تشغل المكانة الثالثة من ناحية القدرة النووية، وإنما لشغلها نفس المكانة من ناحية مستوى حجم الناتج القومي الإجمالي، ناهيك عن القوة الديمغرافية التي تتمتع بها، وهي تمهد للمشاركة في هندسة النظام الدولي بأكمله، وإعادة صياغة التوازنات الجيوإستراتيجية من جديد من خلال تأثيرها الفعال.⁽¹⁾ ومنذ العام 1993، عملت على إقامة شراكات ثنائية مع الكثير من القوى الكبرى في العالم، بما فيها الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والهند، اليابان، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، فضلاً عن دول في المحيط المباشر للصين.⁽²⁾ وهناك العديد من الفرص الداعمة لتحقيق هذا الاحتمال، من أهمها ما يأتي:

الأداء الاستراتيجي الدولي للصين

تعد الصين الأولى عالمياً من ناحية الموارد البشرية، وفي معدل سرعة النمو الاقتصادي، وتمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمياً من ناحية القوة الشرائية، كما تمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط التكنولوجيا وقوات مسلحة ومدربة على حرب العصابات هي الأضخم عالمياً، ولديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا، وهي الرابعة عالمياً من ناحية المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة، وتمتلك موقعاً استراتيجياً يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية، وتعد الثالثة

(1) Fareed Zachariah, The Future of American Power: How America Can Survive, Foreign Affairs, May/June vol. 87, No(3), Washington, 2008, pp 22-23.

(2) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 102.

فضائياً بعد الولايات المتحدة وروسيا.⁽¹⁾ فضلاً عما تقدم، فإن الصين قد زادت، بشكل ملحوظ، تأثيرها الدولي عبر توسعها الاقتصادي والاستثمارات والتجارة، وهي تمر في مرحلة من التصنيع والتحضر السريع معتمدة على جاهزية واسعة لقوة العمل، والرأس مال والاستهلاك المتزايد، المدعوم بعملية استثمار داخلي وتنافس كبير بين شركاتها، على الرغم من السيطرة على الاقتصادات الكبرى، تحت إدارة الدولة الصينية الفاعلة.⁽²⁾

وقد تواصل الصعود الصيني بشكل لافت للنظر، وحققت أعلى معدل للنمو في العالم رغم تراجعها، وجاء استعدها لمساعدة منطقة اليورو على مجابهة أزمة الديون السيادية بعدها رسالة مفادها إن استمرار النظام الرأسمالي العالمي مرهون بالدعم الصيني، بما يعنيه ذلك من إضافة لدور الصين ووزنها العالمي، كما إن روسيا استعادة عافيتها إلا أنها لم تستطيع ممارسة دور القوى العظمى الموازنة للولايات المتحدة بعدها وريثة الاتحاد السوفيتي من دون التحالف مع القوى الصاعدة.⁽³⁾ وتؤكد معظم البيانات والمؤشرات على أن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن الصعود الصيني، فوفقاً لمعدلات نمو الاقتصاد الصيني التي شهدتها خلال العقدين الماضيين يرى الباحثين إذ استمرت النمو على هذا المنوال فإنها ستصبح القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وقد ذكرت شبكة فوكس نيوز الإخبارية الأمريكية، نقلاً عن تقارير صندوق النقد الدولي، أنه للمرة الأولى منذ عقود، تفقد الولايات المتحدة الأمريكية وضعها بوصفها أكبر اقتصاد في العالم، وقالت الشبكة إنه في تشرين الأول عام 2014، تجاوزت الصين الولايات المتحدة من ناحية الناتج المحلي الإجمالي للدولار وقدرته الشرائية، وقد زادت حصة الصين من الناتج العالمي إلى 16,48% مقابل 16,28% للاقتصاد الأمريكي، إذ بلغ حجم الناتج الاقتصادي الوطني للصين 17,6 تريليون دولار، مقابل 17,4 تريليون للولايات المتحدة، وذكر تقرير الصندوق أنه قبل 14 عاماً كانت أمريكا تنتج أكثر من الصين بثلاث مرات.⁽⁴⁾

(1) فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص 214.

(2) نقلاً عن: اليهاندر كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص 111.

(3) Dominic Wilson and Roopa Purshothaman, Dreaming with BRIC'S: The Path To 2050, Goldman Sachs Global Economic, Paper No.99,2003,pp.19-20.

(4) عبد الكريم حمودي، الصين تقود الاقتصاد العالمي وتحقق أعلى معدل للنمو، صحيفة الخليج أونلاين، 13-1-2015، على الموقع: <http://alkhaleejonline.net/lang/ar/#!/ar>

كما إن الصين وروسيا الاتحادية قادران على مجابهة الهيمنة الأمريكية عن طريق إقامة تحالف استراتيجي بينهما، وأنها قادرة على التوصل لحل سلمى لمشاكلها مع تايوان من خلال الحوار والتعامل السلمي، وتشهد تفاعلاتها الدولية تطوراً ملحوظ في إطار النظام الدولي، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران وضرب سوريا،⁽¹⁾ فضلاً عن إبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية، كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى المشاركة في إدارة التفاعلات العالمية وفي مستقبل توازناته.⁽²⁾ واقتصادياً لم يعد النظام الليبرالي الغربي هو النموذج الاقتصادي الأوحده بعد أن أثبتت التجربة نجاح نماذج دولية مغايرة، مزجت ما بين ديناميكية اقتصاد السوق ونظامها السياسية والثقافية الخاصة، ونجحت في تبوأ مكانة متميزة على خريطة الاقتصاد العالمي شرقاً وغرباً، بعيداً عن النموذج الليبرالي الغربي، وليس أدل على ذلك من الصعود الصيني، وتقدم البرازيل وتجربة جنوب أفريقيا.⁽³⁾

وفي إطار الصعود الكبير الذي حققته الصين خلال العقود الثلاثة السابقة الذي اتسم بالسلمية، وارتكز على مبادئ ثابتة مثلت منطلقات لإستراتيجية الصين الإقليمية والدولية منذ استقلالها الحديث عام 1949، التي انطوت في خمسة مبادئ هي: الاحترام المتبادل لسيادة الدولة الوطنية ووحدة أراضيها، وعدم اعتداء دولة أخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية، والتعامل على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بين الدول، والحفاظ على التعايش السلمي والاستقرار على المستوى العالمي، واستمدت الصين من هذه المبادئ

(1) جون ثورنتون وستيفاني كلين-البراندت واندرو سمول، «الصين المتغيرة-احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه الدول المارقة»، دراسات عالمية، العدد (78)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 36.

(2) ناصيف حتي، مصدر سابق، ص 76.

(3) أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (187)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2012، ص ص 58-59.

أهدافاً متعددة سعت إلى تحقيقها بما يتوافق مع اعتبارات المصلحة القومية العليا لها،⁽¹⁾ وعليه اتجهت الصين خلال العقدين الأخيرين لبذل جهود دؤوبة في مجال دفع السلام والتنمية في عديد من أنحاء العالم، إذ تحولت الدبلوماسية الصينية إلى أداة إيجابية فاعلة في تعزيز دور الصين السياسي والاقتصادي والثقافي على المستوى الكوني، بالشكل الذي جعل الصين تأخذ زمام المبادرة في السعي لإقامة علاقات خارجية جيدة ومتنوعة مع دول وشعوب العالم وهو ما يظهر من ناحيتين في تطوير علاقاتها وشراكاتها الإستراتيجية مع الدول المتقدمة والدول النامية على حدٍّ سواء.⁽²⁾

كما إن الإستراتيجية الصينية بدأت تبحث عن مكانة عالمية، أفرزتها عدد من المؤشرات، من أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأمريكية، وكذلك وقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران، وإبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي منها دولة الإمارات والسعودية، كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع، بحكم ما تمتلك من مقومات القوة إلى مشاركة الولايات المتحدة في اتخاذ القرارات العالمية ولو في المستقبل المنظور.⁽³⁾

وفي ظل السعي الأمريكي لاستغلال موقعها وتفوقها العسكري الاقتصادي لممارسة نفوذها وتحقيق أكبر قدر ممكن من التفوق لكي لا تستطيع أية قوة مجابهتها مما يعني سعيها لتبني مشاريع من شأنها ضمان أمنها وتفوقها، وقد كان الاهتمام الأمريكي منصباً على منطقة آسيا الوسطى، وركزت على مواضيع عدة منها السلاح النووي الكازاخستاني والإصرار على ضمها في إطار الشراكة من أجل السلام في إطار حلف الأطلسي ومنع الهيمنة الروسية على الدول في تلك المنطقة وقد اعتمدت دبلوماسية هادئة مع الدول الآسيوية، وكذلك عملت الولايات المتحدة على ردع ودحر القوى العسكرية للدول

(1) أحمد قنديل، التنافس المنضبط : الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي، مجلة

السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (198)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014، ص 9.

(2) عبد الناصر جندلي، مصدر سابق، ص ص 389-390.

(3) فوزي حسين حسن، الصين واليابان، مصدر سابق، ص 216.

الإقليمية الكبرى في المنطقة، أولاً: من خلال تأمين حضور عسكري يتحلى بمصداقية، ثانياً: المساهمة في العمليات السلمية المتعددة الأطراف، ثالثاً وأخيراً الوقوف بوجه انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد استغلت الولايات المتحدة نقاط ضعف الدول الكبرى الآسيوية، فمثلاً أن روسيا والصين لديهما قوة عسكرية واقتصادية ولكنهما يفتقدان القوة التكنولوجية في الوقت الذي تمتلك فيه اليابان والاتحاد الأوروبي للقوة الاقتصادية والتكنولوجية إلا أنهما يعانيان الضعف العسكري، وهو ما دفعهم إلى اللجوء نحو تشكيل شراكات جديدة مضادة لإستراتيجية الهيمنة الأمريكية.⁽¹⁾ ومن هنا فإن الإستراتيجية الصينية ومقاربتها إزاء قضايا السيادة والتدخل إلى إحراز التوازن بهدوء مع الولايات المتحدة ورسم بيئة التوازنات الجيواستراتيجية بطرق أكثر اتساقاً والمصالح الصينية، وقد ينطوي الأمر في «بعض الأحيان» على إبراز دعم كبير لبعض القوى أو التحشد ضدها.⁽²⁾ ويرى روبرت كابلان أن الصين باتت تشكل تحدياً للنفوذ الأمريكي في المحيط الهندي، فهي قوة اقتصادية واعدة. وعلى الرغم من مساعيها لتطوير القدرات البحرية، فلا يزال البون شاسعاً بين قدراتها والقدرات الأمريكية، ولكن المعضلة تتمثل في تسارع وتيرة الصعود الصيني بالتزامن مع استنزاف القوى الأمريكية إبان العقد الأخير، ويخلص إلى أن المستقبل سينطوي على نمط من العلاقات الأمريكية - الصينية، يتضمن التنافس والتعاون في آن واحد، فالصراع لن يكون المقاربة السائدة، لاسيما أن مجريات الأمور أثبتت إمكانية التعاون، كما حدث على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية.⁽³⁾

ومنذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة المسيطرة في العالم في خلال الحرب العالمية الثانية، سعت إلى الحفاظ على نظام السيطرة العالمية، ولكن ليس من السهل المحافظة على هذا المشروع، لأن هذا النظام بدأ يندثر مع انعكاسات مهمة على

(1) انظر: أحمد قنديل، التنافس المنضبط : الصعود الصيني وسيناريوهات تحدي القطب الأمريكي،

مصدر سابق، ص 11.

(2) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 218.

(3) Robert D. Kaplan, Monsoon: The Indian Ocean and the Future of American Power, New York: Random House, 2010, p 16.

المستقبل،⁽¹⁾ كما إن الصين أصبحت أكثر فأكثر لاعباً مؤثراً ومنافساً حقيقياً، وهي تؤدي دوراً قيادياً، ويزداد نفوذها بسرعة وقد تجاوز نفوذ الولايات المتحدة في دول ومناطق ذات أهمية إستراتيجية، فضلاً عن فإن سياسة الصين الخارجية تقوم أساساً على إحلال السلام، والعمل على ضمان استمراره إقليمياً ودولياً، ما يسح لها أن تحشد قوة وطاقات نموها الاقتصادي في بناء مجتمع ذي تطور اقتصادي مستمر، ومواجهة الأزمات الإقليمية والدولية مثل الموضوع النووي في كوريا الشمالية ومشاركتها في المحادثات السادسة، والأزمة النووية الإيرانية والوضع في ميانمار والسودان فضلاً عن الأزمة السورية، التي أظهرت قدرات الصين على المناورة، ودبلوماسيتها الماهرة دفاعاً عن مصالحها الخاصة.⁽²⁾ كما أقدمت الصين على منع إقامة أي مناورات عسكرية في البحر الأصفر وبحر الصين الجنوبي، ففي تموز 2010 أجبرت الصين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على نقل مناوراتهما المشتركة إلى بحر اليابان، مصدرة تحذيراً رسمياً ضد أي أنشطة عسكرية، فيما تعدد المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة لها، دون إذن مسبق.⁽³⁾

وبذلك اتجهت الإستراتيجية الجديدة للصين في تحقيق أهدافها وضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية اعتماداً على مبادئ أساسية، هي:⁽⁴⁾

أولاً: سعي القيادة الصينية بشكل عام إلى الحفاظ على مناخ عالمي مستقر يسوده الاستقرار في سبيل نزع فتيل التوترات، خصوصاً في محيطها، لتتمكن من التركيز على التحديات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في الداخل، ومن هنا فهي تحتاج إلى مناخ سلمي عالمي ومناخ ملائم في محيطها.

ثانياً: من الواضح إن الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين تهدف إلى زيادة ثروتها ونفوذها على السواء، لكن بطريقة تطمئن جيرانها إلى نيتها السلمية وتقوم على الفائدة أو المصالح المتبادلة.

-
- (1) للمزيد انظر: ستيفن والت، نهاية العصر الأمريكي، ترجمة محمد العربي، سلسلة أوراق، العدد (4)، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الإسكندرية، القاهرة، 2012، ص ص 9-11.
 - (2) نقلاً عن: اليهاندر كاسترو اسبين، مصدر سابق، ص 111.
 - (3) أيان بريمر، مصدر سابق، ص 43.
 - (4) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص ص 27-28.

ثالثاً: تسعى الدبلوماسية الأمنية الجديدة إلى تطويق ما تراه نفوذاً أمريكياً مفرطاً في المحيط الصيني، مع الحرص في الوقت نفسه على تفادي إي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة - وكل ذلك، في سبيل رسم بيئتها الأمنية الخاصة، وبحسب وانغ جيسي Wang Jisi كبير المحللين الصينيين للعلاقات الأميركية - الصينية، يقول «على الصين أن تمارس دوراً دفاعياً، وهي في غنى عن أن تنظر إليها الولايات المتحدة كعدو».

ومن هنا فإن الصين تنتهج إستراتيجية تعكس تنامي نفوذها في العالم، وتسعى لضمان الظروف الملائمة لتحسين نموها الاقتصادي، من خلال تأكيدها على مناطق حسن الجوار ومناطق ازدهار متبادل على طول حدودها، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق والبلدان «المهمة» سواء بسبب احتياطاتها الغنية من المواد الخام والطاقة، أو تقنياتها العالية ونماذجها الابتكارية، في الوقت نفسه، فإن الطريقة التي انتهجتها في ممارسة النفوذ يستند على «القوة الناعمة» التي تقوم على الإدماج الاقتصادي النشط والمشاركة التنموية والاستثمارية، ويذكرون دراسة أجراها «معهد روبرت فاجنر للإدارة العامة» في جامعة نيويورك تكشف أن «المساعدات والمشاريع الاقتصادية المدعومة حكومياً المقدمة للعديد من البلدان في أفريقيا وأميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا شهدت نمواً مطرداً من أقل من 1 بليون دولار في 2002 إلى 27,5 بليون دولار في 2006 و 25 بليون دولار في 2007».⁽¹⁾

التعاون الصيني - الياباني

وضمن مسار التقارب بين الصين واليابان، الذي تم الإعلان عنه في خلال الزيارة الكارثية دبلوماسياً للرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين إلى اليابان في تشرين الثاني 1998، وآثر الجانبان فيها إقامة شراكة «ودية قائمة على التعاون».⁽²⁾ كذلك المشاورات الأمنية الرابعة بين وزارة الدفاع الوطني في جمهورية الصين الشعبية ووكالة الدفاع في اليابان التي أجريت في كانون الثاني 2004 المشاورات الأمنية الخامسة أجريت في تشرين

(1) توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 112.

(2) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 105.

الأول 2004 والحوار استراتيجي صيني - ياباني بدأ في أيار 2005.⁽¹⁾ وكذلك قام رئيس الوزراء شينزو أبي وصوله إلى السلطة في أيلول 2006 بزيارة تاريخية إلى الصين ساهمت في تحسين العلاقات بعد تدهورها في عهد سلفه جونيشيرو كويزومي 2001-2006، وعدّ تومويوكي كوجيما، الأستاذ بجامعة كيو اليابانية، إن هذه الزيارة «ترمز إلى مرحلة جديدة في العلاقات الصينية اليابانية وستسهم في استقرار وأمن المنطقة بأسرها»، وهكذا وتحسنت العلاقات منذ إن تولى أبي رئاسة الوزراء في اليابان لحل العديد من القضايا الشائكة، وقال شي ينهونج أستاذ العلاقات الدولية في جامعة رنمين في بكين «الزيارة مهمة لأن هناك الكثير من المشكلات في العلاقات الثنائية».⁽²⁾

كما وصل وزير الدفاع الصيني كاو غانغشوان السابق في آب 2007 إلى اليابان في أول زيارة لمسؤول في منصبه منذ تسع سنوات، في إشارة جديدة إلى التقارب الجاري بين البلدين المتخاصمين على أمل تخفيف حدة التوترات التي أدت إلى وقف الزيارات العسكرية الرفيعة المستوى، ويعد التقارب الجاري بين الصين واليابان من الانجازات الدبلوماسية التي حققها أبي.⁽³⁾

وفي 14 كانون الأول 2009 اجتمع نائب الرئيس الصيني شي مع رئيس الوزراء الياباني يوكيو هاتوياما الياباني، وقال شي خلال الاجتماع «إن الحكومة الصينية والزعماء الصينيين يولون أهمية كبرى للعلاقات بين الصين واليابان، وان الغرض من زيارتي هو زيادة تحسين العلاقة الإستراتيجية متبادلة المنفعة»، وأضاف «إن العلاقات بين الصين واليابان إيجابية، وان تنمية العلاقات الثنائية لن تقتصر فائدتها على البلدين وحدهما، وإنما ستساعد أيضا في تعزيز السلام، والاستقرار، والرخاء في آسيا، وفي العالم اجمع». من جانبه قال هاتوياما انه اجتمع مع الرئيس الصيني هو جين تاو، ورئيس مجلس الدولة ون جيا باو في عدد من المناسبات منذ توليه منصبه، وهذه المرة يقوم باستضافة نائب الرئيس الصيني شي. وكل ذلك له أهميته البالغة بالنسبة للتنمية المستقبلية للعلاقات بين الصين

(1) المصدر نفسه، ص 116.

(2) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 408.

(3) ———، وزير الدفاع الصيني في طوكيو في خطوة تقارب جديدة بين الجارين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (10502)، في 30 / 8 / 2007، ص 3.

واليابان. وقال شي جين بينغ إن الصين ستواصل العمل مع اليابان من اجل معالجة الأزمة المالية العالمية، وإعادة التجارة الثنائية والاستثمار المتبادل إلى مسار النمو المستقر. كما أعرب هاتوياما عن استعداد اليابان لمواصلة التعاون مع الصين في مجالات مثل الحفاظ على الطاقة، وحماية البيئة، ومكافحة التغير المناخي، وحول التعاون الإقليمي، قال شي إن فكرة «مجموعة شرق آسيا» التي طرحها هاتوياما تعد هدفاً مشتركاً لجميع الدول في المنطقة، وأنه يتعين على الصين واليابان، كقوتين كبيرتين في آسيا، تدعيم التعاون، والقيام بأدوار قيادية في تعزيز التعاون الآسيوي. كما أطلع شي هاتوياما على موقف الصين إزاء القضايا المتعلقة بتايوان، والتبت، وشينجيانغ، مؤكداً على أن هذه القضايا تمس المصالح الجوهرية للصين، وأعرب رئيس الوزراء الياباني عن تفهمه واحترامه لموقف الصين إزاء هذه القضايا، قائلاً انه يجب أن يكون لدى اليابان الشجاعة لمواجهة التاريخ، والعمل جاهدة من اجل بناء علاقات مع الصين موجهة إلى المستقبل.⁽¹⁾

وشهدت العاصمة الصينية «بكين»، 2013، لقاء قمة بين الرئيس الصيني «شي جين بينغ»، ورئيس الوزراء الياباني «شينزو آبي»، بعد عامين من العلاقات المتأزمة بين البلدين، بسبب خلافات على مجموعة جزر متنازع عليها، والتقى الرئيس الصيني في قاعة الشعب الكبرى بميدان «تيانانمين»، رئيس الوزراء الياباني، الذي قدم إلى بكين لحضور قمة قادة أبيك (APEC)، منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وأكد، جين بينغ، أن بناء علاقات مستقرة وطويلة المدى بين البلدين الجارين؛ يصب في صالح منافعهما المشتركة، كما إنه يتوافق مع توقعات المجتمع الدولي.⁽²⁾ وقال جين بينغ «إن العوامل التي مارست دوراً سلبياً في العلاقات بين الصين واليابان، خلال السنتين الأخيرتين واضحة»، معرباً عن أمله في أن تنتهج اليابان طرقاً مناسبة للتعامل مع المشكلات، ومضيفاً أن اليابان يمكنها بناء علاقات صداقة موجهة نحو المستقبل مع جيرانها، فقط في حالة التزامها بالوعود التي قطعتها في الماضي، كما أعرب، جين بينغ، عن أمله في أن تتبنى اليابان طريق التنمية السلمية، وأن تنتهج سياسات أمنية حكيمة، وأن تزيد من الثقة المتبادلة مع جيرانها، وتمارس دوراً بناءً لتأسيس الاستقرار والسلام في

(1) Alyson Bailes, Op, Cit, p 105.

(2) Ibid, p 101.

المنطقة، بدوره أشار، آبي، إلى الاتفاق الذي توصل إليه البلدان قبل أيام يحسن العلاقات بينهما، مضيفاً أن الحكومة اليابانية أظهرت في الماضي سعيها من أجل الالتزام بالوعود التي يقطعها قادة اليابان.⁽¹⁾ وفي اب من عام 2013 عقد في اليابان اجتماع للمنتدى الياباني الصيني المشترك للطاقة الذي تم إنشاؤه في 2006، وتم في ذلك الاجتماع التوقيع على 47 بنداً ومشروعاً للتعاون بين الجانبين وفي مجالات الطاقة والتكنولوجيا، ويمكن القول إنهما سيتغلبان في المستقبل القريب على أزمة نقص الثقة الموجودة بينهما من خلال إعطاء أهمية وأولوية للتعاون المشترك.⁽²⁾

وتنطلق الإستراتيجية العسكرية الصينية في التعامل مع اليابان من الحكمة القائلة بأن تعدّ «جارك صديق ومنافس»، فقد كانتا الصين واليابان أصدقاء منذ عام 1978 بعد معاهدة السلام والصداقة بينهما، ليتعاونوا في كثير من المجالات منذ ذلك الوقت، ولتؤكد قيادتهما مراراً بأهمية هذه العلاقة الإستراتيجية المفيدة للجانبين، كما قامتا هاتان الدولتان في عام 2009 بتدريبات عسكرية مشتركة للتعاون في عمليات الطوارئ ضد الكوارث الطبيعية، وقد يعكس ذلك دور التعاون المشترك في المحافظة على أمن هذه المنطقة، وربما أيضاً مع كوريا الجنوبية، كما إن هناك تعاون صيني ياباني من خلال آسيان+3 التي هي المجموعة المفضلة للتعاون الاقتصادي والمالي من قبل الصين، بينما تفضل اليابان التعاون من خلال آسيان+6 التي تضم الهند وأستراليا ونيوزيلندا.⁽³⁾

كما اتبعت الصين منذ أواخر القرن الماضي إستراتيجية آسيوية تعتمد على التعاون الاقتصادي والابتعاد عن التنافس الاستراتيجي والمواجهة مع جيرانها، وكان الهدف من ذلك هو الحفاظ على مناخ إقليمي ودولي سلمي ومستقر يسمح لها بالتركيز على مشاكلها الداخلية ومواصلة نموها الاقتصادي، ويسمح أيضاً بتدفق رؤوس الأموال والسلع بينها

(1) مارتين فيلدشتاين، إستراتيجية نمو لا تناسب اليابان، صحيفة الرأي، العدد (7058)، 6 شباط 2013، ص3.

(2) باولا هاريل، الصين واليابان.. تقارب بعد عامين من الخلافات، مجلة الصين اليوم، العدد (4)، الصين، 2013، ص 12.

(3) خليل حسن، العلاقات اليابانية الصينية، صحيفة إيلاف الإلكترونية، العدد (4556)، 11 تشرين الثاني 2013، على الموقع: <http://www.elaph.com/Web/>

وبين شركائها، وهكذا خلقت الصين مجالاً اقتصادياً تقوم فيه بالدور المحوري، وكنتيجة لذلك تطورت العلاقة الاقتصادية بين الصين واليابان بشكل كبير خلال العقد الماضي، وبحلول عام 2007، أصبحت الصين أكبر شريك اقتصادي لليابان، وفي عام 2011 بلغ الحجم التجاري بينهما حوالي 345 مليار دولار، أي ما يعادل 9% من التجارة الخارجية للصين، و21% من الحجم التجاري الكلي لليابان، ويزيد حجم الاستثمارات اليابانية في الصين عن 12 مليار دولار عام 2011، أي ما يعادل 11% من الاستثمارات اليابانية في الخارج، ليصل حجم الاستثمارات اليابانية المتراكمة في الصين منذ 1996 إلى 83 مليار دولار.⁽¹⁾

وضمن احتمالات المستقبلية للعلاقات الصينية اليابانية، التي ستشهد تعاون بين شريكين يكملان بعضهما البعض، بظهور نظام إقليمي جديد، وسيعتمد توازن هذا النظام على مدى التكامل والتكافل في المجتمع الآسيوي، وسيستمر التكامل الاقتصادي، ويتوسع التعاون في مجالات الأمن الإقليمي، وضرورة التخلص من الفقر، ومحاربة الأوبئة، والعمل على حماية البيئة، كما ستعمل الصين لتفرض نفسها كالقائد الآسيوي اقتصادياً واستراتيجياً، وقد يفرض ذلك الواقع عليها أن تحل محل اليابان كقائد آسيا الاقتصادي، ولتوقف طموحات اليابان الإقليمية، كما إن طموحات الصين للقيادة الآسيوية هي خطوة أولى نحو قيادة عالمية، فلم تنسى الذاكرة الصينية مملكتها المتوسطة، وكمرکز قيادي للكون، رؤية الصين واضحة نحو قيادتها العالمية مع ثقتها في مؤهلاتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية التي ستحقق طموحاتها المستقبلية.⁽²⁾

وبذلك فإن العلاقة بين البلدين ستصبح متداخلة ومتينة جداً، فهما يعتمدان على بعضهما في الاستيراد والتصدير والاستثمار وخلق الفرص التنموية، وتستورد الصين المنتجات نصف المصنعة والآليات والمعدات عالية التكنولوجيا التي تُعد حيوية لقطاعها الصناعي وتمكنها من تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية خصوصاً أوروبا والولايات المتحدة، ونقلت الشركات اليابانية الصناعات التي تعتمد على اليد العاملة بكثرة إلى

(1) عبد الرحمن المنصوري، الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2013، ص ص 2-3.

(2) خليل حسن، مصدر سابق، ص 5.

الصين لتجعل منها قاعدة صناعية للشركات اليابانية، وقد ساعدها ذلك كثيرًا في الحفاظ على تنافسها على المستوى العالمي، ويعمل ما يزيد عن 23000 شركة يابانية في الصين وتوفر ما يزيد عن 10 ملايين فرصة عمل، وتعد الصادرات إلى الصين مهمة بالنسبة لليابان التي عانت من مشاكل اقتصادية كثيرة في العقدین الأخيرین، إذ توفر السوق الصينية، التي ستصبح أكبر سوق استهلاكية في العالم في غضون سنوات، سوقًا كبيرة جدًا للمنتجات اليابانية.⁽¹⁾

وفي إطار تصاعد دور الاقتصادات الصاعدة فضلًا عن التكتلات الدولية والإقليمية، بعد أن اخذ هامش التفوق الغربي في التراجع والتقلص، فإن اليابان ورغم كونها الضلع الثالث في مثلث الصعود الآسيوي، إلا أنها بدأت في الأفول تحت وطأة تراجع معدلات نموها وتراجع مكانتها الاقتصادية العالمية، كشأنی اكبر اقتصاد عالمي، بعد ما حققته من تقدم ونمو اقتصادي في الثمانينيات وصف المعجزة، وهو ما كان مصدر ثقلها العالمي، إذ فاق ناتجها المحلي الإجمالي آنذاك نظيره الأمريكي، وقد أدى ما تعرضت له في آذار 2011 من زلزال وتسونامي مدمرين، وتسرب إشعاعي لمحطة فوكوشيما النووية، وما أحدثه كل ذلك من خسائر جسيمة في الأرواح والأموال، إلى تقليص فرص تقدمها، ما دفعها إلى تنمية علاقاتها مع الصين.⁽²⁾

فبعد كارثة 2011 النووية وجدت اليابان نفسها أمام ضرورة إعادة النظر في سياستها النووية، بينما تريد الصين الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي من خلال تكريس صورتها بعددًا أكبر مستهلك للطاقة في العالم خلال العقدین المقبلین، إذ سيصل اعتمادها على النفط الخارجي إلى 80% بحلول عام 2030 ويعني التعاون الثنائي بالنسبة لليابان المزيد من فرص الاستثمار للشركات اليابانية في الصين، والمزيد من التعلم والمعرفة التقنية بالنسبة للصينيين.⁽³⁾

(1) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سابق، ص 2-3.

(2) أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مصدر سابق، ص 58.

(3) باولا هاريل، مصدر سابق، ص 14.

ويعود الحرص الصيني على ترجيح كفت علاقاتها مع اليابان، إلى القلق من دفع الولايات المتحدة لليابان، التي تستقبل التوجه الأمريكي برضا، إلى تمتين علاقات إطار رباعي ياباني-أمريكي-هندي-استرالي في فضاء آسيا- المحيط الهادي ليكون له هوية سياسية تقوم على نظام الديمقراطية، وتحرص اليابان على أن تطمئن الصين بأن مثل هذا الهيكل الرباعي لن يكون حافة لتطويق الصين.⁽¹⁾ كما إن التهديدات الجديدة التي تواجهها اليابان باتت غير مستقرة ومتنوعة، والتصدي لها لن يكون ناجحاً، بجهود فردية أو ثنائية، فانتشار الأسلحة النووية في شرق آسيا، خاصة كوريا الشمالية يضع اليابان أمام خيارات صعبة، أولاً: مواجهة مباشرة لردع كوريا الشمالية بقدرات يابانية لا تستبعد حيازة أسلحة نووية، ثانياً: الوثوق بالتحالف الياباني-الأمريكي، ثالثاً: طوق علاقات متعددة لاحتواء الظاهرة، وبما أن البديل الأول غير مرخص به ولا يحظى بالرضا داخلياً، فإن البديلين الآخرين يصلحان لمعالجة الظاهرة، وفضلاً عن ذلك، هناك تهديدات الإرهاب وأمن خطوط النقل البحري للنفط والغاز الطبيعي، ولحسن حظ اليابان أنه على الرغم من تنافسها مع الصين على الطاقة، إلا أن كليهما تعتمدان على استيراده من الخارج وتحرصان على سلامة مناطق نقله من الخليج العربي وعبر مضيق ملقا،⁽²⁾ ولن يكون في وسع الجهود اليابانية الدفاعية تغطية هذه الرقعة الواسعة بحراً كما إذ ليس من أغراض التحالف مع الولايات المتحدة إعطاء الأولوية لهذه التهديدات، لذلك فإن علاقة مثلث ياباني- أمريكي - صيني يمكن أن تتعهد معالجة هذه التهديدات.⁽³⁾

-
- (1) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 423.
- (2) يقع مضيق ملقا بين شبه الجزيرة الماليزية وسومطرة بوابة تربط بين المحيطين الهادي والهندي، ويمتد لـ 1080 كيلومتر، وعرضه الشمالي الغربي 370 كيلومتر، وعرض جنوبه الشرقي 37 كيلومتراً فقط، ويتراوح عمقه ما بين 25 متراً و113 متراً، جنوب شرقه ضحل بينما شماله الغربي عميق، يقع مضيق ملقا في حزام مناخي هادئ جميع يساعد جداً على الملاحة والإبحار، ونظراً لما يتمتع به مضيق ملقا من مكانة إستراتيجية وقيمة اقتصادية مهمة، اخذ يطلق عليه بالعقدة التي تورق أمن الطاقة، وتخوض الولايات المتحدة والصين واليابان والهند نزاعاً قوياً في السيطرة على هذه المنطقة. عبدالجليل زيد المرهون، البيئة الجيوسياسية لمضيق ملقا، صحيفة الرياض، الرياض، 20 أيار 2011، ص 2.
- (3) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 410.

وتساعد المقاربة الأكثر ديناميكية إزاء آليات الأمن الإقليمي، الصين، على ضمان بقاء اهتمامها مركزاً بصورة أساسية على التحديات الداخلية الكثيرة التي تواجهها، الأمر الذي يبدو صحيحاً بصورة خاصة في ما يتصل بجهود الصين توفير مصادر الطاقة من الخارج لتغذية النمو الاقتصادي، وصون الاستقرار في الداخل، بكلام آخر، لا يساعد إقامة علاقات أفضل مع الدول المجاورة والبعيدة على السواء في كبح التوترات مع هؤلاء الشركاء فحسب، بل إنه يحسن -إلى حد كبير- الإمكانيات الاقتصادية في الداخل عبر ضمان الوصول إلى رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات الأجنبية فضلاً عن السلع الإستراتيجية، والمواد الأولية، موارد الطاقة التي تفذي النمو المطرد للصين.⁽¹⁾

ولعل إمكانية تحقيق تقارب ياباني- صيني يعد أحد أشكال المحاور الجديدة التي يحتمل ظهورها في آسيا، كذلك لا تعد اليابان محوراً لتقارب ياباني-صيني فقط وإنما محوراً لتقارب ياباني-صيني-روسي، إذ إن هناك مساعي يابانية لإنشاء تجمع بين الصين واليابان وروسيا إذ تمتلك اليابان التكنولوجيا ورأس المال والصين تتوافر فيها اليد العاملة والقوة العسكرية، أما روسيا فهي غنية بالمعادن، وإن حل قضية جزر الكوريل ربما يسهم في تطوير العلاقات مع روسيا وفتح الطريق لحصول روسيا على المساعدات والاستثمارات اليابانية.⁽²⁾ ومن جهة أخرى فإن التوازن الجديد يقوم في المنطقة على مثلث استراتيجي أميركي صيني ياباني محاط بأطراف من الهند وكوريا الجنوبية وجنوب شرق آسيا، وهنا تقوم الإستراتيجية الصينية على السعي لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الاقتصاديين والسياسيين المحتملين للولايات المتحدة، مثل اليابان والهند وألمانيا، وتطوير مصالح مشتركة مع معظم دول العالم الثالث وبخاصة الآسيوية لتعزيز المكانة الصينية، وزيادة قدرة الصين على المساومة مع الولايات المتحدة واليابان، واستئناف الحوارات والاتصالات السياسية والعسكرية الرسمية مع الولايات المتحدة وحلفائها، والحفاظ على علاقات إيجابية مع دول آسيا الوسطى وإيران.⁽³⁾ انظر المخطط (8)

(1) نقلاً عن: بايتس غيل، مصدر سابق، ص 118.

(2) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، مصدر سابق، ص 85.

(3) Alyson Bailes, Op, Cit, p 106.

كانت الصين -وما تزال- تؤكد من خلال استراتيجياتها الإقليمية أنها تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي بشكل سلمي وذلك للتخفيف من مخاوف جيرانها بخصوص نواياها المستقبلية، فإذا اختارت الصين اتخاذ موقف متصلب من النزاع أو محاولة حسم النزاع عسكرياً فإنها ستثير مخاوف الدول التي تتنازع السيادة مع الصين على مجموعة من الجزر في بحر الصين الجنوبي والدول الأخرى مثل الهند التي لها مشاكل حدودية مع الصين، كما إن الحل العسكري قد يجبر الولايات المتحدة إلى النزاع، فالولايات المتحدة أكدت على لسان وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال مؤتمر صحفي عُقد عقب انتهاء لقاءها مع وزير خارجية اليابان «فوميو كاشيدا» في 18 كانون الثاني 2013، أن الجزر المتنازع عليها تقع تحت السلطة الإدارية لليابان ومن ثم فهي تدخل في إطار الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.⁽¹⁾

من جهتها تحاول اليابان، في السنوات الأخيرة، إعادة التوازن بين علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة وعلاقاتها مع الجوار الآسيوي من جهة أخرى، عبر التركيز على بناء تجمع شرق آسيا East Asian community، ففي عام 2008 قدّم الحزب الديمقراطي الياباني «رؤية أوكيناوا» التي دعت إلى نقل القاعدة الأمريكية خارج «أوكيناوا» أو حتى خارج اليابان، وعندما وصل الحزب إلى الحكم بقيادة «يوكيو هاتوياما» عام 2009، رفض تجديد فترة عمل السفن الحربية اليابانية في المحيط الهندي ضمن الحرب التي تقوم بها الولايات المتحدة في أفغانستان، وصرّحت الحكومة ضمناً بأن نشر جنود يابانيين بالخارج لن يكون بناء على طلب أميركي، بل وفقاً للمصالح الوطنية، غير أن النزاع مع الصين غير توجّهات اليابان وألقى بها مرة أخرى في أحضان الولايات المتحدة، ومنحها فرصة بناء العلاقات الأمنية مع اليابان -بعد التصدعات التي عرفها التحالف بين اليابان والولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب الباردة- وتحويلها إلى حليف إستراتيجي لمواجهة الصعود الصيني.⁽²⁾

(1) عبد الرحمن المنصوري، مصدر سابق، ص 7.

(2) المصدر نفسه، ص 8.

وعلى المستوى الإستراتيجي فإن اليابان والهند والصين تلتقي على مفهوم التوازن الدولي بصورة تعدد القوى، فلقد ترتب على انهيار نظام التوازن القوى الثنائي القطبية اندفاع الولايات المتحدة إلى زعامة العالم والتفرد فيه مستندة إلى حقيقة كونها القوة العظمى الوحيدة، وبغية مواجهة عواقب الهيمنة الأمريكية في فضاء آسيا - المحيط الهادي ليس أمام اليابان من خيارات عديدة، فهي إما أن تسعى إلى تشكيل ما يشبه حلف الأطلسي في شرق آسيا، أو تتنافس على الهيمنة مع الولايات المتحدة، أو أن تعمل على إقامة هياكل لعلاقات متعددة الأطراف عناصرها الرئيسة اليابان والصين والهند، وبالمقارنة بين البدائل الثلاثة فإن الخيار الثالث هو الأرجح والأكثر فرضاً للنجاح، إذ ليس من مصلحة اليابان إن تقف في وجه القوة الأمريكية، ثم إن الصين والهند تشاطران الموقف الياباني في تعزيز الجهود لبناء نظام دولي تعددي، فمثل هذا البناء سيعفي اليابان من مصاعب خيارات ذات كلفة باهظة مثل سباق التسلح أو الحيازة النووية وهي سياسات لا تحظى بالتأييد في الرأي العام الياباني.⁽¹⁾

الشراكة الصينية - الهندية

تعد الهند ثالث اكبر اقتصاد في آسيا وهي ذات معدلات نمو اقتصادي وسكاني مرتفع ولديها تجربة ديمقراطية عريقة، وتسعى إلى الحصول على عضوية مجلس الأمن، وتسعى لتعزيز موقعها التفاوضي الاشتراك في صنع القرار العالمي.⁽²⁾ وهو ما يجعلها محط أنظار القوى العالمية في الشراكة والتعاون معها. فالتعاون الهندي الصيني له نتائج وآثار بعيدة في السياسة الخارجية الأمريكية، ونفس الحالة بالنسبة لعلاقات تقارب الهند مع الولايات المتحدة إذ أهميتها تكمن بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في الحفاظ على الحزام الايجابي لجاره الكبير الصين، وإن إلزام التجارة بين هذين البلدين، يعني أن الولايات المتحدة بحاجة لان تفهم بأن الصين والهند واليابان سوف يعملون في المستقبل

(1) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 421.

(2) أبو بكر الدسوقي، العالم يتحول: حقائق جديدة على الخريطة العالمية، مصدر سابق، ص 58.

معاً، وأن تحريض الهند ضد الصين سوف لا ينتج ثمراً مرغوباً وكذلك الهند الأكثر أماناً وهي الشريك الأكثر ثباتاً في جنوب آسيا.⁽¹⁾

وتتمثل أهم جوانب الاهتمام المشترك بين الهند والصين في الوقت الحاضر في ما يأتي:⁽²⁾

- وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأميركية، بعده ليس في صالح أي منهما.
 - القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله الإرهاب من خطر على كل منهما، وهو ما دفع البلدين إلى إقامة مجموعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها.
- في موازاة ذلك، فقد عمدت الصين على تحسين علاقاتها مع الهند، مثلاً، عدت زيارة رئيس الحكومة الصينية السابق وين جاباو Wen Jiabao للهند في نيسان 2005 عن حق «بداية شراكة إستراتيجية بين العملاقين الآسيويين» وتوجت المصالحة التدريجية بين العدوين التقليديين، وكان لزيارة وين قد مهدت في كانون الثاني 2005 عندما ترأس نائب وزير الخارجية وي داوي Wu Dawei وفداً صينياً توجه إلى الهند لإجراء الحوار الاستراتيجي الأول من نوعه على الإطلاق والهادف إلى توسيع مدى العلاقة الثنائية المتفتحة، بما يسمح للجانبين بتبادل المذكرات الدبلوماسية الرسمية في ما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية والدولية.⁽³⁾ وفي الوقت نفسه، كانت التبادلات العسكرية الأرفع مستوى في أكثر من عقد من الزمن، تجرى بين البلدين، فقد أسست زيارة وزير الدفاع الهندي السابق جورج فرنانديز للصين عام 2004 لأرضية جديدة في مجال تطوير العلاقات العسكرية بين الصين والهند، ومهدت الطريق لمناورة البحث والإنقاذ المشتركة بين ساحلي البحرية الصيني والهندي في تشرين الثاني من العام نفسه، بدوره، زار وزير الدفاع الصيني الهند في اذار 2004، وتعهد الطرفان في خلال محادثات لقائد الجيش الهندي في الصين بتوسيع العلاقات

(1) جويس أبلبي، الرأسمالية ثورة لا تهدأ، ترجمة رحاب صلاح الدين، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014، ص 410.

(2) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص 4.

(3) عبد الرحمن عبد العال، مصدر سابق، ص 114.

بين قواتهما المسلحة.⁽¹⁾ وخلال زيارة وين جاباو Wen Jerboa في 2005، تم توقيع صفقة من اثنتي عشرة اتفاقية منفصلة ، تشمل إجراءات تهدف إلى الدفع بالروابط لتجارية والاقتصادية، ورفع التبادلات التجارية من القيمة التي كانت عليها وقتئذ أي 14 مليار دولار أمريكي إلى 30 مليار بحلول العام 2010.⁽²⁾ فغداة الزيارة ، نقل إن الصين وافقت على دعم ترشح الهند للعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، ثم وفي وقت لاحق من العام نفسه ، منحت الصين وضع المراقب في «اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي» (SAARC) وهو آلية أمنية إقليمية غالباً ما تكون بقيادة الهند.⁽³⁾

أما في ما يتعلق بمستقبل العلاقات الهندية-الصينية، فإنه يمكن القول انطلاقاً من كون أن جوانب الاتفاق والاهتمام المشترك تفوق جوانب الاختلاف بعد أن التنافس بين البلدين لا يركز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين بقدر ما يمثل تنافس على النفوذ الإقليمي، فضلاً عن أن رغبة كل منهما بأن تكون لها علاقات سلمية مع جيرانها لحاجتها إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية، وفي مقدمتها موضوع التنمية، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لاسيما الاستفادة من خبرة الهند في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطاً كبيراً، الأهم من ذلك، أن التقارب الصيني-الهندي يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة، الأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح ندا للولايات المتحدة في غضون ربع القرن القادم، كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساندة باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير.⁽⁴⁾

وعلى الرغم من اختلاف الهياكل الاقتصادية للقوى الثلاثة إلا أن العلاقات التجارية بينها تنمو بسرعة، فالصين صاحبة أعلى نسبة نمو اقتصادي ويلبها الهند، ثم إن اليابان تتطلع إلى للاستفادة من هذين الاقتصاديين البازغين، لذلك، فإن العامل الاقتصادي يمثل عنصراً أساسياً في خلق هيكل لإطار ثلاثي، ومثلما إن لكل ضلع فيه مصالحه الإستراتيجية، إلا أن اليابان هي التي يمكن عدها المرشحة لخلق مثل هذا الإطار

(1) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 108.

(2) عبد الرحمن عبد العال، مصدر سابق، ص 114.

(3) بايتس غيل، مصدر سابق، ص 109.

(4) المصدر نفسه، ص ص 412-413.

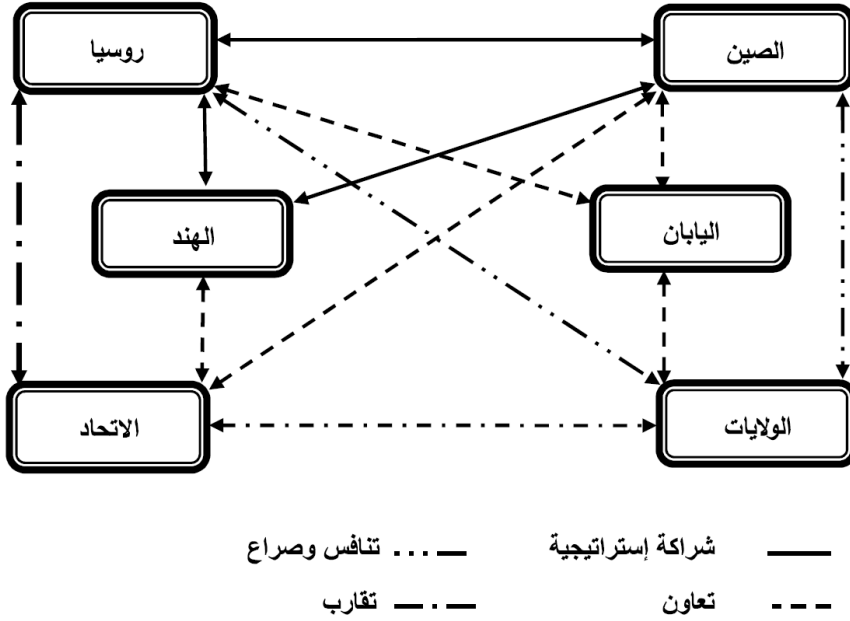
أكثر من القوتين الأخيرتين، بل إن الهند هي الأقرب إلى التوجه الياباني من الصين.⁽¹⁾ كما إن المصلحة الجيواقتصادية والجيوسياسية للصين تدفع عملية بناء التوازنات الجيوإستراتيجية مع اليابان والهند من جهة وإيجاد موقع متقدم في لعبة التوازنات والتنافس على الزعامة مع الولايات المتحدة بهدف رسم معالم جديدة للتوازنات، عبر نهجها التشاركي والتعاوني.⁽²⁾ انظر المخطط (8)

كما إن روسيا الاتحادية التي تسعى إلى تأسيس نظام متعدد الأقطاب للعلاقات الدولية، وسيشاركها في هذا المسعى الصين والهند وكثيراً من الدول الأخرى وهذا النظام المتعدد الأقطاب سيعكس بصورة واقعية التنوع الذي يرسم العالم بكل ما يموج به من مصالح متعددة ومختلفة، وذلك على أساس أن النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يؤسس على آليات جديدة للحل الجماعي للمشكلات الأساسية وعلى أسبقية القانون وعلى إسباغ السمات الديمقراطية على مجمل العلاقات الدولية، ما يتطلب اليوم إيجاد نظام عالمي جديد يقوم على أساس تعددية الأقطاب يتسم بنهوضه على أساس قيم العدالة والاحترام المتبادل بين الدول والتعاون الإيجابي.⁽³⁾ ولا ريب إن علاقة الضلع الياباني-الصيني في مسألة كوريا الشمالية أكثر أهمية من تلك التي بين اليابان وروسيا أو روسيا والصين، بيد أن لروسيا دوراً تؤديه في الضغط على كوريا الشمالية لأنها مصدر التقنية والتسلح لها، كما إن روسيا لا ترى من مصلحتها أن تكون بيئتها في الشرق الأقصى مسكونة بنزاعات خطيرة في الوقت الذي أصبحت روسيا القوة الاقتصادية الجاذبة لليابان والصين في مجال الطاقة.⁽⁴⁾

-
- (1) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 420.
 - (2) نقلاً عن: توفيق عبد الصادق، مصدر سابق، ص 114.
 - (3) وليد محمود عبد الناصر، مصدر سابق، ص 83.
 - (4) كاظم هاشم نعمة، اليابان في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص 418.

مخطط رقم (8)

مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية مع التفوق الروسي-الصيني



المخطط من إعداد الباحث

ومن خلال ما ستحققه من روسيا والصين والهند من شراكة إستراتيجية فضلاً عن القوى المتحالفة معهم، ستمتلك نفوذاً واسعاً ويجذب القوى الأخرى من الاقتراب والتعاون معهم في إدارة التفاعلات والأزمات الدولية تبعاً لقواعد القانون الدولي والاعتماد المتبادل، الذي سينتج عنه عزل الولايات المتحدة ولجوئها إلى تصعيد الصراع تجاه تلك القوى الذي سيزيد من حالة ضعفها وتراجعها، وتغيير التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالح الصين وروسيا كقوتين أساسيتين عالميتين. وهو ما أكدته الخبر الاستراتيجي الأمريكي فريد زكريا، بأن المعطيات الجيوإستراتيجية تشير إلى أن مستقبل الولايات المتحدة، الدولة العظمى الوحيدة، تمر بمرحلة انحسار وانكماش نسبي، وليس

بمرحلة تمّدد وتوسع على الصعيد العالمي، خاصة في ظل تفاقم أزماتها الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية شبه المزمّنة التي تؤكد أن الأحادية الأمريكية أصبحت هشّة، ولا تقف على أرضية داخلية صلبة، ولا تستطيع احتضان تمددها العسكري والسياسي في الخارج، بعد بروز قوى اقتصادية جديدة وصاعدة، وتنافس بقوة على زعامة العالم في القرن الحادي والعشرين، لقد أخذ النموذج الأمريكي يفقد بريقه الاستثنائي، وهذه ليست لحظة الولايات المتحدة في التاريخ العالمي، والعالم يستعد لمرحلة «عالم ما بعد أمريكا»، وتراجع الأحادية الأمريكية.⁽¹⁾

كذلك يشير أستاذ السياسة الدولية الأمريكي ستيفن والت في جريدة ناشيونال إنترست في تشرين الأول 2011 مقالا تحت عنوان «نهاية العصر الأمريكي» بالقول «سيشهد العقدان القادمان تحولات في القوى العالمية بصعود بعض القوى الذي جاء خصمًا من رصيد وهيمنة الولايات المتحدة على العالم، فكان الصعود الاقتصادي للصين أبرز هذه التحديات، ثم هناك تزايد في القوة الاقتصادية للهند والبرازيل وتركيا، وأخذت روسيا في التعافي من عثرتها الكبيرة وتحاول أن تبني هذه القوى وغيرها مناطق نفوذ في محيطها الإقليمي، أي أن تقوم بترجمة قوتها الاقتصادية الصاعدة إلى نفوذ استراتيجي بما يخص من النفوذ الأمريكي»، ويؤكد والت «أن هذه القوى رغم أن بعضها حليفاً وصديقاً للولايات المتحدة غير أنها سوف تتحدى نفوذها للدفاع عن مصالحها كما دأبت الولايات المتحدة منذ مبدأ مونرو 1823، وقد آذنت هذه العوامل وغيرها إلى نهاية عصر القطبية الأحادية التي مارستها الولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي» ويؤكد والت «إن عصر الانحطاط الأمريكي قد حل قبل أوانه، لأن قادة الولايات المتحدة قد اقترفوا العديد من الأخطاء الفادحة».⁽²⁾

ومن خلال كل ما تقدم نرى أن الولايات المتحدة ستعمل على تطبيق نهج تشاركي (تقارب وتحوط) مع القوى العالمية والإقليمية ومنحهم ادوار والتنازل لهم عن مناطق نفوذ بهدف استمرار هيمنتها في ضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لصالحها

(1) نقلاً عن: عبد الخالق عبد الله، تغيرات إستراتيجية-الساسة الأمريكية في العالم العربي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد (193)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2013، ص 10.

(2) ستيفن والت، مصدر سابق، ص 15-16.

ويضمن حداً أدنى من العدالة والتوافق في إدارة شئون نظام عالمي، وهو متحقق في البيئة الدولية وسيستمر إلى مستقبل قصير، إذ إن بروز قوى عالمية تعديلية وشركات إستراتيجية وتحالفات جديدة بين عدد من تلك القوى لا تستهدف مجرد تحدّي السياسات الأمريكية في مناطق النفوذ والمصالح، ولكن محاولة صنع قواعد جديدة للنظام العالمي وضبط حركة توازناته وصولاً إلى حالة التعادل في مستوى النفوذ والتأثير والمكاسب المتحققة للقوى العالمية، وما يؤكد ذلك الشراكة الإستراتيجية بين روسية- الصين- الهند كطرف رئيس في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وهذا الاحتمال الثاني يتوقع تحقيقه في المستقبل القريب أو المتوسط، ومع استمرار حالة السيولة الدولية بتفاعلاتها وأزماتها يتوقع إدانة هذا الاحتمال لفترة ممتدة، وأمام عجز القيادة الأمريكي الواضح، وامتناعها عن الرضوخ لقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، الأمر الذي سيدفع القوى المتحالفة معها إلى التحلل من شراكاتها الأمريكية والاتجاه نحو الاستقلال بأدائها وفعاليتها لتميل التوازنات الجيوإستراتيجية لصالح روسيا والصين، وهنا يتحقق الاحتمال الثالث الذي قد ينتهي بالدخول في صراع وحرب كبرى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين من جهة أخرى، وهو ما سيؤدي إلى الإسراع بفقدان الولايات المتحدة لمكانتها الدولية، وصعود القوى الجديدة، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار واضطراب التوازن العالمي.

الخاتمة

تؤكد الوقائع والحقائق ومجريات الأحداث الحاصلة التي يمر بها النظام الدولي على واقع التغير في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، وإن تعديل حركة التوازنات مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفاعلات والشركات الإستراتيجية ما بين القوى العالمية الصين واليابان والهند وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلاً عن حسن توظيف قدراتهم وأدائهم المنفرد.

فعلى الرغم من اختلال حالة التوازنات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة التي نتجت عن التغير في مراكز القوة والنفوذ في الأقاليم الجيوإستراتيجية، وأصبحت الولايات المتحدة بموجب ذلك القوة الأبرز المسيطرة على حركة التفاعلات الدولية وتوازناته، سواءً من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وصارت تمثل مركز الجذب السياسي على مستوى العالم، إلا إن ذلك الاختلال والتفوق والهيمنة الأحادية للولايات المتحدة على مفاصل السياسة الدولية لن يدم طويلاً، إذ إننا نشهد انبثاق قوى عالمية أخرى تسعى إلى موازنة القوة والنفوذ الأمريكي وتؤدي دوراً ملموس ومؤثر في حركة التوازنات، مثل روسيا والصين والهند، ويرى في هذا السياق منظرو العلاقات الدولية أنه كلما أصبحت دولة ما قوة اقتصادية تشعبت مصالحها حول العالم، مما يجعلها تسعى لتطوير مواردها وقدراتها، لاسيما القوة العسكرية، والدخول في شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى وفي المجالات كافة بهدف حماية مصالحها والاقتراب من حالة التعادل في التوازنات الجيوإستراتيجية، وهذا ينطبق بشكل كبير على الصين التي أصبحت من أكبر الاقتصاديات العالمية، فيما بدأت روسيا تستعيد من عافيتها في السنوات القليلة الماضية، يعزز من ذلك وجود قيادة قومية روسية تؤمن بأهمية انطلاق الدور الروسي المؤثر والفاعل من جديد.

لقد بدأ النظام الدولي يشهد تحولات بنيوية جعلته يبتعد رويداً عن حالة اختلال التوازنات التي كانت النمط السائد في الهرمية الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، وتزامن ذلك التحول مع التراجع النسبي لعناصر القوة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة وذلك نتيجة تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت عام 2008، في الوقت الذي واصلت القوى العالمية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على الرغم من طبيعة الاعتماد المتبادل التي تميز الاقتصاد العالمي، وما يعزز ذلك فإن تنامي القوة الاقتصادية من المحتم أن يعزز القوة الإستراتيجية للقوى الموازنة للولايات المتحدة، سواءً ما يتعلق بتنفيذ الخطط التنموية المرسومة أو الميزانيات العسكرية أو القدرات الإستراتيجية بشكل عام وهو ما يجعلها عنصر فاعل وذات إرادة في صياغة مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية.

وليس أكثر دلالةً على ذلك التغير والتحول في حركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، من إعلان الولايات المتحدة مؤخراً عن استراتيجياتها القائمة على تعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي أو ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون في الولاية الأولى للرئيس اوباما، «قرن أمريكا الباسيفيكي»، الذي يهدف إلى بناء شراكة إستراتيجية في المجالات كافة مع دول هذا الإقليم، في تطور يعدّ لافتاً للنظر إذا ما أخذنا في الاعتبار الاهتمام التقليدي لها بشؤون الشرق الأوسط. وقد ذكرت في هذا الصدد وزيرة الخارجية الأمريكية في مقال مطول نشرته في مجلة السياسة الخارجية بأن «مستقبل السياسة سوف يتم تقريره في آسيا، وليس في العراق أو أفغانستان، وسوف تكون الولايات المتحدة في قلب الحدث»، بمعنى آخر أنه يتوجب على الولايات المتحدة عدم الانشغال الكلي بالأحداث في العراق وأفغانستان في وقت يتزايد التهديد للهيمنة الأمريكية من القوى الآسيوية، وبالتحديد الصين. وفي السياق نفسه ذكر الرئيس الأمريكي على هامش مشاركته في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا- الباسيفيك في هونولولو في تشرين الثاني 2011 بأن «الولايات المتحدة قوة باسيفيكية، وإننا موجودون هنا لنبقى». وهذا ما يؤشر الإدراك الأمريكي لحقيقة التهديدات التي سوف تواجهها من تصاعد القدرات الصينية والشراكات التي تقيمها مع روسيا والهند والتقارب مع اليابان والحفاظ على التوجه السلمي الذي يدعم صعودها الاقتصادي ويعزز من قبولها

الجيوستراتيجي بعدها قوى مساملة. فضلاً عن ذلك، اذا اخذنا بنظر الاعتبار مقارنة بعض القدرات بين تلك القوى العالمية سنجد تفوقاً في النمو الاقتصادي للصين وروسيا والهند مقابل تراجعاً اقتصادياً وتراكماً للديون في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروي الامر الذي انعكس على مدى قدرتهم للتأثير في حركة التوازنات العالمية لما للقوة الاقتصادية من ردد وتأثير فاعل في جميع مستويات قوة الدول.

ومن خلال ما تقدم من دراسة وتحليل لمستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية، تم التوصل إلى نتائج عديدة أهمها ما يأتي:

- إن جميع المتغيرات الجيوإستراتيجية تؤثر في تغيير قوة الدول إيجاباً أو سلباً عبر ما توفره من فرص أو تهديدات، وتبعاً لذلك، تتجه تلك القوى إلى استثمارها أو تجاوزها لدفع حركة التوازنات العالمية، فالدولة التي تمتلك آليات السيطرة والتعامل مع تلك المتغيرات، يمكنها من تحقيق الأثر الأكبر في حركة التوازنات لصالح أهدافها القومية، وهو ما كان واضحاً في انجازات وأداء الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ مكنتها آليات النظام الرأسمالي فضلاً عما تمتلكه من قدرات وإمكانيات، وما استطاعت توظيفه من أحداث ومتغيرات إستراتيجية، من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي والتفوق أو المحافظة على استمرار تحكمها بالتوازنات بعد انهياره عبر استخدام آليات القوة الناعمة والصلبة أو القوة الذكية التي مكنتها من تحقق الكثير من المزايا المتمثلة في منع ظهور منافسين لها وكسب تأييد اكبر عدد ممكن من الدول إلى جانبها، لضبط حركة التوازنات الجيوإستراتيجية واستمالتها لصالح أهدافها وأمنها. ولذلك شهدنا انمطاً من الاصطفافات جعلت الولايات المتحدة تدخل في تحالفات هشة تقريباً إلى جانب اليابان والهند ضد الصين، ومع باكستان ضد الهند، ومع بريطانيا ضد أوروبا، ومع اوكرانيا ضد روسيا، ومع بعض دول الخليج ضد ايران وسوريا، بهدف الاقلال من حدوث توازن ضدها يحد من قوتها ونفوذها. في حين أن القوى الموازنة روسيا والصين والقوى المؤيدة لها تسعى إلى تحقيق التوازن من خلال الرد على التهديدات الموجهة ضد مصالحهم واهدافهم ومناطق نفوذهم الاقليمية والدولية، وليس ضد القوة المنافسة لهم.

● مع مطلع القرن الحادي والعشرين يشهد الأداء استراتيجي الأمريكي مزيداً من التغير والانحسار عن العديد من مناطق نفوذه ومصالحه، فعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وبعد تخريب واحتلال العراق ودعم حركات التغيير العربية، وتوطين الأزمات فيه كالأزمة السورية، انسحبت الولايات المتحدة من اطر التفاعل المباشر تبعاً لإستراتيجية «القيادة من الخلف» ومنح ادوار فاعلة لقوى إقليمية ودولية كانت تعدهم في قائمة الأعداء والمنافسين كإيران وروسيا والصين، وهو ما ينعكس على رغبتهم في أداء ادوار فاعلة تحقق لهم الاقتراب من مناطق نفوذ جديدة. فبعد سلسلة من الإخفاقات الأميركية، السياسية والعسكرية، في أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية والانكماش والركود في الولايات المتحدة وأوروبا، بدأ العالم يفتش عن بدائل وقوى جديدة لقيادة العالم بطريقة أكثر استقراراً وأمناً، وأقل تفرّداً وهيمنة أحادية، لذلك وجدت بعض الدول الكبرى أنه من الممكن التأثير في التفاعلات العالمية بشكل واسع، ومشاركة الولايات المتحدة لإعادة إيقاف العالم على ركائز صلبة ليكون أكثر توازناً واستقراراً.

● ظهور قوى عالمية ذات استراتيجيات يساندها أداء استراتيجي يهدف إلى إنهاء حالة التفرد الأمريكي بالتوازنات العالمية، وبخاصة في مناطق النفوذ الإقليمية للقوى المنافسة للولايات المتحدة. ففي ظل حالة الفوضى والتراجع الأمريكي عالمياً، وجدت روسيا والصين فرصتهما في دفع حركة التوازنات من خلال الأزمة السورية بخاصة في ظل ما تشهده دول الربيع العربي من انتكاسات مزلّزله ومستقبل غامض فروسيا والصين وجدت فرصتها أيضاً بسبب أن الاتحاد الأوروبي يعاني من الأزمات الاقتصادية التي تهوي بأعضائه، وليست الولايات المتحدة بأحسن حال من الاتحاد الأوروبي فهي منشغلة بالبحث عن فرص جديدة لإنعاش اقتصادها المنهار بينما روسيا والصين يؤديان دور الرفض والممانع لأي توجهات أمريكية غير سلمية سواء تجاه سوريا أو إيران وأوكرانيا، فضلاً عن بقية مناطق النفوذ التي تهدد أمنهم القومي والطاقي.

● إن الأحداث والتطورات الحاصلة في العالم أكدت للجميع تنامي الدور الروسي السياسي والدبلوماسي ودورها الفاعل في الأحداث، وبظهور روسيا قطباً دولياً عادت الشرعية الدولية من جديد إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وانحسار ظاهرة الهيمنة والتفرد والتوسع الذي مارسته الولايات المتحدة الذي استمر حوالي ثلاثة عقود،

وبذلك شكلت روسيا عقبة جيوسياسية رئيسة في وجه الولايات المتحدة، فقد سعت للدفاع عن منطقة نفوذها، والظهور أمام العالم وكأنها القوة المحورية الضرورية لاستقرار العالم، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها، وقد بدا ذلك عملياً عندما قامت روسيا بحملتها العسكرية في تموز 2008 على جورجيا وحققت أهدافها، في حين وقف الغرب عاجزاً عن مواجهتها، وما نشهده الآن في شبه جزيرة القرم هو رد الفعل روسي لاسترجاع دورها ونفوذها، وتصميمها على مواجهة سياسة الولايات المتحدة الواضح فشلها. وعلى الرغم من إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرضا عقوبات على روسيا، وقد يُكشف في المستقبل عن عقوبات اقتصادية أكثر صرامة، لكن تلك العقوبات لن تفرض من طرف واحد كما كان الحال مع روسيا أو الصين وإيران سابقاً على سبيل المثال، إذ إن الاقتصادات العالمية أصبحت أكثر اعتمادية وترابطاً، فالاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيس للولايات المتحدة في حلف الأطلسي، منقسم على نفسه في مسألة فرض العقوبات على روسيا، نظراً لعمق المصالح التجارية والاقتصادية التي تربط بعض دوله بروسيا، وكذلك خطوط الغاز الروسية التي تمد أوروبا بـ 40% من حاجاتها للطاقة، خاصة ألمانيا التي دشنت في عام 2011 خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إليها عبر أراضي دول أوروبية أخرى، لذا فهي تتحفظ على مسألة فرض العقوبات على روسيا من جهة، كما إن روسيا بدأت بفرض عقوبات مماثلة على الولايات المتحدة وأوروبا من جهة أخرى.

● فضلاً عن ذلك، أثبتت المواقف الروسية الجيوسياسية المتضادة مع المحور الغربي نجاح روسيا بالعمل على إعادة التوازنات الجيوإستراتيجية والحفاظ على السلم والاستقرار الدولي، إذ تمكنت من أن تكون بمنزلة صمام أمان النظام الدولي الذي باتت معاملته تتبلور بشكل واضح اليوم، وبرزت نتائجه من خلال التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية بغرض وقف التدخل العسكري في سوريا من خلال مبادراتها السياسية والدبلوماسية أن تمنعها من خوض الحرب بصورة منفردة ضد سوريا، وإفشال الدور الأمريكي في تضليل الرأي العام الدولي وخداعه، على عكس ما انتهجته لتبرير حربها على الإرهاب، فهذه المرة ظهرت الولايات المتحدة وكأنها ستخوض حرباً لدعم الجماعات الإسلامية المتطرفة التي باتت تسيطر على المشهد السوري. أما بالنسبة للملف الإيراني فقد نجحت روسيا بدفع الدول الكبرى وإيران لاعتماد الخيار الدبلوماسي وتبنيه كحل للأزمة

ونجحت في دفعهم للتوقيع على اتفاق دولي في جنيف بشأن الملف النووي الإيراني، الذي حاز على رضى واستحسان الأطراف الدولية كافة باستثناء إسرائيل والمملكة السعودية. كما سعت لتوظيف التراجع في العلاقات المصرية الأمريكية لتدعيم علاقاتها بالقاهرة في الجانب العسكري والاقتصادي. وبذلك برهنت روسيا من خلال ذلك بأنها ذات ثقل ومكانة لا يمكن تجاهلها، واستطاعت إن تكسر تفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات الدولية ووضع حدًا لغياب الرأي الأممي تجاه القضايا المصرية في العالم.

● كذلك تعد النهضة التي تشهدها الصين عاملاً أساسياً في صياغة التوازنات العالمية في القرن الواحد والعشرين، فقد نجحت خلال العقدين الماضيين من مضاعفة حجم اقتصادها ثلاثة اضعاف، كما عززت الأزمة المالية الأخيرة من أهمية الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، كما دأبت على زيادة قوتها العسكرية. وعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة إلى التجارة مع الصين وإقامة علاقات طيبة معها، ادراكاً منها للقوة المتنامية للصين وتخوفها منها. وأعلنت الصين مراراً على ألسنة زعمائها أن السعي لإنشاء نظام اقتصادي وسياسي عالمي متعدد الأقطاب، والابتعاد تدريجياً عن النظام الحالي الذي ترى فيه الصين أنه يخدم مصالح الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة هو من بين أهم الأهداف الإستراتيجية للصين حالياً، وهي لا تخفي أنها تعد نفسها لكي تكون أحد المراكز الرئيسة في العالم المنشود. وترى أن من مصلحتها كسب الوقت وما يكفي من الاستقرار في محيطها، لكي تتمكن من استكمال مقومات قوتها وانجاز عملية تحولها إلى قوة عظمى، لذا فإنها تتجنب اليوم المواجهة المباشرة مع القوة العظمى. ومن هنا اتجهت نحو تعزيز التقارب العملي مع الولايات المتحدة ومع روسيا والاتحاد الأوروبي والقوى الناشئة إلى مستوى جديد من الشراكة، اذ من المتوقع أن يحرز تقدماً ملموساً في المفاوضات بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، وإمكانات تحقيق اختراقات جديدة في التعاون بين الصين وروسيا في مجال الاستثمار والطاقة والابتكار التكنولوجية الفائقة، وتنفيذ « الخطة الإستراتيجية 2020 » بين الصين والاتحاد الأوروبي، التي تعد مبادرات جديدة إلى تحقيق شراكة التعاون الاستراتيجي الشامل بين الجانبين.

● وفي إطار الشراكات الإستراتيجية شهدت العلاقات الروسية الصينية تحسناً غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، وتدل الاتفاقيات

الموقع خلال الزيارة الأخيرة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين 20 أيار 2014 إلى شنغهاي، على أن البلدين يُريدان الارتقاء بحجم العلاقات بينهما على مستويات الدفاع والاقتصاد، وخصوصاً في مجال الطاقة الذي حققت فيه البلدان اختراقاً كبيراً، فضلاً عن حجم صفقة الغاز والمناورات العسكرية البحرية التي جرت بين البلدين. فبعد صعود روسيا بعدها قوة عالمية، ترى الصين أن تقارباً مع روسيا سيخدم المصالح الصينية بشكل أكبر، كما يظهر هذا جلياً من خلال تعاون البلدين على مستوى المؤسسات الدولية والإقليمية، إذ ينسق البلدان جهودهما في إطار مجموعة دول البريكس، التي أنشئت بنك وصندوق مساعدات على غرار المؤسسات الماليتين الغربيتين، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي سياق آسيوي أنشئت الصين منظمة شنغهاي للتعاون لتوفير آلية للتعاون المشترك بين روسيا والصين (وباقى الدول الأعضاء في هذه المنظمة) في منطقة آسيا الوسطى، التي توسعت أهدافها لتشمل العمل على تطوير وتقديم الأفكار، وصولاً إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي، ديمقراطي وعادل ومتوازن، وللمنظمة شركاء مثل بيلاروسيا وسيريلانكا، وضيوف أفغانستان ودول الآسيان وكومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، ومن المتوقع انضمام إيران وباكستان والهند ومنغوليا وتركيا إلى هذه المنظمة، وترى الصين أن هذه المنظمة تُقدّم نموذجاً للتعاون المتعدد الأطراف، وتُقدّم رؤية تشاركية للأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، وذلك على خلاف الرؤية الأحادية التي تتبناها الولايات المتحدة، والتركيز في تحالفاتها على الجانب الأمني فقط، كما تنشط الصين بتعاون مع روسيا في إطار «مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا» (CICA) وهو مؤتمر يصل عدد الدول الأعضاء فيه إلى 26 عضواً (اليابان ليست عضواً فيه)، ويهدف إلى تعزيز التعاون والحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في آسيا كما تصفه الصين، لكن الهدف الحقيقي من ورائه هو بناء نظام أمني قاري لمواجهة التحالفات الأميركية واليابانية في آسيا.

● فضلاً عن ذلك، عكست نشاطات مجموعة العشرين الدور المتزايد للقوى الصاعدة المذكورة أعلاه في المنظومة الديمقراطية الناشئة لإدارة الاقتصاد العالمي، وعدت أن المجموعة لا تتحول في الوقت القريب إلى آلية إستراتيجية مهمة لرد الأزمات المختلفة فحسب، بل تشكل إصلاحاً للهيكال المالي والاقتصادي العالمي طويل الأجل، وبذلك ستكون روسيا والصين رائدتين في منظومة G20.

● كما تلتقي مصلحة الصين مع روسيا في مواجهة السياسات الأميركية الهادفة إلى «نشر الديمقراطية» و«تعزيز احترام الحريات وحقوق الإنسان»، وتغيير الأنظمة، واستعمال القوة لحل الخلافات، فالصين كما روسيا ترى أن احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أولى من نشر الديمقراطية على الطريقة الأميركية، وخير مثال على هذا هو استعمال روسيا والصين حق الفيتو ثلاثة مرات، وذلك لمنع الولايات المتحدة من اللجوء إلى الحل العسكري في حل الأزمة السورية، لأن الصين تعد أن ما يقع بداخل سوريا شأن داخلي، ولا يمكن أن يُسوّى إلا بحوار داخلي بين جميع أطراف الأزمة السورية، وأن الولايات المتحدة غير ملتزمة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل تستعملهما ذريعة لتغيير الأنظمة المعادية لها، وقد استعمل فيتو صيني-روسي رابع في 22 أيار 2014 لمنع إحالة الملف السوري على الجناينة الدولية، كما تتطابق المواقف الصينية مع نظيرتها الروسية في الملفين الكوري الشمالي والنووي الإيراني.

● إن نظرية التوازن الجيواستراتيجي تنبثق من افتراض أساسي مؤداه، إن الدول لا ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات دائمة، وإنما في حالة تغير مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة، والسعي لزيادة استثمار امكانياتها وقدراتها، وإعادة تنظيم علاقاتها ونوعية تفاعلاتها وشراكاتها إلى تحقيق التوازن. وانطلاقاً من ذلك، اتجهت الصين وفق إستراتيجية جديدة، تسعى من خلالها إلى استعادة نفوذها السابق، عبر مبادرة مشروع طريق الحرير الجديد، الذي يتكامل مع الاستيقاظ الروسي، وأطروحات الاتحاد الأوراسي، كما يتكامل أيضاً، مع رغبات الهند، والبحث عن خرائط جديدة، ومن هنا أصبحت التشكيلات والتكتلات الجديدة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون، وتجمع دول البريكس ومجموعة العشرين، استجابة موضوعية وضرورية، لإعادة إنتاج عالم بنسق جديد، وبتوازنات متعدد الأقطاب، يؤمن للمجتمع البشري خروجاً آمناً، نحو آفاق التعاون والتكامل، والخروج من أزوماته، وهكذا جاء التوجه الدولي للمثلث الاستراتيجي (روسيا والصين والهند) بهدف وضع أسس ذلك العالم، من خلال تعزيز التعاون بين الدول الثلاث وزيادة الروابط الاقتصادية، وتشكيل صورة لقطب آسيوي له نظام خاص به. ومما لاشك فيه، إن الشراكات الإستراتيجية الثنائية والجماعية التي تم تشكيلها بين القوى المنافسة سترك الأثر الواسع في توجيه التفاعلات وصيرورة مستقبل التوازنات

الجيوإستراتيجية العالمية، إذ إن حركة التوازنات ستتحكم بها توجهات القوى العالمية عبر عقد وتشكيل الشركات الإستراتيجية مع الدول المتقاربة معها في المصالح والأهداف، فضلاً عما تمتلكه من قدرات تسهم في إنجاح أداؤها الاستراتيجي.

● تركز نظرية التوازن الجيوإستراتيجية على قدرة القوى العالمية في إدارة وتوجيه مصادر قوتها وإمكاناتها الجيوبولتيكية والجيوإستراتيجية بالتخطيط الاستراتيجي بهدف تحقيق التوازن العالمي ومنع القوى العالمية المنافسة من استعادة التوازن أو استمالاته لصالح أهدافها، وتوظيف أدائها الاستراتيجي -وما ينطوي عليه من تفكير وتحليل استراتيجيين- نحو كسب مزيد من مصادر القوة والقدرة، فضلاً عن استثمار الفرص وتجاوز العقبات في سبيل ضبط التوازنات العالمية في المرحلة المستقبلية.

إن مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية الذي بدأت ملامح تشكله، وما تؤكده الوقائع والأحداث التي تشهدها التفاعلات الدولية والشراكات الإستراتيجية التي شكلتها القوى العالمية المنافسة للولايات المتحدة، تؤثر اتجاه حركة التوازنات المستقبلية نحو التعادل في القدرات والتأثير وما ينتج عنها من أداء استراتيجي ونفوذ عالمي تتقاسمه القوى العالمية بهدف الدفاع عن مصالحها وأهداف القوى المتألفة معها، وضمن إطار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية يتعلق الأمر بإقرارها بتلك التحولات الأمر الذي سينتج حالة من الاستقرار وضبط حركة التوازنات، وفي حال عدم الاقرار بها سيؤدي الأمر إلى مزيد من التنافس والصراع مما سيزيد من التراجع الأمريكي مقابل تزايد نفوذ روسيا والصين.

فهرس

5	المستخلص
11	المقدمة
15	أهمية الدراسة
16	هدف الدراسة
16	إشكالية الدراسة
16	فرضية الدراسة
17	مناهج الدراسة
18	هيكلية الدراسة

الفصل الأول

بيئة السياسية الدولية والتوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

23	المبحث الأول: اللاعبون الدوليون والتغيير في التوازنات العالمية
24	المطلب الأول: القوى العالمية
38	المطلب الثاني: المنظمات والمؤسسات الدولية
47	المطلب الثالث: الشراكات الإستراتيجية الدولية
54	المبحث الثاني: هيكلية النظام الدولي وطبيعة التوازنات العالمية
56	المطلب الأول: نظام أحادي القطبية
64	المطلب الثاني: نظام ثنائي القطبية
70	المطلب الثالث: نظام متعدد الأقطاب
78	المبحث الثالث: المتغيرات الدولية وأثرها في صيرورة التوازنات العالمية
80	المطلب الأول: المتغيرات الجيوسياسية
93	المطلب الثاني: المتغيرات الجيواقتصادية
108	المطلب الثالث: المتغيرات التكنولوجية

الفصل الثاني

الإستراتيجية الأمريكية الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة وطبيعة التوازنات العالمية

119	المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية الشاملة واستمالة التوازنات العالمية لصالحها
120	المطلب الأول: استراتيجية بناء القوة في النصف الأول من القرن العشرين

المطلب الثاني: استراتيجية التوسع والتحكم بالتوازنات في النصف الثاني من القرن العشرين	128
المطلب الثالث: استراتيجية استعادة الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين	147
المبحث الثاني: آليات الإستراتيجية الأمريكية والإخلال بالتوازنات العالمية	164
المطلب الأول: آليات القوة الصلبة	165
المطلب الثاني: آليات القوة الناعمة	185
المبحث الثالث: استراتيجيات القوى العالمية المؤثرة في حركة التوازنات العالمية	206
المطلب الأول: إستراتيجية روسيا الاتحادية	208
المطلب الثاني: إستراتيجية الصين	221
المطلب الثالث: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي	235
المطلب الرابع: إستراتيجية اليابان	246
المطلب الخامس: إستراتيجية الهند	255

الفصل الثالث

استراتيجية القوى العالمية وضبط التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

المبحث الأول: الشراكات الإستراتيجية الدولية واستعادة التوازنات العالمية	265
المطلب الأول: منظمة شنغهاي للتعاون	267
المطلب الثاني: مجموعة دول البريكس	286
المطلب الثالث: مجموعة العشرين	306
المبحث الثاني: التنافس الجيو-إقليمي الدولي وحقيقة التوازنات العالمية	322
المطلب الأول: أوراسيا	324
المطلب الثاني: الشرق الأوسط	341
المطلب الثالث: القرن الإفريقي	358
المبحث الثالث: القضايا والأزمات الدولية وشكل توازنات القوى العالمية	377
المطلب الأول: أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي	379
المطلب الثاني: الأزمة المالية العالمية	392
المطلب الثالث: الأزمة السورية	405
المطلب الرابع: الأزمة الأوكرانية	425

الفصل الرابع

مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية

المبحث الأول: الاحتمال الأول- استمرار اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية	448
---	-----

المطلب الأول: تفوق الولايات المتحدة الأمريكية	450
المطلب الثاني: تقارب أمريكي- صيني- روسي	466
المبحث الثاني: الاحتمال الثاني- التغيير في التوازنات الجيوإستراتيجية والاقتراب من التعادل	488
المطلب الأول: شراكة إستراتيجية أمريكية - أوربية - يابانية	490
المطلب الثاني: شراكة إستراتيجية روسية - صينية - هندية	507
المبحث الثالث: الاحتمال الثالث- استمرار التغيير في اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية بقيادة روسيا والصين	528
المطلب الأول: شراكة روسية - أوربية	530
المطلب الثاني: تعاون صيني - ياباني - هندي	542
الخاتمة	565
فهرس	575
قائمة المخططات	579
قائمة الخرائط	581
قائمة الجداول	583

قائمة المخططات

1. أشكال التأثير في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية 30
2. القوى العالمية وحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية 63
3. طبيعة التوازنات العالمية في النظام الدولي متعدد الأقطاب 72
4. تفوق الناتج القومي الإجمالي المحلي لدول البريكس لعام 2050 288
5. نمو الناتج القومي الإجمالي - بالمئة-لدول البريكس مقارنة بالولايات المتحدة 2000 - 2011 292
6. حالة اختلال التوازنات الجيوإستراتيجية بقيادة الولايات المتحدة 485
7. تعادل التوازنات بين القوى العالمية 526
8. مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية مع التفوق الروسي -الصيني 561

قائمة الخرائط

1. امودج ماكندر وحركة التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية 132
2. امودج سبيكمان لتحليل الحرب الباردة وتحديد اتجاه التوازنات الجيوإستراتيجية 135
3. التنافس الجيوإستراتيجي تجاه البوابة الشرقية للغرب 428

قائمة الجداول

1. اكبر الدول المستفيدة من المساعدات العسكرية الأمريكية لعام 2010 192
2. عناصر القدرات الروسية لعام 2016 211
3. الثروات المعدنية الطبيعية في روسيا الاتحادية 213
4. عناصر القدرات الصينية لعام 2016 228
5. عناصر القدرات لأبرز قوى الاتحاد الاوربي لعام 2016 243
6. عناصر القدرات اليابانية لعام 2016 247
7. عناصر القدرات الهندية لعام 2016 256
8. مؤشرات الوزن الجيواستراتيجي لدول منظمة شنغهاي للتعاون 273
9. مؤشرات الوزن الجيواستراتيجي لدول البريكس 290
10. ترتيب دول البريكس عالمياً 2011 (الدول الأربعة عدا جنوب أفريقيا) 295
11. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه بين دول البريكس ومجموعة السبع الكبرى بين عامي 2010-2012 299
12. عناصر قدرات الولايات المتحدة الامريكية لعام 2015 452

مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية

دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة
واستراتيجيات القوى المنافسة

تأليف

الدكتور محمد ميسر المشهداني
العراق - جامعة الموصل



ISBN 978-9957-637-15-6



9 789957 637156

الرّمال للنشر والتوزيع

عمّان - الأردن

مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية

تلفاكس: +962 6 533 05 08

E.mail: alremalpub@live.com

شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

عمّان - الأردن

تلفاكس: +962 6 5330508

E-mail: academpub@yahoo.com